الأستاذ الدكتور

فضيل دليو

مدخل إلى منهجية البحث العلمي





نسخة إلكترونية مجانية / 1445 هـ - 2024 م



أهم جروبات علي تليجرام
باحثون
هنا سور الأزبكية
غواص في بحر الكتب
قناة مصر الثقافية و الفنية

الأستاذ الدكتور

فضيل دليو

مدخل إلى منهجية البحث العلمي



نسخة إلكترونية مجانية / 1445 هـ - 2024 م

منشورات مخبر الاستخدام والتلقي في الجزائر
LURA Editions
رمضان 1445هـ – مارس 2024 م

مدخل إلى منهجية البحث العلمي

تأليف: الأستاذ الدكتور فضيل دليو
صنف: كتاب علمي
طبعة إلكترونية مجانية: Open Access
تصميم الغلاف: أ.د. فطومة بن مكي
رقم الإيداع القانوني: جوان – 2024 م
ردمك: 978-9969-9731-0-5 ISBN







العنوان: 11، نهج دودو مختار ، بن عكنون – الجزائر
الجوال 002130559023870
البريد الإلكتروني:lura.alger3@gmail.com

إلى ...

كل من حبّبني في مادة المنهجية

ومنهم أساتذتي:

منذر الوزير ومسعود طفطاف ويوسف أنصر



أهم جروبات علي تليجرام

باحثون

هنا سور الازبكية

غواص في بحر الكتب

قناة مصر الثقافية و الفنية



المحتويات



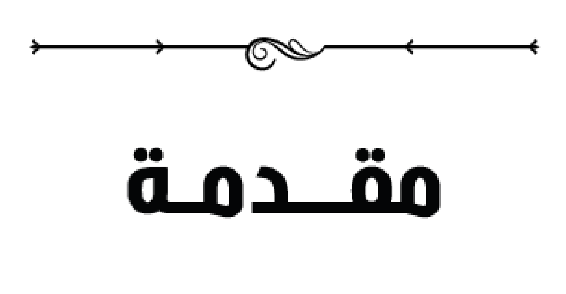


فهرس الأشكال



فهرس الجداول





مقدمة

مقـــدمة

مقــدمـة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وبعد.

فإن عرض منهجية البحث العلمي وتعميم الاستفادة منها، يندرج ضمن الاهتمامات الأساسية في التعليم الجامعي القاعدي. ولا بد من التأكيد على استمرار الاهتمام بذلك في سلك الدراسات العليا بكل اختصاصاتها الفرعية، لأنها تزود الطالب بالمعارف المنطقية التي تمكنه من معالجة القضايا النظرية والتطبيقية بالكيفية العلمية المناسبة والمفيدة.

فالمناهج في البحث العلمي هي أساس أي معرفة علمية طبيعية أو إنسانية على حد سواء. وهي مرادفة للقدرات العقلية التي فضّل الله بها الإنسان عن الحيوان، والتي أهّله بها للاستكشاف والوصف والتفسير والمقارنة والتجريب والتقدير والتأويل والاستشراف... وللاستفادة وأخذ العبر من ماضيه وحاضره.

ويعتبر هذا الجهد المتواضع استجابة بيداغوجية لتغطية احتياجات الطلبة في التعليم الجامعي بعمل يتضمن عرضا موجزا حول المنهجية في البحوث العلمية بتعبيراتها الكمية. وقد تم الأخذ بعين الاعتبار في هيكلته الرباعية (منهجية البحث العلمي عموما، وماذا نبحث، وكيف نبحث، والتقرير النهائي) ما ورد في عمل سابق (2014) تم تنظيمه تبعا لأهم محاور المقرر الرسمي المجاز من طرف اللجنة البيداغوجية الوطنية، مع الاعتماد في توثيق محتوياته تبعا لنظام الـ "APA" مع بعض التصرف لأسباب ثقافية وعملية خاصة. كما تم الاستفادة في إثراء محتوياته من التفاعل المستمر مع الطلبة والأساتذة في العديد من الجامعات لعدة سنوات، ومن تشجيع القائمين على مخبر "استخدامات وتلقي المنتجات الإعلامية والثقافية في الجزائر/ جامعة الجزائر3" (أ.د. فتحية معتوق وأ.د. فطومة بن مكي ود. فاتح مختاري)، الذين تبنوا مؤخرا إصدار نسخة ورقية وأخرى إلكترونية مجانية منه، تماشيا مع ما أصبح من هواجسي الملحة منذ بضع سنين، جزى الله الجميع خيرا.

وتجدر الإشارة في الأخير إلى أمور ثلاثة: أولها، أن بنية هذا العمل ومحتوياته تم الاعتماد فيهما أساسا على التوجه المنهجي الكمي لأن مقابله الكيفي تمت تغطيته في عملين سابقين (2022، 2023).

وثانيهما، أننا حاولنا في تحرير محتوياته ألاّ نكون حديّين أو مُشاحّين في الاستخدام التعددي لبعض المصطلحات الشائعة في الأدبيات المنهجية المتخصصة، والتي قد يكون

بعضها ناتجا عن الترجمات المتعددة والبعض الآخر أصليا. ومن بينها: الدراسة والبحث (Study, Research)، الموضوع والمشكلة والإشكالية (Topic, Problem, Problematic)، المنهج والأسلوب والمدخل والمقاربة والأداة والتقنية... (Method, Approach, Tool, Technic...)... بالرغم من أن هناك من يفرق بين الدراسة والبحث من حيث طبيعة الموضوع نظريا أم ميدانيا، ولكن هناك من لا يفعل ذلك، والأمر نفسه بالنسبة للمشكلة والإشكالية، أو المنهج والأداة والتقنية... بالنسبة لغالبية الأدبيات الفرنكوفونية بخلاف الأنجلوسكسونية التي يتميز معظمها ببراغماتية وظيفية فلا يقف كثيرا عند الفروق، والعبرة عنده بالمسميات لا بالأسماء... فلك أن تقول دراسة أو بحث، أو أن تعتبر المسح الاجتماعي ودراسة الحالة وتحليل المحتوى وقياس الاتجاهات... مناهج أو تقنيات أو أدوات، الخ. المهم المضمون والوظيفة؛ وكما يقال في أدبياتنا الدينية فيما يخص التحليل والتحريم: العبرة بالعلة لا بالأسماء، وتبعا لذلك، يمكن القول في أدبيات المنهجية: العبرة بعلة الاستخدام ووظيفته (جمع البيانات مثلا) ووحدة السياق الدلالي لا بالأسماء مهما اختلفت. وتقديري أن إتباع المتشابه في بعض المستويات الدراسية يعتبر مضيعة للوقت.

وثالثها، أن محتوى هذا العمل رغم ما رامه من وصفات منهجية أحسبها مفيدة فهي ليست كاملة، بل نسبية وقابلة للتداول النقدي؛ وهو المعنى المعبر عنه عادة بالقول الشهير للقاضي عبد الرحيم البيساني في رسالته البليغة إلى العماد الأصفهاني، والذي أتذكره عند مراجعة أي عمل: *إني رأيت أنه ما كتب إنسان كتاباً في يومه إلا قال في غده، لو غيرت هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو تركت هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر".*

والله من وراء القصد وهو ولي التوفيق

قسنطينة (الجزائر) في: الخميس 18 رمضان 1445هـ، الموافق لـ 28 مارس 2024م

للتفاعل العلمي الهادف حول محتويات هذا العمل أو حول محتويات غيره من المنشورات:

البريد الإلكتروني الشخصي: **fdeliou@yahoo.fr**

رابط موقع التواصل الأكاديمي: **www.researchgate.net/profile/Delliou-Foudil/research**

1. منهجية البحث العلمي: توطئة معرفية عامة

1.1. المنهجية

2.1. البحث العلمي

3.1. تطور مراحل البحث العلمي

4.1. خصائص البحث العلمي

5.1. مشكلات البحث العلمي في العلوم الإنسانية

6.1. أنواع البحوث العلمية في العلوم الإنسانية

7.1. خطوات البحث العلمي في العلوم الإنسانية



1.1. المنهجية

بداية، تجدر الإشارة إلى أن المقصود بالمنهجية هنا هو منهجية البحث العلمي وليس المنهجية عموما (قواعد الحياة العامة). وثانيا، أن تعريف المنهجية عادة ما يرفق بالمقارنة مع مفاهيم شبيهة به مثل، المنهج -خاصة- وتصميم البحث وباراديغم البحث واستراتيجية البحث والمقاربة الشاملة للبحث والمدخل المنهجي... هو ما سيتم فعله هنا، ولكن بإيجاز ومع بعضها فقط.

بالنسبة إلى تعريف المنهجية في سياق البحوث العلمية، يمكن القول لغويا إن كلمة منهجية بالإنجليزية (Methodology) تتكون من عنصرين (Method & ology): "أولوجي/ ology" بمعنى علم أو تخصص أو دراسة أو فرع معرفي، و"منهج" (Method) بمعنى المسار الهادف أو "الطريق الواضح" (لسان العرب، باب النون)... وهما معا يعنيان "علم المنهج" (أو "المناهج" بالجمع)، وذلك على غرار الترجمة اللغوية الشائعة لبعض التخصصات العلمية الجامعية: علم النفس (Psychology) وعلم الاجتماع (Sociology)...

أما اصطلاحا، فإن المنهجية تعتبر فرعا من فروع المعرفة التي تهتم بالمبادئ أو المسلمات العامة لتوليد المعرفة الجديدة -يُتوج التكوين فيه بشهادة ماستر في بعض الجامعات الأوروبية-، أي يمكن القول إنها تتعلق بالافتراضات المنطقية والفلسفية التي تؤسس -ترشد- لأي بحث في العلوم الطبيعية أو الاجتماعية أو الإنسانية. وبتعبير آخر فهي تعتبر المقاربة الشاملة والإطار النظري الموجه للعمليات البحثية في موضوع معين. لذلك قد يتوقع في الأطروحة الجامعية أنه يتم عنونة أحد أقسامها بـ "المنهجية" لمناقشة مقاربة البحث والإطار النظري والأساس المنطقي لاختيار مناهج معينة.

ولكن هناك من يرى أن المعنى الواسع للمنهجية يجعلها تشمل كل خطوات البحث، من الإشكالية إلى نشر النتائج، مع تفسير كيفية استعمال مناهج وأدوات البحث لتحديد أهدافه والإجابة على تساؤلاته و/أو اختبار فرضياته: "إن المنهجية لا تتضمن اختيار المناهج المناسبة فحسب، بل تتضمن أيضًا الإطار النظري الذي

يوجه عملية البحث بأكمله" (Aguiar, 2023, p. 3)، أي المنظور العلمي الموجه لمسلك البحث ومسار تناول الظواهر إمبريقيا (عواطي، 2009، ص. 7).

خلاصة القول إنه يبدو من مراجعة بعض الأدبيات المتخصصة أن في المسألة التعريفية للمنهجية رأيين: أحدهما يجعلها تقتصر على تحديد الإطار العام الموجه للبحث وثانيهما يجعلها تتجاوزه لتشمل كل خطوات البحث العلمي.

بينما يعتبر مصطلح المنهج أو المنهاج -جمع مناهج/ مناهيج- (Method) مجرد جزء لغوي من مصطلح المنهجية، فهو يعني التقنيات والإجراءات المتبعة لتنفيذ البحوث، ويتم تحديدها من خلال المنهجية (أي التساؤل الرئيس للبحث واختيار العينات وجمع البيانات وتحليلها وعرض النتائج، فضلا عن النظريات والأطر المفهومية/ التصورية والتصنيفات والنماذج...)؛ أي أن المنهجية عبارة عن فلسفة البحث، وذلك مقابل المنهج الذي يتعلق بالإجراءات التقنية لتنفيذ البحث (McGregor & Murname, 2010, pp. 419-420).

ففي أبحاث العلوم الإنسانية والاجتماعية مثلا، يتم جمع البيانات بغية تحليلها باستخدام المقابلة والملاحظة والاستبيان (أو المسح)... -التي تعتبر مناهج في الأدبيات الأنجلوسكسونية-. وفي العلوم الطبيعية، يمكن الحصول على البيانات باستخدام بعض هذه المناهج/ التقنيات/ الأدوات (في العلوم الطبية وشبه الطبية مثلا)، أو باستخدام أدوات أخرى؛ على سبيل المثال، قد يرغب عالم البيئة (Ecologist) في وضع علامات على الحيوانات واستعادتها لإجراء البحوث الإحصائية. وقد يرغب خبير تصنيف الأسماك (Taxonomist) في قياس قشور الأسماك وعدّها لتمييز نوع عن آخر (القياسات المورفومترية). كما قد يرغب الجيولوجي في قياس حجم جزيئات التربة. أو قد يرغب عالم النبات في تحديد وإحصاء جميع الأشجار في المربع الواحد. كل هذه الأنشطة تشير إلى المناهج (Regoniel, 2015).

ومن جهة أخرى، فإن سوء استخدام مصطلح "المنهجية" -بالخلط بينه وبين مصطلح "المنهج"- يحجب تمييزا مفهوميا مهما بين أدوات/ وسائل (Tools)/ أو مناهج البحث العلمي التي قد تكون كمية أو كيفية، وبين المبادئ التي تحدد كيفية فهم

واستخدام هذه الأدوات، أي "المنهجية" التي تشير إلى المنطلقات الإمبريقية (الوضعية والعلمية) والتأويلية والنقدية (McGregor & Murname, 2010, pp. 420).

- الفرق بين المنهجية والمنهج والباراديغم وتصميم البحث

لقد تم أعلاه -في سياق تعريف المنهجية- عرض بعض ملامح الفرق بين المنهج والمنهجية، وسيتم فيما يلي التركيز على مقارنة هذه الأخيرة بـ "الباراديغم" وبـ "تصميم البحث". وذلك بالقول بداية، إنه في حالة مقارنة المنهجية والمنهج **بالباراديغم** (Paradigm)، واتبعنا رأي كل من "ماكغريغور ومورنايم" (McGregor & Murname, 2010, p. 420) الذي مفاده أن مصطلح الباراديغم يشير إلى "الوضعية" و"ما بعد الوضعية"، ومصطلح المنهجية -كما مر معنا- إلى المنطلقات "الإمبريقية" (الوضعية والعلمية) و"التأويلية" و"النقدية"، والمناهج إلى الأدوات "الكمية" و"الكيفية"، فتقديري أن هذه المعاني تجعل مدلوليْ الباراديغم والمنهجية متداخلين، بل تجعل أشكال كل المصطلحات -كما سنرى لاحقا (انظر الجدول رقم: 1)- قابلة للاستخدام المتبادل. ولذلك، يكون من الأفضل جعل الباراديغم يعبر عن النموذج النظري أو النمط الفكري السائد في فترة محددة والذي يعتمد كخلفية نظرية للبحث فقط (انظر مقال استخدام الباراديغمات: دليو، 2023ب)، وجعل المنهجية تعبر عن الإجراءات البحثية المتساندة وظيفيا من الإشكالية إلى أدوات جمع البيانات وتحليلها إلى نشر النتائج.

- وأما **تصميم البحث** (Design research) فهو -حسب "روبسون" (Robson, 2002)-، يعكس ثلاثة أشكال محتملة من التصميمات: الاستكشافية، والوصفية، والتفسيرية (Lelissa, 2018). وبالطبع فإن مؤشر هذا التصنيف هو الغرض من مجال البحث حيث إن كل تصميم يخدم غرضًا نهائيًا مختلفًا. وهو تصنيف يتطابق مع بعض ما سنذكره لاحقا من تصنيفات لأنواع البحوث العلمية (انظر العنصر: 6.1.)، بل قد يتطابق مع مصطلح "المنهجية" أيضا في حالة جعلها تعادل التصميم الشامل للبحث، بما في ذلك الإطار النظري وتساؤلات البحث ومناهج البحث...

إن التصميم يشير إلى الإستراتيجية الشاملة المستخدمة لإجراء البحث التي تحدد خطة موجزة ومنطقية لمعالجة أسئلة البحث الراسخة من خلال الجمع

والتفسير... وحسب "كريسويل" (Creswell, 2007)، فإن تصميم البحث هو عبارة عن إجراءات جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها ونشرها، أي إنها الخطة الشاملة لربط مشكلة البحث المفهومية بالبحث التطبيقي المناسب (والقابل للتحقيق). بمعنى آخر -حسب غراي (Grey, 2014)- يحدد تصميم البحث الإجراء الخاص بالبيانات المطلوبة والمناهج التي سيتم تطبيقها لجمع هذه البيانات وتحليلها، وكيف سيجيب كل هذا على أسئلة البحث.

الجدول رقم 1: يعرض تصنيفا مقارنا للمصطلحات المشابهة لمصطلح المنهجية

المصطلح	غرضه (ما يشير إليه)	ملاحظة
المناهج	كمية، كيفية	يمكن **استخدام ما يشير إليه أي مصطلح** من المصطلحات الأربعة بشكل **تبادلي**؛ **فالمناهج** مثلا، قد توسم بالكمية والإمبريقية والوضعية والتفسيرية، **والتصميمات** بالاستكشافية والكيفية والتأويلية وبما بعد الوضعية.
المنهجية	إمبريقية، تأويلية، نقدية	
البارادیغم	الوضعية، ما بعد الوضعية	
التصميم	استكشافي، وصفي، تفسيري	

المرجع: إعداد شخصي معتمد على تعريفات كل من (McGregor & Murname, 2010) و(Robson, 2002).

خاتمة القول إن المنهجية لا يمكن جعلها تقتصر على المبادئ الموجهة للبحث ولا إعطائها نفس مدلول المنهج ولا البارادیغم، بل هي شاملة لكل العملية البحثية بجميع عناصرها: من الإشكالية حتى نشر النتائج، ومن بينها المناهج البحثية أو أدوات جمع البيانات وتحليل البيانات وتفسيرها ونشرها -وبهذا المعنى يفهم مصطلح المنهجية المستخدم في عنوان هذا المؤلف-. وأما تصميم البحث فمن الأفضل جعله مرادفا لخطة البحث أو مراحله. كما يفضل جعل القسم الخاص بتحديد مجال البحث وعينته وأدوات جمع البيانات وتحليلها يحمل اسم "الإجراءات المنهجية" بدلا من منهجية البحث أو منهج البحث، وذلك حتى لا تختلط الأمور على المبتدئين بين مصطلحات البارادیغم والمنهجية والتصميم

والمناهج، وغيرها كثير: مقاربة البحث، ومنظوره، واستراتيجيته، ومدخله، وطريقته وأسلوبه...

فمثلا، هناك من يذكر أربعة مستويات أو عناصر أساسية للبناء المنهجي قبل الوصول إلى مستوى أداة جمع البيانات: المنهجية، المدخل، الطريقة، الأسلوب، الأداة (عواطي، 2009، ص. 7). وهذا دون ذكر مستويْ البراديغم والنظرية ولا نوع البحث ولا نوع المنهج... كعناصر موجهة/ محددة لنوع أداة جمع لبيانات؛ أي قد يصل عدد المستويات/ العناصر الموجهة لمسار البحث، قبل مرحلة جمع البيانات، إلى ثمانية؟ وهو نوع من الإفراط في التفصيل غير الواقعي/ العملي المؤدي بالضرورة إلى التداخل، بل إلى التصنع والحشو؛ إذ أن محتوى هذه المستويات ينم عن وجود مثلا، "مناهج" (التجريبي، المقارن، التاريخي، المسحي، دراسة الحالة...) في مستويات مختلفة (المدخل والطريقة والأسلوب)! و"نظريات" و"مداخل" (الاثنوميتودولوجية، الظاهراتية، الوضعية، الرياضية...) في مستويات مختلفة (المنهجية والنظرية والباراديغم والمدخل)! بينما عادة ما لا يحتاج الطالب/ الباحث إلى تحديد أكثر من مستوى أو مستويين أو ثلاثة -بما فيها الأداة- كحد أقصى يمكن توظيفها في البحوث الكمية خاصة: المنهج (بمعنى أداة جمع البيانات)، أو الخلفية النظرية والمنهج/ الأداة، أو الخلفية النظرية والمنهج والأداة. أما التيار الغالب في البحوث الكيفية فيرفض أصلا استخدام الخلفيات النظرية أو الباراديغمات وأشباههما من العناصر التوجيهية لاعتبارها معرقلة/ مكبّلة لحرية الباحث الذي يستهدف بناء النظريات وليس اختبارها (انظر: دليو، 2023ب).

مع الإشارة في الأخير إلى ضرورة تفهم منطق الذين يسمون محتويات قسم "الإجراءات المنهجية" بـ "منهجية البحث" أو بـ "منهج البحث" أو بـ "تصميمه" أو بـ "بنائه التطبيقي"، الخ. لأن العبرة بمسميات هذا القسم وليس بأسمائه.

2.1. البحث العلمي

1.2.1. تعريف البحث

- تعريف البحث لغة

تأتي لفظة "بحث" في اللغة العربية بمعنى طلب الشيء وإثارته وفحصه والسؤال عنه وعن أسراره (ابن منظور، 1997، ص ص. 114-115).

- تعريف البحث اصطلاحا

يشير البحث (Research) إلى أي نشاط إنساني هادف يمارسه الإنسان منذ القديم، فهو سلوك تستلزمه متطلبات الحياة الطبيعية والإنسانية. وعادة ما يبدأ هذا النشاط بسؤال محير ينتج عن مواجهة موقف خاص أو حادثة عادية أو مثيرة... ولو تمعنا في مجريات الحياة اليومية العادية فإننا سنلاحظ أن معظم الناس، على اختلاف أعمارهم ومستوياتهم التعليمية، يمارسون عبرها عملية البحث. وتبعا لما سبق يمكن أن نعرف البحث بأنه "النشاط الموجه نحو الوصول إلى إجابات عن سؤال محير... يبدأ بمشكلة وهي عبارة عن سؤال يحير المرء بدرجة يثير عنده رغبة في البحث عن الجواب المناسب" (التير، 1995، ص. 24).

2.2.1. تعريف العلم

يختلف مفهوم كلمة "**العلم**" (Science) باختلاف محدداته الظرفية الزمانية والمكانية. فهو متغير تاريخي يأخذ دلالات مختلفة حسب النماذج والأوساط الثقافية التي وجد فيها وحسب التغيرات التي حصلت في نظام التفكير الإنساني على مر الأجيال. فقديما كان العلم يتعلق بكل ما هو ضروري وخالد، وعند الرومان فالكلمة اللاتينية (Scientia) تعني "المعرفة" (World history encyclopedia, 2014)، وفي فجر الإسلام ارتبط العلم أساسا بالمعارف الدينية وبالوحي الإلهي ثم بالمصالح البشرية المرسلة، وفي العصور الوسطى كانت كلمة العلم تعني بالنسبة للأوروبيين الواقعين تحت سلطة الكنيسة معرفة ما نقل في أناجيلهم عن العالم، قبل أن يضيقوا درعا بتجاوزاتها فينقلبوا عليها في القرن التاسع عشر بإقصاء كل الغيبيات عن العلم الذي أصبح مقصورا عندهم على المحسوس والملموس والمجرب... بينما

الأصل عندنا أن لا تعارض بين صحيح العقل وثابت النقل/ قطعي الدلالة (من وحي قرآني كريم وسنة نبوية صحيحة).

وعلى كل، فإن من أهم التعريفات، التي قدمت لمفهوم العلم باختلاف المشارب الفكرية لأصحابها، ما يلي:

- تعريف العلم باعتباره تراكما **للحقائق والنتائج المعرفية** الناتجة عن نشاط العلماء والباحثين، حول الطبيعة والمجتمع والفكر.

- تعريف العلم باعتباره **طريقة** (أو **منهجا**) منظمة للحصول على المعرفة، أكثر مما هو مادة للبحث أو نتيجة له.

- تعريف حاول الجمع بين ما سبق بالنظر إلى العلم على أنه **منهج** من جهة **وتراكم** من جهة أخرى، أي باعتباره معرفة في مجالات بحثية مختلفة تم التوصل إليها بإتباع قواعد المنهج العلمي (Bhattacherjee, 2012, p. 1).

- تعريفات العلم التي تقصره على المحسوسات، سواء من حيث موضوعات البحث أو من حيث المنهج. ومنها تعريف اليونسكو الذي يرى أن العلم "هو كل معلوم خضع للحس والتجربة" (العلواني، د.ت.، ص. 129). أو تعريف ماكس فيبر (Max Weber) في قوله "إن العلم ليس منحة من السماء ولا يأتي من خلال الوحي والتأمل والإلهام، ولكنه يظهر نتيجة جهد موضوعي يعتمد على الأساليب الرامية نحو الفهم والتفسير" (سفاري وسعود، 2007، ص. 33). وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه النظرة الحسية المادية المحضة ليست مطلقة في الفكر الغربي لأن هناك نظرة جديدة قائمة على الاعتراف بغائية الوجود، ونسبية الحقائق، والثروات الروحية، وكرامة الإنسان وجدوى البحوث الكيفية والقيمة المعرفية للتمثلات البشرية والتصورات الذاتية. كما أن النظرة ثنائية المصدر للعلم والمعرفة ليست مطلقة في العالم الإسلامي، لأن فيه أيضا من هو "مَلَكيّ أكثر من الملك" في نظرته المادية للعلم والمعرفة موضوعا ومنهجا ومصدرا.

- تعريفات أخرى تشير إلى مدلولات عامة لا تقصر موضوعاته وطرائقه ومصادره على المحسوسات، مثل تعريف عبد القاهر الجرجاني: العلم هو "الاعتقاد الجازم المطابق للواقع" وأنه "وصول النفس إلى معنى الشيء"، وتعريف الراغب

الأصفهاني" في قوله إنه "إدراك الشيء بحقيقته" (رجب، 1991، ص. 9)، وخاصة تعريف "العلواني" (د. ت.، ص. 131) في قوله إنه "كل معلوم دل عليه الوحي والحس والتجربة".

وفي الأخير نشير إلى أن هناك من **يفرق بين العلم** (Science) **والمعرفة** (Knowledge) باعتبار هذه الأخيرة حصيلة الامتزاج الهادف بين المعلومة والخبرة والمدركات الحسية والقدرة على الحكم. فنحن نلاحظ أو نتلقّى البيانات بمختلف حواسنا ثم نعالجها لاستخراج المعلومات التي نستعملها كوسيط لاكتساب المعرفة من خلال وسائل عديدة كالحدس والتخمين والمقارنة والممارسة الفعلية والحكم بالسليقة... فالمعرفة إذن تفعيل للمعلومة، والمعلومة هي المعرفة في حالتها الكامنة. كما أنه يمكن القول إن المعلومات تتولد عن البيانات (Data) والمعارف عن المعلومات (Information) والحكمة (Wisdom) عن المعرفة (انظر هرم الحكمة /Wisdom or DIKW pyramid/ الشهير منذ ثمانينيات القرن الماضي).

ولكن إجرائية هذه النقلات تختلف باختلاف العصور، ومنه فإن معنى المعرفة قد مر -كما قال "هربرت سيمون" (Herbert Simon) الحائز على جائزة نوبل سنة 1996- من القدرة على تذكر المعلومات وتكرارها إلى القدرة على العثور عليها واستخدامها (González, 2006, p. 5).

والمعرفة تختلف أساسا عن العلم لكونها أوسع وأشمل ولكنها أقل دقة منه، ولذلك فهي قد تكون فطرية وسطحية كما قد تكون علمية وعميقة... ولكنها تفتقد إلى الجمع بين العمق والدقة، فتكون عميقة ولكن غير دقيقة، وبالتالي فهي تظل في هذه الحال معرفة ظنية غير يقينية بينما يتصف العلم بالدقة والعمق في آن واحد. فالمعرفة حسب "الراغب الأصفهاني" (زعيمي، 1994، ص. 32) تستخدم للدلالة على ما تدرك آثاره وإن لم تدرك ذاته، أما العلم فلا يطلق إلا على ما تدرك ذاته، ولهذا يقال إن الإنسان يعرف ربه، ولا يقال إنه يعلم ربه... وكذلك لا يوصف الله سبحانه وتعالى بأنه عارف، بل بأنه عالم.

- تصنيف العلوم

يعتبر تنظيم أو تصــنيف العلوم مهما جدا كأداة توجيهية مســاعدة في البحث العلمي نفســه. وهي عملية منطقية يختص بها فرع معرفي هو علم "تصــنيف العلوم" أو علم "منطق العلوم" أو علم "تقاسيم العلوم" كما كان يسمى عند العرب.

وبالطبع تختلف تصــنيفات العلوم باختلاف المؤشــر أو المعيار المعتمد، وباختلاف الخلفيات الفكرية للمصــنفين. وفيما يلي بعض التصــنيفات المتميزة، مع مراعاة عرضها من الأقدم إلى الأحدث:

- **تصنيف أرسطو:** الذي قسم فيه العلوم إلى قسمين على أساس تمايز مجالي المعرفة النظري والعملي، الميتافيزيقي والحســي، واللذين ينقســمان بدورهما إلى جملة من العلوم الفرعية:

-- *علم نظري:* غايته مجرد المعرفة ويتضمن الفروع الآتية:

° علم ما وراء الطبيعة: يبحث في الوجود المطلق.

° العلم الرياضي: يبحث في الوجود من حيث هو مقدار وعدد.

° العلم الطبيعي: يبحث في الوجود من حيث هو محسوس متحرك.

-- *علم عملي:* غايته المعرفة لأجل تدبير الأفعال الإنســانية، ويتضــمن الفروع التالية:

° علم الأخلاق.

° علم تدبير المنزل.

° علم السياسة.

° الفن والشعر.

- **تصنيفات بعض العلماء المسلمين:** منها إحصاء العلوم لأبي نصر الفارابي (رســائل إخوان الصــفا وخلاّن الوفا)، مفاتيح العلوم للخوارزمي، الفهرســت لابن النديم، رســالة أقســام العلوم العقلية لأبي علي بن ســينا، مراتب العلوم لابن حزم، مفتاح السعادة ومصباح السيادة لـ "طاش كبرى زادة"... وخاصة:

- **تصنيف ابن خلدون (**1979، ص ص. 779-782): ورد تصنيفه في "فصل في أصناف العلوم الواقعة في العمران لهذا العهد"، حيث قسم العلوم إلى قسمين كبيرين يتضمنان علوما فرعية:

-- *الصنف الأول*: هو صنف طبيعي يهتدي إليه الإنسان بفكره ويستوي فيه أهل الملل والأديان كلهم، ويشتمل على أربعة **علوم حكمية فلسفية**: *علم المنطق*، *والعلم الطبيعي* (كالطب والفلاحة والكيمياء...)، *والعلم الإلهي*، *وعلم التعاليم* (كعلم العدد والهندسة وعلم الهيئة والموسيقى).

-- الصنف *الثاني*: هو صنف نقلي يستند إلى الواضع الشرعي، ولا مجال فيه للعقل إلا بإلحاق الفروع إلى الأصول. وأصله الكتاب والسنة، ويشتمل على **العلوم الشرعية** ومنها: علوم اللسان العربي، علم التفسير، علم القراءات، علوم الحديث، علم أصول الفقه.

- **تصنيف أوغست كونت (**Auguste Comte**):** قوامه مدى تعقيد موضوع العلوم وتخصصها المتزايدين، وهو ما انعكس على ظهورها التاريخي المتوالي؛ إذ الأسهل والأعم سابق في الظهور على الأصعب والأخص. وهذه العلوم هي: الرياضيات، علم الفلك، الفيزياء، الكيمياء، علم الأحياء، علم الاجتماع (Brimo, 1972, pp. 8-9).

- ثم توالت -تبعا لظهور تخصصات جديدة- تصنيفات جديدة، من بينها **تصنيف "بريمو"** (Brimo, 1972, pp. 9-10):

° *الرياضيات* (جبر وهندسة).

° *العلوم التجريبية* بنوعيها: علوم المادة (الفيزياء والكيمياء)، وعلوم الحياة أو العلوم البيولوجية (علم التشريح وعلم الفسيولوجيا وعلم الأنسجة، وعلم الخلية، وعلم الأجنة، والبكتيريولوجيا والتاريخ الطبيعي).

° *العلوم الإنسانية* والتي تشكل العلوم الاجتماعية أهم فرع فيها. لكن حاليا، فالبعض يستعملهما كمترادفين والبعض الآخر كمتكاملين (بالجمع بينهما).

وهو تصنيف تم اختزاله مؤخرا حسب الهدف من العلوم المعنية إلى قسمين كبيرين: *علوم أساسية وعلوم تطبيقية*.

- **تصـنيف "ديوي" العشـري**، والذي سـهل به عمل المشـرفين على المكتبات بإضافة رموز رقمية لها:

° الأعمال والمعارف العامة (000).

° الفلسفة والموضوعات المتصلة بها (100).

° الديانات (200).

° العلوم الاجتماعية (300) .

° اللغات (400).

° العلوم البحتة: طبيعية / رياضيات (500) .

° العلوم التطبيقية: تكنولوجيا (600)

° الفنون الجميلة والزخرفية (700).

° الأدب والبلاغة (800).

° الجغرافيا والتاريخ والتراجم (900).

وأخيرا، التصـنيف الـذي كـان معمولا بـه في جـامعـاتنـا لمـا كنـا طلبـة في السـبعينيـات: العلوم الطبيعية، والعلوم الدقيقة (رياضـيـات، فيزياء، كيمياء...)، والعلوم الاجتماعية، والآداب واللغات.

3.2.1. تعريف البحث العلمي

إن المقصـود عادة بالبحث العلمي (Scientific research) هو أي نشـاط بحثي يستخدم المنهج العلمي، فهو "استقصاء دقيق ومنظم لظاهرة ما باستخدام المنهج العلمي بتقنياته المختلفة الكمية والكيفية، وذلك بهدف اكتشـاف حقائق وقواعد عامة يمكن التحقق منها مستقبلا، ويمكن الاستفادة منها في الحياة العلمية والعملية" (دليو، 1997، ص. 15).

والبحث العلمي وفقا لـ "صابينو" (Sabino, 2000, p. 47)، عبارة عن "الجهد المبذول من أجل حل مشكلة معرفية". ومن جهتهما يعرفه كل من "سيرفو وبرفيان" (Cervo & Bervian, 1989, p. 41) بأنه: "أي نشاط يهدف إلى حل المشاكل أو إيجاد أجوبة على أسئلة من خلال استخدام إجراءات علمية".

فالبحث العلمي إذن، من وجهة النظر العلمية البحتة، عبارة عن إجراءات منهجية منتظمة تهدف إلى حل مشاكل معرفية أو الإجابة على أسئلة علمية، من خلال إنتاج معارف جديدة.

- تعريف البحث العلمي الإنساني والاجتماعي

إذا كان البحث العلمي بمفهومه العام يشمل كل مجالات الكون بشقيها الطبيعي والبشري من حيث هي مجال للبحث، فإذا خصصناه بالإنساني (البحث العلمي الإنساني) فإنه رغم اشتراكه "نسبيا" مع البحث العلمي "الطبيعي" في استخدام المنهج العلمي فهو يتميز عنه بكون ميدانه وموضوعاته تكون أساسا ذات طابع إنساني واجتماعي.

فهو عبارة عن عملية إنتاج معرفة علمية حول أنساق وتغييرات الواقع الإنساني والمجتمعي، باستخدام نماذج نظرية واستراتيجيات وإجراءات منهجية.

ومن أشهر ما عرف به، أنه "الملاحظة المنظمة والتسجيل المنظم للسلوك الإنساني الذي يمارس داخل الأنساق الاجتماعية، وذلك من أجل تطوير نظريات اجتماعية جديدة تفسر هذا السلوك، أو اختيار وتمحيص نظريات اجتماعية قائمة فعلا" (كابلو، 1993، ص. 67).

وهو يتميز بالخصائص الآتية:

- أنه تراكمي، يعترف بالسوابق البحثية أي لا ينطلق من العدم.
- يتطلب رصيد قاعدي: نظري ومنهجي.
- يطرح هواجس وافتراضات.
- يعترف بعدم وجود معايير موحدة لمقاربة مشكلة أو موضوع واحد.
- الحركية أو الدينامية.
- ينتقل من المجرد (النظري) إلى المحسوس (التطبيقي) والعكس بالعكس (مع وجود استمرارية الجدل حول ذلك). وهذه العملية تتطلب إتباع خطوات مناسبة.

وسيتم لاحقا عرض أهم خصائصه في عنصر مستقل.

- أغراض البحث العلمي

تتنوع أغراض البحـث العلمي الاجتمـاعي بـاختلاف أهـداف القـائمين عليـه والموضــوعـات المعـالجـة والمســتوى الأكـاديمي المطلوب. وقـد اهتم بعض المتخصــصــين بتعدادها لتســيير تقييم مشــاريع البحث الاجتماعي وطمأنة طلابها. ويعتبر مـا كتبـه ابن خلـدون في مقـدمتـه (1979، ص ص. 1023-1028)، بـاســم "مقاصد التأليف" من أشهر ما يستشهد به في هذا المجال:

- إنشاء معدوم: أي استنباط جديد وتحقيق إضافة علمية أو إبداع علمي، وهو أهم أغراض البحث العلمي الاجتماعي.

- تعيين مبهم: كتقديم شــروحات حول أفكار أو مؤلفات علمية معينة اســتغلق فهمها، ومثـال ذلـك مـا قـد يقوم بـه بعض البـاحثين من شـــرح لبعض النظريـات أو الإسهامات الفكرية لمفكر أو باحث... فتصل الفائدة لمستحقها.

- تبيين خطأ: بعد العثور عليه في منتجات المتقدمين ممن اشتهر فضلهم وذاع صيتهم، فيقف على بيان ذلك وتوثيقه بالبرهان الواضح.

- إكمال ناقص: أي العمل على استكمال أي نقص يمكن أن يلحظه الباحث في تخصص علمي معين أو في بعض مسائله النظرية أو المنهجية فيعمل على تداركه وتبيان جدواه.

- ترتيب مخلط (غير مرتب): فقد تكون بعض المسائل العلمية قد وقعت غير مرتبة في أبوابها ولا منتظمة فيقصد المطلع على ذلك أن يرتبها ويهذبها، ويجعل كل مسألة في بابها.

- جمع متفرق: من مسائل علمية مفرقة في أبواب علوم أخرى فيتنبه الباحث إلى ذلك فيقوم بجمعها وتنظمها تحت مسمى علمي أصلي أو فرعي جديد.

- تهذيب مطول: وهو يقتصــر طبعا على اختصــار وإيجاز المطولات في أمهات العلوم والفنون. ويقصــد بذلك التلخيص وحذف المتكرر إن وقع، بغية تفعيل تبليغ محتويـاتـه المرجعيـة وتعميم فوائـدهـا، مع الحـذر من حـذف الضــروري لئلا يخـل بمقصد المؤلف الأول.

- تفصيل مجمل: وهو غرض يناقض سابقه إجرائيا، إذ يلجأ المهتم به إلى تقديم شروح وتفصيلات تزيد من عدد المستفيدين من المؤلف (مثال ذلك: شرح المعلقات السبع)، كما قد يتداخل مع الغرض الثاني (تبيين مبهم) سابق الذكر...

فهذه جماع المقاصد التي ينبغي اعتمادها بالتأليف ومراعاتها، وما سوى ذلك من انتحال ببعض التلبيس من تبديل الألفاظ وتقديم المتأخر وعكسه، خطأ عن الجادة.



3.1. مراحل تطور البحث العلمي

سيتم فيما يلي محاولة الوقوف عند بعض المحطات التاريخية التي مر بها تطور البحث العلمي عموما، مع اعترافنا بداية بأن هذا العرض لن يكون جامعا مانعا لأنه يعتمد أساسا على كتابات مؤرخي العلم الغربيين والذين ركزوا بالطبع على إسهامات حضاراتهم (الإغريقية، الرومانية، الأوروبية، الأمريكية) دون غيرها من الحضارات الشرقية والشرق أوسطية. بيد أن الأصل هو التراكم المعرفي والتوالي الحضاري في دورات متفاوتة في الزمان والمكان بدءًا من الشرق باتجاه الغرب ثم بعودة على بدءٍ في نهاية المطاف!

أي أن التراكم المعرفي والتطور العلمي اللذين حققتهما البشرية في شتى المجالات والتخصصات هو في نهاية المطاف حصيلة جهود إنسانية أسهمت فيها كل الحضارات، اقتباسا وتطويرا وإبداعا. ومن بين الأدوات المعرفية التي تشاركت البشرية في تطويره: مناهج البحث العلمي، وذلك منذ فجر التاريخ إلى عهد الحضارة الفرعونية ومرورا بمختلف حضارات الشرق الأقصى والشرق الأوسط والحضارة الإسلامية ووصولا إلى الحضارة الغربية الحديثة.

وفيما يلي عرض موجز لبعض معالم البحث العلمي التي خبرتها مختلف الحضارات التي عرفتها البشرية، بدءًا بعهد المصريين القدامى دون سوابقه من العهود القديمة والغابرة لقلة المعلومات أو انعدامها، وذلك بالرغم من إقرارنا -تبعا لـ (ملحم، 1994، ص. 27)- بأن العلم ظهر مع الإنسان الأول وأثّر في سلوكه وأسهم في صقل تفكيره الذي ساهم بدوره في تطوير العلم الذي كان قد اكتسبه.

- حضارة المصريين القدامى

إن البقايا الأثرية الضخمة (الأهرامات والمعابد...) في مصر تدل على التقدم العلمي الذي وصلت إليه الحضارة الفرعونية، هندسة وطبا...، فهي تشكل حلقة مهمة في سلسلة التقدم العلمي والحضاري للإنسانية أفادت منه الحضارات الإغريقية واليونانية إفادة كبيرة، حيث كانت مصر أنموذج أفلاطون وغيره من الفلاسفة.

ولقد امتازت القضايا العلمية عند المصريين القدامى بخاصيتين رئيستين متكاملتين هما:

- تتصل القضايا العلمية عندهم اتصالا وثيقا بالدين. وهي خاصية مشتركة بين كل الحضارات الشرقية.

- نحَت المعرفة عندهم منحى تطبيقيا أيضا، مما جعل من حضارتهم حضارة عملية بقيت آثارها شاهدة على ذلك إلى اليوم.

- حضارة بلاد الر افدين والشرق الأقصى

إن الفكر الشرقي القديم بمختلف ثقافاته الفارسية والهندوسية والبوذية والشنتوية... -في بلاد فارس والهند والصين واليابان...- حافل بالتصورات الاجتماعية والدينية، وبنماذج مختلفة للتنظيم الاجتماعي والقانوني والعملي. فالبقايا الأثرية والمخلفات المكتوبة والمصادر الثانوية من حضارات أخرى تؤكد أثره الطيب في الحضارة الإسلامية ومنها في الحضارة الغربية. ولا أدل على ذلك من أثر الطب الصيني وتقنية صناعة الورق والحرير... والفلسفة الكونفوشيوسية والشعر والأدب الفارسيين، وقوانين حمورابي البابلية...

- الحضارة الإغريقية

بخلاف معظم الحضارات السابقة، كانت معرفة الإغريق (اليونانيين) ذات توجه نظري أكثر منه عملي وتميل إلى البحث والتأمل الفلسفي وقضايا المنطق والحكمة والبلاغة... معتبرة هذه العمليات الفكرية من اختصاص الحكماء والفلاسفة دون العبيد والصناع. فكانت إسهاماتهم تتميز بالطابع النظري الفلسفي التأملي البعيد عن النزعة العملية، لكنها أثْرت الفكر البشري بمحاولتها تفسير الطبيعة وفهم الإنسان ومختلف أنشطته الطبيعية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث حاول روادها تنظيم وسيلتهم في المعرفة فوضعوا أسس المنطق والقياس، وصاغوا منهجية التفكير وتوجيه العمليات الفكرية بحيث تربط المقدمات بالنتائج. كما تطور الفكر العلمي عندهم بتطور الرياضيات على أيدي أمثال "طاليس" و"بيتاغوراس"، كما ساهم "هيبوقراط" في تطوير الطب بابتعاده عن السحر متجها

نحو اكتشاف القوانين الفسيولوجية والبيولوجية التي تحكم بروز المرض ونموه في جسم الإنسان (معتوق، 1985، ص ص. 42-43).

- الحضارة الرومانية

يمكن القول عموما إن الجهود العلمية عند الرومان تميزت بردة فعل عملية اتجاه الإغراق النظري اليوناني، وذلك باتجاه النزعة العملية التي ردت للعمل اليدوي اعتباره، حيث اتجه المثقفون الرومان نحو العلوم التطبيقية وتجاهلوا الفلسفة الإغريقية وأولوا أهمية كبرى لما تقتضيه ثقافة الإمبراطورية العسكرية وأيديولوجيتها التوسعية. فكان النشاط العلمي عندهم متركزا أساسا على ما يخدم هذه الثقافة الحربية من قلاع وحصون وأدوات حربية... مكنتهم من السيطرة على شعوب وثقافات عديدة في شمال إفريقيا، الشرق الأوسط، وسط أوروبا وشمالها... والتأثر أيضا بطبائعها وعاداتها ومنتجاتها الفكرية وخاصة في المجال التشريعي.

- الحضارة الإسلامية

لعبت الحضارة الإسلامية دورا بارزا في تأسيس وتطوير المنهج العلمي، وذلك بالرغم من تجاهل بعض الكتابات الغربية له، أو محاولة صبغه بالنزعة الظلامية للقرون الوسطى التي تميزت بها أوروبا وبطابع الجمود والتخلف والجهل ومحاربة العلم والعلماء الذي ارتبط بتصرفات رجال الكنيسة الكاثوليكية حينها.

وبالرجوع إلى محددات ميلادها وانتشارها كحضارة عالمية، نجد أنها ترتبط أساسا بالدين الإسلامي. وهو يدور في هذا المجال عموما حول "الدعوة إلى القراءة": "اقرأ باسم ربك الذي خلق" (1/96)، وإلى بيان فضل "العلم والعلماء": "قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون إنما يتذكر أولو الألباب" (9/39)، والدعوة إلى "استخدام العقل والملكات الإنسانية": "ولا تقْفُ ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولا" (63/17).

وقد أثمرت هذه التوجهات علوما نقلية وعقلية قائمة على البرهنة وشاملة لعالمي "الغيب" (الغيبيات) و"الشهادة" (المحسوسات) وفي مختلف الحقول المعرفية. كما نتج عن ذلك تطوير منهجية بحث قوامها قاعدة ذهبية: "إن كنت ناقلا

فالصحة أو مدعيا فالدليل"، أي أن موضوع البحث تبعا لهذه القاعدة إما أن يكون خبرا منقولا أو دعوى افتراضية. ولقد طوع المسلمون لذلك عدة مناهج بحثية، تأسيسا وتعديلا وتطويرا: المنهج الاستردادي والمنهج الاستدلالي والمنهج التجريبي... وسنخص أولها –لندرته في أدبياتنا المعاصرة- بشيء من التفصيل:

- "المنهج الاستردادي": ابتكره المسلمون للتحقيق في الأخبار المنقولة عن النبي صلى الله عليه وسلم من حيث درجة صحتها وضعفها ونسبتها إليه. وهو يقوم أساسا على "علم الجرح والتعديل وتراجم الرجال" و"علم مصطلح الحديث" (روايةً ومتْنا)... وقد أفاد ابن خلدون من هذا المنهج في دراساته لحوادث التاريخ وواقعات العمران البشري، فيما ذكره من مقاييس النقد التاريخي كنقد الإخباريين ومطابقة الحوادث للواقع وإمكانيات وقوعها (سفاري وسعود، 2007، ص ص. 88-89).

- الحضارة الأوروبية

ونقصد هنا الحديث عن تطور منهج البحث العلمي في مرحلة ما بعد الحضارة اليونانية الوثنية والتي أصبحت فيها المسيحية الدين الرسمي للإمبراطورية الرومانية في عهد قسطنطين، وهي تشمل مرحلتي العصور الوسطى (500-1500) وعصر النهضة والتنوير بعد الاحتكاك والاستفادة من الحضارة الإسلامية.

فالشائع عن العصور الوسطى في أوروبا انها كادت تخلوا من كل تفكير وإبداع علميين، إلى درجة تسميتها بقرون العتمة أو عصور الانحطاط والظلام. وقد تلازم ذلك مع سيطرة النسق الكنسي الكاثوليكي على الحياة الأوربية في أبعادها الروحية والفكرية والسياسية، حيث "بقيت معظم العلوم في حالة جمود وكأنها موضوعة في ثلاجة التاريخ، دون أن تغتني بتجارب أو اكتشافات جديدة ومجددة لمضامينها" (معتوق، 1985، ص. 45).

وبعد صراع ضارٍ مع رجال الكنيسة واستفادة العلماء والفلاسفة من احتكاكهم بالحضارة الإسلامية (عنفا: حروبا، وسلما: بعثات وترجمات) ومنتجاتها النظرية والتطبيقية الأصيلة والمنقولة عن حضارات أخرى، تحررت أوروبا تدريجيا من شرنقتها وكسرت جمودها الذي عانت منه قرونا طويلة وأعلنت تمردها على حكم الكنيسة، لتعبر إلى مرحلة جديدة من تاريخها أصبحت تعرف مع مطلع القرن السابع

عشر بعصر النهضة والتنوير الذي أعلن فيه التمرد على الكنيسة خصوصا والدين عموما، وتأليه العلم وتقديس المنهج التجريبي.

- المنهج العلمي الحديث

يعتبر روجر بيكون (ت 1292م) -عند مؤرخي العلم الأوروبيين- مؤسس المنهج التجريبي الحديث، فقد ساعدت مؤلفاته على انتشار مصطلح العلوم التجريبية وعلى التأكيد على أهمية التجريب في تحقيق التقدم العلمي حيث يقول "إنه بإتباع المنهج التجريبي الذي كان له الفضل في تقدم العرب، فإنه يصبح بالإمكان اختراع آلات جديدة تيسر التفوق عليهم..." (فؤاد باشا، 1990، ص. 12). وكان يعتبره البعض (Hochberg, 1953, p. 313) داعية للعلوم التجريبية وممارسا للعلوم التطبيقية.

ومن جهته، كان "ألبرتوس ماغنوس" (ت. 1280م) من أوائل من أدركوا القيمة الحقيقية للكتابات العربية واليونانية المترجمة، فأدرج كل ما رآه ذا قيمة وتولى تدريسه لمعاصريه. ولقد نجم عن هذه المقدمات-وغيرها- الداعية إلى الاهتمام بفهم الطبيعة، وإدراك أسرارها باستخدام النظر والمشاهدة وإجراء التجارب، بدل القياس الصوري، نهضة علمية في مختلف ميادين العلم على أيدي أمثال "ليوناردو دافينشي وكوبرنيك ونيوتن وغاليليو وكبلر وهارفي..."، كما وقعت ثورة مقابلة في مناهج البحث على أيدي "فرانسيس بيكون وديكارت" وغيرهما (رجب، 1991، ص. 16).

ولم يعد طريق النقل الإنجيلي مقبولا حيث استبدل بطريقيْ "العقل" و"الخبرة الحسية". وعلى هذا الأساس انقسمت جهود المفكرين إلى اتجاهين متعارضين، الاتجاه العقلاني (Rationalism) والاتجاه الإمبريقي (من الخبرة الحسية)، ومارس كل منهما تأثيره على المنهج العلمي الحديث بمقارباته الكمية والكيفية والمختلطة، والمدعمة بالمعالجات الحاسوبية والبيانات الضخمة.

وتجدر الإشارة في الأخير إلى وجود تصنيفات أخرى لتاريخ تطور البحث العلمي، ومنها التي تقسمها إلى ثلاث فترات: ما قبل الكلاسيكية والكلاسيكية والحديثة، بدءًا بالألفية الخامسة قبل الميلاد...

4.1. خصائص البحث العلمي

تحدثنا فيما سبق -عند تعريف البحث العلمي- عن بعض خصائصه، وفيما يلي عرض تفصيلي لأهمها:

- **المنهجية:** أي أن البحث العلمي ليس تكديسا للمعلومات والبيانات والشواهد، أو صرفا للجهد والوقت والمال دون ناظم ينظمها. إن البحث الذي يتصف بصفة العلمية هو ذلك الذي يسير فيه الباحث من مرحلة إلى أخرى مستخدما المنهج العلمي وتقنياته. وخاصية المنهجية تتيح لباحث آخر التحقق من النتائج المتوصل إليها والحكم على دقتها وعلميتها، باستخدام نفس القواعد والإجراءات التي اتبعها باحث آخر في بحثه لنفس الموضوع.

- **الموضوعية:** تعني أن يتجرد الباحث من كل ما من شأنه أن يشوه الحقيقة العلمية المتوصل إليها، كالأهواء والميول الشخصية أو الرغائب المادية... لأن هدف البحث وغايته المرجوة هي الوصول إلى الحقيقة، ودور الباحث هنا هو أن يبرز لنا هذه الحقيقة والطرق التي توصل بها إليها من دون تحيز أو انتصار لمنفعة ذاتية.

- **التنظيم:** من المعروف أن كثيرا من الحقائق العلمية قد توصل إليها الباحثون من طريق المصادفة البحتة (كاكتشاف البنسلين، وأشعة X...) أي من دون تنظيم مسبق، إلا أنه يبقى لعنصر التنظيم والإعداد دوره الحاسم في البحث العلمي وصناعة المعرفة، فالنشاط البحثي نشاط منظم ومخطط، وقبل أن ينخرط أي باحث في هذا النشاط فإنه يعد خطة منظمة يطلق عليها "مشروع البحث"، ثم يبدأ في تنزيلها عمليا. بل إنه حتى في حالة المصادفة كان للباحثين دورهم -بفضل عقولهم المنظمة والمهيأة - في إضفاء معنى علمي على نتيجة الأحداث التي تمت بالمصادفة (أونجل، 1983، ص. 9).

- **الدينامية** (الحركية): أي أن البحث العلمي ينطوي على تجدد دائم واستبدال متواصل للمعرفة القديمة بمعرفة جديدة، فأقوى قوانين العلم وبياناته استمرت على أكثر تقدير عدة قرون وتم تعديل بعضها أو استبداله (أونجل، 1983، ص. 9) ويمكن أن نضرب مثالا على ذلك بالهندسة الإقليدية حيث أثبتت الهندسة الحديثة خطأ كثير من مسلماتها.

وبالإضافة إلى هذه الخصائص المهمة يتحدث باحثون آخرون عن خصائص معظمها ذي طابع كمي: "الحياد" و"التعميم والتكرار" و"التنبؤ/ التوقع" و"التنوع"... (Tahan, 2022)، أو عن خصائص عامة من قبيل أن البحث العلمي: نظري "Theoretical" وإمبريقي "Empirical" وعمومي "Public" وتفسيري "Explanatory" واجتماعي "Social"... (أونجل، 1983، ص. 9).

5.1. مشكلات البحث العلمي في العلوم الإنسانية

تتمثل أساسا في مشكلة "العلمية"، وهي ناتجة عن إمكانية إخضاع الظواهر الإنسانية للمنهج "العلمي".

وقد برز في هذا الصدد فريقان متعارضان، يذهب الأول منهما إلى إمكانية البحث العلمي للمجتمع بمختلف ظواهره، بينما يؤكد الثاني على استحالة ذلك، ولكل منهما حججه وأمثلته التدعيمية.

فالاتجاه الأول ذهب إلى أن إخضاع الظواهر الإنسانية للبحث العلمي من خلال الاستعانة بالمنهج العلمي المستخدم في حقل العلوم الطبيعية سيقود إلى استيعاب أكثر دقة وشمولا لهذه الطائفة من الظواهر، وكذا إلى فهم جيد لها، وتطوير أنساق للتفسير والتنبؤ أكثر عمقا، وإذا كنا أقل تفاؤلا وسلمنا بأنه يصعب علينا التوصل إلى أسلوب يمكّننا من التنبؤ بالظاهرة، فإن الفهم والتفسير الجيد لها سينمي مستقبلا معارف جديدة قد تقود إلى آفاق علمية أكثر رحابة (التير، 1995، ص. 49). وبالتالي بدل أن تبقى الظواهر الإنسانية أسيرة للانطباعات الذاتية، والتصورات الشخصية، والأحكام العامة، فلنخضعها للمنهج العلمي!

وفي المقابل يذهب أنصار الاتجاه الثاني إلى أن الظاهرة الإنسانية على درجة كبيرة من التعقيد والخصوصية تمتنع معها كل محاولةِ إخضاعٍ للمنهج العملي بطبعته المعروفة في العلم الطبيعي، ذلك الذي يقوم في أخص خصائصه على الملاحظة والتجريب المعملي. وفي هذا الصدد، يقول "بتريم سوروكين" "إنني لا أستطيع أن أدرك كيف يمكن أن نعرف إجرائيا وأن ندرس علميا ظواهر مثل: الدولة، والأمة، والنزعة الكلامية أو الرومانسية في الفنون الجميلة، والقصص الكوميدية، والحب والكراهية،

أو التاريخ الماضي للإنسان، فالحدث التاريخي لا يمكن أن يعاد وجوده في أي وضع إجرائي حاضرا أو مستقبلا" (سفاري وسعود، 2007، ص. 144).

إن هذا التباين في الرأي ناتج في الغالب عن جملة من القضايا والإشكالات التي صاحبت نشأة العلوم الإنسانية وتطورها التاريخي. ولعل أهم هذه الإشكالات هي مشكلة العلمية، التي افتتحنا بها هذا المبحث.

- مشكلة "العلمية"

إنه لمن المهم والأساسي قبل القيام بأي نوع من المقارنة بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية أن نعرض مفهوم العلمية، باعتباره بؤرة الجدل الدائر بين المتخصصين حول مدى علمية العلوم الإنسانية.

فكما هو معروف في تاريخ العلم الحديث أن المواضيع الإنسانية كانت آخر المجالات التي خضعت للبحوث العلمية، بعدما كانت مجالا للبحث الميتافيزيقي. وقد تأسست دعاوى العلمية لدى الإنسانيين، نتيجة تأثرهم بما حصل في مجال العلوم الطبيعية من تقدم مغر. وقد ترسخ في أذهان كثير منهم كنتيجة لذلك أن علمية أي حقل معرفي ناشئ مرهونة أساسا باستخدامه للمناهج المستخدمة في العلوم الطبيعية، فما دام المنهج العلمي القائم على التجريب قد حقق لهذه الأخيرة تقدما واضحا، فإنه يمكن من خلال المنهج نفسه أن يتحقق تقدم الإنسانيات. فأصبح المنهج التجريبي والنموذج الطبيعي للعلم، إطارا مرجعيا ينبغي أن تعتمده العلوم الإنسانية إذا أرادت أن تتحقق لها صفة العلمية.

فـ"كانت النظرة التي وجهت مفهوم العلمية تكمن في التخلص من كل تفكير باعتباره لاهوتيا أو أسطوريا مناقضا للنظام العلمي، وبذلك وضعت العلوم الإنسانية أمام الخيار الصعب بحيث فرض عليها النموذج الطبيعي كطريق وحيد لتحقيق علميتها، وكل خروج على هذا الطريق يفقدها مصداقيتها العلمية، وبذلك تحولت النزعة العلمية من أسلوب في البحث عن الحقائق إلى اعتقاد في العلم التجريبي كطريق وحيد للمعرفة" (أمزيان، 1991، ص. 249).

ففرض بذلك عند الكثيرين هذا المسلك الطبيعي التجريبي على العلوم الإنسانية، بينما رفضه آخرون رفضا مطلقا أو نسبيا. وعلى أساس ما تقدم يمكن أن نجد التصورات الثلاثة الآتية:

- التصور الذي يؤكد علمية العلوم الإنسانية ويطبق عليها مناهج العلوم الطبيعية

أثمر هذا التصور "العلموي" أزمةً في حقل العلوم الإنسانية وعلم الاجتماع على الخصوص، فبعد أن كنا نتحدث عن أزمة المجتمع أصبحنا نتحدث عن أزمة العلوم الإنسانية.

إن هذا المسلك قد حصر بحث الظاهرة الإنسانية في جوانبها الملموسة (السلوك الواقعي) وأهمل أخص خصائص هذه الظواهر وهي الوعي والاختيار...ففي حقل علم الاجتماع مثلا، يؤكد "جورج لندبرغ" (George A. Lundberg) على ضرورة أن تحذو مناهج علم الاجتماع حذو مناهج علم الطبيعة (الفيزياء)من حيث اهتمامها بالتجريب والقياس الدقيق، وكان يقول بعدم وجود فوارق جوهرية بين الظواهر الطبيعية والسلوك الاجتماعي وأن كليهما يمكن بحثه بالدرجة نفسها من الموضوعية التي يدرس بها الآخر (كابلو، 1993، ص. 18).

وقد تجلى تأثر أنصار هذا المسلك بهذا التصور في جهودهم البحثية الكثيرة، تلك التي تمحورت حول الولع بعقد المقارنات والمماثلات العضوية بين الطبيعة والمجتمع، أو بين الكائن الإنساني والكائن البيولوجي... واستعارة المفاهيم والمصطلحات الحيوية والفيزيائية واستخدامها في بحث وتفسير ظواهر المجتمع الإنساني، فليس غريبا عنا أن نسمع مصطلحات وتسميات من قبيل الفيزيقا، والفيسيولوجيا، والمورفولوجيا، والاستاتيكا والديناميكا، ثم تضاف لها اللازمة المعروفة وهي كلمة اجتماعي (Social): الفيزيقا الاجتماعية والفيزيولوجيا الاجتماعية والمورفولوجيا الاجتماعية... ليعرف المهتم (القارئ مثلا) بأن الحديث متعلق بالمجتمع وقضاياه ومشكلاته، هذه الأخيرة التي تُعرض له بلغة العلوم الطبيعية باعتبارها الأنموذج المحتذى.

- التصور الذي يؤكد عدم علمية هذه العلوم ويحكم بتخلف مباحثها عن مباحث العلوم الطبيعية

ينبني هذا المسلك على التساؤل الذي مفاده: هل يمكن أصلا قيام علوم إنسانية؟

والإجابة الأنسب حسب أنصار هذا المسلك هي: لا، و"هذه الإجابة عادة ما تستند في إنكارها لإمكانية العلوم الإنسانية، على أساس من التسليم المبدئي بأن العلم لا يكون إلا في صورة العلم الدقيق (Exact science) الذي يتحول إلى صورة نسق رياضي يخلو من أية ألفاظ كيفية، ولا يتحدث إلا بالرموز والأعداد" (الخولي، 1996، ص ص. 81-82). فما دامت هذه المباحث لا يمكنها أن تستخدم المنهج التجريبي واللغة الرياضية في بحث الظواهر التي تدخل في سياقها، فلا يمكن أن تكون هذه المباحث مجالات لما نطلق عليه صفة العلم. وهو ما تمت الإشارة إليه من خلال كلام "زكي نجيب محمود" الذي قال: "إذا رأيت علما ما قد أدار بحثه حول أفكار توصف ولا تقاس فاعلم أنه ليس علما بالمعنى الذي نريده، واعلم أن القرون ستنقضي قرنا في إثر قرن دون أن يتقدم ذلك العلم "الكيفي" خطوة واحدة إلى الأمام. فعلم الأخلاق مثلا الذي يبحث في أفكار مثل الخير والواجب وما إلى ذلك، وغيره من العلوم الإنسانية، إذا جعلت بحثها أفكارا كيفية ستظل كلاما يقال وتملأ به صفحات الكتب، والأمل الوحيد في أن يصبح العلم علما مرهون بالتماس طريق تقاس به الأفكار الرئيسية التي يتناولها العلم المعين بالبحث. فإذا لم يكن ذلك في حدود المستطاع لم يكن العلم المزعوم علما إلا على سبيل المجاز" (أمزيان، 1991، ص ص. 250-251).

خلاصة القول إن موضوع بحثه (المعقد، الفريد/ المتميز، المتغير/ النسبي، العفوي...) غير قابل للبحث العلمي وذاتية بحثه تحول دون علمية مقاربته لموضوع بحثه.

- التصور الذي يؤكد علمية العلوم الإنسانية ولكن يطرح تصورا جديدا لمفهوم العلمية

بدأ هذا التصور في التبلور بعد الأزمة التي عرفتها العلوم الإنسانية، إذ أصبح الكثير من العلماء يعترفون **بالاختلافات الواضحة بين الظواهر الطبيعية** التي تعتبر موضوعا للعلوم الطبيعية، **وبين الظواهر الإنسانية** التي تعتبر موضوعا للعلوم الإنسانية، على أساس أن الأولى هي موضوعات بحثية تسعى للوصول إلى قوانين عامة حول ظواهر تتصف بصفات خاصة كالتكرار والاطراد ويمكن توقعها، أما الثانية (الظواهر الإنسانية) فهي موضوعات علمية تسعى لإدراك الخصائص الفردية لموضوعاتها (رجب، 1991، ص. 41).

إن الإقرار بوجود اختلافات بين ظواهر الكون المادي وظواهر الاجتماع الإنساني يستلزم إقرارا باختلاف المنهج والأدوات التي تستخدم في بحث هذين القطاعين المتمايزين.

وهكذا نصل إلى نتيجة مؤداها: أن نفي إمكانية استخدام المنهج العلمي (بطبعته التجريبية) والنموذج الطبيعي في نطاق العلوم الإنسانية، لا ينفي صفة العلمية عن هذه الأخيرة، لأن استخدام المنهج التجريبي و"اصطناع اللغة الرياضية في صياغة الفروض والاستدلالات والأنساق العلمية ليس في حد ذاته هدفا، بل هو وسيلة الضبط، والتي تواءمت تواؤما كاملا مع موضوع الفيزياء، ودرجة تقدمها، ولكن إن تعذر عليها التواؤم مع موضوع البحث (في العلوم الإنسانية) وأمكن تحقيق الضبط لدرجة كافية بوسائل أخرى فلا ينبغي أن نتشبث بالوسيلة (اللغة الرياضية) إلى الدرجة التي تلهي عن الغاية" (الخولي، 1996، ص ص. 84-85).

- بعض الفروق بين خصائص العلوم الطبيعية والإنسانية

° **من حيث طبيعة موضوع البحث:** تشكل ثلاثية الإنسان والمجتمع والتاريخ بظواهرها المختلفة المادة الأساسية لما يصطلح عليه علوما إنسانية وعلوما اجتماعية وعلوما سلوكية (أو علوما إنسانية في صيغتها الشاملة للعلوم غير الطبيعية). وتتميز موضوعات هذه العلوم ببعض الخصوصيات التي تجعل من بحثها علميا أكثر صعوبة عنه في العلوم الطبيعية، وتتلخص هذه الصعوبة لدى البعض في

عاملين أساسيين (الخولي، 1996، ص. 100): 1- طبيعة العلاقة بين الباحث والمبحوث، أي بين الذات العارفة وموضوع المعرفة. 2- نوعية الظاهرة الإنسانية وخصوصيتها.

° **من حيث المناهج والأدوات المستخدمة**: رغم محاولة البعض توحيد المنهج لتأكيد وحدة العلم، أي تعميم المنهج التجريبي المستخدم في حقل العلوم الطبيعية ليشمل مجال العلوم الإنسانية، فإن المعروف أن للعلوم الإنسانية مناهجها "العلمية" الخاصة بها، بالإضافة إلى محاولتها تطبيق المنهج التجريبي:

ففي محاولتهم التقليدية للعلوم الطبيعية بدأ العلماء الإنسانيون تطبيقاتهم التجريبية على السلوك الإنساني، إلا أن عقبة أساسية اعترضت جهودهم، تمثلت في طبيعة وبناء الظاهرة الإنسانية وخصوصيتها التي تميزها عن الظاهرة الطبيعية. وهو ما اضطر علماء المنهجية للبحث عن أساليب بديلة تكون أكثر تواؤما مع الظاهرة الإنسانية فتوصلوا إلى ما أسموه المنهج "شبه التجريبي" (العساف، 1995، ص. 304). لأن استخدام المنهج التجريبي في نطاق العلوم الإنسانية شبه مستحيل على حد تعبير "عبد الباسط عبد المعطي" (1998، ص ص. 101-104)، لأنه يعاني صعوبات كبيرة عند التطبيق، من بينها: التأثر المؤكد لمتغيرات الظواهر الإنسانية المراد بحثها بمتغيرات أخرى يصعب التحكم فيها أو تحييدها، كما أن محاولات عزل الظاهرة عن سياقها الطبيعي يؤثر في أوضاعها وأحوالها، بالإضافة إلى صعوبة تكرار التجربة، لأن "تكرار التجربة الاجتماعية، التي هي تجربة بشرية وإنسانية، يختلف عن تكرار التجربة الطبيعية الذي هو تكرار مادي حيواني غريزي، إن التكرار في التجارب الاجتماعية هو تكرار متنوع بالضرورة لكون الحياة الاجتماعية متنوعة بالأساس" (معتوق، 1982، ص. 76).

إن تعقد مادة البحث وتنوع مواضيع ومشكلات البحث المتعلقة بها دفع الباحثين إلى إتباع طرق ومناهج عديدة قصد الوصول إلى فهم أعمق للظواهر الإنسانية قيد البحث. ففي مقابل المنهج التجريبي الذي تستخدمه العلوم الطبيعية نجد مناهج عديدة تستخدم في العلوم الإنسانية حسب طبيعة موضوع البحث،

ومنها: المنهج التاريخي، منهج المسح الاجتماعي، منهج دراسة الحالة، منهج تحليل المحتوى -عند من يعتبره منهجا- والمنهج شبه التجريبي...

أما من حيث أدوات جمع البيانات وملاحظة وقياس المتغيرات، فطبيعتها تختلف عن تلك المستعملة في العلوم الطبيعية، وإن حاول بعض الباحثين الاستعانة بوسائل مادية (كأدوات التسجيل الصوتي والفيلم المصور والوثائق والمخلفات..) في بحثهم للظواهر الإنسانية، فإن هذه الأخيرة تبقى قاصرة عن الولوج إلى أعماق الداخل الإنساني، لأنها تركز في الغالب على السلوك أي على ما هو ملاحظ وملموس، بينما يكتنف محاولتها فهم الباطن الإنساني عوائق كبرى، وأهمها ذاتية كل من الباحث والمبحوث.

ورغم هذه العوائق، حاول "مَناهجة" العلوم الإنسانية ابتكار أدوات ووسائل تتلاءم مع الموضوع المدروس وتقود إلى فهم أكثر عمقا له، ومنها: الاستبيان، المقابلة، الملاحظة بأنواعها المختلفة... بالإضافة إلى مختلف الاختبارات والمقاييس، مما سنعرضه لاحقا.



6.1. أنواع البحث العلمي في العلوم الإنسانية

تختلف البحوث/ الدراسات (Research/ Studies) العلمية باختلاف تخصصاتها، ومستوياتها المعرفية، ومناهجها، ومجالات تطبيقها، وأهدافها المنشودة. وهي عدة أنواع، ولذلك يمكن تصنيفها بطرق مختلفة. ومع ذلك، نظرا للطبيعة المعقدة للظواهر الإنسانية والمجتمعية المدروسة، قد نضطر لتطبيق ليس نوعا بحثيا واحدا فقط، بل مزيجا من أنواع مختلفة من البحوث. وفي الواقع، من الشائع أن نجد بحوثا تكون وصفية وأفقية في وقت واحد، أو استطلاعية وكيفية، الخ. كما سنرى لاحقا.

وسيتم في هذا المبحث عرض أهم التصنيفات الواردة في الأدبيات المتخصصة لأنواع البحوث العلمية عموما وفي العلوم الإنسانية خصوصا، إذ أن بعضها ينطبق على فروع العلوم الطبيعية والإنسانية وبعضها لا ينطبق إلا على العلوم الإنسانية.

مع الإشارة أولا، إلى أن الهدف من عرضها هو تمكين المطلع عليها من معرفة مختلف أشكال تصنيف البحوث بمؤشراتها المختلفة، ومعرفة العلاقة بين أهداف البحث ونوعه المناسب، والتمكن من تصنيف أنواع البحوث العلمية بطرق مختلفة، وثانيا إلى أن بعض أنواعها سيتم عرضه لاحقا بالتفصيل في عنصر مناهج البحث -كان بالإمكان عرضهما هناك معا- لأن أنواع البحوث وأنواع المناهج قد تكون متطابقة أو تكون هذه الأخيرة أكثر تفصيلا. فيقال مثلا، البحث التاريخي والمنهج التاريخي، والبحث الوصفي والمنهج الوصفي، والبحث التجريبي والمنهج التجريبي...، كما قد يقال: البحث الوصفي والمناهج الوصفية (المسح الاجتماعي/ الاستقصائي، الارتباطي/ العلائقي، تحليل المحتوى، التحليل السيميولوجي...)، والبحث التجريبي والمناهج التجريبية (المختبرية والميدانية)، بل هناك من يجعل للبحوث الاستطلاعية مناهج (الوثائقي/ التجميعي، الاستشرافي/ التوقعي، التأويلي...) (Laramée & Vallée, 2005).

وبعد مراجعة بعض الأدبيات المتخصصة (بفردج، 1992؛ كابلو، 1993؛ إبراهيم لطفي، 1995؛ دليو، 1997) و(Bunge,1960 ; Brimo, 1972 ; Mill, 1978; Sellriz, 1980; Denzin & Lincoln, 2005; Morales, 2010; Creswell, 2014) وجدنا عدة مؤشرات تصنيفية تضمنت أنواع بحثية مختلفة:

1. مؤشر ميدان البحث أو مجال التخصص الأكاديمي (أساسية، تجريبية، إنسانية).
2. مؤشر مستوى البحث التجريدي أو دوافعه المعرفية (أساسية، تطبيقية).
3. مؤشر الوقت المستغرق في البحث (أفقية/ طولية، عمودية/ عرْضية).
4. مؤشر مكان إجراء البحث ومصادر الحصول على البيانات (توثيقية، ميدانية، مختبرية، مختلطة).
5. المؤشر الزمني/الكرونولوجي (تاريخية، وصفية، تجريبية).
6. مؤشر مدى عمق المستوى المعرفي للبحث (استكشافية، وصفية، ارتباطية، تفسيرية/ تجريبية).
7. مؤشر طبيعة البيانات المستخدمة في البحث (كمية، كيفية).
8. مؤشرات توليفية أخرى متداخلة مع بعض المؤشرات السابقة، مع تميزها بإضافة تسميات بحثية أخرى: الاستشرافية والمختلطة...

وفيما يلي تفصيل الحديث عن هذه المؤشرات التصنيفية بأنواع بحوثها:

1.6.1. مؤشر ميدان البحث أو مجال التخصص الأكاديمي

تصنف البحوث حسب ميادين البحث وأنواع العلوم المختلفة إلى "علوم الفكر" و"علوم الطبيعة"، مع الإشارة إلى أن البعض يقول بعدم وجود فروق أساسية بينهما من الناحية المنطقية، بل من حيث طبيعة موضوعاتهما. ولذلك تكون لدينا مثلا: بحوث فلسفية، أدبية، اجتماعية، أساسية، طبيعية... جمعها "بريمو" (Brimo, 1972, pp. 9-10) في ثلاث:

- الرياضيات (جبر وهندسة) كعلوم أو بحوث **أساسية**.
- العلوم **التجريبية** بنوعيها: علوم المادة (الفيزياء والكيمياء)، وعلوم الحياة أو العلوم البيولوجية (علم التشريح وعلم الفسيولوجيا وعلم الأنسجة، وعلم الخلية، وعلم الأجنة، والبكتيريولوجيا والتاريخ الطبيعي).
- العلوم **الإنسانية**، والتي تشكل العلوم الاجتماعية أهم فرع فيها.

2.6.1. مؤشر مستوى البحث التجريدي أو دوافعه المعرفية

تقسم البحوث تبعا لهذا المؤشر التصنيفي إلى نمطين أساسَيْن -يشملان العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية معا- هما: البحوث الأساسية والبحوث التطبيقية.

- البحوث **الأساسية**: توصف البحوث الأساسية (Basic/Fundamental research) أيضا بالنظرية أو البحتة أو الخالصة، وشعارها "المعرفة من أجل المعرفة"، أي أن هدفها الأساس هو التطور العلمي وزيادة المعارف النظرية أو الفلسفية من خلال الوصول إلى تعميمات ومبادئ وأحكام عامة، دون الاهتمام مباشرة بما قد ينتج عن ذلك من تطبيقات محتملة أو من نتائج عملية. ولكن هذا لا يقلل من أهمية هذا النوع من البحوث، لأن كثيرا من الابتكارات والاكتشافات المهمة كالأشعة السينية والراديوم والطاقة الذرية... ظهرت نتيجة أبحاث نظرية دون أن يكون القصد منها تحقيق نتائج ذات قيمة عملية (بفردج، 1992، ص. 201). كما أن بعض التطبيقات الميدانية والتحليلية في العلوم الإنسانية قوامها منطلقات فلسفية ونظرية.

- البحوث **التطبيقية**: توصف البحوث التطبيقية **(Applied research)** بالعملية أو الإمبريقية، وهي ذات صلة وثيقة بالبحوث الأساسية، لأنها غالبا ما تخضع للاكتشافات والتطورات الحاصلة في العلوم النظرية، ولكنها تتميز عنها باهتمامها بتطبيقات واستعمالات المعارف وبنتائجها العملية... بغية حل مشكلات ذات أهمية مجتمعية. فقد تستهدف مثلا حل مشكلات: الإدمان على المخدرات، الفساد السياسي، المواصلات، الأمراض المزمنة، تلوث البيئة...

وقد يعتبر البعض العلوم الأساسية والتطبيقية نوعين متكاملين وتأثيرهما الإيجابي متبادلا، لأن نتائج البحوث التطبيقية قد تؤدي هي أيضا إلى تطوير معارف نظرية؛ فأبحاث "باستور"، مثلا، حول المشكلات العملية الخاصة بصناعة النبيذ وحرير دودة القز أدت إلى ميلاد "علم البكتيريا" (بفردج، 1992، ص. 201)، كما أن الكثير من النظريات في العلوم الإنسانية بنيت على أساس النتائج المتكررة لأبحاث ميدانية في المجال نفسه.

وتجدر الإشارة في الأخير، إلى أن البحوث التي تجمع بين معالجة مشكلات نظرية وأخرى تطبيقية تسمى "نظرية-تطبيقية" (مختلطة).

3.6.1. مؤشر الوقت المستغرق في البحث

تصنف البحوث تبعا لهذا المؤشر إلى نوعين:

- البحوث **الأفقية**/ الطولية (Longitudinal\ Horizontal researches): هي التي تدرس الظواهر التي تحدث في فترة قصيرة وفي وقت محدد.

- البحوث **العمودية**/ العرْضية (Transversal\ Vertical researches): هي التي تدرس الظواهر في فترة زمنية طويلة من أجل التحقق من التغييرات التي قد تطرأ علها مع مرور الوقت.

وفي الحالة الثانية قد يتمثل البحث في: متابعة التطور الفكري لتوأمين لمدة عشرين سنة لتشخيص أثر كل من العوامل الوراثية والعوامل الاجتماعية المكتسبة. وفي المقابل قد يهتم البحث الأفقي ببحث درجة التطور الفكري، تبعا لنظريات "بياجي" (Piaget) مثلا، لدى توائم في سن محددة. ولذلك، تسمهما بعض الأدبيات: البحوث التزامنية (Synchronics) والبحوث غير التزامنية (Diachronics).

4.6.1. مؤشر مكان إجراء البحث ومصادر الحصول على البيانات

تصنف البحوث تبعا لمكان إجرائها إلى أنواع أربعة:

- بحوث **توثيقية:** تنجز من خلال معالجة الوثائق (كتب، مجلات، صحف، حوليات، سجلات، مذكرات، رسائل، محاضر، مواثيق، دساتير...)، وهي إما ببليوغرافية (تعتمد الكتب والمقالات)، إعلامية تحليلية (تعتمد محتويات الصحف والمجلات)، أو أرشيفية (تعتمد وثائق الأرشيف).

- بحوث **ميدانية** (مباشرة): تُجرى في مكان وزمان حدوث الظاهرة موضوع البحث (تعتمد المقابلة والاستبيان والملاحظة... لجمع البيانات)، مثل ملاحظة تجليات ظاهرة ما في أحياء شعبية أو استقصاء (مسح: Survey/ -fr- Enquête) آراء عمال مؤسسة ما أو تحليل سجل بيانات مناخية في ظروفها الطبيعية.

- بحوث **مختبرية:** تتم في حالة إعداد ظروف مصطنعة، كقاعة مخبرية (مختبرية) أو مركز محاكاة (Simulation) لأحداث معينة، ويتّم التحكم في متغيراتها لأغراض بحثية.

- بحوث **مزدوجة** أو **مختلطة**: هي البحوث التي تجمع بين النوعين التوثيقي والميداني، لأن تساؤلاتها المدخلية البحثية (في تحديد الإشكالية) تجمع بين مقتضيات النوعين من البحث على التوالي (توثيقية وميدانية) لتوفير الجهد وتحسين المردودية، والشائع منها عندنا "البحوث التحليلية الميدانية" (تحليل المحتوى+ دراسة الجمهور).

5.6.1. المؤشر الزمني أو البعد "الكرونولوجي"

من أكثر التصنيفات ذيوعا تلك التي تدّعي اعتماد المؤشر الزمني (تبعا للبعد الكرونولوجي) فتفرق بين بحث الأحداث الماضية (تاريخية)، والحاضرة (وصفية)، والتي قد تحدث (تجريبية).

1.5.6.1. البحوث التاريخية: تستهدف عموما (من خلال تساؤلاتها أو فرضياتها) بحث التجارب الماضية أي الظواهر من منظور تاريخي، باستخدام مصادر أولية وثانوية، محاولة إعادة تكوين ظروف نشأة الظاهرة ومراحل تطورها. فتقوم بوصفها من خلال بحث تحليلي نقدي متمعّن: "داخلي" (لمعرفة صحة الوثائق/ أصالتها) و"خارجي" (لتحديد معاني محتوياتها وقيمتها) لمصادرها الأولية والثانوية (لمزيد من التفصيل، انظر لاحقا: مبحث المنهج التاريخي).

2.5.6.1. البحوث الوصفية: هي التي تهتم ببحث الوقائع الحالية وتشخيصها (لذلك تدعى أيضا "التشخيصية")، ومنها: الاستقصائية (المسح الاجتماعي) والتطورية والارتباطية وتحليل المحتوى... عند من لا يفرق بينها وبين الوصفية بمعناها الضيق، لأن الوصف مستعمل في معظم أنواع البحوث.

مع الإشـــارة إلى أن الكثير مما يكتب أو يدرس في المجال الاجتماعي لا يذهب أبعد بكثير من هذا المســتوى الوصـفي أو التشـخيصـي. وتكمن البحوث الوصـفية، أسـاسـا، في وصـف

ظاهرة أو حالة محددة بالإشارة إلى خصائصها الأكثر غرابة أو تميزا. وهي تهدف إلى تحديد الخصائص الهامة للأفراد والمجموعات أو لأي ظاهرة أخرى هي قيد التحليل، أي أنها تسعى لمعرفة من وأين ومتى وكيف ولماذا تحدث الظاهرة موضوع البحث.

ونظرا لكثرة تداولها في أوساطنا الجامعية سنتعرض لها بشيء من التفصيل – وخاصة أننا لن نتكلم عمّا يسميه البعض المنهج الوصفي في مبحث مناهج البحث- معتمدين أساسا على مقاربة "مورالس" (Morales, 2010) لها:

في مجال العلم الواقعي، يكمن الوصف، وفقا لـ "بانج" (Bunge,1960)، في الإجابة على الأسئلة الآتية:

- ماذا؟: الارتباط.
- كيف؟: الخصائص.
- أين: المكان.
- مما يتكون؟: التركيب.
- كيف تتشابك أجزاؤه، إن وجدت؟: الهيكلة.
- كم؟: الكمية (العدد).

فالبحوث الوصفية تهدف إذن إلى التعرف على الأوضاع والعادات والمواقف السائدة من خلال الوصف الدقيق للأنشطة والأشياء والعمليات والأشخاص. ولا يقتصر هدفها على جمع البيانات، ولكن يتجاوزه إلى التوقع وتحديد العلاقات بين متغيرين أو أكثر من المتغيرات. فالباحثون ليسوا مجرد مصنفين أو مبوبين، ولكنهم يجمعون البيانات على أساس فرضية أو نظرية، ويقومون بعرض وتلخيص المعلومات بعناية ومن ثم بتحليل دقيق للنتائج، من أجل استخلاص تعميمات ذات مغزى قد تسهم في إثراء المعرفة.

° **مراحل البحث الوصفي**

تتمثل مراحل البحث الوصفي في الآتي:

1. دراسة خصائص المشكلة المختارة.
2. تحديد المشكلة وصياغة فرضياتها.
3. عرض الأسس التي تقوم عليها الفرضيات والإجراءات المعتمدة.

4. اختيار الموضوعات والمصادر المناسبة.
5. اختيار أو إعداد أدوات لجمع البيانات.
6. تصنيف البيانات، بإعداد فئات محددة تتلاءم مع الغرض من البحث، وتسمح بإبراز أوجه التشابه والاختلاف والعلاقات المهمة.
7. التحقق من صلاحية الأدوات (صدقها وثباتها) المستخدمة في جمع البيانات.
8. القيام بإجراء ملاحظات موضوعية ودقيقة.
9. وصف وتحليل وتفسير البيانات المجمعة، بعبارات واضحة ودقيقة.

◦ **جمع البيانات في البحوث الوصفية**

في تقرير البحث تتم الإشارة إلى البيانات المجمعة والطبيعة الدقيقة لمجتمع البحث التي تم استيفاؤها منه. ويمكن أن تكون الوحدات التي يتألف منها مجتمع البحث أو مجالها عبارة عن أفراد أو أحداث أو غيرها من العناصر... وبعد تحديد مجتمع البحث، يقرر الباحث ما إذا كان جمع البيانات يتم من كل مفردات المجتمع أو من عينة ممثلة له. أما منهج وأدوات جمع البيانات فيخضعان لطبيعة المشكلة والهدف من استخدام البيانات.

◦ **التعبيرعن بيانات البحوث الوصفية**

يتم التعبير عن البيانات الوصفية بطرق كيفية وكمية. ويمكننا استخدام أحدهما أو كلاهما.

- التعبير **الكيفي** (من خلال الرموز اللفظية): يستخدم في البحوث التي تهدف إلى بحث الطبيعة العامة للظواهر. توفر البحوث الكيفية كمية كبيرة من المعلومات القيمة، ولكن درجة دقتها محدودة لأنها تستخدم مصطلحات يختلف معناها باختلاف الأشخاص والأزمنة والسياقات. ومع ذلك فالبحوث الكيفية تساعد على تحديد العوامل الهامة التي يجب أن تقاس (الرؤية أو المنظور "العلموي"/ Scientist).

- التعبير **الكمي** (باستخدام الرموز الرياضية): إن الرموز الرقمية المستخدمة في عرض البيانات تأتي من حساب أو قياس مختلف الوحدات أو العناصر أو الفئات المحددة مسبقا.

° **أنواع البحوث الوصفية**

لقد مر معنا أن أهم أنواع البحوث الوصفية هي: البحوث المسحية (الاستقصائية)، والبحوث الارتباطية (بحث العلاقات المتبادلة)، والبحوث التطورية، والبحوث السببية المقارنة وبحوث تحليل المحتوى. مع الأخذ في الاعتبار أن بعض هذه الأنواع (الارتباطي...) قد يرد في تصنيفات أخرى مستقلا عن البحوث الوصفية، وأنه يمكن إدراج أنواع أخرى من البحوث ضمن البحوث الوصفية: البحوث الاستكشافية والاستشرافية والتفسيرية والتتبعية ودراسة الحالة والأنثروبولوجية... أي كل أنواع البحوث التي لا تنتمي إلى النوعين الآخرين في هذا التصنيف الزمني: التاريخية والتجريبية. ولذلك يعتبر البعض أن عملية الوصف تستعملها معظم المناهج فيعترض على استعمال اسم "المنهج الوصفي" بصفة منفردة (دون تخصيصه بالمسح أو بالتحليل...).

-- البحوث **المسحية**: تعتبر من أهم البحوث الوصفية، وهي يمكن أن تكون مسحا شاملا لكل مفردات المجتمع أو مسحا لعينة منه، كما يمكن أن تكون مسحا ميدانيا أو وثائقيا، أو مسحا وصفيا أو تحليليا. وسيتم الحديث عنها بالتفصيل من خلال عرض "منهج المسح الاجتماعي" في مبحث لاحق.

-- البحوث **الارتباطية:** تستخدم البحوث الارتباطية لتحديد إلى أي مدى يرتبط مفهومان أو متغيران من المتغيرات مع بعضهما بعضا، أي تحديد مدى تطابق التغييرات التي تحدث لمتغير ما مع التي تحدث لمتغير آخر. فالمتغيرات يمكن أن يكون ارتباطها وثيقا أو محدودا أو منعدما. كما يمكن القول عموما إن حجم وجود الارتباط يتوقف على مدى زيادة أو نقصان قيم المتغيرين وفي نفس الاتجاه أو في اتجاهين مختلفين.

فإذا كانت زيادة قيم المتغيرين أو نقصانها في نفس الاتجاه، نقول بأن هناك علاقة ارتباط إيجابية. وفي المقابل، إذا ارتفعت قيم أحد المتغيرين في حين انخفضت قيم الآخر فالارتباط يكون سلبيا، وأما إذا ارتفعت قيم أحد المتغيرين في حين يحتمل ارتفاع أو انخفاض قيم الآخر، تكون هناك علاقة ارتباط ضئيلة أو معدومة. وبناءً على

ذلك، فإن مجموعة العلاقات الارتباطية تمتد من الارتباط السلبي الكامل إلى الارتباط الإيجابي الكامل مرورا بعدم وجود ارتباط.

وتعتبر تقنيات معاملات الارتباط مفيدة جدا في البحوث ذات الطابع الاستشرافي. فإذا ارتبط متغيران وكانت طبيعة العلاقة الارتباطية بينهما (+ ، -)، فستكون لدينا الأسس لتوقع -بدرجات دقة متفاوتة- القيمة التقريبية التي ستكون لمجموعة من الأفراد في أحد المتغيرين، بعد معرفة ما لديهم من قيمة في المتغير الآخر.

-- البحوث **السببية المقارنة:** إذا أردنا، بالإضافة إلى الرغبة في معرفة ماهية الظاهرة، معرفة كيف ولماذا تحدث، فإننا سنقوم بمقارنة أوجه التشابه والاختلاف بين الظواهر، لاكتشاف العوامل أو الظروف التي يبدو أنها تصاحب أو تسهم في وقوع بعض الأحداث والمواقف. وبسبب طبيعة الظواهر الاجتماعية المعقدة، يجب أن ندرس العلاقات السببية. ويستخدم هذا النوع من البحوث في الحالات التي لا يستطيع فيها الباحثون التحكم في متغير مستقل، ووضع الضوابط التجريبية اللازمة.

ويدرس الباحث في البحوث السببية المقارنة الوضع الطبيعي للمبحوثين ضمن الظاهرة قيد البحث. بعد بحث أوجه التشابه والاختلاف بين حالتين، يمكن للباحث وصف العوامل التي يبدو أنها تفسر وجود هذه الظاهرة في هذا الوضع وعدم وجودها في ظروف أخرى. ويرجع أصل هذا النوع من البحوث إلى المنهج المستخدم – في القرن التاسع عشر- من طرف "جون ستيوارت ميل" (Mill, 1978) في اكتشاف الحالات السببية، والذي ينص على أنه إذا كان لمظهرين أو أكثر من مظاهر هذه الظاهرة قيد البحث ظرف واحد فقط مشترك، تتوافق فيه جميع المظاهر، فهو يعتبر سبب أو أثر لهذه الظاهرة. ويتيح هذا المنهج للباحث إمكانية مزدوجة للسيطرة على استنتاجاته حول العلاقات السببية.

إن **الصعوبات المحتملة** في تفسير الظواهر في هذا النوع من البحوث تكمن في عدم القدرة على التحكم في الظروف إلا من خلال اختبار أكبر عدد ممكن من الفرضيات البديلة:

- إذا كنا بصدد بحث مشكلة ما وتبين أن بعض الآثار لم يتم توقعها أو أخذها بعين الاعتبار، فليس من الممكن التأكد من سبب حدوثها، لأنه إذا كنا نرغب في معرفة

الأسباب المحتملة للظواهر وتجاهل العوامل العشوائية، يجب أن تكون لدينا المعلومات العامة الكافية حول هذه الظواهر ووضع بعناية إجراءات الملاحظة الخاصة بها.

- عندما نشترط أن يكون عامل واحد هو الذي يحدد وجود الظاهرة أو عدم وجودها، وهو أمر يتعارض مع كون الظواهر الاجتماعية معقدة وغالبا ما تكون ناتجة عن أسباب متعددة، كما أنه يصعب التفرقة بين السبب والنتيجة عندما يرتبط متغيران من المتغيرات بعضهما ببعض.

- عندما نحاول تصنيف المبحوثين إلى مجموعات ثنائية فرعية لإجراء مقارنات بينها، بينما المعروف أنه لا يمكن الحديث عن المتشابه بين الظواهر الاجتماعية الفرعية إلا إذا تم إدراجها في مجموعات أوسع، كما لا يمكن تصنيف الأحداث الاجتماعية آليا إلى فئات إقصائية بسبب قلة المعلومات المفيدة عن المتغيرات المجهولة والمتعلقة بالظاهرة المراد تفسيرها.

- عندما يتعلق الأمر ببحوث تقارن فيها حالات عادية، فإن مهمة الاختيار لا تتطلب نفس العناية والاحتياطات التي تقتضيها البحوث التجريبية، لأنه عادة ما يصعب العثور على مجموعة من العناصر التي تتشابه في جميع النواحي، ما عدا فيما يتعلق بحالة تعرضها لمتغير مختلف؛ فهناك دائما خطر أن تختلف المجموعات في علاقاتها بأبعاد أخرى -الصحة، الذكاء، الخلفية العائلية، الخبرة السابقة- والتي يمكن أن تؤثر على نتائج البحث.

لمزيد من التفصيل، يمكن الرجوع إلى مبحث لاحق حول المنهج المقارن.

-- البحوث **التطورية:** تكمن البحوث التطورية في تحديد ليس فقط العلاقات المتبادلة والوضع الذي تكون عليه الظواهر، ولكن أيضا التغيرات التي تحدث مع مرور الوقت. ففيها نقوم بوصف التطور الذي يطرأ على المتغيرات خلال فترة قد تمتد لشهور أو سنوات. وهي تتضمن بحوث **النمو** البشري وبحوث **الاتجاه (الاستشراف)**... كما يمكن وسمها بـ"البحوث العمودية" سابقة الذكر.

تتعلق **بحوث النمو** بتحديد مختلف العوامل المترابطة والتي تؤثر في النمو البشري في مراحله المختلفة: عندما تظهر ثم تستوي وتستقر وتصل إلى ذروة نموها

لتضمحل في نهاية المطاف. وتستخدم في بحوث النمو أو التطور البشري منهجيتان: التقنيات الخطية وتقنيات المقطع العرْضي. وفي كلا النوعين من البحوث، يجب اتخاذ سلسلة من عمليات الملاحظة المنتظمة.

- بحوث **تحليل المحتوى**: يستخدم التحليل عادة في بحث محتويات مواد الاتصال، مكتوبة كانت أم سمعية أم سمعية بصرية... وسيتم تفصيل الحديث عنها من خلال عرض "منهج تحليل المحتوى" في مبحث لاحق.

3.5.6.1. البحوث التجريبية: تتمثل في معالجة متغير تجريبي أو أكثر في ظروف متحكم فيها، بغرض اكتشاف كيف ولماذا تحدث ظاهرة معينة. فهي تعتبر تجارب مفتعلة من طرف الباحث تسمح له بإدخال متغيرات بحثية محددة (مستقلة) وملاحظة تأثيراتها المحتملة (البعدية) في السلوكات الملاحظة (في المتغيرات التابعة). وهي عادة ما تستعمل القياسين القبلي والبعدي أو ما يسمى بالمجموعتين الضابطة والتجريبية، وسيتم تفصيل الحديث عنها لاحقا في عنصر مناهج البحث.

6.6.1. مؤشر مدى عمق المستوى المعرفي للبحث

يشير مستوى البحث هنا إلى درجة عمق تناول الظواهر أو مواضيع البحث. وبالتالي، فإن الاعتماد على هذا المؤشر[1]، يمكن أن يجعلنا نصنف أنواع البحوث إلى أربعة مستويات تقليدية: استكشافية، وصفية، ارتباطية وتفسيرية (سببية)/ تجريبية.

- بحوث **استكشافية**: تسمى أيضا استطلاعية أو ريادية لأنها تعتبر أول مقاربة علمية لمشكلة ما. ويتم استخدامها عندما نكون بصدد مشكلة لم يتم معالجتها من قبل أو لم يتم بحثها بشكل كاف، وظروفها الآنية لا تزال غير حاسمة. ويتمثل هدفها الرئيس في تكوين لمحة عامة عن المشكلة أو صورة تقريبية عنها، أي مستوى سطحي من المعرفة. وهي تهدف أساسا إلى الإجابة على السؤال: ماذا؟، قصد اكتساب معرفة أولية بالظاهرة محل البحث أو للتمهيد لبحوث لاحقة أكثر صرامة (وصفية،

(1) قد تجد من يقصد بهذا المؤشر المستوى الجامعي، فيصنف البحوث إلى: بحوث المرحلة الأولى (الليسانس)، وبحوث المرحلة الثانية (درجتي الماجستير/الماستر والدكتوراه)، أو إلى أطوار ثلاثة: ليسانس وماستر ودكتوراه.

تفسيرية...)... فهي تتسم بكونها أكثر مرونة في نهجها مقارنة مع البحوث الوصفية أو التفسيرية، بالإضافة إلى كونها أيضا أوسع نطاقا وأكثر تشتتا منهما.

وقد يكون هذا النوع من البحوث وفقا لـ "سلريز" (Sellriz, 1980):

- موجها لخدمة صياغة أكثر دقة لمشكلة البحث، لأنه يفتقر إلى ما يكفي من المعلومات وإلى معرفة مسبقة بالموضوع، ولأنه كذلك من المنطقي أن تكون الصيغة الأولية للمشكلة غير واضحة/ دقيقة. في هذه الحالة يسمح الاستكشاف بالحصول على بيانات وعناصر جديدة يمكن أن تؤدي إلى صياغة أدق لأسئلة البحث.

- مؤديا إلى وضع فرضية: عندما نجهل موضوع البحث سيكون من الصعب وضع فرضيات حوله. فدور البحوث الاستكشافية يكمن في اكتشاف الأسس وجمع المعلومات التي تسمح -كنتائج بحثية استكشافية- بصياغة فرضيات وصفية، تفسيرية...

أي أن البحوث الاستكشافية مفيدة لأنها: أ) تساعد على تعريف الباحث بموضوع يجهله تماما أو على زيادة ألفته به، ب) تفيد كأساس لإنجاز بحث وصفي أو تفسيري لاحق، ج) تثير اهتمام باحثين آخرين ببحث موضوعات أو مشكلات جديدة.

لكن ذلك لا يعني أن خطوة الاستطلاع تفتقد إلى معالم منهجية للانطلاق، لأنه غالبا ما يتسلح الباحث الاجتماعي فيها بمجموعة من التساؤلات، وكذا بضرورة الاستعداد والدقة في الملاحظة وفي تدوين البيانات وتجميعها (دليو، 1997، ص. 26). وكمثال عن هذا النوع من البحوث: ما الذي يحدث في المجتمعات العربية الآن؟ أو ما مستقبل النظام السياسي فيها؟ عند من يعتبر بحوث الاستشراف والتوقع (استكشاف المستقبل المحتمل) بحوثا استطلاعية (Laramée & Vallée, 2005). كما أن كون البحث الاستكشافي يؤدي إلى صياغة أكثر دقة لمشكلة البحث وإلى وضع فرضيات بحوث وصفية وتفسيرية لا يعني بالضرورة استهلال كل هذه البحوث ببحث استكشافي كخطوة إلزامية أولى، لأن مشكلات بعض هذه البحوث تمت معالجتها من قبل وهي ليست بكرا، وبالتالي يمكن اختبار فرضيات إطارها النظري ونتائج دراساتها السابقة مباشرة. كما يمكن بالطبع القيام ببحث استطلاعي كيفي قائم بذاته، باستخدام المجموعة البؤرية مثلا.

- بحوث **وصفية**: تم عرضها ضمن مؤشر تصنيفي سابق.

- بحوث **ارتباطية**: تم عرضها ضمن مؤشر تصنيفي سابق.

- بحوث **تفسيرية:** يعتبر التفسير مرحلة تلي الاستكشاف والوصف والربط العلائقي (قياس العلاقات)، لذلك فاهتمام الباحث الاجتماعي هنا يتركز أساسا حول الإجابة على لماذا؟ أي لماذا هذه الظاهرة هكذا/ على هذا النحو؟ ويتطلب ذلك بالطبع معرفة الأسباب التي أدت لحدوثها، وتفسير العلاقة بين متغيراتها "فالأبحاث التفسيرية... تحاول التحقق من صدق تفسيرات الظاهرة من أجل قياس أو اكتشاف وتحديد العلاقة بين متغيرين أو أكثر، أي اختبار العلاقات السببية" (دليو، 1997، ص ص. 26-27).

فهي تتكفل بالبحث عن سبب حدوث الظواهر عن طريق إقامة **علاقات سببية** (سبب-أثر). وفي هذا المعنى، يمكن للبحوث التفسيرية التصدي لمعرفة الأسباب (بحث **بعدي** /Postfacto) والآثار (بحث **تجريبي**) معا، عن طريق اختبار الفرضيات. وتشكل نتائجها واستنتاجاتها أعمق مستوى من المعارف.

وتحاول البحوث التفسيرية شرح أحد جوانب الواقع، موضحة أهميته في إطار نظرية مرجعية، في ضوء القوانين أو التعميمات التي تقدم حقائق أو ظواهر تحدث في ظل ظروف معينة.

ويوجد في المستوى التفسيري للبحوث العلمية، عنصران:

- ما نريد توضيحه: ويتمثل في الموضوع أو الحدث أو الظاهرة المراد توضيحها، إنها المشكلة التي تثير السؤال الذي يتطلب تفسيرا.

- ما هو واضح: يستنتج التفسير (عن طريق تسلسل افتراضي استنتاجي) من مجموعة من الافتراضات التي تتكون من القوانين والتعميمات والمقدمات الأخرى التي تعبر عن الانتظام الذي يجب أن يحدث. في هذا المعنى، فإن التفسير هو دائما عبارة عن استنتاج لنظرية تحتوي على تقارير توضح حقائق معينة.

إن البحوث التفسيرية أكثر تنظيما من غيرها من أنواع البحوث، وهي تنطوي في واقع الأمر على أهدافها، إلى جانب توفير الشعور بفهم الظاهرة موضوع البحث، كما أنها تتضمن بعض القيم التفسيرية. ولها تصاميم شبه تجريبية، تجريبية وغير

تجريبية. وهو ما سيتم تفصيل الحديث عنه لاحقا في مبحث المنهج التجريبي وشبه التجريبي.

7.6.1. مؤشر طبيعة البيانات المستخدمة

تصنف البحوث تبعا لمؤشر طبيعة البيانات المستخدمة إلى بحوث كمية وبحوث كيفية. وفيما يلي عرض موجز لكل منهما:

- **البحوث الكمية:** هي التي تستخدم تقنيات كمية مباشرة، وتلجأ إلى الرياضيات والإحصاء والعد والقياس. وقد تكون عبارة عن:

° تصاميم تجريبية (انظر أعلاه: البحوث التفسيرية كمثال).

° مسوح اجتماعية (Social Survey/ Enquêtes sociales-fr-) أو بحوث استقصائية: هي البحوث الكمية الأكثر استخداما في مجال العلوم الإنسانية، وتنطوي على استخدام بعض أدوات جمع البيانات (الملاحظة، الاستبيان...) من أجل معالجتها وتحليل خصائص مفردات مجموعة بحثية معينة. تم استخدام المسوح الاجتماعية منذ القرن الثامن عشر، ويشهد على ذلك البحث الذي أنجزها "هوارد" (J. Howard) في إنجلترا حول الحالة الاجتماعية والصحية لنزلاء السجون الإنجليزية (إبراهيم لطفي، 1995، ص. 50). وسيتم تفصيل الحديث عنه لاحقا في مبحث المناهج.

° بحوث كمية ببيانات ثانوية: تتمثل في مباشرة التحليل باستخدام بيانات كمية متوافرة (لا تستخدم أدوات جمع البيانات ميدانية). وسيتم الحديث عنها ضمن مبحث منهج التحليل التجميعي.

- **البحوث الكيفية:** هي التي يطغى عليها الطابع الكيفي الخالي عادة من التكميم والقياس، حيث تستخدم فيها الأدوات الكيفية لجمع البيانات مثل الملاحظة بالمشاركة والمقابلة المعمقة، وعادة ما لا تستعمل التحاليل الإحصائية، بل تعتمد على التحليل الكيفي وتركز على الفهم من خلال التفاعل مع الموضوع والظاهرة المدروسة (دليو، 1997، ص. 28). وهي تسعى في الغالب إلى وصف معمق لأحداث معقدة في بيئتها الطبيعية.

وتتمثل أهم أنواع البحوث الكيفية فيما يأتي:

° بحوث بالمشاركة/ تشاركية (Participative research): هو نوع من الأبحاث التطبيقية التي تهدف إلى إيجاد حلول لمشاكل يعاني منها مجتمع البحث (جماعة، منظمة...)، وذلك بمشاركة "المبحوثين" (المشاركين في البحث).

° بحوث عملية (Action research/ Recherche-action -fr-): بحث مشكلات تنشأ في مجتمع البحث، من أجل العثور على حل لتحسين مستوى معيشة المعنيين. وقد تكون عبارة عن:

1. دراسة حالة: دراسة معمقة للأحداث التي تتم في مجموعة أو مجموعات طبيعية قليلة.

2. دراسة إثنوغرافية: هي التي يتم فيها انخراط الباحث -مموّها في غالب الأحيان- في مجتمع البحث (جماعة، منظمة...)، من أجل الملاحظة، مع وجود نمط دراسي توجيهي معَد مسبقا.

وتجدر الإشارة إلى وجود تصنيفات أخرى للبحوث الكيفية وردت في الأدبيات المتخصصة ومنها: ما ذكره "دنزين ولينكلن" (Denzin & Lincoln, 2005, p. 21): دراسات الحالة والاثنوغرافيا والظاهراتية والنظرية التأسيسية (المتجذرة) والدراسات التاريخية والبحث الفعلي (الإجرائي) والبحث السريري (الإكلينيكي)، و"كريسويل" (Creswell, 2014): دراسة الأفراد (السردية والظاهراتية)، استكشاف العمليات والنشاطات والأحداث (دراسة الحالة، النظرية المتجذرة) والتعرف على ثقافة الأفراد والجماعات الأجنبية (الاثنوغرافيا). وللمزيد من التفصيل، يمكن الرجوع إلى كتابين للمؤلف حول البحوث الكيفية (دليو، 2022؛ 2023أ).

- وللتفرقة بين *البحوث الكيفية والبحوث الكمية، هناك بعض الأسئلة جديرة بالطرح:*

° هل الظاهرة المراد بحثها قابلة للقياس الكمي ومن خلال مؤشرات؟

° هل المعلومات التي نحصل عليها بهذه الطريقة دقيقة وصادقة وثابتة؟

° هل هناك تحليل مناسب لمعرفة ما إذا كان ما يقوله المبحوثون يتوافق مع ما بداخلهم أو مع سلوكهم؟

إذا كان من الممكن الإجابة على هذه الأسئلة بشكل إيجابي، فمن المرجح أننا سنكون بصدد بحث كمي.

ولكن التساؤلات السابقة لا تقودنا بالضرورة إلى الاعتقاد بوجود تعارض إقصائي بين النوعين الكيفي والكمي، بل قد تتضمن تكاملا بينهما. وذلك بالرغم من وجود فرق واضح بينهما، من حيث اختلاف أهدافهما حتى لو كان الموضوع المعالج نفسه، حيث يمكن معالجة مشكلات كمية مع الإشارة إلى قضايا كيفية. كما يمكن تكميم بعض الأحداث من الظواهر الكيفية دون اختزال هذه الأخيرة في بيانات كمية (انظر عملنا حول "مناهج البحث المختلطة").

ومن جهة أخرى، يجب التذكير أيضا أن طرح المشكلات هي دائما كيفية، حيث يمكن تعريف المشكلة بداية، على أساس أنها الفرق بين وضع كائن في واقع الأشخاص أو الجماعات أو المؤسسات وبين وضع مرغوب فيه (ما يجب أن يكون/مثالي). فإذا كان تحديد المشكلة/ الموضوع هو العنصر المركزي في البحث الاجتماعي والموجه الرئيس لصياغة أي فرضيات محتملة، فإن إثبات أو دحض الفرضيات غالبا ما يعتمد على تحليل البيانات الكمية. إن ما يمكن ملاحظته تبعا لذلك في البحوث "التقليدية" هي حركة البداية الكيفية (للمشكلة) التي تتحول مع جمع البيانات وفق متغيرات الفرضيات، إلى عملية كمية ثم تتحول مع تفسيرها من جديد إلى عملية كيفية (تعميم نظري).

وفي الأخير، ندرج وجهة نظر "بابلو غونزاليس كازانوفا" (González Casanova,1975, pp. 17-23) التي خلص فيها في السبعينيات من القرن الماضي إلى بعض النقاط البارزة في مناقشة المناهج الكمية والكيفية:

1. ما دامت الدقة الكمية في قياس الظواهر الاجتماعية تتوقف على الفئات الكيفية المستخدمة لتمييز العالَم الاجتماعي المراد قياسه، فإن تجليات المشكلة تظهر بوضوح أكثر في أنماط تحليلية كيفية وكمية معا، وفي مدى تركيزنا على كل منهما.

2. يمكن بالتالي التساؤل: لماذا التركيز وإعطاء الأولوية للأساليب الكمية في البحوث التجريبية وإهمال الأساليب الكيفية؟

3. يرتبط "الأسلوب" الكمي للعلوم الإنسانية ومنظوره التحليلي الوظيفي بعلم الاجتماع الأمريكي عموما مقابل علم اجتماع دول أخرى، بعلماء الاجتماع الشباب مقابل المخضرمين والانطباعيين... إنه أسلوب مرتبط أساسا بالبحوث التجريبية وبالأيديولوجية العملية في مجال العلوم الإنسانية. وغالبا ما ينظر إليه فقط في ضوء ذلك. ولكن الأسلوب الكمي، يرتبط أيضا - كمنظور- بمواقف سياسية تتعلق بالنظام الاجتماعي الذي يشتغل فيه الباحث وبالوضع الراهن.

4. إن اختيار بعض المناهج ليس عملية اعتباطية ولا يرتبط دائما بالفكر "المحافظ"، بل يمكن القول إن المواقف الأيديولوجية والسياسية المحافظة لا تركز كلها على المناهج الكمية، لكن في المجتمع الصناعي، عندما يركز على المناهج الكمية يوجد احتمال كبير بأن نكون بصدد مواقف محافظة للمجموعة الاجتماعية أو للنظام الاجتماعي المرجعي.

8.6.1. تصنيفات توليفية أخرى

هناك تصنيفات أخرى مكوناتها متداخلة مع بعض المؤشرات التصنيفية السابقة، مع تميزها بإضافة تسميات بحثية أخرى وخاصة منها الاستشرافية والمختلطة (دليو، 1997، ص ص. 26-27؛ شتا، 1997، ص ص. 29-36؛ غريب سيد، 1998، ص ص. 39-51)، ولأن المختلطة تجمع بين نوعين من أنواع البحوث سابقة الذكر وتم ذكر أمثلة عنها، فسيتم الاكتفاء هنا بالحديث عن النوع الاستشرافي، الذي سنخصه ببعض الملاحظات:

تهتم **البحوث الاستشر افية** أو بحوث الاتجاه (De Tendance -fr-/ Trend) عموما باستقراء المستقبل واستشراف آفاقه بالحصول على بيانات في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية وتحليلها من أجل تحديد الاتجاهات المستقبلية الرئيسة للظاهرة وتوقع الأحداث التي قد تحدث في المستقبل. وفيها قد نجمع أحيانا بين تقنيات تاريخية ووثائقية وتلك المستخدمة في البحوث المسحية أو الاستقصائية الواقعية (الاستبيان، الملاحظة، المقابلة).

ولقد تم فيما سبق الإشارة إلى من يعتبرها من أنواع البحوث الاستطلاعية (Laramée & Vallée, 2005) وذلك قبل عرض بعض حيثياتها ضمن "البحوث التطورية" كنوع من أنواع البحوث الوصفية. وسنكتفي هنا بإضافة ما يلي: لقد نشطت حركة البحوث الاستشرافية منذ أربعينيات القرن الماضي. وتقوم فكرة الاستشراف على مناقشة وتخمين احتمالات وخيارات مستقبل ظاهرة أو جماعة أو مجتمع ما، من خلال رسم سيناريوهات، وطرح بدائل تصورية يمكن أن يؤول إليها المستقبل، بناءً على استقراء تفاعلات الحاضر، وبناءً على المعطيات والمؤشرات الراهنة التي يمتلكها الباحث بالفعل. ومن أهم مناهجها أو تقنياتها البحثية "تقنية دلفي" الشهيرة (لمزيد من التفصيل، انظر: دليو، 2023[أ]).

وبالطبع ينطوي هذا النوع من البحوث على الكثير من المغامرة باقتراحه توقعات استنادا إلى بيانات اجتماعية، وذلك لأن الظروف الاقتصادية والتطورات التكنولوجية والحروب والتطلعات الفردية وأحداث أخرى غير متوقعة قد تغير فجأة المسار المتوقع للأحداث.

وبسبب العديد من العوامل التي لا يمكن توقعها والتي يمكن أن تؤثر في الظواهر الاجتماعية، فإن مدة تحاليل الاتجاه تؤثر إلى حد كبير في صحة التوقعات؛ فغالبية التوقعات طويلة المدى هي مجرد تقديرات، في حين أن تلك المتعلقة بفترات أقصر تكون لديها فرص أكبر للتحقق، أي أن زيادة صدقية التوقع تتناسب عكسيا مع زيادة مدة التوقع.

- وفي الأخير، تجدر الإشارة إلى تصنيفات واردة في أدبيات علوم الإعلام والاتصال، ومنها التي تقسمها إلى: بحوث الجمهور وبحوث تحليل المحتوى، أو إلى بحوث: القائم بالاتصال والمحتوى والوسيلة والجمهور والأثر (نموذج لاسويل).

- خلاصة

يمكن إيجاز التصنيفات سابقة الذكر في ثلاثة، وذلك تبعا لثلاثة مؤشرات مهمة: العمق المعرفي والبعد الكرونولوجي وطبيعة البيانات، وهي على التوالي:

° استكشافية، ووصفية، وارتباطية، وتفسيرية، أو: استكشافية، ووصفية، وتجريبية.

° تاريخية (الماضي)، ووصفية (الحاضر)، وتجريبية (المستقبل).

° كمية، وكيفية، ومختلطة.

7.1. خطوات البحث العلمي في العلوم الإنسانية

تخضـــع عمليـة البحـث في العلوم الإنســـانيـة لبعض قواعـد الموضـــوعيـة والمنهجية، والتي هي أصـلا محدداتها العلمية. إنها تسـتلزم وجود نوع من الانسـجام والترابط لضمان علمية العمل ومنهجيته في معالجة الواقع.

وما يلاحظ في هـذا المجـال، أن تطبيقـات المنهجيـة في العلوم الإنســـانيـة، وخاصة بعد الستينيات من القرن الماضي أصبحت متعددة ومتنوعة بشكل لا يمكن حصره كمّا ونوعا. ولكنها مع ذلك بقيت تخضع لهيمنة شبه كلية للاتجاه "الافتراضي-الاستنباطي" حتى نهاية القرن الماضي[2].

وســـنحـاول فيمـا يلي تقـديم عرض موجز لنمـاذج تطبيقيـة تقليـديـة لعمليـة البحث الاجتماعي في خطوطها العريضـة المهيمنة وعند عينة من المختصـين، مطعمة بقراءة نقدية لها واستنتاجات في شكل خاتمة.

بـدايـة، يمكن القول إن جل الـذين كتبوا في هـذا الموضـــوع حتى نهـايـة القرن المـاضـــي يتفقون في التصـــور الاســـتنبـاطي العام لعملية البحث الاجتماعي، ولكنهم يختلفون في نمط تنظيم مراحله وخطوات إنجازه وتنفيذه.

إن مراحل البحث التقليدية المعروفة هي على التوالي: الملاحظة، التســـاؤل/ الافتراض والتجريب. وهي مراحـل تقليـديـة، روتينيـة لازمـة لأي بحـث اجتمـاعي -كمّي اســـتنبـاطي خـاصــــة-، إلا أنه قد يلاحظ عليها نوع من القطيعة إذا عولجت كمراحل منهجية مســـتقلة قائمة بذاتها. كما أنها قد تطغى على عناصـــر أخرى من البحث أقل تشخيصـا في أدبيات العلوم الإنسـانية المتخصـصـة، ولكنها قد تكون لها نفس أهمية وفعالية العناصر الثلاثة التقليدية (Grawitz, 1976, p. 365).

ولاختلاف الباحثين في ترتيب وضـــبط العناصـــر التفصـــيلية لعملية البحث، ارتـأينـا تقـديم المعطيـات التطبيقيـة لنمـاذج منهـا منتقـاة من بلـدان مختلفـة (عربيـة،

---

(2) يتهم البعض هذا الاتجاه الاستنباطي بأنه يعمل على تحويل ممارسة العلم إلى أعراس أو جنائز للنظريات: نفي، إثبات/ نفي، إثبات... وهو في نظرهم ليس نموذجا مثاليا يجب على أي بحث اجتماعي أن يقترب منه، وذلك لعدة أسباب، منها: ضعف التنظير، خصوصية المنطلقات النظرية وتحيزها، أهمية الاستقراء...، بل الأصل أن طبيعة الموضوع وأهدافه هي التي يجب أن تتحكم في المسار المنهجي الذي قد يكون استنباطيا أو استقرائيا أو تكامليا (لمزيد من التفصيل، انظر: دليو، 2004).

لاتينية، أنجلوسكسونية)، بغية الإثراء المعرفي والاستفادة العملية، وتأكيدا منا على الانتشـــار الواســـع -غير المبرر كليا- حتى حين لهذا التقليد الاســـتنباطي وهيمنته الشـــاملة، وذلك بغض النظر عن اختلاف أو تناقض مرجعيات معظم هذه النماذج ومؤلفيها وتفاوت جديتها العلمية وقيمتها العملية، لأن بؤرة اهتمامنا هنا ليس تَقابل المنطلقات والمرجعيات ولا المســـارين المنهجيين: الاســـتنباطي الكمي والاســـتقرائي الكيفي، فقد تم تخصـــيص مبحث في عمل ســـابق (دليو، 2012) لتصـــميم البحوث الكيفية.

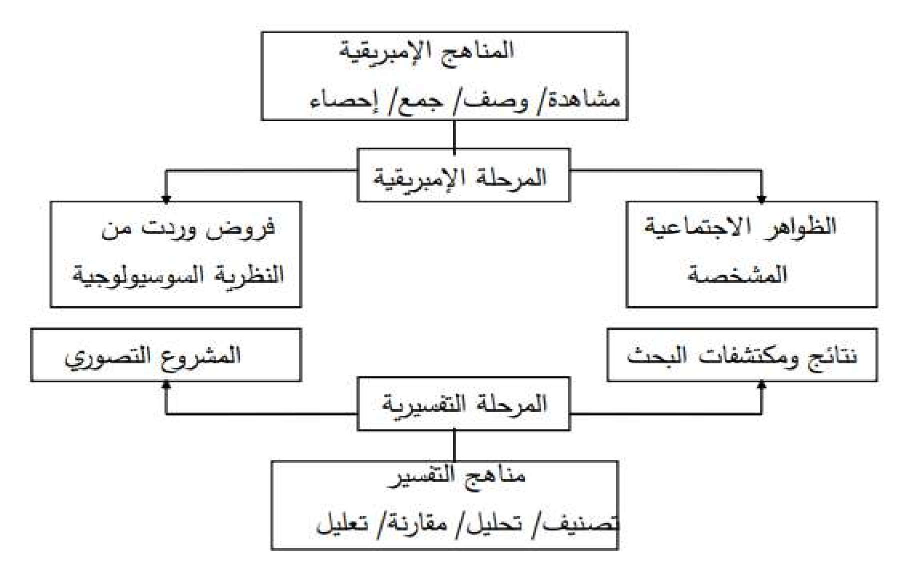
1. يرى بعض الباحثين ومنهم "قبارى محمد إســـماعيل" (1981، ص. 33) أن عملية البحث في ميدان علم الاجتماع مثلا، تمر بمرحلتين رئيسـتين تدور من خلالهما عجلة البحث العلمي:

تتمثل الأولى في المرحلة "الإمبريقية" التي تنظم خلالها عملية البحث بناءً على فروض نظرية أو نظريات موجهة، وذلك بغية بحث الظواهر الاجتماعية.

أما المرحلة الثانية، فتدعى بالمرحلة "التفســيرية"، حيث يحاول فيها الباحث المقارنة بين الظواهر والوقائع الاجتماعية التي جمعها في ضـــوء فروض بحثه بغية تفســـير مغزى هـذه الظواهر. وتقـابـل هـذه المرحلـة مرحلـة التجريـب في العلوم الطبيعيـة، وهي تعتبر المحـك الكلي للإطـار النظري (مجموع الفروض والنظريـات والقوانين العلميـة)، ولـذلـك نجـد أن "منـاهج التفســـير" في هـذه المرحلـة تتـأرجح بين نتائج ومكتشـفات/ مخرجات البحث من جهة، وبين معطيات الإطار النظري من جهة أخرى، حيث يهدف كل بحث علمي في هذه المرحلة إلى اكتشـــاف الجديد أو تعديل، رفض أو تأكيد بعض القضايا العلمية الخاصة بالإطار النظري.

وتوضـــيحا لما ســـبق نقدم فيما يلي (الشـــكل رقم 1) المخطط العام لعملية البحث الاجتماعي في مرحلتيها الإمبريقية والتفسيرية كما يراها "قباري" (1991):

الشكل رقم 1: يوضح عملية البحث الاجتماعي في مرحلتيها الإمبريقية والتفسيرية



المرجع: قباري، 1981، ص. 34

2. أما "عبد الباسط محمد حسن" (1976، ص ص. 31-42)، فالقراءة المتأنية لعرضه الخاص بخطوات المنهج العلمي في البحوث الإنسانية تبرز ثلاث خطوات منهجية أساسية: الملاحظة والفروض والتعميمات العلمية–تم اعتبار مرحلة "التجريب أو الاختبار" مرحلة ثانوية تربط بين الفروض والتعميمات-، اعتمدها كقاعدة لصياغة وتحديد أربع مراحل عملية متتالية افترض تتويجها بمرحلة إضافية خامسة خاصة بوضع النظريات:

1. الملاحظة والتجربة
2. وضع الفروض العلمية
3. اختبار الفروض
4. الوصول إلى تعميمات علمية
5. وضع النظريات

وتبعا لذلك يرى الكاتب بأن الاستقراء العلمي بصفته منهجا ملازما للبحوث الإنسانية، يمر بأربع مراحل أساسية:

تتمثل *المرحلة الأولى* في ملاحظة الظواهر وإخضاعها للتجربة بطريقة علمية توجه تفكير الباحث إلى فكرة قابلة للاختبار تصاغ في شكل فروض علمية. وتمثل هذه الصياغة *المرحلة الثانية* من البحث، أما *المرحلة الثالثة* فتعني باختبار الفروض عن طريق إجراء التجارب والقيام بملاحظات جديدة وذلك للتأكد من صدقها، نفيها أو تعديلها. فإذا أيدت التجارب والملاحظات العلمية صحة الفروض، ينتقل الباحث إلى *المرحلة الرابعة* والمتمثلة في محاولة الوصول بهذه الفروض المتحقق منها إلى تعميمات وقوانين علمية ومن ثم وضع نظريات تفسر الحقائق والقوانين، *كمرحلة أخيرة*.

3. أما "لؤي محمد صافي" فقد قدم محاولة متميزة (1995، ص ص. 50-52) في إطار التأصيل المعرفي للعلوم الإنسانية، حاول فيها صياغة العلوم الإنسانية صياغة إسلامية من حيث المنهج ليتجاوز بها المنهجية المتولدة في الإطار المعرفي الغربي. ولكنه، من حيث قواعد مسار منهجيته وتسلسلها، لم يخرج عن الهيمنة الاستنباطية السائدة.

وفيما يلي عرض موجز لأهم قواعدها:

يرى "صافي" -على غرار معظم المهتمين بالتأصيل الإسلامي للمعرفة- بأن للمنهجية في الأدبيات المعرفية الغربية مقدمات أيديولوجية لا تتفق مع التصور الإسلامي واستقراءات واقعية وتاريخية غير صالحة للتعميم على الفضاءات الحضارية الأخرى. لذا وجب تطوير منهجية مناسبة لمعتقداتنا وتاريخنا وواقعنا الحالي. ومن ثم قدم لنا "قواعد الاستدلال الفعلي" التي تمكننا من تحليل الأفعال الاجتماعية مشخصة في الخطوات الأربع الموالية:

- التحليل، للكشف عن المحددات الثلاثة للأفعال: المقصد والباعث والقاعدة.
- التصنيف، على أساس الاتفاق والاختلاف في الأنماط. وقد تأتي هذه الخطوة في البداية.
- التحديد الخاص بالقوانين التي تحكم العلاقة بين مختلف الأصناف.

- التنسيق الداخلي والخارجي بين مختلف الأحكام المستخرجة في الخطوات السابقة من جهة وبينها وبين الأحكام الشرعية والتاريخية من جهة أخرى، وذلك لتشكيل منظومة متكاملة ومنسجمة.

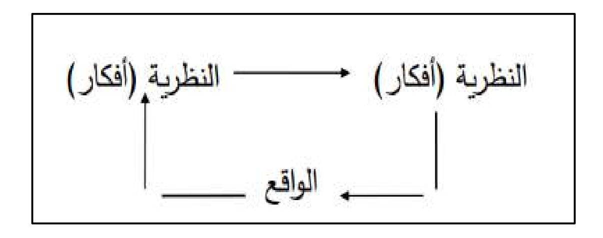
ويتضح مما سبق أن المنهجية المقترحة بالرغم من انطلاقها من التزامات قيمية وتصورية واضحة ومتميزة إلا أنها غلبت عليها النزعة الاستنباطية الشائعة حينئذ. فجاءت منهجيته المقترحة معتمدة على الاستنباط فقط، ومهمشة للاستقراء كسابقاتها، بالرغم من تداوله من طرف بعض المسلمين الأوائل كما سنرى لاحقا. بالإضافة إلى ذلك، فإنها وإن كان "لا اعتراض عليها من الناحية النظرية إلا أنها في حاجة إلى إضافة القواعد والقوانين المستقرأة والمستنبطة من كل العلوم الأخرى وليس من (بعض) المصادر التاريخية فقط" (عشوي، 1997، ص. 69).

4. أما الباحث الإسباني "سيبرا برافو" (Sierra Bravo, 1979, pp. 40-44)، وإن كان هو أيضا -على غرار "قبارى اسماعيل"- يميز فيما يتعلق بعملية البحث بين مرحلتين رئيستين، فهو يختلف معه في تحديده لهما، حيث يعتبر أن البحث الاجتماعي يتبع عملية مزدوجة في حركة عكسية ذات مراحل متطابقة:

يمكن تسمية المرحلة الأولى بعملية "الاختبار"، وفيها ينطلق البحث من النظرية الموجودة لينزل إلى الواقع الإمبريقي. أما المرحلة الثانية، فتوسم بعملية "التنظير". وفيها -على عكس الأولى- ينطلق البحث من الواقع ليصعد إلى النظرية.

ويمكن تصوير ذلك تبعا للشكل (رقم 2) التالي:

الشكل رقم 2: يوضح العملية المزدوجة (الاختبارية –التنظيرية) للبحث الاجتماعي



المرجع: إعداد شخصي

وكما هو ملاحظ من الشكل تبدأ عملية البحث بأفكار وتنتهي بأفكار. وباختصار شديد، يرى "سييرا برافو" بأنه لكي تتم عملية اختبار النظرية في الواقع، لابد من المرور بالمراحل العملية التالية:

أ) تكوين تصور عن الواقع المراد بحثه انطلاقا من النظرية ومن بعض مظاهر الواقع المفترض معرفتها، ويطلق على هذا التصور اسم "النماذج".

ب) استخراج -من هذه النماذج- أفكار محتملة (فرضيات) يقدر أنها تنطبق على الواقع.

جـ) تبعا لذلك، ننزل إلى الميدان لاختبار مدى مطابقة الأفكار المحتملة للواقع. وينتج عن ذلك أفكار مختبرة أو علمية، ومن ثم تبدأ عملية التنظير أو المرحلة الثانية.

تبدأ مرحلة "التنظير" من حيث تنتهي مرحلة "الاختبار" أي من الواقع وبياناته. تتبع ذلك حركة عكسية تدريجية نحو النظرية في عملية استقرائية مكملة لعملية المرحلة الأولى الاستنباطية وذلك كما يلي:

أ) جمع البيانات

ب) صياغة اقتراحات وتقديمها

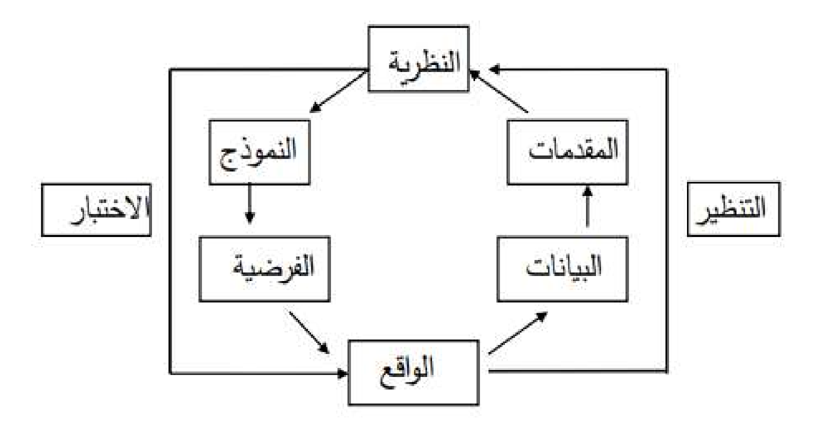
ج) بناء نظريات

حيث تقدم لنا الوقائع بياناته وصفية نكون منها، عن طريق التجميع والمقارنة والتحليل، مفاهيم ومقدمات علمية تعتمد بدورها في عملية بناء النظرية أو النظريات التي نثري بها الإطار النظري الاجتماعي.

وتوضيحا لما سبق عرضه، نقدم فيما يلي (الشكل رقم 3) الهيكل العام لعملية البحث كما تصورها "سييرا برافو":



الشكل رقم 3: يوضح هيكلة البحث وفق "بر افو"



المرجع: Sierra Bravo, 1979, p. 46

5. كما قدر الثلاثي (Briongos, Hernández y Mercadé, 1982, pp. 121-129) بأن عملية البحث الاجتماعي تمر أساسا بمرحلتين متكاملتين:

تتمثل أولاهما في تحديد الإطار النظري (أي تحديد المشكلة)، وثانيهما في تحديد الإطار التطبيقي (أي تحديد وسائل العمل). هذا بالإضافة طبعا إلى خاتمة تختص بتحضير النتائج. ويتكون كل إطار من مجموعة من العناصر، لكل واحد منهما دور خاص يصعب الاستغناء عنه:

أ) *الإطار النظري*: يتكون من "الفكرة" و"المفهوم" و"الأبعاد" و"الفرضيات". تمثل الفكرة نقطة البداية في البحث، فمنها ننطلق لتحديد موضوع البحث. ويمكن التعبير عنها "بالمولد" الذي يدفعنا لبحث موضوع ما، ولكنها عادة ما تكون غامضة وغير دقيقة، تُسائل الباحث وتوجهه نحو موضوع أو إشكالية ما عن طريق "الحدس".

ولكن هذا "الحدس" الذي يغلب على طبيعة الخطوة الأولى لا يكفي لتفسير الواقع، إذ لابد من تحديد مشكلة البحث تحديدا دقيقا. وهذا يستوجب التحديد الفعلي للهدف المتوخى من البحث. في هذه اللحظة تبدأ عملية البحث العلمي الحقيقي. ويتعلق الأمر بتحديد الإطار النظري المرجعي الذي سيستعمل طيلة عملية البحث.

في هذا المستوى نحن بصدد الكلام عن "المفهوم" الذي يستعمل لتركيز الموضوع في عمقه وشموليته. هنا يصبح المطالعة والتوثيق ضروريين لاكتشاف أهمية الموضوع وارتباطه بإشكالية اجتماعية عامة.

ومن أجل تحديد "المفهوم" وجعله علميا، يجب إنجاز خطوتين متتاليتين: تتمثل الأولى في عرض الخطوط العريضة للإشكالية (العرض الأدبي للمفهوم)، أما الثانية، فتتمثل في تخصيص "المفهوم"، أي تفصيله إلى جميع "الأبعاد " والتفرعات المكونة له.

فالأبعاد إذن هي المظاهر المختلفة للمفهوم والتي يمكن تشبيهها بمختلف القطع الناتجة عن تقسيم حبة البرتقال مثلا، والتي تمثل في هذه الحالة "المفهوم".

أما العنصر الأخير في هذه المرحلة الأولى فيتمثل في "الفرضيات" التي من خلالها ندخل مقياسا توجيهيا حاسما لعملية البحث ومجاله.

ب) *الإطار التطبيقي*: يتم خلاله الانتقال من الطرح النظري للمشكلة إلى الواقع الملموس. وهنا تكمن وظيفة المنهجية المتمثلة في الربط بين الواقع الاجتماعي والنظرية.

ويتم الرجوع في هذه المرحلة إلى العناصر المتتابعة التالية:

- "المتغيرات" (التابعة - المستقلة، الكمية - الكيفية، المتصلة - المنقطعة...) والتي تجعل من "المفاهيم" و"الأبعاد"، سابقة الذكر، عناصر فعالة.
- "المؤشرات": هي عبارة عن القيم التي تسمح لنا بتقريب الواقع من "المفاهيم" التي هي غير قابلة للقياس المباشر. فهي بكلمة أخرى عبارة عن البيانات الواقعية الدالة على مفاهيم نظرية مفترضة. ولكي نحددها لابد من المرور بمرحلتين:

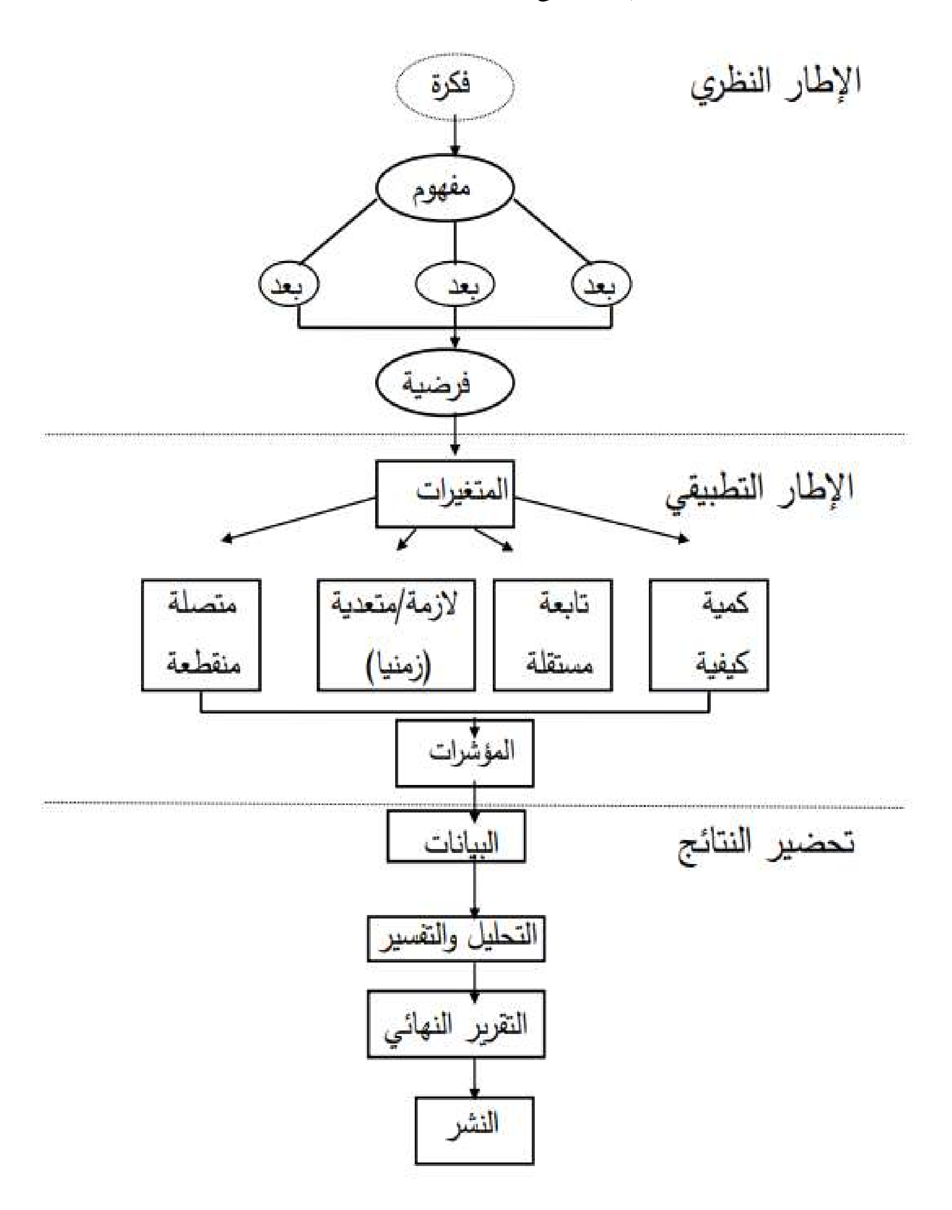
تتمثل أولهما في اختيار أيها أصلح لعكس المظاهر المراد تحليلها، بينما تتعلق ثانيهما باختيار أنسبها للحصول على البيانات المناسبة.

- "البيانات": هي المعطيات الواقعية التي قد تكون أولية أو ثانوية.

ج) *تحضير النتائج*: بعد جمع "البيانات"، نمر إلى مرحلة أخرى تتمثل في تنظيم هذه البيانات من أجل "تحليلها" و"تفسيرها" حتى نتمكن من "اختبار" الفرضيات (نفيها، تأكيدها، تعديلها أو إعادة طرحها من جديد).

أما الخطوة الأخيرة الموالية فتتمثل في تحرير "التقرير النهائي" ثم تقديمه وجعله في متناول القراء. كل هذه العمليات يعكسها الهيكل التنظيمي الموالي (الشكل رقم 4):

الشكل رقم 4: يوضح الهيكلة الثلاثية لعملية البحث



المرجع: Briongos, Hernández y Mercadé, 1982, p. 129

ختاما، ما يمكن ملاحظته على هذا الخطوات التطبيقية لعملية البحث أن أصحابها قد تأثروا كثيرا بأطاريح "لازارسفلد" (P. Lazarsfeld, 1970)، التي عرض فيها مراحل البناء (Grawitz,1976, pp. 389-394) مركّزا تحليله على عناصر مثل المفهوم والأبعاد والمتغيرات والمؤشـــرات والتي تمثل أهم المحطات في الرســم البياني أعلاه، كما أنهم تميزوا بعرض المفهوم والأبعاد قبل الفرضيات بمتغيراتها ومؤشـراتها، بينما هما عادة ما يعرضان بمعيتهما (انظر مبحثهما لاحقا).

6. يرى "والاس" (Wallace, 1969, pp. VII-X) أن عملية البحث في علم الاجتماع تتمثل في خمســة أجزاء هي: المناهج والملاحظات والتعميمات الإمبريقية والفرضيات والنظريات.

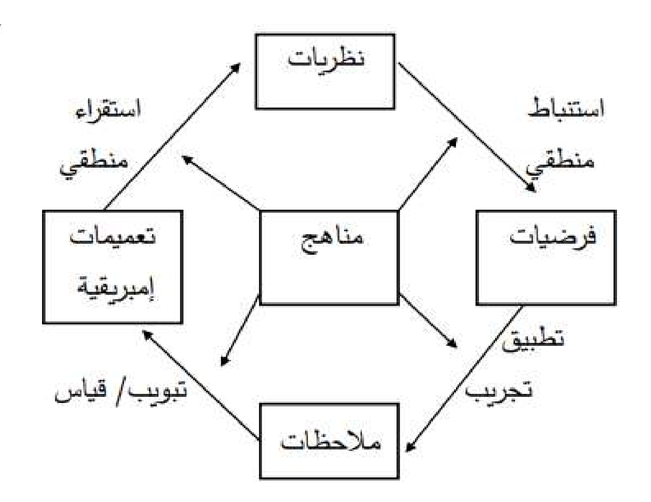
ولكي ندرس استعمالات أي منها يجب أولا توضيح علاقاته المتبادلة مع بقية الأجزاء:

أولا، الملاحظ أنه بالرغم من أن المكونات الأساسية الخمسة لعملية البحث يمكن ذكرها منفردة، فإنها في الواقع متداخلة ومرتبطة بعضــها ببعض، ولكن بدرجات متفاوتة، بحيث نجد أن أكثرها بروزا وتمايزا هو عنصــر "المناهج". وحتى في حالة قيامنا بتحديد تعســفي دقيق لكل منها، فإنه سـيكون من الصـعب، إن لم نقل من المســتحيل تحديد متي بالضــبط تتحول "الملاحظات" إلى "تعميمات إمبريقية"، والتعميمات الإمبريقية إلى "نظريات"، والنظريات إلى "فرضــيات"، وهذه الأخيرة إلى "ملاحظات".

ثانيا، يمكن القول إنه بالرغم من هذا التواصــل والتداخل بين أجزاء البحث الخمســة، فإنه لا يمكن الانتقال من جزء إلى آخر، أو من مرحلة إلى أخرى إلا بعد تحديد دقيق وشامل للجزء السابق شكلا ومضمونا وكأنه مستقلا عن الأجزاء الأخرى.

وفيما يلي شـكل توضـيحي (رقم 5) للعلاقة المتواجدة بين المكونات الخمسة للبحث الاجتماعي يبرز الوضع المتميز للمناهج والتواصل الدائري بين باقي العناصر:

الشكل رقم 5: يوضح بنية المكونات الخمسة لعملية البحث الاجتماعي



المرجع: Wallace, 1969, p. X

إذا كان للمناهج دور المراقب الرئيس، فإن النظريات هي أقوى المنتجات المعرفية المرجوة. وهذا يعني أن الملاحظات الفردية يمكن أن تحتوي على مجموعة معلومات محدودة حول الظاهرة المراد بحثها، أما التعميمات الإمبريقية والفرضيات فهي تقتصر على تعديل مجموع المعلومات.

إن هذه العناصر الخمسة عبارة عن محطات ديناميكية تتواصل فيما بينها، كما هو موضح في الشكل (رقم 5) عن طريق المناهج وأدواتها:

- فالملاحظات تتحول إلى تعميمات إمبريقية عن طريق التبويب والقياس.
- والتعميمات الإمبريقية تتحول إلى نظريات عن طريق التعميم (استقراء منطقي).
- والنظريات تتحول إلى فرضيات عن طريق الاستدلال المنطقي.
- أما الفرضيات فيتم تجريبها عن طريق الملاحظات والتعميمات بواسطة مناهج وأدوات تختلف باختلاف طبيعة الموضوع.

وأخيرا، تجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن اقتراح الفرضيات والنظريات قبل تحديد المناهج والملاحظات والتعميمات.

7. أما "بارديناس" (Pardinas, 1979, p. 54) فيقدم لنا مراحل البحث الاجتماعي موجزة في شكل عملية أساسية تشمل الخطوات الآتية:

- دراسة النظريات والمعارف المتوافرة والمتعلقة بموضوع معين، وذلك بطريقة منهجية.
- "الملاحظة" وتشمل الظواهر الاجتماعية الناتجة عن السلوكيات البشرية.
- "المشكلة" وتنتج عن ملاحظة مهيكلة وتكون عادة في شكل سؤال.
- "الفرضية" كاقتراح للإجابة على مشكلة.
- "اختيار تقنيات اختبار الفرضية" وتمثل النقطة المركزية للبحث.
- "تنفيذ الاختبار".
- الخاتمة وتقديم النتائج.

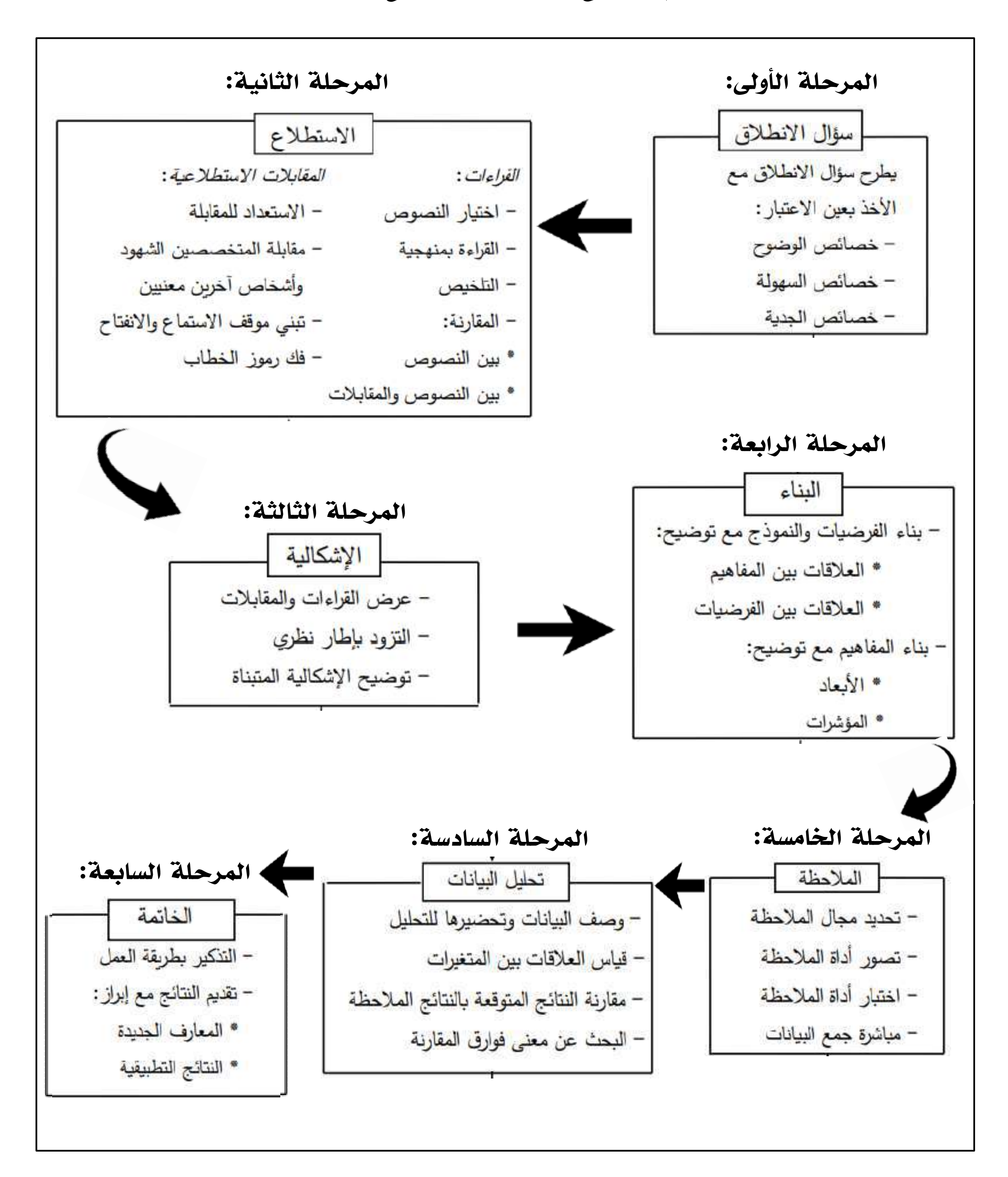
والملاحظ من هذا العرض الموجز أنه تبسيطي، تضمن العناصر الجزئية لعملية البحث مغفلا النظرة الكلية التي تسمح بتصنيف هذه العناصر وتبويبها. وهو عرض كلاسيكي لا يتميز بأي خصوصية.

8. يرى الكاتبان "كيفي وكامبنهود" (Quivy & Compenhoudh, 1989, pp. 238-239) بأنه لإنجاز أي بحث في العلوم الإنسانية لابد من المرور بمراحل سبع هي على التوالي: سؤال الانطلاق، الاستطلاع، الإشكالية، البناء، الملاحظة، تحليل المعلومات وأخيرا الخاتمة.

وفيما يلي ملخص توضيحي لها (الشكل رقم 6) وهو يتميز بتفصيل "الإطار النظري" منه (أربع مراحل)، كما يمكن ملاحظة تأثره الواضح بتصنيف "لازارسفيلد" سابق الذكر، وخاصة في تفصيلات المرحلة الرابعة (مرحلة "البناء"):



الشكل رقم 6: يوضح هيكلة المراحل السبع لعملية البحث



المرجع: بتصرف عن: Quivy & Compenhoudh, 1989, p. 239

9. يمكن اختزال هذه الخطوات العملية في خمس مراحل -بتسـميات مغايرة لما سبقها- هي:

أ) تخطيط مشـروع البحـث: طرح المشـكلـة واختيـار طرق وأدوات جمع المعلومات (الإحصاءات الرسمية، الاستجوابات، الاستبيانات، الملاحظة، الوثائق، التجارب...).

ب) تخطيط العمليات التي سـتسـتعمل: تحضـير برنامج زمني وخطة عمل وميزانية بحث مفصلة، مع اختبار الوسائل بجمع المعلومات.

ج) جمع البيانات: استعمالها وتنظيمها واختبارها.

د) تحليل البيانات: ترميزها وجدولتها وتنظيمها وتفسيرها وتحليلها كما وكيفا.

هـ) تقرير عن النتائج المحصلة: عرض شامل لها مع تلخيصها وتفسيرها.

كما يمكن اختزال هذه المراحل في أربع، بجمع المرحلتين الرابعة والخامسة تحت عنوان واحد لارتباطهما الوثيق، أو تفصيلها حتى إلى أكثر من عشر مراحل.

10. إذا عقدنا مقارنة بسـيطة بين العروض التطبيقية السـابقة، فإنه يمكن استنتاج:

أولا، أن عملية البحث في العلوم الإنسـانية *عملية دائرية* تحاول الربط بين النظرية التي تنطلق منها والمعلومات المستقاة من الواقع لإثبات أو نفي الافتراضات النظرية الأولية. هـذا طبعـا إذا اسـتثنينـا الكثير من "الكيفيين" الـذين يرون بـأن الانطلاق من النظرية مكبل أو معيق لحرية الباحث البراغماتي.

ثانيا، أنه، بالرغم من ضـرورة التزامها ببعض القواعد المنهجية المحددة، فإنها، وفي الوقت نفسه، يجب أن تشجع على استعمال البديهة والخيال، فأي عملية بحث تحتاج عادة إلى قدر معين من الحدس والإبداع، كما يشـير إلى ذلك "فايربند" (P. K. Feyerabend, 1974) في كتابه "ضد المنهج" (Sierra Bravo, 1979, p. 22).

ثالثا، يمكن التمييز بين نوعين من التصنيفات:

أ) *"التصـنيفات الكلية"*: تمثلها العروض التطبيقية الثلاثة الأولى والتي تفرق أصلا بين مرحلتين رئيسـتين أو ثلاثة على الأكثر مع تخصـيصـها بتسـميات مختلفة،

وهي على التوالي: المرحلة الإمبريقية/ المرحلة التفسيرية، والنظرية/ الواقع/ النظرية، والإطار النظري/ الإطار التطبيقي.

ب) *"التصنيفات الجزئية"* : تمثلها التصنيفات الأخيرة. وإن كنا قد اقتصرنا على البعض منها (من أربع إلى ثماني مراحل)، فهي كافية في نظرنا كنموذج لهذا النوع من التصنيفات الذي يتميز أصحابه عموما بتقديرات متباينة لأهمية مختلف العناصر التي تدخل في عملية البحث الاجتماعي وكذا في تسميتها وتشخيصها وتنظيمها.

وفيما يلي جدولان تصنيفيان (رقم 2 ورقم 3) لمراحل البحث:

الجدول رقم 2: يعرض التصنيفات الكلية لمراحل البحث

مراحل البحث / أصحابها	1	2	3
قباري محمد إسماعيل	المرحلة الإمبريقية (فروض ظواهر مشخصة)	المرحلة "التفسيرية" (مشروع تصوري- النتائج)	//
ر. سييرا بر افو	مرحلة "الاختبار": من النظرية إلى الواقع عبر النموذج والفرضيات	مرحلة "التنظير": من الواقع إلى النظرية عبر البيانات والمقدمات	//
بريونقو، مركدي، هرناندير	الإطار "النظري" (فكرة، مفهوم، أبعاد، فرضيات)	الإطار "التطبيقي" (متغيرات، مؤشرات، بيانات)	تحضير النتائج (تحليل، تفسير ثم التقرير النهائي)

الجدول رقم 3: يعرض التصنيفات الجزئية لمراحل البحث

المراحل / أصحابها	عبد الباسط محمد حسن	والترلـ والاس	ف. بارديناس	كيفي ل. ف. كمبنهود
المرحلة 1	الملاحظة والتجربة	ملاحظات	قراءات استطلاعية	سؤال الانطلاقة
المرحلة 2	الفروض	تعميمات إمبريقية	الملاحظة	القراءات والمقابلات الاستطلاعية
المرحلة 3	اختبار الفروض	نظريات	المشكلة	الإشكالية
المرحلة 4	التعميمات العلمية	فرضيات	الفرضية	بناء الفرضيات والنموذج
المرحلة 5	/	ملاحظات	اختيار تقنيات اختبار الفرضيات	الملاحظة وجمع المعلومات
المرحلة 6	/	/	تنفيذ الاختبار	تحليل المعلومات
المرحلة 7	/	/	تقديم النتائج	تقديم النتائج

المرجع: إعداد شخصي

في الختام تجدر الإشارة أولا، إلى أن هذه الأمثلة التصميمية هي في الأصل خاصة بالبحوث الكمية، ولكن **نظيرتها الكيفية** لا تخرج عادة عن إطار هذا المقاربة التقليدية المتمثلة في: عرض مشكلة بحث، طرح تساؤل (تحديد هدف)، جمع بيانات، تحليلها، الإجابة على التساؤل، رغم كون البحوث الكيفية تتميز عادة بالانطلاق من الخاص إلى العام (استقرائية) وبالمرونة والقابلية للتكييف المرحلي وقد تكون مفتوحة الآخر (انظر الشكل رقم 7). وثانيا، يجب تفعيل الاستفادة من مثل هذه

التصاميم بالرجوع إلى تصاميم عملية لبحوث كمية وكيفية تَم إنجازها في مشاريع بحثية منشورة ويكون موضوعها ومناهج بحثها قريبة من الموضوع المراد بحثه.

الشكل رقم 7: يوضح الاتجاه الاستقرائي للبحوث الكيفية (من الأسفل إلى الأعلى باتجاه السهم)

---------------------- تحليل، تأويل، تصور استقرائي
– نمذجة استقرائية
---------------------- جمع بيانات كيفية وتنظيمها
– عمل تطبيقي متدرج ومرن
---------------------- استكشاف وتصور لموضوع خاص
– تحديد الموضوع (كيف، ماذا؟ ما؟...)

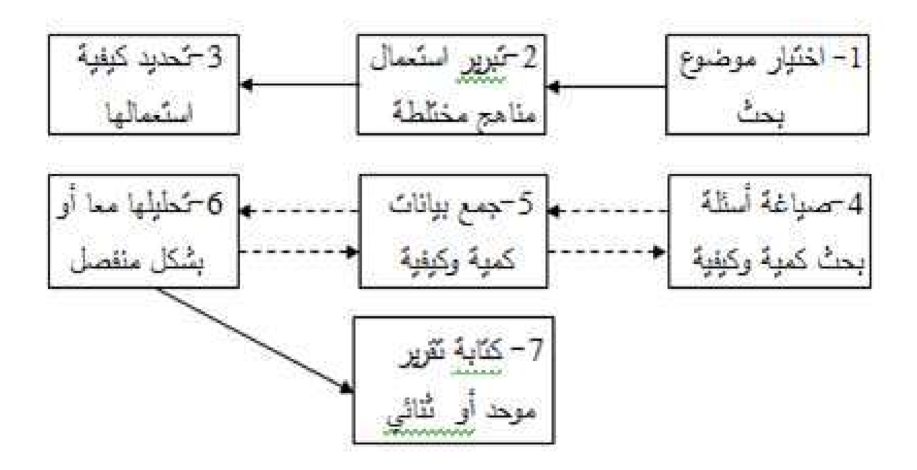
المرجع: إعداد شخصي

بقي في الأخير لفت الانتباه إلى أنه عند **استخدام بحوث مختلطة** (Mixed) أو متعددة أو متكاملة أو مدمجة أو هجينة... فإن هذا الجمع/ الخلط يتطلب بالضرورة **تصميمات مختلطة** أيضا. وسيتم الاكتفاء هنا بعرض نموذج واحد منها (Creswell, 2012, p. 55):

- مقدمة: الهدف والتساؤلات الكمية والكيفية مع ذكر كيفية الجمع بينهما.
- أدبيات البحث الخاصة بمناهج البحوث المختلطة.
- المناهج: التعريف والتصميم والتحديات وإجراءات جمع وتحليل البيانات الكمية والكيفية أو العكس، المقارنة أو الجمع والتأويل وإجراءات الصدق والثبات الكمية والكيفية وكتابة التقرير.

ويمكن بسط هذه المراحل الثلاث في سبع مراحل يعكسها الشكل (رقم 8) الموالي:

الشكل رقم 8: يعرض تصميما كيفيا- كميا مختلطا



المرجع: مقتبس من: Creswell, 2012, p. 555

2. خطوات البناء التصوري للبحث العلمي: ماذا نبحث؟

تمهيد

1.2. موضوع البحث

2.2. عنوان البحث

3.2. مشكلة البحث

4.2. منظور البحث

5.2. البحوث السابقة

6.2. الفرضيات والمتغيرات والمؤشرات ومقابلاتها الكيفية

7.2. المفاهيم



تمهيد

مرّ معنا في المبحث السابق أن الباحثين اختلفوا في تحديد خطوات البحوث الإنسانية باختلاف طبيعتها الاستكشافية أو التاريخية أو الوصفية أو التفسيرية... أو الكمية أو الكيفية أو المختلطة، فشخصوا ذلك في تصنيفات عامة وأخرى تفصيلية. وفي حالة اعتمادنا إحدى التصنيفات الكلية، فسيتم تصدير ما يلي من خطوات هذا العمل المنهجي بما تم تسميته بـ "خطوات البناء التصوري للبحث"، أو بما يسميه البعض "خطوات البناء النظري للبحث" أو "الإطار التصوري/ النظري للبحث" أو "أسسه" أو تحديد "ماذا نبحث"، كمقدمة لعنصر: "كيف نبحث" (الإجراءات المنهجية). ولقد تم حصر خطوات البناء التصوري في هذا العمل في العناصر الآتية: موضوع البحث، وعنوان البحث، ومشكلة البحث، ومنظور البحث، والبحوث/ الدراسات السابقة، والفرضيات والمتغيرات والمؤشرات ومقابلاتها الكيفية، والمفاهيم.



1.2. موضوع البحث

هناك أربع قواعد بديهية لاختيار موضوع البحث:

- أن يكون الموضوع ذا أهمية علمية (يساهم في التراكم المعرفي: Knowledge accumulation) وإنسانية (خدمة المجتمع والصالح العام)، وجديدا. والجِدّة تقتضي عادة عدم التكرار وكون موضوع البحث غير مستهلك ولم يسبق إليه أحد، مما يتطلب القيام بمسح كامل للبحوث التي سبق إجراؤها في التخصص نفسه من خلال قواعد البيانات الإلكترونية ودوريات الأقسام الدراسية. لكن التكرار لا يتعارض بالضرورة مع إمكانية إعادة تنفيذ بحث مهم بغرض التأكد من نتائجه، وخاصة بإتباع منهجية مغايرة، أو بإجرائه في فترة زمنية مختلفة أو في وسط ثقافي مختلف...

- أن يستجيب الموضوع لاهتمامات الباحث وتخصصه، أي أن يكون له علاقة بنوعية تكوينه أو بقراءاته أو بعالمه السياسي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الديني. لأن مثل هذه المعطيات كثيرا ما تحفز على مضاعفة الجهد والتفاني في البحث.

- أن تتوافر الإمكانات المادية والعلمية والزمنية لإنجازه: أي أن تكون مصادر الموضوع المراد بحثه متوافرة وفي متناوله ماديا وثقافيا/ علميا، أي يمكن الحصول عليها والاستفادة منها، وأن يكون لديه متسع من الوقت لإنجاز بحثه، لأن اختيار موضوع حددت مدة إنجازه أكاديميا بسنة (الماجستير/ الماستر) تختلف طبيعته بالضرورة عن موضوع حددت مدة إنجازه بثلاث سنوات أو أكثر (الدكتوراه). وتدخل ضمن الإمكانات العلمية القاعدة الموالية:

- أن يكون الإطار المنهجي للبحث في متناول الباحث. أي أن يكون متمكنا مثلا من كيفية إجراء تحليل المحتوى أو التحليل السيميائي أو إجراء وتحليل المقابلات المفتوحة... أو متحكما -أو متوافرا على الدعم- في المتطلبات الإحصائية لتكميم وقياس العلاقة بين متغيرات بحثه... إن كان موضوعه يتطلب ذلك طبعا. وهذا لا يعني بالطبع عدم معالجة مواضيع تتطلب تقنيات نجهلها بداية، بل يفضل تعلمها والتحكم فيها أو الاستعانة بغيرنا في توظيفها.

- من أين نختار موضوع البحث؟

تتمثل أهم المصادر المرجعية لاختيار موضوع البحث فيما يلي:

* الموسوعات العامة والمتخصصة.

* الدوريات عموما ودوريات الأقسام والكليات الجامعية خصوصا، بمذكراتها ورسائلها الأكاديمية، مع الانتباه خاصة لمحتوى مباحث المقدمة، التساؤلات، البحوث السابقة المحددة للموضوع، وللخاتمة المتضمنة لآفاق البحث، وللملخص الجامع له، وحتى لعناوين المراجع.

* المجلات (المقالات) المتخصصة.

* الملتقيات والندوات والأيام الدراسية المتخصصة.

* المناقشات العلنية للمذكرات والرسائل الجامعية.

* المواقع الإلكترونية الناشرة للرسائل الجامعية والبحوث والمقالات والملتقيات... في شكل ملخصات أو نصوص كاملة.

* الانتباه لبعض متغيرات المحيط الاجتماعي، الاقتصادي، السياسي، الثقافي، الديني... (المحلي والوطني والدولي).

مع *التذكير* في الأخير بالانتباه عند القراءة والبحث في المصادر السابقة إلى المحطات أو المناطق الرمادية/ الغامضة، المجالات الجديدة/ البكر، الأسئلة التي تبقى من دون إجابة أو المثيرة للجدل...

2.2. عنوان البحث

يعتبر العنوان من أولى العناصر المطلوب تناولها، وهو عبارة عن الفكرة الرئيسة لمشكلة/ موضوع البحث ولموقف الباحث منها. فبعد تحديد مجال الاهتمام واختيار موضوع البحث، نتساءل عادة عن ماهية العنوان الذي يصلح للتعبير عن الموضوع. فالعنوان، من وجهات نظر مختلفة، هو المدخل لتقرير البحث، أو بطاقة تقديم العمل، أو وعاء المنتج الفكري المراد تقديمه. وعلى العموم، فمعظمنا يتذكر المنتجات الفكرية من خلال عنوانها أو بعض الكلمات المكونة له.

ولاختيار عنوان البحث عادة ما ينطلق الباحث من مجال البحث المختار عموما ومن المشكلة المراد بحثها خصوصا. فهو ليس اختيارا تعسفيا عشوائيا. كما لا يمكن إلباسه للعمل بعد الانتهاء منه، لأنه يعتبر أيضا بوصلة العمل وموجهه الرئيس ومحدد طبيعة البحث وإجراءاته التصميمية والمنهجية. فمثلا يختلف عنوان "تأثير مشاهد العنف المتلفزة على سلوك المراهقين" عن عنوان "العنف في التلفزيون"، فالأول ذو أبعاد تجريبية ارتباطية والثاني تقتصر مقتضياته على الوصف والتحليل.

ولكن هذا قد لا يحول دون إمكانية "تعديل" العنوان أثناء العمل أو بعد إنهائه نتيجة مستلزمات إجرائية عرَضية اضطررنا لإدخالها عليه.

المهم، فمن المؤكد أن اختيار عنوان جيد هو شيء ينبغي القيام به بعناية شديدة لأنه، أولا وقبل كل شيء، سيتم الحكم لأول وهلة على العمل من خلاله، وسوف يقبل عليه القراء أو لا يقبلون عليه وفقا لما قد يثيره لديهم من اهتمام، وأن قراءة مجمل العمل ستكون من خلاله لأنه يفترض ضمنا أن العنوان يلخص الموضوعات التي سيتم تناولها في العمل. لذلك يجب تحديد العنوان على أساس مضمونه وليس على أساس النوايا التي ربما كانت لدينا في البداية قبل صياغته. ويجب أيضا أن يكون العنوان مختصرا، واضحا ودقيقا بما فيه الكفاية-لا لبس فيه- إلى درجة إرشاد القارئ إلى توقع محتويات العمل.

لذلك، فمن بين الخصائص المميزة للعنوان الجيد هو الحاجة إلى الإيجاز وتجنب الصياغات الطويلة. وإذا كانت هذه الأخيرة ضرورية، يمكن اختيار عنوان رئيس موجز وعام، وعنوان فرعي يستخدم لتحديد أفضل لمحتويات سابقه.

وعلى سبيل المثال، إذا أُردف العنوان الرئيس: "البحوث الكيفية" بعنوان فرعي: "إجراءاتها التطبيقية"، فهذا يعني أننا بصدد عمل لا يعالج المشكلات النظرية لمثل هذه الأبحاث، ولكننا بصدد بحث يهدف إلى إعطاء معلومات ملموسة حول كيفية تنفيذ (تطبيق) هذا الموضوع.

وبالطبع، يمكننا صياغة عنوان أطول: "المعاينة وأدوات جمع البيانات ومعالجتها وتدقيقها في البحوث الكيفية"، ولكن هذا النوع من التفصيل والصياغة الأقل مرونة وأناقة قد يزعجان القارئ نفسيا ويعيقان نسبيا إدراكه لبؤرة الموضوع. ومع ذلك لا ينبغي أن تكون أناقة وجمال العنوان على حساب مدلوله.

كما يفترض في عنوان البحث استجابته لنوع الجمهور الموجه إليه مبدئيا. فعنونة مقال لصحيفة يومية تختلف طبعا عن عنونة مقال لمجلة علمية، لأن الحالة الأولى تستدعي بعض التقنيات الضرورية لشد الانتباه الفوري لقراء مستعجلين وذوي رغبات إعلامية مختلفة. بينما نستهدف في الحالة الثانية جمهورا خاصا ومتخصص، ويعتبر العنوان دليل موضوع جيد وليس حافزا مؤقتا. ويمكن تقديم نفس الاعتبارات إذا قارنا كتابا يراد له النجاح -يفضل تقديمه بعنوان وتصميم خارجي جذاب ليأسر الانتباه-، بعنوان أطروحة دكتوراه -يراعي فيه أكثر بكثير دقة العنوان من تأثيره الأولي أو أناقته.

وخلاصة القول إن العنوان في البحوث العلمية يجب أن يكون دقيقا وواضحا وموجزا ومستجيبا لنوع الجمهور الموجه إليه.

- بعض المعايير التوجيهية لصياغة عنوان البحث

بغض النظر عن بعض المعايير العامة التي سبق ذكرها (الدقة والوضوح والإيجاز...)، يمكن القول إنه ليس هناك قوالب جاهزة أو حلول سحرية أو خارقة لصياغة العناوين العلمية الجيدة، فكل عنوان يجب أن يحتوي على جوهر قضية معينة، ويكون جذابا بما فيه الكفاية –لكن دون مبالغة أو تكلف- للتميز في خضم وفرة المعلومات المعاصرة، ويكشف عن البراعة الدلالية في تلخيص الطبيعة الحقيقية للظاهرة المدروسة في بضع كلمات، بغض النظر عن حجمها.

ولأجل ذلك، يمكن الأخذ في الحسبان بعض المعايير/ الاعتبارات العملية البسيطة نعرضها مجدولة (رقم 4) فيما يلي:

الجدول رقم 4: يعرض بعض اعتبارات صياغة عنوان البحث مرفقة ببعض الملاحظات

الاعتبارات	الملاحظات
تجنب وضع خلفيات ملونة أو فنية تجميلية في صفحة العنوان لاجتناب التشويش والالتباس	إن عنوان حول حرية الصحافة المطبوعة مثلا، قد يوحي لصاحبه بوضعه أمام خلفية دالة (هادفة) تتضمن بعض عناوين الصحف أو الرسوم التعبيرية عن حرية الصحافة... مما قد يشوّش على العنوان نفسه. فالأصل تجنب الخلفيات المكتوبة وحتى الملونة، وإن كان ولابد فيجب اعتماد ألوان (عاكسة بوضوح للعنوان) وخلفيات رمزية باهتة جدا ومن دون أدنى تأثير على وضوح العنوان.
تجنب أن تكون جمالية خط كتابة العنوان على حساب وضوحه	يفضل الجمع بين الجمال والوضوح، إن كان ذلك ممكنا.
عدم وضع خط تحت العنوان وعدم وضع العنوان بين علامتي اقتباس/تنصيص الخاصتين بسياق النصوص	لأنها علامات تستعمل عادة في سياق النص، بينما يفضل إبرازه-بدلا من ذلك- بحروف كبيرة أو عريضة أو مائلة. وفي حالة نشر العمل، يفضل حينها ترك التفاصيل ذات الصلة إلى الناشرين والمصممين.
تجنب وضع نقطة في آخره	لأنها غير وظيفية، فهو عنوان مستقل ولا يقع في سياق نص يتطلب علامات وقف معينة للفصل بين بعض مكوناته.
تجنب الزيادات أو الحشو في العنوان، والعمل بمقولة "قول الأكثر بالأقل وليس الأقل بالأكثر"، أي ما قلّ ودلّ. وهذا طبعا لا يتعارض مع البدء بعنوان مفصل ثم اختصاره تدريجيا.	من المحاذير في هذا المجال: استخدام كلمة "عنوان" قبل العنوان، مثلا، والتي تعتبر في الحقيقة زائدة. كما يجب الاستغناء عن أي كلمة لا يؤثر حذفها في مدلول العنوان ومنها الكلمات التي تسبق عادة بأداة التخيير "أو"، أو تضمين العنوان مترادفات...

استهداف التطابق التام بين الدال والمدلول (الشكل والمضمون) مع تجنب المبالغة في المستوى التجريدي	إن عنوان مثل: "الاستراتيجيات والسياسات العامة لمكافحة الأمراض المعدية" يعتبر واضحا بما فيه الكفاية، موجزا ومفهوما لدى الجميع. لكن اقتراح عنوان مثل: "مقاربات مكافحة الأمراض المستعصية"، فمن المرجح أن يختلف القراء حول مضمون كلمتي (المقاربات والمستعصية) فهما بحاجة إلى تحديد مفهومي وإلى حاسة سادسة إجرائية.
تجنب الصيغ البلاغية المغيّرة للدلالة الطبيعية للعنوان؛ فالبساطة والترتيب الصحيحان للكلمات حيويان للحيلولة دون الوقوع في الالتباس.	إن عنوان مثل: "دراسة الهجرة الجنوبية" يختلف معناه عن معنى عنوان: "دراسة الهجرة على الحدود الجنوبية". وكذا معنى: "معالجة الصحافة للأحداث العربية" عن معنى "معالجة الصحافة لأحداث العالم العربي".
اختيار كل كلمة من العنوان بعناية	إن إعداد عنوان جيد ليس "حالة طبية طارئة"، لذلك يمكننا تقصي الكلمات المناسبة بهدوء لاستخدامها بشكل صحيح ومجدٍ، وخاصة في اللغة العربية التي تتميز بغنى "مفرداتي" واضح، يفيدنا فيتجنب ليّ عنق بعض الكلمات (تحريفها) بحثا عن دلالة معينة.
الاطلاع على العناوين التي تظهر في المطبوعات أو المصنفات المشهورة، لانتقاء الكلمات المتخصصة والشائعة.	من المؤكد أن الكثير منها سيلقي بعض الضوء على نقص دقة عناويننا أو ترددنا في الاختيار بين كلمتين...فالبدء بكلمات مثل "مقاربات جديدة" قد توحي بمعاني: "مداخل جديدة"، "اتجاهات جديدة"، "تحديات جديدة"، "الخطوات الأولى"... الخ. مما وجب تمييزه.
يفضل كتابة 3 أو 4 عناوين مختلفة حول موضوع البحث، الواحد تلو الآخر، قبل اختيار الصيغة الأنسب.	كثيرا ما تسمح لنا المقارنة بين عدة عناوين وإعادة تموضع بعض عناصرها من اختيار العنوان الأنسب.
طلب رأي الآخرين (تحكيمهم للعنوان)	ما خاب من استشار...فحتى صاحب تعليق غير ملائم، قد يوحي أحيانا بتغيير جذري في العنوان المقدم للتقييم. فالنظرة الخارجية مفيدة لاختلاف زاويتها

	ولأن شعور أول وهلة عادة ما يكون شكّيا وحساسا جدا. ثم إن العناوين الجيدة يتم التعرف عليها فورا.
قراءة العنوان بصوت عال كما لو كان من إعداد غيرنا	إن لفظ المزيج المتناغم من كلمات العنوان قد يسمح لنا باكتشاف عيوب -في النبرة والأسلوب-تكون قد مرت علينا من دون أن تكتشفها قراءتنا البصرية البسيطة له.
الانتباه إلى مدى تطابق العنوان مع محتوى العمل طيلة مسار إنجازه (حتى النهاية)، فإذا لاحظنا أن العمل قد تغير مساره، بداعي تفاصيل في منهجية البحث أو سياقاته التطبيقية أو أسباب أخرى، نقوم بإجراء التعديلات المناسبة على العنوان.	قد يقتضي تطور العمل أو طبيعة نتائجه تغيير العنوان المعتمد في البداية. فمن المهم إذن أن نكون مرنين ومستعدين لهذا التغيير البعدي وعدم التشبث بالصيغة الأولية باعتبارها مسألة مبدأ. ولتقليص احتمال وقوع ذلك، يجب عدم التسرع في الصياغة الأولية للعنوان بالخضوع للضغط الزمني... لأن الضبط الجيد للعنوان قد يعادل زمنيا نصف العمل الإجرائي. وعلى الوصايات الأكاديمية مراعاة ذلك، فلا تلزم الطلبة –في العلوم الإنسانية خاصة- بعدم تعديل العنوان.

المرجع: إعداد شخصي

أخيرا، يمكن القول إن عنوان العمل يخضع لمعايير عامة وأخرى عملية: لغوية، فنية، منهجية... وأن مهمة وضع عنوان البحث ليست مهمة سهلة، ولجعلها أكثر فعالية، يمكن للباحث أن يأخذ في الاعتبار المعايير المذكورة هنا والتي اعتمدنا فيها أساسا على بعض التوصيات المقدمة من طرف "خمينز" (Jiménez, 2006) وعلى بعض معطيات التجربة الشخصية.



3.2. مشكلة البحث

قبل البدء في البحث يتعين علينا اختيار "المشكلة" المراد بحثها أو "الموضوع" المراد بحثه. مع الإشارة هنا إلى أن هناك من **يفرق بين مشكلة البحث وموضوعه**، حيث يرى أن ما يدرس هي المشكلة التي يمكن أن تكون ضمن الموضوع وليس الموضوع نفسه، أي أن الموضوع هو المجال المحيط بالمشكلة (سياقها) والذي يساعدنا على جمع المعلومات لتحديدها. فمثلا قد تكون لدينا مشكلة تراجع المشاركة السياسية للمواطنين ضمن موضوع الفساد السياسي. أما من يعتبر ذلك "موضوع بحث"، فالأوسع منه (سياقه) "المجال العام للبحث"، ويُعتبر حينها موضوع البحث "المجال الخاص للبحث".

ومن جهة أخرى، هناك من يرى بأن البحث العلمي يجب أن يقتصر على المشكلات دون المواضيع لسبب مغاير يكمن في كوننا ندرس الظواهر المرَضية (المشكلات) دون الصحية للبحث عن حلول لها، وذلك بخلاف من يرى بأن الظواهر الصحية أو الإيجابية جديرة بالبحث أيضا لأخذ العبرة من عوامل نجاحها، فالعبرة تؤخذ من النوعين المرَضي والصحي، وحينها يمكن أيضا تسمية الحالتين بالمشكلة البحثية. كما أن استهداف المعرفة "النظرية" -حسب "صابينو" (Sabino, 1995, pp. 1-2)- يمكن اتخاذها كمشكلة، في حالة افتقادنا لمعطيات معينة حول بعض فروعها، ولذلك فالجهود البحثية المبذولة بغية تشخيص واختيار وتنظيم معطيات مفيدة حول أي فرع من فروع المعرفة قد تكون بنفس قيمة الجهود المبذولة لحل مشكلة عملية (انظر لاحقا أنواع المشكلات).

أما من **يفرق بين المشكلة والإشكالية** (عادة في الأدبيات اللاتينية بخلاف الأنجلوسكسونية)، فالشائع عنده أن الإشكالية هي التحديد العلمي للمشكلة، بينما يرى البعض (Torrico, 1997, p. 88)، أن المشكلة هي السؤال المحفز للبحث والإشكالية هي السياق المكون من مجموعة من المشاكل والذي تستخرج منه المشكلة الخاصة بالبحث...أي أن إشكالية البحث هي موضوعه والمشكلة جزء منه. ومن جهة أخرى، هناك من يستعمل مصطلحي المسألة والمسألية (في المغرب مثلا) بدلا من المشكلة والإشكالية كترجمة من الفرنسية لـ(Problème, Problématique).

فالعمل البحثي إذن، قد ينطلق من مشكلة أو من مجموعة من المشاكل الاجتماعية أو الحاجات الاجتماعية، وفي حالات أخرى، من هاجس/قلق غامض أو عام أو من اهتمام خاص.

وعلى كل، فإن المشكلة -المصطلح المعتمد هنا- تتطلب تحديدا واضحا وبِنَاءً دقيقا، نعتمد فيه على الأسئلة التوجيهية (عدد محدود من الأسئلة الدقيقة) في تصور موضوع البحث و/ أو تحديد مشكلته. فبناء مشكلة بحثية عبارة عن عملية تحديد للمشكلة من النواحي النظرية والاجتماعية والزمنية أو التاريخية (Zamarripa, 2003) والمكانية.

لذلك وجب الحصول أولا على المعلومات التي تساعد على تحديدها، وأهمها:

- تحديد الموضوع.
- التعرف على المشكلة.
- التعرف على الآثار الناجمة عن المشكلة.
- التعرف على الأسباب المحتملة لهذه المشكلة.

ويمكن تشخيص ذلك بدءًا من موضوع البحث في المثال الآتي الخاص بالبحث عن "أسباب وآثار مشكلة تراجع معدلات التعرض لوسائل الإعلام الوطنية:

- الموضوع: فساد النظام الإعلامي الوطني
- المشكلة: تراجع معدلات التعرض لوسائل الإعلام الوطنية
- الآثار: انخفاض الثقة بالنظام الإعلامي الوطني، مما قد يزيد من إقبالهم على وسائل الإعلام الأجنبية والتأثر بأجنداتها. مع الإشارة إلى أن تعدد الآثار لا يجعل من مشكلة أفضل من أخرى، ولا من بحث أهم من آخر. فالأولوية تحددها رغبة الباحث أو السياسة البحثية المؤسستية.
- الأسباب: قد تعود أسباب هذه المشكلة إلى تراجع حرية التعبير أو إلى ضعف الأداء المهني الإعلامي المحلي وقوة المنافسة الدولية...

- **أنواع المشكلات:** يمكن إجمالها في ثلاث:

- النظرية: وهدفها إنتاج معارف جديدة. ويتطلب هذا النوع من المشكلات قدرة عالية جدا على التحليل والتحرير.

- العملية: وتكون أهدافها تطبيقية (إصلاحية، تنموية). وتتطلب مستوى معتدلا من التحليل النظري، مع التحكم في تقنيات البحوث التطبيقية (التحليلية والميدانية والمختبرية).

- النظرية والعملية: تستهدف الحصول على معلومات مجهولة في حل مشكلات عملية. وتتطلب مستوى معتدلا من التحليل النظري، مع التحكم في تقنيات البحوث التطبيقية.

- كيفية صياغة/ تحديد المشكلة

بعد أن تصبح لدينا مشكلة (تم اختيارها/ تشخيصها) نشْرع في صياغتها أو تحديدها (تحويلها إلى إشكالية حسب البعض). وهذه هي المرحلة التي تتم فيها الهيكلة الشكلية التحريرية لفكرة البحث (مشكلته)، إنها الخطوة الأولى، التي نحدد فيها ما يجب القيام به، قبل أن نبدأ في كتابة العنصر الموالي من البحث. وهنا على الباحث طرح بعض الأسئلة حول أهمية عمله، من قبيل: هل هذه المشكلة مهمة فعلا؟ وهل سيفضي هذا البحث إلى شيء مهم؟

والصياغة الجيدة للمشكلة تقتضي بالضرورة تحديد أهميتها النظرية والاجتماعية ومجالات البحث وحدوده "الزمكانية" بوضوح شديد، للتقليل من احتمالات التردد والتخبط في إنجاز مختلف مراحل البحث. فمثلا، إن موضوع مثل "الانحراف" يبدو كبيرا جدا وعملية بحثه معقدة، وحتى تخصيصه بـ"انحراف أو جنوح الأحداث"، لا يزيل الغموض عنه كليا. لذا وجب تحديد المشكلة بأكبر قدر ممكن من الوضوح بتحديد محدداته الزمانية والمكانية أيضا: "انحراف الأحداث في مدينة ما وفي فترة زمنية ما".

وكما هو معروف، تتم صياغة المشكلة بالرجوع إلى الأدبيات النظرية والبحوث السابقة وميدان البحث –المحتمل- انطلاقا من عنوان البحث. وككل المباحث التحريرية تتم كتابتها في شكل فقرات متسلسلة ومتساندة وظيفيا وانطلاقا من العام إلى الخاص إلى الأخص، إن وجد. وبالطبع يختلف عدد فقراتها أو مكوناتها التحريرية باختلاف طبيعة المشكلة وعدد متغيراتها (أو الموضوع ومدى تعدد أبعاده

المكونة له)، ولكنها على العموم تتكون من قسمين على الأقل: عام وخاص، يتوجهما تساؤل رئيس أو جملة تقريرية تعكس عنوان الموضوع.

وما دامت الانطلاقة البحثية -كما مر معنا- تحددها أهمية الموضوع، فإن القسم الأول من تحديد المشكلة يفترض فيه أن يتناول أهمية الموضوع من النواحي النظرية والاجتماعية وتحديد مجالاته الزمنية أو التاريخية والمكانية (مع عدم إلزامية ذكر جميع النواحي وبالترتيب نفسه)، مع الإشارة إلى موقع البحث من التخصص العلمي الذي ينتمي إليه الموضوع (والفراغ المعرفي -إن وجد- الذي قد يملأه) والإطار أو الأطر النظرية التي قد توجهه وتفسر الإشكالية التي يطرحها. هذا بالطبع إن كان يؤمن بالنهج الاستنباطي في البحث ولا يعتبر –على غرار الكثير من الكيفيين- الانطلاق من خلفيات نظرية مؤطرة للبحث عائقا معرفيا مؤثرا على مسارات البحث المنهجية ونتائجه. وتجدر الإشارة إلى أن هناك من يشير إلى هذا القسم باسم "الأهمية العامة للموضوع".

ولكي يربط هذه الأفكار بما سيليها في القسم الثاني يختمها بالإشارة إلى ما سيعرض فيه من أهمية كل متغيرات "المشكلة" والعلاقة بينها -في حالة البحوث السببية مثلا-أو أبعاد "الموضوع" -حسب مختلف القناعات المعرفية-.

وبالطبع، فإن القسم الثاني يتضمن إخضاع المشكلة لعملية التحليل بالحديث عن ظروف ظهور المشكلة وعن أهمية متغيراتها أو أبعادها بأوزانها المختلفة وعلاقاتها المتبادلة في حدود موضوع البحث. وقد تتعدد وتطول فقرات هذا الجزء أو تقصر تبعا لعدد متغيرات المشكلة أو أبعاد الموضوع. وفي حالة وجود متغير مستقل وآخر تابع نستعرض أهميتهما على التوالي، وفي حالة التعدد (مستقل، تابع، وسيط/ عدة أبعاد...) يجب بالطبع إنهاء الكلام عن المتغير أو البعد السابق بالإشارة إلى علاقته بالمتغير أو البعد اللاحق وأهمية كل منهما. وتجدر الإشارة إلى أن هناك من يشير إلى هذا القسم باسم "الأهمية الخاصة للموضوع".

ملاحظة: قد نتحدث هنا -بدلا من القسم الأول- عن التفسيرات النظرية المحتملة التي أعطيت للمشكلة وعن النموذج/ الإطار النظري الذي قد يفسرها، قبل الانتقال إلى طرح التساؤل الرئيس في سياق هذا النموذج كتتويج للقسمين.

وفي الأخير، نختم القسمين بعد توطئة تحريرية (من قبيل: بعد التعرض... نخلص إلى...) بتساؤل رئيس عام يعكس عنوان البحث ويحدد وجهة البحث من خلال الحديث عن أبعاد الموضوع أو عن ماهية العلاقة بين متغيرات المشكلة (يكتب بخط مائل أو مميز). وقد يصاغ هذا التساؤل بالطبع في شكل جملة تقريرية. فمثلا قد نتساءل: ما هي أسباب تراجع التعرض لوسائل الإعلام الوطنية في الجزائر في مطلع القرن الحالي؟ أو نقرر البحث عن (نريد معرفة أو الكشف عن...) ماهية أسباب تراجع التعرض لوسائل الإعلام الوطنية في الجزائر في مطلع القرن الحالي (ويكمن الفرق في حذف أداة الاستفهام وعلامته فقط).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك من يُتبِع هذا التساؤل الرئيس (أو الجملة التقريرية أو الهدف العام) بتساؤلات (أو أهداف أو أبعاد/ مؤشرات) فرعية مفككة له، وهناك من يترك هذا الإجراء التفكيكي لعنصر الفرضيات -عند من يعمل بها- حتى يتجنب -في نظره- تكرار صياغة تساؤلات فرعية تجيب عليها وفرضيات فرعية (تقريرية) يتم اختبارها، مع الإقرار طبعا بإمكانية الجمع بين التساؤلات والفرضيات - ذات المحتوى الموحد أو المختلف- في حالة البحوث النظرية-العملية التي مرت معنا.

وبالعودة إلى الكلام عن التساؤل الرئيس -أو ما يعادله من جملة توجيهية- أو الهدف الرئيس، نقول بأنه عادة ما يكون عاما ويستدعي التفكيك إلى تساؤلات فرعية بمتغيراتها والتي قد تفكك إلى أبعاد، فمؤشرات، فأسئلة استبيانية... في حالة اعتماد الاستبيان كأداة لجمع البيانات طبعا. ولكن هذه المكونات والمراحل ليست كلها إلزامية، فالأمر منوط بطبيعة الموضوع وأهدافه، ولكنها تساعد كليا أو جزئيا على جعل الموضوع قابلا للتنفيذ.

وقد يكون من المفيد أيضا وضع مخطط بياني أو هيكل تنظيمي يوجه الباحث في كتابة إشكاليته والتي من المفترض أن تتضمن على الأقل أربع فقرات أو صفحتين. وهو يبدأ من العنوان وينتهي عند التساؤل الرئيس، ومثاله يشخصه الشكل (رقم 9) الموالي:

الشكل رقم 9: مخطط تمثيلي لبنية الإشكالية



المرجع: إعداد شخصي

وكما يتضح من الشكل (رقم 9)، فقد تم استخدام عنوان البحث للمساعدة في تحديد المشكلة مع تضمين المخطط كل الكلمات الرئيسة في العنوان... ويمكن أيضا أن ينظر إلى المخطط على أنه هيكل يذهب من العام إلى الخاص.

وبهذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن هناك من يشخّص هذا المخطط في شكل هرم عادي (كما هو مبين أعلاه) أو مقلوب (بدءًا بالتساؤل الرئيس) أو معتدل (ذكر أهمية كل المتغيرات دفعة واحدة)...، بل إن هناك من يفرق بين الإشكالية *الاستنباطية* والإشكالية *الاستقرائية* (*لا تنطلق من خلفية نظرية وصياغتها تكون أكثر عمومية في تحديد معالم البحث*).

كما أن هناك من يلخص الإشكالية في التساؤل الرئيس الذي يعتبر بالطبع تتويجا لها وليس معادلا لها؛ أي أن الإشكالية تساعد كما مر معنا على إبراز أهمية البحث وأساسه المنطقي ومتغيراته (أبعاده) وموقعه من الأدبيات المتخصصة لتتوج بتساؤل رئيس يترجم المشكلة المحددة إلى مسار بحثي مستهدف ذي معالم إجرائية واضحة.

ومن جهة أخرى، فإن هذا التساؤل الرئيس لا يصاغ دائما باعتماد العنوان في شكل استفهامي، كما ورد في الشكل أعلاه (رقم 9)، لأن العنوان قد يقدم نظرة عامة موجزة عن البحث ولا يتيح دائمًا صياغة السؤال الرئيس للبحث بشكل مباشر؛ إذ غالبًا ما يكون هذا الأخير أكثر تفصيلاً وتركيزًا من العنوان محددا مجال البحث ومتغيراته في حالة عدم توافر هذه العناصر في العنوان.

4.2. منظور البحث أو خلفيته النظرية

تمهيد

تختلف تسمية منظور البحث باختلاف المقاربات والترجمات، فيسمى النموذج النظري أو البارادايغم أو الخلفية النظرية أو المنطلقات النظرية أو المدخل النظري أو حتى الإطار النظري... ولديه معنى خاص يقتصر على **الأسس النظرية للبحث أو النظرية(ة)ات الموجهة للبحث**، من خلال مخطط علائقي- تمَرْتبي لافتراضاتها ومفاهيمها، ومعنى عام يضيف إليه البحوث السابقة وحينها يفضل البعض تسميته "الإطار النظري" أو "أدبيات البحث"... وأما إذا تجاوز ذلك إلى كل الجانب النظري للبحث المعمول به عندنا في بعض الرسائل الجامعية: البحوث السابقة، الأسس النظرية ومبلغ المعارف حول الموضوع (State of art) (الأشمل من منظور البحث طبعا)، تحديد المفاهيم الأساسية (النظرية والإجرائية)، الفرضيات (أو التساؤلات) والمتغيرات... وبعض الفصول النظرية، يفضل تسميته "القسم النظري". وهي بالطبع تسمية تمييزية لتبرير وجود الفصول النظرية والتي يفضل عدم وجودها أصلا، لعدم وظيفيتها.

وفيما يلي عرض موجز لفائدتها ولكيفية بنائها وتحريرها ولأهم أنواعها.

- فوائد منظور البحث

يمكن حصرها فيما يأتي:

- يساعد على تحديد المجال النظري للبحث، بذكر موقع موضوع البحث من مجموع المعارف النظرية المتخصصة.

- يساعد على تجنب الانحرافات (المفهومية، النظرية...) التي قد تطرأ على الطرح الأصلي للمشكلة.

- يوفر للموضوع مجموعة منسجمة من المفاهيم والاقتراحات التي تساعد على مقاربة الموضوع وتوجيه البحث (في كيفية إنجازه).

- يساعد على وضع الفرضيات وصياغتها وعلى تفسير النتائج بالرجوع إليه.

- يوحي بمسارات ومجالات بحثية جديدة.

- يساعد على توقع أخطاء ارتكبت في بحوث أخرى.

° *ملاحظة معرفية*: هناك من "البراغماتيين" و"الكيفيين" من يدعو إلى إمكانية عدم الالتزام الحرفي بأي منظور، أو لا يعترف بفائدة الرجوع إليه أصلا لأن ذلك يستدعي التقيد بمستلزمات الاعتماد عليه، لكونهم يعتبرون ذلك معيقا معرفيا لتفعيل مسارات البحث إمبريقيا، فينصحون بالاكتفاء بما ينضح به الواقع وتفاعلاته من بيانات وتصورات... ولقد تمت مناقشة هذا الأمر في عمل مستقل حول استخدام البارادیغمات في البحوث الجامعية (دليو، 2023ب).

- **كيفية بناء منظور البحث**

تتم عملية بناء منظور البحث عبر مرحلتين:

1. القيام بمراجعة ببليوغرافية للأدبيات المتخصصة لتكوين نظرة معرفية شاملة حول الموضوع من خلال استعراض النظريات ذات الصلة والمعرفة العلمية العامة والخاصة.
2. تبَنّي نظرية معينة أو أكثر، أو تطوير إحداها لاستجابتها النسبية/الجزئية لمتطلبات بحثنا من بين مجموعة منها. وبالطبع، فإن مؤيدي اتجاه المقاربات والمناهج المتعددة في العلوم الإنسانية ينصحون عادة باعتماد التعددية.

وفي حالة عدم إفضاء عملية مراجعة الأدبيات المتخصصة إلى إطار نظري مناسب أو نموذج نظري مؤطر للبحث، يفضل البعض حينها عدم الكلام عن إطار نظري، بل عن إطار مفهومي/ تصوري أو مرجعي –سيتم تعريف كل منهما لاحقا- يتم اقتراحه من طرف الباحث، ليستخدم بدلاً من الإطار النظري.

- **كيفية عرض/ تحرير منظور البحث**

يكون عرض منظور البحث في شكل موجز ومبسط قدر الإمكان، مع التركيز على ما له علاقة بموضوع البحث (من أسس وفرضيات النظرية) ومن الأفضل من مراجع "أولية" مختلفة. كما أن حجمه تحدده طبيعة محتواه وكذا طبيعة موضوع البحث. ففي حالة مثلا، كثرة الأدبيات حول الموضوع، يكون من المنطقي أكاديميا الاكتفاء بصفحة واحدة –كحد أقصى- من كل مرجع مهم منها، مع تفضيل عدم الاكتفاء بمرجع واحد أو اثنين إلا عند الضرورة. وعلى كل، فمن الأشكال المفيدة في التلخيص

والإيجاز مع المحافظة على محتوى معرفي معتبر، صياغة مخططات وملخصات بيانية للمفاهيم الأساسية، تساهم في تشكيل نظرة عامة متكاملة لما توافر من أدبيات نظرية متخصصة.

وبالطبع، عادة ما يقتضي هذا الإيجاز في العرض عدم إفراد منظور البحث (تخصيصه) بفصل كامل ولا حتى بمبحث منفرد، بل يُفضل الاكتفاء بتضمينه في مبحث الإشكالية، وخاصة إذا كانت النظريات معروفة وكثيرة التداول ولم تكن طبعا من متغيرات العنوان الرئيس لموضوعنا (فمثلا في موضوع: بناء الأخبار/ ترتيب الأولويات/ في فضائية عربية ما... تفصل نظرية ترتيب الأولويات). لكن البعض يرى خلاف ذلك، فيثقل كاهل البحث كمّيا دون جدوى وظيفية، لأن الإشارة أو الإحالة تكفي في الأعمال الأكاديمية المركزة.

وعلى كل، فإن صياغة منظور البحث تتم انطلاقا من جسم نظري أوسع، أو مباشرة من نظرية معينة. كما قد يكون هذا المنظور عبارة عن مزيج انتقائي من منظورات نظرية مختلفة. ويجب الأخذ بعين الاعتبار أنه إذا كان اختياره عملية مسبقة للبحث فإنها ليست عملية غير مؤثرة: لأنه إذا كان غير مناسب أو غير كاف فإن الإجابة على المشكلة –حتى في حالة حسن عرضها- ستكون غير مناسبة أو غير كافية أو خاطئة. ومع ذلك لا يمكن المبالغة في تطبيقه على موضوع البحث، لأن طبيعة العلوم الإنسانية تقتضي تجنب تطبيق فئات التحليل خارج المجتمعات التي أنتجت بداخلها والتي تحكمها ظروف زمنية ومكانية خاصة. فمن الناحية العلمية لا يمكن منح الصدقية لفئات تحليلية اجتماعية خارج الحدود التي صيغت من أجلها (Ander-egg, 1995, pp. 154-155).

وفي الأخير، تجدر الإشارة إلى أن هناك من يفضل عدم ذكره أصلا، معتبرا أن طبيعة المفاهيم والمناهج والأدوات المستخدمة في البحث تكفي للدلالة عليه (تلميحا وليس تصريحا)؛ فمثلا، قد يدل الاستخدام المتجانس لبعض المفاهيم في البحث على الإطار النظري/ الأيديولوجي الموجه له: النظام، الوظيفة، المكانة... (الوظيفية/ الرأسمالية)، الخلافة، الأمة، التدافع... (الإطار الإسلامي المعياري)،

الطبقات الاجتماعية، الصراع... (الإطار النقدي/ الماركسي)... (دليو، 2023ب، ص. 22).

ومن جهته، يرى "تفني غراخالص" (Tevni Grajales, 2000, pp. 2-3) أن عملية بناء منظور البحث باعتباره مؤطره النظري تخضع لما قد يتوافر في الأدبيات المتخصصة، أي:

- وجود نظرية تنطبق كليا على مشكلة البحث. وفي هذه الحالة يمكن استخدامها كبنية للإطار النظري لكن مع إمكانية إعطائها منحى تجديديا في البحث أو اختبارها في حالة عدم تطبيقها من قبل في سياقات مختلفة. ويمكن صياغتها تبعا لتطورها التاريخي أو تبعا لمفاهيمها الأساسية أو مقترحاتها (مقترح تلْو الآخر).

- وجود عدة نظريات تنطبق بصورة متفاوتة على مشكلة البحث. وفي هذه الحالة يمكننا استخدام أكثرها تميزا بمتطلبات النظرية الجيدة. كما يمكن الأخذ من كل نظرية ما يتعلق بمشكلة البحث مع تجنب الوقوع في تناقضات منطقية أو معرفية. والأفضل عمليا في الحالات المعقدة، استخدام إحداها كأساسية ثم إضافة عناصر مفيدة من نظريات أخرى. ويجب حينها البدء بعرض توضيحي لكيفية إدراج مختلف العناصر في الإطار النظري الأساس.

- عدم وجود أي نظرية، بل تعميمات إمبريقية تنطبق على البحث. نقوم حينها ببناء منظور بحثي خاص. "عندما نجد اقتراحا وحيدا أو نرغب في حصر البحث في تعميم إمبريقي واحد، يتم بناء الإطار النظري بإدراج النتائج أو الخلاصات التي توصلت إليها البحوث السابقة، تبعا لمخطط منطقي" (Hernández-Sampieri,1991, p. 49). وفي حالة وجود عدة مقترحات نابعة من بحوث مختلفة، نقوم بتحليل هذه البحوث مع القيام بالجمع بينها تبعا لمؤشر منطقي. كما يمكن مقارنة هذه المقترحات أو التعميمات الإمبريقية بإطار نظري يشمل كل متغيرات بحثنا، مع تعريفها والإشارة إلى التعميمات أو المقترحات الإمبريقية التي لها علاقة بالمتغيرات.

- عدم وجود نظريات ولا تعميمات إمبريقية ولا بحوث سابقة خاصة بالموضوع قيد البحث. في هذه الحالة، من الضروري البحث عن أدبيات –رغم كونها غير متعلقة مباشرة بموضوع بحثنا- يمكنها مساعدتنا على فهم بعض حيثيات بحثنا وتوجيهه.

حينها، يجب أن يكون الباحث مبدعا ليتمكن من إيجاد مجالات بحثية ومفاهيم نظرية، رغم عدم تعلقها مباشرة بموضوعه، لكنها قد تكون لها أبعاد تسمح بتوجيه البحث.

- تصنيفات منظورات البحث

سيتم الاكتفاء هنا بذكر أهم تصنيفات النظريات المرجعية المتداولة في بعض العلوم الإنسانية فقط بحكم التجربة الشخصية. إن أهم تصنيف يمكن الرجوع إليه لتبنى إطار نظري مُوَجِّه -بغض النظر عن الالتزام أو عدم الالتزام بمتطلبات ذلك- هو المتضمن للنظريات أو المداخل النظرية التقليدية التالية: الوظيفية، البنائية الوظيفية، الماركسية، البنيوية، التفاعلية الرمزية... وهناك من يشير إلى المدخل النظري الإسلامي لاستجابته أكثر لواقع مجتمعاتنا الإسلامية، لأن طبيعة العلوم الإنسانية –كما مر معنا- تقتضي تجنب تطبيق فئات نظرية تحليلية خارج المجتمعات التي أنتجت بداخلها و/ أو من أجلها، بحكم اختلاف السياقات "الزمكانية" المؤثرة حتما على صدقية النتائج.

وفي علوم الإعلام والاتصال خصوصا، هناك من يجعل المداخل النظرية أربعة:

- المدخل النسقي: وهو يشير أساسا إلى توافق عناصر السلسلة الاتصالية، أو إلى أن أي خلل يطرأ على أي عنصر من عناصر شبكة الاتصال يؤثر على الكل، وإلى أن نقطة انطلاق المعلومة هي موقع التحكم في النسق. وقد يلجأ هنا إلى نظريات القائم بالاتصال أو حارس البوابة...

- المدخل السلوكي (نموذج مثير/ استجابة): باعتماد نظريات التأثير القوي لوسائل الإعلام والاتصال.

- المدخل الوظيفي: على اعتبار أن المجتمع كل تنظيمي ووظائف عناصره متكاملة. مع الإشارة ضمنه إلى نظرية الاستخدامات والإشباعات "الوظيفية" مثلا.

- المدخل التأويلي: التفاعلية الرمزية والإثنومتودولوجيا... لدراسة المعاني الذاتية وتصورات الفاعلين، والمعاني الممكنة للنص (وليس ما يقوله النص ظاهريا).

وهناك من يضيف المدخل النقدي ومرجعيات بعض من اهتم بمفهوم الثقافة والفضاء العمومي/ العام...: ماركيوس، هابرماس، بورديو، غتلين...

ولقد كثر الحديث في العشرية الأولى من القرن العشرين عن تصنيف يرفع عددها إلى ثمانية تقاليد نظرية: بلاغي، سيميائي، سيبرنتيكي، ظاهراتي، نفسي-اجتماعي، اجتماعي-ثقافي، نقدي، براغماتي (Craig, 1999; 2007) (دليو، 2018، ص. 54). بالإضافة إلى بعض "البارادیغمات" الشاملة (الظرفي، النسبي، التعقيدي، الإيكولوجي...) (دليو، 2023ب، ص. 27).

كما أن هناك من يستقي من النظريات الإعلامية المحضة (دون الإشارة إلى أي مدخل عام): نظريات التأثير القوي، المعتدل... فيتبنى منها عادة نظرية الاستخدامات والإشباعات أو نظرية ترتيب الأولويات (وضع الأجندة) بتفصيلاتها المحدَثة (الإطار، الذروة...) أو نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام أو نظرية انتشار المبتكرات أو نظريات الوسط الافتراضي (المعدلة للنظريات التقليدية أو المستجدة)... ومعظمها ينتمي إلى المدخل الوظيفي سابق الذكر: نظرية التتبع الرقمي، نظرية ثراء الوسيلة، النظرية الموحدة لاستخدام التقنية، نظرية المعالجة المعلوماتية... وبالطبع من الصعب جدا إحصاؤها، فالبعض (Anderson, 1996) عدّ 249 نظرية مع نهاية القرن الماضي، ولنا أن نتخيل مدى ارتفاع عددها إذا أضفنا نظريات الوسط الافتراضي (المستجدة والمعدلة للنظريات التقليدية)، وبعض نظريات الاتصال التنظيمي: النظرية الكلاسيكية لـ "فايول" ونظرية الأنساق ونظرية العلاقات الإنسانية (ألتون مايو) والنظرية الظرفية ونظرية التحليل الاستراتيجي والاتصال الشامل مع الزبائن (CRM...)... وتلك الخاصة بالاتصال الداخلي والخارجي والتسويق والعلاقات العامة والإشهار...

- **بعض المفاهيم المشابهة**

في الأخير، نعود إلى الحديث عن مسألة التعدد والتداخل بين بعض المفاهيم المشابهة لـ "منظور البحث"، بتفصيل الكلام عن أحدها: **إطار/ أطر البحث**.

يفرق "طُورّيكو" (Torrico, 1997, p. 103) بين أربعة أطر بحثية: **النظري والمرجعي والتاريخي والمنهجي**. كما يمكن إضافة الإطارين **المفهومي/ التصوري والمؤسستي**. مع الإشارة أن هذه الأطر قد تتعايش في شكل يكون فيه بعضها تابعا لبعض أو قد تكون فيه إقصائية بعضها بعضا.

فمثلا، لا يمكن الجمع بين الإطارين النظري والمَفهومي، وفي حالة الجمع يشترط إخضاع الثاني للأول وليس الأول للثاني. لأن **الإطار المفهومي/ التصوري** عبارة عن مجرد قائمة مفاهيم أساسية –مجمّعة من الأدبيات المتخصصة- تضفي على البحث تصورا خاصا يحرره الباحث بالاعتماد على "فكرة أو مجموعة أفكار حول العناصر التي تعتبر ذات صلة بالموضوع، وتساعد في هيكلة الأساس النظري للبحث" (García Ortiz, 2013, p.211) وفي تكوين نظرة متكاملة لموضوع البحث (Liehr & Smith, 1999).

بينما يعتبر **الإطار النظري** نظاما متكاملا من المفاهيم المتبناة من طرف مؤلفين يُرجَع إليهم، سواء أكان الباحث متفق أم غير متفق معهم. وبالطبع هناك من يرى أن هذين الإطارين مترادفان دلاليا. وعلى كل، يجب الأخذ بعين الاعتبار أن عملية تصميم إطار نظري لا تعني بناء نظرية ما، فهي عبارة عن مجموعة مقترحات متعلقة بمجال معين (مجتمع بشري، مثلا) يتضمن بعض المفاهيم (الخلافة، الأمة، التدافع... أو الطبقات الاجتماعية، الصراع... أو النظام، الوظيفة، المكانة...) التي تشكل مجموعة متجانسة من حيث انتماؤها إلى المجال الأيديولوجي نفسه: إسلامي، ماركسي، ليبرالي... على التوالي. وبحكم هذه المرجعية المشتركة في سياق واحد، وحتى في حالة عدم كونها نظرية بأتم معنى الكلمة، فالإطار النظري –والمفهومي أيضا- يتجاوز مجرد التجميع العشوائي لمجموعة من المقترحات والمفاهيم إلى تكوين بناء متكامل.

أما الإطار **التاريخي** فيسمح بوضع مشكلة البحث أو موضوع البحث في سياقه التاريخي المباشر، بغية تيسير فهمه وإمكانية الحصول على بعض الأجوبة على تساؤلات البحث. وهو يتضمن عرض مجموع العوامل (الداخلية والخارجية) المرتبطة بمنشأ ومسار موضوع البحث، ولكن ليس فقط في شكل كرونولوجي (تسلسل تاريخي حدثي) مرتبط بوجود الظاهرة قيد البحث، بل بواسطة عملية إعادة تشكيل بنيوية وتفسيرية لمرحلة أو فترة أو ظرف ما.

وأما الإطار **المرجعي** (Referential framework) فهو عبارة عن مجموعة من الخصائص الموضوعية التي تميز موضوع البحث بأوصاف وبيبليوغرافية معينة،

فتحدد بذلك مسار تطور الظاهرة المدروسة. ويعتبره البعض مستمدا من مجموعة من الأطر: النظري والمفهومي والتاريخي و"السياقي" (مجال البحث –المكاني والزماني والبشري-: Contextual framework) (García Ortiz, 2013, p. 208) ومن البحوث السابقة، بل هو مرتبط بنطاق العمل كله بمختلف مراجعه (Roxana Trigueros, 2018, pp. 6-7).

وأما الإطار **المنهجي** فهو أحيانا مرادف لـ"لتصميم الاستراتيجي للبحث"، ويسمى أحيانا أخرى "الإطار التطبيقي". وهو يتمثل في التصميم الاستراتيجي المعتمد في البحث من خلال تحديد المناهج والأدوات ومصادر المعلومات. وعندما لا يتضمن هذه العناصر، فيدرج لاحقا ضمن الإطار التطبيقي أو في عنصر بعنوان منهجية البحث. والفرق بين الاستراتيجيتين يكمن في كون الإطار المنهجي يتطلب قاعدة نظرية ولو بسيطة فيما يتعلق بالمنهجية، وأما الإطار التطبيقي/ التصميم الاستراتيجي -في شكل مبحث أو فصل أو عنصر "منهجية البحث" أو "مناهج وأدوات البحث"- فيُكتفى فيه بذكر المعايير الأساسية لاختيار الاستراتيجية المنهجية المتبناة، مع اعتبار ذكر النصوص الموجهة منهجيا للعمل أمرا اختياريا.

وأخيرا، فإن الإطار المؤسستي (Institutional) فيدرج عندما نقوم بالبحث في مؤسسة ما، مثل جامعة، ملجأ للأيتام... أو في حالة اعتماد مثل هذه المؤسسات كوحدة للتحليل. وهو يتضمن التعريف بمجال البحث (أو وحدة تحليلها) من حيث التأسيس والمكان والطبيعة والهيكلة والأهداف والإنجازات والإخفاقات...

وللطالب/ الباحث حرية التعامل مع نوعية أو أحادية أو تعددية بنية الأطر والموجهات النظرية –وحتى عدمها عند بعض البراغماتيين...- بما يتناسب مع طبيعة بحثه الكمية أو الكيفية أو المختلطة ويتماشى مع قناعاته العلمية، وأضعف الإيمان طبعا استخدام إطار مفهومي/ تصوري (Conceptual) –كما مر معنا- أو تحديد مبلغ المعارف حول الموضوع –State of art-... لأن الأهم هو منطقية البناء المنهجي، مهما كان نوعه.

5.2. البحوث السابقة

تمهيد

إن البحوث أو الدراسات السابقة هي التي أجريت حول نفس موضوع بحثنا سواء كان ذلك في سياقات مماثلة أو مغايرة، وسواء كان مصدرها كتابا أو مجلة أو موقعا إلكترونيا أو رسالة/ مذكرة جامعية... وبأي لغة كانت. ويعبّر عنها البعض باللغات الأجنبية بـ "السوابق/ البحوث السابقة" (Antecedents) والبعض الآخر بالوضعية المعرفية الحالية للموضوع/ حدوده المعرفية/ مبلغ المعارف حول الموضوع (State of art/ Statut ou État de la question -fr-)، أو بمراجعة أدبياته (Literature review)، وحينها تكون دلالتها أوسع.

مع الإشارة إلى أن هناك من الجامعيين من يرفض الرجوع إلى بحوث سابقة أجريت للحصول على درجة علمية أقل من البحوث المعنية، مقابل من لا يعتمد في ذلك إلا على القيمة العلمية للبحوث السابقة مهما كان الهدف الأكاديمي منها أو نوعها: مقال، كتاب، أطروحة، مذكرة...

- فوائد البحوث السابقة

هي مهمة و**مفيدة**، على اعتبار:

* بداية، أنه من الصعب جدا البدء من الصفر، لأن الطالب أو الباحث غالبا ما لا يكون الوحيد الذي يدرس الموضوع، وإنما يكون قد سبقه إليه آخرون... على الأقل في سياقات "زمكانية" أخرى. فهي تساعده على البدء من حيث انتهى غيره أو اختبار ما توصل إليه غيره.

* أنها تساعد في تطوير أو توسعة أو تكملة موضوع بحثي معين.

* أنها تساعد في تكوين خلفية نظرية حول موضوع البحث، بل قد تزيد من رصيدنا المعرفي حول الموضوع ومن فهمنا له.

* أنها توفر علينا بعض الجهد في اختيار الإطار النظري وبعض الخطوات/ الإجراءات المنهجية المناسبة...

* أنها تُبَصّرنا بالصعوبات (المعرفية والمادية) التي واجهت من سبقنا، وبأخطائهم المحتمل تكرارها.

* أنها تُبْرز بطريقة غير مباشرة ما يميز بحثنا وما قد يضيفه علميا وعمليا بمحاولة سد بعض الفجوات المعرفية التي قد تكشف عنها مراجعتنا للأدبيات المتوافرة حول الموضوع.

* أنها تجنبنا تكرار بحوث سابقة، في حالة عدم رغبتنا في تكرارها لاختبار مدى صدقية نتائجها في سياق "زمكاني" مختلف، أو باستعمال أدوات منهجية مختلفة – إذا كانت طبيعة البحث تسمح بذلك.

وفي الأخير، يمكن القولإن المراجعة الشاملة والعميقة للأدبيات السابقة المتوافرة حول الموضوع هي شرط مسبق وأساس لإجراء بحث موضوعي وشامل ومتطور (Boote & Beile, 2005, p. 3).

- مراحل التعامل مع البحوث السابقة

يمر التعامل مع البحوث السابقة **بمراحل ثلاث**: البحث عنها واختيارها وعرضها (تحريرها):

-- **البحث**: نبحث عنها في المراجع المتخصصة، الأحدث فالأحدث والأقرب فالأقرب في التاريخ والجغرافيا والحضارة (كما سنرى لاحقا). ويكون ذلك:

* في المكتبات بمختلف أنواعها، وخاصة من خلال قائمة البحوث والرسائل والمجلات العلمية والحوليات وفعاليات الملتقيات والندوات...

* عبر الإنترنت: في المواقع وقواعد البيانات المتخصصة (ProQuest, JSTOR...) وبعض محركات البحث المجانية (Google Scholar, Researchgate, World Wide Science, Microsoft Academic, Refseek...) أو من خلال مواقع عامة، بالبحث من خلال كلمات: دراسات/ بحوث/ رسائل/ أطروحات (Study/ Research,Thesis...) + الموضوع أو كلمته/ كلماته المفتاحية (Key terms/ Keywords/ Search terms) والتي عادة ما تستقى من التساؤل/ الهدف الرئيس للبحث، أو باستخدام الكلمات المفتاحية دون كلمات "دراسات أو بحوث أو أطروحات...". كما قد يفضل أحيانا استخدام عبارات/ جمل مفتاحية (Keyphrase) لتدقيق عملية البحث.

-- **الاختيار**: بعد جمع البحوث السابقة، يتم تصنيفها واختيار عدد منها بالاعتماد على مؤشرات أو معايير أكاديمية إدماجية وإقصائية، مثل:

* توافرها على الأهداف والإجراءات المنهجية المستخدمة والنتائج المحصلة ومستلزمات توثيقها.

* تكون الأولوية للتي لها علاقة مباشرة بموضوعنا والمشابهة أكثر له[3]، وكذا للأكاديمية منها والقيّمة أكثر علميا، وبالطبع للأقرب زمنيا (أي الأحدث تاريخا) وثقافيا واجتماعيا...، لأن السياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والحضارية تعتبر من محددات إجراءات البحث ونتائجها. وبالتالي فإن تقاربها يكون مفيدا أكثر لبحثنا. كما تؤخذ بعين الاعتبار أولوية مصادرها (مجالاتها الجغرافية) التدرّجية: المحلية، الجهوية، الوطنية، الإقليمية ثم الدولية (مثلا: قسنطينة، الشرق الجزائري، الجزائر، العالم العربي... ولنفس أسباب قرب الحيز الحضاري.

وتذكر بعض المراجع (Adams-Goertel, 2023, p. 74) أن اختيار البحوث السابقة قد لا يتطلب من الباحث قراءتها كاملة، بل يكفي إجراء مراجعة سريعة لكل منها للتأكد من مدى أهميتها ومصداقيتها، وذلك من خلال طرح هذه الأسئلة: أين تم نشر البحث؟ هل تمت مراجعته من قبل النظراء (تحكيمه)؟ ما تساؤله (هدفه) الرئيس؟ ما خلفيته النظرية؟ ما الإجراءات المنهجية المعتمدة؟ ما نتائجه البحثية؟ كيف يدعم البحث المعرفة السائدة أو يضيف إليها أو ينتقدها؟ ما نقاط القوة والضعف في البحث؟

* أما العدد المختار من البحوث السابقة للعرض، فيخضع للتقدير الشخصي للباحث، ولكن عادة ما يعتبر "التشبع المعلوماتي" أهم مؤشر لتحديد عددها وللتوقف عن البحث عن المزيد منها. وذلك بعد القراءة المتأنية والمتفحصة حول الموضوع لمدة تطول أو تقصر... حسب طبيعة الموضوع والمستوى العلمي والدرجة الأكاديمية وقدرة الطالب على الاستيعاب وما يقرره المشرف من خلال متابعة تقارير

---

(3) المقصود هنا بـ "المشابهة أكثر" أو "ذات صلة أوثق" من حيث "مجالات" البحث و/ أو بعض "خصائص" متغير(ات) البحث. والبحوث المشابهة هنا لا يقصد بمشابهتها مثلا، توافر أحد متغيريْ البحث فقط أو المتغير المستقل دون التابع مثلا... فالتساؤل الرئيس أو الهدف العام للبحوث هو معيار صفة السبق أو التشابه.

الطالب عن قراءاته. مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة التركيز أولا على ما يجب "إبعاده" منها قبل الفصل فيما يجب "إدماجه" فيها.

-- التحرير/ العرض الموجز للبحوث السابقة

يمكن بدء العرض بتمهيد مثل: لقد أجريت العديد من البحوث حول الموضوع، سواء كان ذلك على المستوى المحلي أو الوطني أو الإقليمي أو العالمي.

وختمه بشيء من قبيل: انطلاقا من محتويات البحوث السابقة، يبدو واضحا ضرورة بحث كذا وكذا... أو تفصيل البحث حول كذا وكذا... مع تبرير ذلك بذكر علاقة أهم محطات محتوياتها ببحثنا.

أما عرض البحوث السابقة نفسها في تقريرنا البحثي الجامعي (أو كيفية توظيفها) فيكون في حالة تعددها متسلسلا تبعا لمؤشر عرض منطقي: كرونولوجي زمني (من الأقدم إلى الأحدث) أو جغرافي أو لغوي/ ثقافي (الأقرب فالأقرب ثقافيا للسياق المدروس)...

وأما مضامينها فيكون عرضها بإيجاز مع التوقف عند المحطات الآتية: البيانات التوثيقية (صاحبها، عنوانها، زمانها ومكانها)، الخلفية النظرية –إن وجدت-، الاستراتيجية المنهجية (نوع البحث، تساؤلاته، فرضياته، منهجه، أدواته، عينته)، النتائج، العلاقة مع بحثنا.

أو الاكتفاء بذكر أكثر محطاتها ارتباطا ببحثنا: فكرة معينة، عناصر منهجية مرتبطة بموضوع البحث، أو المراجع نفسها...

كما أن هناك، في المقالات المنشورة في المجلات، من يكتفي بالإحالة عليها (توثيقيا) لضيق مجال النشر. وهناك من يفضل فعل ذلك حتى في البحوث الجامعية وخاصة إذا كانت البحوث السابقة معروفة.

- الفرق بين البحوث السابقة والأدبيات النظرية

يمكن تلخيص الفرق بينهما فيما يلي:

- البحوث السابقة: هي البحوث التي أجريت حول الموضوع، أي من نفس طبيعته. ويكون توظيفها من خلال المحطات سابقة الذكر.

- الأدبيات النظرية: تخص ما كتب حول موضوعنا أو حول بعض أبعاده ومتغيراته من كتب ومقالات تحليلية ونقدية وأدبيات متخصصة... ويكون توظيفها بذكر ما اقتبس منها (حرفيا أو بالمعنى) موثقا (ذكر المراجع) بعد دراسة استكشافية ومراجعة نقدية له. ولذلك يسميه البعض **"مراجعة أدبيات البحث"**، وهي تتمثل حينها في رصد المراجع والاطلاع عليها وعلى أي مادة قد تفيد في تحقيق أهداف البحث معلوماتيا. وتتضمن هذه المعلومات عادة المقترحات النظرية العامة، النظريات الخاصة، الفرضيات، المفاهيم، الإجراءات المنهجية...

إنها عملية انتقائية بحكم الكمية الهائلة من المعلومات المنتجة كل سنة – والكترونيا كل ساعة أو في فترة أقل- فمن الضروري اختيار الأهم والأحدث بعد بحث شامل وبإتباع إجراءات بحثية توثيقية صارمة انطلاقا من مصادر أولية وثانوية، والاسترشاد بخبراء ومراكز معلومات وقواعد بيانات ومختلف أنواع المكتبات التقليدية والسمعية البصرية والرقمية... ونستخدم حينها بطاقات قراءة، دفاتر، أشرطة، برامج معلوماتية...

وقد تشمل هذه العملية المسحية البحوث السابقة والتي تعتبر حينها جزءا من الأدبيات النظرية وقد توسم حينها بالأدبيات المتخصصة.



6.2. الفرضيات والمتغيرات والمؤشرات ومقابلاتها في البحوث الكيفية

إنها عناصر متعددة ومفككة للتساؤل الرئيس لموضوع البحث، وسيتم فيما يلي الحديث عنها–وعن مقابلاتها المحتملة في البحوث الكيفية (أهداف، تساؤلات، فرضيات كيفية، فئات تحليلية...)- بإيجاز وتباعا (من العام إلى الخاص)، وذلك قبل عرض المفاهيم في المبحث الموالي.

1.6.2. الفرضيات

سيتم الحديث في مبحث الفرضيات عن عدة عناصر: أهميتها، تعريفها، وظائفها، شروط وضعها، أنواعها، طرق صياغتها، الخ. ولكن قبل ذلك تجدر الإشارة إلى أن اعتمادها في البحوث الإنسانية ليس ضروريا، وذلك بالرغم من كونها محورية في البحوث الإمبريقية التي تفكك فيها الفرضيات إلى متغيرات -وأبعاد- ومؤشرات بغية اختبارها في مجال بحثي شامل أو بالعينة، ولذلك فلا ضير في اعتماد التساؤل الرئيس والتساؤلات الفرعية في غيرها من أنواع البحوث. وسيتم تذييل هذا المبحث بعرض موجز حول التساؤلات والأهداف في البحوث الكمية والكيفية وحول إمكانية استعمال الفرضيات في البحوث الكيفية.

1.1.6.2. أهمية الفرضيات

تقوم الفرضية بدور المرشد والموجه للبحث، نظرا لأنها تشير إلى ما نحن بصدد البحث عنه أو محاولة اختباره. وهي تعرف عادة بأنها محاولات تفسيرية أو تفسيرات مؤقتة للظاهرة قيد البحث، والتي تصاغ في شكل مقترحات (Hernández, Fernández y Baptista, 2014) أو إجابات أولية.

ويتمثل دورها في تحديد المشكلة المراد بحثها –في مطلع البحث- وفقا لبعض العناصر مثل، هدف البحث، مكانه وزمانه، خصائص المبحوثين... وبالتالي، فإن الهدف من البحث هو التحقق من صحة أو خطأ الفرضية التي وضعت سابقا، أي مواجهة النظرية مع الواقع.

ولكن، ومن أجل فهم أفضل لدور الفرضيات في العمل العلمي، تجدر الإشارة إلى أن الفرضية ليست كلها ظن أو افتراض مجرد، لأنها لو كانت كذلك لانتُقص من قوتها بوصفها أداة أساسية في عملية البحث وفي تطوير النظريات. وبهذا الصدد، يشير "كوبنين" (Kopnin, 2012) إلى أن "الافتراض، في حد ذاته -منفردا-، لا يطور المعرفة حول موضوع البحث. فهو لا يؤدي وظيفته إلا إذا ارتبط بالمعرفة السابقة... فالقيمة الحدسية للفرضية تكمن أساسا في كونها تجمع بين المعارف السابقة والجديدة، أو ما نسعى إليه".

وهي من الأهمية بما كان بالنسبة للبحث العلمي، لأنها تساعد على اقتراح الحلول الممكنة لمشكلة معينة. ولقد أرجع "كرلينغر و لي" (Kerlinger & Lee, 2002) أهميتها إلى أسباب ثلاثة:

- هي أدوات عمل النظريات.
- من الممكن اختبار الفرضيات والبرهنة على احتمال كونها صحيحة أو خاطئة.
- هي أدوات قوية لتطوير المعرفة لأنها تسمح للعلماء والباحثين بتجاوز أنفسهم.

وعلى الرغم من أهمية الفرضيات، **فعادة** ما يقتصر استخدامها على البحوث الكمية من النوع الارتباطي (العلائقي) أو التفسيري. ففي البحوث الكيفية مثلا، لا يتم استخدامها عادة لأنها تعتبر نتاجا للبحث وليست مدخلاً له، ولكن هناك من يؤيد استعمالها -كيفيا- كما سنرى لاحقا.

2.1.6.2. تعريف الفرضيات

هناك العديد من التعريفات اللغوية والاصطلاحية للفرضيات، نذكر بعضها تبعا لموقع (Rincón del vago, 1998) فيما يلي:

- يشير الأصل اليوناني لمصطلح الفرضية (Hypothesis) إلى أنها كلمة تتكون من مقطعين: (Hypo)، وتعني: تحت، منخفض أو أدنى، و(Thesis): وتعني موقف أو حالة. أي أنها "أساس الشيء أو دعامته". وقد ترادفها كلمتي "مسلّمة" أو "أطروحة"، لافتراض وجود شيء للحصول على نتيجة أو لاستكشاف بيانات غامضة، غير كافية وغير قابلة

للإثبات بموضوعية، أو لاقتراح قابل للاختبار لتحديد ما إذا كان صحيحا أو غير صحيح.

بينما يشير لفظ (Suppositio) في اللاتينية إلى الافتراض، والشيء نفسه في ترجمته العربية (الفرضية)... مما قد يفسر كون المقاربة البديهية لمصطلح الفرضية واستخدامه الواقعي في المجال العلمي يشير إلى بعدي "الدعم والافتراض" البحثيين. وعليه فالفرضية عادة ما تعرّف على أنها محاولة تفسيرية أو إجابة "مؤقتة" على تساؤلات مشكلة البحث، أو شكل من أشكال التوقع الذي يصف بطريقة ملموسة ما يتوقع أن يحدث في موضوع البحث في ظروف معينة.

- تشير الفرضيات إلى ما نبحث عنه أو ما نحاول إثباته، ويمكن تعريفها بأنها تفسيرات مؤقتة للظاهرة قيد البحث، مصاغة في شكل مقترحات. وهي ليست بالضرورة صحيحة، فقد تكون غير صحيحة، كما يمكن أو لا يمكن إثباتها بحقائق. إنها تفسيرات مبدئية وليست هي الوقائع نفسها.

- تعتبر الفرضية أداة مساعدة على تنظيم وهيكلة وفرْز (منهجَة) المعرفة من خلال الاقتراحات... وهي تنطوي على سلسلة من المفاهيم والأحكام المنطقية المأخوذة من الواقع المدروس، والتي تقودنا إلى جوهر المعرفة.

ولذلك يمكن اعتبار الفرضية كجسر بين المعرفة التي تم الحصول عليها بالفعل (المعرفة المحققة)، والمعرفة الجديدة (المعرفة التي سيتم التحقق منها).

- إنها عبارة عن تخمين أو حكم أو تفسير تمهيدي لأسباب حدوث ظاهرة في الماضي أو الحاضر أو المستقبل.

- تعريف "كرلينغر" (Kerlinger): الفرضيات هي أقوى الأدوات لتحقيق المعرفة التي يمكن الاعتماد عليها. إنها إقرارات (تأكيدات) قابلة للاختبار وللتأكد من صحتها أو خطئها كحلول مرجَحة، ومن دون أن تتدخل معتقدات أو قيم الباحث في عملية اختبارها (Castillo Bautista, 2009).

- تعريف "آتو" (Ato): الفرضية هي بيان يربط بين متغيرين أو أكثر -وقد تقتصر طبعا على متغير واحد كما سنرى لاحقا-يوجّه عملية جمع البيانات من أجل اختبار

وتحليل ما يطرحه الباحث فيها. إنها دليل الباحث الذي يوجهه إلى ما يجب القيام به (Castillo Bautista, 2009).

لهذه التعريفات العديد من الأشياء المشتركة. بداية، تتفق كلها على أن الفرضيات اقتراح، يتضمن مفاهيم وأحكاما منطقية مأخوذة من النظرية والواقع، فهي تفسير أولي، يساعد على تنظيم وهيكلة المعرفة السابقة لكي نتمكن من معرفة ما نبحث عنه أو نحاول إثباته، ولكنها قد تكون صحيحة أو خاطئة، ولذلك نقوم باختبارها.

3.1.6.2. وظائف الفرضية

- ربط المعرفة العلمية القائمة بالمشكلات الجديدة التي تظهر في الواقع.
- تأكيد أو تعديل أو إلغاء الأنظمة النظرية القائمة.
- تقديم تفسير أولي: قد تبدو عناصر المشكلة غامضة أو غير مترابطة. ومن خلال صياغة الفرضية قد تكتمل البيانات عن طريق الكشف عن المعاني الممكنة والعلاقات بينها.
- التحفيز على البحث: تحدد وتلخص المشاكل المطروحة، فتكون بمثابة قوة دافعة لتحقيق العملية البحثية.
- مصدر منهجي: بصياغتها في شكل جمل شرطية (في حالة الفرضيات السببية) تؤدي إلى القيام بتحليل للمتغيرات المعنية، وبالتالي النظر في الإجراءات المنهجية اللازمة لاختبارها وقياسها (تكميمها).
-من المعايير التقييمية: تساعد في تقييم تقنيات البحث ضمن المبادئ التنظيمية من خلال استخدامها في اختبارها ميدانيا.

4.1.6.2. شروط وضع فرضية مناسبة: خصائص الفرضيات

لكي تكون الفرضيات قابلة للاختبار، فالطريقة المناسبة لصياغتها يجب أن تفي ببعض الشروط أو الخصائص نعرضها بالاعتماد أساسا على ما أورده "باوتيستا" (Castillo Bautista, 2009) على لسان "وليام غود"(William Goode) وعلى ما ورد في موقع (Rincón del vago, 1998):

- يجب استخدام الفرضية كوسيلة بسيطة لتوضيح المفاهيم وذلك بكتابة قائمة من تلك المستخدمة في الخطوط العريضة للبحث (العنوان والإشكالية أساسا)، ثم محاولة تحديدها.

- يجب القيام بتحليل المفاهيم التي تعبر عن المواقف بدلا من كتابة الظواهر.

- يجب أن تتبنى الفرضية أفضل إجابة ممكنة على سؤال البحث، ومن الناحية الشكلية، يجب أن تعبر عن الصيغة التقريرية المباشرة لسؤال البحث.

- يجب تحري البساطة والاختصار وتجنب الحشو في بنائها.

- يجب أن تكون صياغتها موضوعية ولا تتضمن أي حكم قيمة، أي، لا يجب أن تعرّف الظاهرة بصفات مثل "أفضل" أو "أسوأ"... ولكن فقط كما يعتقد أنها تحدث في الواقع. فتكون صياغتها خالية من القيم الذاتية للباحث، ومن أي نوع من أنواع التحيز، ومثال ذلك الحكم القيمي على السود بافتراض أن فقرهم ناتج عن كَسَلهم.

- يجب أن تكون مفاهيمها واضحة ودقيقة، بحيث تسمح بتحديدها إجرائيا فتسهل عملية اختبارها، كما تتيح للباحثين الآخرين إمكانية تكرار البحث للتأكد من نتائجه.

- يجب أن تكون الفرضية محددة، أي أن تحسن التعبير عن كل العمليات والتوقعات التي تعبّر عنها.

- ينبغي أن تشير الفرضية للمؤشرات التي ستستخدم، فهي تزيد من صحة النتائج، لأنه كلما كانت مفاهيمها واسعة النطاق كلما كان من الأسهل الوقوع في فخ استخدام أدلة انتقائية وبديهيات عامة.

- يجب تجنب الاكتفاء بالتوقعات العامة، إذا كان من الممكن تفكيكها إلى فرضيات فرعية أكثر تحديدا.

- يجب أن تعتمد مفاهيم الفرضيات على مرجعيات ميدانية أو حالات واقعية، أي تكون ذات صلة بالواقع المدروس، فتكون علاقاتها البينية قابلة للملاحظة والقياس. وإلا فإننا سوف نكون بصدد تخيّلات في مجال غير واقعي ولا عقلاني. إن الفرضية من دون مرجعية إمبريقية تعتبر حكما قيميا، فينبغي الرجوع والاستناد إلى الواقع المراد تفسيره. وإذا لم تكن قابلة للاختبار الإمبريقي، فهي غير صالحة من

الناحية العلمية. لأنه يجب أن تكون نتاجا للملاحظة الموضوعية واختبارها متاحا للباحث، وبالتالي قابلة للاختبار للتأكد من صلاحيتها.

- يجب أن تستهدف "الممكن" أو "غلبة الظن" (أي أفضل إجابة ممكنة، لوجود درجة عالية من احتمال وقوعها) وليس "المستحيل" ولا "المؤكد/ البديهي"، بحيث تحافظ على التناسق بينها وبين المعطيات العلمية والوقائع، حيث إنها ترتكز، على الأقل في جزء منها على وقائع معروفة. ولذلك، ينبغي ألا تتضمن الفرضيات أحكاما متناقضة أو غير متسقة مع ما تم التحقق منه موضوعيا من ظواهر معروفة وألا تتعارض مع القوانين والمعطيات العلمية المؤكدة أو المبادئ الثابتة، وإلا فإننا سوف نكون بصدد تخيلات في مجال غير واقعي ولا عقلاني. وفي هذا إشارة إلى مبدأ الاقتصاد في العلوم والتراكم المعرفي لتجنب الاضطرار للبدء من الصفر، وبالتالي المساهمة في إثراء المعرفة. ولكن في مقابل ذلك، لا يجب أن تكون بديهية لا تقبل الشك مطلقا، حتى لا نهدر الوقت في تأكيد المؤكد.

- يجب أن تُحدّد متغيرات البحث، أي تعيّن حدود البحث (النظرية والبشرية والزمنية والمكانية) تبعا للمشكلة (موضوع البحث) وتساؤلها الرئيس، باستخدام خاصة المؤشرات التي ستقاس بواسطتها في حالة كونها تخص بحث كمي.

- في حالة اعتمادها على عدة متغيرات كمية، يجب افتراض علاقات ارتباطية تفسيرية كمية بينها، أي يجب أن يتم تحديد فرضية تكون بمثابة أساس للاستنتاجات للمساعدة في تحديد ما إذا كانت تفسر أو لا تفسر الظواهر المدروسة.

- يجب أن تكون الفرضية ذات علاقة مباشرة بالإطار النظري للبحث ومستمدة منه... فلا تفترض مثلا، إجابة أولية تعكس "الصراع" –الشائع كمفهوم ماركسي- وإطارها النظري وظيفي (الاستخدامات والإشباعات...). لذلك وجب قبل كل شيء، مراجعة جميع الأدبيات ذات الصلة بموضوعنا. وثانيا، محاولة استخراج منها مجموعة من المقترحات التي ترتبط مع بعضها بعضا. المهم هو أنهما اختلف مصدر هذه الفرضية يجب أن تكون مستخرجة منطقيا من مجموعة من المقترحات النظرية المترابطة ويجب أن تعتمد عليها. ويمكن تأكيد ذلك من خلال البحث عن المقالات والبحوث العلمية التي تتناول مواضيع مشابهة لموضوعنا، مع الأخذ بعين

الاعتبار الانتقادات المفيدة التي قدمت لها في البحوث السابقة. ومن ثم ينبغي إعداد قائمة من مختلف التقنيات المناسبة لقياس العوامل المهمة في بحثنا. وفي حالة عدم توافرها، فقد يعني ذلك أن المشكلة واسعة وعامة جدا بالنسبة للموارد المتوافرة في الوقت الحاضر.

- يجب أن تكون للفرضيات علاقة بالإمكانات وأدوات/ تقنيات جمع البيانات المتاحة لاختبارها. وهذا يعني أنه عندما يصوغ الباحث فرضيته يجب توقع تقنيات اختبارها ومعرفة ما إذا كانت متوافرة ولديه الإمكانات المناسبة لاستخدامها، لأن بعض الفرضيات المصاغة في العلوم الإنسانية لا يمكن اختبارها بسبب عدم وجود التقنيات الملائمة لذلك. ومن هنا تبرز الحاجة إلى وضع فرضيات ترتبط بتقنيات متاحة لاختبارها. فالفرضية التي لا يمكن اختبارها إمبريقيا، تعتبر غير صالحة من وجهة نظر "الوضعيين" (الاتجاه الوضعي). ومن أهم تقنيات القياس المتوافرة: الملاحظة بالمشاركة، الملاحظة البسيطة، التجريب، المحاكاة، المقابلة المقننة، المفتوحة أو المعمقة، الاستبيان، تحليل المحتوى...

5.1.6.2. طرق صياغة الفرضيات

لصياغة فرضية هناك عدة طرق منطقية سيتم عرضها تبعا لـ "تابيا" (Tapia, 2000):

– التضاد: بالتعبير عن علاقة عكسية بين متغيرين. على سبيل المثال: "كلما قلت نسبة غياب الطلبة -كلما- ارتفعت نسبة نجاحهم".

- التوازي: التعبير عن العلاقة المباشرة والمتزامنة بين متغيرين. على سبيل المثال: "كلما زاد الإحباط، -كلما- زادت العدوانية"، و"كلما انخفض التحفيز، -كلما- انخفضت المردودية"...

مع ملاحظة أنه يمكن تصنيف النوعين السابقين تحت مسمى واحد: التلازم.

- علاقة سبب-نتيجة: عندما تعكس فرضية متغير كنتيجة لمتغير آخر، مثل "التدخين يسبب السرطان"...

-شكل تراكمي أو تجميعي/ تعددي: فرضية متكونة من عدة عناصر تفسيرية للمتغير التابع أو مؤثرة فيه. على سبيل المثال: "تعود قلة مشاركة الشباب في الحياة

السياسية إلى: نظرتهم السلبية للسياسيين وللنظام السياسي، لقلة الفرص الممنوحة لهم ولعدم رغبتهم في تحمل المسؤوليات الاجتماعية.

6.1.6.2. بعض صعوبات صياغة الفرضيات

إن الاستخدام أو الصياغة الصحيحة للفرضيات تسمح للباحث بمقاربة الأبعاد الواقعية لموضوعه، والحد من التشويه الذي قد ينتج عن رغبات الباحث أو أذواقه الخاصة باختبار ترجيحاته وتوقعاته دون تدخل قيمه أو معتقداته.

ولكن صياغة الفرضيات قد تواجه بعض الصعوبات المعرفية والتقنية، أهمها:

- نقص في المعارف النظرية أو عدم الوضوح في الإطار النظري، بالنسبة للفرضيات التي تستنبط منهما.

- عدم القدرة على الاستخدام المنطقي للإطار النظري، في حالة الرغبة في استخدامه.

- صعوبة تقنية في صياغة الفرضيات لعدم وجود -أو عدم التمكن من- تقنيات بحثية تطبيقية مناسبة للصياغة المنطقية لفرضيات البحث.

7.1.6.2. مصادر صياغة الفرضيات

° من تخمين أو افتراض مرتبط باشتباه/ شك أو توقع غامض لعلاقة بين متغيرات.

° من نتائج بحوث أخرى.

° من فرضيات أو أسس نظرية مؤطرة للبحث (Monje-Álvarez, 2011, p. 83).

° من الاستدلال الاستقرائي القائم على ملاحظات الباحث (Barroga & Matanguihan, 2022).

8.1.6.2. عناصر الفرضية

إن صياغة الفرضيات يجب أن تتضمن عددا من العناصر الهيكلية التي تساعد الباحث على تحديد تعريفها بشكل واضح ومختصر. وهذه العناصر حصرها الثلاثي (Eisman, Colás & Hernández,1998) فيما يلي:

- **وحدة التحليل:** وهي الكيانات التي نحاول دراسة سلوكها أو خصائصها. ويمكن لهذه الوحدات أن تكون عبارة عن أفراد، جماعات أو مؤسسات (مدارس، معلمون، الخ.)

- **المتغيرات**: هي الخصائص الكيفية أو الكمية لوحدات التحليل، أي هي السمة أو الخاصية أو الصفة التي قد تكون موجودة أو غير موجودة في أي فرد أو مجموعة من الأفراد. وسيتم التعرض لها بشكل مفصل في عنصر مستقل.

- **عناصر لغوية منطقية**: وهي روابط تجمع بين وحدات التحليل والمتغيرات وبين المتغيرات بعضها ببعض.

* تشخيص عناصر الفرضيات الثلاث في مثال:

كلما زاد إدمان الأمهات على التدخين، (كلما) انخفض وزن أطفالهن الرضع:

- وحدة تحليل: ⟵ الأمهات، الرضع

- عناصر منطقية: ⟵ كلما زاد... (كلما) انخفض...

- متغيرا(ن) ت: ⟵ مستقل: الإدمان على التدخين

⟵ تابع: وزن الأطفال الرضع

وهناك من يُضيف –حسب المرجع السابق-عنصرين ضمنييْن:

- **الأسمنت:** ويتكون من المعارف القائمة والتي تعتمد الفرضية عليها موضوعيا. إنه الإطار النظري أو الخلفية النظرية للموضوع.

- الجسم: إن جسم الفرضية هو التفسير المفترض، أي، بنية أو طبيعة العلاقات التي يتم نسجها وشرحها حول أساس (إسمنت) الإطار النظري. إنه إذن هيكل الفرضية الذي يجب أن يختبر (ما دام الاسمنت تم اختباره)، لتأكيد صحة الفرضية أو رفضها، أي معرفة صحة أو خطأ النتائج المتوقعة.

9.1.6.2. مراحل صياغة الفرضيات

تخضع صياغة أي فرضية لعملية تطورية معينة، والتي يتم بموجبها اقتراحها، تدقيقها، تصحيحها، و/أو استكمالها بافتراضات جديدة، وأخيرا، تثبيتها أو دحضها لتستبدل بفرضية جديدة. ويمكن تلخيص عملية صياغتها وإعدادها في أربع مراحل رئيسة يصعب التفريق بينها إلا بـ "الصورة البطيئة":

* **المرحلة الإعدادية/ القبْلية**: يمكن توزيعها تبعا لخلاصة ما أورده "باوتيستا" (Castillo Bautista, 2009) عن كل من "كوردينغ، روسنو وآتو" (Kording, 1978; Rosnow, 1984 ; Ato, 1991) على ثلاث مراحل فرعية هي:

-- **التفكير المبدئي**: ويتزامن مع ما يسمى بـ"نضج المشكلة". في البداية، قد تبدو كل من المشكلة والفرضية و/ أو الأهداف مشتتة، غامضة وغير متناسقة.

-- **المعقولية**: تستخدم مراجعة المصادر البيبليوغرافية لإجراء تقييم أولي للمشكلة، وتقرير مدى صلاحية الفكرة (الموضوع) للبحث، أي مباشرة البحث أم لا.

-- **المقبولية**: إذا تم قبول الفكرة باعتبارها صالحة وقابلة للبحث، ينوي الباحث تحويلها إلى فرضية و/أو أهداف بغية عرضها لاحقا على الاختبار الإمبريقي.

* **المرحلة الثانية**: تتمثل في تقديم تخمين أولي من طرف الباحث استنادا إلى وقائع معينة وإلى الإطار النظري المعتمد في بحثه. لكن لا يمكن أن يستنتج التخمين بطريقة منطقية محضة من مجموعة الأطروحات التي يعتمد عليها الإطار النظري، كما لا يمكن اعتباره النتيجة المباشرة للتجربة... بل هو ناتج عن كليهما بطابع شخصي.

* **المرحلة الثالثة**: القابلية للاختبار (Operationality/ Caractère Opérationnel -fr-) أو تفعيل/ تشغيل الفرضية: في البداية تتخذ الفرضيات طابعا مَفهوميا نظريا. ولجعلها عملية أكثر وجب تحويلها إلى متغيرات قابلة للملاحظة و/أو القياس. ويقتضي تفعيل الفرضيات تحديد مؤشرات المتغيرات المراد قياسها والعلاقات التي يمكن اعتمادها في هذه المؤشرات. وينبغي أن تكون هذه المؤشرات عبارة عن أفضل المظاهر العاكسة لمتغيرات البحث. وتساعد هذه العملية على اختيار أو تصميم أنسب الأدوات لجمع البيانات. كما يجب أن تكون هناك منذ البداية صلة واضحة بين تساؤلات البحث والفرضيات/ الأهداف ومؤشرات المتغيرات المستقلة ومؤشرات المتغيرات التابعة.

* **المرحلة الر ابعة**: اختبار الفرضية: إن اختبار الفرضية يعني إخضاعها لمحك الواقع. أي على الباحث اختبار ما اقترحه في الفرضية، ولذلك وجب عليه التأكد، من خلال بعض تقنيات القياس ووسائل الاختبار، ما إذا كانت فرضيته تتفق أو لا تتفق مع البيانات الإمبريقية. في هذه الحالة، سنكون أمام احتمالين متوقعين لا ثالث لهما:

إما فرضية تدعمها البيانات الإمبريقية، فنقول إنه قد تم تأكيدها، أو فرضية لا تتفق مع البيانات الإمبريقية، فنقول إنها مرفوضة، أي تم دحضها بواسطة البيانات الإمبريقية.

يقوم الباحث بتدقيق تأكيده أو دحضه لما قد يسمى جسم الفرضية، لأن "أسمنتها" تم إثباته سابقا. ويقوم الباحث عند إنجاز مهمته هذه، باستخدام أدوات جمع البيانات ومقاييسها: الملاحظة، الاستبيان، المقابلة، مقاييس الاتجاه...

إن اختبار الفرضية هو النشاط الذي يتمثل في تسجيل، بواسطة الملاحظة و/أو التجريب، ما إذا كانت الفرضية الإمبريقية صحيحة أو خاطئة. على أي حال، يجب أن تكون كل الفرضيات قابلة للاختبار لكي تعتبر علمية. فالفرضية التي لا يمكن تأكيدها أو دحضها من خلال تجربة معينة لا يمكنها اكتساب صفة العلمية.

10.1.6.2. أنواع الفرضيات

يختلف تصنيف الفرضيات باختلاف المؤشرات التصنيفية المعتمدة (طبيعتها ومصدرها، نوع البحوث، نوع العلاقات بين متغيراتها...). وفيما يأتي تفصيل ذلك.

أولا) أنواع الفرضيات تبعا لطبيعتها (التجريدية أو الإحصائية) **ومصدرها** (النظري أو الميداني):

يقسم العديد من المتخصصين (Eisman, Colás & Hernández, 1998; Hernández-Sampieri, 1991...) الفرضيات إلى بحثية (استقرائية/استنتاجية) وإحصائية (صفرية/ بديلة)، وفيما يلي تفصيل ذلك:

1. الفرضيات البحثية (Research Hypothesis): وهي مقترحات حول العلاقات المحتملة بين متغيرين أو أكثر، ويرمز لها بـ"H1، H2، H3، الخ." (Hypothesis 1, 2...) وهي تنقسم وفقا **لمصدرها**، إلى نوعين: استقرائية واستنتاجية (استنباطية)، أو ثلاثة أنواع في حالة جعل الفرضيات الإحصائية جزءًا من الفرضيات البحثية كما يرى البعض، حيث يقسمها تبعا لمصدرها إلى ثلاثة أنواع: استقرائية واستنتاجية وإحصائية، بدلا من نوعين:

- الفرضيات الاستقرائية: الاستقراء هو مصدر لإعداد الفرضيات. ويتم إعداد هذا النوع من الفرضيات من الملاحظة والتجربة (في البحوث الميدانية خاصة)، حيث تبدأ عملية البحث ببيانات الملاحظة ومن بعض نتائج البحوث الميدانية، فصياغة الفرضيات للوصول إلى النظريات. إنها الفرضيات التي تأتي من الأسفل (الخاص) إلى الأعلى (العام). ومثالها الفرضيات التي قد تستقرأ من بحوث ميدانية تخص "عوامل نجاح التلاميذ في البكالوريا: "المستوى التعليمي للآباء، الدروس الخصوصية، كفاءة المعلمين، كثافة التلاميذ في الأقسام، الاختلاط...".

- الفرضيات الاستنتاجية: تتبع هذه الفرضيات مسارا عكسيا، من الأعلى إلى الأسفل. أي، ينطلق الباحث من النظرية (من أسسها، مبادئها، فرضياتها). يؤدي هذا النوع من الفرضيات إلى نظام معارف أوسع، وتكمن قيمتها في المساعدة على التأكد من كيفية عمل النظريات في الواقع. فهي تنطلق من العام إلى الخاص ونطاقها أوسع من الفرضيات الاستقرائية. ومثالها اختبار فرضيات نظرية الاستخدامات والإشباعات مع جمهور وسائل الإعلام في الجزائر حاليا.

2. الفرضيات الإحصائية (Statistical Hypothesis): هي افتراضات يقترحها الباحث حول مؤشر واحد أو أكثر من المؤشرات المجتمعية، والتي هي بحاجة إلى التحقق من وجودها في مجموعتين بحثيتين على الأقل، ويتم التأكد من ذلك عن طريق إخضاعها لاختبار الدلالة الإحصائية. ويمكن صياغة الفرضيات الإحصائية بطريقتين:

- فرضية العدم أو الفرضية الصفرية (Null Hypothesis): هي التي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعات البحث في علاقتها بالمتغير المستقل. ويتم تمثيلها بـ"H_0". فهي تستهدف أصلا نفي تأثير المتغير المستقل. أي، تنص على أن السبب المعين كمصدر للمشكلة غير مستقر أو ليس صحيحا، مما يجعله مرفوضا. ويمكن تشخيصها من الأمثلة السابقة بربط بعض المتغيرات الديموغرافية لعينة البحث بالمتغير التابع في فرضيات هذه الأمثلة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية" في المسار البحثي بين الذين يتلقون دروسا خصوصية والذين

لا يتلقونها، أو الذين يتعلمون في أقسام مكتظة/مختلطة...، أو بين استخدامات (و/ أو إشباعات) الذكور والإناث لوسيلة إعلامية معينة في الجزائر...

وبالطبع ليست كل البحوث بحاجة إلى وضع الفرضية الصفرية. ولكنها مهمة لعدة أسباب، منها أنه يتم قبولها أو رفضها اعتمادا على نتائج البحث وبإجراءات إحصائية (معامل الارتباط أساسا)، وأن وجودها يساعد على تحديد ما إذا كانت هناك فروق بين المجموعات، وهل هذه الفروق دالة أو لا تعود إلى الصدفة. مما يستدعي طرح الفرضية البديلة.

- الفرضية البديلة: يتم تمثيلها بـ"H_1"، وهي تشير في الأصل، كفرضية إحصائية، إلى أن عدم تحقق الفرضية الصفرية يعني بالضرورة قبولها كفرضية بديلة لها، أي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجموعات البحث فيما يتعلق بإثبات تأثير المتغيرات المستقلة سابقة الذكر في الأمثلة السابقة: الدروس الخصوصية، الأقسام المكتظة/ المختلطة...، النوع (ذ/ إ)...

ولكن هناك من يجعلها تؤسس -في بحث لاحق- للعلاقة بين متغيرات "تختلف" عن التي تتضمنها الفرضيات البحثية والصفرية دون الخروج عن السياق أو المجال العام للبحث، إما باقتراح فرضيات بديلة احتياطية منذ البداية في شكل متغيرات مستقلة مختلفة عن الواردة في فرضية العمل (الفرضية البحثية) يلجأ إليها في حالة عدم ثبوتها، وإما باقتراحها –بعْديا- بعد عدم تحقق الفرضية الصفرية، وهي لا تستهدف إثبات الأولى ولا نفي الثانية (نفي النفي) بل تغيير/ استبدال المتغيرات:

فـ"بدائل" نفي فرضية مثل: "كلما تقدم سن المراهق، قل اعترافه بسلطة والديه"، يمكن تشخيصها كالآتي: "كلما تقدم سن الأبناء، زاد احترامهم لوالديهم" (الأبناء بدلا من المراهقين وزيادة الاحترام بدلا من قلة الاعتراف بالسلطة الأبوية)، أو "المراهقات أقل تمردا على السلطة الأبوية من المراهقين"/ "كلما تقدم سن المراهق قل اعترافه بسلطة والدته" (إدخال متغير الجنس على أحد المتغيريْن)...

أو تغيير حتى الصياغة من الشكل التقريري الإثباتي إلى الشكل الظني في المتغيرات الجديدة، مثل: "قد يؤدي تقدم سن الأبناء إلى زيادة احترامهم لوالديهم"، "أغلب المراهقات أقل تمردا على سلطة آبائهن من المراهقين"...

ويمكن للفرضية البديلة أن تأخذ شكلين: ذا اتجاه محدد (يعبر عن اتجاه الفروق المحتملة أو العلاقات فيما يخص القيم التي تحددها الفرضية الصفرية)، أو غير محدد (لا يشير إلى اتجاه الفروق المحتملة أو العلاقات المتعلقة باحترام القيم المحددة من طرف الفرضية البديلة).

* *ملاحظة:* إن عملية الاختيار بين الفرضيتين الإحصائيتين H_0 وH_1 تعرف باسم اختبار الفرضيات، من خلال إجراءات إحصائية (معاملات الارتباط...). لأننا في نهاية الاختبار سنصرح بقبول إحداهما وبرفض الأخرى. *وأما اختبار الفرضيات البحثية فيتم من خلال ما تجمعه أدوات البحث (الملاحظة، الاستبيان...) من مجتمعها/ عينتها دون بحث الدلالة الإحصائية للعلاقات.*

ثانيا) أنواع الفرضيات تبعا لأنواع البحوث

لقد مر معنا عرض عدة تصنيفات لأنواع البحوث، ونظرا لكثرتها فسنكتفي بعرض أنواع الفرضيات تبعا لتصنيف واحد فقط منها (استكشافية، وصفية، تفسيرية) (Hernández-Sampieri, 1991; Monje-Álvarez, 2011; Rivas-Tovar, 2015):

1. **في البحوث الاستكشافية**: المعروف أن أهدافها عادة ما تكون متواضعة من الناحية العلمية، أي تستهدف فقط الاستكشاف المعلوماتي العام أو الحصول على بيانات أولية لصياغة أو وضع فرضية وصفية أو تفسيرية. ولذلك، تكون الفرضية -إن وجدت- في البحوث الاستكشافية أكثر مرونة وأقل دقة. ومثالها: تعاني الجماعة "س" من بعض المشاكل الاجتماعية -دون استهداف تكميم المشاكل أو تصنيفها-، أو للكوكب "س" غلاف جوي ما -دون ذكر عناصر تكوينه-، أو لدى المؤسسة "س" استراتيجيات لزيادة تبادلاتها التجارية (دون تكميم ولا تصنيف أيضا)...

بينما هناك من "المناهجة" (متخصصين في المنهجية) من ينكر أصلا احتمال وجود فرضية في البحوث الاستكشافية لعموميتها وقلة دقتها وعدم إمكانية ولا جدوى اختبارها، أو لانعدام سوابق نظرية متعلقة بها أصلا. وهذا هو الشائع. فهم يعتبرون

أن الأمثلة السابقة تندرج ضمن الفرضيات الوصفية ذات متغير واحد (المذكورة أدناه)، وأنه يجب الاكتفاء في البحوث الاستكشافية بالتساؤلات.

2. **في البحوث الوصفية**: تعتبر فرضياتها أكثر دقة، وهي عبارات تقريرية عامة، قد تنطوي على متغير واحد، متغيرين اثنين أو على عدد أكبر من المتغيرات، حيث يمكن صياغتها بالتعبير عادة عن عدة أنواع من العلاقات. وفيما يلي تفصيل ذلك.

- فرضيات وصفية ذات متغير واحد

تتميز الفرضيات الوصفية التي تنطوي على متغير واحد بإشارتها إلى "وجود" بعض الأحداث أو الظواهر في مجتمع البحث. ومثالها: إن طلبة العلوم الطبيعية لا يهتمون عادة بالسياسة. فمتغير هذه الفرضية هو: مستوى الاهتمام السياسي. أو تعاني الجماعة "س" من مشاكل اجتماعية، أو المدن "ع" من تفشي المخدرات أو تتميز بكونها محافظة "دينيا"...

تعتبر هذه الفرضيات تأكيدات أولية بسيطة تخضع لاختبار تجميع البيانات ولا تسمح بشرح الأحداث أو الظواهر المعنية. فالقيمة الوحيدة لهذه الفرضيات هي التأكد من وجود صفة أو خاصية في فئة اجتماعية معينة، وفتح الطريق لاقتراح فرضيات تفسر وجود الظواهر. إن كيفية اختبار هذا النوع من الفرضيات هو في غاية البساطة، حيث يكفي أن نعرف إذا كان المتغير -من خلال بحث مؤشراته- يوجد بشكل ملحوظ في مجتمع البحث، باستخدام، على سبيل المثال، النسب المئوية والمعدلات أو عن طريق الملاحظة المباشرة لهذه الظاهرة.

فهذا النوع من الفرضيات يعكس علاقة قائمة على خصائص معينة لموضوع البحث (ذات متغير واحد تُستهدف خصائصه). ويمكن التعبير عن ذلك بمعادلة: لـ "س" قدر معين من خصائص "ص"). على سبيل المثال: تعاني الدول الأفريقية (س) من انتشار مرتفع لنسبة الأمية الإلكترونية (ص)... أو تعاني هذه الدول من انخفاض حاد في العلاقات التجارية البينية...

- **فرضيات وصفية ذات متغيرين أو أكثر**

يمكن تقسيم هذا النوع من الفرضيات إلى نوعين:

- تلك التي تربط بين المتغيرات في شكل تجميعي (Association) أو تلازمي-مشترك (Covariance). وفي هذا النوع من الفرضيات، يرافق أي تغيير أو تعديل في واحد أو أكثر من المتغيرات المستقلة تغيير نسبي في الاتجاه نفسه أو في الاتجاه المعاكس في المتغيرات التابعة، لكن العلاقة القائمة بينها لا تكون سببية ولا تنفي إمكانية وجود عوامل أخرى مؤثرة. إن أفضل طريقة لصياغة هذا النوع من الفرضيات هي الآتية: "س" أكبر أو أقل ← "ص" أكبر أو أقل (انظر أعلاه "علاقة التضاد أو التوازي" بين متغيري الفرضيات: كلما...). إن هذه المقترحات لا تسمح بتفسير الظواهر، لأن العلاقة المقامة هي من النوع التجميعي أو التلازمي فقط، أي لا تنفي إمكانية وجود عوامل أخرى مؤثرة. وتسمى أيضا فرضيات إحصائية، كما مر معنا عند الكلام عن الفرضيات البديلة.

- وهناك فرضيات تربط بين متغيريها أو متغيراتها علاقة تبعية. هذه الفرضيات هي ذات علاقة سببية، و"يمكنها" تفسير العمليات الاجتماعية وتوقعها، ضمن هوامش معينة من الخطأ طبعا.

ولصياغة الفرضيات السببية، المطلوب الامتثال للشروط التالية: أ) وجود تغير مصاحب "مشترك" (Variation concomitante -fr-/ Covariation) بين المتغيرات، أي، إذا حدث تغيير في الفرضية السببية أو المستقلة سيكون هناك تغيير في المتغير التابع أو المتأثر. ب) لا يكون التغير "المصاحب" ناتجا عن عوامل أخرى "غريبة" أو عشوائية، بحيث تكون العلاقة القائمة بين المتغيرات تحدث فعلا في الواقع. ج) يقع المتغير السببي أو المستقل قبل المتغير التابع أو الناتج. مع الإشارة إلى أن الفرضيات الوصفية التي تربط بين متغيرين أو أكثر من المتغيرات في شكل تجميعي أو تلازمي يمكنها تلبية أحد الشرطين الأولين فقط.

إن شكل صياغة الفرضية السببية قد يكون مماثلا لذلك المشار إليه سابقا. ومن أمثلته: كلما ارتفعت درجة الرفض العاطفي، كلما ارتفع -بعد سنوات- معدل جرائم الأحداث. أو قد يعبر صراحة عن علاقة تأثير وتأثر بين متغيرين ("س" ينتج أو

يؤثر في "ص" بطريقة معينة). ومثال ذلك: يقلل انتشار الإنترنت من مقروئية المطبوعات، أو قد يزيد تدهور الوضع الاقتصادي من حالات "الحرّاقة" (المهاجرين غير الرسميين)... وبالطبع تعتبر التجربة الطريقة الأكثر فعالية لاختبار الفرضية السببية.

ويمكن لأنواع الفرضيات (التجميعية/ التلازمية، السببية) أن تشير إلى عامة السكان أو إلى مجموعة اجتماعية معينة منهم، كما قد تشمل فترة زمنية واحدة أو أكثر، أو تغطي منطقة معينة أو لا تكون لها حدود فضائية. ومع ذلك، فلكي يمكن اختبار هذه الفرضيات إمبريقيا يجب أن تستوفي الشروط المنصوص عليها في مبحث الطريقة المناسبة لصياغة الفرضيات.

وتتمثل إجراءات اختبارها فيما يأتي:

- عن طريق تقاطع العبارات أو الأسئلة التي تطرح في استبيان أو في استمارة/ دليل مقابلة واللتين تستكشف مؤشرات ومتغيرات الفرضيات،

- الربط بين المعلومات الإحصائية (المعدلات والنسب المئوية والمعاملات) المتعلقة بالظواهر أو بالمتغيرات. يجب تنفيذ هذا الإجراء باستخدام إجراءات إحصائية لاختبار الفرضيات.

بالإضافة طبعا إلى التجربة في حالة الفرضيات السببية مثلا.

وتجدر الإشارة في الأخير إلى إمكانية الاكتفاء بالتساؤلات –دون الفرضيات- في بعض البحوث الوصفية وكذا الجمع بينهما في صيغتين: تساؤلات مرفقة بإجاباتها الأولية في شكل فرضيات أو تساؤلات مدعمة بفرضيات إحصائية حول دلالة الفروق الإحصائية المرتبطة بالمتغيرات الديمغرافية مثلا.

3. في البحوث الارتباطية و/أو التفسيرية: تنطوي البحوث الارتباطية على تقييم العلاقة بين متغيرين أو أكثر، ولها قيمة تفسيرية، لأنها تستهدف معرفة ماهية المفاهيم أو المتغيرات التي يرتبط بعضها ببعض بطرق معينة، موفرةً معلومات تفسيرية تحدد وجود علاقة (قد تكون متعددة) بين المتغيرات، من دون السؤال عن كيفية حدوث هذه الارتباطات. ولذلك لا يهم كثيرا في الفرضية الارتباطية ترتيب وضع المتغيرات، بل صياغتها صياغة واضحة جدا مع الإشارة إلى المتغيرات الوسيطة التي

قد تنطوي عليها، ومدى تأثيرها على الظاهرة قيد البحث، وذلك بخلاف الفرضيات التفسيرية التي تشترط تقدم المتغيرات المستقلة.

ولذلك هناك طبعا من يفرق بين البحوث الارتباطية والبحوث التفسيرية، ويضيف نوع "**فرضيات الفروق بين المجموعات**" ليجعلها جزءًا من البحوث الارتباطية، إذا اقتصرت على افتراض وجود فروق بين المجموعات (الشبيهة بالفرضيات التجميعية والتلازمية)، ولكنها إذا تضمنت بالإضافة إلى ذلك تفسير سبب هذه الفروق، تكون حينها عبارة عن **فرضيات خاصة بالبحوث التفسيرية**.

كما أن هناك من يضيف إلى ذلك نوع "**الفرضيات السببية/ التفسيرية**" (لاعتماده البحوث السببية كـ "نوع مستقل" لا ينتمي إلى الفرضيات الوصفية سابقة الذكر، رغم تطابق مضمونها). وهي في نظره لا تؤكد فقط على وجود العلاقات بين متغيرين أو أكثر، وعلى طبيعة هذه العلاقات، ولكنها أيضا توفر شعورا بفهم هذه العلاقات. وكلها تشير إلى وجود علاقات سببية (سبب-نتيجة). وتصنف هذه الفرضيات بدورها إلى: 1- سببية ثنائية المتغير: قوامها علاقة بين متغير مستقل ومتغير تابع، 2- سببية متعددة المتغيرات: تتضمن وجود علاقة بين عدة متغيرات مستقلة ومتغير تابع واحد، أو بين متغير مستقل واحد وعدة متغيرات تابعة، أو بين عدة متغيرات مستقلة وتابعة. ومثالها: أدت حالة البطالة، وتقليص فرص الهجرة، وتحسين ظروف العمل في قوات الأمن والجيش إلى ارتفاع عدد الراغبين في الانضمام إليهما كمجندين محترفين في السنوات الأخيرة.

ويمكن صياغتها بشكل منطقي باستخدام الصيغة الشرطية التي يجب أن تنص على أنه: إذا حدث "س"، يحدث أيضا "ص"، وبالتالي، نحاول توقع "ص" اعتمادا على "س"... وإذا حدث "ص" مع ظهور "س"، تتأكد الفرضية. هذه العلاقة السببية تؤدي إلى البحث إلى أبعد من مجرد المشاركة في التغير، والتي رغم أهميتها تعتبر غير كافية. يجب أن يكون الاعتماد على العلاقة السببية بين "س" و "ص" أكبر من الظهور المتزامن لكل من المتغيرين.

وبالطبع، يلاحظ على هذا النوع من الفرضيات أنها مشابهة لفرضيات النوع الثاني من فرضيات البحوث الوصفية. وهو راجع لاختلاف محتوى تصنيفات البحوث أصلا، لذلك لا يعمل بها إلا في حالة اعتبارها لا تنتمي إلى الفرضيات الوصفية.

ثالثا) أنواع الفرضيات تبعا لعدد المتغيرات والعلاقات والأوصاف المنعوتة بها

يستند هذا التصنيف على تجميع ما أورده كل من "سوريانو، سبرينتال، شموت، سيروا" (Rojas Soriano, Sprinthall, Schmutte & Sirois, 2012)، وهو شبيهٌ ومؤكِدٌ في مطلعه لما ورد في تصنيف الفرضيات الوصفية:

- **فرضيات وصفية ذات متغير واحد**: تصف وجود أو غياب بعض الحقائق أو الظواهر في مجتمع البحث. وهي تأكيدات يجب أن يتم التحقق منها، ولكنها لا تفسر الحقائق أو الظواهر قيد البحث. وتعمل على إثبات وجود أو غياب خاصية أو ميزة مجتمعية واكتشاف فرضيات جديدة لتفسير وجود أو عدم وجود الظواهر.

- **فرضيات وصفية تربط متغيرين أو أكثر في شكل تغير مشترك أو متباين**: يرافق التغيير في المتغير المستقل تغيير مكافئ في المتغير التابع. ويطرح في شكل: إن زيادة أو نقصان "س" تقابلها زيادة أو نقصان "ص". إن هذه العلاقة لا تفيد السببية، ولكنها تعتبر الخطوة الأولى في تأسيس الفرضيات السببية.

- **فرضيات وصفية تجمع بين متغيرين أو أكثر في شكل علاقة تبعية**: إنها تسمح بشرح وتوقع العمليات الاجتماعية. ويشترط في العلاقات السببية:

- وجود تغير مشترك -أو متباين في الاتجاه- بين المتغيرات.
- ألا يكون التغير المشترك ناتجا عن عوامل أو متغيرات أخرى.
- أن يَحدث المتغير المستقل قبل التابع.

- **فرضيات الفروق أو التدخل**: تحاول تحديد الآثار المترتبة على أي تدخل في "المجموعة التجريبية" مقارنة مع عدم التدخل في "المجموعة الضابطة".

- **فرضيات الفروق في البحث البَعدي**: يحاول الباحث أن يرى الفرق بين المجموعات على أساس المتغير أو المتغيرات المتوافرة أصلا في المبحوث.

- **فرضيات بواسطة المساواة**: تنص على أنه عندما يكون مفهوم "س" مُساوٍ لمفهوم آخر "ص"، وفي الوقت نفسه يكون هذا الأخير مساو لمفهوم ثالث "ع"، يكون إذن المفهوم الأول "س" مساو للمفهوم الثالث "ع". فهي تحاول إثبات هوية ما.

- **فرضيات بواسطة التناظر**: تنطلق من مقدمات هي عبارة عن أحكام عالمية محددة، والتي تكون متماثلة لأنها تقيم الاعتماد المتبادل بين مصطلحاتها، والذي يكون متساو في كلا الاتجاهين. إذا كان "س" إذن يكون "ص"، والعكس بالعكس، وإذا لم يكن "س" لن يكون "ص" والعكس بالعكس.

- **فرضيات بالتماثل**: هي تلك الفرضيات التي تحول فيها إلى الخاتمة بعض العلاقات القائمة في المقدمات، وتكون مماثلة للمساواة. فهي تحاول إثبات عملية التماثل أو التوازي، ولكن ليس التطابق.

- **فرضيات بالمرجعية**: هي تلك التي يتم فيها نقل علاقة موجودة في المقدمات إلى النتائج، وتكون مشابهة لعدم المساواة. ويكمن دورها في تقديم أحد الحدثين المتضادين لسرد الثاني.

- **فرضية بواسطة تعداد إسقاطي خطي**: ويتم فيها اعتماد علاقة عامة، تتضمن تحديدا خاصا بكل عنصر من عناصر فئة معينة. ومن خلال تعدادها للخصائص الثابتة، تقوم الفرضية بتحديد الوجهة التي من شأن العملية أن تتبعها.

- **فرضية بواسطة "إعادة بناء" إضافية**: تعتمد على قائمة من الأحداث الاجتماعية المفقودة، ولكنها مسجلة في وثائق وشهادات وأرقام. وهي تفترض كيفية إعادة بناء الماضي من خلال عدة عناصر.

- **فرضية بالتقابل/ بالتضاد**: تنطلق من المبدأ العام للبناء باعتباره عنصرا أساسيا من العمليات الاجتماعية للتعبير عن علاقة عكسية بين متغيرين.

- **فرضية كسلسلة دورية**: تعرض العملية الاجتماعية باعتبارها مسارا دوريا: يولد، يتطور، يصل الذروة، ثم يتدهور ويموت. وفيها يتحول "أ" إلى "ب" و "ب" إلى "ج" و "ج" إلى "د"...

رابعا) أنواع الفرضيات تبعا لطبيعة العلاقة المتوقعة بين المتغيرات

يمكن تصنيف الفرضيات تبعا لـ "تابيا" (Tapia, 2000) إلى الثنائيات الآتية الواردة في الجدول (رقم 5):



الجدول رقم 5: يعكس تصنيف الفرضيات تبعا لـ "تابيا" (2000)

1. بسيطة ومركبة

بسيطة	مركبة
التخمين المتوقع بين متغيرين فقط: مستقل وتابع ("م م" و "م ت"). على سبيل المثال: إن تناول الأسبرين يقلل من الألم	يتم الجمع في الطرفين (المستقل والتابع) بين متغيرين أو أكثر. على سبيل المثال: إن تناول الأدوية "أ"، "ب"، "ج"... يقلل من الآلام: "س"، "ص"، "ع"... م م+ م م+ م م (ن) ---- م ت+ م ت+ م ت (ن)

2. ذات اتجاه محدد وآخر غير محدد

ذات اتجاه محدد	ذات اتجاه غير محدد
هي فرضيات تدّعي وجود علاقة متوقعة في اتجاه معين، ووجود متغير يرتبط بمتغير آخر في نفس الاتجاه: بالزيادة أو النقصان	نعرف منها أن المتغيرات ترتبط بعضها ببعض، ولكن لا نعرف كيف (بسبب غياب نظرية ذات صلة)

3. بحثية وإحصائية

بحثية	إحصائية
اقتراح علاقة إيجابية محتملة بين متغيرين:...H1, H2 مثالها: يكون وزن الرضع من أمهات مدمنات على التدخين أقل من وزن رضع غير المدمنات	فرضية صفرية: إخضاع علاقة محتملة بين متغيرين لاختبار الدلالة الإحصائية بغية نفيها: H0. على سبيل المثال: - لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدمان الأمهات على التدخين وانخفاض وزن الأطفال الرضع متغير مستقل---- إدمان الأم أو عدم إدمانها متغير تابع ---- الوزن المنخفض للأطفال الرضع وفرضيتها البديلة: في حالة عدم تحقق الفرضية الصفرية (وجود علاقة ذات دلالة بين المتغيرين) أو اقتراح فرضية جديدة مثل: يعاني أغلب أطفال الأمهات المدمنات على التدخين من مشاكل صحية

المرجع: Tapia, 2000

بعد عرض أهم أنواع البحوث والفرضيات، يمكننا أن نلخص ما سبق في الجدول المقارن الآتي (رقم 6):

الجدول رقم 6: يعرض أنواع البحوث تبعا لأنواع الفرضيات مع أمثلة

نوع البحث	الفرضيات	أمثلة
استكشافي	لا توجد (عند الغالبية)	....
وصفي	وصفية ذات متغير أو متغيرين أو أكثر	* سيرتفع عدد سكان العاصمة بأربعة ملايين نسمة
ارتباطي	ارتباطية من متغيرين أو أكثر	* للذكاء والذاكرة ودرجة التحصيل علاقة ارتباطية بالمسار التعليمي للأفراد
تفسيري	وصفية و/ أو ارتباطية/ سببية	* كلما زاد حجم تعرض الأطفال لمشاهد العنف، زادت المظاهر العنيفة لسلوكهم. أو إذا حدث "س" حدث "ص" (سببية). * خلال هذا العام، 20٪ من الأطفال الذين يتعرضون لنسبة مشاهد عنف مرتفعة يكون سلوكهم أكثر عدوانية

المرجع: Rincón del vago, 1998

11.1.6.2. هل يمكن استعمال الفرضيات في البحوث الكيفية؟

إن مراجعة الأدبيات المتخصصة تكشف عن وجود رأيين عامين أحدهما مفاده عدم استعمال الفرضيات في البحوث الكيفية واستعمال التساؤلات (الأسئلة)/ الأهداف بدلا منها، وثانيهما يقترح استعمال فرضيات يسميها فرضيات كيفية. وفيما يلي تفصيل ذلك.

- استعمال أسئلة البحث بدلا من الفرضيات في البحوث الكيفية

تجدر الإشارة في البداية إلى ما قلناه من قبل حول اعتبار *الفرضيات غير ضرورية في كل أنواع البحوث*، فهي عادة ما لا تستعمل في البحوث الكيفية وحتى في

بعض البحوث الكمية غير الإمبريقية مثل البحوث الاستطلاعية وبعض البحوث الوصفية والتي تتطلب فقط صياغة أسئلة بحثية.

ولكن قبل الحديث عن الأسئلة/ التساؤلات البحثية، نبرر الحديث عنها في هذا المبحث الخاص بالفرضيات بذكر حجج معظم من يعارض استخدام هذه الأخيرة في البحوث الكيفية ويطالب بتعويضها بالأسئلة (Ulichnmy, 1991; Malterud, 2001; Bluhm & al., 2011; Maudsley, 2011). فهم يعتبرون أن استخدام الفرضيات لا ينطبق على البحوث الكيفية لأن هذه الأخيرة ذات طابع استقرائي مطلق، وتهدف فقط إلى فهم المعاني والتفاعل مع تصورات وتمثلات "المشاركين في البحث" (المبحوثين)، مؤكدين بأن نتائج البحوث الكيفية مرتبطة بحالات أو سياقات معينة، وهي ليست قابلة للتعميم على مجتمع بحثي معين، وبالتالي فهي ليست بحاجة إلى اختبار الفرضيات. كما افترضوا أن اختبار الفرضيات يعتمد بشكل أساس على الباراديغم الوضعي، وبما أن البحوث الكيفية تعتمد في الغالب على البارادیغم التأويلي أو البنائية، فإنها ليست بحاجة إلى الفرضيات (Chigbu, 2019, p. 7).

ومن جهته يرفض "مالترود" (Malterud, 2001) استعمال الفرضيات في البحوث الكيفية لسبب إجرائي فقط. فهو يقرّ بإمكانية استخدامها، ولكنه يبرر عدم تطبيق ذلك لكون الفرضيات في البحوث الكيفية غير قابلة للاختبار الذي يعتبر عملية إحصائية تتعارض مع منطلقات وإجراءات البحوث الكيفية.

ولذلك فهو ومن سبق ذكرهم يقترحون –كما مرّ معنا- استعمال الأسئلة (الرئيسة والفرعية) في البحوث الكيفية -بدلا من الفرضيات- كدليل للبحث، حيث يتم طرحها في البداية للإجابة عليها باستعمال الإجراءات المنهجية المناسبة، ثم يتم رصد الإجابات عليها الواحدة تلو الأخرى في عنصر النتائج.

وفي هذه الحالة، يجب أن تكون الأسئلة متعلقة طبعا بأهداف البحث، لأن هذه الأخيرة تتمثل أصلا في الإجابة على التساؤلات و/ أو في اختبار الفرضيات -في حالة اعتمادها-.

كما أن بعض الباحثين (Andrade, 2003) يطلقون على التساؤلات اسم فرضيات العمل، ويدّعي آخرون إمكانية إعادة صياغة الفرضيات كأسئلة بحثية

(Barroga & Matanguihan, 2022) في شكل تقريري، بل إن بعض المؤلفين يرون بأن سؤال البحث (في سياق البحوث الكيفية) هو في معظم الحالات فرضية صيغت في شكل سؤال (Chigbu, 2019). وذلك بالرغم من ذيوع استعمال كل منهما تبعا لطبيعة البحوث الكمية أو الكيفية. وفي هذا السياق، يوصي البعض (Rivas-Tovar, 2015, pp. 164-166) بما يلي: في البحوث الكيفية، يفضل وضع أسئلة البحث وفئات التحليل. وفي البحوث الكمية، يفضل وضع أسئلة البحث وفرضياته. وهو ما يعبر عادة عن أحد مظاهر الاتساق المنهجي في البحوث الأكاديمية تبعا لنوعهما الكمي أو الكيفي.

وبغض النظر عمّا إذا كان البحث كيفيًا أو كميًا، يجب صياغة أسئلة البحث بوضوح ومن دون حشو ذاتي ولا تداخل بيني، وفي اتساق تام مع الأهداف لأنها تعتبر صيغتها الاستفهامية. وبالطبع، تكون فعاليتها أكبر في البحوث الكيفية لأن الأسئلة المصاغة بطريقة جيدة يمكنها أن "توسع البحث من خلال العمليات الانعكاسية/ التفاعلية والتكرارية والحوارية" (Adam, 2014, p. 446) وذلك بخلاف الأسئلة في البحوث الكمية المعدة مسبقا والتي تطرح في شكل صيغ "نهائية" على المبحوث.

وفيما يلي جدول تلخيصي (رقم7) لأهم أنواع أسئلة البحث وفرضياته في البحوث الكمية والكيفية عند من يحصر استعمال إجراء "اختبار الفرضيات" في البحوث الكمية:



الجدول رقم 7: يلخص أنواع أسئلة وفرضيات البحوث الكمية والكيفية

أسئلة البحوث الكمية	فرضيات البحوث الكمية
- أسئلة وصفية - أسئلة مقارنة - أسئلة علائقية (ارتباطية)	- فرضية بسيطة - فرضية مركبة - فرضية ذات اتجاه محدد - فرضية ذات اتجاه غير محدد - فرضية ترابطية - فرضية سببية - فرضية العدم (صفرية) - فرضية بديلة - فرضية عملية (من المتوقع أن تؤدي إلى نظرية منتجة) - فرضية إحصائية - فرضية منطقية
	اختبار فرضيات
أسئلة البحوث الكيفية	**فرضيات البحوث الكيفية**
- أسئلة سياقية (حول طبيعة أشياء موجودة تخص السياق الطبيعي لموضوع البحث، مثلا: ما طبيعة تجارب الممرضات العاملات ليلا في الرعاية الصحية أثناء جائحة كوفيد 19؟) - أسئلة استكشافية - أسئلة وصفية - أسئلة تقييمية - أسئلة توضيحية	إنتاج فرضيات (جمع البيانات لتطوير فرضية)

المرجع: بتصرف عن: Barroga & Matanguihan, 2022

وتجدر الإشارة في الأخير إلى من يفرق بين طبيعة التساؤلات **الرئيسة/ المركزية** والتساؤلات **الفرعية وبين أسئلة الاستبيان** المتفرعة عنها في البحوث الكمية، فيجعل بعض أنواع الأسئلة غير مناسبة للاستخدام كتساؤلات رئيسة خاصة أو فرعية -بخلاف أسئلة الاستبيان- لكونها محدودة جدا ولا تطرح إشكالا بحثيا معتبرا، أي تتطلب القليل من البحث للإجابة عليها، مثل التي تبدأ بأداة الاستفهام هل...؟ وتتطلب الإجابة المباشرة بنعم أو لا، وهي عادة ما تكون من النوع الاستنتاجي (Deductives)، وكذا التي على نقيضها وتكون غامضة أو عامة جدا مثل التي تبدأ بأداة "لماذا"؟ بالإضافة إلى الأسئلة التقييمية (Evaluatives) أو المعيارية (Normatives) بسبب صعوبة تحقيق موضوعية البحث. وهي اعتبارات تؤخذ بعين الاعتبار عند صياغة أسئلة موضوع البحث وتحديد أهدافه ونوعية تصميمه، لكنها لا تعتبر ملزمة بالمطلق لأن المحدد الحاسم في ذلك هي الاعتبارات الأخيرة (طبيعة الموضوع والأهداف ونوعية التصميم...) والتي تحدد عن بصيرة نوعية الأسئلة المناسبة؛ فالبحوث التقييمية قد تتطلب أسئلة تقييمية والبحوث التجريبية أو العلائقية –هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية...؟) أو المحدودة زمنيا وماديا قد تتطلب أسئلة استنتاجية من النوع المغلق، والبحوث الكيفية قد تتطلب أسئلة عامة ومرنة، الخ.

مع ملاحظة أولا أن الاعتبارات السابقة خاصة بالأسئلة التي تتطلب الإجابة المباشرة –وليس غير المباشرة- بنعم ولا، وليس التي تبدأ حصريا بأداة "هل". ثانيا، هناك فرق من حيث نسبة التعميم والتحديد المتدرج ما بين التساؤلات الرئيسة والفرعية وأسئلة الاستبيان.

- استعمال أهداف البحث بدلا من الفرضيات والتساؤلات في البحوث الكيفية

ذكرنا سابقا أن هناك من يقترح استعمال الأسئلة (الرئيسة والفرعية) في البحوث الكيفية-بدلا من الفرضيات- كدليل للبحث. وما دامت التساؤلات (الرئيسة والفرعية) هي التعبير الاستفهامي عن أهداف البحث، فيمكن تعويضها -ومن خلالها الفرضيات- بذكر الأهداف العامة والفرعية للبحث. مع ملاحظة أن هناك من يجمع بين الأهداف والتساؤلات و/ أو الفرضيات بمضامين مكررة مع اختلاف الصياغة، وهو أمر في تقديري غير وظيفي وعبارة عن حشو لا يضيف أي دلالة للبحث، فالأهداف

تتمثل أصلا في الإجابة على التساؤلات و/أو في اختبار الفرضيات، أو على الأقل -كما يفعل البعض الآخر في بعض البحوث- في ذكر ما يتبعهما أو يستلزمانه من مهام بحثية إجرائية تفصيلية. وهو أمر في حقيقته من صلاحية التساؤلات الفرعية والمتغيرات والمؤشرات... نعم، هي طريقة تجعل الطالب يتجنب التكرار الحرفي لمضمونيْ التساؤل و/أو الفرضية وكذا الخروج عن إطارهما العام بعدم إضافة أهداف أخرى تقع خارج صلاحية البحث، ولكنها تبقى غير وظيفية أيضا.

إن الأهداف العامة والفرعية في البحوث الكيفية، من حيث المبدأ، يجب أن تعبر بوضوح ودقة عما يجب تحقيقه من خلال البحث. ولذلك يجب أن تكون هذه الأهداف مرتبطة بتصميم البحث الكيفي المعني وبنوعيته (استكشافي، وصفي، تحليلي، مقارن...). وقديما (قبل منتصف القرن الماضي تقريبا) لم تكن تستعمل مصطلحات مثل الإشكالية –بل "تحديد موضوع البحث"- والتساؤل الرئيس أو سؤال الانطلاقة... وكانت البحوث تنجز بنجاح –ولا زالت- باستخدام أهداف البحث كموجهات تقريرية وبالإجراءات التطبيقية التي تستلزمها. وهذا لا يحول طبعا دون استخدام سؤال البحث و/أو فرضيته، كدعم يقدم إرشادات منهجية، في الخطوات والإجراءات التي يجب إتباعها.

أما فيما يخص كيفية صياغة الأهداف في البحوث الكيفية فعادة ما تكون أفعال المصدر (الأفعال في صيغة المصدر: Infinitive verbs) المستعملة في صياغتها متماشية مع طبيعة البحوث الكيفية وأهدافها النوعية وغير المطلقة، بحيث يفضل تجنب الأفعال التي تشير إلى "إجراءات نهائية": القول مثلا بأن الهدف من البحث هو: تغيير، تحسين، تعليم، تمكين...، أو "إجراءات تفسيرية": البرهنة على، تأكيد، إثبات، تفسير، تحديد... (Giesecke, 2020, p. 412)، حيث لا يمكن الجزم ولا التعميم في البحوث الكيفية بخلاف البحوث الكمية. لذلك، عادة ما تستعمل أفعال "نسبية" الدلالة من طينة: "تتمثل الأهداف في محاولة معرفة..."، أو "فهم..."، أو "استكشاف..."، أو "تحليل...".

- استعمال الفرضيات في البحوث الكيفية

يرى بعض الباحثين أن استعمال الفرضيات في البحوث الكيفية ممكن، بل مفيد ومدعم للتساؤلات، ولذلك سيتم فيما يلي عرض تبريرات هؤلاء الباحثين مرفقا بكيفية صياغة واختبار الفرضيات تمثيليا/بصريا ونصيا -وليس بالأرقام- في البحوث الكيفية، وذلك بالاعتماد أساسا على عمل "شيقبو" (Chigbu, 2019, pp. 7-15) الذي ضمّنه حجج الباحثين المؤيدين لاستعمال الفرضيات في البحوث الكيفية (Sabatier, 1998; Flyvbjerg, 2006; Sullivan & Sargeant, 2011 ; Mabikke, 2014)، والتي قدم لها بحجة واقعية تمثلت في بحث مسحي أجراه في إحدى الجامعات الألمانية. وفيما يلي تفصيل ذلك.

- إن استعمال الفرضيات في البحوث الكيفية تؤيده الممارسة المتعلقة ببعض الأعمال البحثية للطلبة الجامعيين، حيث يذكر "شيقبو" (Chigbu, 2019, p. 2) إنه توصل في بحث مسحي لأطروحات طلبة "التسيير" بجامعة ميونيخ بألمانيا إلى أن 97٪ من 168 أطروحة جامعية كانت كيفية، واستخدمت نسبة 34٪ منها الفرضيات. ومن بين هذه الأخيرة، تم اختبار ثلاث فرضيات منها فقط، بينما اكتفت بقية الأطروحات بمجرد ذكر الفرضيات دون اختبارها. برّر معظم أصحاب الأطروحات عدم استخدامهم الفرضيات بقلّة معرفتهم بالبحوث الكيفية القائمة على الفرضيات (Hypothesis-driven studies) أو بعدم قدرتهم على اختبارها. أي أن تجنب الطلبة والباحثين -في بداية حياتهم البحثية- استعمال الفرضيات في البحوث الكيفية قد يكون ناتجا عن قلة معرفتهم بإمكانية فعل ذلك وخاصة عن جهلهم بكيفية اختبارها في حالة اعتمادها.

- الشائع عن البحوث الكيفية أنها تستهدف التفاصيل "المجهرية" لكل جوانب الموضوعات قيد البحث، بغية الإلمام بها وإثرائها معرفيا. لهذا السبب، يتعين عليها في بعض الأحيان أن تتجاوز مجرد بناء واستخدام أسئلة البحث إلى استخدام الفرضيات للتأكد من التفاعلات البشرية الثرية معرفيا؛ فالافتراض قد يدفع إلى مزيد من التفكير في حيثياته وعدم الاكتفاء بمجرد الإجابة على الأسئلة الكيفية. وخاصة مع إمكانية صياغتها –كما سنرى لاحقا- صياغة توجيهية عامة ومرنة تساعد في تنفيذ إجراءات

البحث وتتفاعل مع البيانات الميدانية أثناء جمعها ومعالجتها. وقد تفضي في حالات معينة إلى أدلة جديدة يمكن تعميمها (Giesecke, 2020, p. 412).

ولذلك، وحتى في حالة اعتبار الفرضيات غير ضرورية في البحوث الكيفية، فإنه يمكن استعمالها كموجهات عامة لتأكيد توجهات البحوث الكيفية، مع استعمال "الفئات" الواصفة للقيم والعادات والمعايير والاتجاهات والسلوكيات والأنظمة الرمزية... (Monje-Álvarez, 2011, p. 91) لمفردات مجتمع البحث، بدلا من "المتغيرات" المكونة للفرضيات "الكمية".

- إن الخطأ الأساس في حجج الذين شككوا في استخدام الفرضيات في البحوث الكيفية يتمثل في فكرة أن البحوث الكيفية هي مجرد بحوث استقرائية. فهناك من الباحثين من استخدم الفرضيات الكيفية في مرحلة ما في أعماله العلمية ووجد أنها عملية (في الإجابة على أسئلة بحثه وتحقيق أهدافه) ولا ينبغي تثبيطه عن القيام بما نجح معه. ثم إنه من غير المنطقي توقع التزام الباحثين الكيفيين بقواعد أساليب البحث الكمي بصرامة. فالبحوث الكيفية نوع بحثي مرن إلى حد يمَكّنه من أن يكون استقرائيًا أو استنباطيا حسب بعض الباحثين (Malterud, 2001; Flyvbjerg, 2006; Maudsley, 2011). وفي الاتجاه التنظيري المقابل، فإن "ما بعد الوضعية" (Post-positivism) –كاتجاه كمي يتميز عن "الوضعية" ببعديه التكاملي (Integrated) والسياقي المعارض لأحادية التفسير والمبالغة في استعمال التكميم- يستسيغ الاستعمال "الكيفي" للفرضيات لكونه يعتبر "أن المناهج الكمية والنماذج الرياضية الواصفة للمنظور الوضعي لا يمكن اعتبارها أساسًا كافيًا وضروريًا لإنتاج أدلة تجريبية صحيحة وتأويل نظري مهم مناسب لها" (Adam, 2014, p. 6). وبالتالي فهو لا يعارض من حيث المبدأ استخدام الأشكال التخطيطية (التمثيلات البيانية الكيفية) لاختبار الفرضيات في البحوث الكيفية من خلال مجموعة من التواصلات النصية والمرئية الحاملة لقيم كيفية.

- إن مسألة رفض الاستعمال بسبب استحالة الاختبار –كما أشار إلى ذلك "مالترود" (Malterud, 2001)- مبنية على افتراض أن "الاختبار" في البحوث الكيفية يجب إجراؤه بنفس الطريقة المطبقة في البحوث الكمية. ولكننا في الواقع لسنا

مجبرين على فعل ذلك بنفس الطريقة لأن كلا النوعين من البحوث (الكمية والكيفية) مختلفان ومدعومان بأسس معرفية مختلفة، لذلك يتم اختبار الفرضيات بطريقة كيفية، أي بمساعدة أدوات غير رقمية: الأدبيات النظرية والبيانات البحثية الكيفية.

وهذا يعني أن استعمال البحوث الكيفية للفرضيات يتجاوز إعداد الفرضيات واختبارها (في شكل نفي أو إثبات). وبالتالي، فإن استعمالها يمكن تطبيقه "كمكونات للمفاهيم المسبقة وكأفكار، بدلاً من تطبيق إجراءات لاختبارها كيفياً" (Malterud, 2001, p. 484). كما أنه من الممكن استعمال فرضيات البحوث الكيفية، بمعية استخدام البيانات الكمية والكيفية لإثبات الفرضيات أو نفيها.

وفي حالة استعمال الفرضيات الكيفية والرغبة في اختبارها كيفيا، يذكر "شيقبو" (Chigbu, 2019, pp. 8-9) أنه يمكن مثلا، أن يعتمد الافتراض حول كيفية شعور الأطفال تجاه التغيير في المدرسة على فرضية كيفية بدلاً من فرضية كمية (شعور إيجابي أو سلبي مثلا، ويتم تأكيده أو نفيه نصيا: من دون أرقام) [التوضيح شخصي]. ثم يذكر مثالا آخر يتعلق بافتراض أحد الباحثين وجود ماء في جرة في غرفة معينة، ولإثبات أو نفي هذه الفرضية، فكل ما يحتاجه الباحث هو إظهار وجود -أو عدم وجود- ماء في الجرة في الغرفة المعنية. إذ لا يتعين على الباحث بالضرورة -كما هو الحال في البحوث الكمية- القيام بقياس حجم وجود الماء في الجرة للوصول إلى نتيجة عددية صفرية أو سلبية قبل أن يتمكن من استنتاج أنه لا يوجد ماء في أي جرة في الغرفة. من منظور كيفي، إذا قام الباحث بفحص الجرّات ووجد -بصريا- أنه لا يوجد ماء في أي جرة في الغرفة، فهناك نفي كيفي للفرضية.

يبدو أن عدم استساغة البعض مثل هذه الافتراضات والاختبارات الكيفية يعود إلى عدم فهمهم جدوى الفرضيات في البحوث الكيفية وعدم استيعابهم البعد الدلالي في استخدام عبارة "اختبار الفرضيات"، أو إلى اعتقادهم بأن معنى هذه العبارة يقتضي بالضرورة استعمال الإجراءات الإحصائية، وهو موضوع التوضيح الموالي.

- إن المفهوم "الأصلي"–وليس الشائع في أوساط العلوم الطبيعية-لمادة الجدل الكمي/ الكيفي حول استعمال "الفرضيات" لا يحول دون استعمالها في البحوث الكيفية، فمعظم التعريفات للفرضيات الواردة في الأدبيات المتخصصة تجمع على

أنها ببساطة عبارة عن افتراض غير مُثبت، أي إجابة أولية/ مؤقتة تستدعي الإثبات أو النفي. وهذا لا يعني بالضرورة أن عملية الإثبات لا يمكن أن تتم دون حساب عددي أو تقدير كمي رياضي، كما جرت عليه العادة في العلوم الطبيعية "الصلبة". بل حتى الأصل اليوناني لمعنى مصطلح الفرضية (Hypothesis) "أساس الشيء أو دعامته" – كما مر معنا- لا يحول دون استعمالها واختبارها كيفيا في العلوم الإنسانية "الناعمة".

كما أن "اختبار" الفرضيات قد يعني في البحوث الكيفية أشياء مختلفة للباحثين في البحوث الكمية. إن مصطلح "الاختبار" لم يكن أبدًا متعلقًا بالكميات أو الحسابات العددية في العلوم، بل كان يتعلق بـ "الفحص" (Examination) (Steger, 2015; Garland & al., 2017)، والذي يمكن أن يكون كميًا أو كيفيا، أو مزيجًا من الاثنين. وذلك بخلاف المعنى التقليدي الشائع للاختبار والذي يربطه بمختبر في قاعة، وهو يختلف عن مختبر الباحث الاجتماعي (المجتمع) الذي لا يمكن السيطرة عليه بإحكام والذي يعيش فيه الناس، لكونه بشريا/إنسانيا، أي نسبيا.

- **كيفية صياغة الفرضيات الكيفية واختبارها**

تجدر الإشارة في البداية إلى أن استخدام الفرضيات واختبارها في البحوث الكيفية يعتمد إلى حد كبير على كيفية صياغتها (كتابتها). إذ أنه سيكون من الصعب اختبار فرضية كيفية إذا لم تكن متغيراتها كيفية أو إذا كانت صياغة هذه المتغيرات غير واضحة، لأن ذلك يؤثر سلبا على إمكانية اختبارها كيفيا.

ومن جهة ثانية، فإنه قبل معرفة كيفية صياغة الفرضيات واختبارها في البحوث الكيفية يجب معرفة وتقرير متى يتم -أو لا- استخدامها، وذلك وفقا لطبيعة الموضوع وأهدافه. مع الإشارة إلى أن صعوبة صياغة الفرضيات الكيفية أو تعوّد الباحثين الكيفيين استخدام أسئلة بحث بنجاح لا ينبغي أن يدفعهم إلى تجنب استعمال الفرضيات الكيفية لأنها –حسب مؤيدي استعمالها- تضفي مزيدًا من الوضوح على التحليل، كما يمكنها أن تساعد في توضيح هدف البحث، وتقديم العلاقات المعقدة بصريًا، وهو ما سبق ذكره ضمن مبررات استعمالها.

كما تم الحديث في مبحث سابق عن طرق صياغة الفرضيات عموما (العنصر: 5.1.6.2) وعن أنواع الفرضيات تبعا لطبيعتها (فرضيات بحثية/ فرضيات إحصائية:

صفرية وبديلة) (العنصر: 10.1.6.2)، مما يمهد لنا القول -تبعا لـ "شيقبو" (Chigbu, 2019, pp. 10-11)- بأن البحوث الكمية عادة ما يصوغ أصحابها الفرضيات الصفرية والبديلة بافتراض وجود أو عدم وجود فروق دالة بين متغيرات البحث، وأن الشائع في البحوث الكمية اختبار الفرضيات الصفرية لأن "الفرضيات البحثية لا تحدد المقدار الدقيق للتأثير المتوقع في حالة معينة" (Christensen, Johnson & Turner, 2011, p. 89). أما في البحوث الكيفية، فالشائع اختبار الفرضيات البديلة لأنها تشير عادةً إلى نتيجة محتملة للبحث. وهذا النوع من الفرضيات يمكن عرضه بثلاث طرق: وصفية أو ترابطية أو سببية (المقصود بها فهم العلاقات)... (لمزيد من التفصيل انظر المبحث السابق حول أنواع البحوث). ومع ذلك، فإن بعض الباحثين الكيفيين يميلون إلى تأطير أو صياغة فرضياتهم إما في أشكال صفرية أو بديلة أو مزدوجة (كليهما). وهو أمر ممكن في الفرضيات الكيفية بسبب استخدام متغيرات غير قابلة للقياس عدديًا. كما أن البحوث الكمية عادة ما تختلف متغيرات فرضياتها في "الكم" (قياساتها الكمية)، وذلك بخلاف المتغيرات الكيفية التي عادة ما تختلف في النوع (الحالة أو الوضع أو طبيعة المواقف). ولهذا، فإن صياغة الفرضية الكيفية تتطلب بعض الخطوات والخصائص المهمة والتي تم ذكر معظمها في مبحث سابق (العنصر: 4.1.6.2) خاص بالفرضيات عموما، ونكتفي هنا بذكر ثلاث خصائص مميزة لها في البحوث الكيفية:

- يجب أن تكون الفرضية مدعومة بأدلة من الأدبيات المتخصصة (حول العلاقة أو الارتباط بين المتغيرات).
- يجب أن تكون الفرضية قابلة للاختبار، أي قابلة للإثبات أو النفي، بناءً على نتائج تحليل البيانات التي تم جمعها من الميدان و/ أو من الأدبيات.
- يفضل أن تكون صياغة الفرضيات الكيفية ذات طابع مرِن وعام وناشئ وسياقي –على غرار معظم إجراءاتها التصميمية-، أي قد يتم صقلها أثناء جمع وتحليل البيانات الميدانية. إن الشائع أنها تُختبر في البحوث الكمية وتُبنى في البحوث الكيفية، لكن يمكن استعمالها في البحوث الكيفية استعمالا تدريجيا: في بداية البحث مع تطويرها أثناءه وحتى نهايته إلا في البحوث الاستكشافية "الكيفية" التي عادة ما لا تستعمل فيها.

وبالطبع فإن الفرضيات الكيفية يمكن أن تستعمل في جميع أنواع البحوث الكيفية وبطرق "كيفية" مختلفة، حيث يمكن اختبارها بشكل تخطيطي أو تمثيلي (Diagramming) بصري مرفق -أو غير مرفق- بنصوص تفسيرية. وهو ما سيتم توضيحه لاحقا بمثال تطبيقي.

- أهمية الاختبار البصري للفرضيات في البحوث الكيفية

يمكن تلخيص أهمية الاختبار البصري للفرضيات في البحوث الكيفية من خلال عرض الحجج التي قدمها الباحث "شيقبو" (Chigbu, 2019, p. 3) لتبرير استعماله الفرضيات الكيفية في أهم إجراءات أطروحته الجامعية ألا وهو إجراء "اختبار الفرضيات":

إن الاتصال البصري "*ضروري*" لتقليص التضخم المعلوماتي المميز لانتشار الأعمال العلمية (Bohn & Short, 2012) وخاصة في مجتمعنا المعاصر. كما أنه يعتبر "*عمليا*" بالنسبة للباحثين ولجمهورهم لأن دماغ الإنسان "متصل" بصريا (Zacks, Levy, Tversky & Schinao, 2002)، حيث إن أزيد من 70% من المستقبلات الحسية البشرية (الحواس) موجودة في العينين، و"حوالي 50%من الدماغ يشارك في المعالجة البصرية" (Merieb & Hoehn, 2007). بالإضافة إلى ذلك يشعر الإنسان بالمشاهد المرئية في أقل من 0.10 ثانية (Semetko & Scammell, 2012)، والأهم من ذلك أن دماغ الإنسان يستغرق 150 مللي ثانية فقط في معالجة الرموز ومائة مللي ثانية فقط لربط إحداها بمعنى معين (Thorpe, Fize & Marlot, 1996 ; Holcomb & Grainger, 2006).

مع الإشارة إلى أن استعمال تقنيات الاتصال البصري في البحث –كتابةً وعرضا- ليس جديدا وهو يستعمل داخل تخصصات علوم الاتصال وخارجها. وفيما يلي مثال تطبيقي عن استعمال الاتصال البصري في اختبار فرضية كيفية.

- مثال تطبيقي عن صياغة واختبار فرضية كيفية في أطروحة جامعية

سيتم فيما يلي عرض إحدى مظاهر تجربة عملية تشخّص استعمال فرضيات كيفية في أطروحة دكتوراه للباحث "شيقبو" (Chigbu, 2013) مع اختبارها كيفيا بالتمثيل البياني "النصي والبصري":

قدّم "شيقبو" (ص ص. 12-13) ثلاثة تمثيلات بيانية تعكس كيفية إثبات أو نفي فرضية كيفية بعد إثبات أو نفي مكوناتها الفرعية (العلاقة بين متغيراتها). وهي عبارة عن أمثلة تخطيطية لفرضية كيفية في أطروحته حول موضوع استهدف تقييم مقاربات التنمية الريفية في نيجيريا مع اقتراح مقاربة قادرة على تفعيل عملية تقليص (الحد من) ظاهرة الفقر.

- الفرضية البحثية: "لدى نيجيريا فرص قانونية ومؤسستية لتحقيق تحسين شامل للمناطق الريفية من خلال التنمية الإقليمية. ومع ذلك، وبسبب عدم وجود خطة تنمية ريفية ملموسة واستراتيجيات تنمية ريفية قائمة على الأقاليم، لم يتحقق ذلك".

تتكون الفرضية من اقتراحين افتراضيين:

- يفترض أولهما أن وجود فرص قانونية ومؤسستية يؤدي إلى تحسينات في المناطق الريفية، ويفترض ثانيهما أن غياب خطط واستراتيجيات تنموية ريفية ملموسة يؤدي إلى عدم تحقق التنمية.

ومن أربعة متغيرات مستقلة ومتغير تابع:

- المتغيرات المستقلة هي: الفرص القانونية والمؤسستية، والتغيرات البنيوية المستمرة، وسياسة الإهمال (غياب خطط واستراتيجيات تنموية). والمتغير التابع هو: تحسينات ريفية شاملة من خلال التنمية الإقليمية.

وفيما يلي ثلاثة تمثيلات بيانية توضح كيفية اختبار الاقتراحين الافتراضيين سابقي الذكر بمتغيراتهما المستقلة والتابعة (الشكلان رقم 10 و11) ومن خلالهما الفرضية البحثية (الشكل رقم 12).

الشكل رقم 10: يثبت –من الأدبيات- علاقة "سبب-نتيجة" لدعم الاقتراح الأول

استعمال وثائق تثبت بشكل قطعي وجود فرص قانونية

استعمال وثائق تثبت بشكل قطعي وجود فرص مؤسستية

أسباب

فرص قانونية ومؤسستية

قانونية

سياسة التنمية الريفية والتشريعات والمخططات المحلية من 1979إلى 2001

مؤسستية

دستور نيجيريا، النظام الفدرالي...

من خلال أدوات التخطيط الإقليمي، المشاركة الشعبية، اللامركزية وتنشيط الوظائف الحضرية في الريف لتنميته

لم يجد الباحث علاقة سبب–نتيجة من خلال مقابلات وملاحظات

نتيجة

تحسينات ريفية شاملة من خلال التنمية الإقليمية

تحسينات

تحسين الشبكات الفضائية، الربط بين الريف والمدينة وتعزيز تعاونهما، الاستعمال المستدام للأرض، بناء الهوية بتعزيز العوامل الثقافية والاجتماعية..

قام الباحث بتحليل فضائي للتأكد من التحسينات المحتملة عبر سيناريو تنمية إقليمية، وخلص إلى أنه يسمح بتحسينات شاملة للمناطق الريفية

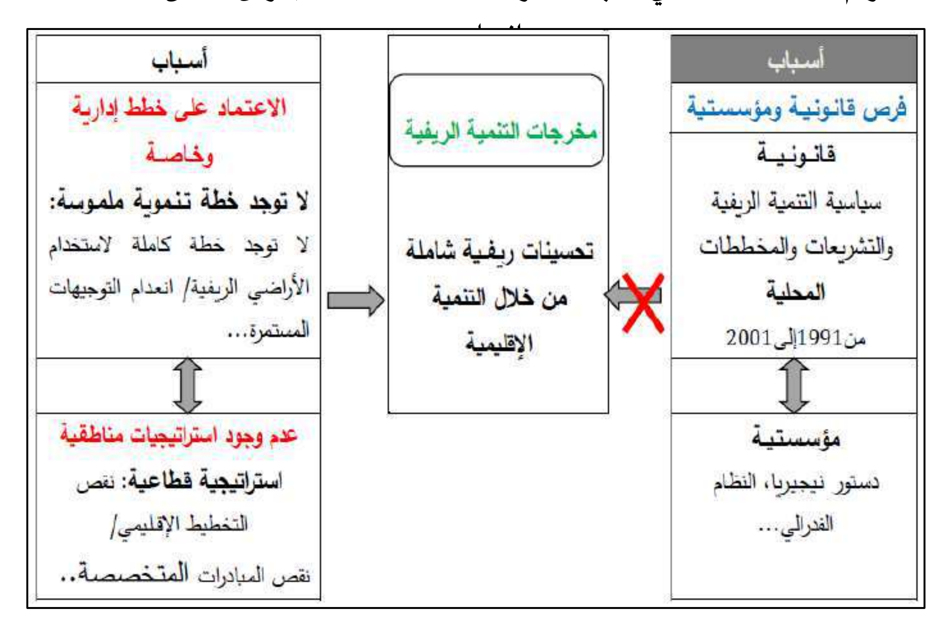
المرجع: Chigbu, 2019, p. 12

الشكل رقم 11: يثبت –من الأدبيات- علاقة "سبب-نتيجة" لدعم الاقتراح الثاني



المرجع: Chigbu, 2019, p. 13

الشكل رقم 12: تخطيط تمثيلي "مثبت" للفرضية البحثية الخاصة بفرص تحقيق التنمية



المرجع: Chigbu, 2019, p. 13

2.6.2. المتغيرات وفئات التحليل

رأيْنا في عرض خصائص الفرضيات وأنواعها، أن لفظ المتغير (Variable) ظهر كثيرا وخاصة كعنصر تكويني للفرضيات بعد "وحدة التحليل"، فماذا نقصد به؟ وما هي خصائصه وأنواعه؟

سيتم تفصيل الحديث عنه قبل تقديم عرض موجز لمقابله (فئات التحليل) في البحوث الكيفية عند من يحصر استعماله –بمعية الفرضيات- في البحوث الكمية.

1.2.6.2. المتغيرات

- تعريف المتغير

لتوضيح ما هو المتغير، نستعرض فيما يلي بعض التعريفات المتخصصة:

إن المتغير هو خاصية يمكن أن تختلف من وحدة تحليلية دراسية لأخرى، ومن المرجع أن يكون اختلافها قابلا للقياس أو الملاحظة (Hernández, Fernández y Baptista, 2014). أي أن المتغير خاصية قابلة للتغير (باكتسابه قيم مختلفة)، ويكون

تغيّره قابلا للقياس، ويتم تطبيقه على مجموعة من الناس أو الأشياء أو الأحداث، والتي يمكن أن تأخذ قيما مختلفة في علاقتها بالمتغير.

كما يمكن أن يطلق اسمه على جوانب أو أبعاد الظاهرة التي تتميز بالقدرة على اتخاذ قيم مختلفة، سواء أكانت كيفية أم كمية.

وهناك من يختزل تعريف المتغير في "الخصائص الكيفية والكمية لوحدات التحليل" أو في كونه "التعريف الإجرائي للمفهوم" (Archive-Host, 2001). ويكون ذلك بتحديد أبعاده المهمة. فعندما نجد مفهوما يهمنا، يجب علينا تحديد جميع الأبعاد ذات الصلة التي تشكل هذا المفهوم. وهذه الأبعاد هي التي قد تسمى عند البعض متغيرات، وعند البعض الآخر أجزاء منها (مؤشرات) كما سنرى لاحقا.

مما سبق، يمكن أن نستنتج أن المتغيرات عبارة عن خصائص أو صفات أو سمات أو ميزات تتوافر لدى الأفراد والجماعات والأشياء. وهي قابلة للملاحظة والقياس الكميين عموما.

ولذلك، فهي تعتبر عادة القاعدة أو المادة الخام للبحث الكمي. فالأشكال المختلفة لتحليل البيانات المجمعة أو المتاحة لبحث من هذا النوع تتعلق بالمتغيرات. ويعبر عن كل من مشكلة البحث والأهداف المرجوة باستخدام متغير أو أكثر (Briones, 2003).

- **صلاحية المتغير**: إن صلاحية المتغير تعتمد دائما على الإطار النظري المؤسس لمشكلة أو موضوع البحث، وعلى علاقته المباشرة مع الفرضيات التي تدعمه.

- **إعداد المتغير**: نقوم أولا بتحديد المتغيرات الواردة في الفرضية تحديدا نظريا ثم إجرائيا، للحصول على "مؤشرات" كل واحد منها.

- **عوامل عملية إعداد المتغير**

من الضروري الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

° التعريف الاسمي للمتغير المراد قياسه.

° التعريف الفعلي أو بُعد/ أبعاد المتغير.

° التعريف الإجرائي أو مؤشرات المتغير.

ولكن كيف تتم عملية تشخيص المتغير؟ إنها عملية منطقية تبدأ بفهم سياق المشكلة، حيث عادة ما يتم اعتبار السياق أول متغيرات البحث. أما الخطوة الثانية فتتمثل في عزل المشكلة وتمييزها عن الأعراض، أي التوجه نحو الأسباب قبل الآثار، وبالتالي يكون لدينا على الأقل ثلاثة متغيرات متعلقة بـ: السياق والأسباب والآثار (Rivas-Tovar, 2015, Chap. 6)، وقد يضاف إليها متغير "الخصائص".

- تصنيف المتغيرات: أنواعها

لقد مر معنا أن المتغيرات تتميز بقدرتها على اتخاذ قيم مختلفة قابلة للقياس، ولذلك تعددت تصنيفاتها. فهي تصنف تبعا لقدرتها القياسية، أو لمضمونها، أو لوظائفها وموقعها من العلاقات الفرضية أو النهائية في المعرفة العلمية.

1. تصنيف المتغيرات وفقا لقدرتها على قياس الأشياء: مستوى قياسها

- المتغيرات المستمرة أو المتصلة: تحدُث عندما يمكن أن تأخذ الظاهرة المراد قياسها قيما مختلفة من الناحية الكمية. ويفترض أن الظواهر التي تشير إلى مؤشرات المتغير مستمرة. والمتغيرات التي يتم التعبير عنها كميا عن طريق التنقيط (السن، الطول...) تكون مستمرة بحيث تكون وحدتها الأولية قابلة للقسمة (مقدار انخفاض وزن الرضع في المثال السابق بالغرام والملغ...).

- متغيرات غير مستمرة/ منفصلة أو متقطعة (Discretes): تعبر عن أقسام/ أجزاء في شكل غير كمي بين مختلف الأفراد أو العناصر: تعتبر وحدتها الأولية غير قابلة للقسمة؛ فعدد الأشخاص العاطلين عن العمل أو عدد الطلبة الناجحين... مثلا، لا يمكن قياسهم بأجزاء من الواحد: طالب ونصف...؟

- متغيرات فردية: لديها سمة أو خاصية تُميّز أفراد بعينهم (صفات فردية).

- متغيرات جماعية: لديها الخصائص أو السمات التي تميز مجموعة اجتماعية محددة (صفات جماعية).

- متغير سابق (Antecedent): يفترض أن يكون سابقا لمتغير آخر دون أن يكون بالضرورة سببا في حدوثه (لتمييزه عن المتغير المستقل). مثال: لمتغير "النوع" علاقة ما بمتغير "المشاهدة" (دون تحديد طبيعة العلاقة).

- متغير مستقل: يسبق المتغير التابع، ويُعتبر سببا في حدوثه، فيتحكم الباحث في شروطه لإنتاج بعض الآثار. ويُرمز له عادة باسم "س" (x). إنه المتغير الذي يقيسه الباحث أو يتحكم فيه أو يختاره لتحديد علاقته بالظاهرة أو بالظواهر الملاحظة. وهو يتطابق مع المتغير المحفّز. فقد يكون مصدره في المبحوث أو في محيطه. إنه المتغير الذي يعالجه الباحث لمعرفة الآثار التي يُحدثها في متغير آخر.

- متغير تابع: يحدث كنتيجة لمتغير سابق. إنه التأثير الناتج عن المتغير المستقل. وهو عادة ما يكون موضوع البحث أي المتغير المراد شرحه.ويرمز له عادة بـ"ص" (y). إنه العامل الذي يلاحظه الباحث أو يقيسه لتحديد تأثير المتغير المستقل أو المتغير السبب. إنه المتغير-الاستجابة. وفي اللغة الاقتصادية، يعتبر هذا المتغير من المخرجات وفي العلوم السلوكية يعتبر سلوكا ناتجا عن كائن حي تم تحفيزه. إنه العامل الذي يظهر، يختفي، يختلف... نتيجة طبيعة التحكم في المتغير المستقل من قبل الباحث.

مع ملاحظة أن المتغير الواحد قد يكون مستقلا أو تابعا وأن إشكالية موضوع البحث هي التي تحدد طبيعته. فمثلا، هل متغير "مشاركة الأحزاب" –المستقل- هو الذي أدى إلى متغير "شفافية الانتخابات" -التابع-؟ أم أن شفافية العملية الانتخابية هي التي أدت إلى مشاركة الأحزاب فيها؟ كما أن متغيرا مستقلا في موضوع ما قد يكون تابعا في موضوع آخر، ومثاله متغير "مقروئية الصحف" في الموضوعين الآتيين كمستقل وكتابع على التوالي: 1. أثر مقروئية الصحف على الوعي السياسي في بلد ما و2. أثر نسبة الأمية على مقروئية الصحف في بلد ما.

- متغير وسيط أو معدِّل أو بديل (Moderator variable): يرمز له عادة بـ"س و" (Xm)، وهو يتموقع بين المتغير المستقل والمتغير التابع، فيتدخل بطريقة واضحة عند قيامنا بالربط بينهما. ويجب التأكد من أن ظهوره يكون بعد المتغير المستقل وقبل المتغير التابع، وبطريقة قد تجعله يحل نسبيا أو كليا محل المتغير المستقل، أو يكون بمثابة عامل معني جزئيا أو كليا بالعلاقة بين المتغيرين. فهو يتكون من عوامل تشارك في التأثير في المتغير التابع، ولذلك يفضل التحكم فيه زيادة في تحديد العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع ومعرفة تأثيره في هذا الأخير، أي ما إذا

كان يعدّل العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع. ويعطيه الباحث قيمة ثانوية في البحث ويدرجه فيه لتحديد كيف يؤثر هو الآخر في المتغير التابع بصفته نوعا من أنواع المتغيرات المستقلة. وإذا كان يعتقد الباحث أنه، بالإضافة إلى المتغير المستقل، توجد متغيرات مستقلة أخرى قد تؤثر في العلاقة بين "س" و"ص"، يقوم عندها باعتمادها في بحثه كمتغيرات "وسيطة" لمعرفة تأثيرها في المتغير التابع.

وعلى سبيل المثال، قد يرى الباحث أن الرجال يميلون أكثر إلى تفضيل الموضوعات الصحافية الجادة بينما يرى أن النساء تملن أكثر إلى تفضيل الموضوعات الصحافية الخفيفة. وفي الوقت نفسه يقيّم الباحث صياغته للعلاقة المذكورة على أساس زيادة الوقت المتاح للرجل في المنزل لقراءة الموضوعات الجادة والمتعمقة، بينما يقل هذا الوقت لدى المرأة بفعل اهتماماتها وأشغالها المنزلية.

في هذه الحالة يكون الوقت المتاح متغيرا وسيطا يعمل على تأكيد العلاقة المتباينة بين الرجل والمرأة في الاهتمام بالموضوعات الصحافية الجادة والخفيفة. ويكون متغير النوع متغيرا مستقلا ومتغير الاهتمام والتفضيل للموضوعات الصحافية متغيرا تابعا. ولذلك فالباحث يأخذ المتغير الوسيط بعين الاعتبار عند بحث العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، لأغراض صدق التفسير والاستدلال من خلال النتائج. وفي المثال السابق نفسه قد يكون هناك متغير دخيل –سنذكره لاحقا- يتعلق بعلاقة الطبيعة النفسية للجنسين (الذكور والإناث) بطبيعة المواضيع الصحافية المختارة، وهو ما يصعب التحكم فيه لطبيعته غير الملموسة.

- متغيرات دخيلة أو عارضة (Extraneous or Intervening variables): عندما يكون هناك متغير مستقل لا علاقة له بالهدف من البحث، ولكن قد تكون له آثار في المتغير التابع، نكون بصدد متغير دخيل. لذا، لا بد من التأكد من أن التأثير في المتغير التابع لا يمكن أن يُعزَى إلا للمتغير المستقل المعتمد وليس لمتغيرات دخيلة لا يمكن قياسها أو التحكم فيها لكونها غير ملموسة وصعبة التحديد. فهي التي تؤثر نظريا في المتغير التابع، ولكن لا يمكن قياسها أو التحكم فيها. إنها متغيرات تستنتج عادة من طبيعة آثار المتغيرات المستقلة والوسيطة في المتغير التابع. وقد يُرمز لها بـ "س د" (Xi).

- المتغير المتحكم فيه (Controlled): يرمز له عادة بـ "س م" (Xc)، والبعض يسميه المتغير الدخيل "قبل التحكم فيه". وهو من المتغيرات التي قد تؤثر في المتغير التابع، ولكنه لا ينتمي إلى بؤرة البحث. فيعمل الباحث على التحكم فيه بهدف إنهاء أو تحييد آثاره على المتغير التابع. ويتم تحييده من أجل القضاء على آثاره أو تجنيها بحثه من خلال السيطرة عليه أو التحكم فيه بشكل طبيعي أو مصطنع، مثلا من خلال إدخاله في الاستبيان لمعرفة ما إذا كانت له علاقة بالعامل الذي يعنينا أو بعوامل أخرى.

ومثاله: إذا كانت لدينا الفرضية الآتية: "توجد علاقة قوية بين المشاركة السياسية والنفقات العمومية"، فإنه يمكن الاعتراض عليها نظريا بالتساؤل عن إمكانية وجود متغيرات أخرى (ثقافية، سياسية...) تؤثر في المتغيرين معا وبمعامل ارتباط أقوى. والأمر نفسه بالنسبة للعلاقة بين الاختلاط بين الجنسين في الثانويات والنجاح في البكالوريا، من دون الأخذ بعين الاعتبار متغيرات نوعية التأطيرين العلمي والإداري، نوعية التلاميذ، خصائص محيطهم الأسري الثقافية والاقتصادية...

2. تصنيف المتغيرات حسب وظيفتها وكيفية ملاحظتها

يصنف "كاواس" (Cauas, 2006) المتغيرات حسب مؤشري الوظيفة وكيفية الملاحظة كما يلي:

أ) التصنيف حسب وظيفتها

- متغيرات مستقلة أو سببية: إنها متغيرات تفسيرية، أي، العوامل أو العناصر التي قد تفسر المتغيرات التابعة، وهي المتغيرات التي تتم معالجتها في البحوث التجريبية وشبه التجريبية.

- متغيرات تابعة: وهي المتغيرات التي يُستهدف تفسيرها، أي، الهدف من البحث الذي نحاول تفسيره بفعل عناصر أخرى.

ب) التصنيف حسب كيفية ملاحظتها

- متغيرات كيفية أو فئوية: هي تلك المتغيرات التي يكون لعناصرها التغييرية طابعا كيفيا/ نوعيا لا يمكن قياسه بالأرقام، بل من خلال الوصف بصفات متباينة

وموزعة في فئات أو خصائص أو مستويات متجانسة، مثل الحالة الاجتماعية بفئاتها الوصفية (أعزب، متزوج، أرمل، مطلّق) أو المستوى التعليمي بفئاته الوصفية المتغيرة (ابتدائي، متوسط، ثانوي، جامعي) أو وصف التعرض إلى وسائل الإعلام من خلال فئتي (منتظم، غير منتظم) أو الجنس (ذكر، أنثى)...

- متغيرات كمية: هي التي يمكن أن تعرض فيها الصفات أو الخصائص بدرجات وكثافة مختلفة ولها طابع رقمي أو كمي، ومثالها: السن، مستوى الدخل، التسرب من التعليم، كثافة المشاهدة، الخ. فالتعبير عن التغير في حالتها يتم من خلال القيم الكمية التي تعكسها الأرقام أو التكرارات (10، 15، 20...) أو القيم الكمية اللفظية مثل التعبير عن عدد قراء الصحف بالقيم الكمية اللفظية (كبير/ قليل) أو عن حجم الأفراد المؤيدين لقرار ما بـ(كبير جدا/ كبير/ متوسط/ قليل/ قليل جدا)...

ويمكن تقسيم المتغيرات الكمية إلى *متغيرات متقطعة* أو غير مستمرة وأخرى *مستمرة* أو متصلة، كما مر معنا في تصنيف سابق مؤشره قدرتها على قياس الأشياء.

* وبالطبع لا يترتب على تصنيف المتغيرات إلى كمية وكيفية وضع حدود فاصلة للباحث في استخدامها، حيث يمكن الجمع بين:

- متغيرات كمية وأخرى كمية، مثل: العلاقة بين التغير في الدخل (كميات بالدينار مثلا) والتغير في الوقت المخصص لمشاهدة التلفزيون أو قراءة الصحف يوميا (كميات بعدد الساعات أو الدقائق مثلا).

- متغيرات كمية وأخرى كيفية، مثل العلاقة بين التغير في سن الطلبة (سنهم بالأرقام) ومستوى الانتظام في قراءة الصحف (فئات: لا يقرؤون، قراء غير منتظمين، قراء منتظمون).

- متغيرات كيفية وأخرى كيفية، مثل العلاقة بين متغير المستوى التعليمي (ابتدائي، متوسط...) ومتغير تفضيل الموضوعات (الجادة، الخفيفة).

ويفيد التصنيف السابق لأنواع المتغيرات في اختيار الطرق الإحصائية أو المعاملات التي تكشف عن العلاقات (علاقات الاتفاق/ الارتباط أو الاختلاف/ التباين)، ذلك أن هناك معاملات إحصائية يفضل استخدامها في حالة المتغيرات الكيفية/ الكيفية وليس في حالة المتغيرات الكمية/ الكيفية أو الكمية/ الكمية.

وبالطبع هناك من يؤيد إمكانية تقدير اتجاه المتغيرات الكيفية وعلاقتها البينية كيفيا، كما مر معنا في عنصر الفرضيات الكيفية، أو ينصح باستبدالها بعنصر "فئات التحليل" كما سيتم توضيحه فيما يلي.

2.2.6.2. فئات التحليل

يعتبر بعض الكتاب (Rivas-Tovar, 2015; Monje-Álvarez, 2011) فئات التحليل **المقابل الفئوي للمتغيرات** في البحوث الكمية أو بديلها أحيانا. إنها عبارة عن استراتيجية منهجية لبحث موضوع معين، وعلى غرار فئة "المتغيرات" الكمية، فهي عادة ما تتضمن فئات فرعية أو مؤشرات أو تعريفات إجرائية موجهة للبحث. ولذلك نجد في بحوث تحليل المحتوى من يرفق فئات التحليل بتعريفاتها الإجرائية. لكن تجدر الإشارة هنا إلى أن هناك من يؤيد استعمال عنصر المتغيرات في البحوث الكيفية ولا يستبدله بعنصر وحدات التحليل (Chigbu, 2019). وهو ما تم الحديث عنه سابقا في عنصر الفرضيات في البحوث الكيفية.

ومهما يكن الأمر، وحسب الثلاثي (Llanos, Lambarry & Trujillo, 2014)، فإن **فئات التحليل تتميز بالخصائص** الآتية:

- تُستقى فئات التحليل من مراجعة الأدبيات المتخصصة والبحوث السابقة، حيث يتم تحديد ماهية المفاهيم التي سيتم استخدامها لشرح موضوع البحث، كما تستعمل الفئات في توضيح حدود البحث أو نطاقه.

- يُنصح بعدم المبالغة في عدد الفئات الرئيسة والفرعية، لتجنب تعقيد عملية فهم البحث، على أن تستهدف عملية تقسيم فئات التحليل الرئيسة إلى فئات فرعية توضيح المفاهيم التي يتم بحثها بالعدد المناسب منها.

- الأخذ بعين الاعتبار أن فكرة تحديد فئات التحليل هي اختزال الواقع إلى مفاهيم واضحة وسهلة الفهم.

- من المهم جدًا ملاحظة أن هذه الفئات يجب أن تتمتع بالصدق النظري. أي، يجب دعمها بعمل الباحثين السابقين الذين عالجوا المشكلة (الموضوع) نفسها أو شبيهاتها.

بعد ذلك، يجب تحديد الفئات عمليًا/ إجرائيا، وفقًا للإطار النظري ومجال البحث، أي تفكيكها/ تقسيمها –كما مر معنا- إلى فئات فرعية خاصة بكل فئة. وهي عبارة عن وحدات لغوية دالة (بالنسبة للبحث) متكونة من كلمة واحدة أو أكثر. وعندما تتضمن هذه الفئات أكثر من فكرة يفضل بحث إمكانية تقسيمها إلى فئات فرعية أخرى لتسهيل عملية التحليل.

وتجدر الإشارة في الأخير إلى أن عملية التفْيئة قد تُستقى من الأدبيات المتخصصة والبحوث السابقة -كما ذكرنا سابقا-، أي قبل القيام بعملية جمع البيانات بواسطة أداة نصف مقننة (المقابلة نصف المقننة مثلا). كما قد تتم أثناء تحليل البيانات أي بعد عملية جمع البيانات من الميدان بواسطة المقابلات المفتوحة والملاحظة بالمشاركة مثلا. كما يمكن الجمع بين الطريقتين باعتماد فئات نظرية عامة وتطويرها ميدانيا.

وفيما يلي (الجدول رقم 8) مثال تطبيقي عن عملية التفْيئة في مجال التربية البيئية:

الجدول رقم 8: يوضح عملية تحديد وتفكيك فئات التحليل في بحث وصفي

الموضوع	فئات التحليل	فئات التحليل الفرعية
التربية البيئية	برامج لتعزيز الأنشطة التعليمية	جلسات التوجيه البيئي
		الترويج لخَرجات ميدانية لتعزيز المسؤولية الاجتماعية
		مؤتمرات
		ندوات ودورات تدريبية وورشات عمل
	الترويج البيئي "الأكسيولوجي" (للقيم البيئية الجوهرية/ المحورية)	كتيبات
		ملصقات
		أمثلة عن السلطات والمعلمين
	دمج في الخطط الدراسية المتعلقة بالعناية بالبيئة	مواضيع بيئية في البرامج الدراسية
		تحليل محتوى البرنامج

المرجع: بتصرف عن: Esquivel, 2014

3.6.2. المؤشرات

- تعريف المؤشرات

لصياغة التساؤلات و/ أو الفرضيات من الضروري أن تكون لدينا متغيرات بمؤشراتها (Indicators/ Indices)، والتي قد تكون عامة وفي شكل مركب (شاملة لعدة مؤشرات أو لمتغير معقد أو لبعد) أو بسيطة (عادية/ غير مركبة)، كما سيتم توضيح ذلك لاحقا. مع الإشارة إلى أنه يمكن الاستغناء عن "المؤشرات" أصلا في حالة كون "المتغيرات" قابلة للقياس المباشر (غير قابلة للتجزئة إلى مؤشرات)، ويمكن ربطها حينها بأسئلة أداة جمع البيانات مباشرة، كما سنرى لاحقا.

ومهما يكن الأمر، فالمؤشر يعتبر عادة مظهرا من مظاهر المتغيرات القابلة للملاحظة والقياس في البحوث الكمية، وقد يكون عبارة عن أي شيء يدل على وجود المتغير قيد البحث، إذ بواسطته نقيّم أثر التعريف الإجرائي ونقيس المتغيرات كميا. وفيما يلي مثال عن مؤشرات متغير "الديمقراطية السياسية" كنموذج: التعددية الحزبية، التعددية الإعلامية، حرية الانتخابات، الفصل بين السلطات الثلاث، التداول على السلطة...

وتهدف المؤشرات –في البحوث الكمية- إلى تفكيك المتغيرات التي تم عزلها إلى وحدات صغيرة قابلة للملاحظة والقياس. وكلما كانت المؤشرات أكثر دقة كلما كان قياس المتغير أفضل. وبالطبع قد يكون للمتغير مؤشر واحد (بسيط) كما قد يحتاج قياسه لعدة مؤشرات (مركبة).

- أنواع المؤشرات

بداية، تجدر الإشارة إلى أنها تستعمل خاصة في البحوث الكمية، وأن مقابلها الطبيعي المحتمل في البحوث الكيفية هي "فئات التحليل الفرعية". وبالطبع هناك عدة تصنيفات للمؤشرات، ولكننا سنكتفي هنا بعرض ثلاثة تصنيفات فقط:

* يحددها التصنيف الأول في ثلاثة أنواع من المؤشرات: واقعية ورسمية وذاتية. إن المؤشرات الواقعية والرسمية لا تستدعي التقييم الذاتي للمبحوث، وهي عادة ما يمكن ملاحظتها بسهولة لكونها محددة، وذلك بخلاف المؤشرات الذاتية.

-- المؤشرات الواقعية: وتتعلق غالبا بالسلوك (في حالة دراسات الجمهور خاصة) وتكون مقاييسها مرتبطة عادة بـ"عامل التوقيت" أو بـ "مدة السلوك". وذلك على نحو: متى ظهر سلوك معين وكم استغرق من الوقت؟

-- أما المؤشرات الرسمية فغالبا ما تتعلق بالمتغيرات الاجتماعية والديموغرافية (الانتماء إلى جمعية مثلا). أي بخصائص المبحوث وخصائص محيطه من خلال وثائق رسمية.

-- وأما المؤشرات الذاتية فتستخدم بكثرة في علم النفس الاجتماعي خاصة. ومن أمثلتها: مؤشرات الرأي، والتمثلات (التصورات) الاجتماعية، والنوايا، الخ. إنها أكثر المؤشرات التي يصعب اكتشافها لأنها تُبنى ذاتيا، ونادرا ما يتم تقييمها من قبل الأسئلة المغلقة التي يجاب عليها بنعم أو لا. فهي تتطلب أسئلة رأي مفتوحة.

لذلك يكون هذا النوع من المؤشرات الخاص بالآراء والتمثلات والنوايا الأكثر صعوبة للاختبار، لأنه من الصعب العثور على المؤشرات التي تتوافق معها أو تناسبها... مما يضطر بعض الباحثين للجوء إلى عدة مؤشرات للعثور على قياس دقيق ومتسق.

وعلى سبيل المثال: القلق المتعلق بمرض جنون البقر، قد تكون مؤشراته: الصلة باللحم (العادات الغذائية)، معرفة المرض... (Archive-Host, 2001).

* ويحدد التصنيف الثاني المؤشرات في ثلاثة أنواع أيضا، ولكنه يعتمد في ذلك على طبيعة البيانات: مؤشرات كمية وكيفية ومختلطة. يستدعي النوع الأول استعمال أدوات جمع بيانات كمية وهي قابلة للقياس الرقمي والتحليل الإحصائي، أما النوع الثاني فيستدعي استخدام أدوات جمع بيانات كيفية ويستهدف معرفة الخصائص الذاتية والسياقية من خلال تقديرات ذاتية، وأما النوع الثالث فيستهدف معرفة المظاهر الكمية للموضوع وتفصيلات خصائصه الكيفية. ومثال ذلك على التوالي: كون 90 بالمائة من طلبة كلية العلوم الطبية إناث، وتقدير هؤلاء لنوعية التعليم في كليتهم، ثم الوصف الكمي/ الكيفي لهؤلاء الطالبات.

* أما التصنيف الثالث للمؤشرات فيجعلها تبعا لمدى تعقيدها نوعين: مركبة وبسيطة.

-- المؤشرات المركبة (العامة): لقد سبق وأن ذكرنا أن المؤشر العام عبارة عن مزيج من عدة مؤشرات. وللحصول على صورة أكثر اكتمالا للواقع، يمكننا تجميع مؤشرات متعددة لإنشاء صورة واحدة جديدة: هي المؤشر العام أو المركب. وعلى سبيل المثال: مؤشر كتلة جسم الإنسان: لا يكون للوزن معنى إلا في علاقته بالطول. فالعلاقة بين مؤشري الوزن والطول هي التي تعطي قيمة للمؤشر العام: كتلة جسم الإنسان. والأمر نفسه يمكن قوله مثلا حول مقروئية الصحف التي تساوي السحب أو التوزيع ناقص المرتجعات، الخ.

-- المؤشرات البسيطة أو العادية: هي التي تكفي بمفردها لتفسير المتغير، أي أن للمظهر الواحد كمؤشر دور رئيس يعبر عن وجود اتجاه محدد يكفي لتفسير المتغير دون الاستعانة بمؤشرات إضافية. في المثال السابق، يكون المؤشر البسيط هو الوزن أو الطول.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المؤشر العام يقابله عند البعض مصطلح "**البعد**" (Dimension)، لأن هذا الأخير قد يتوسط أيضا العلاقة بين المتغير -أو المفهوم عند البعض، كما سنرى لاحقا- والمؤشر البسيط.

كما أنه من الممكن أن نمر مباشرة من المتغيرات إلى المؤشرات، بل من الفرضيات إلى المؤشرات، وهذا يخضع بالطبع لطبيعة الإشكالية وأهداف موضوع البحث وفرضياته التي قد تكون قابلة لتفكيك تدرجي متعدد أم لا، أي أن كل ما هو غير قابل للملاحظة والقياس المباشرين أو التكميم -في البحوث الكمية- فهو ليس بمؤشر "بسيط".

- ما هي طبيعة العلاقة بين المتغيروالمؤشر(ات)؟

إنها علاقة ذات طابع إجرائي (عملي) تتعلق بعملية الاستدلال، لأنها تفترض إذا كان المؤشر موجودا فالمتغير يكون موجودا أيضا.

ولكن علينا أن نبقى حذرين: فبما أن المؤشر يكون عادة أكثر دقة من المتغير، فإنه لا يغطي سوى جانب واحد (الأهم عادة) من هذا المتغير بجعله قابلا للملاحظة والقياس (في البحوث الكمية طبعا). لذلك، قد يكون لأي مؤشر دور هامشي وعارض ولا يعبّر عن وجود اتجاه. مما يستدعي محاولة العثور على أكبر عدد ممكن من

المؤشرات لكل متغير: فكلما زاد عدد المؤشرات كلما قل احتمال الخطأ في تفسير المتغير، لذلك وجدنا من يتحدث عن مؤشرات مركبة. وهذا لا ينفي طبعا إمكانية وكفاءة تفسير مؤشر واحد لمتغير واحد. وفي المقابل فإن المؤشر(ات) لا ي(ت)ستعمل إلا في حالة كون المفهوم أو المتغير غير قابل للملاحظة والقياس المباشرين، أي في حالة كونه قابلا للتفكيك.

أما إذا كان "المتغير" غير قابل للتجزئة فإنه يمكن الاستغناء عن "المؤشرات"، لأن المتغير سيكون قابلا للقياس المباشر، أي متوافقا مع "المؤشر"، ويمكن ربطه حينها بأسئلة أداة جمع البيانات مباشرة، ومثال ذلك متغير السن "العددي" الذي يمكن ملاحظته وقياسه مباشرة من خلال السؤال عنه في الاستبيان مثلا.

المتغير: السن ⟵ سؤال الاستبيان في محور البيانات العامة: ما سنّك (كم عمرك؟).

ولذلك يمكن اعتبار أسئلة الاستبيان بخياراتها الجوابية متغيرات تعالج إحصائيا (Azofra, 1999, p. 9)، وهو أمر إحصائي تفصيلي عادة ما لا يذكر في مبحث المتغيرات الملازمة لمستوى الفرضيات.

وللتأكد من أن مؤشر ما يجعل المتغير قابلا للملاحظة والقياس، يمكن ربطه بأسئلة أداة جمع البيانات انطلاقا من المتغير، واعتماد مخطط تنظيمي تدرّجي من النوع الثلاثي، مثاله: مقروئية الصحف (متغير)، والسحب والتوزيع والمرتجعات (مؤشراته)، والأسئلة تطرح حول كمية وتوقيت وأماكن السحب والتوزيع، وحول كيفية التعامل مع المرتجعات... والشكل (رقم 13) يوضح ذلك.





الشكل رقم 13: يمثل كيفية تفكيك المتغير إلى مؤشرات فأسئلة

المتغير1
مقروئية الصحف

المؤشر1
(السحب)
السؤال 1
السؤال 2
السؤال 3

المؤشر2
(التوزيع)
السؤال 1
السؤال 2

المؤشر3
(المرتجعات)
السؤال 1
السؤال 2

المتغير2
الديمقراطية السياسية

المؤشر1
(التعددية)
السؤال 1
السؤال 2
السؤال 3

المؤشر2
(الحرية)
أسئلة ....

المؤشر3
(فصل السلطات)
السؤال 1
السؤال 2

المرجع: إعداد شخصي مبني على المعلومات المعرفية السابقة

ملاحظة: يمكن لـ "**الأبعاد**" أن تتوسط المتغيرات والمؤشرات (انظر في المبحث الموالي الجدول رقم 9).

- خصائص المؤشرات في البحوث الكمية

للمؤشر في البحوث الكمية ثلاث صفات:

- الصدق: يجب على المؤشر أن يقيس ما يهمنا فعلا في البحث.

- الثبات: لكي يكون المؤشر صادقا، يجب أن يكون ثابتا: عند تكرار القياس، يجب أن نجد دائما النتيجة نفسها.

- الدقة: يجب أن يكون المؤشر على أكبر قدر ممكن من الدقة، والدقة تتوقف على درجة وضوح وحساسية القياس المسجل. فعلى سبيل المثال، يخضع استخدامنا للمليمتر أو للمتر لقياس شيء ما على حجم هذا الأخير (Archive-Host, 2001).

- المؤشرات كسلم قياسي في البحوث الكمية

يجب أن نبدأ دائما بالسؤال عن نوع المقياس الذي سوف نعالج به البيانات التي سنقوم بجمعها، أي عن نوع السلم الذي يصلح لقياسها.

وفي هذا المجال، يمكننا التمييز بين ثلاثة مقاييس (Archive-Host, 2001):

-المقياس الاسمي: يساعد على التمييز بين مختلف قيم المتغير وتمييزها باسم خاص بها.

- المقياس الترتيبي: يساعد على التمييز بين الطرق المختلفة لترتيب المتغيرات بطريقة غير تعسفية (الترتيب التنازلي، على سبيل المثال، يعطي تسلسلا هرميا).

- المقياس النسبي: نقوم بإعطاء قيمة رقمية غير تعسفية لمختلف قيم المتغير. على سبيل المثال: درجة الثقة (بحساب نسبة الجزء إلى الكل).

وسيتم تفصيل الحديث عنها –بمعية مقياس المسافات المتساوية- في عنصر لاحق (6.3.3. بعض مقاييس جمع البيانات) يشمل مستويات القياس.



7.2. المفاهيم والأبعاد وعلاقتهما بالفرضيات والمتغيرات والمؤشرات

سـيتم فيما يأتي عرض بعض دلالات المفاهيم وكيفية تحديدها إجرائيا، مع الإشـارة إلى أن ذكر عنصـر المفاهيم هنا بعد مبحث المؤشـرات لا يعني أنه يليها منهجيا في خطة البحث، لأنه سـابق لها بالضـرورة الوظيفية، بل قد يسـبق عند البعض المتغيرات أو يعادلها (Laramée et Vallée, 2005, p. 212)، لأن المفاهيم تُستقى من فرضيات البحث أو من تساؤلاته -العاكسة لعنوان البحث- تبعا لطبيعة البحث الكمية أو الكيفية.

- **بعض دلالات المفاهيم**

للمفاهيم علاقة بنائية وثيقة بالنظريات والفرضيات والمتغيرات... فالنظريات تقدم في تفسـيرها "للحقائق" (الوقائع عند البعض) والعلاقات العديد من المفاهيم والمتغيرات المتجددة التي يتم اختبار علاقاتها بعد ذلك في فرضـيات جديدة... وهكذا. مما يعبّر عن عملية التراكم والتجديد في المعرفة العلمية، بغية إقرار "الحقائق".

وتكتسب "الحقائق" قيمتها من المعاني والصور المشتركة التي يرسمها الأفراد لها ويتفقون عليها في البيئة الواحدة. وتصـاغ هذه المعاني والصـور في شـكل رموز لغوية ذات دلالة.

ونظرا لاختلاف هذه الرموز ودلالاتها باختلاف المجال المعرفي والتخصـص العلمي والخلفية الثقافية، فإنه يتم التعبير عن الرمز ودلالته أو معناه في المجال العلمي الواحد بالمفهوم (Concept). ولهذا يقال دائما أن لكل علم مفاهيمه الخاصة وأن لكل ثقافة مفاهيمها الخاصـة. وهي مجموعة الرموز ذات المعاني والتصـورات المشـتركة في مجالات هذا العلم وتطبيقاته، والتي من خلالها يتم تناول المعلومات والأفكار والآراء، حيث تعتبر المفاهيم أداة اتصـال في البيئة العلمية أو الثقافية الواحدة؛ "فالمفاهيم بِنت بيئتها"، كما هو شائع.

ومن التعريفات التقليدية للمفاهيم المؤكدة لهذه الدلالات تلك التي تجعلها عبارة عن "صورة أو تمثيل رمزي لفكرة مجردة" (Liehr & Smith, 1999, p. 7)، أو عن مكونات النظرية التي "تنقل الأفكار المجردة داخل النظرية" (Chinn & Kramer, 1999, p. 252)، أو عن "صياغة عقلية معقدة للتجربة" (Imenda, 2014, p. 188).

كما يمكن القول إن المفاهيم عبارة عن بناءات لغوية وتركيبات لفظية، تسهم في بناء التركيبات الأعم مثل المتغيرات والفرضيات أو التعميمات والنظريات العلمية التي تشرح أو تفسر الظواهر العلمية والثقافية، فالمتغيرات مثلا، "تشتمل أحيانا على مجموعة مختصرة من المفاهيم أو مفهوما مجردا يجب تحديده بوضوح" (Laramée et Vallée, 2005, p. 188). إنها عبارة عن بناءات فكرية تمثل بعض مظاهر العالم (الاجتماعية، السياسية...) في عبارات بسيطة (Macionis, 2000, p. 16). ومن أجل تحديد "المفهوم" وجعله علميا، يجب إنجاز خطوتين متتاليتين: تتمثل الأولى في عرض الخطوط العريضة للإشكالية (العرض الأدبي للمفهوم)، أما الثانية، فتتمثل في تخصيص "المفهوم"، أي تفصيله إلى جميع المتغيرات/ الأبعاد والتفرعات المكونة له.

ومتى استقرت هذه المفاهيم في البيئة العلمية الواحدة، فإن الرمز والمعنى يتلازمان كلما تم استعمال المفهوم خلال عمليات ملاحظة الحقائق والأشياء ذات الصلة بهذه المفاهيم.

فعندما نقول مثلا إن الأطفال في المرحلة المبكرة يتميزون بكثافة المشاهدة، فإن استخدام مفهوم "كثافة المشاهدة" في بحوث مشاهدة التلفزيون يشير إلى الجلوس أمام التلفزيون لفترات طويلة مقارنة بالكثافة المتوسطة أو المحدودة. واستدعاء المعنى في هذه الحالة لا يحتاج من الخبراء إعادة ملاحظة ظاهرة الجلوس أمام التلفزيون لفترات متباينة باعتبارها ظاهرة إعلامية، لأن هذا المفهوم بعد تكرار ملاحظته تم تجريده وعزله عن غيره من الظواهر، فأصبح كما يقال بناء لفظيا مجردا، أي يمكن استخدامه في الظاهرة التي تم اشتقاقه منها والاتفاق عليه، وفي غيرها من الظواهر في المجال العلمي الواحد، أو في المجالات العملية المتعددة ذات العلاقة.

وكما يمكن وصف الظواهر المتعددة من خلال مفاهيم موحدة، مثل مفهوم "التذكر" الذي يستخدم في ظواهر معرفية مختلفة (علوم إعلام، علم نفس، علوم سياسية...)، فإنه يمكن أيضا وصف ظاهرة واحدة من خلال مفاهيم متعددة مثل مفهوم التعرض ومستوياته، ومفاهيم القراءة والاستماع والمشاهدة بمستوياتها، وهي تشير إلى استخدام وسائل الإعلام والاتصال بمستويات متعددة أيضا (صحافة، راديو، تلفزيون، مثلا).

وللمفهوم علاقة وثيقة **بالمصطلح** (Term) لكنه يختلف عنه، فالمصطلح هو في الغالب عبارة عن كلمة واحدة -أو "عبارة" أحيانا- متفق حول دلالتها لفظيا (المعنى الاصطلاحي في تخصص معين، مثلا)، بينما لا يرتبط المفهوم بكلمة أو كلمات محددة الدلالة -لفظيا-، إذ أن المفهوم الواحد قد يعبر عنه بكلمات مختلفة وبدلالات مختلفة تشير إلى بناءات فكرية وصور ذهنية مختلفة. ولذلك، يمكن اعتبار أن المصطلح "كمي" التوجه والمفهوم "كيفي" التوجه. وهناك طبعا في مستويات أعم من لا يفرّق بين المفهوم والمصطلح، معتبرا أن المفهوم في بيئته الثقافية يعتبر مصطلحا وأن الهدف العلمي من التعريف الإجرائي لكليهما هو تحقيق الاتفاق في الدلالة في البحث قيد الإجراء، فيستعملهما بشكل متعاوض لكونهما قابلين للتبديل (مترادفين).

- تعريف/ تحديد المفاهيم

إن اختبار الفرضيات -أو الإجابة على التساؤلات- يقتضي تعريف المفاهيم أو تحديدها. ولكن هذه العملية لا تعتبر -حسب "هورنبي" (Hornby, 2005, p. 5) (Sitwala, 2014, p. 188)- "ممارسة بريئة، لأن معاني/ تأويلات المفاهيم تتأثر إلى حد كبير بسياقها. فالمفاهيم تعكس الاهتمامات النظرية والصراعات الأيديولوجية".

ولذلك، يعتبر غموض المفاهيم ومرونتها أو عدم الاتفاق على تعاريف محددة لها من أبرز المشكلات التي تؤثر أيضا في أساليب دراسة الظواهر العلمية ومعالجتها وتطوير البحث العلمي. ولذلك يعتبر "التعريف" أو "التحديد" (Definition) أمرا ضروريا وملازما للمفهوم، حيث يتم من خلاله الاتفاق على محدداته الخاصة. وتعريف الشيء هو تحديد خصائصه التي تميزه عن غيره من الأشياء. وقد يصلح هذا

التعريف للتحديد الدقيق أو القياس أو التجريب وقد لا يصلح، ولذلك يقسّم الخبراء التعريف إلى نوعين رئيسين:

- *التعريف الاصطلاحي* (النظري): يعبَّر عنه عادة بالبناء الفكري أو النظري للمفهوم، أي تعريفه من خلال بناءات لفظية تشير إلى المعنى كما يراه الشارح أو المفكر.

ويتعرض هذا النوع من التعريفات إلى نقد شديد في الاستخدام نظرا إلى ندرة الاتفاق على الرؤى الخاصة بالمفكرين والباحثين للمفاهيم أو المصطلحات في العلوم الإنسانية عموما. ولذلك يُستبعد هذا النوع من التعريفات في البحث العلمي عندما تكون هناك حاجة للتجريب أو القياس، فيحتاج الباحث حينها إلى نوع آخر من التعريف يحدد له ما يمكن إخضاعه للتجريب أو قياسه في المفهوم الذي يتعامل معه.

- *التعريف الإجرائي*: يقصد به التعريف الذي يحدد المفهوم من خلال سلسلة من الإجراءات أو العمليات والمؤشرات التي تشرح وجود المفهوم وخواصه التي يمكن الكشف عنها من خلال القياس أو المعايرة والتجريب، وبصفة خاصة عندما يتعامل الباحث مع هذا المفهوم خلال البحوث التجريبية أو التطبيقية، أو خلال ملاحظته لحركة هذا المفهوم وعلاقاته واتجاهاته.

فمثلا، يمكن تعريف مفهوم تأثير التلفزيون من خلال "ما يحدثه التلفزيون من آثار إيجابية أو سلبية بالنسبة للمشاهد في مجالات متعددة يمكن الكشف عنها، مثل المجالات المعرفية أو السلوكية أو الوجدانية". وبذلك فإنه يمكن الكشف عن اتجاه هذه الآثار وقياسها من خلال مقاييس الكسب المعرفي أو التغيير في السلوك أو القيم... على سبيل المثال.

كما تعتبر التعريفات الإجرائية همزة الوصل بين النظرية والتطبيق، وتسهم في الإجابة على التساؤلات الخاصة بماهية المعايير وطرق القياس وإجراء المقارنات... وهي نوعان:

- التعريف الإجرائي الميداني الوصفي أو القابل للقياس (Measurable): هو الذي يصف كيفية تحويل المفهوم إلى قيم كمية يمكن قياسها. فمثلا، يمكن تعريف مقروئية الصحف من خلال عدد الأفراد الذين يقرؤون الصحف بصفة منتظمة في

المجتمع، وسلوك المشاهدة من خلال الإقبال أو العزوف عن المشاهدة، وتكرار المشاهدة، والوقت الذي يقضيه الفرد في المشاهدة يوميا. وهذه كلها تعاريف يمكن قياسها بعد تحويلها إلى قيم كمية.

- التعريف الإجرائي التجريبي (Experimental): وهو الذي لا يكتفي بكيفية القياس، ولكنه يحدد أيضا طريقة التعامل خلال التجريب. فمثلا، عندما نهتم بغرس المعاني أو تشكيل المعتقدات، أو تغيير الاتجاهات، فإن هذه المفاهيم تشير إلى كيفية الكشف عن الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام -أو غيرها من وسائل التنشئة الاجتماعية- في هذه المجالات من خلال التعامل بالتصميمات التجريبية المختلفة مثل المجموعتين الضابطة والتجريبية، أو المجموعة التجريبية قبل وبعد التعرض... إلى آخره.

وتحتاج هذه الإجراءات إلى تعريف المفاهيم تعريفا دقيقا بحيث يمكن توظيفه أثناء القياس والتجريب بمستوى عال من الثقة والصدق. وذلك من خلال تحديد ماهية المعاني المستهدفة، ومظاهر وجودها أو غيابها وطرق قياسها، لأن هذا التحديد يسهم في توجيه الباحث إلى أساليب القياس والتجريب والتأكد من صحة المقاييس وصدق النتائج التجريبية.

وفيما يلي اقتراح إجراءات عملية لكيفية تحديد المفاهيم.

- كيفية تحديد المفاهيم "إجرائيا"

يمكن تحدي المفاهيم إجرائيا باتباع الخطوات الآتية:

-- استعراض أو معالجة التعاريف القديمة والحديثة المتوافرة حول المفهوم مع احترام تسلسلها الزمني أو أي منطق عملي آخر (كمؤشر التخصصات أو المؤشر الجغرافي...).

-- محاولة الوصول إلى بؤرة أو لب المعنى الذي تشير إليه معظم هذه التعاريف، أي المجال الدلالي المتفق عليه، من خلال حوصلة مركزة له.

-- محاولة تقديم تعريف أولي مبني على البؤرة الدلالية سابقة الذكر، على أن يتضمن جميع المجالات والأبعاد التي **لها علاقة بأهداف البحث ومجالاته التطبيقية** (خاصة) القابلة للقياس أو التجريب.

-- عرض التعريف المعتمد على متخصصين (أساتذة...) ومراجعته عند الضرورة (تحكيمه).

وبالطبع يتم تحرير ذلك في مبحث خاص بتحديد المفاهيم في التقارير الأكاديمية، بالاسترشاد ببعض الخطوات السابقة: استعراض التعاريف تبعا لمؤشر منطقي يتوج بتعريف إجرائي مبْني أو مُتبنَّى. لكن هناك من يفضل الاكتفاء بمجرد عرض ما توصل إليه من تعريف إجرائي ضمن المقدمة أو الإشكالية، رغم عمله مسبقا –في المسوَّدة- بباقي الخطوات.

وفي الأخير، تجدر الإشارة إلى بعض الأمور العملية التي تثار عند الحديث عن المفاهيم في البحوث الجامعية:

- أولها يخص ضرورة الكلام أحيانا عن **المفاهيم المشابهة** لتمييزها عن بعض مفاهيم البحث، ولكن دون تفصيل الكلام عنها ولا تخصيصها هي الأخرى بمفهوم إجرائي لأنها ليست محل البحث، بل يمكن ذكرها في المرحلة الأولى أو الثانية من إجراءات عملية التحديد -سابقة الذكر- بغرض زيادة توضيح المجال الدلالي للمفهوم المعني بالتحديد.

- وثانيها حول مدى جدوى التعريف الإجرائي للمفاهيم بديهية الدلالة (مثل الأشخاص والمؤسسات...)؛ فالأصل الاقتصار على عرض التعريف الإجرائي للمفاهيم المختلف حول دلالتها، ولكن يمكن أحيانا تخصيص المفاهيم بديهية المعنى أيضا بغية التذكير بأبعادها التطبيقية المساعدة في القياس والتجريب وليس بغرض تمييزها عن غيرها. وفي هذه الحالة يمكن التساؤل أصلا عن جدوى تخصيص عنصر مستقل لتحديد المفاهيم –مهما كان نوعها- في البحوث التطبيقية بمعية عنصر المتغيرات -وعنصر الأبعاد أحيانا- المفكّكَة إلى مؤشرات... لكونهما يؤديان الوظيفة نفسها المتعلقة بالمساعدة في القياس والتجريب، والتحفظ نفسه تقريبا نجده عند من يعتبر أن المتغير هو "التعريف الإجرائي للمفهوم" كما تم ذكره سابقا (ص. 113)، أي أن "المتغير" جزء من المفهوم وهو قابل للقياس أيضا.

كما أن الكثير من الأدبيات الأنجلوسكسونية المتخصصة (Creswell, 2012, Maxwell, 2009, Marshall & Rossman, 2006, Yin, 2003... (دليو، 2022) بما

فيها الرسائل الجامعية والمقالات العلمية لا تذكر في تصميماتها البحثية (خطواتها المنهجية التنفيذية) محطة تحديد المفاهيم -كخطوة إجرائية إلزامية- لتقدير عدم وجود جدوى وظيفية، لأن المتغيرات و/ أو المؤشرات قد تغني عنها.

- وثالثها، حول ترتيب **عنصر المفاهيم وعلاقته بالفرضيات والمتغيرات**، حيث نشير إلى أن القول -أعلاه: ص. 125- بأن الفرضيات والمتغيرات تعتبر تركيبات أعم من المفاهيم التي قد تهتم بتحديد دلالات مكوناتهما، يبرره كون العملية التفكيكية لعناصر البحوث الجامعية تتطلب ذكر العناصر الأعم قبل العناصر الأخص المكونة لها: فرضيات فمتغيرات فمفاهيم... وهو أمر لا يتعارض مع ورد سابقا في مبحث خطوات البحث العلمي (ص. 45 وما يليها) على لسان بعض المؤلفين (Briongos, Hernández & Mercadé, 1982, pp. 121-129) الذين قدموا عنصر المفاهيم على عنصري الفرضيات والمتغيرات، لاختلاف مدلول المفاهيم والغرض من استخدامها في الحالتين، حيث استخدم هؤلاء المفاهيم -في الإطار النظري- لتشكيل التصور النظري العام الأولي لموضوع البحث وفكرة الانطلاقة، وذلك كمرجعية لصياغة الفرضيات بمتغيراتها التطبيقية، وليس للتحديد الإجرائي -في الإطار التطبيقي- لمكونات هذه الأخيرة. وهو ما يمكن استنتاجه مما ذكره الكنَديِيْن (Laramée et Vallée, 2005) اللذين عرضا عنصر المفاهيم في الموضعين -قبل الفرضيات وبعدها- : في الفصل الخامس الخاص بتحديد الإشكالية ضمن مسار الانتقال من موضوع البحث إلى المشكلة العامة إلى السؤال الخاص (ص. 133) لاعتبارهما أن المفهوم أساسي بالنسبة لكافة مراحل صياغة المشكلة، وفي الفصلين السابع والثامن الخاصين بالتساؤلات والفرضيات وما يليهما، معتبريْن المفهوم جزءا من المتغير (ص. 188) ثم مرادفا له (ص ص. 201- 212).

- البعد

تُعبّر الأبعاد عن مظهر من مظاهر المتغيرات/ المفاهيم القابلة للملاحظة والقياس، وهي بذلك تتوسط العلاقة بين هذه الأخيرة وبين المؤشرات البسيطة التي تدل على وجودها الفعلي. كما أنها عادة ما تكون "ذات طبيعة زمنية-مكانية" (Laramée et Vallée, 2005, p. 210).

ولقد ذكرنا فيما سبق أن "**المؤشر العام**" يقابله عند البعض مصطلح "**البعد**" (Dimension)، لأن هذا الأخير قد يتوسط أيضا العلاقة بين المتغير (أو المفهوم) والمؤشر البسيط. ولذلك يعرف "سماخة" (Samaja, 2001, p. 33) المؤشر بأنه "نوع من الإجراءات التي تطبق على أحد أبعاد المتغير، لتحديد أي من قيمها يناسب وحدة تحليل معينة. أما بُعد المتغير فيعني به مظهرا جزئيا من المتغير يتميز عن باقي المظاهر التي يشكل معها المعنى الكامل للمتغير". وفي هذه الحالة، يمكن تجزئة البعد إلى مؤشرات، لأنه يكون معادلا للمؤشر العام أو المركب.

مع التذكير هنا أن خطوة تحديد أبعاد المفهوم أو المتغير -كغيرها من الخطوات الوسيطة- ليست لازمة دائما، لكنها عادة ما تسهل عملية التعرف على المؤشرات، فتواجدها وظيفي محض لأنه قد يُستغنى عنها في حالة إمكانية المرور مباشرة من المتغير/ المفهوم إلى المؤشر.

وللتدليل على **العلاقة المحتملة بين المتغيرات والأبعاد والمؤشرات** المراد قياسها، نذكر مثالا يتعلق بموضوع حول سلوك المعلمين أثناء عملية تقييم قراءة التلاميذ. مع ملاحظة أن "الأبعاد" لم تذكر كمرحلة تتوسط المتغيرات والمؤشرات في الشكل السابق (رقم 13) -سابق الذكر- لأن طبيعة الموضوع هناك تطلبت المرور مباشرة من المتغيرات إلى المؤشرات، أي أن العناصر المفككة للمتغيرات هناك تعتبر قابلة للقياس المباشر (التكميم)، فهي مؤشرات، وذلك بخلاف الأبعاد في الجدول (رقم 9) الموالي التي لا تعتبر قابلة للقياس المباشر:

الجدول رقم 9: يعكس مثالا عن تفكيك المتغير إلى أبعاد ومؤشرات

المتغير	الأبعاد	المؤشرات
عملية: تعليم-تعلم	معرفي	فهم المعاني
		اختبار استراتيجيات للحصول على المعلومات وتقييمها وتطبيقها
	اتصالي	مهارات اتصالية للتعبير عن المؤشرات الاتصالية للنص
	اجتماعي-ثقافي	التعرف على السياق الاتصالي المعبر عنه في النص
		التكيف مع متطلبات النص

المرجع: إعداد شخصي مبني على المعلومات المعرفية السابقة

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه يمكن اعتماد **المفهوم** بدلا من **المتغير** (اعتبار "عملية تعليم-تعلم" مفهوما)، أو **إضافة المفهوم كعنصر** يأتي قبل المتغير، ويمكن تشخيصه في المثال التربوي الآتي: المفهوم هو "التحصيل الدراسي" ويكون من متغيراته "الأداء في المدرسة" ومن أبعاده "المداومة، إجراء الاختبارات..." ومن مؤشراته "كشف النقاط، المكافآت...".

وفي الأخير، نشير إلى أن البعض (أنجرس، 2004، ص ص. 157-158) يفكك الفرضيات إلى مفاهيم -وليس إلى متغيرات- والمفاهيم إلى أبعاد والأبعاد إلى مؤشرات والتي يمكن بدورها أن تجمّع في شكل دليل أو متغيرات، وبما أن الفرضية تتضمن عادة علاقة بين مفهومين فإن ترجمتها الميدانية تؤدي إلى تخصيص نوعين من المتغيرات - مستقل وتابع- كمكونين للفرضية (أنجرس، 2004، ص. 176)؛ ف"أنجرس" يذكر أن المتغير مرتبط بالمفاهيم لكن طبيعة هذه الارتباط التفكيكي- التركيبي (الخاص بالأبعاد والمتغيرات على التوالي) في علاقتهما بالفرضية يبقى غامضا (الشكلان المشخصان للعملية -ص. 163- تضمّنا المفهوم دون المتغير) وغير منطقي في حالة المتغير لأن "الترجمة الميدانية" -حسب تعبيره- هي كذلك عملية تفكيكية إلى متغيرات، وبالتالي هل الفرضية تفكك إلى مفاهيم أم إلى متغيرات؟ بالإضافة إلى كون "التركيب" يكون بعديا (بعد تحليل النتائج) وفي سياق كيفي "بنيوي/ مفهومي" وليس

"اختباري/ متغيّريّ". كما أن قوله إن المتغير ينحدر من المفهوم أو من المؤشر (ص. 168) -الذي جاء ترتيبه في العرض بعد المفهوم وقبل المتغير- وإن المتغير ترجمة للمفهوم وتمثيل ملموس له (ص. 169) -وليس للفرضية- لا يساعد على توضيح الأمر.

المهم، إن ما تم اعتماده هنا في حالة البحوث الكمية هو تفكيك الفرضية إلى متغيرات فمؤشرات "بسيطة"، قد تتوسطهما أبعاد و/ أو مؤشرات "عامة" في حالة قابليتها للتفكيك إلى ذلك، مع عرض مستقل للمفاهيم المختلف حول ترتيبها: قبل المتغيرات التي تعبر حينها عن التعريف الإجرائي للمفهوم، أم بعد المتغيرات لأن وظيفتها تتمثل في تحديد دلالة مكونات المتغيرات كما هو شائع عند البعض، أم لا هذا ولا ذاك، لأنه يمكن القول إن المتغيرات هي المقابل الكمي للمفهوم متعدد الأبعاد، ولذلك قد تستعملان بصفة تبادلية؟ وعمليا هناك **عدة مسارات تنفيذية-تفكيكية** قابلة للاستخدام حسب طبيعة الموضوع وأهدافه ومدى قابلية فرضياته للتفكيك متعدد المستويات (ثنائي/ ثلاثي/ رباعي...) **بدءًا بالفرضية ووصولا إلى أسئلة أداة جمع البيانات فخياراتها الجوابية:**

- فرضية، متغيرات (قابلة للقياس مثل السن، عدد الأطفال...)، أسئلة.
- فرضية، متغيرات، مؤشرات، أسئلة.
- فرضية، متغيرات، أبعاد، مؤشرات، أسئلة.
- فرضية، متغيرات، مفاهيم، مؤشرات، أسئلة.
- فرضية، متغيرات، مفاهيم، أبعاد، مؤشرات، أسئلة.
- فرضية، مفاهيم، مؤشرات، أسئلة.
- فرضية، مفاهيم، أبعاد، مؤشرات، أسئلة.
- فرضية، مفاهيم، متغيرات، أبعاد، مؤشرات، أسئلة، متغيرات (خيارات جوابية).

ذُكر هذا الاحتمال الأخير تبعا لمن يرى أن الخيارات الجوابية لأسئلة الاستبيان تعتبر هي أيضا متغيرات قابلة للمعالجة الإحصائية (Azofra, 1999, p. 9).

ولتشخيص احتمال وجود أطول المسارات سابقة الذكر، نأخذ المثالين "التقريبيين" المواليين، مع ملاحظة أن بعض المسارات الأخرى تم تشخصيها سابقا بأمثلة:

أولا) الموضوع حول طبيعة التحصيل الدراسي في مدرسة معينة:

- الفرضية: يعاني طلبة مدرسة "س" من تدني تحصيلهم الدراسي.

- من مفاهيمها: التحصيل الدراسي.

- من متغيراتها: الأداء في المدرسة.

- من أبعادها: المداومة، إجراء الاختبارات...

- من مؤشراتها: كشف النقاط، المكافآت...

- من أسئلة مؤشر المكافآت: ما طبيعة المكافآت المتحصل عليها في السنة الدراسية الماضية؟

- من خياراتها الجوابية: مكافآت مادية.

ثانيا) الموضوع حول علاقة كثافة التعرض لوسائل الاتصال بالتحصيل الدراسي:

- الفرضية: يتسبب التعرض لوسائل الاتصال بكثافة في تراجع مستوى التحصيل الدراسي.

- من مفاهيمها: التعرض لوسائل الاتصال (التعرض يشمل القراءة والاستماع والمشاهدة والتفاعل).

- من متغيراتها: مشاهدة وسائل الاتصال في البيت.

- من أبعادها: نوع وسائل الاتصال، نوع المشاهدة، سياقها...

- من مؤشرات أحد أبعادها (نوع وسائل الاتصال): صحافة مطبوعة، راديو، تلفزيون، وسائل التواصل الاجتماعي.

- من أسئلته: ما هي وسيلة الاتصال التي تفضل التعرض لها يوميا؟

- من خياراته الجوابية: وسائل التواصل الاجتماعي.

وفي الأخير، نذّكر بمسألة استعمال بعض هذه العناصر في البحوث الكيفية، حيث مر معنا في المبحث السابق أنه غالبا ما يتم اعتماد الأهداف والتساؤلات بدلا

من الفرضيات، وفئات التحليل العامة (الأبعاد) بدلا من المتغيرات ثم فئات التحليل الفرعية...

خلاصة القول إن عملية تفكيك/ تجزئة الفرضية في البحوث الكمية لجعل مكوناتها قابلة للملاحظة والقياس/ للتشغيل (Operationalization)، تمر بمراحل تفكيكية، مهما كان عددها -يتحدد تبعا لمدى قابليتها لذلك-، ومهما كانت تسميتها: مفاهيم، متغيرات، أبعاد، مؤشرات... (عامة/ مركبة، بسيطة...). والأمر نفسه بالنسبة لعملية التفكيك التحليلية في البحوث الكيفية، التي عادة ما تسمى "تفيئة" أو تصنيف (Categorization) إلى فئات عامة، ثانوية/ فرعية، ثالثية (درجة ثالثة)...



3. الإجراءات المنهجية التطبيقية: كيف نبحث؟

1.3. مجتمع البحث ووحداته والعينة

2.3. بعض مناهج البحث الكمية

2.3. أدوات جمع البيانات

3.3. معالجة البيانات

4.3. معايير الصدق والثبات

5.3. عرض نتائج البحث وتوصياته



1.3. مجتمع البحث ووحداته والعينة

1.1.3. مجتمع البحث

تمهيد

بداية، تجدر الإشارة إلى بعض التوضيحات الأولية الخاصة بمجتمع أو مجال البحث "البشري" -المستهدف هنا- الذي عادة ما يُرفق بالمجالين الزماني والمكاني للبحث. فهو يسمى مجتمع البحث أو مجال البحث أو إطار (قاعدة) العينة.

ولقد تم استخدام مجتمع البحث لكونه أكثر ذيوعا، مع ملاحظة أن هناك من يجعله خاصا بالبحوث التي تستهدف المجتمعات البشرية دون المجتمعات غير البشرية من نصوص ومواد تحليلية أخرى، ومنها تلك التي قد يفضل بعض الألسنيين - الفرنكفونيين- تسمية مادتها التحليلية بالمدونة (Corpus/ Corps textuel)، لكن الشائع أن كلمة مجتمع تشملهما معا، ويمكن للمتحفظين على ذلك استعمال "مجتمع البحث" في الحالة الأولى و"مجال البحث" أو "مادة التحليل" أو "المجال التحليلي" في الحالة الثانية.

أما بالنسبة للفرق بين مجتمع (Population) أو مجال (Area) البحث وإطار العينة (Sample frame/ universe) أو قاعدة العينة (Base de l’échantillon)؛ فهو يتمثل في كون مجتمع البحث يعكس جميع الوحدات (البشرية أو غير البشرية) التي سيتم تطبيق نتائج البحث عليها، بغض النظر عن كون بعض الوحدات تظهر في قائمة مجتمع البحث أكثر من مرة. بينما يتمثل إطار العينة في جميع عناصر مجتمع البحث التي لا يتكرر ظهورها في هذه القائمة، ومثال ذلك: إذا كان مجتمع البحث المستهدف يتكون من كل الحاصلين على شهادة جامعية ما، وكان من بينهم من حصل على أكثر من شهادة (ليسانس، ماستر، دكتوراه) فيكون عدد مفردات مجتمع البحث يتوافق مع "عدد الشهادات المتحصل عليها" فيفوق بذلك "العدد الفعلي" لمفردات المجتمع الذي لا يتضمن الأسماء المكررة، والذي يسمى في هذه الحالة إطار العينة. ولكن من الناحية العملية عادة ما يكون مجتمع البحث مطابقا عدديا لإطار العينة (هو نفسه)، وهو الشائع في معظم مواضيع البحث (دليو، 2023[أ]، ص ص. 16-17). كما يمكن

اعتبار أن مجتمع البحث لا يسمى كذلك إلا بعد تصفيته من التكرارات، وبالتالي يكون مجتمع البحث هو نفسه إطار العينة في جميع الحالات ويكون مرصدا في قائمة اسمية.

وهناك احتمال آخر في الاتجاه المعاكس، حيث يمكن أن يمتد إطار العينة (القائمة الرسمية لمجتمع البحث "غير المحيّنة") إلى ما وراء حدود المجتمع المستهدف، وذلك في حالة تضمين -عن طريق الخطأ- وحدات مجتمعية من المحتمل ألا تستوفي معايير الإدراج/ الاستبعاد المعتمدة في تحديد حدود المجتمع (انظر لاحقا كيفية تحديد مجتمع البحث). على سبيل المثال، إذا أُرسل استبيان عبر البريد الإلكتروني إلى جميع موظفي مؤسسة معينة، فمن الممكن إدراج موظفين غير معنيين بالبحث في القائمة (مثل، الموظفين الذين تمت ترقيتهم مؤخرا أو الموجودين في إجازة...) ويكون حينها عدد مفردات إطار العينة أكبر من عدد مفردات مجتمع البحث المستهدف.

وفيما يلي إحاطة معرفية عامة بمفهوم "مجتمع البحث".

- مجتمع البحث: ماهيته وكيفية تحديده

إن المقصود بمجتمع البحث هو جميع "الوحدات" المستهدفة من البحث مباشرة أو من خلال تعميم أو توسيع النتائج، أي هو كل "الوحدات" البشرية أو غير البشرية، الفردية (في دراسة الحالة مثلا) أو الجماعية المستهدفة من جمع البيانات في البحث: أفراد أو مجموعات أو هيئات أو أحداث/ عمليات أو فضاءات أو أشياء أو حيوانات أو كلمات... وكلها قد تكون هي نفسها مجتمع البحث أو أحد عناصره تبعا لطبيعة موضوع البحث وأهدافه: صحيفة معينة كمجتمع بحث (تحلل مقالاتها) أو كوحدة بحث أولية تنتمي إلى مجتمع بحثي أوسع يخص كل وسائل الإعلام في بلد معين.

لكن، هناك من يجعل لمجتمع البحث سياقا أوسع فيفرّق بين "المجتمع العام" أو "المجتمع محل الاهتمام" (General population or Population of interest) وبين "المجتمع المستهدف" (Target population)؛ فالأول عبارة عن مجموع الأفراد المنتمين إلى منطقة جغرافية (حي، مدينة، ولاية، بلد، قارة...) أو إلى مؤسسات معينة (جامعات، مدارس، مراكز الصحية...)، وتكون لديهم على الأقل خاصية واحدة مشتركة (Willie, 2022, pp. 521)، أي يشتركون في سمة واحدة على الأقل من الاهتمامات (Creswell, 2014, p. 156). أما "المجتمع المستهدف" فيشير حسب -ألفي- (Alvi, 2016, p. 10)-

إلى جميع الأفراد الذين يستوفون المعايير المحددة للمشاركة في بحث معين، أي هو جزء من "المجتمع العام". وفي هذه الحالة يكون "المجتمع المستهدف" مرادفا لـ"مجتمع البحث" أو "مجتمع الدراسة" (Study population) أو "المجتمع الخاص" (Specific population) (Willie, 2022, pp. 521-522; Asiamah & Oteng-Abayie, 2017, p. 1619) ولكون وحداته في متناول الباحث فهو مرادف أيضا لما يسميه البعض "المجتمع المتاح" (Accessible population) (Casteel & Bridier, 2021, pp. 344).

أي أصبح لدينا ثلاثة أنواع من المجتمعات مختلف حول طبيعتها ولها تسميات مزدوجة: المجتمع العام أو محل الاهتمام، والمجتمع المستهدف أو مجتمع الدراسة/ البحث، والمجتمع المتاح أو الخاص! وتقديري أن ما يحتاج معرفته الطلبة لإنجاز بحوثهم هو معرفة المجتمع الذي يستخرجون منه عينة بحثهم -في حالة عدم القيام بالمسح الشامل طبعا- مهْما كانت تسميته، مما يتطلب حسن تحديد هذا المجتمع لتجنب الوقوع في أخطاء التحيز عند اختيار العينة.

حيث يمكن اعتبار أن مجتمع الدراسة (البحث) هو المجتمع المستهدف أصلا والذي يكون بالضرورة متاحا وإلا لما تم استهدافه، أو تم استهدافه بداية ثم تحول الاستهداف إلى المجتمع المتاح بعد استبعاد الوحدات التي استحال أو صعب الوصول إليها أو لم ترغب في المشاركة. وأما إذا كان المجتمع المستهدف متاحا فيزيقيا لكن بعض خصائص وحداته (مرضى، أطفال قصر...) تحُول دون تفاعلهم مع الباحث فيستعاض عنهم (المرضى، الأطفال) بالوحدات المصرّحة (الأولياء أو المربيات...) والتي تبقى (الوحدات) مرتبطة وظيفيا بمجتمع البحث الأصلي المستهدف. وهذا موضوع آخر يعرض في المبحث الموالي.

أما المجتمع العام فلا تستخرج منه العينة مباشرة إلا إذا كان مساويا للمجتمع المتاح أيضا، أي "إذا وفقط إذا كان جميع عناصره مؤهلين للمشاركة في البحث في ضوء أهداف البحث، وعلى استعداد للمشاركة، ولا يمنعهم أي شرط من المشاركة" (Asiamah, Nestor & Oteng-Abayie, E., 2017, p. 1619)، وهو أمر نادر جدا.

وأما فيما يخص تحديد "مجتمع البحث" الذي تستخرج منه العينة -مهما كانت تسميته- فيمكن القول بأن تحديده الأول والأهم يعتمد عادة على نوعية الحالات أو الأشياء. وقد يؤدي هذا التحديد إلى مجتمعات كبيرة جدًا (عامة)، يصعب تعدادها

والتحكم فيها في البحث؛ فـ "الصحف" كمجتمع بحثي، على سبيل المثال، ومن دون تحديد إضافي، تستهدف جميع الصحف في العالم، ولجعل هذا المجتمع أيسر للبحث يمكن تطبيق حدّ أو حدين إضافيين، ربما جغرافيًا (في الجزائر) و/ أو زمنيًا (سنة 2024). مع الإشارة إلى أنه قد يعبّر عن هذين الحدين بسياقيْ البحث أو مجاليه المكاني (الفضائي/ الجغرافي) والزماني (Spatial/ Geographic and Temporal Contexts/ Area)، أي "أين" (Where) و"متى" (When) يتم إجراء البحث. ولتوضيح الأمر أكثر يمكن إعطاء مثال آخر مع ربطه بالمجتمعات الثلاثة سابقة الذكر والتي نتدرج في تحديدها من العام إلى الخاص باستخدام معايير إضافية متوالية: إذا كان المجتمع العام عبارة عن أساتذة جامعيين، فإن المجتمع المستهدف قد يمثله الأساتذة الجامعيون ذوو الرتب العليا من الذين تقلدوا منصبا إداريا على الأقل (شرطان بحثيان)، وأما المجتمع المتاح فيقتصر على الراغبين منهم في المشاركة ولا يحول دون مشاركتهم الفعلية أي سبب (شرطان موضوعيان). مع الإشارة إلى أن هذا المجتمع المتاح بحاجة أيضا إلى تحديد المجالين المكاني والزمني سابقي الذكر.

المهم، فإن ما يُنصح به عند تحديد مجتمع البحث -مهما كانت تسميته، مرة أخرى- هو استخدام التعريفات والتصنيفات الشائعة والمعتمدة في البحوث السابقة لتحديده، أو على الأقل تحديد مكوناته بطريقة موضوعية ومن دون تدخل ذاتية الباحث بغية تجنب تحيّزاته المحتملة التي قد تؤثر على نتائج البحث بشكل كبير. حيث يمكن للباحث، دون أن يلاحظ ذلك، أن يختار بشكل خاص الحالات التي تدعم تصوراته المسبقة أو فرضياته.

ولذلك، يجب الاعتماد في تحديد مجتمع البحث الذي سيتم أخذ مفردات العينة منه، على معايير واضحة ومحددة مسبقا، يصفها "روبنسون" (Robinson, 2014) (Luciani, 2019, p. 157) بالتضمينية و/ أو الاستبعادية (الإقصائية) (Inclusion and/or exclusion criteria): ويقصد بمعايير التضمين الخصائص التي يجب على مفردات العينة أن تتميز بها لتكون مؤهلة للمشاركة في البحث، بينما تحدد معايير الاستبعاد الخصائص التي تجعلها غير مؤهلة للمشاركة في البحث، وذلك من خلال تحديد الخصائص المطلوب توافرها في مفردات العينة، والتي قد تشمل تحديد

سمات ديموغرافية معينة (مثل العمر والجنس)، أو سمات اجتماعية-ثقافية (مثل العرق والدخل والمستوى التعليمي)... وهي نفس المعايير تقريبا التي تستعمل في اختيار بعض أنواع العينات القصدية. بل إن هناك من يجعل هذه الخصائص هي علامة تعريف "مجتمع البحث" أصلا، حيث يرى "لبكوفسكي" (Lepkowski, 2008) (Hernández, Fernández & Baptista, 2014, p. 174) بأن مجتمع البحث هو "جميع الحالات التي تتوافر فيها مجموعة من الخصائص".

بعد تحديد مجتمع البحث المستهدف، تبقى الإجابة على سؤال آخر: هل يجب دراسة المجتمع المستهدف بالكامل أو اختيار جزء منه فقط؟: فالدراسة الكلية أو المسح الشامل (Total study) هي الدراسة التي يلاحظ فيها الباحث فعليًا أو يقيس خصائص جميع مفردات المجتمع المتاحة، وأما دراسة العينات فتركز على جزء أساس من المجتمع والذي يتم اختياره بطريقة منهجية. ولكن، قبل الحديث عن "المعاينة" (اختيار العينة): مفهومها وأنواعها وحجمها، تجدر الإشارة بإيجاز إلى أنواع وحدات البحث.

2.1.3. وحدات البحث

هناك ثلاثة أنواع من وحدات البحث (Units research) أو مفرداته أو عناصره -غير القابلة للتجزئة- التي تُجمع منها المعلومات (دليو، 2015، ص. 17):

-- **وحدة "المعاينة"/ اختيار العينة** (Sampling unit/ Unité d'échantillonnage -fr-): هي التي تتشكل من كل "مكوّن" من مكونات إطار العينة. إنها تشير إلى المستوى الذي يتم فيه اختيار العينة، وقد تكون وحدة "المعاينة" عبارة عن شخص، عائلة (شقة أو رقم هاتف)، مدرسة، حي، جزيرة... وهي تختلف عن:

-- **وحدة التحليل** (Unit of analysis/ Unité d'analyse -fr-) أو المستوى الذي يخصه التحليل: في الدراسات الميدانية (دراسات الجمهور)، نختار أسرا مثلا، ولكن التحليل يركز على أفراد منها. ويمكن التعبير عنها بـ "**الوحدة المرجعية**": وهي التي نطلب معلومات عنها، على سبيل المثال، الأطفال الذين قدمت أمهاتهم معلومات عنهم. وفي بحوث تحليل المحتوى، هي وحدة المحتوى المعبرة عن بعدٍ دلالي للنص والتي يمكن إخضاعها عادة للعد والقياس (كلمة، جملة، فكرة...).

-- **الوحدة المصرِّحة** (Declarative unit/ Unité déclarative -fr-) **أو وحدة الملاحظة** (Unit of observation): هي مصدر البيانات حول وحدة التحليل: على سبيل المثال، الأم التي تُسأل عن أولادها، أو الأستاذ عن طلابه أو المربية عن أطفال الروضة أو الأولياء عن مرضاهم... وبالطبع، قد تكون في الحالات العادية -في دراسات الجمهور- الوحدة المصرحة هي نفسها وحدة التحليل، أي المبحوث هو الذي يتفاعل بنفسه مع الباحث أو مع أداة جمع البيانات.

وفيما يلي مثال يشمل الوحدات الثلاث: في دراسة حول المواليد الجدد، تكون "وحدة المعاينة" عبارة عن عائلة، و"الوحدة المصرحة" هي أحد الوالدين أو الولي، و"وحدة التحليل" أو "الوحدة المرجعية" هي المولود الجديد.

3.1.3. اختيار العينة

إن الأسس التي قامت عليها نظرية "المعاينة" (اختيار العينة) المعاصرة يمكن أن نجد لها بعض الأثر في نهاية القرن السابع عشر ومطلع الثامن عشر، إلا أن تطورها الكامل، مع تحليل التوزيع الطبيعي وعلاقته بـ "أخطاء المعاينة"، حدث مطلع القرن التاسع عشر. ولكن ذلك لم يستخدم كأساس لنظرية المسوح بالعينة إلا بعد مرور حوالي قرن من الزمن.

أما فيما يخص كلمة "المعاينة" –شائعة الاستخدام- أو "الاعتيان" –الأصح- كأحد المشتقات اللغوية للعينة-، فهي تختلف عن لفظ العينة من حيث الطبيعة، فالمعاينة (Sampling/ échantillonnage -fr-) عملية والعينة (Sample) نتيجتها. ولذلك يشير لفظ "**المعاينة**" في الإحصاء إلى "تقنية اختيار العينة" من مجتمع البحث وليس إلى كمية الوحدات المختارة (العينة).

وأما كلمة "عينة" تحديدا فقد يكون لها **معنى** مزدوج، بحيث يختلف باختلاف طبيعة البيانات المراد تجميعها بواسطتها. إن "المعنى الضيق" أو الشائع في البحوث الكمية يشير حصرا إلى نتيجة محاولة جمع جزء ممثل لكلٍ محدد تحديدا جيدا، أو اختيار عدد قليل من الوحدات التمثيلية من المجتمع. أما "المعنى الواسع" والشامل لعينات البحوث الكمية والكيفية معا، فإنه يشير إلى نتيجة أي عملية تستهدف تشكيل عينة إمبريقية للبحث أو على حد تعبير "روز" (Rose, 1982, p. 49): "اختيار وحدات

دراسية" (The selection of units for study) بغض النظر عن مدى تمثيليتها للمجتمع الكلي. ولتجنب المعنى "الضيق" للعينة الذي يستدعي "التمثيل" و"التعميم"، يفضل بعض الكيفيين، الذين يستهدفون "غنى" المعلومات "وتحويلها"، استخدام مفاهيم: "المشاركين"، "مفردات أو وحدات البحث/ الدراسة"، مادة التحليل"، المدونة"... بدلا من "العينة"، "مفردات أو وحدات العينة...

- **أنواع المعاينة**

يعتبر تحديد أنواع المعاينة أهم عملية متعلقة بتصميم العينة، بالإضافة إلى تحديد حجمها وأهم متغيراتها. وفي هذا المجال، عادة ما يشير التراث المنهجي إلى نوعين من العينات: **العشوائية** (Random/ Aléatoire-fr-) أو الاحتمالية، و**غير العشوائية** أو غير الاحتمالية (Nonrandom/ Nonprobability).

وتعتمد المعاينة غير الاحتمالية أو غير العشوائية على خبرة الباحث بمجتمع البحث. ويتم استخدامها أحيانا كدليل أو محاولة أولية لتقرير كيفية اختيار عينة عشوائية في وقت لاحق، أو لدراسة المجموعات المستخفية أو الحالات الخاصة لأن اختيارها عرضي أو قصدي وليس احتمالي. أما العينات الاحتمالية فتمتاز بكون كل مفردة من مفرداتها لها احتمال معروف وغير منعدم للظهور في العينة (Kish, 1972, p. 41).

وتعكس هذه الثنائية **أكثر التصنيفات ذيوعا** في التراث المتخصص، ولذلك سنباشر تعداد مختلف تقنيات المعاينة من خلاله (انظر الجدول رقم 10) قبل التعرض لتصنيفات أخرى:



الجدول رقم 10: يوضح تصنيف أنواع العينات إلى احتمالية وغير احتمالية

المعاينات الاحتمالية	المعاينات غير الاحتمالية
1. المعاينة العشوائية البسيطة	1. المعاينة العرضية
2. المعاينة العشوائية المنتظمة	2. المعاينات الغرضية (القصدية):
3. المعاينة العشوائية الطبقية(4)	1.2. المعاينة المنوالية
4* المعاينة العشوائية العنقودية والمساحية	2.2. معاينة الخبراء
5* المعاينة متعددة المراحل	3.2. معاينة المتطوعين
6* المعاينة العشوائية بالمجموعة	4.2. المعاينة الحصصية
7* المعاينة العشوائية التطابقية/ بالمزاوجة	5.2. المعاينة غير المتجانسة
8* المعاينة الدورية وعينة الأسبوع الصناعي	6.2. المعاينة الحدَثية
9* المعاينة "الزمكانية"	7.2. المعاينة النظرية
	8.2. معاينة الكرة الثلجية
	9.2. المعاينة الموجهة من المبحوثين
	10.2. المعاينة غير المباشرة
	11.2. معاينة الفاعل الاجتماعي
	12.2. معاينة الوسط

المرجع: إعداد شخصي

وهناك من جعلها 24 نوعا من أنواع المعاينة تم استخدامها في البحوث الكيفية والكمية، خمسا منها احتمالية والبقية غير احتمالية. وقد أوردها كل من "أونيغبوزي" و"كولينس" في مقال لهما (Onwuegbuzie & Collins, 2007)، معتمديْن في ذلك على أعمال: "باتون" (Patton, 1990)، "مايلز وهوبرمان" (Miles & Huberman, 1994) و"أونيغبوزي وليتش" (Onwuegbuzie & Leech, 2007). وفيما يلي كيفية توزيعها:

(4) لقد تم اعتماد في هذا التصنيف الرأي القائل بوجود ثلاث تقنيات أساسية للمعاينة العشوائية، لكننا قد نعتبر أن هناك تقنيتين أساسيتين فقط (البسيطة والمنتظمة) على اعتبار أن المعاينة الطبقية هي من فصيل العينات العشوائية الأخرى: العينة العنقودية، المساحية، متعددة المراحل...



- المعاينات العشوائية: البسيطة، الطبقية، العنقودية، المنتظمة، متعددة المراحل.

- المعاينات غير العشوائية: عينة التباين الأقصى، المتجانسة، الحالة الحرجة، النظرية، التأكيد والنفي، الكرة الثلجية (بالسلسلة)، الحالة القصوى، الحالة النموذجية، الكثافة، الحالة السياسية الهامة، القصدية العشوائية، القصدية الطبقية، المعيارية، الانتهازية، القصدية المختلطة، المريحة، الحصصية، عشوائية قصدية متعددة المراحل، قصدية متعدد المراحل.

وتجدر الإشارة هنا إلى وجود عدة تصنيفات أخرى[5]، معظمها ثنائي مع تعدد واختلاف تفريعاتها طبعا (أحصينا في الأدبيات المتخصصة أكثر من خمسين نوعا)، ولكننا نجد في الواقع من يخرج عن هذه القاعدة الثنائية ذات الأصل الإحصائي الكمي فيصنفها إلى أربع فئات كبيرة: الاحتمالية وغير الاحتمالية والمريحة والمختلطة (Teddlie & Yu, 2007, p. 78).

بل إن هناك من يفضل تصنيفات متميزة لا تعتمد على طرق المعاينة الاحتمالية وغير الاحتمالية، بل على طبيعة البيانات الكمية والكيفية، حيث يصنفها بعض العاملين في مجال بحوث الخطاب والبحوث الألسنية التحليلية إلى: المدونات "المؤسَسة" (Institué -fr-) المستعملة عادة في البحوث الكمية، والمدونات "المُنشَأة" (Constitué -fr-)[6] المستعملة عادة في البحوث الكيفية (Wigham & Ledegen, 2017, p. 73).

وفي نفس هذا السياق المميّز بين "المعاينة" في البحوث الكمية والكيفية، يرى "بيرس" (Pires, 1997) أنه يجب تقديم أنواع العينات وفقا لمؤشر معالجة البيانات. فبدلا من القول منذ البداية أن هناك نوعين رئيسيين من المعاينات: الاحتمالية (ذات السحب العشوائي) وغير الاحتمالية، ينبغي التأكيد على أن هناك نوعين رئيسيين من

(5) منها: تصنيفها تبعا لمؤشر طبيعة مصادر البيانات المستهدفة في البحوث الإعلامية إلى عينات البحوث الميدانية (الجمهور) وعينات البحوث التحليلية (وسائل الإعلام)، أو تصنيفها تبعا لطبيعة وسط اختيارها الطبيعي أو الإلكتروني: العينات عبر الإنترنت وخارجها...

(6) تسمى المدونات "المؤسسة" في بعض الأدبيات: Corpus-based research، أو بالمدونة "المعطاة" (Given)، أما المدونة التي يمكن أن تنشأ من النص (المدونة المنشأة) فتسمى بـ"المبنية" أو "الموجهة من البيانات" (Constructed/ Corpus-driven) (Bolívar, 2016).

البيانات أو الأدلة أو طريقتين كبيرتين لجمع البيانات أو الأدلة الميدانية: الكيفية والكمية. بعد ذلك، يقدم عن كل نوع، طرق المعاينات المختلفة وأنواع العينات الخاص به. لأن هذا التقسيم التقليدي في رأيه ينقص من شأن العينات الكيفية، بالإضافة إلى أن التمييز بين الاحتمالية وغير الاحتمالية، *قد يكون* مناسبا للبيانات الكمية، وليس مناسبا للبيانات الكيفية. فبالنسبة لهذه الأخيرة، يتم التمييز المحوري بين المعاينة "أحادية الحالة" (ذات حالة واحدة/ Single case) و"معاينة الحالات المتعددة"، بغض النظر عن كونها احتمالية (بسيطة، طبقية...) أو غير احتمالية (قصدية، عرضية...). والجدول الموالي (رقم 11) يوضح هذه المقاربة التصنيفية:

الجدول رقم 11: أنواع المعاينات على أساس ثنائية البيانات الكمية/الكيفية

البحوث الكمية ("الأرقام")		البحوث الكيفية ("الأحرف")	
معاينة غير احتمالية	معاينة احتمالية	معاينة من حالة فريدة	معاينة من حالات متعددة (أو متعددة الحالات)
- عينة عرضية - عينة متطوعين - عينة حصصية - عينة قصدية - عينة كرة الثلج	- عينة عشوائية بسيطة - عينة منتظمة - عينة طبقية - عينة مساحية	- عينة الفاعل الاجتماعي - عينة الوسط المؤسستي أو الجغرافي -العينة الحدثية	- عينة التناقض (بالمقارنة) - عينة بالتجانس (عينة الكرة الثلجية، النظرية...) - عينة بالتناقض والتعميق - عينة بالتنويع والتشبع - عينة البحث عن الحالة السلبية

المرجع: بتصرف عن: Pires, 1997, p. 12

وتجدر الإشارة في الأخير إلى أن تفصيلات مختلف التصنيفات من حيث اختيار الأسماء وتحديد مختلف الخيارات التصنيفية قد تكون محل خلاف، وهو أمر منطقي عند "المناهجة" عموما نظرا لطبيعة المادة الاجتماعية والإنسانية، بالإضافة إلى لمسة الترجمات المتباينة في محيطنا العربي "المستورِد" عموما لهذه التقنيات المعاينتية. ولمزيد من التفصيل حول أنواع المعاينات بمختلف حيثيتها التقديرية، يمكن الرجوع إلى عملنا: تقنيات المعاينة في العلوم الإنسانية والاجتماعية (2015).



- حجم العينة

إذا كان الغرض الرئيس من المعاينة هو توفير الجهد والتكلفة، فما هو أصغر حجم ممكن يستجيب لذلك وتكون بياناته حول المجتمع الكلي موثوقا بها إلى حد ما؟ إن الجواب يختلف بالطبع باختلاف طبيعة البحوث (كمية أم كيفية) وخاصة طبيعة العينة (عشوائية أم غير عشوائية):

-- في العينات العشوائية

إن البيانات التي نحصل عليها من العينة عادة ما تكون مختلفة قليلا عن بيانات مجتمع البحث. والسبب هو أن الاختيار العشوائي لا يجلب فقط إلى العينة المفردات المتوسطة من المجتمع، ولكن أيضا بعض المفردات غير العادية أو الاستثنائية. والخطر يتناسب تقريبا مع درجة تباين المتغيرات وفي العلاقة العكسية مع حجم العينة.

وإذا استخدمنا الصيغة أو المعادلة بطريقة عكسية، في حالة علمنا بالمستوى المطلوب للدلالة الإحصائية للبيانات التي سنسجلها من العينة، يمكننا حساب حجم العينة المطلوب على أساس عدد المتغيرات ودرجة تبايناتها. فهي غالبا ما تكون غير معروفة مسبقا، ولكن يمكن اعتماد بعض التقديرات التقريبية بدلا منها.

ومن دون استخدام الإجراءات الإحصائية، تعتبر عادة العينة صغيرة إذا كانت أقل من 30 مفردة. وإذا كانت البحوث تخص مجتمعا كبيرا بما يكفي إلى حد اعتباره لا متناهٍ من الناحية الإحصائية، فمن المستحسن ألا تقل العينة عن 10٪ من مجموع السكان. ففي مجتمع متكون من 1000 شخص، يمكن اعتبار 100 مفردة عينة كافية، إذا كان بالطبع نوع البحث لا يتطلب غير ذلك. كما يلجأ البعض إلى استعمال أكبر حجم عيني يمكن أن تتحمّله الإمكانات المادية والزمنية، أو اتباع توصيات بعض المراجع المتخصصة التي تقترح نسب مائوية تتراوح ما بين 5 و20%، تبعا لنوع البحث (وصفي، ارتباطي، تفسيري/تجريبي) وحجم مجتمعه. مع الإشارة إلى أن هناك إجراءات إحصائية لتحديد حجم العينة، مع افتراض خطأ صغير تبعا لمستوى الثقة التقديري (Arnau, 1980, p. 216).

إن الإجراءات الإحصائية تعتمد على معادلات حسابية مفيدة لكن استخدامها مرهق بعض الشيء بسبب العدد الكبير من الخيارات المتعلقة بمستوى الثقة ومعامل الارتباط بين متغيرات مجتمع البحث... (دليو، 2015، ص. 181)، مع تحفظ البعض على اعتمادها على تقديرات رقمية تقريبية ذاتية بدلا من ذلك. ففي المشاريع الكبرى ذات الموارد الوافرة، يفضل عادة مراجعة خبير إحصائي لحساب حجم العينة وخاصة إذا كان حجم المجتمع ضخما، أما في مشروع بحثي ذي موارد محدودة، فيمكن حسابها عبر الإنترنت بالمجان (free online) باستعمال خدمات بعض المواقع والبرامج الإحصائية المتخصصة (Sample size calculator)، أو الرجوع إلى الجدول الإحصائي أدناه (11) المحدد لحجم العينة إذا كان حجم المجتمع يتراوح ما بين 10 مبحوثين ومليون مبحوث فأكثر، أو تطبيق بعض المعادلات الرياضية بصفة شخصية.

وفي حالة الرغبة في تحديد حجم العينة إحصائيا وبصفة شخصية، يجب معرفة أو تحديد بعض القيم الثابتة لإدخالها في إحدى المعادلات المناسبة: 1) معرفة "حجم المجتمع" (Population size)، أي العدد الإجمالي لمفردات مجتمع البحث -كمتغير وحيد معطى مسبقا- أو قيمة تقريبية له في حالات المجتمعات الضخمة. 2) تحديد قيمة "هامش الخطأ" (Margin of error) أو مجال الثقة (Confidence interval)، أي حجم الخطأ الذي يستعد الباحث لقبوله في نتائجه (عادة: +/- 5% من مجموع المبحوثين يتفقون مع نتائج العينة)، وبالطبع، فإنه كلما زادت نسبة الخطأ المقبول قلت دقة النتائج. 3) اختيار قيمة "مستوى الثقة" (Confidence level) المرتبط ارتباطا وثيقا بمجال الثقة (هامش الخطأ) وهو يقيس درجة اليقين من حيث مدى تمثيل العينة للمجتمع المستهدف، مع احترام هامش الخطأ المحدد؛ أي أن اختيار مستوى ثقة 95% مثلا -المستخدمة عادة في العلوم الإنسانية- أو 90 أو 99%، يتيح لك القول بأنك متأكد بنسبة 95% من أن النتائج التي حصلت عليها تحترم هامش الخطأ الذي اخترته سابقاً. 4) تحديد قيمة "الانحراف المعياري" (Standard of deviation) -أو القيمة المعيارية "ب" (P)-، وهو يشير إلى مقدار التباين المتوقع بين إجابات المبحوثين، والذي يحدد قيمته معظم

الباحثين بـــ 0.5 (50٪) -كأسوأ سيناريو- لوصف قيمة تضمن أن العينة المحسوبة ســتكون كبيرة بما يكفي لتمثيل عموم المجتمع بدقة ما دامت القيم "ضــمن" هامش الثقة ومستواها المختاريْن في نفس الوقت. 5) تحديد القيمة "ز" (Z-score) أو القيمة المعيارية، وهي قيمة ثابتة يتم تحديدها تلقائيًا عند اختيار مســتوى الثقة؛ فمثلا، تقابل مستوى الثقة 90٪ القيمة "ز": 1.645 والمســتوى 95٪ "ز": 1.96 والمســتوى 99٪ "ز": 2.58 ... (انظر الجداول الإحصائية الخاصة بذلك).

ومن المعادلات المستخدمة لحساب حجم العينة:

أولا) المعادلات التي تفترض أن حجم المجتمع معروف.

- المعادلة القياسية (Standard) (WikiHow, July 2023):

$n = [z2 * p(1-p)] / e2 \;/\; [1 + [z^2 * p(1-p)] / e^2 * N]$. بحيث:

ن صغيرة (n) = حجم العينة، ن كبيرة (N) = حجم المجتمع،

ب (P) = الاحتمال/الانحراف المعياري، خ (e) أو (d) = هامش الخطأ.

- أو المعادلات المشــابهة لها لكل من: "أركن"، "طومســون"، "غيغر"... (رقاني: 2022).

ثــانيــا) في حــالــة كون حجم مجتمع البحــث كبيرًا جــدًا أو مجهولا، فيمكن استخدام صيغة ثانوية (مشهورة باسم معادلة "فيشر")، باستخدام قيم المتغيرات المتبقية، حيث يكون حجم العينة يساوي= [z2 * p(1-p)] / e2. أي: (ز)^2 × الانحراف المعياري × (1 - الانحراف المعياري)/ (هامش الخطأ)^2.

ثالثا) في حالة تعذر حســاب الانحراف المعياري و/ أو مســتوى الثقة، فيمكن استخدام المعادلة العامة -والأقل دقة- لـ "سلوفين" (Slovin): $n = N / (1 + N*e^2)$، أو لــ "تارو أو يارو يامان" (Yamane): $n= N/ (1+N (e)^2)$ ، -المتطابقتين- مع الإشارة إلى أن الأسبقية يبدو أنها كانت لــ "سلوفين": 1960، والذيوع لــ "يامان": 1967، تبعا لتاريخ منشوريهما).

رابعا) معادلة "كرايشي ومورغن" (krejcie & morgan) صـاحبي الجدول (رقم 11) المشهور:

$$n = \frac{\chi^2 NP(1-P)}{d^2(N-1)+\chi^2 P(1-P)}$$

بحيث: X^2 ترمز إلى مربع كاي عند درجة الحرية 1 ومستوى الدلالة 0.5 (95٪) (بقية الرموز سبق ذكرها).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن كل المعادلات الإحصائية -سابقة الذكر- الخاصة بتحديد حجم العينة العشوائية تفضي إلى نفس الأحجام العيّنتية تقريبا الواردة في الجدول (رقم 12)، مما قد يكون مدعاة إلى الاكتفاء بالاستعمال المباشر لمحتويات الجدول –في حالة اعتماد مستوى الثقة 95٪ طبعا-، مع تقريب الأحجام في حالة كون الأحجام المجتمعية بيْنية بين حدين واردين في الجدول.

الجدول رقم 12: حجم عينة المجتمعات التي يتراوح حجمها ما بين عشر مفردات ومليون مفردة تبعا لكل من "كرايشي ومورغن" (krejcie and morgan)

Populasi (N)	Sampel (n)	Populasi (N)	Sampel (n)	Populasi (N)	Sampel (n)
10	10	220	140	1200	291
15	14	230	144	1300	297
20	19	240	148	1400	302
25	24	250	152	1500	306
30	28	260	155	1600	310
35	32	270	159	1700	313
40	36	280	162	1800	317
45	40	290	165	1900	320
50	44	300	169	2000	322
55	48	320	175	2200	327
60	52	340	181	2400	331
65	56	360	186	2600	335
70	59	380	191	2800	338
75	63	400	196	3000	341
80	66	420	201	3500	346
85	70	440	205	4000	351
90	73	460	210	4500	354
95	76	480	214	5000	357
100	80	500	217	6000	361
110	86	550	226	7000	364
120	92	600	234	8000	367
130	97	650	242	9000	368
140	103	700	248	10000	370
150	108	750	254	15000	375
160	113	800	260	20000	377
170	118	850	265	30000	379
180	123	900	269	40000	380
190	127	950	274	50000	381
200	132	1000	278	75000	382
210	136	1100	285	1000000	384

المرجع: Krejcie & Morgan, 1970



ملاحظة: إن "ن" كبيرة (N)=حجم المجتمع، و"ن" صغيرة (n)=حجم العينة، وإن أحجام العينة تتطابق مع تلك الناتجة عن استخدام معظم المعادلات الإحصائية الخاصة بحساب حجم العينة عند مستوى الثقة 95٪. مع الإشارة إلى أنه إذا كان حجم المجتمع أقل من 10 فيستعمل المسح الشامل (العينة = المجتمع)، وأما إذا كان يفوق المليون فحجم العينة يبقى ثابتا عند العدد 384.

وفي سياق هذه الملاحظة، نشير إلى بعض التحفظات حول حساب حجم العينة إحصائيا:

- اعتماد كل المعادلات على تقديرات تقريبية شخصية، باستثناء حجم المجتمع غير التقديري في حالة كونه معروفا.

- وجود حد أقصى -تسقيف عددي- لعملية التحجيم العيني مهما زاد حجم مجتمع البحث.

- قد تُوصلنا هذه المعادلات إلى عدد عيني كبير غير منطقي في حالة تطبيق المعادلة الخاصة بمجتمع صغير أو متوسط الحجم لكنه مجهول الحدود (قد يكون حجم العينة أكبر من حجم المجتمع أصلا، لكون المعادلة في هذه الحالة تقدم الحد الأقصى المحتمل لحجم العينة).

- كما قد توصلنا هذه المعادلات إلى عدد عيني صغير غير منطقي في حالة استخدامها في حساب العينة العنقودية، ومثال ذلك مجتمع متكون من 40 ثانوية و18000 تلميذ تم تقسيمه إلى عناقيد ("أنواع من الثانويات") وأردنا معرفة عدد العناقيد (الثانويات) المختارة بقسمة العينة –المحسوبة إحصائيا- على متوسط العنقود (متوسط عدد التلاميذ في كل ثانوية: 450)، سيكون حجم العينة: 377 تلميذا، وللحصول على عدد العناقيد (الثانويات) نقسّم العينة على متوسط عدد التلاميذ في كل ثانوية الذي متوسطه في مثالنا 450 فنحصل على ثانوية واحدة (كانت النتيجة 0.8)، فهل من المنطقي اختيار ثانوية واحدة لتمثل أربعين ثانوية؟

- قد تكون العملية الإحصائية غير ضرورية ومضيعة للوقت، في حالة وجود بحوث سابقة تكررت نتائجها رغم رفع عدد مفردات عينتها، وهو ما تم إثباته مثلا في

تحليل محتوى الصحف الذي لا يتطلب أكثر من عينة 12 عددا (جريدة يومية) في السنة -بدلا من حوالي 186 عددا، تبعا للمعادلات الرياضية، من أصل 365-، وهو ما يزيد من أهمية قيمة النسب التقريبية -ما بين 5 و20٪ المشار إليها سابقا- التي توصي بها بعض المراجع بالاعتماد على البحوث السابقة في مجال العلوم الإنسانية.- وأخيرا، نؤكد ما قلناه في مطلع هذا المبحث حول كون التحديد الإحصائي لحجم العينة العشوائية لا يجلب فقط إلى العينة المفردات المتوسطة من المجتمع، ولكن أيضا بعض المفردات غير العادية أو الاستثنائية غير الممثلة، نتيجة عدم معرفتنا القبلية بدرجة تباين المتغيرات ووزن كل منها داخل مجتمع البحث ولمدى انسجامه من حيث خصائص مفرداته، وهو معيار مهم في تحديد حجم العينة، لأنه كلما زاد انسجام مفردات المجتمع -قلّ تباين متغيراتها- قلّ حجم العينة والعكس بالعكس، والمعادلات الإحصائية لا تراعي ذلك.

-- في العينات غير العشوائية

لا توجد صيغة لتحديد حجم العينة غير العشوائية. ففي كثير من الأحيان، لا سيما في مجال البحوث الكيفية، يمكننا فقط القيام بتوسيع تدريجي للعينة وتحليل النتائج تباعا. عندما لا تقدم لنا الحالات الجديدة معلومات إضافية، نستطيع أن نستنتج أن عينتنا تشبعت، وننهي العمل. لكن هذا الأسلوب، مُعرّض للمعاينة المنحازة، لذا علينا أن نكون حذرين ونتأكد من عدم إغفال أي مجموعة متميزة من مجتمع بحثنا.

وإذا كانت أهمية حجم العينة في البحوث الكيفية تنطوي، كما مر معنا، على تشبع المعلومات، فإن هناك عوامل أخرى هامة في تحديد حجم العينة الكيفية تشمل: تحقيق الاختلاف في الفئات، وإنشاء المقارنات بين المجموعات ذات الصلة، والصفة التمثيلية أحيانا (Teddlie & Yu, 2007, p. 98). وبشكل عام، فإن أحجام العينات في البحوث الكيفية يجب ألا تكون صغيرة بحيث تجعل من الصعب تحقيق التشبع المعلوماتي، التشبع النظري، أو التكرار المعلوماتي. وفي نفس الوقت، يجب ألا تكون العينة كبيرة بحيث يصعب التعمق في تحليل الحالات. ومن جهة أخرى، فليس صحيحا ما يشاع عن الارتباط المطلق للعينات صغيرة الحجم بالبحوث

الكيفية وكبيرة الحجم بالبحوث الكمية. فهو تمثيل مبسـط ومضـلل. لأن في الواقع، قد تكون الظروف ملائمة لاسـتخدام عينات صـغيرة في البحث الكمي، في حين أن هناك مناسـبات يبرر فيها اسـتخدام عينات كبيرة في البحث الكيفي (Onwuegbuzie & Collins, 2007, p. 282).

وفي الأخير، نقـدم مـا عرضــه "أونيوغبوزي وكولينس" (Onwuegbuzie & Collins, 2007, pp. 288-289) في مقـالهمـا من مقترحـات لتحـديـد أحجـام عينيـة لمختلف التصـميمات البحثية، معتمديْن في ذلك على ما ذكره "سـاندلوفسـكي" (Sandelowski, 1995)، حول إمكـانيـة تحـديـد أحجـام العينـات كميـا في البحوث الكيفيـة أيضـا. فهو يعتبر أن من المفـاهيم الخـاطئة الشـائعة حول المعـاينـات في البحث الكيفي هي أن الأرقام غير مهمة في ضـمان كفاية اسـتراتيجية المعاينة (ص. 179). ولـذلـك، فقـد قـدم بعض أخصـائيي المنهجيـة المبـادئ التوجيهيـة لاختيـار العينـات في البحوث الكيفيـة على أسـاس: تصـميم البحث (مثل: دراسـة الحـالـة والاثنوغرافيا والظاهراتية والنظرية المتجذرة)، تصميم المعاينة (أي تصميم معاينة مجموعة فرعية، تصـميم معاينة متداخلة)، أو أدوات جمع البيانات (أي المقابلة أو مجموعة التركيز/النقاش-Focus group-). وقد وردت هذه المبادئ التوجيهية ملخصة في الجدول (رقم 13) الموالي.



الجدول رقم 13: مقترحات للحجم العيني الأدنى لأكثر تصميمات البحوث الكمية والكيفية ذيوعا

منهج/ تصميم البحث	الحد الأدنى المقترح لحجم العينة
تصميم البحث(7)	
علائقي/ارتباطي (Correlational)	64 مشاركا بالنسبة للفرضيات وحيدة الطرف/ذات متغير واحد (one-tailed hypotheses)؛ 82 مشاركا بالنسبة للفرضيات ثنائية الطرف (Onwuegbuzie & al., 2004)
سببي-مقارن (Causal-Comparative)	51 مشاركا عن كل مجموعة بالنسبة للفرضيات وحيدة الطرف (Onwuegbuzie & al., 2004)، 64 مشاركا بالنسبة للفرضيات ثنائية الطرف (Onwuegbuzie & al., 2004).
تجريبي	21 مشاركا عن كل مجموعة بالنسبة للفرضيات وحيدة الطرف
دراسة حالة (Case Study)	3-5 مشاركين (Creswell, 2002)
ظاهرتي (Phenomenological)	≥ 10 مقابلات (Creswell, 1998)، ≤ 6 (Morse, 1994).
النظرية المتجذرة (Grounded Theory)	15-20 (Creswell, 2002)، 20-30 (Creswell, 2007).
إثنوغرافي	مجموعة ثقافية واحدة (Creswell, 2002)، 30-50 مقابلة (Morse, 1994).
علم السلوك/الأخلاقيات (Ethological)	100-200 وحدة ملاحظة (Morse, 1994)
تصميم العينة	
تصميم عينة المجموعات الفرعية	≤ 3 مشاركين عن كل مجموعة فرعية (Onwuegbuzie & Leech, 2007)
تصميم المعاينة المتداخلة	≤ 3 مشاركين عن كل مجموعة فرعية
إجراءات جمع البيانات	
المقابلة	12 مشاركا (Guest, Bunce & Johnson, 2006)
مجموعة التركيز أو النقاش (Focus Group)	6-12 مشاركا (Krueger, 2000)، (Baumgartner, Strong & Hensley, 2002). 3-6 مجموعات مركزة (Krueger, 1994, Morgan, 1997, Onwuegbuzie, Dickinson, Leech & Zoran, 2007).

المرجع: Onwuegbuzie & Collins, 2007, pp. 288-289

---

(7) بالنسبة للتصاميم العلائقية، السببية-المقارنة والتجريبية، تمثل أحجام العينة المقترحة تلك الضرورية للحصول على متوسط (باستخدام معيار: Cohen, 1988) علاقة ذات دلالة إحصائية وحيدة الطرف أو تباين بقوة 0.80 عند مستوى الدلالة 5٪.

وكتكملة لهذه التوصيات نقدم ما شاع في البحوث الإعلامية من مقترحات عامة تخص تحديد الحد الأدنى من حجم العينة لبحث الخصائص العامة لوسيلة إعلامية ما، وذلك تبعا لـ"ستيمبل" (Stempel)، الذي اشتهر عنه -منذ 1989- أنه اكتشف، بعد القيام بمقارنة عينات من 6 و12 و18 و24 و48 إصدارًا من إحدى الصحف اليومية، أن 12 إصدارًا من أسبوعين "مبنيين/ صناعيين" يمكن أن تمثل بشكل فعال محتوى عام كامل، لأنها تُعد كافية، وأن أخذ العينات بعد ذلك لا يؤدي إلى تحسين دقة النتائج. وبالطبع هناك من حصرها في ستة أيام فقط (Wang & Riffe, 2010) أو فيما بين 6 و12 أو في عدد أكبر (Uribe & Manzur, 2012). وفيما يلي بعض الإشارات التوضيحية لذلك:

- اليوميات: 12-14 نسخة على الأقل (أي ما يعادل أسبوعين) سنويا: الاختيار العشوائي البسيط لأربعة عشر عددا في السنة، أو عدد واحد عن كل شهر في السنة (كعينة عشوائية طبقية: كل شهر يمثل طبقة) أو12 عددا في السنة بالطريقة "الدورية"، لتشكيل أسبوعين صناعيْين "مبنييْن" (اليوم1 من الأسبوع1 من الشهر1 من السنة+ اليوم2 من الأسبوع2 من الشهر2...). وبالطبع، تعتبر -في غالب الأحيان- الطريقة الأخيرة هي المفضلة تليها الطريقة الثانية فالأولى.

- الأسبوعيات: من 12 إلى 14 عددا أيضا، وعينتها طبقية شهرية مع عدد واحد على الأقل في الشهر، أو عينة عشوائية بسيطة من 14 عددا في السنة، أو بالطريقة الدورية: الأسبوع1 من الشهر1...

- التلفزيون والراديو: نشرتان إخباريتان (مثلا) على الأقل يتم اختيارهما عشوائيا في كل شهر (أي يومين في الشهر /عشوائيا). أي 12 وحدة في 06 أشهر و24 في السنة. وبالطبع، يكن اعتماد العينة القصدية والدورية.

- الإنترنت: بالإضافة إلى خيارات العينة القصدية المرتبطة بـ"التشبع" والعينة العشوائية وعينة الأيام المتتالية، عادة ما يتم اختيار عينة أسبوع صناعي "مبني" واحد لتمثيل شهر واحد من المقالات عبر المواقع الإخبارية، أو الاستخدام "التعسفي لعدد أقل أو أكثر من الأيام (من 3 إلى 10 في الشهر الواحد، حسَب ما هو شائع في بعض البحوث السابقة). وفي هذا الصدد، خلص "وانغ وريف" (Wang & Riffe, 2010) إلى أن عينة عشوائية بسيطة مدتها ستة أيام هي الحد الأدنى اللازم لتمثيل

محتوى صحيفة مثل "نيويورك تايمز أون لاين" التي تم تحليل محتوى موقعها بكفاءة من خلال هذا العدد العيّنتي.

ومن جهة أخرى، وفي حالة تحليل محتوى الصحافة الإلكترونية "السائل" وذي المحتوى سريع التغير، وأردنا معرفة طبيعة التغير المرتبط بـ "آنية وتحديث محتوى"، فإنه يمكن الاكتفاء بتحليل الأشكال المختلفة للمحتوى في الجزء العلوي من عنوان الصفحة الرئيسة -وليس لكل المحتويات- لأن هذا الجزء يدل على عملية اتخاذ القرار التحريري للصحف عبر الإنترنت. ونظرًا لأنه يتم تحديث المحتوى بشكل مستمر وفوري وبالتالي بشكل غير منتظم، يمكن مثلا أخذ لقطة واحدة (Screenshot/ Capture d'écran-fr-) من الصفحة الأولى كل ساعة -لتمثيل المحتوى الإلكتروني في دورة مدتها 24 ساعة أو فترة عمل القائم بالاتصال يوميا- طيلة ستة أيام متتالية أو أكثر (عينة الأيام المتتالية) أو أسبوع واحد يتم اختياره عشوائيا أو قصديا (ممثلا لسنة طبعا)، على افتراض أن لقطة واحدة كل ساعة ستكون شاملة وكافية لاكتشاف وتيرة تغير المحتوى الإلكتروني. ومن المؤدين لصلاحية مثل هذه المدد القصيرة الثنائي (Xiaopeng & Riffe, 2010)، مدعمين موقفهما بعدة بحوث تحليلية لمواقع صحافية عملت بما يشبه ذلك.



2.3. بعض مناهج البحث الكمية

تمهيد

من المعروف أن مناهج البحث العلمي متعددةٌ تسميةً وتصنيفًا، ولن يتم هنا عرض أدبيات ذلك، بل سيتم الاكتفاء بعرض موجز لأكثرها تداولا في الأدبيات المتخصصة: المنهج التجريبي وشبه التجريبي، المنهج المقارن، المنهج التاريخي، منهج المسح الاجتماعي، منهج تحليل المحتوى، منهج التحليل التجميعي... وهي بالطبع مناهج غالبا ما تكون كمية التوجه، أي تستهدف قياس حقائق موضوعية باستخدام أساليب إحصائية، فكلمة "كمية" مشتقة أصلا من الأداة الاستفهامية: "كم؟" -Quanti?- (اللاتينية) التي تستهدف التعرف على قياس أمر ما أو معرفة كميته.

ولقد تم هنا الاقتصار على عرض نماذج مناهج بحث كمية التوجه أو "التركيز" في عرضها على صيغتها الكمية، مثل منهج تحليل المحتوى والمنهج التاريخي ومنهج المسح الاجتماعي... لأنه قد تم سابقا تخصيص عملين متوالين حول البحوث الكيفية بأسسها ومناهجها (2022) وبإجراءاتها التطبيقية (2023).

وبهذه المناسبة، جدير بالذكر أن هناك عدة مستويات منهجية -ثنائية البنية- للبحث في العلوم الإنسانية، بدءًا بالكمي والكيفي إلى الاستنباطي والاستقرائي إلى العديد من المناهج التي تندرج تحت كل نوع منهما[8]. وأنه لا يمكن القول إن منهج بحث معين أفضل من غيره، لأن الأمر يعود لطبيعة البحث وأهدافه المراد تحقيقها.

مع الإشــارة إلى أن بعض الأدبيات المتخصـصــة تذكر معظم معالم الإحاطة المعرفية التي ســيتم ذكرها في هذا المبحث تحت تســميتيْ "المنهج" و"البحث" – بصفة تبادلية حسب ما يقتضيه السياق- معتبرة أن أنواع البحوث هي أنواع منهجية، ومنها مثلا القول بأن بحث المســح الاجتماعي هو منهج بحث (Survey research: a

(8) من هذه المستويات أو التصنيفات الكلية ما أورده "طوريكو" (Torrico, 1997, pp. 62-63):

- المناهج النظرية: هي التي تعتمد على العمل المنطقي و/أو التصوري، مثل التجريد والاستنباط والاستقراء والمقارنة والتحليل. وهي عبارة عن عمليات فكرية تسمح بتنظيم إجراءات البحث وكذا بتنسيق المعلومات المجمعة وتعميم النتائج (صياغتها في شكل مفاهيم عامة).

- المناهج الإمبريقية: هي التي تعتمد على التماس أو على معالجة أشياء ملموسة، مثل المناهج التي تقوم على الملاحظة والتجريب والقياس. وهي تعتمد على إجراءات تطبيقية مفيدة في جمع البيانات.

(research method… (Bhattacherjee, 2012, p. 73)، وهو ما قد يلاحظ في بعض محطات التغطية المعرفية للمناهج الواردة في هذا المبحث، وخاصة منها المنهج التجريبي. إن هذا التبادل في التسمية (أنواع البحوث/ أنواع المناهج) قد يرجع إلى أن العديد من محتويات مبحث المناهج تتقاطع مع محتويات عنصر سابق خاص بأنواع البحوث والتي تم وسمها بالبحوث: الوصفية، التاريخية، التجريبية... على غرار معظم أنواع المناهج. ولهذا يفضل البعض في تحرير الأعمال الأكاديمية الاكتفاء بذكر أحدهما: نوع البحث أو نوع المنهج المعتمد أو دمجهما في عبارة واحدة (مناهج البحث...)، مع الإشارة إلى أن البعض الآخر يستغني عن كليهما بذكر أداة جمع البيانات (الاستبيان، الملاحظة...) مسميا إياها "منهجا" (Method)، وتكون حينها التفرقة بينهما بالمضاف إليهما: منهج "بحث" (المسح...) ومنهج "جمع البيانات" (الملاحظة...). كما قد يفضل البعض الثالث الجمع بينهما في صيغة متتالية (نوع البحث ثم نوع المنهج)، على اعتبار أن بعض أنواع البحوث أوسع من أنواع المناهج، فمثلا قد نجد من يجعل للبحوث الوصفية عدة أنواع من المناهج (منهج المسح الاجتماعي، المنهج الارتباطي/ العلائقي، منهج دراسة الحالة "الكيفي"...)، وللبحوث التجريبية عدة أنواع من المناهج (مناهج الأحكام، مناهج زمن الرجع، منهج الانتباه البصري -في اللسانيات النفسية-، المنهج التجريبي والمنهج شبه التجريبي...).

وفيما يلي عرض بعض المناهج الكمية بدءًا بأكثرها تمثيلا للبعد المنهجي الكمي.



1.2.3. المنهج التجريبي وشبه التجريبي

مقدمة

يعتبر المنهج التجريبي (Experimental method) من أهم المناهج الكمية، بل قد يعبر عن مرجعيتها المستلهمة من العلوم الطبيعية، وبالتالي فهو أكثرها صرامة أو "نموذجها الذهبي" (Bhattacherjee, 2012, p. 83)، لأنه يوفر وسيلة علمية قوية لاختبار الفرضيات المتعلقة بتحديد العلاقة السببية بين المتغيرات (Denson & Anderson, 2023, p. 333). وتجدر الإشارة هنا إلى مسألة تسميته في الأدبيات المتخصصة لمن يريد مراجعتها، فقد يجده موسوما بـ "المنهج" أو "البحث" أو "التصميم" (Design) التجريبي.

وتبعا لتصنيف الثنائي (Campbell & Stanley, 1966) نقلا عن (Hernández, Fernández y Baptista, 2014, pp. 135-137)، هناك ثلاثة أنواع من التجارب المؤسسة للمنهج التجريبي: "ما قبل التجارب" (Pre-experiments)، و"التجارب الحقيقية" (True-experiments)، و"شبه التجارب" (Quasi-experiments). في النوع الأول يكون عنصر التحكم في الوضع التجريبي في حده الأدنى (دراسة مجموعة تجريبية فقط وبقياس بعدي أو قبلي وبعدي)، وفي النوع الثاني، يجب أن يُستوفى اثنان من المتطلبات لتحقيق التحكم والصدق الداخليين، وذلك بالتحكم في متغير أو عدة متغيرات مستقلة وجعل المجموعات الدراسية متكافئة ومكونة عشوائيا. أما في شبه التجارب، فلا يكون تشكيل المجموعات الدراسية نتيجة توزيع عشوائي، بل يتم اختيار مجموعتين جاهزتين/ مشكلتين مسبقا -عادة- يتم اختيارهما لكونها متشابهتين، مع اختبار أثر متغيرات مستقلة في التجربة.

لكن الشائع تصنيف التجارب إلى نوعين رئيسين: "التجارب الحقيقية" و"شبه التجارب" -على اعتبار أن نوع "ما قبل التجارب" ممارسة غير معترف بنتائجها علميا- . مع ملاحظة أن هناك من يعترض على تسمية النوع الأول بالتجارب الحقيقية لأن صفة "الحقيقية" (True) تشير-بازدراء- إلى أن بدائلها (شبه التجارب) تعتبر خاطئة/ زائفة... (False)، بينما هي ليست كذلك، بل قد يكون استعمالها خارج المخابر (في الميدان) أفضل في العلوم الإنسانية، وأن الجمع بين نتائجهما معا قد يكون أكثر

مصداقية من نتائج التجارب "الحقيقية" لوحدها. ولذلك قد يفضل تسمية التجارب الحقيقية بـ التجارب "العشوائية" (Randomized) -سِمتُها الأبرز-مقابل "شبه التجارب" (Quasi-experiment) والتي يمكن وسمها بالتجارب "الطبيعية" (Natural)؛ فكلهما يعتبر تجربة، على اعتبار أن التجربة هي "كل محاولة لتقدير أثر معالجةٍ أو تدخلٍ باستعمال مقارنة إمبريقية" (Reichardt, 2019, p. 4). مع الملاحظة هنا أن استعمالهما التكاملي المحتمل يختلف عما يسميه البعض "التجارب المختلطة أو الهجينة"، والتي هي في حقيقتها -حسب البعض كما سنرى لاحقا- عبارة عن الجمع بين أنواع مختلفة من التجارب "الحقيقية".

إن التجربة "الحقيقية" تقتضي معالج(ة)ات تجريبية مصممة بعناية، فاستعمال المنهج التجريبي يتطلب معالجة متغير تجريبي أو أكثر في ظروف متحكم فيها، بغرض اكتشاف كيف ولماذا تحدث ظاهرة معينة. وعادة ما يتعلق الأمر بتجارب مفتعلة من طرف الباحث تسمح له بإدخال متغيرات بحثية محددة (مستقلة) وملاحظة تأثيراتها المحتملة (البعدية) في السلوكيات الملاحظة (في المتغيرات التابعة)، لأن الظروف الواقعية –من دون تدخل الباحث- لا تسمح أو من الصعب جدا أن تسمح بمشاهدة وقياس بعض الظواهر.

فعلى سبيل المثال، قد يعرف الباحث أن هناك استجابات نموذجية مختلفة يستخدمها الأشخاص عند مقاطعتهم أثناء المحادثة. ومع ذلك، قد يكون من غير المعروف كيف يثير تكرار المقاطعة تلك الاستجابات النموذجية؛ أي هل تختلف استجابات المتواصلين عند مقاطعتهم مرة كل عشر دقائق مقابل مرة كل دقيقة؟ ستسمح التجربة للباحث بإنشاء هاتين البيئتين لاختبار الإجابة على هذا السؤال. أما في الواقع فقد يستغرق حدوث هذا الأمر (مقاطعة التواصل بوتيرتين زمنيتين مختلفتين) وقتًا طويلاً وربما يكون من المستحيل حدوثه في العالم الحقيقي. لهذا السبب، ستكون التجربة مفيدة في مثل هذا النوع من البحوث (Malik , 2017).

وللقيام بمثل هذه البحوث، عادة ما يشترط توافر ثلاثة شروط أساسية هي: 1- التعامل الصارم مع واحد أو أكثر من المتغيرات المستقلة/ التجريبية والتحكم في المتغيرات الأخرى التي قد تؤثر على التجربة ، 2- قياس أثر المتغير المستقل (أو

المتغيرات المستقلة) على المتغير التابع، 3- تحقيق الصدق الداخلي-بفعل العشوائية- للوضع التجريبي، ومنها في العلوم الإنسانية ما يسمى بالمجموعتين الضابطة والتجريبية، أي أن تشمل الإجراءات العشوائية للوضع التجريبي الاختيار العشوائي للمبحوثين، وتوزيعهم العشوائي على المجموعتين التجريبية والضابطة، والتخصيص العشوائي للمتغير التجريبي/ المستقل لإحدى المجموعتين.

مع الأخذ في الاعتبار أولا، أنه -لأغراض التجربة- يجب أن تكون كلتا المجموعتين متماثلتيْ الخصائص، باستثناء أن إحداهما تكون محل تجربة المتغير السببي والأخرى لا، وثانيا، أن مفردات البحث قد تتصرف في مثل هذه الظروف المصطنعة والمتحكم فيها بشكل غير طبيعي (Monje-Álvarez, 2011, p. 105)، وهو تحيز قد يحدث في الاختبارين القبلي والبعدي وأثناء الاختبار بسبب أحداث خارجية مؤثرة أو تطور مواقف المبحوثين أثناء الاختبار أو انسحاب بعضهم أو بسبب سلوك الباحث المؤثر... (Bhattacherjee, 2012, p. 84; Hernández, Fernández y Baptista, 2014, p. 130).

وخلاصة القول، إن من أهم المفاهيم المفتاحية للمنهج التجريبي: العلاقة السببية، والمجموعتان التجريبية والضابطة، والاختيار العشوائي، والصدق الداخلي. مع ملاحظة –كما سبق ذكره- أن بعض الأدبيات المتخصصة تستعمل تسميات المنهج التجريبي أو البحث التجريبي أو التصميم التجريبي -أو حتى "التجارب" فقط- بصفة تبادلية لاعتبار أن أنواع البحوث هي أنواع منهجية وأنواع تصميمية، وهو ما قد يلاحظ في تغطية هذا المبحث، الذي سنعرض فيه -بعد هذه المقدمة الخاصة بالأهمية والمفهوم الخصائص- مراحل البحث التجريبي مع أمثلة تطبيقية، وبعض مشكلاته وتحدياته، وذلك قبل تلخيص ما تيسر من أدبيات متخصصة حول المنهج شبه التجريبي بشيء من التفصيل وحول المنهج التجريبي الهجين أو المختلط بإيجاز.

1.1.2.3. مراحل البحث التجريبي

تشترك معظم البحوث في أهم مراحل أو خطوات تنفيذها المتمحورة حول قسمين رئيسين: ماذا نبحث؟ وكيف نبحث؟ بمحطاتهما التفصيلية، مع بعض الخصوصيات. وفيما يلي عرض مراحل البحث التجريبي بتصرف عن (Hernández,



Fernández & Baptista, 2014, p. 145; Monje-Álvarez, 2011, p. 106; Bhattacherjee, 2012, pp. 85-86):

1. مراجعة الأدبيات المتعلقة بموضوع البحث.

2. تحديد مشكلة البحث.

3. صياغة فرضية تفسيرية بعبارات يمكن ملاحظتها مع تحديد المصطلحات الأساسية.

4. إعداد الخطة التجريبية التنفيذية.

- تحديد عدد المتغيرات المستقلة والتابعة التي يجب تضمينها في التجربة ومستوى أو مرحلة استخدامها. مع الإشارة إلى أن أفضل تجربة ليست بالضرورة التي تتضمن أكبر عدد من المتغيرات، لأن الأصل استخدام المتغيرات الضرورية لاختبار الفرضيات وتحقيق الأهداف والإجابة على أسئلة البحث.

- تحديد جميع العوامل أو المتغيرات غير التجريبية التي قد تؤثر على التجربة وتحديد كيفية التحكم فيها.

- اختيار عينة تمثيلية من مجتمع البحث، وتوزيعها عشوائيا على مجموعتين تجريبية وضابطة، مع احتمال تخصيص مكافآت محفزة مناسبة (غير مبالغ فيها) لمفردات المجموعة التجريبية.

- اختيار أو إعداد أداة أو أدوات لإجراء التجربة وقياس نتائجها.

- وضع إجراءات لجمع البيانات من التجربة، مع التخطيط لكيفية التعامل مع المبحوثين طيلة إجراء التجربة.

5. القيام بإجراء التجربة (تطبيق الاختبارات)، مع ملاحظة تطور التجربة والاحتفاظ بسجل مفصل لكل ما يحدث خلالها، لأن ذلك يساعد في تحليل التأثير المحتمل للمتغيرات الخارجية التي قد تولد اختلافات بين المجموعات "المبحوثة" ويفيد في تفسير النتائج.

6. تنظيم النتائج بطريقة مناسبة إحصائيًا، بحيث يمكن رؤية التأثير بوضوح.

7. تطبيق اختبار الدلالة الإحصائية المناسب (مثل تحليل التباين: ANOVA والتحليل الإحصائي: ANCOVA) بين المجموعتين التجريبية والضابطة، مع تطبيق الاختبارين القبلي والبعدي على المجموعة التجريبية بواسطة تحليل التباين نفسه.



8. تقديم تقرير البحث.

وهناك من يتحدث عن استخدام ما يسمى بتقنيات ما بعد التجربة، مثل: الاجتماعات التقييمية (Debriefing) مع المشاركين، ومراجعة "الإجراءات التنفيذية للتجربة" ومدى حدوث "تأثيرات الحديث المتبادل للمشاركين على التجربة" (التلوث المعلوماتي)، و"التحقق من شكوك المشاركين فيما يتعلق بغرض الدراسة"... (**Clark & Blackhart, 2023, p. 244**) وذلك قبل تقديم التقرير النهائي للبحث، والذي قد يتضمن بعض نتائج استخدام مثل هذه التقنيات البعدية.

2.1.2.3. أمثلة تطبيقية

° من أمثلة هذه البحوث التجريبية في أحد فروع العلوم الاجتماعية (علم الاجتماع التربوي)، ما يأتي: يريد فريق مركز بحث وطني اختبار فعالية برنامج عمل يهدف إلى الحد من التغيب عن المدرسة في الأسر التي لديها أطفال يتغيبون كثيرا. ولتنفيذ البحث، تقرر العمل مع عدد كبير من العائلات مع الأخذ بعين الاعتبار شرطين: يتم تنفيذ البرنامج الجديد على المجموعة التجريبية، في حين يتم تطبيق البرنامج الذي كان قيد الاستخدام في السنوات السابقة على المجموعة الضابطة.

ولضمان الصدق الداخلي، يفترض أن كلا المجموعتين متكافئتان. ولضمان هذا التكافؤ يتم فرض رقابة صارمة على المجموعتين، بحيث يتم تشكيلهما مع الأخذ بعين الاعتبار الضوابط الآتية: أن لا تكون أي أسرة قد مورس عليها أي تدخل ضد التغيب عن المدرسة، وأن تكون المجموعتان متطابقتين وفقا لخاصية "الغياب"، والتي ستتخذ من أجلها إجراءات الاختبار القبلي (متوسط الغيابات في أول ثلاثي من السنة الدراسية)، كما سيتم مطابقة العائلات في كلا المجموعتين وفقا للمتغيرات الآتية: عدد الأطفال والجنس والمستوى التعليمي (مستويا رياض الأطفال والابتدائي) ومستوى الدخل العائلي ومستوى تعليم الآباء والأمهات والمنطقة الجغرافية على المستوى الوطني وطبيعة ملكية المدرسة (عمومية/ خاصة).

بعد اختيار مجموع الأسر، يتم اختيار من بينها 100 أسرة بشكل عشوائي لتوزع بشكل عشوائي أيضا 50 أسرة على كل مجموعة من المجموعتين. ثم يتم تنفيذ

البرنامجين طيلة الثلاثي الثاني من السنة الدراسية على المجموعتين من قبل مهنيين مدرّبين في كل منهما، والذين يتم اختيارهم وتوزيعهم عليهما عشوائيا أيضا.

وفي نهاية الثلاثي الثاني من العام الدراسي، يتم مرة أخرى حساب متوسط الغيابات لكل أسرة، بحيث نحصل على المعدل العام لكلا المجموعتين. وإذا كان عدد غيابات المجموعة التجريبية أقل بكثير (فرق دال إحصائيا)، يمكن أن نستنتج أن برنامج المجموعة التجريبية هو أكثر فعالية، وبالتالي هو سبب انخفاض التغيب عن المدرسة.

° وفي المجال التربوي الاستراتيجي دائما، يمكن استخدام المنهج التجريبي للتأكد من تأثير طريقتين لتدريس مادة التاريخ لمجموعتين من أطفال الصف السادس مثلا، والتحكم في حجم الفصل ومستوى ذكاء الأطفال، وتعيين المعلمين والطلبة بشكل عشوائي لمجموعتين: الضابطة والتجريبية... (Monje-Álvarez, 2011, p. 105).

° في مجال الاتصال، هناك تجربة قام بها الثلاثي (Bryant, Carveth et Brown, 1981) (انظر: Laramée & Vallée, 2005, pp. 282-290)، فقارنوا فيها بين تأثير المشاهدة القوية والمشاهدة الضعيفة على القلق، حيث تم تعريض مجموعتين من طلبة الاتصال تتميزان بفارق كبير في مستوى القلق، لمشاهدة التلفزيون، إحداهما لفترات قصيرة (مشاهدة ضعيفة) والثانية لفترات طويلة (مشاهدة قوية) خلال ستة أسابيع. ثم تم تقسيم هذه المجموعة الأخيرة إلى مجموعتين فرعيتين: مجموعة تشاهد بانتظام عدد كبير من حصص المغامرات ذات النهاية السعيدة التي ينتصر فيها الخير والعدالة، ومجموعة ثانية تتعرض لحجم المشاهدة نفسه من حصص المغامرات لكن هذه الأخيرة تكون محرضة على الظلم (عدم معاقبة الجرائم وانتصار الأشرار على الخيريين).

وللتحقق من هذه الفرضية توقع الباحثون أنه من بين المجموعات الثلاث المعرضة لمشاهدة التلفزيون (فوج ضعيف المشاهدة التلفزيونية، وفوج قوي المشاهدة أين ينتصر العدل وفوج قوي المشاهدة أين ينتصر الظلم)، فإن هذه المجموعة الأخيرة التي ينتصر فيها الظلم هي التي ينبغي أن تثير، بعد التعرض، أعلى معدل من القلق. نشير إلى أنه تم تقسيم كل واحدة من المجموعات الثلاث السابقة إلى

مجموعتين فرعيتين (قلق ضعيف وقلق قوي قبل المشاهدة) ليصبح لدينا ست مجموعات.

يشتمل هذه التصميم التجريبي على ثلاثة متغيرات مستقلة: مستوى القلق القبلي (ضعيف، قوي)، وكمية التعرض للمشاهدة (ضعيفة، قوية)، ونوع المحتوى (العدالة تنتصر، الظلم ينتصر).

افترض الباحثون أن التعرض القوي للتلفزيون يسبب قلقا أقوى من التعرض الضعيف. وأن وصف محتوى ينتصر فيه الظلم يقدم عالما قلقا أكثر من وصف محتوى تنتصر فيه العدالة. وهو ما يبرر افتراض "أن الأفراد الذين يتعرضون كثيرا لمحتوى ينتصر فيه الظلم سيصبحون أكثر قلقا".

أما بالنسبة لمسألة تجنيد المبحوثين، فقد تم اختيار تسعين طالبا، تم توزيعهم عشوائيا على المجموعات التجريبية المختلفة مع احترام نسبة الإناث إلى الذكور، واشتراط تعرض أفراد المجموعات ذات المشاهدة القوية لمشاهدة ثلاثين ساعة تلفزيونية.

وأما بالنسبة لكيفية اختيار البرامج فقد تم توظيف ثلاثين طالبا للقيام باختيارها من بين المواد التلفزيونية التي عُرضت في الشبكة الشتوية لقناة تلفزيونية وطنية. وطلب منهم مراعاة المعايير الآتية: فيما يخص المجموعة التي تنتصر فيها العدالة، تشمل البرامج التي لا يظل فيها أبدا أكثر من خرق واحد للقانون دون عقاب. بالنسبة للمجموعة التي ينتصر فيها الظلم كان يجب اختيار البرامج التي تحتوي على غالبية من الجرائم المختلفة التي لم يُعاقب عليها أبدا. تم توزيع هؤلاء الطلبة إلى فرق مكونة من ثلاثة طلبة على أن يتفق كل فريق، بالإجماع وباقتراع سري، على أن المحتوى يلبي المعايير المطلوبة، وإذا حدث ذلك يتم اعتماد البرنامج للتجربة، وإلا فلا.

وأما بالنسبة للاستبيان، فقد تم اختيار المبحوثين التسعين من الطلبة ليوزع عليهم استبيان يتضمن الصفات والاهتمامات الشخصية. كما تم إعلامهم بأن الإجابات على بعض الأسئلة سيوظفها الأستاذ في ضبط طريقته البيداغوجية وأن محاور أخرى من الاستبيان ستوظف في مشاريع أبحاث أخرى للقسم. أدرج الباحثون عناصر مقياس القلق داخل هذا الاستبيان، لتستخدم في الاحتفاظ بالطلبة الذين تحصلوا على درجة قلق ضعيف وكذا الذين تحصلوا على درجة قلق قوي، للمشاركة

في التجربة التي برمجت للانطلاق لاحقا في ظرف ثلاثة أسابيع. لم يتم إطلاع الطلبة على الهدف من التجربة ولا على أنه تم تقييمهم على سلم مقياس القلق.

تم إعلام المختارين للتجربة بأنهم سيشاركون في مشروع بحث يهدف إلى قياس علاقة تغير القيم الجمالية بمدى التعرض لمضامين تلفزيونية. كما أخبر بعضهم بأنه لن يتعرض لمشاهدة التلفزيون أكثر من ساعتين يوميا والبعض الآخر بأنه سيتعرض لأربع ساعات يوميا. كما طلب من المبحوثين تقييم كل البرامج من خلال سلم يتكون من خمس نقاط تبعا لمعايير مثل: الاهتمام والطابع المثير للمحتوى والطابع الجمالي للبرنامج وكذا طابعه التثقيفي التعليمي. وفي النهاية وقّع المبحوثون، على وثيقة الاتفاق، كما عين لهم مكان وموعد مشاهدة البرامج. أما مدة التجربة فحددت بستة أسابيع.

وفي نهاية فترة المشاهدة التلفزيونية، عرض على الطلبة ملء استبيان تكميلي أكثر تفصيلا ويحتوي على عناصر خاصة بسلم قياس القلق، وهي العناصر نفسها التي قدمت لهم منذ تسعة أسابيع خلت، أي ثلاثة أسابيع قبل انطلاق التجربة.

إن المتغير التابع، أي ما يقاس خلال التجربة، هو الفرق بين مستوى القلق قبل مشاهدة البرامج التلفزيونية وبعدها. كما تمت إضافة ثلاثة متغيرات تابعة قدمت في شكل ثلاث أسئلة دست في الاستبيان. وفيما يلي الأسئلة الثلاثة:

1. إلى أي مدى تعتقدون أنكم ستكونون في يوم ما ضحية عمل عنيف؟
2. هل تتخوفون من التعرض يوما ما لأضرار بسبب القيام بعمل عنيف؟
3. لو كنتم ضحية عمل عنيف في يوم ما، فهل تتصورون بأنه سيتم معاقبة الجاني؟

وبعد تفريغ البيانات وتحديد مجموعة القيم الكمية (كارتفاع مستوى القلق بعد حصة المشاهدة، ومعدلات إجابات كل فريق على الأسئلة على سلم ذي 10 نقاط)، وجد الباحثون أن الفرضية تم تأكيدها، وهذا يعني أن المشاهدة الكثيفة للبرامج التي ينتصر فيها الظلم ترفع من مستوى القلق عند الذين كان لديهم مستوى القلق ضعيفا قبل التجربة، مع ارتفاع أكثر في مستوى القلق لدى الفئة التي كانت تعاني من قبل من نسبة مرتفعة من القلق. كما تم إثبات أن المشاهدة القوية للبرامج التي ينتصر فيها

الظلم يزيد من مستوى القلق، والإيمان بإمكانية الوقوع ضحيةً للعنف، والخوف من الأذى، واحتمال عدم تقديم المعتدي إلى العدالة.

وفيما يخص التحكّم التجريبي المتعلق بالمبحوثين فلم يتم التصريح لهم بالأهداف الحقيقية للبحث، بغية تجنب ظهور عوامل طفيلية من شأنها الإخلال بالنتائج الموضوعية للتجربة، ولكن هذا التضليل يتعارض مع أخلاقيات البحث العلمي. وينتج عن ذلك معضلة يكمن حلها في المفاضلة المستنيرة (باستشارة هيئات علمية) بين واجب تطوير المعرفة (الفوائد) وواجب احترام حقوق المبحوثين (التكاليف). وفي حالة عدم التوافق أو كون الوضع غير واضح، يجب إعطاء الأولوية لحقوق المبحوثين.

° مثال آخر تقليدي حول أثر وسائل الاتصال في السلوكيات العنيفة: على سبيل المثال، ممارسة بعض الأطفال "لعبة فيديو عنيفة" أو "لعبة فيديو غير عنيفة" لمدة 20 دقيقة كمتغير مستقل، ويكون المتغير التابع هو التفكير العدواني أو كمية "الكورتيزول" اللعابي... بعد انتهاء فترة اللعب التي يكون فيها اختيار المشاركين لنوع اللعبة عشوائيا. وفي حالة استهداف التفكير العدواني، يقترح عليهم ملء الحروف المفقودة لأجزاء عديدة من الكلمات، والتي يمكن إكمال بعضها لتكوين كلمة مرتبطة بالعدوانية أو كلمة غير مرتبطة بالعدوانية. على سبيل المثال، يمكن أن تكون الكلمة الثلاثية "_ _ف" إما "عطف" أو "عنف"، والكلمة الثلاثية "قـ_ل" إما "قبّل" أو "قتَل"... (بالإنجليزية: “ki_ _” can become either “kiss” or “kill”) وتكون نسبة جميع الكلمات المكتملة التي تستخدم الخيار العدواني هي مقياس لمدى تفكير المشاركين مؤخرًا في أفكار عدوانية (Denson & Anderson, 2023, p. 334).

° ويمكن إضافة أمثلة أخرى، ومنها، المثال الذي سبق ذكره في مقدمة هذا المبحث حول أثر وتيرة مقاطعة المحادثات على نوعية استجابات المعنيين بها. أو حول مقارنة نتائج التعلم لنوعين مختلفين من طرق التعليم (حضوريا في الفصل وعبر الإنترنت) مع الرغبة في معرفة ما إذا كانت تأثيراتهما تختلف باختلاف مدة التدريس (1.5 أو 3 ساعات لكل أسبوع)، وفي هذه الحالة، يكون لدينا متغيران مستقلان: نوع التدريس ومدته (Bhattacherjee, 2012, p. 87).

3.1.2.3. بعض مشكلات البحث التجريبي وتحدياته

يُعتبر البحث التجريبي من أصعب البحوث في العلوم الإنسانية، وذلك بالرغم من وضوح تصميمه. فالكثير من **المشكلات المنهجية** ترتبط بإجراءاته التطبيقية، وسيتم عرضها تبعا لرأي "بهاتشيرجي" (Bhattacherjee, 2012, p. 92).

أولاً، على الرغم من أن البحث التجريبي يتطلب نظريات لتأطير فرضياته الاختبارية، فإن الكثير من الأبحاث التجريبية الحالية تستغني عنها. ومن دون نظريات، تميل الفرضيات التي يتم اختبارها إلى أن تكون خاصة، وربما غير منطقية وغير دالة.

ثانيًا، لا يتم اختبار العديد من أدوات القياس المستخدمة في البحوث التجريبية من حيث الصدق والثبات الإحصائيين، ولا يمكن مقارنتها بغيرها من البحوث. وبالتالي، فإن النتائج التي يتم الحصول عليها باستخدام هذه الأدوات لا يمكن مقارنتها أيضًا.

ثالثًا، تستخدم العديد من الأبحاث التجريبية تصميمات بحثية غير ملائمة، مثل وجود متغيرات تابعة غير مهمة، وعدم وجود تأثيرات تفاعلية (بين المتغيرات)، وعدم وجود عناصر تحكّم وضبط تجريبية، ووجود محفزات غير مناسبة لمفردات المجموعات الضابطة. لذلك تميل النتائج المستخلصة من مثل هذه البحوث إلى الافتقار إلى الصدق الداخلي وبالتالي فهي مشكوك فيها.

رابعًا، قد تكون الإجراءات (المهام) المستخدمة في البحوث التجريبية متنوعة وغير متسقة وغير قابلة للمقارنة في عدة بحوث، وأحيانًا قد تكون غير مناسبة لمفردات مجتمع البحث. على سبيل المثال، غالبًا ما يُطلب من الطلبة الجامعيين في الطور الأول التظاهر بأنهم مديرو تسويق ويطلب منهم أداء مهمة تخصيص ميزانية معقدة ليس لديهم فيها أي خبرة أو تجربة. إن استخدام مثل هذه المهام غير الملائمة، قد يهدد الصدق الداخلي (أي أن أداء المبحوث قد يتأثر بمحتوى المهمة وبصعوبتها) ويوَلد نتائج غير قابلة للتفسير ولا معنى لها، ويجعلها غير قابلة للمقارنة مع نتائج بحوث مشابهة.

- بالإضافة إلى هذه المشكلات المنهجية، هناك بعض **التحديات أو القيود الأخلاقية والعملية والنفسية**، نلخص بعضها فيما يلي تبعا للثنائي (Denson & Anderson, 2023, pp. 351-352):

أولا، عدم إمكانية إجراء بعض البحوث التجريبية لأسباب أخلاقية وعملية. على سبيل المثال، إذا أردنا اختبار فرضية مفادها أن تعرض الأطفال للقوالب النمطية العنصرية السلبية بشكل يومي هو أحد أسباب تعاطيهم للمخدرات عندما يكونوا بالغين، فلا يمكن -أخلاقيا- تصميم تجربة يتم فيها تعيين أطفال صغار بشكل عشوائي لقضاء السنوات العشرين الأولى من حياتهم في بيئة شديدة العنصرية أو بيئة عنصرية إلى حد ما، أو بيئة غير عنصرية، وفي نهاية العشرين عامًا، قياس مدى تعاطيهم المخدرات. كما لا يمكن أخلاقيا مثلا، أن تفرض على بعض الأطفال أن يكبروا في ظروف تزيد من تعرضهم لوسائل الترفيه العنيفة (مثل التلفزيون وألعاب الفيديو)، لأن بعض البحوث السابقة تظهر أن هناك ضررا طويل الأمد ناجم عن مثل هذا التعرض. ولذلك، تكون البحوث السابقة -الطولية والعلائقية...- أفضل وأنسب من البحوث التجريبية. ولرفع مثل هذا التحدي التجريبي، يقترح البعض جعل "الضرر" المحتمل قصير الأمد مع توقع تبدد تأثيراته الضارة بسرعة كبيرة ومع الموافقة المسبقة -طبعا- للمعنيين بالمشاركة. ويقترح البعض الآخر معالجة هذه المشكلة الأخلاقية للآثار الضارة باختبار الحالة العكسية، أي اختبار تأثير إزالة عامل الخطر السببي السلبي (العنصرية، العنف...) بتعريض المشاركين لعوامل اجتماعية إيجابية من المحتمل أن تؤدي إلى آثار مفيدة.

ثانيا، بالإضافة إلى القيود الأخلاقية والعملية، هناك العديد من الظواهر النفسية الاجتماعية التي قد تؤثر سلبا على الصدق الداخلي للبحوث التجريبية. إن إخضاع البشر لبحث تجريبي هو بطبيعته عملية نفسية اجتماعية، وبالتالي، يجب أن يكون فريق البحث على دراية بتأثيراتها السلبية المحتملة فيعمل على تخفيفها. يقدم "نيكولز وإدلاند" (Nichols & Edlund, 2015) وصفًا تفصيليًا لبعضها، أحدها هو الحديث المتبادل بين مشاركين متمرّسين -سبقت لهم المشاركة في تجارب مشابهة- ومشاركين غير متمرسين. يهدد الحديث المتبادل بينهم صدقية النتائج لأنه قد يؤدي ببعض المشاركين إلى استجابة متحيزة. أحد الحلول الفعالة لتجنب نشر المعلومات

حول تجارب سابقة هو مطالبة المشاركين بالتوقيع على بيان يتعهدون فيه بالحفاظ على سرية تجربتهم السابقة. الحالة الثانية هي "خصائص الطلب" أو مجموع الإشارات التي تنقل إلى المشاركين من طرف الباحث والتي يمكن أن توجه المشاركين إلى التصرف بطريقة متسقة أو غير متسقة مع فرضيات البحث، وهناك أمثلة واقعية على كيفية قيام المشاركين بتشويه النتائج عمدًا في بحوث ألعاب الفيديو (انظر مثلا بحث: Bender et al., 2013)، مما يؤثر على نوعية الصدق الداخلي، بحيث لا يمكن تأكيد إرجاع سلوكيات المشاركين إلى المتغير المستقل المستعمل في التجربة. كما يمكن أن تهدد تأثيرات التوقع أيضًا الصدق الداخلي، ويحدث ذلك عندما يكافئ الباحث المشاركين لفظيًا أو غير لفظيًا بطريقة تتفق مع النتائج المرجوة، بينما الأصل أن تكون المكافأة بمنأى عن الفرضية التجريبية ولو أدى ذلك أحيانا إلى عدم إعلام المشاركين بالأهداف الحقيقية للبحث، وفي حالة وجود مشاركين مدركين للأهداف الحقيقية للبحث (على سبيل المثال، من خلال الحديث المتبادل) أو الذين أصبحوا على علم بها أثناء التجربة، يقدم البعض (Nichols & Edlund, 2015) اقتراحات لمواجهة ذلك بتحديد المشاركين المشبوهين، وعدم معاقبتهم، بل محاولة تحسين العلاقة معهم ودعم إحساسهم بانتمائهم للتجربة وتسليط الضوء على أهمية البحث للمجتمع. فمثل هذه الإجراءات تعزز بشكل كبير الصدق الداخلي للبحوث التجريبية.

4.1.2.3. المنهج شبه التجريبي

إن أدبيات العلوم الإنسانية المهتمة بالمنهجية عادة ما تذكر المنهج التجريبي مردفا بالمنهج "شبه التجريبي"، مع الإشارة إلى أن هذا الأخير يختلف عن الأول من حيث عدم قدرته على التوصل إلى الرصد والتحكم الشاملين في المتغيرات الدخيلة، بسبب استخدامه سيناريوهات طبيعية. والمثال الأول في مبحث "أمثلة تطبيقية" السابق قد يكون صالحا لتشخيصه، ولكن من دون الضوابط الصارمة التي قد تطبق في اختيار الأشخاص وفي توزيعهم على المجموعتين (التجريبية والضابطة). وعلى سبيل المثال، إذا لم نتمكن من اختيار الأشخاص عشوائيا، فإننا سنحوّل البحث التجريبي إلى بحث ذي طابع شبه تجريبي، لأن التوزيع العشوائي يعتبر إحدى أفضل التقنيات للسيطرة على آثار المتغيرات الدخيلة إلى جانب تكرار التجارب طبعا. فالتصاميم

"شبه التجريبية" تُستخدم عموما عندما لا يمكن القيام بالتعيين العشوائي لمفردات مجموعات البحث التي ستخضع للتجربة (انعدام الصدق الداخلي). وهي تجمع حسب البعض بين خصائص "ما قبل التجريبي"، ومنها: "تصميم المقارنة للمجموعة الثابتة" (استخدام مجموعتين تتعرضان لاختبار بعدي وفي الوقت نفسه دون أن يكون هناك اختبار قبلي مع عدم توزيع أفراد العينة بشكل عشوائي)، و"تصميم المجموعة الضابطة غير المتكافئة" (يتضمن اختبار قبلي لكلتا المجموعتين بغية الكشف عن تأثير متغيرين أو أكثر من المتغيرات المستقلة -كُلاّ على حدة- والتفاعل بينها على المتغير التابع).

وفي سياق تميز المنهج التجريبي في كيفية اختيار المجموعتين التجريبية والضابطة، تجدر الإشارة هنا إلى أن البعض يفضل تسمية المجموعة الضابطة (Control group) -المختارة بطريقة غير عشوائية- المستعملة في البحوث شبه التجريبية بالمجموعة المقارنة (Comparison group) أو الطبيعية -غير المدربة- نظرا لكونها مجموعة جاهزة (تم تشكيلها مسبقا من طرف الغير) (Rogers & Revesz, 2019, pp. 141).

فمن أهم صفات البحث شبه التجريبي أنه يكون مناسبا في المواقف الطبيعية التي لا يمكن التحكم في جميع متغيراتها المهمة لأسباب تقنية أو أخلاقية، الخ. ولذلك، فهو يختلف عن البحث التجريبي من حيث درجة أو شدة التجريب فقط، لأنه لا يتم تلبية جميع مطالب البحوث التجريبية، وخاصة فيما يتعلق بالتحكم في المتغيرات (ضعف الصدق الداخلي). ومع ذلك، لا ينبغي إغفال البحوث شبه التجريبية ذات الصدق الداخلي الناقص لأنها قد تكون مفيدة في بعض الأحيان في ظل ظروف معينة وحالات تجريبية طارئة (Bhattacherjee, 2012, p. 92). وبالنسبة للأسباب الأخلاقية، فبالإضافة إلى بعض الحالات التي تم ذكرها سابقا عند الحديث عن مشكلات وتحديات المنهج التجريبي: اختبار مدى تأثير تعرض الأطفال لممارسات عنصرية سلبية بشكل يومي على تعاطيهم للمخدرات عندما يكونوا بالغين، أو اختبار الضرر الذي قد يلحق ببعض الأطفال بعد جعلهم يكبروا في ظروف تزيد من تعرضهم لوسائل الترفيه العنيفة... فقد يكون أحيانا من غير الأخلاقي التعامل مع بعض المتغيرات الأخرى؛ على سبيل المثال، لا يمكن للبحوث التي تختبر واقعيا تأثير متغير حمل

السلاح في المدارس من عدمه، من خلال تعيين المشاركين بشكل عشوائي، أو اختبار تأثير تلقيح "كورونا" على عينة عشوائية أو اختبار أثر الطلاق على الأطفال (تطليق الأزواج لمدة معتبرة؟)... لذلك قد يفضل الباحثون استخدام المنهج شبه التجريبي لاختبار فرضياتهم (Denson & Anderson, 2023, pp. 345, 351)، أو الاكتفاء ببحوث طولية شاملة باستخدام المنهج التجميعي مثلا.

- أنواع البحوث شبه التجريبية

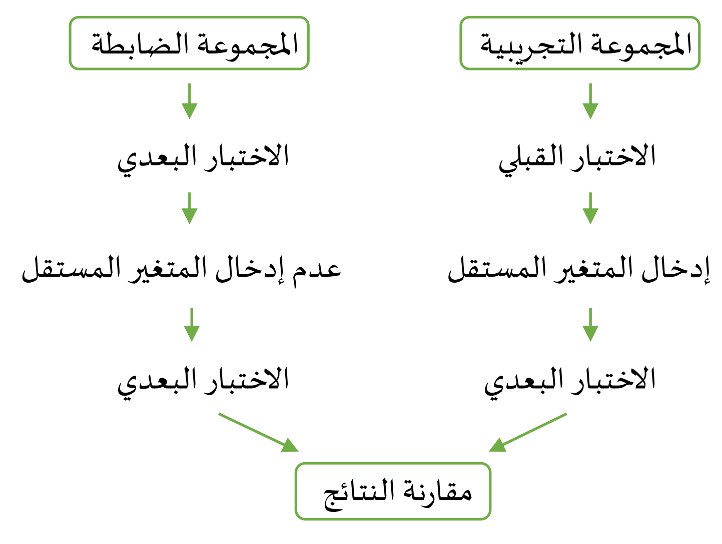
إذا كان الشائع في توصيف البحوث التجريبية -كما مر معنا في العنصر السابق- أنها على العموم غير قادرة على التوصل إلى التحكم الشامل في المتغيرات الدخيلة وذلك بسبب ضعف صدقها الداخلي (Internal validity) الناتج أساسا عن عدم الالتزام بعشوائية توزيع مفردات البحث أو عن عوامل أخرى، فإن بعض الأدبيات المتخصصة (Reichardt, Storage& Abraham, 2023, pp. 292-303; Reichardt, 2019, pp. 94-243; Rogers & Revesz, 2019, pp. 135-138) تفصّل الأمر فتذكر أن هذا النقص يحدث في عدة تصميمات شبه تجريبية، أكثرها مصداقية أربعة؛ اثنان منها يتم فيهما تحديد إدخال المتغير المستقل وفقًا لمتغير كمي (تصميم انقطاع الانحدار، وتصميم السلاسل الزمنية المتقطعة) واثنان منهما لا يتم فيهما التحكم تبعا لذلك (تصميم الاختبارين القبلي والبعدي لمجموعة واحدة، وتصميم المجموعتين غير المتكافئتين):

- *تصميم الاختبارين القبلي والبعدي لمجموعة واحدة* (One-group pretest–posttest design): يعتبر أبسطها وأكثرها استعمالا، ويتم تنفيذه من خلال إجراء الاختبار القبلي على مجموعة واحدة من المشاركين قبل إدخال المتغير المستقل، ثم يتم إجراء الاختبار البعدي على نفس المجموعة من المشاركين، ليتم بعد ذلك مقارنة نتائج الاختبار القبلي مع نتائج الاختبار البعدي، ويُستخدم الفرق في النتائج لتقدير آثار المتغير المستقل. والمشكلة المنهجية هنا تكمن في التحيز الذي قد ينتج عن تطور في آراء المشاركين بين فترتي الاختبارين القبلي والبعدي نتيجة عدة عوامل دخيلة (أحداث خارجية، نضج وتجربة المشاركين، غياب بعض المشاركين بين الفترتين...).



- *تصميم الاختبارين القبلي والبعدي لمجموعتين غير متكافئتين* (Non-equivalent Pretest–Posttest Control Group Design) أو *تصميم المجموعتين غير المتكافئتين* (Non-equivalent group design): يعتبر تصميما قويا لاستعماله مجموعتين (تجريبية وضابطة)، حيث يتم تقييم مجموعتين من المشاركين على كل من مقياسي الاختبارين القبلي (على الأقل أسبوع قبل بداية التجربة) والبعدي (± أو = أسبوع) -المتطابقين عادة-، حيث تتلقى مجموعة واحدة (التجريبية) العلاج (إدخال المتغير المستقل)، بينما لا تتلقى المجموعة الأخرى (الضابطة) العلاج (انظر الشكل رقم 14) أو تتلقى علاجا بديلا (في المجل الصحي مثلا). وتعتبر مثل هذه التصميمات شبه تجريبية لأن اختيار المشاركين فيها يكون بطريقة غير عشوائية (يتم اختيار مجموعتين مشكلتين مسبقا -عادة- يتم اختيارهما لكونها متشابهتين)؛ وهذا يعني أن المشاركين يختارون المعاملة التي يرغبون فيها بأنفسهم أو قد يقوم شخص آخر من غير المشاركين (على سبيل المثال، مدير البرنامج أو الباحث) بتعيين المشاركين في التجربة قصديا (عينة مريحة، عينة متطوعين...). ويتم تقدير تأثير المتغير المستقل من خلال مقارنة الأداء في المجموعتين التجريبية والضابطة (على سبيل المثال، فصلين دراسيين أو مدرستين متشابهتين).

الشكل رقم 14: تصميم المجموعتين غير المتكافئتين



المرجع: إعداد شخصي مبني على معلومات نظرية

- تصميم انقطاع الانحدار (Regression discontinuity design): يتم تقييم المشاركين (الأداء الأكاديمي للطلبة مثلا) على سلّم "متغير التعيين الكمي" (QAV) قبل تعريضهم للمتغير المستقل (العلاج التجريبي)، ويتم استخدام قيمة فاصلة (قيم حرجة/ Cut-off value/Valeur seuil-fr-) في متغير التعيين الكمي لتعيين المشاركين الذي سيتلقون أنواع مختلفة من العلاجات. إذا كان المشاركون لديهم درجات أعلى من القيمة الفاصلة، يتم تعيينهم في المجموعة التجريبية التي ستتلقى أحد أنواع العلاجات التجريبية، وأما إذا كان لديهم درجات أقل من القيمة الفاصلة، فيتم تعيينهم لتلقى أنواع أخرى من العلاجات التجريبية. ولتقدير تأثير العلاجين، تتم مقارنة خطّيْ الانحدار إحصائيا (ومن خلال تمثيل بياني) في مجموعتي العلاج. وبالطبع فإن مثل هذه التصميمات قد تكون متحيزة: عندما يتم تقدير أسطح الانحدار كخطوط مستقيمة، بينما هي في الواقع منحنية، أو في حالة عدم الامتثال لشروط العلاج من طرف بعض المشاركين، أو في حالة حدوث ما يسمى "الاستنزاف التفاضلي" (Differential attrition) في تصميم انقطاع الانحدار، أي عندما ينسحب بعض المشاركين من مجموعتي العلاج من ذوي الدرجات الأعلى و/ أو الأقل من القيمة الفاصلة.

- تصميم السلاسل الزمنية المتقطعة (Interrupted time-series design): هو تصميم "طولي" (Longitudinal) يتم فيه جمع الملاحظات في نقاط متعددة متباعدة زمنيًا قبل تنفيذ العلاج (قبل إدخال المتغير المستقل) وبعد تنفيذه، مع عدم اشتراط تطابق عدد الاختبارات القبلية والبعدية. وباستخدام تحليل الانحدار، يقوم الباحث بنمذجة اتجاه ملاحظات كل اختبار مع مرور الوقت بشكل منفصل قبل وبعد تنفيذ العلاج. ثم تتم مقارنة هذا الاتجاه المتوقع في الأداء بالاتجاه الفعلي في الأداء بعد إدخال العلاج. يتم تقييم تأثير العلاج على أساس الاختلافات بين الاتجاهين. وأما بالنسبة لتحيز مثل هذه التصميمات، فهي تعاني من بعض تحيزات التصميمات سابقة الذكر: عندما يتم تقدير اتجاه تحليل الانحدار -القبلي والبعدي- كخطوط مستقيمة، بينما هي في الواقع منحنية، ولكونها تعاني من نفس ما تعاني منه تصميمات الاختبارين القبلي والبعدي نتيجة عدة عوامل دخيلة (أحداث خارجية، تجربة



المشاركين، غياب بعض المشاركين بين الفترتين...). ومع ذلك فإن استخدام هذا التصميم عدة اختبارات قبلية وبعدية له دور فعال في زيادة الصدق الداخلي للنتائج، لكن هذه التعددية والغنى المعلوماتي قد يكونان على حساب الصدق الخارجي (التعميم).

وتجدر الإشارة في الأخير إلى وجود تصميمات شبه تجريبية أخرى أقل ذيوعا، ومنها مثلا: "التصميم البعدي فقط مع مجموعتين غير متكافئتين" (Posttest only design with non-equivalent groups)، و"تصميم السلاسل الزمنية المتقطعة مع مجموعتين غير متكافئتين" (Interrupted time-series design with non-equivalent groups)، و"تصميم الاختبار القبلي والاختبار البعدي مع تكرار تبديلي بين مجموعتين" (Pretest–posttest design with switching replication)، و"تصميم التكرار التبديلي مع إزالة العلاج" (Switching replication with treatment removal design) (Denny, Denieffe & O'Sullivan, 2023, p. 316)... ومعظمها يتفرع عن التصميمات الأربعة سابقة الذكر بإضافة مقارنات أخرى تساعد في تحسين بعض شروط الصدق الداخلي، وذلك بتنويع المشاركين أو أوقات تعرضهم للمتغير المستقل (العلاج) أو طرق قياس النتائج... مما قد يسمح للباحثين بجعل التصميم يتكيف مع ظروف بحثهم الخاصة (Reichardt, 2019, p. 8).

- مراحل تطبيق المنهج شبه التجريبي مع بعض الأمثلة

بالنسبة لمراحل تطبيق المنهج شبه التجريبي، فهي مماثلة للمتبعة في البحث التجريبي، ولكن مع إدراك الباحث لمحدودية هذا النوع من البحوث من حيث الصدق الداخلي، مقابل أهميته في بعض الظروف الطارئة. مع الإشارة إلى أنه يمكن تحويل العديد من التصميمات التجريبية المحضة إلى تصميمات شبه تجريبية عن طريق حذف التوزيع العشوائي للمبحوثين على المجموعتين.

ومن أمثلة البحوث شبه التجريبية ما يلي:

- اختبار طريقتين للتثقيف الغذائي لمجموعتين من الأمهات المختارات عشوائياً، مع كون اختيار الباحثين الإجراءات المنهجية المتبعة بطريقة قصدية.

- بحث تأثير برنامج معين على قيادة السيارات بشكل صحيح، مع كون اختيار الأفراد في المجموعتين التجريبية والضابطة لا يتم بشكل عشوائي، بحيث تحتوي المجموعة التجريبية على عدد مبالغ فيه من الأشخاص الذين لديهم دافع قوي لتعلم القيادة بشكل صحيح، مما يؤثر على صدقية النتائج.

- تقييم آثار برنامج لمنع السلوك المنحرف لدى الشباب الذين تركوا منازلهم، مع كون المجموعة التجريبية مكونة من شباب متطوعين لمتابعة البرنامج، حيث سيكون من المحتمل جدًا أن تكون النتائج الإيجابية التي يمكن ملاحظتها ناتجة عن "عدم ميلهم" للانحراف، وليس بسبب البرنامج نفسه (Monje-Álvarez, 2011, pp. 105-107).





5.1.2.3. البحوث التجريبية الهجينة أو المختلطة

بالإضافة إلى البحوث التجريبية وشبه التجريبية، توجد **البحوث التجريبية الهجينة أو المختلطة** (Hybrid/ Mixed)، أي تلك التي يتم تشكيلها من خلال الجمع بين ميزات تصاميم تجريبية مختلفة وفي مراحل مختلفة أو مع مجموعات بحثية فرعية.

يقسمها "بهاتشيرجي" (Bhattacherjee, 2012, p. 89) البحوث التجريبية الهجينة إلى أنواع تصميمية ثلاثة: "تصميم الكتل الفرعية العشوائية" (مكونة من مجموعتين فرعيتين من جسم المجموعة الضابطة التي تعاد عليها التجربة)، و"تصميم سليمان (Solomon, 1949) ذو أربع مجموعات" (مكون من مجموعتين فرعيتين لكل من التجريبية والضابطة باختبار قبلي ومن دونه)، و"تصميم التكرارات المتبادلة" (مكون من مجموعتين فرعيتين ويتم تنفيذه على مرحلتين بثلاث موجات من القياس). ويمكن وسم هذه الأنواع في حقيقة الأمر بالبحوث التجريبية المحضة، إذ ليس المقصود بالتهجين هنا الجمع بين البحوث التجريبية وشبه التجريبية، بل بين صيغ مختلفة من التجريبية (لمزيد من التفصيل، انظر: Hernández, Fernández y Baptista, 2014, pp. 142-143).

وهناك من يجعل البحوث التجريبية المختلطة تتكون من **نوعين** من التصميمات: تصميم بين الأشخاص أو بين عدة مجموعات (Between-subjects –or participants- design)، وآخر داخلي (Within-subjects/ participants design) أو ذي الاختبارات المتكررة في أزمنة مختلفة على مجموعة واحدة (Repeated-measures design)، بحيث يكون الجمع بين متغير مستقل واحد (أو أكثر) بين الأشخاص ومتغير مستقل واحد (أو أكثر) على شخص واحد -مجموعة واحدة- أو عدة أشخاص/ مجموعات؛ أي يتم توزيع الأشخاص (إخضاعهم لظروف التجربة) بطريقة عشوائية في التصميم "البيني"، ويتم في التصميم "الداخلي" قياس الأثر على مفردات المجموعة التجريبية ثلاث مرات: قبل إدخال المتغير المستقل وبعد إدخاله مباشرة ثم بعد فترة استراحة/ معافاة (Denson & Anderson, 2023, p. 343; Rogers & Revesz, 2019, p. 138).

خاتمة

بالرغم من جدوى استخدام المنهج التجريبي في العلوم الإنسانية عموما والعلوم التربوية والنفسية خصوصا، تجدر الإشارة إلى أن هناك من لا يؤمن أصلا بإمكانية استخدامه في العلوم الإنسانية، لأنه –كما مر معنا في مبحث "مشكلات البحث العلمي في العلوم الإنسانية"– مجرد تقليد غير مجد للعلوم الطبيعية بسبب طبيعة الظاهرة الإنسانية وخصوصيتها المعقدة والنسبية والمرنة التي تميزها عن الظاهرة الطبيعية... فهي تتأثر بمتغيرات يصعب التحكم فيها أو تحييدها، كما أن محاولات عزل الظاهرة عن سياقها الطبيعي يؤثر في أوضاعها وأحوالها، وقد يكون فعلها غير أخلاقي -كما مر معنا-، بالإضافة إلى صعوبة تكرار التجربة، لأن تكرار التجربة الاجتماعية، تكرار متنوع بالضرورة لكون الحياة الاجتماعية متنوعة بالأساس.

وهو ما اضطر علماء المنهجية بالدعوة إلى الاكتفاء بمحاولة تطبيق قدر المستطاع الصرامة والدقة المميزتين للمنهج التجريبي في التعامل مع الظواهر الاجتماعية، والبحث عن أساليب بديلة تكون أكثر تواؤما مع الظاهرة الإنسانية فتوصلوا إلى ما أسموه المنهج "شبه التجريبي" (العساف، 1995، ص. 304) بأنواعه المختلفة سابقة الذكر، أو إلى إتباع مناهج أخرى تم تطبيقها في العلوم الإنسانية حسب طبيعة الموضوع المدروس، ومنها: المنهج التاريخي، منهج المسح الاجتماعي، المنهج المقارن...



2.2.3. المنهج المقارن

مقدمة

بالرغم من أن البعض يرجع الافتراضـــات المعرفية الأولى الكامنة وراء المنهج المقارن إلى قوانين المنطق الاستقرائي لـ "جون ستيوارت ميل" التي صاغها في أواسط القرن التاسـع عشـر (Mill, J. St. (1978). A System of Logic, (8t ed.), 1t. ed. 1843)[9] وإلى ما استلهمته من المناهج التجريبية التقليدية (فيما يتعلق بالمقارنة بين المتغيرات)، فإن المقارنة لم تصـبح راسـخة كإجراء تحليلي مركزي في مجال العلوم الإنسانية إلا منذ أوائل السبعينيات من القرن العشرين. وذلك بالاعتماد على بعض آراء "دوركايم" –الذي اعتبر المقارنة تجريبا غير مباشـر لبحث الارتباطات السـببية، و"فيبر" ونموذجه المثالي كمرجع للمقارنة، و"كونت" و"سـبنسـر" وغيرهما ممن اهتموا ببحث عوامل تطور المجتمعات فجمعوا –على غرار ابن خلدون- بين المنهج التاريخي والمنهج المقارن (لموالدي، 2018، ص. 380).

تعتبر المقارنة تقليديا في الأدبيات الفكرية المتخصصة الأداة المناسبة عندما لا يمكن اختبار موضوع التحليل تجريبيا أو في الظروف التي يكون فيها عدد الحالات قيد البحث صغيرا جدا بحيث لا يسمح باستخدام التحليل الإحصائي والارتباطات النسبية، حيث يتم الاكتفاء باكتشاف العلاقات بين المتغيرات وليس بقياسها. وبالتالي، تعتبر المقارنة مقاربة منهجية أو استراتيجية تحليلية ذات أغراض ليست فقط وصفية، بل علائقية أيضا وكبديل عن التجربة في مجال العلوم الإنسانية (Lijphart, 1971, pp. 683- 684). لذلك يصفها البعض بمنهجية "شبه تجريبية" تختلف من جهة، عن المنهج التجريبي الفيزيولوجي، ومن جهة ثانية عن المنهج التجريبي في العلوم الإنسانية (علم النفس التجريبي أساسا) (Curchod, 2003, p. 161).

---

(9) يمكن إرجاع أصولها في أدبياتنا الإسلامية إلى ما يسمى بالفقه المقارن، والذي يراد به عموما: جمع الآراء الفقهية المختلفة على صعيد واحد وتقييمها والموازنة بينها بالتماس أدلتها وترجيح بعضها على بعض. وهو بهذا المعنى أقرب إلى ما كان يسميه الباحثون من القدامى بعلم الخلاف أو علم الخلافيات وأصبح يسمى حاليا باستراتيجيتيْ التشابه والاختلاف في المنهج المقارن. كما تذكر الأدبيات المتخصصة استخدامه من طرف الفيلسوف الفارابي وخاصة العلامة ابن خلدون، الذي طبّقه للكشف عن أوجه التشابه والاختلاف بين الجماعات الاجتماعية مثل البدو والحضر (لموالدي، 2018، ص. 374).

لاحقا، وفي الثمانينيات من القرن الماضي تحديدا، طوّر عالم الاجتماع السياسي "راغن" (Ragin, 1987) "التحليل المقارن الكيفي" (ت.م.ك./ QCA)، والذي تم اعتماده تدريجيا في تطبيقات البحوث في مختلف تخصصات العلوم الإنسانية، مع إثرائه بعدة نماذج تحليلية.

وفي الأخير، تجدر الإشارة إلى أن المنهج المقارن شهد في السنوات الأخيرة، تطورات هامة وسّعت بشكل كبير قدرتنا التحليلية في إطار تقاليد البحوث الكيفية... وخاصة فيا يتعلق بالتحليل متعدد المتغيرات والذي قد يتطلب جهدا كبيرا، لأن عدد الأنواع السببية ينمو بشكل مضاعف مع عدد المتغيرات والفئات المعنية. ولمعالجة هذه المشكلة، بدأ بعض المقارنين بتطوير برمجيات معلوماتية متخصصة (Cronqvist, 2006; Huber & Gürtler, 2004; Ragin & Helen, 2002)، ولكن هذه الجهود لا تزال في مرحلة مبكرة، كما أنها لاقت بعض التحفظات من طرف أنصار التصور الكيفي على منحاها التكميمي.

وسيتم في هذا المبحث عرض مفهوم المنهج المقارن ومتطلبات تصميمه وأنواعه وأهم استراتيجياته المقارنة، مرفقة بآليات تصوريْه الكمي والكيفي وببعض تطوراته.

1.2.2.3. في المفهوم: بين المقارنة والمنهج المقارن

يمكن أن يكون لمفهوم المقارنة معنيان: معنى عام، يتعلق بالنشاط العقلي المنطقي وهو حاضر في كثير من ظروف الحياة الاجتماعية، ويتمثل في ملاحظة أوجه التشابه (Similarity) والاختلاف (Difference) بين شيئين أو أكثر، ومعنى خاص، يتمثل في إجراء مقارنة مُمنهجة ومنظمة لبحث العلاقات وأوجه التشابه والاختلاف بين ظاهرتين أو أكثر، بهدف التوصل إلى استنتاجات سببية معينة. ويعتبر هذا المعنى الأخير مرادفا لمصطلح المنهج المقارن، وكثيرا ما يرتبط استخدامه بالمنهج العلمي عموما (Colino, 2009). بينما يمكن اعتبار المعنى الأول مرادفا لـ"لمقارنة" عند غير المحترفين والذين يستعملونها كوسيلة فكرية عامة.

مع الإشارة إلى أن المعنى الأول يستعمل للمقارنة في الحياة العامة، كما في بعض الأعمال الأكاديمية، على اعتبار أن المقارنة كتحليل تقييمي متأصلة في أي إجراء

علمي، وهي لا تتطلب بالضرورة استخدام منهج مقارن واضح وملموس الخطوات. بل إن فكرة "منهج مقارن مستقل" لبحث الظواهر السياسية تبدو عند البعض زائدة عن الحاجة (Lasswell, 1968, p. 3; Almond, 1970, p. 254) (Donatella della Porta, 2002 ; Lijphart: 1971, p. 682). كما يؤخذ على هذا التعميم "التمييعي" عدم محافظته على استقلالية مختلف المناهج في مجال العلوم الإنسانية. فإذا كان من المؤكد في تطبيق العديد من المناهج استعمال المقارنة في مرحلة ما من عملية التحليل، فإن الأمر يتعلق في هذه الحالة بتشابه إجرائي مبالغ في أهميته على حساب أهمية الخصوصيات البحثية لمختلف المناهج. لذلك كثيرا ما ينتقد بعض الخبراء الأعمال الأكاديمية (مذكرات ورسائل) التي تدّعي استعمال هذا المنهج.

مما يؤدي بنا إلى الحديث عن المقارنة بمعناها المنهجي الصريح، والتي تسمى أيضا التحليل المقارن، فهي تتطلب استخدام منهج أو مناهج خاصة، يُلجأ إليها عادة في العلوم الإنسانية المقارنة، والتي تختلف بذلك عن العلوم الإنسانية غير المقارنة في توجهاتها وإجراءاتها. ويمكن القول، بصفة عامة، أن هذا النوع من التحليل يتمثل في الاستخدام الممنهج للملاحظات المستخرجة من اثنين أو أكثر من الوحدات الكلية (البلدان والمجتمعات والأنظمة السياسية والمنظمات والثقافات...) أو من مقطعين أو أكثر من تاريخ مجتمع معين لبحث أوجه التشابه والاختلاف ومعرفة أسبابهما (Smelser, 2003, p. 645; Ariza & Gandini, 2012, p. 500; Colino, 2009…). وقد استُخدم هذا النوع من التحليل في العلوم الإنسانية وبنسبة كبيرة جدا في العلوم السياسية، وخاصة في إحدى أكبر تخصصاتها الفرعية "السياسة المقارنة" (Comparative politics)[10] التي ضمت إلى اسمها اسم المنهج نفسه (Colino, 2009).

---

(10) الشائع أن تخصص "السياسة المقارنة" يعتبر أحد أهم المجالات البحثية في العلوم السياسية إلى جانب "النظرية السياسية والإدارة العامة والعلاقات الدولية". وهو يهتم أساسا بالبحوث المقارنة بين النظم السياسية المختلفة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك فرقا بين الكلمتين الإنجليزيتين (Policy, Politics): فكلمة (Policy) تعني تنظيم الوسائل التي تسمح بتحقيق أهداف خاصة في مجال معين (قد تترجم في العربية والفرنسية إلى "السياسات/Les Politiques" بالجمع). أما كلمة "السياسة" (La Politique -fr-/ Politics) فتعني نشاط (لعبة) الفاعلين الاجتماعيين بغية الوصول إلى السلطة وممارستها. بينما تشير كلمة (Le politique) إلى مجال علاقات السلطة أو الحوكمة (Tremblay, 2004, pp. 4-5).

يستخدم المنهج المقارن عادة مفاهيم مقارنة "قادرة على السفر" –على حد التعبير الشهير لـ"سارتوري"- (Sartori, 1970)، أي أنها تنطبق على أكثر من بلد واحد أو ثقافة واحدة أو زمن واحد. ومع ذلك، لا ينبغي اعتبار كل بحث يستخدم بيانات عن أكثر من بلد تحليلا مقارنا. ففي كثير من الأحيان تصادفنا مقارنات خاطئة، تعتبر أن أي بحث حول بلد أجنبي أو أي عرض متواز ووصفي لبيانات عن عدة بلدان، تحليلا مقارنا. لذلك، ينبغي تحديد مجال التحليل المقارن بجرعة كافية من الدقة والتفصيل ووفقا لاستراتيجياته البحثية والأهداف المنوطة به. وهو ما سنعرضه بشيء من التفصيل لاحقا.

ويمكن القول باختصار، تبعا لـ "كولينو" (Colino, 2009)، أن أهداف التحليل المقارن، على غرار المنهج العلمي بشكل عام، هي على التوالي: 1- بحث أوجه التشابه والاختلاف (التباين بين الحالات)، الأمر الذي يؤدي إلى 2- ملاحظة انتظامات، يجب أن تفسر من خلال 3- اكتشاف التباين المشترك أو تفسير التنوع، الذي يتم عادة من خلال 4- اختبار الفرضيات التفسيرية، مما يؤدي إلى 5- شرح تعقيد العلاقات السببية ووضع تعميمات أو مبادئ توجيهية محددة، والتي تسمح في النهاية 6- بإثبات نظريات أو نفيها أو تطوير نظريات جديدة.

إن المنهج المقارن أو التحليل المقارن لديه إذن، بالإضافة إلى الوظيفة الاكتشافية المنتجة للنظريات والفرضيات، وظيفة إثبات أو نفي النظريات أو الفرضيات القائمة.

ومن جهته، حدد "غروسر" أغراض المنهج المقارن في ثلاثة: أ) جعل الأمور المجهولة مفهومة انطلاقا من أشياء معروفة بواسطة التشبيه والقياس أو التقابل -بالنقيض- (وتسمى المقارنة التربوية)، وب) تسليط الضوء على اكتشافات جديدة أو إبراز أشياء غريبة (وتسمى المقارنة الاكتشافية)، وج) تنسيق ممنهج، بالتركيز تحديدا على الفرق (وتسمى المقارنة الممنهجة)، مع اعتبار خصوصية الموضوع المحلل ليس كشيء فريد من نوعه، ولكن كشيء خاص (Grosser, 1973, pp. 19-21).

انطلاقا مما سبق ذكره، يمكن اعتبار أن المنهج المقارن هو إجراء علمي-منطقي يستهدف التحليل المقارن للواقع الاجتماعي بالتركيز على وحدتين أو أكثر من

الوحدات الاجتماعية الكلية أو الفرعية، والتي يجب أن تكون مختارة بشكل ممنهج، وباعتبارها سياقا تحليليا للتشابه أو الاختلاف بين المتغيرات أو العلاقات. كما يمكن ملاحظة هذه الوحدات على مستويات تحليلية عدة للوصول إلى اختبار فرضيات ومقترحات سببية تفسيرية ذات صدقية عامة، أو إلى تأويل مختلف القواعد السببية الخاصة بكل حالة.

إن هذا التعريف يجعل المنهج المقارن مساو أساسا للتسميات المختلفة التي أطلقها بعض المؤلفين: استراتيجية الحالات القابلة للمقارنة (Lijphart, 1975)، التشخيص المقارن الممنهج (-Illustration comparative sistématique-fr) (Smelser, 1976)، منهج المقارنة المتحكم فيها والمهيكلة والمركزة (George, 1979)، البرهنة الموازية على النظريات لـ "Skocpol, 1979" (Colino, 2009)، المنهج المنطقي (Bruschi, 1990) أو ببساطة المنهج المقارن (Ragin, 1987; Sartori, 1994) (Colino, 2009) أو التحليل المقارن كما مر معنا.

2.2.2.3. متطلبات التصميم للقيام بمقارنة ناجحة

يتطلب استخدام المنهج المقارن –على غرار معظم المناهج- عددا من القرارات المسبقة المتعلقة بتصميم البحوث: التساؤل الرئيس، الفرضيات بمتغيراتها ومفاهيمها وتعريفها الإجرائي، مجتمع البحث وعينته وأدوات المقارنة الخاصة بجمع المعلومات وتحليلها...

إن المشاريع البحثية غالبا ما تبدأ مع قلق أو هاجس (نظري أو معياري) يتعلق بقضية مهمة، ولكنها مبهمة في الوقت نفسه. لذلك يجب وضع سؤال بحث ينبغي أن تقدم إجابة مؤقتة/ أولية عليه في شكل فرضية عادة ما تحتوي على متغيرين فأكثر قابلين للملاحظة والقياس: متغير تابع (أو الظاهرة التي يراد تفسيرها)، ومتغير واحد أو أكثر من المتغيرات المستقلة (أو العوامل المفسرة). بالإضافة طبعا إلى وجود علاقة سببية يفترض أنها تربط بينهما (والتي يستهدف المنهج المقارن اختبارها). وبالطبع، يتطلب قياس المتغيرات وضع تعريف إجرائي واضح لكل منها يتناسب والمنطلقات النظرية والمعطيات الواقعية.

بعد ذلك، تأتي مسألة تعريف مجتمع البحث وعينته كمجال لاختبار الفرضيات. وأسهل طريقة طبعا لتحديد مجتمع البحث هو التساؤل على أي من وحدات الواقع تنطبق فرضياتنا. وإذا لم يكن ممكنا ملاحظة مجتمع بأكمله، نقوم باختيار عينة. وفي البحوث المقارنة، والتي يكون فيها عدد الحالات المحللة أصغر بكثير من البحوث الإحصائية (عادة وحسب معظم البحوث السابقة ما بين حالتين وعشرين وحدة تحليلية) (Pérez-Liñán, 2008)، فقد اختلفت استراتيجيات اختيار الحالات ذات الصلة مع مرور الوقت، كما أثارت جدلا كبيرا، لا يتسع المجال لعرضه هنا.

وأخيرا، تأتي مرحلة جمع المعلومات وتحليلها، باستخدام أدوات متنوعة مثل: المراجع والوثائق والاستبيانات والمقابلات والملاحظة بالمشاركة... والإجراءات الإحصائية التحليلية.

3.2.2.3. أنواع البحوث المقارنة

يمكن عرض خصائص مختلف أنواع البحوث المقارنة من خلال المؤشرات التصنيفية الآتية:

أ) مؤشر عدد الحالات والمعلومات المستخدمة في كل حالة: تجمع بين هذين العاملين علاقة تناسب عكسية. فتصنف البحوث المقارنة تبعا لهذا المؤشر إلى ثلاثة أنواع: 1- بحث حالة واحدة تتوافر عنها الكثير من المعلومات، 2- بحث عدد محدود من الحالات مع توافر عدد متوسط من المعلومات، 3- بحث عدد كبير من الحالات مع توافر معلومات قليلة حول كل منها (Reyes, 2019).

ب) مؤشر الأنظمة أو الوحدات الاجتماعية الكلية المستخدمة (البلدان عادة) والأهداف النظرية للبحث: وفي هذا الصدد ميّز "كوهن" (Kohn, 1989) بين البحوث المقارنة التي تعتبر البلدان: 1- كهدف للمقارنة وتستهدف الحصول خاصة على معرفة مفصلةٍ حول البلد المختار لذاته، 2- كسياق للبحث، والتي لا تدرس البلدان لذاتها ولكن باعتبارها سياقا يتم بداخله اختبار مدى قابلية تعميم العلاقات والانتظامات الملاحظة بين المتغيرات، 3- كوحدات تحليلية لمحاولة وضع علاقات بين خصائصها كبلدان لذاتها مصنفة إياها تبعا لمؤشر معين. وفي تصنيف مواز له سمّى "تللي" (Tilly, 1984) النوع الأول مقارنةً إفراديةً (Individualizing)، معبرا عن تلك التي تهتم

بخصوصيات حالة واحدة ومقارنتها مع البقية. أما النوع الثاني فقد قسمه إلى نوعين: التعميم والتباين (Universalizing & Variation-finding) تبعا للتوجه نحو إما، إيجاد قواعد عامة من خلال بحث كل حالات الظاهرة، أو الرغبة في إيجاد قواعد وظروف التباين بين مختلف الحالات.

ج) مؤشر قابلية مقارنة الحالات وخصوصية حالات مقابل حالات أخرى: وفي هذا الصدد ميّز "ألدر" (Elder, 1976, pp. 215 & ss) بين البحوث التي تركز على: 1- خصوصية بلد معين وتبايناته مع غيره من البلدان، 2- مجموعات فرعية من الدول ومحدودية قابلية مقارنتها، مما شكل أساس ما يسمى بالبحوث الإقليمية (Area studies)، 3- التشابه بين الدول والقابلية المطلقة للمقارنة بينها، وتحاول هذه البحوث الوصول إلى اكتشاف قوانين عالمية سوسيولوجية بغض النظر عن اعتبارات المكان والزمان (Reyes, 2019).

د) مؤشر تفسير أوجه التشابه أو الاختلاف في سياقات منسجمة أو غير منسجمة: بناء على هذا المؤشر، فإن أكثر الأنواع شيوعا على حد تعبير "برزفورسكي وتون" (Przeworski & Teune, 1970) هما: تصميم الأنظمة الأكثر تشابها، وتصميم الأنظمة الأكثر اختلافا. وتُستهدف في الأول الاختلافات بين الحالات في سياقات منسجمة وفي الثاني الاختلافات في سياقات غير منسجمة، كما يمكن بحث أوجه التشابه بين أنظمة متشابهة أو مختلفة (Dogan & Pélassy, 1990; Murray, 1994 (Colino, 2009).

هـ) مؤشر مستويات التحليل والاستدلال ودرجة تجمّع البيانات أو المتغيرات الملاحظة: يتم التميز هنا بين البحوث: 1- على المستوى الفردي، أي ملاحظة العلاقات داخل النظام (Within-system)، مع كون البيانات متفرقة جدا، ولذلك يستعمل الأفراد وخصائصهم كوحدات للملاحظة والتحليل. 2- على المستوى النسقي (مستوى النظام) الأكثر تجمعا، حيث تستعمل خصائص الأنظمة كوحدات للملاحظة الإمبريقية والتعميم. 3- على عدة مستويات تحليلية، وهو النوع الذي يجب –حسب "برزفورسكي وتون" (1970)- أن يميز البحث المقارن(Colino, 2009).

و) مؤشر المجال المكاني: يمكن التمييز بهذا المؤشر بين أربعة مجالات مكانية للمقارنة (Nohlen, 2005, p. 3): 1- الوطني، وتكون الوحدة الدراسية المختارة في معظم

الأحيان هي الدولة/ النظام السياسي. 2- المحلي أو داخل الأمة (Intranation)، وتتشكل وحداته التحليلية من المستويات السياسية المختلفة (الدولة والكيانات العمومية الجهوية) أو أيضا من المناطق الاجتماعية والثقافية والتاريخية. 3- الدولي، وتضم هذه الوحدة مناطق دولية: قارات مثلا، لكن قبل كل شيء المناطق المندمجة (الاتحاد الأوروبي) أو المتجانسة (الدول الصناعية الغربية، دول الخليج...) لتكون أساس المقارنة بين النظم. 4- المجتمع العالمي، حيث تتم في منطقة واسعة جدا المقارنات غير المتزامنة مثلا بين الفتوحات الإسلامية والغزو الأوروبي، أو بين تطورات مختلف مراحل النظام العالمي... مع ملاحظة أن الجمع بين وحدات مكانية مختلفة ممكن وهو ليس غريب، بل قد يكون جذابا جدا مثل المقارنة بين وحدات محلية ودولية، بين مناطق هامشية في إطار الاتحاد الأوروبي، بين المعارضات السياسية في العالم العربي...

ز) مؤشر الوقت: يستعمل هذا المؤشر في التمييز بين ثلاثة أبعاد للمقارنة (Nohlen, 2005, p. 3): 1- المقارنة غير المتزامنة (الطولية، في أوقات مختلفة) وخاصة داخل البلد الواحد، على سبيل المثال، قبل وبعد التعددية الحزبية في الجزائر: ويكون فيها عدد الحالات صغيرا، ومتغيرات السياق ثابتة نسبيا رغم خضوعها هي كذلك بالطبع للتغيير. وتتمثل إحدى ميزات المقارنة الطولية في إمكانية أن تؤخذ في الاعتبار الجوانب التاريخية والوراثية، وأحد عيوبها في "حالة عدم المساواة" بين البيانات لاقتصار المقارنة على البيانات المتوفرة والمجمعة فقط. 2- المقارنة المتزامنة (الأفقية، في وقت واحد)، وهي تتم في المقام الأول بين الدول أو بين الوحدات الإقليمية للبلد الواحد: ويكون فيها عدد الحالات متغيرا (أي يمكن أن يكون كبيرا أيضا) ومتغيرات السياق أصعب للتحكم. ولذلك تميل البحوث في هذا المجال إلى اختيار حالات مماثلة (متجانسة) أو تبَنّي المقاربة المناطقية (اعتماد وحدة المنطقة). 3- مقارنة مؤجلة زمنيا، وهي شكل مختلط بين المقارنة غير المتزامنة والمقارنة المتزامنة؛ ومثالها مقارنة البلدان في مرحلتها التصنيعية في فترات مختلفة.

ح) مؤشر استراتيجيات المقارنة والتي حصرها "بيرز لينيان" (Pérez-Liñán, 2008) في أربع:1-تحديد الشروط (المتغيرات)الضرورية من خلال منهج التشابه،2-

تحليل الشروط الضرورية والكافية (منفصلة) من خلال منهج الاختلاف،3- استخدام النظريات التصنيفية/ النموذجية/ لتحديد "الحالات الحرجة"، و4- تحليل التشكيلات السببية الضرورية والكافية أو المعروفة بشكل عام باسم "التحليل المقارن الكيفي" (QCA). وبالطبع فإن كل إجراء من هذه الإجراءات ينطوي على مستوى من التعقيد التحليلي أعلى من سابقه، ولكنه يسمح أيضا بإجراء بحث أعمق.

ط) مؤشر طبيعة البيانات المراد تجميعها لعقد المقارنة، وتبعا لذلك يتراوح المنهج المقارن منطقيا بين التصورين الكمي والكيفي، والتصور المقارن الذي يجمع بينهما أو ما اصطلح عليه في الإنجليزية باختصار ("ت.م.ك.ك"/ QQCA).

ونظرا لأهمية الأبعاد الكيفية في المنهج المقارن ذي الطبيعة الكمية أصلا، فقد تم تخصيصه بعمل مستقل بعنوان: منهج التحليل المقارن الكيفي، تصور كيفي بمنحى تكميمي (دليو، 2020).

4.2.2.3. استراتيجيات المنهج المقارن: من ثنائية التشابه والاختلاف إلى التشكيلات السببية

يمكن تصور المنهج المقارن كسليل أحد التقليدين أو الاستراتيجيتين البحثيتين في مجال العلوم الإنسانية: الكيفية والكمية. ويمكن إرجاع أصولهما الحديثة –كما سبق ذكره- لكل من "فيبر" و"دوركايم" على التوالي، أي إلى تصورين مختلفين للواقع الاجتماعي. حيث يستهدف الكيفي بشكل أساسي بحث الحالات (Case-oriented) لأغراض تحليلية-سببية وتأويلية في الوقت نفسه، ويمثله أساسا "راغن" (Ragin, 1987) –كما مر معنا-. بينما يركز الكمي على بحث المتغيرات (Variable-oriented) لمعرفة كم مرة تحدث الظاهرة والتنبؤ بحدوثها محاولا بذلك تقليد العلوم التجريبية. ومن الفروق المهمة بينهما أيضا أنه عادة ما يكون عدد الحالات أقل وعدد المتغيرات أكثر في المقاربة الكيفية والعكس بالعكس (Colino, 2009).

على أي حال، وفيما يخص المنهج المقارن الكمي، يذكر الأدب المتخصص استراتيجيات بحثية مختلفة، أهمها اثنتين: "استراتيجياتي التشابه والاختلاف"، اللتين

ورثناهما عن "ميل" (J. S. Mill)، تَم تطعيمهما لاحقا باستراتيجيات أخرى، وفيما يلي تفصيل ذلك:

° استراتيجيتا التشابه والاختلاف ولواحقهما

من المعروف أن من أهم الاستراتيجيات البحثية التي تطبق عادة في المنهج المقارن ثنائية التشابه والاختلاف، والتي نحن مدينون بصياغتها النموذجية لـ "ميل" منذ أواسط القرن التاسع عشر. تتطلب الاستراتيجية الأولى التشابه في المتغيرات الإجرائية (سواء كانت مستقلة أو تابعة) وعدم التجانس في متغيرات السياق (يخص حالتين فأكثر). وهو يفترض: إذا كنا بصدد درس ظاهرة في سياق غير متجانس تماما وكان من الممكن تحديد متغير مشابه (مشترك) واحد فقط، فإنه سيعتبر متغيرا سببيا. أما استراتيجية التباين فتتطلب الاختلاف في المتغيرات الإجرائية (سواء التفسيرية أو التي ستُفسَّر) والتجانس في متغيرات السياق. ووفقا لـ "ميل"، يتعلق الأمر بمقارنة حالات تحدث فيها ظاهرة معينة، مع حالات مماثلة في جوانب أخرى لا تحدث فيها هذه الظاهرة. وإذا كانت المتغيرات المستقلة هي الوحيدة المختلفة بالإضافة إلى التابعة تؤخذ الأولى في الاعتبار لتفسير الظواهر المختلفة. وعلى حد تعبير "بروتشي" (Bruschi, 1991)، فإن استراتيجية التباين أو الاختلاف تفترض أنه، إذا كانت ظاهرة معينة تحدث في حالة ولا تحدث في أخرى، مع اشتراكهما في جميع الظروف باستثناء ظرف واحد، فإن هذا الظرف الذي تختلفان فيه هو أثر، أو سبب أو جزء لا غنى عنه من سبب هذه الظاهرة. وهو يسمى "الحجة العكسية" للتوافق مقابل "الحجة المباشرة" في الاستراتيجية الأولى (Colino, 2009).

إن الاستراتيجيات التي تم وضعها بعد ذلك تختلف أسماؤها نسبيا، ولكن معظمها قابل للتصنيف ضمن استراتيجيتي التشابه والاختلاف "الميليْين" (Mill). وهذا ممكن بدرجة كبيرة مع ما سمّاه "برزفورسكي" و"تون" (Przeworski & Teune, 1970) "مقاربة الأنظمة الأكثر اختلافا أو تصميم الحالات الأكثر اختلافا" (Most different system approach/ Most dissimilar cases design) و"مقاربة/تصميم الحالات أو الأنظمة الأكثر تشابها"، اللتين قد تبدو تسمياتهما متناقضتين ظاهريا مع استراتيجيتي التشابه والاختلاف ولكنهما تختلفان فقط من حيث كون الثنائية الثانية

لا تشير إلى المتغيرات المحللة ولكن إلى الظروف السياقية (انظر مثلا: Smelser, 1976). فـ"ميل" أكد على أن الحالات المختارة يجب أن تتطابق نتائجها، في حين أن "برزفورسكي وتون" سلّطا الضوء على ضرورة تحديد الحالات التي تكون مختلفة جدا فيما يتعلق بالمتغيرات الضابطة –بغض النظر عن مدى تطابق نتائجها-[11]. ولذلك، يعتبر منهج التشابه هو أكثر فعالية عندما تكون الحالات المختارة على العموم مختلفة جدا، مما يسمح بسهولة إزالة التفسيرات البديلة بعد تحديد التشابهات الرئيسة. وعلى سبيل المثال، يمكن لسمة مشتركة بين الولايات المتحدة واليابان أن تقدم تفسيرا أكثر صدْقية لظاهرة مشتركة من سمة مشتركة بين الولايات المتحدة وكندا، نظرا لأوجه التشابه بين هاتين الحالتين الأخيرتين فيما يتعلق بتفسيرات كثيرة أخرى محتملة (Peters, 1998).

فالتصميم الأكثر اختلافا يقابله منهج التوافق، والأكثر تشابها يقابله منهج الاختلاف. ولكن هذا التقابل لا يعني اعتبار الاستراتيجيتين البحثيتين متطابقتين في إجراءاتهما وأهدافهما لتلك المعتمدة في استراتيجيتي التشابه والاختلاف.

إذن، يمكن القول إن هناك استراتيجية كلاسيكية لتحديد العينة في البحوث المقارنة تتمثل في اختيار حالات نموذجية من الظاهرة المراد تفسيرها. ولقد سُميت هذه الاستراتيجية بمنهج التشابه من قبل "ميل". وهي تنصّ كما سبق ذكره على أنه، إذا توافقت حالتان أو أكثر من حالات ظاهرة معينة في شرط واحد فقط، يجب أن يعتبر هذا الشرط التوافقي هو السبب أو أثر الظاهرة المعنية، كما سمي لاحقا بحجة التطابق (Concordance) المباشرة التي تبحث عن الشروط الضرورية للآثار، وهو أقل المناهج "الميلية" قوة.

مع الإشارة إلى أن هذه الاستراتيجية التحليلية المقارنة استخدمت في البحوث الكلاسيكية خاصة حول مواضيع سياسية تتعلق بأنظمة الحكم الديمقراطية، التسلطية والانتقالية. ولقد لاقت هذه المقاربة انتقادات على نطاق واسع منذ مطلع

(11) أما "بروتشي" (Bruschi, 1991) فيميز في سياق تصنيفه للمناهج المبنية على الأسباب بين حجة السبب أو الشرط الكافي الذي يرتبط وجوده دائما بوجود الظاهرة الناتجة ويعتبره الحجة الأساسية في نموذج التصميم الأكثر تشابهًا، وبين حجة السبب أو الشرط الضروري، والذي يكون غيابه مصحوبًا بغياب هذه الظاهرة، ويعتبره الحجة الأساسية في نموذج التصميم الأكثر اختلافا (Colino, 2009).

التسعينيات. تمثل بعضها في كون "التصاميم من دون التباين" في المتغير التابع تمنع من إجراء استدلالات سببية أكيدة، وفي إمكانية وجود تحيز في اختيار الحالات. ولفهم مشكلة التحيز في الاختيار يرى "بيرز-لينيان" (Pérez-Liñán, 2008, p. 9) أنه من المهم الأخذ بعين الاعتبار ما يمنعنا منهج التشابه من ملاحظته.

ولتوضيح ذلك قدم المثال المجدول الآتي والذي تعوّدت الأدبيات المتخصصة على عرض نماذج شبيهة به:

على سبيل المثال، إذا كانت الظاهرة محل البحوث المقارنة تخص اختيار حالات نموذجية (استراتيجية التشابه) تتمثل في بعض الحكام المحليين (أ، ب، ج، د) يشتهرون بقدرتهم على البقاء في السلطة، فمن المعقول أن يبدأ البحث بتحليل تجربة كل حالة من الحالات الأربع (مساره السياسي، نجاحه الانتخابي، والسياق المؤسسي لمنطقة حكمه، وخصائص إدارته. وحينها من المفروض أن يتناول التحليل المقارن سؤالًا مهمًا هو: هل هناك أي خصائص مشتركة بين الحكام المحليين الأربعة التي يمكنها تفسير نجاحهم؟

يوضح الجدول (رقم 14) منطق هذا الإجراء من خلال مجموعة من البيانات (يتم تقديم الحالات كصفوف والمتغيرات كأعمدة). لقد نجح الحكام الأربعة في الاحتفاظ بمناصبهم (ع)، لكنهم لم يقوموا جميعًا بإدارة جيدة (س2). ومع ذلك، جميعهم يعمل في بيئة مؤسسية تسمح بإعادة الانتخاب (س1)، مما يشير إلى أن الإطار الدستوري هو جزء من التفسير (وجودة الإدارة ليست كذلك).





الجدول رقم 14: مثال عن جدول مقارن

الحالة	ع	س1	س2
الحاكم "أ"	أعيد انتخابه	إعادة انتخاب مسموح بها	إدارة جيدة
الحاكمة "ب"	أعيد انتخابها	إعادة انتخاب مسموح بها	إدارة جيدة
الحاكم "ج"	أعيد انتخابه	إعادة انتخاب مسموح بها	إدارة سيئة
الحاكمة "د"	أعيد انتخابها	إعادة انتخاب مسموح بها	إدارة رديئة

المتغيرات :ع: إعادة الانتخاب، س1: الدستور يسمح بإعادة الانتخاب، س2: نوعية الإدارة.

المرجع : Pérez-Liñán, 2008, p. 8

ومن أجل تبسيط عرض المنطق المقارن وتحضيره للتحليل الإحصائي، يستنسخ الجدول (رقم: 15) نفس المصفوفة من البيانات باستخدام مخطط ثنائي يعكس سلوك المتغيرات. يتم إعطاء القيمة 1 عندما تكون الخاصية موجودة، والقيمة 0 أو العلامة (-) عند انعدامها. فيلاحظ، مثلا، أن المتغير س2 تم ترميزه كما يلي: إدارة جيدة = 1، إدارة غير جيدة = 0 (إن الإدارة غير الجيدة ليست بالضرورة سيئة، كما تشير إلى ذلك تجربة الحاكمة "د").

الجدول رقم 15: مثال عن منهج التشابه

الحالة	ع	س1	س2
أ	1	1	1
ب	1	1	1
ج	1	1	0
د	1	1	0

المرجع : Pérez-Liñán, 2008, p. 8

لتوضيح مشكلة التحيز يأتي الجدول (رقم 16) متضمنا حالة سلبية (الحاكم "ه"، الذي فشل في إعادة انتخابه). وبحكم التعريف المبدئي، فإن الحالة "ه"

ستستبعد في أي تصميم يقوم على أساس التشابه، وبالتالي لا يمكن ملاحظتها من قبل الباحث. ومع ذلك، فإن الحالة السببية الممثلة من قبل المتغير س1 موجودة أيضا في هذه الحالة. وهذا يشير إلى أن س1 لا يمكن أن يكون تفسيرا كافيا للظاهرة المعنية، ولكن الجدول (رقم 16) لا يسمح لنا بالكشف عن هذا الاستنتاج:

الجدول رقم 16: مثال عن التحيز في الاختيار

الحالة	ع	س1	س2
أ	1	1	1
ب	1	1	1
ج	1	1	0
د	1	1	0
‹هـ›	0	1	1

‹هـ›: حالة مستبعدة من تحليل التشابه.

المرجع: Pérez-Liñán, 2008, p. 9

لتجاوز هذه المشكلة اقترح "ميل" استعمال منهج الاختلاف (أو الحالات الأكثر تشابها حسب تعبير "برزفورسكي وتون")، حيث يتم اختيار الحالات الإيجابية والسلبية (بما فيها الحالة "هـ"، "و"... مثلا)، مما يسمح بملاحظة التباين في المتغير التابع. والجدول (رقم 17) يبين ذلك:



الجدول رقم 17: مثال عن منهج الاختلاف

الحالة	ع	س1	س2	س3
أ	1	1	1	0
ب	1	1	1	0
ج	1	1	0	0
د	1	1	0	0
هـ	0	1	0	1
و	0	1	0	1

المتغيرات: ع: إعادة الانتخاب، س1: الدستور يسمح بإعادة الانتخاب، س2: نوعية الإدارة، س3: مرشح معارض قوي.

المرجع: Pérez-Liñán, 2008, p. 10

في إطار هذه الاستراتيجية، يذكر "بيرز-لينيان" (Pérez-Liñán, 2008, pp. 9-10) أن منطق الاستدلال في هذا الإجراء يعتبر امتدادا للمعيار المستخدم من قبل استراتيجية التشابه: حيث يجب على جميع الحالات التي لها نتائج مهمة أن تكون لها أيضا سمة تفسيرية مشتركة (هي عادة ما تكون السمة المتوقعة في فرضية البحث)، في حين يجب أن تفتقر الحالات السلبية لهذه السمة[12].

وفي مقابل ذلك، أصّر بعض أخصائي "المنهجية المقارنة" استخدام منهج التشابه، مع إظهار حدوده الذاتية. فنظرة جديدة في الجدول (17)تسمح لنا باستكشاف هذه المسألة وفهم بعض معانيها: يبين هذا الجدول أن الإمكانية القانونية لإعادة انتخاب "س1" كانت عاملا حاضرا في جميع حالات إعادة الانتخاب الناجحة

---

(12) الملاحظ أن عرض هذا المبدأ ينطوي على منطق حتمي: جميع الحالات الإيجابية يجب أن تتضمن السبب، وجميع الحالات السلبية يجب أن تكون خالية منه. إن تحليل عدد صغير من الحالات يفرض هذا التقييد (فحالة منحرفة واحدة من بين ثلاث أو أربع حالات تكفي للتشكيك في صحة الفرضية). وعند العمل مع عدد كبير من الحالات، يسمح التحليل الإحصائي، بخلاف ذلك، بإدراج الانحرافات كجزء من المقاربة الاحتمالية (الشيء المهم هو أن جميع الحالات الإيجابية تقريبا تتضمن سببا وجميع الحالات السلبية تقريبا تفتقر إليه) (Pérez-Liñán, 2008, p. 11).

والفاشلة على الرغم من عدم معرفة الباحث بذلك. وهذا يشير إلى أن القاعدة الدستورية المواتية ضرورية للسعي لإعادة الانتخاب، ولكنها بالتأكيد غير كافية لتحقيق ذلك. فعند مقارنة الحالات الإيجابية فقط، يسمح لنا منهج التشابه بتحديد الشروط الضرورية لظاهرة معينة، ولكنه لا يسمح لنا بمعرفة الشروط الكافية لحدوث الظاهرة نفسها.

يضيف هذا الاكتشاف بعض التعقيد في تفسير المقارنات القائمة على أساس الاختلاف. وبعودتنا إلى الجدول (رقم 17) نجد: أن التفسير الأولي يشير إلى أن س3 هو السبب الأساس للفوز في الانتخابات، على اعتبار أن المتغيرين س1 وس2 لا يشتركان في التغير مع "ع". فمنهج الاختلاف يفترض أن العوامل التي تتصرف على نحو مماثل في جميع الحالات (مثل س1) يمكن التخلص منها بسهولة، لاعتبارها أسبابا واضحة/ بديهية، ولأن تصرفها غير متناسق مع نمط المتغير التابع (ولذلك، فقط، جاءت توصية "برزفورسكي وتون" باختيار "الحالات الأكثر تشابها" لهذه العملية).

ومع ذلك، فإن التمييز المفهومي بين الأسباب الضرورية والأسباب الكافية يجبرنا على إعادة النظر في هذا الافتراض. ففي الجدول (رقم 16)، تشترك جميع حالات إعادة الانتخاب الناجحة في ميزتين اثنتين: الرخصة الدستورية لإعادة الانتخاب وعدم وجود معارضة قوية. وهذا يشير إلى أن الشرطين قد يكونان ضروريين لتأمين إعادة الانتخاب. وعلاوة على ذلك، فمن الواضح أن س1 ليست شرطا كافيا لإعادة الانتخاب، ولكن س3 قد تكون كذلك (لأنه لا يوجد حاكم واحد واجه معارضة قوية وخرج سالما).

يسمح الجدول إذن باستنتاج نتيجتين مختلفتين: أ) يعتبر س1 وس2 سببين ضروريين بشكل فردي وسببين كافيين معا بالنسبة للنتائج المعنية، أو (ب) يعتبر س3 شرطا ضروريا وكافيا بشكل فردي لإعادة الانتخاب، في حين أن س1 هو ببساطة غير مهم (على النحو الذي يقترحه منهج الاختلاف)[13].

(13) نقل "بيرز-لينيان" –المعتمد عليه في هذا العرض الجدولي النموذجي- على لسان "غيدز وسيرايت" (Geddes, 2003 & Seawright, 2004) أنه من الممكن في بعض الأحيان كشف شروط تكون ضرورتها خفيفة -هي موجودة في جميع الحالات، الإيجابية والسلبية، وبالتالي تكون إضافتها قليلة للتفسير-. تمثل



إن البيانات الواردة في الجدول (رقم 17) لا تسمح باستبعاد الاستنتاج الأول، إلا إذا كنا على استعداد لتبني الافتراض المبسط الضمني في منهج الاختلاف. الذي يتبنى النتيجة الثانية فقط.

لتعزيز استراتيجيتي التشابه والاختلاف تم تصور آليات سببية تنطوي على متغيرات مستقلة متعددة (يسميها البعض بـ "**استراتيجية السببية المتعددة والظرفية**")، تبلغ مداها النموذجي في مثالنا السابق بصياغة فرضية تعدد سببي وظرفي تركيبي مفادها: يبقى الحكام في السلطة عندما تكون الإعادة مسموحا بها قانونا وتكون إدارتهم جيدة ولا يواجهون معارضة قوية. وهي حالة نموذجية تقابلها افتراضات نسبية قد نرغب في معرفة أي منها تقدم أفضل تفسير لظاهرة إعادة الانتخاب، ومنها: فرضية الجمع بين عاملين (س1 وس2: الإمكانية القانونية والإدارة الجيدة) لجعل عملية إعادة الانتخاب ممكنة، يسمي "ميل" هذا النوع من الآلية باسم "الآثار المركبة"، وأطلق عليه "راغن" (Ragin, 1987) مصطلح "السببية الظرفية"، لأن مفصلة عوامل متعددة في ظرف محدد هي وحدها الكفيلة بضمان النتيجة. أما الفرضية الثالثة فتقترح طريقتين بديلتين للبقاء في السلطة: الإدارة الجيدة (س2= 1) أو المعارضة الضعيفة (س3= 0). ويتوافق هذه الوضع مع ما سماه "جورج وبينيت" (George & Bennett, 2005) "التكافؤ/ النتيجة المشتركة" (Equifinality) (الإنتاج التاريخي لنفس النتيجة بطرق متعددة) وسماه "راجن" (Ragin, 1987) "السببية المتعددة" (Pérez-Liñán, 2008, p. 13).

يعبر هذا التمثيل المنهجي عن توسيع قدرتنا النظرية على التفكير في آليات سببية أكثر تعقيدا، ومن ثم في نظريات تفسيرية أكثر ثراءً. ويمكن تشخيص ذلك من خلال مثالنا السابق، حيث قد يتوافق النموذج الأول مع الحالة الافتراضية التي يُسمح فيها بإعادة الانتخاب، مع أداء حكومي جيد، ووجود مرشح معارض قوي. ويحدد النموذج السببي الثاني سياقا تكون فيه عملية إعادة الانتخاب قانونية، والأداء جيدا، ولكن المعارضة ليست قوية. والنوع الثالث يفترض الأداء السيئ فقط... وهكذا،

هذه النقطة انتقادا جديدا لاستخدام منهج التشابه، لأنه من دون إدراج الحالات السلبية، يكون من المستحيل الكشف عما إذا كانت الشروط الضرورية تافهة أم لا. يمكن اعتبار المتغير س1 في الجدول 3 مثالا لهذه المشكلة.

تتطور محددات الاستراتيجية في عدة أنواع مع التغير التدريجي لكل الشروط، حتى استنفاد كافة النماذج الممكنة، وهي كثيرة.

5.2.2.3. استراتيجية التشكيلات السببية: الضرورية والكافية أو "التحليل المقارن الكيفي

بعد تعرض استراتيجية "السببية المتعددة والظرفية" لبعض الانتقادات منها، صعوبة توافر افتراضاتها في الواقع، إما لأن الحالات المعنية غير موجودة (إن بعض التشكيلات السببية التي تكون من الناحية النظرية ممكنة قد تفتقر إلى أمثلة تاريخية ملموسة)، أو لأنها تبدو غير متسقة (قد تفضي حالتان تتفقان نظريا مع نفس النموذج المثالي إلى نتائج متباينة تاريخيا، مما يجعل من المستحيل تحديد أي فرضية هي الصحيحة). ولتجاوز هذه التحفظات، اقترح "راغن" (Ragin, 2002) من جديد بروتوكولا مقارنا لتحليل التشكيلات السببية بشكل ممنهج، اشتهر باسم "التحليل المقارن الكيفي" (QCA). وتسمح أهم إجراءاته الأولية بتحديد الشروط السببية الضرورية، والشروط السببية الكافية، والشروط الضرورية والكافية معا (-Pérez Liñán, 2008, p. 17). ونظرا لطبيعتها الكيفية (رغم منحاها الكمي) وتعدد نماذجها التطبيقية الكيفية (أهمها ثلاثة: ذات المجموعات الواضحة، الغامضة ومتعددة القيم)، التي لا يتسع المجال لعرضها هنا، فسنكتفي فيما يلي بعرض موجز لكيفية تحديد شروطها السببية "الضرورية والكافية"، مع ترك عرض التطبيقات اللاحقة للمنهج المقارن الكيفي ضمن عمل خاص بالبحوث الكيفية (دليو، 2023أ).

- تحليل الشروط السببية الضرورية

يعتبر تحليل الشروط الضرورية تحليلا بسيطا جدا، وهو شبيه بمنهج التشابه الوارد أعلاه والذي يفيد بأن الشروط الضرورية تتمثل في كل الشروط الإيجابية المشتركة بين كل الحالات (الإمكانية القانونية والإدارة الجيدة في مثالنا السابق)، أي أن إجراءاته تتم على مرحلتين: اختيار الحالات الإيجابية دون الحالات السلبية، ثم تحديد الشروط السببية المشتركة بين كل الحالات. وبالطبع، فإن الاكتفاء بمقارنة الشروط الإيجابية (الإمكانية القانونية والإدارة الجيدة) دون السلبية (وجود معارضة



قوية) ضروري لكنه بالتأكيد غير كاف، لأن الشروط الإيجابية –في مثالنا دائما- تسمح بـ "إعادة الانتخاب" لكنها لا تضمن "البقاء في السلطة" مع وجود شروط سلبية مثل "معارضة قوية"، أي أنها غير كافية. لكن الشروط الضرورية تبقى مهمة طبعا حتى في حالة الشروط السلبية لأن "الإمكانية القانونية" كشرط إيجابي ضرورية للشروط السلبية مثل "المعارضة القوية"... وهو ما يمكن معالجته من خلال تحليل الشروط السببية الكافية الشبيهة بمنهج الاختلاف وبإمكانية الجمع بين التحليلين الضروري والكافي.

- تحليل الشروط السببية الكافية

يختلف تحليل الشروط الكافية عن تحليل الشروط الضرورية في أمرين: أولا، يجب تركيز المقارنة على تلك الحالات التي تتضمن الشروطَ المسببةَ المهمة بغض النظر عن كونها إيجابية أم سلبية. وثانيا، ينبغي أن تستند المقارنة على كافة الحالات السببية الخاصة بنظرية نموذجية/ تصنيفية معينة وليس على كل متغير منفردا. أي عندما يكون شرطان (أو أكثر) ضروريين معا لإنتاج نتيجة معينة، فهما ضروريان أيضا عند تحليلهما بشكل فردي (منفصل)، وسيكون كل منهما موجودا في كل حالة. لكن هذا الأمر لا ينطبق طبعا على الشروط الكافية، لأن وجودها كلها معا هو وحده الكفيل بإحداث النتيجة يقينا.

بالرغم من هذا الاختلاف بين تحليلي الضرورة والكفاية، هناك من يرى أنه يمكن الجمع بينهما من خلال: اختيار كل الحالات التي يفترض أن تكون لها نتائج مهمة، تحديد الشروط السببية المشتركة بين جميع الحالات، تحديد كافة التشكيلات السببية الممكنة ما عدا التي يستثنيها تحليل الكفاية. ولتجسيد هذه العملية من خلال مثالنا السابق، يمكن القول إذا كان تحليل الضرورة يشير إلى أن س1 هو شرط مسبق للحصول على إعادة الانتخاب، فتحليل الكفاية يستبعد أي تشكيل سببي لا يتضمن نص دستوري يسمح بذلك (Pérez-Liñán, 2008, p. 18).

6.2.2.3. استراتيجية التنوع المحدود والمنهج الكيفي-الكمي في المجالات غير السياسية

بعد هذا العرض التشخيصي الموجز للتحليل المقارن الكيفي (QCA) في مجال العلوم السياسية، تجدر الإشارة إلى إمكانية تطبيق ما يشبه ذلك في مجالات أخرى. وسنعرض فيما يلي مثالا بحثيا في المجال الإداري يخص ما أسماه "كورشود" (Curchod, 2003 , pp. 168-170) بـ"التنوع المحدود" كتطبيق منهجي "كيفي-كمي" مقارن:

لقد تم تطبيق ذلك بالفعل من قبل "كوقوط" (Kogut, 2000)، الذي تساءل عن إمكانية وأهمية تصدير النماذج الإدارية من منطقة إلى أخرى من العالم. وتمثلت إحدى مراحل عمله في المقارنة بين نماذج إدارية مختلفة اعتمادا على المبادئ الثلاثة لازدواجية "أوكي" (Aoki)، الذي يرى بأن قوة الشركات اليابانية تعتمد على الوجود المشترك لنظام مصرفي متكامل (أ)، ولنظام محفز من التسلسل الهرمي للرتب المهنية (ب)، وللتنسيق الأفقي بين الوحدات العملية/ الإجرائية (ج). طبّق "كوقوط" هذا النموذج على عدة بلدان قابلة للمقارنة، ووجد تشكيلتين أخريين (جدول رقم 18).



الجدول رقم 18: تطبيق المنهج الكيفي-الكمي المقارن على المبادئ الثلاثة لازدواجية "أوكي"

"1" يشير إلى وجود الشرط و"0" يشير إلى غيابه

	أ	ب	ج
اليابان	1	1	1
كوريا	1	0	1
فرنسا	0	1	0
الولايات المتحدة الأمريكية	0	1	0

المرجع: Kogut, 2000, p. 13. نقلا عن: Curchod, 2003, p. 162

يؤكد "كوقوط" أن المبادئ الثلاثة لازدواجية "أوكي" تستلزم 8 تشكيلات ($2^3 = 8$): {1 1 1} {1 0 1} {0 1 0} {0 0 1} {1 0 0} {0 1 1} {1 1 0} {0 0 0}. ولكن الجدول أظهر التشكيلات الثلاثة الأولى فقط. وعلاوة على ذلك، فإن تشابه الحالتين الأخيرتين، فرنسا والولايات المتحدة، يثير تساؤلات حول وجود متغير خفي:

إما أن تكون الحالتان متشابهتين فعليا بالنسبة للظاهرة قيد البحث، وهو أمر مشكوك فيه، وإما أن يكون هناك عامل مميز مهم غاب عن الباحث، الذي يجب أن يتم توضيحه، وتحويله إلى متغير تشمله التجربة. إذا تم العثور على هذا المتغير يصار إلى مضاعفة العدد الإجمالي من المتغيرات ومن التشكيلات. وهذه الزيادة المستهدفة لتجاوز محدودية التنوع تجبر الباحث على اقتراح فرضيات يبررها ويشرحها بأسس نظرية أو بمعرفته التجريبية لهذه الظاهرة، وفقا لخطوتين رئيستين، يمكن تلخيصهما تبعا لـ "كورشود" (Curchod, 2003, p. 169) فيما يلي:

تتمثل الخطوة الأولى في إعطاء تفسير للمجموعات المفقودة بالعودة إلى الأدبيات المتخصصة، أي المزيد من الحوار بين الوقائع والأفكار. تتمثل الخطوة الثانية في الموازنة بين احترام التعقيد والاهتمام بالدقة. أي بين التمسك بالتشكيلات المتاحة/ الظاهرة والسعي إلى وضع افتراضات حول مجموعات غير ملحوظة. وهكذا، ففي المثال السابق، قد نميل إلى القول بأن المتغير "ب" غير مهم في شرح الظاهرة

قيد البحث، لأنه لا يظهر إلا في واحدة من اثنين من المجموعات/ التشكيلات. ويمكن إذن استنتاج بأنه مقابل النموذج الياباني للنظام المصرفي المتكامل وذي التنسيق الأفقي (1 1 1) يوجد نموذج آخر فعال أيضا من خلال السيطرة عن طريق السوق بطريقة لامركزية للغاية وذات تنسيق هرمي (0 1 0). إن هذا الإجراء يجعلنا ندرك بأن المقارنات غير مكتملة بالضرورة. وقد تؤدي بعض تشكيلاتها من المتغيرات إلى نتائج متضاربة إذا لم يتم التعرف على المتغيرات الخفية واستعمالها بغية التوصل إلى حل أكثر دقة.

خاتمة

بعد عرض استراتيجيتي "التشكيلات السببية" و"التنوع المحدود"، نكون بالفعل على أعتاب المنهج المقارن الكيفي، بل مع إرهاصاته الأولى، وهو ما يؤكد بأن المنهج المقارن شهد في السنوات الأخيرة، تطورات هامة وسّعت بشكل كبير مجالات تطبيقه وقدرتنا التحليلية في إطار تقاليد البحوث الكيفية. وخاصة فيما يتعلق بالتحليل متعدد المتغيرات والذي قد يتطلب جهدا كبيرا، لأن عدد الأنواع السببية ينمو بشكل مضاعف مع عدد المتغيرات والفئات المعنية. ولمعالجة هذه المشكلة، بدأ بعض المقارنين بتطوير برمجيات معلوماتية متخصصة (Cronqvist, 2006; Huber & Gürtler, 2004; Ragin &Helen, 2002) (Pérez-Liñán, 2008, p. 26)، ولكن هذه الجهود لا تزال في مرحلة مبكرة، تتجاذبها التحفظات المتبادلة بين أنصار التصورين الكمي والكيفي.





3.2.3. المنهج التاريخي

بداية، تجدر الإشارة إلى أن هناك من يقترح أربع مقاربات بحثية تاريخية كيفية وكمية: كيفية (التاريخ عن طريق الاقتباسات/ الاستشهادات)، كمية (التاريخ بواسطة أدلة قابلة للقياس الكمي)، كيفية-كمية (تحليل محتوى كيفي-كمي للوثائق)، كيفية (التاريخ الشفوي). مع الإشارة إلى أن الأنواع الأربعة تستعمل المصادر الأولية كقاعدة بيانات رئيسة لها (Monaghan & Hartman, 2000, pp. 114-115).

وسيتم فيما يلي الاكتفاء بعرض بعض محددات النوع الكمي من المنهج التاريخي، لأن تغطية أبعاده الكيفية تمت في عمل سابق (2022).

- من معاني المنهج التاريخي

يستهدف المنهج التاريخي معرفة تطور موضوع البحث عبر مراحله الرئيسة في ترتيبها الزمني، وروابطها التاريخية الأساسية.

إنه عبارة عن مجموعة من المبادئ والقواعد التي تهدف إلى المساعدة بشكل فعال في جمع المواد التاريخية، تقييمها ونقدها، وتقديم تركيبة أو خلاصة النتائج التي تحققت. وببساطة أكثر، إنه عبارة عن نظام من الإجراءات السليمة للوصول إلى الحقيقة التاريخية.

وللتفصيل أكثر، يمكن القول إن المنهج التاريخي أو المنهجية العلمية الخاصة بالتاريخ كمجال اجتماعي يقصد به التقنيات والمبادئ التوجيهية التي يتبعها المؤرخ ونفي استخدامهم للمصادر الأولية والثانوية بغية كتابة التاريخ. وتتمثل أهم الإجراءات أو المبادئ الأولية المتبعة من طرف المؤرخين، أولا) في تحديد مكان/موقع المصادر الوثائقية (المصادر الأولية أو المادة الخام للمؤرخ) وجمعها، أي المرحلة الاستكشافية، وثانيا) في نقد هذه المصادر مع التمييز بين نقدها الداخلي والخارجي، أي المرحلة النقدية، وأخيرا) في القيام بالتركيب التاريخي أو الاستنتاجات الختامية قبل إخضاعها للنقاش العلمي المتخصص ثم نشرها على الجمهور العام، أي مرحلة التجميع والعرض.

وتعتبر المصادر الأولية أكثر المواد المرغوبة في البحث التاريخي، لأنها الرصيد الأولي والمباشر للمعلومات. "إن العثور على البيانات التاريخية الأولية وتقييمها يعني

ممارسة عمل "المفتش" أو "الشرطي السري" (Detective). إنها تنطوي على المنطق، الحدس، المثابرة، الحس السليم..." (Tuchman, 2008, p. 252). ومن أمثلة الوثائق الأولية: المذكرات الشخصية، روايات شهود العيان للأحداث، الروايات الشفوية...وتتكون المصادر الثانوية للمعلومات من سجلات أو تصريحات أعدها شخص آخر غير الشخص أو الأشخاص، الذين شاركوا في حدث ما أو لاحظوه. وقد تكون الموارد الثانوية مفيدة جدا في فهم الباحث للموضوع بتقدمها معلومات ببليوغرافية واسعة تساعده على التعمق في موضوع البحث.

- مراحل المنهج التاريخي

إن اتخاذ القرار بإجراء بحث تاريخي، يقتضي حسب "بوشا وهارتر" (Busha& Harter, 1980,p. 91) إتباع ست خطوات منهجية، هي على التوالي:

1. التعرف على مشكلة تاريخية أو تحديد الحاجة إلى معرفة تاريخية معينة. مع الأخذ بعين الاعتبار بعض توجهات اختيار الموضوع مثل: تجنب البحث في مواضيع تهم تاريخ مجموعات أو شعوب نجهل لغ(ا)تها... إلا إن كان ذلك –وكحد أدنى- من خلال كتابات بلغات أخرى نحسنها ولأسباب مبررة تبريرا علميا (بن مليح وأستيتو، 2005، ص. 26).
2. جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات المهمة عن المشكلة أو الموضوع.
3. إذا كان ذلك مناسبا، صياغة فرضية تفسر مبدئيا العلاقات بين العوامل التاريخية.
4. الجمع والتنظيم الدقيق للأدلة، والتحقق من صحة وصدق المعلومات ومصادرها.
5. اختيار وتحليل أهم الأدلة التي جمعت، واستخراج الاستنتاجات.
6. تسجيل/ عرض الاستنتاجات في شكل هادف.

إنها خطوات تتماشى تقريبا مع خطوات أي بحث علمي -كمي- في مجال العلوم الإنسانية (التعريف بالمشكلة، صياغة الفرضيات، اختبارها، عرض النتائج).

ولأن إجراء "نقد المصادر" يعتبر من أهم وأخص مبادئ المنهج التاريخي فسنخصه بشيء من التفصيل فيما يلي:

- نقد المصادر

يرى "قارغان" (Garraghann, 1946, p. 168) أن نقد المصادر يقتضي الإجابة على ستة أسئلة، أو اعتماد ست طرق رئيسة لتقييم المصادر الوثائقية والحكم عليها، أو نقدها:

1. تحديد تاريخ المصدر الوثائقي، أي متى أنتج؟
2. تحديد مكانه، أي أين تم إنتاجه؟
3. معرفة مؤلفه، أي من أنتجه؟
4. تحليل مصدره، أي من أي مصادر سابقة تم إنتاجه؟
5. تحديد أصالته، أي ما هو شكله الأصلي عند إنتاجه؟ ← **نقد أدنى**
6. تحديد مصداقيته، أي ما هي القيمة الإثباتية لمضمونه؟ ← **نقد داخلي**

(الأسئلة 1-4: **نقد أعلى**؛ الأسئلة 1-5: **نقد خارجي**)

تعرف الطرق الأربع الأولى بالنقد الأعلى والخامسة بالنقد الأسفل أو الأدنى، كما يسمى كلا من النقدين الأعلى والأدنى (الأسئلة الخمس الأولى) نقدا خارجيا، وهو عمل يقارن -كما مر معنا- بعمل المحقق البوليسي، مقابل النقد الداخلي الذي يختص به السؤال السادس (Garraghan, 1946, p. 168)، والذي قد يقارن بعمل "قاضي التحقيق"(Investigation Judge/Juge d'instruction -fr-).

- **النقد الخارجي**: ويتضمن النقدين الأعلى والأدنى:

-- **النقد الأعلى** (بالإنجليزية: Higher criticism): ويسمى أيضا في لغات أخرى: النقد الأكبر (الإسبانية) أو الراديكالي (الفرنسية) أو النقد التاريخي أو المنهج التاريخي النقدي (الألمانية)... وهو يخص أساسا مرجعية المواد المدروسة، ويقابله الأدنى/الأسفل أو الأصغر أو النصي... وهو يخص أساسا أصالة المواد المدروسة.

إن تحديد هوية صاحب المصدر وتاريخه (السؤالان 1 و3 من النقد الأعلى) ينطوي عادة على واحدة أو أكثر من العمليات الآتية:

. تحليل محتوى المصدر الوثائقي.

. مقارنته مع محتوى مصادر أخرى.

. تحليل الخصائص الفيزيائية للمصدر الوثائقي (Shafer, 1974, p. 120).

ويتضمن تحليل محتوى المصدر النظر في المفارقات التاريخية، في اللغة والمراجع القابلة للتأريخ والاتساق مع البيئة الثقافية. وقد يشمل المقارنة مع كتابات أخرى -علم الخطاطة أو دراسة الخطوط القديمة (الباليوغرافيا)-، من خلال دراسة نوع الخطوط وأسلوب الكتابة مقارنة مع غيره (الأسلوبية)، أو شيء بسيط مثل وجود اقتباسات (أحيانا حرفية –التناصّ- وأحينا أخرى غير مباشرة) من هذا المصدر لمصدر آخر أو للمؤلف نفسه في أحد أعماله الأخرى، أو لكاتب آخر، معاصر أو غير معاصر. أما الخواص الفيزيائية للوثيقة فيمكن أن تكون خصائص الورقة، الحبر (مثل الاتساق)، أو الختم، وكذا نتائج تحليلات أكثر تعقيدا (كيميائية أو بالأشعة، مثل تحديد التاريخ بالكربون) (Shafer, 1974, pp. 157-158).

-- **النقد الأسفل:** يعرف في كثير من الأحيان بالنقد النصي، وهو يشير إلى التحديد الدقيق لسلامة النص في الحالات التي تكون الوثائق المتوفرة لدينا نسخا عن الأصلية. وقد تشمل مقاربة النقد النصي: الانتقائية والتصنيف الشجري العام والتصنيف الفرعي. ويتمثل جوهر "الانتقائية" في العمل بمبدأ أن الوثيقة الأصلية هي التي تشرح بشكل أكثر سهولة اشتقاق مرجعية الوثائق البديلة. أما "التصنيف الشجري العام" فيحاول بناء شجرة النسب للمخطوطات الموجودة للمساعدة في تحديد قراءتها الصحيحة. ويستخدم "التصنيف الفرعي" التحليل الإحصائي لغرض مماثل.

- **النقد الداخلي:** هو يخص -كما مر معنا- الموثوقية/ المصداقية التاريخية للمصادر الوثائقية، والتي يجب حسب "لويس غوتشالك" (Gottschalk, 1950, p. 91) أن تتم عملية إثبات مصداقية كل وثيقة منها بشكل منفصل، بغض النظر عن المصداقية العامة لصاحبها. فالموثوقية العامة في نظره لا تعني موثوقية كل نص من نصوصه، ولا تغني عن إخضاعه كل واحد منها للتقييم والنقد على حدة.

ومن المبادئ الأساسية المعمول بها في هذا المجال، ما يلي:

- كلما كان المصدر قريبا من الحدث المراد وصفه، كلما زادت ثقتنا به لأنه يعطينا وصفا تاريخيا أدق لما حدث بالفعل.



- تكون المصادر الأولية أكثر موثوقية من المصادر الثانوية وهذه الأخيرة أكثر موثوقية من المصادر من الدرجة الثالثة، وهلم جرا.

- إذا كان عدد من المصادر المستقلة يحتوي على نفس الرسالة، فإن مصداقية الرسالة تزيد بشدة (Thurén, 1997).

- إن المصدر المعد من طرف شهود عيان أو من طرف خبراء أكثر مصداقية من غيره (Howell & Prevenier, 2001).

ولكن شهادة شهود عيان، مثل المؤلف نفسه للمصدر المعني بالبحث، ينبغي تقييمها ونقدها أيضا... فما بالك بالمصادر الثانوية.

- احترازات عامة تخص نقد مختلف أنواع المصادر

أورد " بن مليح وأستيتو" (2005، ص ص. 40-42) مجموعة من المصادر التاريخية التي يجب في تقديرهما أن تخضع لنقد صارم غير مبالغ فيه، قوامُه المقابلة بين النصوص. وفيما يلي عرض موجز لها ولبعض احترازات التعامل معها:

-- المذكرات الشخصية: قد يحاول صاحبها الظهور بمظهر يليق بمركزه، فيضمنها تبريرات لأعماله أو لا يضمنها بعض الأحداث التي لا تخدمه أو يذكرها مع التقليل من شأنها. ونظرا لأن هذه المذكرات عادة ما تتضمن كمّا هائلا من التفاصيل التي قد نكون في غنى عنها، يجب التعامل معها بصبر وتمحيص شديدين.

-- المراسلات: عادة ما تكون غنية لاحتوائها جزئيات تخص حياة صاحبها ونشاطاته اليومية (المراسلات الشخصية) ولتعبيرها عن علاقات سياسية، ثقافية، اقتصادية... (المراسلات الرسمية). ولكن يجب الانتباه لسياقاتها الظرفية.

-- التقارير والوثائق الرسمية (الإدارية): وهي تُؤوّل وفق وضعية الجهة الصادرة عنها والجهة الموجهة إليها والعلاقة بينهما.

-- الصحف: تستوجب الاستفادة منها: أولا، الانتباه إلى الرقابة التي قد تكون مفروضة عليها بالإضافة إلى الوعي بتوجهها السياسي والفكري وتوجهات مالكيها و/أو مموليها، وثانيا، العمل على مقابلة نصوصها بالنصوص نفسها في صحف ووسائل إعلام أخرى ذات الصلة.

وفي الأخير، تجدر الإشـــارة إلى أنه لا ينبغي اعتبار كل بحث يســتخدم بيانات تاريخية في موضـــوع وصـــفي، تجريبي... بحث تاريخي. ففي بعض الأحيان تصـــادفنا توصـــيفات خاطئة بالإعلان عن اســتعمال المنهج التاريخي، حيث تعتبر أن عرض الخلفية التاريخية في الجانب النظري للموضوع يعني استعمال المنهج التاريخي، بينما مستلزمات استعمال هذا المنهج تقتضي أساسا أن تخص بؤرة الموضوع (تساؤلاته/ فرضـياته) بحث تطور الظاهرة ونقد مصـادرها كما ذكرنا أعلاه. فمثلا لا يعتبر عرض موجزِ تاريخ الصـحافة الجزائرية و/أو النظام السـياسـي الجزائري في القسـم النظري من بحث وصـــفي تحليلي لموضـــوع "معالجة الصـحافة الجزائرية للانتخابات السياسية" استعمالا للمنهج التاريخي.





4.2.3. منهج المسح الاجتماعي

إن مناهج البحوث الوصفية عديدة: المسحية (الاستقصائية)، التطورية (الاستشرافية)، العلائقية (الارتباطية)، تحليل المحتوى... وسيتم فيما يلي تقديم عرض موجز لأحد أكثر المناهج استخداما في جامعات العلوم الإنسانية في بلادنا، ألا وهو المسح الاجتماعي (Méthode d'enquête -fr-/Survey Method)، كنوع "بحثي" أو نوع "منهجي" (Bhattacherjee, 2012, p. 73) أو نوع "منهجٍ بحثي".

يستهدف منهج المسح الاجتماعي (أو الاستقصائي) التعرف على الظاهرة قيد البحث في وضعها الطبيعي ووصف مكوناتها الأساسية. وقد يكون مسحا ميدانيا أو وثائقيا (تحليليا)، وهو عادة ما يستعمل الاستبيانات والمقابلات المنمّطة لجمع البيانات.

كما يعتبر منهج المسح الاجتماعي من أكثر المناهج استخداما في البحوث الإنسانية الكمية (الاستكشافية والوصفية -البعض يعتبرها كيفية- والتفسيرية)، وهو يمكن أن يكون مسحا شاملا لكل مفردات المجتمع المدروس/ المادة المدروسة أو أن يكون مسحا لعينة منهم/ منها، كما يمكن أن يكون مسحا ميدانيا أو وثائقيا، أو مسحا وصفيا أو تحليليا -كما سنرى لاحقا-... ولقد تم استخدامه منذ القرن الثامن عشر، ويشهد على ذلك البحث الذي أنجزه "هوارد" (J. Howard) في إنجلترا حول الحالة الاجتماعية والصحية لنزلاء السجون الإنجليزية (إبراهيم لطفي، 1995، ص. 50). ولكنه اشتهر في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي بعد استخدامه من قبل عالم الاجتماع "ب. لازارسفيلد" لبحث تأثيرات الراديو على تشكيل الرأي العام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية (Bhattacherjee, 2012, p. 73).

وفيما يلي عرض موجز لأهم تصنيفاته وخصائصه الإيجابية والسلبية وأدواته:

- **تصنيفات منهج المسح الاجتماعي**

سيتم عرضها وفق المؤشرات التالية تبعا لما أورده "حسين" (1995):

°° *حسب الهدف من البحث*: المسح الوصفي والمسح التحليلي.

يهدف المسح "الوصفي" عموما إلى وصف وتوثيق الأوضاع أو الاتجاهات الحالية، أي أنه يهدف إلى شرح ما هو قائم بالفعل في اللحظة الراهنة، مثل المسح الدوري لجمهور محطة تلفزيونية لتحديد تفضيلاته البرامجية.

أما المسح "التحليلي" فيهدف خاصة إلى وصف وتفسير أسباب الأوضاع الراهنة ببحث العلاقة بين متغيرين أو أكثر للتعرف على طبيعة العلاقة بينهما واستنتاج تفسيرات لتلك العلاقة. ومثال ذلك: تأثير أنماط الحياة على أنماط المشاهدة التلفزيونية ومعدلاتها...

°° *حسب مجال التطبيق*: فمثلا توجد في علوم الإعلام والاتصال خمسة أنواع من المسوح:

- مسح الرأي العام: رصد آراء واتجاهات مجموعات معينة من الجمهور حسب الهدف من البحث.

- مسح المحتوى: بحث المادة الإعلامية للوسائل، وسيتم عرضه لاحقا بشيء من التفصيل، ضمن منهج تحليل المحتوى.

- مسح جمهور وسائل الإعلام: بحث خصائص جمهور وسيلة وأنماط تعرضه واتجاهاته نحو المضامين الإعلامية.

- مسح أساليب الممارسة الإعلامية: بحث النواحي والأساليب الإدارية داخل المؤسسات الإعلامية وكذا خصائص العاملين فيها ومدى اعتمادهم على البحوث العلمية ورصد المشكلات الإدارية والفنية...

°° *حسب حجم مجتمع/ مادة البحث*: المسح الشامل (لكل مفرداته) والمسح بالعينة (لعينة منه).

°° *حسب نوع البحث ومادته*: المسح الميداني والمسح الوثائقي/التحليلي.

°° *حسب نوع أداة جمع البيانات*: المسح بالاستبيان، المسح بالمقابلة...



- **بعض نقاط قوة منهج المسح الاجتماعي**

تذكر الأدبيات المتخصصة عدة نقاط قوة يتميز بها مقارنة بمناهج بحث أخرى، يمكن تلخيصها فيما يلي:

°° تكلفة مادية مقبولة في ضوء كمّ المعلومات التي يمدنا بها، حيث يعتبر اقتصاديا فيما يخص التكلفة المادية ووقت الباحث وجهده مقارنة مع معظم المناهج الأخرى مثل المنهج التجريبي ومنهج دراسة الحالة.

°° سهولة جمع البيانات من كمّ كبير من المفردات، مع إتاحة بحث الكثير من المتغيرات: خصائص ديموغرافية، اتجاهات، دوافع...

°° تعتبر أيضا مناسبة جدا لجمع البيانات عن بُعد حول مجموعة سكانية كبيرة جدًا بحيث لا يمكن ملاحظتها مباشرة، حيث يمكنها تغطية مساحة كبيرة، مثل بلد بأكمله، باستخدام عينات دقيقة لضمان تمثيل السكان بشكل كافٍ في عينة صغيرة. ثالثًا، نظرًا لطبيعتها غير المزعجة والقدرة على الرد في الوقت المناسب، يفضل بعض المبحوثين استطلاعات الاستبيان.

°° قد تكون المقابلات هي الطريقة الوحيدة للوصول إلى مجموعات سكانية معينة مثل المشردين أو المهاجرين غير الشرعيين الذين لا يتوافر لهم إطار لاختيار العينات (للمعاينة).

°° قد تسمح استطلاعات العينات الكبيرة في المسوح الاجتماعية باكتشاف التأثيرات الصغيرة حتى أثناء تحليل متغيرات متعددة، واعتمادًا على تصميم المسح، قد تسمح أيضًا بتحليل مقارن للمجموعات الفرعية السكانية (أي التحليل داخل المجموعة وبين المجموعات) (Bhattacherjee, 2012, p. 73).

- **عيوب منهج المسح الاجتماعي**

مقابل ما سبق ذكره من نقاط قوة، فإن للمسح الاجتماعي بعض العيوب ومنها:

°° لا يمكن التحكم في المتغيرات المستقلة كما يحدث في التجارب المعملية، ولهذا لا يمكن تحديد ما إذا كانت العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة علاقة سببية أم لا. فالمسح قد يثبت علاقة ارتباط بين متغيرْن، ولكنه لا يستطيع إثبات العلاقة السببية نظرا لوجود العديد من المتغيرات الوسيطة والدخيلة والمجاهيل...

°° قد يؤدي استخدام كلمات غير مناسبة في الاستبيان أو الترتيب غير المناسب للأسئلة إلى الوصول إلى نتائج متحيزة. وهو عيب –وما يليه من عيوب- قد يشترك فيه هذا المنهج مع غيره من المناهج.

°° قد يشمل المسح مبحوثين لا تنطبق عليهم خصائص العينة، فمثلا في المقابلات الهاتفية قد لا يصدق بعضهم في إعطاء بيانات السن أو الأجر... أو يجيب عن غيره...

°° قد يواجه بعض الصعوبات الأخرى في تطبيقه في حالة استعمال الاستبيان الهاتفي أو البريدي، مثل نقص الردود.

إن معظم ما سبق ذكره يعرضه البعض (Bhattacherjee, 2012, p. 73) تحت مسمى التحيزات (Biases)، مثل التحيز في عدم الاستجابة (الرد)، والتحيز في اختيار العينات، والتحيز في الرغبة الاجتماعية (تصوير المبحوثين أنفسهم بطريقة مرغوبة اجتماعياً)، والتحيز في التذكر (أحداث ماضية)...

- أدوات البحث المستخدمة في منهج المسح الاجتماعي

تتمثل أهم أدوات جمع البيانات التاريخية في: الاستبيان والمقابلة والملاحظة (سنفصل الكلام عن الأدوات لاحقا)... وتحليل المحتوى، عند من يعتبره أداةً.



5.2.3. منهج تحليل المحتوى

سيتم تقديم نظرة عامة موجزة حول منهج تحليل المحتوى من خلال بنية ثلاثية في شكل اعتبارات تاريخية ومفهومية ومنهجية، متوّجين ذلك بعقد مقارنة بسيطة بين تحليل المحتوى وبعض أنواع التحاليل الأخرى.

- اعتبارات تاريخية

يستخدم تحليل المحتوى/ المضمون (Content Analysis/ Analyse de contenu -fr-) عادة في بحث مضامين مواد الاتصال مكتوبة كانت أم سمعية أم سمعية بصرية... كمواد الصحف والمجلات والخطب والأشعار والنشرات والأفلام والمواقع... وهو يعتمد أساسا على تحليل فئات الشكل (كيف قيل؟) والمضمون (ماذا قيل؟) والرصد التكراري لوحدات تحليلية يختارها الباحث: كلمة، فقرة، فكرة، موضوع، شخصية...

ومن **الناحية التاريخية**، دعت الحاجة إلى استخدامه أثناء الحملات الإعلامية التي رافقت الحربين العالميتين وكذا الحملات الإعلامية السياسية في الانتخابات الأمريكية منذ 1920... وإذا كان استخدامه يقتصر بداية على الأسلوب الكمي، فقد تطور لاحقا (بعد الحرب العالمية الثانية) ليشمل أيضا الأسلوب الكيفي (على يد "برلسون" ثم "لاسويل")، ثم توسع استعماله في النصف الثاني من القرن العشرين ليشمل مختلف أشكال الخطاب الإعلامي والأدبي والنفسي والاجتماعي... المضمون منه والمتضمن، ومستعينا أحيانا ببرامج تحليلية معلوماتية.

وهو يشمل عدة أنواع: "تحليل الخطاب (Discourse)، تحليل الحديث (Conversation)، التحليل البنائي الاجتماعي (Social constructivist)، التحليل البلاغي (Rhetorical)، التحليل الإثنوغرافي... وهي مقاربات واستعمالات بحثية ادعت لنفسها "الكيفية" مقابل "كمية" ما سبقها. ولكن هناك من يشكك في صدقية وجدوى التفرقة بين التحليلين الكمي والكيفي، لأن في نهاية المطاف كل القراءات النصية تعتبر "كيفية" حتى لو حوّلت لاحقا بعض خصائص النص إلى أرقام (Krippendorff, 2004, pp. 16-17).

بعد ذلك، يمكن القول إن فترة 1960-1980 تميزت بالاستعمال المتزايد للإعلام الآلي في تحليل المحتوى ومعالجة البيانات الهجائية/ الحرفية –مقابل الرقمية-، بحساب الكلمات آليا واعتماد ذلك في التحليلين الوصفي والاستنباطي، تلاه استخراج الفئات العامة والفرعية وتصنيفها معلوماتيا في البحوث الكمية.

في عشرية الثمانينيات، بدأت تظهر أولى برامج التحليل الكيفي التي تستهدف استخراج المعاني العميقة والثانوية وربطها بالسياق وبرأي المرسل... مما أتاح لاحقا –منذ نهاية القرن الماضي- الاستعمال المزدوج للتحليلين المعلوماتيين الكمي والكيفي في معالجة المادة التحليلية الواحدة (Abela, 2001, pp. 7-9).

لقد أصبح تحليل المحتوى، في الواقع، منذ أواخر القرن العشرين أحد أكثر التقنيات استخداما في العلوم الإنسانية، حيث اكتسب أهمية متزايدة وخاصة بعد إدخال الإجراءات المُحَوْسبة في معالجة البيانات. ومما يؤكد ذلك كثرة استعمال عبارتي "تحليل المحتوى" و"تحليل المضمون" بالعربية عبر غوغل (000 200 52 و 000 260 2 نتيجة على التوالي) وخاصة مقابلتهما بالإنجليزية (Content analysis) التي قارب عددها خمس مليارات وحدة (000 000 670 4) (جوان 2023)، مما قد يجعل الباحث يحصر بحثه في ملفات "بي دي أف" فقط أو غوغل سكولر" مثلا، حتى لا يتيه وتطول مراجعته للأدبيات المعنية.

- اعتبارات مفهومية: تعريف تحليل المحتوى

نظرا لأهمية كلمة "التحليل" (Analysis) في مفهوم "تحليل المحتوى" -المترجم من الإنجليزية (Content analysis)-، يجدر بنا البدء بتعريفها، وذلك من خلال ملاحظة أصلها اللغوي، الذي يعود إلى الكلمة اليونانية (Análysi/ ανάλυση)، المكونة من "Aná" ("فوق" أو "تمامًا") ومن "lysi" ("التحلل"، "التمزق"): فالتحليل يعني إذن ملاحظة شيء يتحلل تمامًا أو يتفكك إلى أصغر مكوناته. لكن هذا التحلل ليس بالمعني الحرفي وبشكل واضح، ولكنه يستهدف فكرة المراجعة الشاملة والدقيقة، سواء لشيء أو مادة أو موضوع، مع الأخذ في الاعتبار حتى أصغر تفاصيلها (Equipo editorial Etecé, 2021). وفي لسان العرب (جدر "حلل") (ابن منظور،

1997) يأتي التحليل بعدة معاني ومنها "التقليل" و"فتح ونقض العقد". وهي معاني شبيهة بالمعنيين الاصطلاحيين: التفكيك أو الدراسة (دليو، 2022، ص ص. 88-89).

ومنه، فإنه يمكن تعريف مفهوم "تحليل المحتوى" على أنه الدراسة التفكيكية لمواد اتصالية (رسائل أو نصوص أو خطابات) باتباع مجموعة من الإجراءات التفسيرية/ التأويلية، وبالاستناد إلى تقنيات قياس أحيانا كمية (إحصاءات: تعتمد على عدّ وحدات كمية)، وأحيانا أخرى كيفية (تعتمد على تصنيف وتحليل فئات كيفية)، وهي تهدف لإعداد ومعالجة البيانات ذات الصلة في الظروف ذاتها التي وقعت فيها تلك المواد الاتصالية، أو الظروف التي قد تحدث لاستخدامها لاحقا.

إنه تعريف يلخص العديد من التعريفات السابقة لمتخصصين مثل "برلسون، ولاسويل وكيرلنغر وباردن وكريبندورف..."، نخص بالذكر منها أقدمها، حينما كان يقتصر تحليل المحتوى على البعد الكمي، ألا وهو تعريف "برلسون" (Berelson, 1952, p. 18): هو "تقنية بحث تستهدف الوصف الموضوعي والمنتظم والكمي للمحتوى الظاهر للاتصال".

ومن جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى أن اسمه بالذات: تحليل "المحتوى" يدفع للافتراض بأنه "محتوى" مغلق، أو مخفي داخل "حاوٍ" أو "متضمن" أو "قالب" (وثيقة مادية، نص مسجل، الخ.)، ومن خلال التحليل "الداخلي" لهذا "الحاوي"، فإنه يمكن أن يكشف عن مضمونه (معناه أو دلالته)، بحيث قد يسمح التحليل الجديد لبياناته بتشخيص فكري جديد، أي معرفة جديدة. لكن هذا الافتراض، يختلف عن التحليل الكيميائي المعتاد (للمكونات الداخلية) وقد يفضي إلى وجهة نظر خاطئة، لأنه يبحث خارج "الحاويات" وليس في داخلها، أي في ذهن المبحوثين المنتجين - للمحتويات- أو المستخدمين للرسائل والنصوص والخطابات والوثائق التي تحلل، أي في أذهان المشاركين في العمليات الخاصة بالاتصال التي تنتمي إليها الوثائق موضوع التحليل.

إذ ينبغي على تحليل المحتوى استهداف استخراج المعاني الكامنة المتعلقة بالممارسات الاجتماعية والمعرفية التي تعتمد على الاتصالات لتسهيل التفاعل الكامن وراء الأفعال التواصلية الحقيقية ووراء السطح المادي للنص. فتحليل المحتوى تحوّل إلى عملية كشف المستور (المخفي)، حيث ما يهم في المقام الأول هو

دراسة المخفي، الكامن، غير الواضح، ما لم يعلن... في أي رسالة. لكن هذا النهج الجديد الذي وسع مجال البحث نحو البعد غير الظاهر للنص يبدو معقدا، لأنه يتطلب إدخال متغيرات جديدة في التحليل لكي يكتسب النص المعنى المطلوب من طرف المحلل.

ولن يكون ذلك ممكنا إلا إذا كان مثل هذا النص ينفتح -من الناحية النظرية- على الظروف السياقية للمنتَج الاتصالي، على العملية التواصلية التي يندرج ضمنها، وبالتالي على الظروف النفسية والاجتماعية والثقافية والتاريخية والاستقبالية للتعبيرات التواصلية المرافقة له.

- اعتبارات منهجية

للقيام بتحليل المحتوى، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار بعض الإجراءات المنهجية المتعلقة بالتعامل مع مادة التحليل. وهي عادة ما تُعتمد في شكل خطوات بحثية أساسية: صياغة سؤال/ فرضية البحث، وتحديد مادة التحليل، واختيار فئات ووحدات التحليل، وجمع البيانات وتفسيرها/ تأويلها. ونظرا لكون عملية اختيار فئات ووحدات التحليل من مميزات منهج تحليل المحتوى فسيتم عرضها بإيجاز فيما يلي.

° فئات التحليل ووحداته

تستعمل في تحليل المحتوى شبكة وصفية تحليلية تتكون من معايير ومؤشرات تسمى "فئات تحليل شكل ومحتوى ما قيل"، والتي يتم تحديدها سلفا استنادا إلى أهداف البحث وتساؤلاته بعد مراجعة ما استعمل في البحوث/ البحوث السابقة، كما يمكن تأسيس اختيارها تدريجيا بناءً على المعلومات التي يتم جمعها آنيا أثناء التحليل وانطلاقا من مادة التحليل. وهي في حقيقتها تقابل وحدات أو مفردات "المعاينة" في البحوث الميدانية.

في الحالة الثانية، يتعلق الأمر بمقاربة منفتحة واستقرائية تعميمية للبيانات، وفي الحالة الأولى يتعلق الأمر بإجراء تقييمٍ مغلق وبترجمةٍ استنباطية لمؤشرات البحث. وفي الحالتين يجب أن يتوافق تصنيف الفئات "الخاص بكل بحث" مع ضوابط منهجية جامعة مانعة أسّسها "برلسون" (Berelson, 1952): التجانس

(Homogeneity) والشمولية (Exhaustiveness) والتفرد (أو الحصرية/ Exclusivity) والموضوعية والأهمية (أو وثاقة الصلة بالموضوع: -fr- Relevance/ Pertinence).

ولتحديد كيفية ترميز فئات التحليل، يتم تحديد "وحدات التحليل" التي تقسّم من خلالها مادة التحليل إلى أجزاء قياسية: نحوية (كلمة، جملة...)، دلالية (فكرة) و/أو نفسية (إيماء، نظرة...) (Andreani, 2006). مع ملاحظة أنه يمكن الجمع بين أكثر من وحدة تحليل إذا اقتضت فئات التحليل ذلك، أي يمكن الجمع مثلا بين الكلمة والفكرة والمشهد(المقطع) والسنتيمتر... في بحث واحد مع تخصيص لكل فئة تحليلية وحدتها التحليلية. وبالطبع، يكون عدّها وقياسها بالوحدات المساحية أو الزمنية (مدة العرض أو سرعة التحميل...) أو الوصفية الدالة في حالة البحوث الكيفية.

أما بالنسبة لأنواع فئات التحليل، فإن أهم "فئات ماذا قيل" الشائعة في البحوث السابقة هي: المواضيع المعالجة (اجتماعية، اقتصادية، سياسية، ثقافية، دينية...)، والاتجاه نحوها، والقيم، والفاعلون والمصادر.

وأما أهم "فئات كيف قيل" فأهمها في تحليل الصحف: الأساليب الإقناعية، القوالب/ الأنواع واللغة والأساليب المستعملة لتبليغ الرسالة... ويمكن إضافة فئات: الوسائط المتعددة والعناصر التفاعلية والنصوص الفائقة... في تحليل محتوى المواقع الإلكترونية.

مع ملاحظة أن طبيعة موضوع البحث بمعية أهدافه/ تساؤلاته –كما مر معنا- هي التي تحدد الفئات.

ولاختبار صدق وثبات الفئات في البحوث الكمية نقوم بالتعريف الإجرائي لفئات التحليل ثم نستعين به في استخراج الفئات من مادة التحليل من طرف مرمّزين (محللين) اثنين على الأقل، لتيسير تقدير نسبة الاتفاق بين نتائج عملهما وقياس معامل الثبات باستخدام معادلة "هولستي" (Holsti) للاتفاق بين محللين (عدد الفئات التي اتفق عليها المحللان على مجموع الفئات المحللة من طرفهما: ورمزها: "أ/ن"). كما أن هناك تصنيفات أخرى لثبات التحليل ومنها تطويرات حديثة لمعادلة "هولستي" ومعاملات "كوبر" (Cooper) و"كابا" و"سْكوت" و"كريبندورف"... ويكون الحكم بمقبولية ثبات تحليل المحتوى إذا كان المعامل مساويا أو يفوق 0.70. كما يفضل استخدام معادلتين أو أكثر مع تبرير المختار منها (Lombard, Snyder-Duch,

(& Bracken, 2004, p. 3). لمزيد من التفصيل، انظر –في هذا العمل- مبحث معايير الصدق والثبات.

وتجدر الإشارة في الأخير إلى الجدل الدائر حول كنْه تحليل المحتوى: هل هو منهج (طريق متبع في البحث) أم أداة/ تقنية لجمع البيانات (على غرار الملاحظة والمقابلة)؟

إن استعراض تعاريف المتخصصين تدل على أن هناك من يعتبره منهجا وهناك من يعتبره أسلوبا، وهناك من يعتبره أداة أو تقنية، بل إن هناك من يجمع بين تسميتين أو أكثر في مؤلف واحد، لأن العبرة عند البعض بالمضمون وليس بالمتضمن. ومما زاد الطينة بلة عندنا اختلاف الترجمات لكلمات (Method, Technic...)، والحدّة في النقاش حول التسمية والتصنيف مقابل مرونة "المناهجة" الأنجلوسكسونيين وتركيزهم على المضمون أكثر من الشكل (المتضمن).

- الفرق بين تحليل المحتوى والتحاليل الأخرى

إن المُراجع للأدبيات المتخصصة قد يجد فيها ذكر عدة مناهج مشابهة لتحليل المحتوى، نكتفي بسرد أكثرها ذيوعا: التحليلات الموضوعاتية (Thematic) والتجميعية (Meta-analysis) واللغوية والنصية والوثائقية والخطابية والسيميولوجية والبلاغية (Rhetorical) والاثنوغرافية/ السردية والبنائية-الاجتماعية (Social-constructivist) والمحادثية (Conversational) والتفاعلية.

ومن المعروف أن تحليل المحتوى يشترك في حدوده مع المناهج سابقة الذكر. وبغية مقارنته مع بعضها، سيتم تحديد بؤرة تركيز عمل كل واحد منها.

ولكن قبل ذلك، تجدر الإشارة إلى أن هناك من يعتبر منهج تحليل المحتوى كميّا في الأصل وأن صيغته الكيفية –على حد تعبير "كريبندورف" (Krippendorff, 2004, p. 16)- تعتبر تشخيصا لبعض المقاربات التحليلية الكيفية ذات الأصول الأدبية والاجتماعية –غير الإعلامية- سابقة الذكر، أي أن تحليل المحتوى الكيفي مساوٍ لها (يعادلها)، كما يمكن تشخيص أهم فرق بين تحليل المحتوى الكمي والكيفي في أن الأول يهتم بشكل أساسي بعدّ الكلمات أو الفئات، وأن الثاني يهتم بتحديد الفئات ذات

المعاني المتشابهة، لتوليد فهم أعمق لما يتم وصفه (Hayes, 2023, p. 610)، فالأول وصفي-ظاهري وذي فئات محددة مسبقا والثاني تأويلي- موضوعاتي وذي فئات ناشئة.

وأما بالنسبة للفرق بين تحليل المحتوى والتحليلات المشابهة له، فيمكن تلخيصها فيما يلي:

- نشير في البداية إلى علاقة التحليل الموضوعاتي بتحليل المحتوى؛ حيث يعتبر التحليل الموضوعاتي من أكثر أنواع التحليلات الواردة في الأدبيات المتخصصة، وهو يعتبر عادة تحليلا كيفيا ومن أهمها، بل قد يعتبر مرادفا لتحليل المحتوى الكيفي – خاصة عند الأوروبيين حسب "كوكارتز"- (Kuckartz, 2019)، بينما يمكن اعتبار أن تحليل المحتوى منهج تحليل كمي و/أو كيفي. لذلك، فهما يشتركان في بعض أبعاد عملية التحليل الكيفي للبيانات، مع تميز تحليل المحتوى بكونه منهجا وليس مجرد نوع تحليلي، حيث قد يجمع بين كمية التحليل وكيفيته في إجراءاته التطبيقية. وتنسحب أبعاد هذه المقارنة مع التحليل الموضوعاتي على طبيعة علاقة هذا الأخير بكل مناهج التحليل ذات الأبعاد الكيفية.

- علاقة التحليل التجميعي بتحليل المحتوى: إن المُراجع للأدبيات المتخصصة يجد عدة تعاريف للتحليل التجميعي (التلوي، البعدي، الشمولي، ميتا تحليل، تحليل المستوى الثاني...) يتصدرها عادة التعريف الشهير لأول من استعمل هذه التسمية -"غلاس" (Glass, 1976, p. 3)-، ومفاده أن التحليل التجميعي هو: "التحليل الإحصائي لمجموعة واسعة من نتائج تحليل بحوث فردية بغرض إدماج نتائجها". مع وسمه في الصفحة نفسها باسم "تحليل التحليلات" (Analysis of analyses). وانطلاقا من هذا الوسم الأخير (تحليل التحليلات)، يمكن القول إن تحليل المحتوى والتحليل التجميعي ليسا من نفس الطبيعة من حيث المستوى التحليلي "الكلي والجزئي"، فالتحليل التجميعي من النوع الكلي بحيث يمكن أن يشمل تحليله عدة بحوث استعملت منهج تحليل المحتوى أو غيره من مناهج التحليل العلمي. وفي مقابل ذلك، يمكن القول إنهما يشتركان في كون بدايات كل منهما كانت كمية قبل أن تتوسع -في فترات مختلفة- لتشمل الممارسات الكيفية (انظر لاحقا مبحث التحليل التجميعي).

- بالنسبة للتحليل الوثائقي، يمكن تعريفه على أنه عبارة عن عمليات تستهدف تمثيل محتوى الوثائق في شكل مختلف عن شكلها الأصلي من أجل تسهيل الاطلاع عليها

أو تحديد موقعها في بحث لاحق. وهو يختلف بشكل رئيس عن تحليل المحتوى في كون الموثق يعمل بشكل أساس -وليس دائما، لأن البعض يعتبر أن كلمة "نص/ وثيقة" قد تدل على مستند أو اتصال شفهي أو صورة أو مقطع فيديو)- على الوثائق والمستندات بينما يعمل محلل المحتوى على كل أنواع الرسائل التواصلية. يتم إجراء التحليل الوثائقي بشكل أساس عن طريق التصنيف والفهرسة الموضوعاتية، بينما يعد التحليل الفئوي الموضوعاتي أحد أساليب تحليل المحتوى فقط. كما أن الهدف من التحليل الوثائقي هو التمثيل المكثف للمعلومات لتخزينها والاطلاع عليها، بينما يحاول تحليل المحتوى الوصول إلى استنتاجات أو تفسيرات في واقع معين من خلال الرسائل التواصلية (دليو، 2022). وفي المقابل، هناك من يرى بأن التحليل الوثائقي بمعناه الواسع لا يتضمن تحليل المحتوى فحسب، بل يشمل أيضًا تحليل بنية النص أو تصميمه وكيفية عمل العناصر، وغالبًا ما يكون ذلك جزءًا من سياق أكبر (تاريخي وثقافي).

- إن التحليل اللغوي (اللساني)، -حسب "دي سوسور" و"باردن" (de Saussure, 1980; Bardin, 1996) (Abela, 2001, p. 9)- يحاول وصف قواعد عمل اللغة، بينما يهتم تحليل المحتوى بالممارسات اللغوية وغير اللغوية وبمعانيها الظاهرة والكامنة. وهو في صيغته الكيفية يشترك مع التحليل اللغوي الكيفي أصلا بحكم منطلقاته التأويلية. مع الإشارة إلى أن التحليل اللغوي يسمى أحيانا التحليل اللغوي للنصوص، ويذكر ضمن ما يسميه البعض منهج المقاربات اللسانية التقاربية (Method of convergent linguistic approaches) التي توسم بقلة صرامتها المنهجية (Marchese, 2020)، وهي تشمل ما يسمى بالتحليل النصي وتحليل الخطاب اللذين سيتم عرض مقارنتهما تباعا مع تحليل المحتوى في العنصرين الموالين.

- أما الاختلاف الرئيس بين تحليل المحتوى والتحليل النصي فيكمن في أن تحليل المحتوى يمكن إجراؤه أيضًا على المواد غير النصية. بالإضافة إلى ذلك، فإن تحليله قد يتجاوز محتوى النص نفسه إلى أشياء تقع خارجه وتُثري معناه. ولكن تجدر الإشارة هنا إلى أن البعض يستخدم أحيانا مفهوم التحليل النصي للإشارة إلى أنواع النصوص غير المكتوبة (Dearing, 2023; McKee, 2001)، فيلتقي بذلك مع تحليل المحتوى.

- وأما تحليل الخطاب فيشير بشكل أساس إلى فعل المحادثة وإلى العمليات البنيوية للتفاعلات التي تحدث فيه. فهو يشترك مع تحليل المحتوى في البحث النهائي عن معنى النص، ولكنه يختلف عنه في كونه يميل إلى الاعتماد على مقاربات نظرية تأويلية مرنة مقارنة بتحليل المحتوى –الكمي طبعا- ذي المنهجية الصارمة التي تميزه. ولذلك، فإن إطار التحليل التأويلي للخطاب يميل إلى أن يكون غير طيّع لمعظم تقنيات تحليل المحتوى الكمية المتاحة.

ومن جهته يعتبر "مانقُنو" تحليل الخطاب منهجا قريبا من -أو متداخلا مع- تحليل المحتوى مع تميزه عنه بتحليل البنى اللغوية وإعطاء الأولوية لتحديد المؤشرات الدالة على التمثلات أو على الظروف الاجتماعية والتاريخية (Maingueneau, 2012, pp. 6-7). مع الإشارة هنا إلى وجود من يعتبر تحليل الخطاب شاملا لتحليل المحتوى ولتحليل المحادثة ولتحليل الخطاب النقدي وللتحليل التفاعلي وللتحليل السيميولوجي، باعتبارها كلها من فروع تحليل الخطاب والذي بإمكانه بحث بيانات كل مدونات هذه المناهج: الخطب الرسمية والمقابلات والرسائل والتقارير الإعلامية والصور والإعلانات... (Hayes, 2023, p. 616). وهذا مقابل من يرى تبعا للمعنى الواسع المعطى -أعلاه- لتحليل المحتوى من طرف "كريبندورف" (Krippendorff, 2004, p. 16) أن هذا الأخير يشمل تحليل الخطاب وغيره من التحليلات.

كما يمكن القول إن أهم الفروق بين تحليل المحتوى وتحليل الخطاب تتمثل في كون الأول يتعامل تقليديا مع النصوص الإعلامية المكتوبة بمقاربة كمية، قبل أن يشمل مجال استعماله باقي أنواع النصوص وبالمقاربتين الكمية والكيفية، أما تحليل الخطاب فمقاربته تشمل أصلا مختلف أنواع النصوص وبمقاربة كيفية فقط وذات خلفية نظرية سيميائية. كما يختلف التحليلان من حيث أدوات جمع البيانات (فئات الشكل والمضمون مقابل استراتيجيات وأطر... التحليل). ويبرز البعض فرقا آخر مفاده أن تحليل الخطاب يتعامل أساسا مع معاني الخطاب بينما يركز تحليل المحتوى على محتوى النص (Caregnato & Mutti, 2006, p. 684)، وأن الأول يستهدف معرفيا بناء الواقع بينما يستهدف الثاني إيجاد طريقة "جيدة" أو "مناسبة" لبحث الواقع بالتركيز على معرفة الأفكار المنتشرة في النصوص بدلاً من تركيزه على بناء الواقع من مكونات نصية وغير نصية (Gheyle & Jacobs, 2017).

ومن جهة أخرى، يرى البعض (Laramée & Vallée, 2005, p. 265) أن تحليل الخطاب -بخلاف تحليل المحتوى- يبدو فعالا في حالة أنواع الخطاب المرتبة ترتيبا جيدا، حيث يكون إطار الإنتاج واضحا كما في الخطاب السياسي والخطاب الديني... ولكن عندما نخرج عن أنماط الخطاب الواضحة يصبح المنهج فاقدا للصرامة ويجب عليه الاقتباس من منظورات أخرى.

- وبالطبع، لا يمكن الحديث عن تحليل الخطاب دون التعريج على ما يسمى بتحليل المحادثة، والذي يهتم أساسا بأهم قواعد إدارة الحوار بما في ذلك الجوانب اللفظية وشبه اللغوية (الإيماءات، الصمت...) وعلاقتها بالبنى الاجتماعية (Castillo, 2021). ولذلك، يتم الخلط أحيانا بينه وبين تحليل الخطاب، لكن البعض يرى أن لديهما مقاربتين مختلفتين؛ فبينما يستكشف تحليل الخطاب المعاني الاجتماعية الشاملة للخطاب، فإن تحليل المحادثة يعمل على المستوى السلوكي ويهتم بكيفية إدارة التبادل الحواري وبكيفية تنظيم تفاعلاته بدلاً من البحث عن آثار اجتماعية أوسع (Hayes, 2023, p. 619).

- وأخيرا، فإن التحليل السيميولوجي يهتم بمعاني النصوص بنفس الطريقة التي يتعامل بها تحليل المحتوى، ولكنه يختلف عنه في أن وحدة التحليل النهائية هي العلامة، والتي يهدف من خلالها بشكل أساسي إلى بناء النص بدلاً من تحليله مع اعتماده جهازاً وصفيًا تأويليًا كاملاً لأفعال الأشخاص (دليو، 2022).

وبالطبع، يوجد في الأدبيات المتخصصة أنواع أخرى من التحليلات الكيفية لا يتسع المجال لذكرها ومقارنتها بتحليل المحتوى، مثل: "تحليل الإطار" - Framework analysis-، "تحليل المقالات الصغيرة" -Vignette analysis- في مجال التمريض خاصة – (Hayes, 2023, pp. 620-623)، وتحليل المعلومات (Information analysis): تحويل المعلومات المجمعة والمحللة إلى معرفة بغية اتخاذ قرارات استراتيجية...

الخلاصة

من الواضح أن كل هذه المناهج/ التقنيات التحليلية يمكن دمجها وبالتالي قد يكون لدينا، على سبيل المثال، تحليل محتوى الخطاب، عندما يتم اعتماد الأطر النظرية التأويلية بشكل مشترك مع منهجية تحليل المحتوى أو التحليل السيميولوجي

للخطابات، وخاصة عندما يقرر المحلل الجمع بين الإطار السيميولوجي البنيوي والتأويلات البنيوية البينية للخطاب.

أي، أنه يمكن الجمع بين كل هذه التقنيات ودمجها، عندما يكون النموذج التخصصي أو النظري واحدًا. وهكذا، عندما يكون علم الاجتماع هو الذي يتعامل مع التحليل اللغوي، يمكن استعمال تقنية تحليل جديدة تسمى علم اللغة الاجتماعي (اللسانيات أو الاجتماعيات اللغوية)، وتهتم ببحث العلاقات بين البنيات اللغوية والاجتماعية، بنفس طريقة تحليل المحتوى السوسيولوجي الذي يؤكد على العلاقة بين السياقات الاجتماعية ومعنى النص، أو تحليل الخطاب السوسيولوجي في التفاعل الاجتماعي الذي يحدث في "فعل المحادثة" (Conversational Act) (Abela, 2000, p. 10).

كما أن التقارب المعرفي والتحاقل بين تخصصات مختلفة، وتوسيع معاني المفاهيم المفتاحية لبعض المناهج التحليلية، مثل "النص" و"الوثيقة" و"الحديث" و"الخطاب"... لتصبح تشمل كل أنواع مواد التحليل (النصوص والصور والمقاطع السمعية والسمعية البصرية) عمّق هذا التوجه الإندماجي ووسعه. وهي من الأمور التي جعلتني أميل أكثر فأكثر نحو اعتبار مفهوم تحليل المحتوى -الذي أصبح كميا وكيفيا بالضرورة- شاملا لجميع أنواع المناهج التحليلية الكمية والكيفية والمختلطة، مع ترك خصوصيات التحليل التطبيقية لطبيعة أهداف البحث بخلفيته النظرية وخصائص مادته البحثية التحليلية.



6.2.3. منهج التحليل التجميعي

مقدمة

أصبح منهج التحليل التجميعي (Meta-analysis/Meta-method analysis) أحد أكثر المناهج المستعملة في البحوث الكمية، إلى جانب المنهج التجريبي والمسح الاجتماعي وتحليل المحتوى (Malik, 2017, p. 2). ورغم هذا الذيوع المتنامي، تجدر الإشارة إلى عدم الاتفاق في الأدبيات العربية المتخصصة على ترجمة اسم هذا المنهج؛ فمن مسمياته بالعربية التي وجدتها: التحليل التجميعي (المعتمد هنا)، التحليل الشمولي، التحليل التلَوي، التحليل البعدي، ميتا تحليل (ترجمة منسوخة حرفيا)، تحليل المستوى الثاني، تحليل النظرة العامة أو المراجعة الشاملة (Overview)، تحليل التحليلات...

وكلها تدل على فعل تحليلي أعم وأشمل وأبعد، لأن البادئة اللغوية (Prefix) ذات الأصل الإغريقي: "Meta" تشير إلى عدة معاني: بعدَ، في وقت لاحق، على التوالي، حول، ما بعد، أكثر شمولا، التجاوز... (after, later, in succession to, about, beyond, more comprehensive, transcending...) (Zhao, 1991, p. 377; Chamberlain, 2007, p. 229). ويمكن اعتماد أي منها في الترجمة، وكالعادة، فالأكثر تداولا في الأدبيات العربية المتخصصة سيتم اعتماده في نهاية المطاف.

ولقد تم اعتماد تسمية التحليل التجميعي هنا لكون منهجية التجميع دارجة في الأدبيات العربية منذ القدم (في الدراسات البلاغية خاصة)، ولكون عملية التجميع تعتبر أهم خطوات تطبيق هذا المنهج (موجودة في كل تعريفاته) وأحيانا بلفظ صريح (Gather, Aggregate, Collation) (Impellizzeri & Bizzini, 2012, pp. 494, 496; Noah, 2017, p. 196; Drew & al, 2019)، وأخيرا لكون البقية (التلوي، البعدي، الثانوي، الشمولي...) أقل دلالة من "التجميعي" -رغم إشارة كل منها إلى صفة من صفاته- وبعضها غريب لغويا (التلَوي: المعتمد في ويكيبيديا وفي ترجمة غوغل) أو مستهجن لغويا ("ميتا تحليل" المنسوخ جزئيا من الإنجليزية).

وهناك ملاحظة أخرى تخص تداول "التحليل التجميعي" في الأدبيات الإنجليزية –من دون مشاحة- باسم "تقنية" (تقنية التحليل التجميعي) وباسم "منهج" (منهج

التحليل التجميعي) وباسم "تصميم" (تصميم التحليل التجميعي) ومن دون أي زيادة (التحليل التجميعي). وقد تم اعتباره هنا منهجا -مقابل كلمة "Method"-على غرار سوابقه في هذا العمل، ولمن يريد عدم تضييع وقته بالدخول في الجدل العقيم حول الفرق بين التقنية والمنهج وترجمتهما فليستعمل مقابِله بالإنجليزية (Meta-method analysis) تبعا لـ "روسلي ووكشتلر" (Rousselet & Wechtler, 2012) في حالة اعتباره إياه منهجا.

ونظرا لأهمية هذا الإجراء المنهجي، فقد تم استعماله منذ قرون خلت، حيث يرى البعض أن أول استعمال له -بتسمية مختلفة- كان في بحوث علم الفلك في القرن السابع عشر، ثم في المجال الطبي في مطلع القرن العشرين (موقع: هارفارد بزنس ريفيو: https://hbrarabic.com, 02/4/2023)، وذلك بالقيام ببحث (عام 1904) استهدفت تجاوز سلبيات العينات الصغيرة المستعملة في عدة بحوث (Chamberlain, 2007, p. 229).

بينما يعتبر البعض الآخر أن التحليل التجميعي منهج بحثي جديد نسبيًا تم تطبيقه في مجالات متنوعة مثل الفيزياء وعلم النفس والعلوم التربوية والطب الحيوي وعلم الأوبئة والبيئة والعدالة الجنائية. وكان أول من أطلق عليه هذا الاسم (Meta-analysis) هو "غلاس" (Glass, 1976) في سبعينيات القرن الماضي، وذلك لوسم مقارنة نتائج عدة بحوث استعملت نفس مقياس حجم التأثير: مستوى الثقة والدلالة الإحصائية (Chamberlain, 2007, p. 229). ثم تم استحداث مقابِله الخاص بالبحوث الكيفية باسم التحليل التجميعي الكيفي/ التحليل التجميعي للبحوث الكيفية (Stern & Harris, 1985) (Barbara, Thorne, Canam & Jillings, 2001)، وبمسميات أخرى سيتم عرضها في المبحث الموالي. ولقد أصبح التحليل التجميعي شائعًا مع تزايد عدد البحوث ذات البروتوكولات/ الإجراءات المنهجية المماثلة والتي تعتبر من أهم شروط تنفيذه، ولذلك قد نجده منتشرا أكثر في مجالات بحثية –صحية خاصة- دون أخرى تبعا لذلك. وبعد ذيوع استخدام الإنترنت، اقترح البعض اسم "التحليل التجميعي عبر الشبكة" (Network meta-analysis) في عام 2002 كإجراء إحصائي ذي قدرة عالية على تجميع الأدلة المختلطة (الناشئة عن الأدلة المباشرة وغير المباشرة) (Lumley, 2002)، والقيام بعدد ضخم من المقارنات في الوقت نفسه وبسرعة وكفاءة. كما تم

الاستعانة بتقنيات الذكاء الاصطناعي (AI) لإنجاز بعض الوظائف بدلا من الباحث بسبب الحجم الكبير المتزايد للأدبيات مثل، مراجعة الأدبيات، وفرز المحتويات حسب العنوان والملخص، والتقييم النقدي للبحوث، واستخراج البيانات، وكذا تطوير استخدامات أخرى لخوارزميات التعلم الآلي وغيرها من التقنيات الحسابية للتحليل التجميعي، ولكن يجب دائمًا توجيهها بواسطة باحث على دراية بالموضوع وبمنهجية التحليل التجميعي (Jadotte, Moyer & Gurevitch, 2023, p. 598).

وتجدر الإشارة في الأخير إلى أنه تم مؤخرا تيسير بعده الإحصائي بتوفير برمجيات معلوماتية مجانية وتجارية، مثل: Mix 2.0, Meta-analist, Revman, Macros in SPSS, STATA 17...

ولقد تم تخصيص هذا المبحث لمراجعة بعض الأدبيات المتخصصة بغية التعريف به ومناقشة بعض حيثيات تطبيقه التي تكاد تجمع عليها الأدبيات المراجَعَة، مع ذكر أهم مزايا وعيوب تطبيقه كمنهج كمي حديث نسبيا. وذلك قبل تقديم عرض موجز لبعض المحددات المعرفية لنظيره الكيفي.

1.6.2.3. تعريفات ومسميات مشابهة

- تعريفات التحليل التجميعي

إن المُراجع للأدبيات المتخصصة يجد عدة تعاريف للتحليل التجميعي يتصدرها عادة التعريف الشهير لأول من استعمل هذه التسمية -"غلاس" (Glass, 1976, p. 3)- في أدبيات العلوم الإنسانية (في أوساط المعلمين)، وترجمته أن التحليل التجميعي هو: "التحليل الإحصائي لمجموعة واسعة من نتائج تحليل بحوث فردية بغرض إدماج نتائجها". مع وسمه في الصفحة نفسها باسم "تحليل التحليلات" (Analysis of analyses).

ولقد أدى تطور استخدامه إلى ظهور عدة تعريفات:

- يعرّفه "لابورت" (Laporte, 1993) بأنه "الجمع/ الإدماج المنظم والمنهجي للمعلومات التي تم الحصول عليها من بحوث مختلفة حول مشكلة محددة. أي هو عبارة عن مراجعة الأدبيات حول موضوع معين والذي يجب أن يعطي تقديرا وملخصا كميا لجميع البحوث المتاحة". ويرى "سبيلكر" (Spilker, 1991) بأنه عبارة عن "عملية



الجمع التدريجي والتقييم الممنهج لنتائج البحوث السابقة الفردية، ويمكن اعتباره كخلاصة كمية لهذه البحوث" (Valcárcel, 1995).

- كما يرى الكوريان "أهن وكانغ" (Ahn & Kang, 2018, p. 103) أن "التحليل التجميعي يُعد منهجا صحيحا وموضوعيا وعلميا يستهدف تحليل نتائج مختلفة والجمع بينها".

- ومن جهتهما يعتبره "شلبي وفاسكو"(Shelby& Vaske, 2008) "تقنية كمية تستخدم مقاييس إحصائية محددة للإشارة إلى قوة العلاقات المتغيرة للبحوث المدرجة في التحليل. وذلك بغية التأكيد على أهمية النتائج عبر بحوث متعددة بدلاً من نتائج بحث واحد".

- وفي السياق نفسه، يمكن القول بشيء من التفصيل أن التحليل التجميعي عبارة عن خلاصة (Synthesis) بحثية تستخدم مقياسًا كميًا وحجم التأثير[14]، للإشارة إلى قوة العلاقة بين المعالجات والقياسات المعتمدة للبحوث التي تشكل هذه الخلاصة. مع ملاحظة أن خلاصات البحث ليست كلها عبارة عن تحليلات تجميعية. حيث غالبًا ما يكون الغرض من خلاصة البحث هو تقديم وصف لمجال بحثي معين، مع توضيح البحوث التي تم إجراؤها. وفي حالات أخرى، تكون البحوث متنوعة جدًا في طبيعتها بحيث لا توفر مؤشر حجم تأثير ذي دلالة إحصائية (Gliner, Morgan & Harmon, 2003).

- ونختم العرض التعريفي بتوصيف يتضمن مثالا في مجال الاتصال: عند استعمال التحليل التجميعي، يأخذ الباحث مجموعة من البحوث الكمية ويحلل البيانات ككل متكامل لتحقيق فهم أفضل لظاهرة الاتصال. على سبيل المثال، قد يرغب الباحث معرفة كيفية تأثير ألعاب الفيديو على عدوانية مستخدميها. فيجد أنه تم إجراء العديد من البحوث حول هذا الموضوع، مع نتائج متضاربة في بعض الأحيان.

(14) تستخدم "أحجام التأثير" (Effect Sizes) لتلخيص ونمذجة نتائج البحوث التي تتناول سؤال بحث مشابه باستخدام مقاييس مختلفة. ويجب اختيار أحدها بشكل صحيح. مع الإشارة إلى أن أحد مقاييس أحجام التأثير شائعة الاستخدام هو المتوسط المعياري. وهناك أحجام تأثير شائعة أخرى مثل التي تستعمل في علم البيئة وبعض التخصصات الأخرى (نسبة الاستجابة اللوغاريتمية)، ومعاملات الارتباط - لتقييم الارتباط بين مقياسين مستمرين (مثل: ساعات تعرض المراهقين لبرامج سمعية بصرية في اليوم وساعات نومهم كل ليلة)، ومقياس "الخطر النسبي"... (Jadotte, Moyer & Gurevitch, 2023, p. 585).

فيقرر القيام بتحليل مجمل الإحصاءات الموجودة حول الموضوع لتحقيق فهم أفضل للعلاقة بين المتغيرين: ألعاب الفيديو والعدوانية (Malik, 2017).

خلاصة القول، إن التحليل التجميعي هو عبارة عن عملية الجمع والتحليل الممنهج لنتائج البحوث السابقة الفردية حول موضوع معين، وتقديم خلاصة كمية لها؛ أي أن التحليل التجميعي هو في جوهره عبارة عن مراجعة ببليوغرافية (مراجعة الأدبيات المتعلقة بموضوع معين)، ولكن على عكس الطريقة التقليدية التي تستخدمها هذه الأخيرة، والمتمثلة في التعليق والتحليل والمقارنة الوصفية للبحوث الفردية، يربط التحليل التجميعي بطريقة ممنهجة بين مجموعة واسعة من النتائج ويقدم استنتاجات كمية حول مجال البحث.

وتجدر الإشارة هنا إلى أربع ملاحظات، تشير أوّلها إلى أن بعده الكمي لا يعني أنه مجرد أداة إحصائية، بل يمكن اعتباره كبحث رصد وتجميع وتحليل فعلية، وبالتالي يجب التعامل معه بإتباع تقنيات البحث المعترف بها منهجيا والتي تتضمن ضبطا جيدا لمستلزماتها. ومفاد الملاحظة الثانية أن صفة ممنهج/ منظم أو شامل (Systematic) –تبعا للثنائي (Impellizzeri & Bizzini, 2012, p. 495)- تعني المقاربة الصارمة (استعمال مجموعة واضحة من القواعد) المستخدمة لتحديد البحوث ذات الصلة وتحليلها. أما الملاحظة الثالثة فتشير إلى أن هذا الانتظام أو الشمول وذلك التكميم لا يتعارضان مع وجود تحليل تجميعي كيفي (Qualitative Meta-analysis) ظهر لاحقا بهذا الاسم أو بأسماء مغايرة أهمها: "الدراسة التجميعية" (Meta-study) أو الخلاصة التجميعية (Meta-synthesis). وأما الملاحظة الرابعة فهي حول عدد البحوث الواجب توافرها للقيام بتحليل تجميعي مقبول علميا. تشير بعض الأدبيات إلى عدم اشتراط وجود عدد معين (حدين أدنى وأعلى) من البحوث لتضمينها في التحليل التجميعي، لكن عمليا لاحظ "فينلايسون وديكسون" (Finlayson & Dixon) أن التحليلات التي تم إجراؤها حتى عام 2008 تضمنت ما بين أربعة بحوث وما يصل إلى 292 بحثا تحليليا تجميعيا (Noah, 2017, p. 198)؛ فيمكن أن تكون التحليلات صغيرة ومركزة بدقة أو كبيرة جدًا وواسعة النطاق وعامة، وذلك تبعا لعدد البحوث المعنية المتوافرة ولطبيعة الأسئلة المطروحة فيها وللتخصص



العلمي المعني وللإمكانات المادية والبشــرية والزمنية المتاحة للقيام بالتحليل التجميعي. وبالطبع، فإذا نتج عن البحث الأولي وجود عدد قليل من البحوث حول الموضوع المعني، فالمطلوب توسيع نطاق البحث، وأما إذا كشف البحث الأولي عن مئات الآلاف من البحوث، فيجب صــقل أو تضــييق النطاق (Jadotte, Moyer & Gurevitch, 2023, pp. 583-584) باختيار عينة منها مثلا.

- **المسميات المشابهة للتحليل التجميعي**

هناك عدة مسميات مشابهة للتحليل التجميعي: النظرة العامة، المراجعة الممنهجة (المنظمة/ الشاملة) للأدبيات، المراجعة السردية، مراجعة الخبراء للأدبيات... وفيما يلي عرض موجز مقارن مع أهمها ومع إحدى مسميات مقابلها الكيفي (الدراسة التجميعية/ Meta-study):

- في البداية، هناك مصطلح مشابه للتحليل التجميعي يستخدم أساسا في المملكة المتحدة ويتمثل في "**النظرة العامة**" (Overview) أو "**المراجعة الشاملة/ الممنهجة للأدبيات**" (Literature systematic review)، ولذلك، نجد أحد المراكز الصحية الجامعية في المملكة المتحدة (جامعة إدمبورغ /Univ of Edinburgh) يعتبر أن للتحليل التجميعي حول موضوع معين وللمراجعة الممنهجة لأدبياته نفس الخطوات الإجرائية التنفيذية (McAlliste, 2023).

وهناك من يعتبرهما مترادفين فقط في حالة عدم إفضاء التحليل التجميعي إلى تقييم إحصائي للمعلومات، أي في حالة عدم وجود أدلة كافية تسمح باستخدام أساليب إحصائية للقيام بخلاصة كمية للمعلومات؛ فالمراجعة الشاملة للأدبيات تعتبر خلاصة كيفية لمعلومات حول موضوع معين، وذلك بإتباع بروتوكول/ إجراءات محددة مسبقا (Ortiz & al., 2022). أي أن التحليل التجميعي يتجاوز مراجعة الأدبيات، التي تهتم بمناقشة نتائج البحوث المختلفة ومقارنتها وربما تصنيفها وختمها بطريقة كيفية، لأنه يجمع نتائج البحوث الفردية في نتيجة جديدة باستخدام أساليب إحصائية (Berman & Parker, 2002, p. 1;Impellizzeri & Bizzini, 2012).

كما يرى "لابورت" (Laporte, 1993) (Valcárcel, 1995) أن هناك فرقا آخر بينهما يتمثل في كون التحليل التجميعي يُستخدم في البحوث التي تُجرى على نفس

الموضوع (المرض في المجال الصحي)، والمراجعة الشاملة في البحوث التي تكون حول مواضيع/ أمراض متشابهة، أو التي يمكن أن تكون ناتجة عن أثر العوامل نفسها وعن تطور موازي للمشكلة/ للمرض.

- وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن هناك من يفرق بين **المراجعة الشاملة/** الممنهجة (Systematic) للأدبيات **والمراجعة السردية** (Narrative) لها، معتبرا أن المراجعات السردية هي الشكل الأول للمراجعة العامة للأدبيات (Overview) والتي تتيح للباحثين الحصول على ملخص سريع حول الوضع الحالي للمعرفة في موضوع معين. وعندما يُدعى الخبراء لكتابتها تسمى المراجعات السردية "**مراجعات الخبراء**" (Expert reviews). مع الإشارة إلى أن كلا من المراجعات السردية ومراجعات الخبراء يستند إلى اختيار ذاتي للمنشورات التي من خلالها يقوم المراجع بمعالجةٍ كيفية لسؤال معين، ملخصا نتائج البحوث السابقة بغية الوصول إلى استنتاج عام. علاوة على ذلك، فإن عدم وجود استراتيجية بحث محددة يزيد من احتمال الفشل في تحديد البحوث ذات الصلة أو الرئيسة حول موضوع معين، مما يسمح بالتحفظ حول موثوقية معلوماتها واستنتاجاتها، ولذلك يمكن اعتبار المراجعات السردية بمثابة مقالات رأي. ويمكن تجاوز عيوبها من خلال إجراء "مراجعة شاملة/ ممنهجة"، تتميز –كما مر معنا- بمقاربة صارمة تعتمد على مجموعة واضحة من القواعد واستخدام استراتيجية بحث دقيقة وتحليل منهجي واضح المعالم للبحوث المختارة (Impellizzeri & Bizzini, 2012, pp. 494-495).

وتجدر الملاحظة هنا إلى ورود مصطلحات أخرى في بعض الأدبيات الصحية مشابهة للمراجعة الشاملة للأدبيات ارتبطت بالتحليل التجميعي الكيفي، مثل: "الخلاصة التجميعية" (Woodend, 2007) أو "الدراسة التجميعية" -الأكثر شيوعا-، وهي موضوع العرض المقارن في الفقرة الموالية.

- بين **التحليل التجميعي والدراسة التجميعية**: يرى "زهاو" (Zhao, 1991, p. 377) بأن الدراسة التجميعية أوسع لأنها تشمل التحليل التجميعي (تحليل البيانات التجميعية) وفرعين آخرين: المنهج التجميعي والنظرية التجميعية (Metatheory, Metamethod and Meta–data-analysis). أما "شامبرلاين" (Chamberlain, 2007, p.



229) فيرى أن الدراسة التجميعية مرتبطة بالبحوث الكيفية وهي نوعان: نوع تتم فيه دراسة وتحليل نفس الظاهرة (الموضوع) ونوع آخر يقوم فيها الباحث بتلخيص نتائج وإجراءات بحوث سابقة (متشابهة)، وميزة هذه الأخيرة أنها تتيح له فرصة التفكير في الخطوات البحثية المتخذة في الدراسات الأولى لتحديد أين تم الوصول في هذه الدراسات وما هي وجهتها المستقبلية. أما التحليل التجميعي فهو يخص تجميع ومراجعة نتائج عدة بحوث كمية حول موضوع واحد. ويؤيده في ذلك "باترسن وثورن وكانام وجيلينغ" (Barbara, Thorne, Canam & Jillings, 2001, p. 2) الذين ينقلون عن "سترن وهاريس" (Stern and Harris, 1985) قولهما إن "الدراسة التجميعية" هي نفسها "التحليل التجميعي الكيفي" وأنها تتطلب وقتا طويلا وقاعدة بيانات بحثية واسعة بما فيه الكفاية.

والجدول (رقم 19) الموالي يوضح الفرق بين المراجعات السردية والشاملة للأدبيات والتحليل التجميعي والدراسة التجميعية.

الجدول رقم 19: يوضح خصائص المراجعات السردية والشاملة للأدبيات والتحليل التجميعي والدراسة التجميعية

	المراجعات السردية	المراجعات الشاملة	التحليل التجميعي	الدراسة التجميعية
سؤال البحث	صياغة فضفاضة	صياغة دقيقة	صياغة دقيقة	صياغة عامة
المنهجية	وصف ناقص أو منعدم	محددة بوضوح	محددة بوضوح	وصف عام
اختيار البحوث	غير موصوف	محدد بوضوح	محدد بوضوح	تحديد أولي
ترتيب البحوث	غير منجز	حسب مستوى الأدلة	حسب مستوى الأدلة	تصنيف أولي
تحليل البحوث	غير موصوف	موصوف بوضوح	موصوف بوضوح	وصف وتطوير مواضيع
كتابة تقرير النتائج	كيفية	كيفية	كمية	كيفية

المرجع: إعداد شخصي بالاعتماد على معلومات نظرية

2.6.2.3. كيفية القيام بالتحليل التجميعي

على الرغم من أنه لا توجد في الوقت الحالي منهجية واحدة لتصميم التحليل التجميعي، إلا أن هناك خطوات يعتبرها الكثير من الباحثين (Ortiz & al., 2022 ; Drucker, Fleming & Chan, 2016; Impellizzeri & Bizzini, 2012;Khan, Kunz, Kleijnen & Antes, 2003 ; Valcárcel, 1995…) ضرورية لتنفيذه بطريقة سليمة:

1. *تحديد دقيق لسؤال البحث* مع أفضلية تركيزه على مواضيع تثير اهتمام المتخصصين و/ أو تكون محل بعض الاختلافات في الأدبيات المتخصصة. وينصح عادة عند صياغة سؤال البحث في المجال الطبي وشبه الطبي مثلا، اعتماد إطار اللفْظات الأوائلية (Acronym) "متمم + و": المجتمع (المشكلة)، التدخل (الإجراء العلاجي)، المقارنة (بين بعض الإجراءات العلاجية)، المخرجات (النتائج) (PICO+T: (Population, Intervention, Comparison, and Outcome + عنصر الوقت -Time- المستغرق في تقييم النتائج؛ أي أن يتكون سؤال البحث العاكس لعنوانه من العناصر الخمسة سابقة الذكر. لكن عمليا عادة ما لا تشمل صياغة سؤال البحث كل العناصر المذكورة في العلوم الطبية أو في غيرها من التخصصات، ومنها مثلا، أنواع الأسئلة البحثية الآتية: هل العلاج السلوكي المعرفي الجماعي فعال مثل العلاج الفردي في تقليل القلق لدى مرضى سرطان القولون؟، هل يساعد تحسين طرق التدريس في الحد من ظاهرة التسرب المدرسي لدى تلاميذ ثانويات ولاية جيجل؟، ما هي أهم طرق الحد من آثار تعرض الأطفال لمَشاهِد العنف؟... الملاحظ مثلا أنها كلها لم تتضمن عنصريْ الوقت (المجال الزمني) والمقارنة... ولذلك، ينصح لتغطية أهداف البحث بإضافة تساؤلات فرعية.

2. *إعداد ونشر بروتوكول إجراء التحليل التجميعي* للبحوث المعنية بسؤال البحث: يتم فيه تحديد الأهداف ووصف المنهجية التي سيتم استخدامها أثناء البحث. وذلك كخطة طريق وإجراء وقائي ذاتي ضد إمكانية اتخاذ قرارات تعسفية أثناء تنفيذ البحث، ولتمكين أي باحث آخر من تكرار التحليل والتأكد من نتائجه، ومن ضمان الشفافية وتجنب التحليلات التجميعية المكررة.

إن الدليل الأكثر استخدامًا لتطوير بروتوكول المراجعة الشاملة للأدبيات أو التحليل التجميعي –في العلوم الطبية- هو المدعو (PRISMA) (انظر نسخة 2020 في

الجدول رقم 20 الموالي)، وهناك قوالب بروتكولات تحليلية أخرى تم نشرها في مواقع بعض الجامعات (PROSPERO...)، وهي بمثابة دليل يتضمن قائمة إجراءات للمراجعة (Checklist) تشمل جميع المعلومات ذات الصلة التي يجب تناولها في البروتوكول، ومعظمها متضمن في الخطوات التي نحن بصدد عرضها. وبالطبع، يمكن إعداد بروتوكولات مكيفة تبعا لتخصصات أخرى غير العلوم الطبية تتضمن أهم الإجراءات التنفيذية المناسبة للتخصص المعني.

3. *تحديد مصادر مواد بيليوغرافية مختلفة* بغية مراجعتها، مثل: قواعد البيانات الإلكترونية (Scopus, Web of Science, EBSCO, e-marefa, LILACS...) والفهارس والرسائل والمذكرات الجامعية وتقارير التدريبات الميدانية والمجلات والمؤتمرات...، فضلا عن تحديد الباحثين الذين سيتم الاتصال بهم للحصول على معلومات حول بحوث غير منشورة، كما يمكن البحث عن بعض الأدبيات "الرمادية" في مواقع متخصصة (مثلا: ProQuest and Opengrey) أو منشورة في مجلات أو وسائل أخرى لا تظهر في مصادر المعلومات المعتمدة. ويمكن الاستعانة في ذلك بتقنية "كرة الثلج". يجب أن تغطي المراجعة البيبليوغرافية –ومن دون حاجز لغوي- جميع المعلومات المتاحة في جميع أنحاء العالم حول هذا الموضوع مع لفت انتباه الباحثين للتفكير في تأثير هذه القرارات الخاصة بدمج أو إقصاء بحوث غير منشورة وبلغات نشر غير مشهورة على النتائج ومعالجة تأثيراتها المحتملة من خلال إجراءات إحصائية (مثل: تحليل الحساسية). وينصح في عملية البحث البيبليوغرافي هذه تنفيذها – بكلمات مفتاحية مناسبة- من قبل باحثين اثنين على الأقل والمقارنة بين نتيجة بحثهما البيبليوغرافيين بغية توحيد النتيجة.

4. *استبعاد البحوث التي تكرر نشرها*، بطريقة يدوية أو من خلال تحميل كل الأعمال في برنامج معلوماتي (Mendeley, EndNote, Zotero...) والضغط على زر (مكرر/ Duplicates).

5. *تحديد معايير اختيار البحوث* التي ينبغي إدراجها في التحليل التجميعي (معايير التضمين والاستبعاد). وبشكل عام، يتم إعداد دليل يسمح بتقييم جودة البحوث من خلال مقياس تنقيط (خصائص البحوث، نوعيتها المنهجية، نتائجها).

وهناك مقاربات مختلفة لتحديد معايير التضمين (Inclusion/ Incorporation criteria) (تحديد ماهية البحوث التي تخضع للتحليل) في التحليل التجميعي: عدّ نتائج البحوث وتصنيفها (Vote counting) إلى إيجابية (مهمة/ دالة) وسلبية (غير مهمة/ غير دالة)، لكن النتائج المعتمدة على هذا التصنيف قد تكون مضللة بسبب عدم الأخذ بعين الاعتبار أثر المعالجة وحجم العينة. في التحليل التجميعي "الغلاسي" (نسبة إلى: Glass) الكلاسيكي تكون معايير التضمين واسعة/ مرنة جدا بحيث تتضمن البحوث غير المهمة، لأن التحليل التجميعي نفسه هو الذي يمكنه تحديد –بَعديا- قيمة البحث. أما في التحليل التجميعي "التأثيري" فتكون المعايير أكثر انتقائية، حيث تستبعد البحوث المعيبة منهجيا. وأما التحليل التجميعي "البسيكومتري" (القياس النفسي) فيتطلب كمية معتبرة من المعلومات حول البحوث السابقة المنشورة بغية تصحيح أحجام التأثير (Chamberlain, 2007, p. 229). مع الإشارة إلى أنه يمكن بدء عملية الفرز وتقرير مقبولية البحوث بقراءة العناوين والملخصات، ثم في مرحلة ثانية بقراءة محتوى كل البحوث المختارة في المرحلة الأولى لتقرير مقبوليتها النهائية. كما أنه يفضل أن يتم اختيار باحثيْن/ مراجعيْن مستقليْن للقيام بهذه العملية، فيقرآن ويصنفان ويختبران ويختاران مجموعة البحوث التي سيتم تضمينها في التحليل التجميعي، وذلك تبعا للمقاربة المختارة من طرف الباحث، وفي حالة عدم الاتفاق بينهما يحاولان التوصل إلى توافق في الآراء عن طريق المناقشة أو بمساعدة مراجع ثالث، وقد يساعد الاتصال المباشر مع مؤلف (مؤلفي) البحث (البحوث) المختلف حول قيمته في اتخاذ القرار. كما يمكن بالطبع حساب معامل الاتفاق بين المراجعين (معامل كابا/ Kappa)، مع ذكر أسباب الاختلاف المحتملة. وفي نهاية هذه المرحلة هناك من ينصح بتقييم الجودة المنهجية للبحوث المختارة (كيفيا أو إحصائيا) واعتماد ذلك في عملية الاختيار (الإقصائية). وهناك من يفضل عدم تفعيل عملية الاقصاء مع الأخذ بعين الاعتبار القيمة النوعية لبعض البحوث المختارة في مرحلة تفسير النتائج.

6. *إعداد دليل للبيانات التي يجب جمعها* من البحوث المختارة لتتم معالجتها في التحليل التجميعي. وبالطبع يمكن تسجيلها في مخطط إجراءات معتمد (تم ذكر

نموذجين منها سابقا ...PRISMA, PROSPERO)، أو في جدول عام يتضمن معلومات عامة (المؤلف، العنوان، نوع المنشور العلمي، البلد...) وخصائص البحث (هدف البحث، تصميمها، إجراءات الاختيار، خصائص مجتمع البحث، الإجراءات الإحصائية...).

7. *القيام باستخراج البيانات* –الأفضل من طرف باحثيْن على الأقل- مع مباشرة عملية تجميعها كميا ورصدها في جدول تصنيفي، والأخذ بعين الاعتبار سؤال البحث ودليل البيانات سابق الذكر وضمان جودة البيانات ومعالجتها الإحصائية المناسبة (باستخدام: STATA 17 مثلا). وهناك بديلان للقيام بذلك ويجب العمل بكليهما: نموذج الأثر الثابت -باستعمال طريقة (Mantel-Haentzel-Peto)- ونموذج الآثار العشوائية –باستعمال طريقة (Cochran-Dersimonian-Laird). وإذا أدى النموذجان (Fixed effect or random effects meta-analysis) إلى نتائج متشابهة تكون الثقة مرتفعة، والعكس بالعكس، أي تكون موثوقية النتائج قليلة وتدل على أن البحوث المجمعة غير متجانسة. ويمكن استخراج حساب تحليل الحساسية (Sensitivity analysis) الإحصائي باستخدام: fixed or randommetaninf _ES _seES, (لمزيد من التفصيل، انظر:Ortiz & al., 2022, pp. 54-55).

8. *تحليل وتفسير نتائج التحليل التجميعي*: بعد استخراج البيانات، يتم جمعها وتحليلها وعرضها (Data Synthesis). ويمكن القيام بهذه العملية باستخدام إجراءات "إحصائية" (كمية) في حالة التحليل التجميعي طبعا، أو "كيفية" في حالات أخرى مثل التحليل السردي. ومهما تكن طبيعة الإجراءات يجب البدء العملية بملخص وصفي (في شكل جدول) للبحوث المعنية بالتحليل.

9. *الوصول إلى استنتاجات عامة* باعتماد معايير تصنيفية مقارنة بين البحوث، مع القيام بالتحليل الإحصائي المناسب في حالة كون المقاربة كمية. وتختم هذه المرحلة بتقديم توصيات عامة.

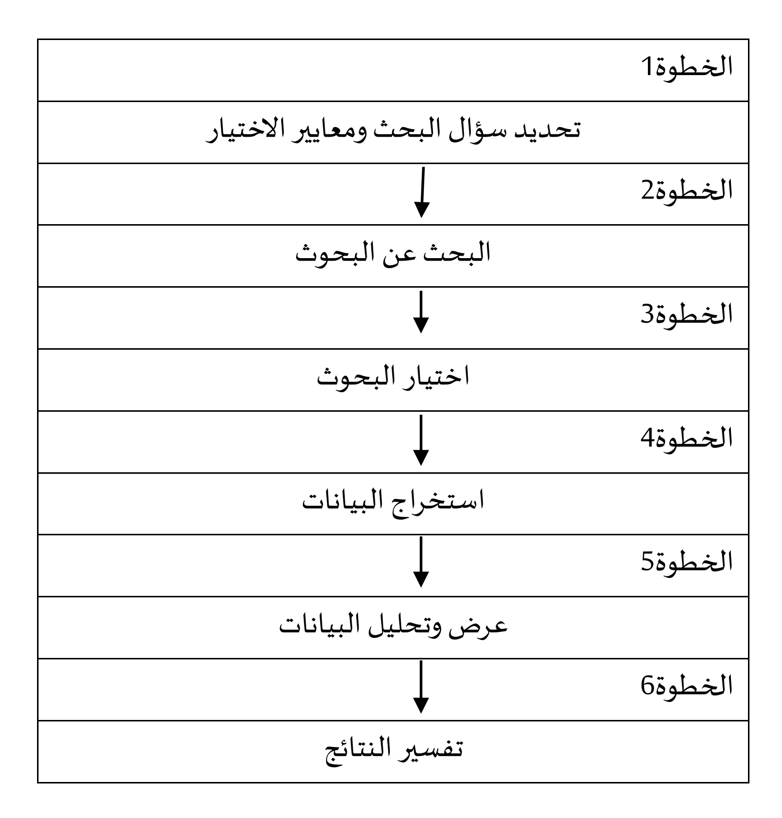
10. *إعداد التقرير النهائي* ونشر التحليل التجميعي.

وتجدر الإشارة في الأخير إلى أن طول **المدة التي قد تستغرقها بحوث التحليل التجميعي** (متوسط ما بين 16 و24 شهرا في العلوم الطبية: طيلة تنفيذ الخطوات العشر) قد تجعل النتائج تقادمت عند نشرها، ولذلك يقترح البعض –كخطوة 11-

تحيين (تحديث) المراجعة الشاملة/ التحليل التجميعي كل سنتين، بينما يرى آخرون أن متطلبات تحديث التحليل تعتمد على كمية المواد العلمية المنشورة سنويًا، وعلى طبيعة الموضوعات والمخرجات العلمية في كل تخصص (Ortiz & al., 2022, p. 55).

وفيما يلي (الجدول رقم 20) ملخص سداسي لهذه الخطوات التطبيقية، متبوعا بالجدول (21) الخاص بعرض قائمة الإجراءات النموذجية للقيام بمراجعة شاملة أو بتحليل تجميعي:

الجدول رقم 20 ملخص خطوات تطبيق المراجعة الشاملة/ التحليل التجميعي



المرجع: Impellizzeri & Bizzini, 2012, p. 497



الجدول رقم 21: قائمة الإجراءات النموذجية للقيام بمراجعة شاملة أو تحليل تجميعي تبعا لبروتوكول "Prisma" نسخة 2020

القسم والموضوع	رقم البند	عناصر/بنود قائمة المراجعة	مكان تحريرها
العنوان			
العنوان	1	تشخيص العمل كمراجعة شاملة/ كتحليل تجميعي.	
الملخص			
الملخص	2	أنظر "بريسما" 2020 للاطلاع على قائمة مراجعة الملخصات.	
مقدمة			
أسباب منطقية	3	وصف المبررات المنطقية للمراجعة في سياق المعرفة الراهنة.	
الأهداف	4	تقديم بيان صريح حول الهدف (الأهداف) أو السؤال (الأسئلة) الذي تعالجه المراجعة.	
مناهج			
معايير الاختيار	5	تحديد معايير التضمين والاستبعاد المعتمدة في المراجعة وكيف تم تجميع البحوث من أجل التحليل.	
مصادر المعلومات	6	تحديد كل قواعد البيانات، الفهارس، المواقع الإلكترونية، قوائم المراجع ومصادر أخرى تم البحث عنها أو الاطلاع عليها لتشخيص البحوث. تحديد تاريخ البحث عن كل مرجع أو الاطلاع عليه.	
استراتيجية البحث	7	تقديم كل استراتيجيات البحث الخاصة بجميع قواعد البيانات والمراجع والمواقع الإلكترونية، بما في ذلك كل عوامل الغربلة والحدود المستخدمة.	
إجراءات الاختيار	8	تحديد الطرق المستعملة لتحديد متى تتوافر في بحث معين شروط اختيارها، بما في ذلك عدد المراجعين الذين فحصوا كل البحوث، وهل عملهم كان فرديا، وتحديد أدوات الأتمتة في حالة استعمالها في العملية.	
إجراءات جمع البيانات	9	تحديد الطرق المستخدمة في جمع البيانات من البحوث، بما في ذلك عدد المراجعين الذين جمعوا البيانات بغض النظر عن كون عملهم فرديا أو جماعيا، وفي أي من العمليات تم استخدامها للحصول على البيانات أو تأكيدها من أصحاب البحوث، وذكر تفاصيل أدوات الأتمتة في حالة استخدامها في العملية.	

عناصر/ بنود البيانات	10أ 10ب	-وضع قائمة تتضمن جميع النتائج التي تم البحث عن البيانات الخاصة بها. تحديد ما إذا كانت جميع النتائج متوافقة مع مجال كل منها في كل بحث (مثلا، جميع المقاييس والنقاط الزمنية والتحليلات)، وإذا لم يكن الأمر كذلك، تحديد الطرق المستخدمة لتحديد النتائج التي يجب جمعها. -وضع قائمة تتضمن جميع المتغيرات الأخرى التي تم البحث عن البيانات الخاصة بها (مثل، المشاركين وخصائص التدخل، ومصادر التمويل). وصف الافتراضات التي تم تبنيها حول المعلومات المفقودة أو غير الواضحة.	
دراسة مخاطر تقييم التحيز	11	تحديد الطرق المستعملة في تقييم مخاطر التحيز في البحوث المختارة، بما في ذلك التفاصيل الخاصة بالأداة (الأدوات) المستخدمة وعدد المراجعين الذين قيموا كل بحث، وهل عملهم كان منفردا، وتحديد أدوات الأتمتة في حالة استعمالها في العملية.	
مقاييس الأثر	12	تحديد أثر المقياس (المقاييس) الخاص بكل نتيجة (مثل، نسبة الخطر ودلالة الاختلاف) المستخدم في عملية التجميع أو في عرض النتائج.	
مناهج/ طرق التجميع	13أ 13ب 13ج 13د 13هـ 13و	-وصف العمليات المستخدمة لتحديد البحوث التي كانت مؤهلة لكل تجميع (مثل جدولة خصائص تنفيذ البحث ومقارنتها بالمجموعة المخططة لكل تجميع: البند 5). -وصف الطرق المطلوبة لإعداد البيانات للعرض والتحليل، مثل معالجة خلاصة الإحصاءات المفقودة أو تحويلات البيانات. -وصف الطرق المستخدمة للجدولة أو للعرض البصري لنتائج البحوث الفردية والتجميعات. -وصف الطرق المستخدمة لعرض وتحليل النتائج وتقديم مبرر منطقي للاختيار(ات). إذا تم القيام بالتحليل التجميعي، يجب وصف النم(ا/و)ذج والمن(ا)هج المستخدمة للتعرف على وجود عدم التجانس الإحصائي وعلى مداه وعلى البرنامج المعلوماتي المستخدم. -وصف الطرق المستخدمة لاستكشاف الأسباب المحتملة لعدم تجانس نتائج البحوث (مثل، تحليل المجموعات الفرعية والانحدار التجميعي). - وصف تحليل الحساسية المستخدم لتقييم قوة النتائج المجمعة.	
وصف تقييم التحيز	14	وصف الطرق المستخدمة لتقييم خطر التحيز بسبب فقدان النتائج في عملية التجميع (الناشئة عن الإبلاغ عن التحيزات).	
تقييم الموثوقية	15	وصف الطرق المستخدمة لتقييم الموثوقية (أو الثقة) في متن حجج كل نتيجة.	

المرجع: Covidence, 2023



ملاحظة: يمكن ترجمة كلمة (Synthesis) بالتجميع أو بالعرض والتحليل أو بالخلاصــة، وكلمة (Methods) بالمناهج أو بالطرق، وصــفة (Systematic) بالشــامل أو بالممنهج، وذلك حســب سياق الجمل ومع الأخذ بعين الاعتبار عنوان هذا المبحث: منهج التحليل التجميعي.

3.6.2.3. فوائد/ إيجابيات استخدام التحليل التجميعي

يمكن استخدام التحليل التجميعي لأغراض مفيدة عدة، نعرض أهمها بإيجاز بالاعتماد على ما ورد في بعض الأدبيات المتخصصة (Gálvez & Delgado, 1990 ; Valcárcel, 1995; Ortiz & al., 2002, p. 47; Impellizzeri & Bizzini, 2012, p. 494; Jadotte, Moyer & Gurevitch, 2023, p. 583)، والتي سيتم اعتمادها كذلك في عرض العنصر الموالي الخاص بالنقائص:

- توفير وسيلة علمية لمراجعة البحوث المنشورة حول موضوع معين على مدى فترة طويلة من الزمن ومن مصادر مختلفة. مما يتيح للمهتمين إمكانية الحصول على كميات كبيرة من البيانات، وهذا بدوره يقدم قوة إحصــائية تســاعد في الوصــول إلى نتائج دقيقة للبحوث.

- تمكين المهتمين بتخصص معين من الاطلاع على كل ما يحدث في تخصصهم، لأن كثرة البحوث المنشورة وبلغات مختلفة جعلت من غير العملي -إن لم يكن من المستحيل- على كل منهم قراءة وتقييم ودمج المعرفة الحالية من مصادرها الأولية حول موضوع معين؛ فالتحليل التجميعي يفيد إذن في كسب معارف شاملة مع توفير الوقت.

- تقييم الجودة المنهجية للبحوث المنشورة، مع كشف التحيزات البحثية المحتملة، وذلك بتوفير إمكانية التكرار والشفافية في مراجعة أدلة هذه البحوث.

- اكتشاف الفجوات/ الثغرات المعرفية في مجالات تخصص معين، أي المجالات التي لم يتم النشر فيها. وبالتالي فالتحليل التجميعي يساعد في التقييم الموضوعي للحاجة إلى بحوث جديدة، وذلك بتسليط الضوء على المجالات البحثية التي تكون بحاجة إلى مزيد من البحث والتي تكون متشبعة.

- الاطلاع على كيفية معالجة التناقضات –في حالة وجودها- بين نتائج عدة بحوث، وذلك بغية تقييم مدى فاعلية الحلول المقترحة لنوع معين من المشكلات. مما قد يسمح في كثير من الحالات باستخدام نتائج عدة بحوث بفعالية أكثر.

- إن الغالبية العظمى من نتائج البحوث الميدانية الفردية المنشورة، استعملت أحجام "عينتية" صغيرة لإعطاء إجابات محددة على العدد الكبير من الأسئلة التي لدى الباحثين، والتحليل التجميعي -بجمعه بين هذه البحوث المحدودة- يسمح بالوصول إلى استنتاجات أكثر موثوقية.

- يتمتع التحليل التجميعي بقدرة إحصائية أعلى من قدرة البحوث الميدانية الفردية، مما يجعله مفيدًا بشكل خاص للقيام بـ"تحاليل المجموعات الفرعية"، والتي نادراً ما تكون ممكنة من خلال بحث ميداني واحد ومحدود. وتكون الحاجة إلى التحليل التجميعي ملحة بشكل خاص عندما تكون البحوث الفردية غير حاسمة، أو عندما تكون نتائجها متناقضة.

- المساعدة على تقدير حجم تأثير الحلول بدقة أكبر: مجال ثقة أضيق ودلالة إحصائية أهم، وبالتالي يكون للتحليل التجميعي صدق خارجي (تعميمي) أكبر. فهو يتيح تعميم أوسع للنتائج من خلال شمول البحث لأوسع نطاق ممكن من البحوث حول موضوع واحد وتساؤلات متشابهة.

- المساعدة على تقليص التقديرات الذاتية المميزة للمراجعات السردية وللتحليل التجميعي الكيفي.

4.6.2.3. المشكلات والنقائص الشائعة في التحليل التجميعي

إن للتحليل التجميعي، كأي منهج من المناهج الاستدلالية الكمية، مشكلاته ونقائصه:

- ترتبط واحدة من المشكلات الرئيسة بكون التحليل التجميعي منهجا يستعمل في البحوث الاستعادية/ الاستردادية التي تُجرى عادة بأثر رجعي، مما يجعله عرضة لاحتمال أكبر للتحيز بمختلف أنواعه. بداية، يمكن الإشارة إلى المشكلات الناجمة عن عملية دمج بيانات عدة بحوث ميدانية والتي يمكن أن تكون بينها اختلافات من حيث الإجراءات التطبيقية (معايير التشخيص في المجال الصحي)، وكيفية استخدام الحلول المقترحة ومدتها ومؤشرات قياس الفعالية... وقد ينتج عن ذلك ما يسمى **بالتحيز في الاختيار**. ثم إن هناك ما يُسمى **بالتحيز في النشر**، والذي يعتبر مصدرا آخر للأخطاء، لأن هناك ميلا للاعتقاد بأن البحوث الميدانية التي أجريت بالفعل هي فقط

تلك التي تم نشرها. بينما لا يتم نشر العديد من البحوث الميدانية (في المجال الطبي خاصة) لأسباب مختلفة، ولا سيما تلك التي لا تسجل الاختلافات بين مجموعات البحث المختلفة. وهكذا، فإن التحليلات التجميعية التي تشمل فقط نتائج البحوث الميدانية المنشورة قد تميل إلى المبالغة في تقدير تأثير النتائج.

وهناك احتمال آخر للتحيز يتمثل في **تكرار استخراج البيانات** من قبل الباحث الذي سيقوم بالتحليل التجميعي. يحدث هذا في كثير من الأحيان مع البحوث الميدانية المنجزة من طرف عدة مراكز، والتي -بالإضافة إلى نتائجها العامة- يمكن لكل مركز مشارك نشر نتائجه بشكل مستقل.

لذلك، فالمطلوب تحري الدقة في البيانات المجمعة والتأكد من أنها غير متحيزة وصحيحة بنسبة عالية جدا.

- يمكن أن تؤدي الانتهاكات الصغيرة في تحديد المعايير المستخدمة في اختيار البحوث وفي تحليل المحتوى إلى صعوبة في التفسير أو إلى الوصول إلى نتائج غير مهمة.

- لا يقدم التحليل التجميعي نتائج فعالة في حال كانت المعلومات والبيانات المجمعة غير كافية للبحث، إذ يمكن لنقص المعلومات أن يحد بشدة من نوع التحليلات والاستنتاجات التي يمكن التوصل إليها. وبالإضافة إلى ذلك، كلما كان الاختلاف أكثر في النتائج بين البحوث الفردية، كلما كان من الصعب تبرير التفسيرات التي يُبنى عليها ملخص سليم للنتائج.

- عادة ما يستغرق التحليل التجميعي وقتا طويلا جدا للوصول إلى نتائج مفيدة وسليمة للبحث. فوفقا لعدد البحوث (حجم عينتها)، يمكن أن تكون عملية جمع ومراجعة ودمج بحوث متعددةٍ مستهلكةً لوقت طويل.

- عادة ما يتطلب التحليل التجميعي توافر حد أدنى من التقنيات والمهارات الإحصائية في تلخيص النتائج، وهو أمر ليس في متناول الجميع.

ولتجنب مثل هذه المشكلات والنقائص سابقة الذكر، يجب أن يستوفي التحليل التجميعي المتطلبات الآتية لضمان جودة الإجراءات المطبقة وصدقية النتائج التي يتم التوصل إليها (صوان، 2018؛ Jadotte, Moyer & Gurevitch, 2023, pp. 600-603):

- وصف واضح للأهداف، بما في ذلك تعريفات دقيقة للمتغيرات ونتائج

البحوث التي يجري تقييمها، مع إتباع بروتوكول تحليلي شفاف (PRISMA, PROSPERO...) (انظر الخطوة 2 في عنصر "كيفية القيام بالتحليل التجميعي") يسمح بتكرار البحث لضمان صدقية النتائج.

- تبرير منطقي جيد وموثق لتبرير كيفية اختيار البحوث.
- التقييم والإقرار الصريح بأي تحيز لأي باحث عند تحديد واختيار تلك البحوث.
- وصف وتقييم درجة عدم التجانس بين حجم عينة البحوث التي تمت مراجعتها.
- تبرير التقنيات المستخدمة لتقييم البحوث.
- الانتباه دائما إلى التوثيق الجيد للبحث وإلى التحديث المنتظم للمراجعات الدورية للأدبيات بغية توفير مادة مفيدة علميا واجتماعيا. ولنا خير دليل عملي فيما حدث أثناء جائحة كورونا-19 من تقديم المراجعات المنهجية السريعة "الحية"، والتي تم الاستعانة بها في مواجهة الوباء عالميا.

5.6.2.3. المقابل الكيفي للتحليل التجميعي

بعد ظهور مصطلح التحليل التجميعي (Meta-analysis) "الكمي" في أوساط العلوم التربوية وذيوع استخدامه في العلوم الطبية، ظهرت بوادر العمل بالتحليل التجميعي الكيفي كمنهجية لمراجعة البحوث الكيفية في مجالي التعليم والعناية الصحية، وذلك منذ أواخر التسعينيات من القرن الماضي (Noah, 2017, p. 196).

وفي الواقع، تستخدم الأدبيات المتخصصة **عدة مسميات** إلى جانب "التحليل التجميعي الكيفي"، ومنها: "التحليل التجميعي للبحوث الكيفية" (Stern & Harris, 1985) (Barbara, Thorne, Canam & Jillings, 2001)، "الخلاصة التجميعية" (Meta-synthesis) (Levitt, 2018; Noah, 2017)، "الخلاصة الموضوعاتية" (Thematic synthesis) (Lachal, Revah-Levy, Orri & Mor, 2017)، "الدراسة التجميعية" (Meta-study) (Zhao,1991; Chamberlain, 2007...)، الميثنوغرافيا (الاثنوغرافيا التجميعية/ Metaethnography)، الملخص التجميعي (Metasummary) (Timulak, 2007)، المراجعة الممنهجة الكيفية (Qualitative systematic review) (Lockwood & al., 2015)...

إن المقصود بـ"التحليل التجميعي الكيفي" محاولة القيام بتحليل ثانوي كيفي صارم للنتائج الكيفية الأولية. فالتحليل التجميعي "الكيفي" –على غرار التحليل التجميعي "الكمي"- يعمل على تجميع النتائج وتحديد الأنماط عبر البحوث الأولية، ولكن قد تختلف أهداف إجراءاته واعتباراته المنهجية. فهو يستهدف أساسا إعداد مراجعات أدبية شاملة وتطوير نماذج نظرية (Timulak, 2007 ; 2008 ; Levitt, 2018).

ويرى "دري وآخرون" (Drew et al, 2019) أن الدراسة التجميعية (التحليل التجميعي الكيفي) تسمح بالتحليل الممنهج لمجموعة مهمة من الأعمال الكيفية، مما يسمح للقائم بها بإنشاء أو توسيع الأطر النظرية بغية تعزيز المعارف. إنها تنطوي على مقاربة ممنهجة لتجميع البحوث وتقييمها. وهي تتكون من عدد من الخطوات:

- البحث الممنهج في الأدبيات.
- استخراج البيانات.
- التقييم التجميعي للقرارات النظرية والمنهجية.
- تحليل النتائج.
- القيام بالخلاصة التجميعية المذيلة بآثار العملية المحتملة وباتجاهات البحث المستقبلية.

إنها **خطوات تطبيقية** مشابهة لخطوات تطبيق التحليل التجميعي الكمي، ويمكن التعبير عنها بمصطلحات قريبة من المستخدمة في هذا الأخير وتلخيصها في الخطوات الست الآتية:

- تحديد سؤال البحث ومعايير التضمين.
- اختيار البحوث المعنية بالتحليل.
- تقييم جودتها.
- استخراج وعرض البيانات.
- تحليل البيانات.
- التعبير عن التجميع.

والمقصود بالخطوة الأخيرة –الخطوات الأخرى تم عرضها سابقا- كتابة التقرير النهائي مع ذكر تفاصيل سردية ذاتية عن كل مرحلة وتقييم جودتها من طرف

مراجعين ومتخصصين. مع الإشارة إلى أن ذلك لا يحول دون استخدام التحليل التجميعي الكيفي للأدوات المستمدة من المراجعات الكمية أو تقييم جودتها (برنامج: CASP)، مثل البحث الممنهج في الأدبيات المتخصصة، رغم تميزه العام عن التحليل التجميعي الكمي بالمساهمة الضرورية لذاتية الباحث في إعداد وبناء العمل النهائي (Lachal, Revah-Levy, Orri & Mor, 2017)، وفي استخدام أدوات كيفية لا تستهدف تقييم متوسط أحجام التأثير إحصائيا عبر جميع البحوث المتاحة، بل الحصول على وصف مفصل للظاهرة المدروسة وتحديد سماتها المركزية أو فئاتها الأساسية وشبكة علاقاتها. كما يمكن استخدامه لتحديد النتائج المتناقضة والفجوات المعرفية في بحوث كيفية أولية مختلفة عبر تصنيفات فئوية وأوصاف مجردة، وأمثلة نموذجية سردية حية كبيانات تجميعية يمكن استغلالها في تحليلات تجميعية كيفية مستقبلية (Timulak, 2007, pp. 310-311) أو في بناء سياسات عامة واتخاذ قرارات عمومية (Noah, 2017, p. 198). وللمساعدة في تحقيق ذلك، تم إصدار بعض الأدلة الاسترشادية والبروتوكولات الكيفية (-ENTREQ, GRADE Cerqual protocol…).

لمزيد من التفصيل انظر (Timulak, 2007; Lachal, Revah-Levy, Orri& Mor, 2017; Levitt, 2018)، أو أي مرجع يقارن بين مناهج البحوث الكمية والكيفية -فخصائص التحليلين التجميعيْن تعكسان ذلك-، أو المراجع الخاصة بالتحليل الكيفي للمحتويات بغية الاسترشاد بخطواتها التطبيقية.

أما فيما يخص عدد البحوث الواجب توافرها للقيام بتحليل تجميعي كيفي، فقد تمت الإشارة من قبل تبعا لبعض الأدبيات إلى عدم اشتراط وجود عدد معين (حدين أدنى وأعلى) من البحوث لتضمينها في التحليل التجميعي عموما، وأن العديد من البحوث التحليلية السابقة تضمنت ما بين أربع بحوث وما يصل إلى 292 بحثا تحليليا تجميعيا كميا (Noah, 2017, p. 198). ويمكن اعتبار أن هذا الهامش العددي دال حتى في البحوث الكيفية.

وتجدر الإشارة في الأخير إلى من **يعترض على استخدام التحليل التجميعي في البحوث الكيفية** بحجة أنه يُحيّد "سياق" المفاهيم (الفئات المكونة لمحتوى



البحوث الكيفية) الذي يعتبر مهما جدا في البحوث الكيفية. صحيح أن التحليل التجميعي يجرد، بطريقة ما، المفاهيم من سياقها لتحقيق قدر أكبر من التعميم، لكن يمكن تخفيف أثر ذلك بنوعية مواقف مؤلفي التحليل التجميعي الكيفي الذين عادة ما يقترحون تأويلهم الخاص للمفهوم وقابليته للتعميم والأمر نفسه بالنسبة لقرائهم. فالقيمة العلمية لهذا النوع من التحليل تكمن في دوره كملخص للعديد من البحوث وكتأويل لسياق متغير، وكذلك في قدرته على ترجيح كل نتيجة واقتراح قدر أكبر من التعميم (Lachal, Revah-Levy, Orri & Mor, 2017).

وفي هذا السياق يقترح آخرون (Noah, 2017, pp. 196-197) استخدام التحليل **التجميعي المختلط** من خلال تطوير مقاربة ممنهجة (Systematic) للتحليل التجميعي الكيفي تسمح بالوصول إلى نتائج قابلة للتكرار وتيسّر تراكمية النتائج. فاستخدام التحليل الإحصائي لاستكشاف المفاهيم الأساسية للمجال قيد البحث يعطي للتحليل التجميعي الكيفي بعدا مختلطا ويحسّن فهمنا للظاهرة مع الحفاظ على الأبعاد الإنسانية والذاتية للأعمال الأصلية. كما أن هناك من جمع في بحثه التحليلي الثانوي بين البحوث الكمية والكيفية ومنهم مثلا، الثلاثي (Carver, Lee, Tamminen, Clark, Slater, Spence, & Holt,) (Timperio & Crawford, 2008 2015, p. 2)، الذي قام بمراجعة سردية لبحوث كمية وكيفية حول الارتباطات بين سلامة الجيران والنشاط البدني بين الشباب في الأحياء السكنية.

وبالطبع، قد يكون من المفيد الاستعانة بالبرمجيات المعلوماتية والذكاء الاصطناعي لتيسير وتسريع تنفيذ التحليل التجميعي مهما كان نوعه كميا أو كيفيا أو مختلطا.

هذا ما تيسر من مخرجات مراجعة معرفية سردية من الأدبيات المتخصصة حول التحليل التجميعي، وعلى القارئ المهتم بتطبيق أي من أنواعه أن يستخدم ذلك كنقطة انطلاق فقط للولوج إلى عالم سريع التطور وبحاجة إلى ممارسة فعلية متأنية من خلال بحوث تحليلية شخصية.

3.3. أدوات جمع البيانات

مقدمة

بعد تحديد مجتمع البحث و/أو عينتها، يقوم الباحث بتنفيذ العمل الميداني، باستخدام أداة أو أدوات لجمع البيانات تكون بالضرورة لها علاقة بطبيعة البحث وأهدافه. ورغم الصعوبات التي يصادفها الباحث والعائدة إلى طبيعة موضوعه المجتمعي، فإن دراسة المبحوث والحصول على بيانات ومعلومات عن سلوكياته وأفكاره تعتمد أساسا حسب "العساف" (1995، ص. 337) على الأدوات الآتية:

- رصد سلوكه أحيانا ووسيلة ذلك هي: **الملاحظة** بأنواعها المختلفة.
- مواجهته أحيانا ووسيلة ذلك هي: **المقابلة** بأنواعها المختلفة.
- توجيه السؤال له أحيانا ووسيلة ذلك هي: الاستبيان بأنواعه المختلفة.
- تقنين سلوكه أحيانا ووسيلة ذلك هي: **الاختبارات والمقاييس.**

وبالطبع، هناك من يحصر الأدوات في ثلاث (الملاحظة والاستبيان والمقابلة، بأنواعها المختلفة)، وهناك من يضيف "**الوثائق**" معتبرا إياها ضرورية لجمع البيانات في كل بحوث العلوم الإنسانية، إما كأداة مساعدة لتشكيل السياق المعرفي للبحث أو كأداة رئيسة (مادة بحثية) في بعض البحوث "الوثائقية" (التاريخية، القانونية، الإعلامية...). كما قد تستعمل بعض الأدوات (مثل الملاحظة واستمارة تحليل المحتوى) لجمع البيانات من مصادر "بشرية غير مباشرة": وثائق مطبوعة، سمعية، سمعية بصرية... وأخيرا، تجدر الإشارة إلى أن هناك من يسمي أدوات جمع البيانات في الأدبيات المنهجية الأنجلوسكسونية -خاصة- مناهج (Methods) – في الغالب- أو تقنيات (Techniques) أو أدوات (Means/ Tools) أو إجراءات (Procedures)...، فالعبرة بالمسميات وليس بالأسماء، وأحيانا بالسياق ومنه "المضاف إليه": منهج "بحث" (المسح...) ومنهج "جمع البيانات" (الملاحظة...)، بل قد نجد ذلك في بعض الأدبيات الفرنكوفونية أيضا (Méthode de recherche et Méthode de collecte de données… Méthodes d’observation/ entrevues/ sondages/ questionnaires) مع تسمية هذه الأدوات في نفس المبحث بـ"التقنيات" (Laramée et Vallée, 2005, pp. 219-221).



وسنحاول فيما يلي استعرض هذه الأدوات –بدءًا بالوثائق-، التي هي بحاجة إلى ضــبط علمي يضـــمن جودة البيانات المجمعة (صـــدقها وثباتها عموما في البحوث الكمية). ولكن قبل ذلك، تجدر الإشارة إلى ماهية البيانات المستهدفة بالجمع.

1.3.3. ماهية البيانات

تسمى "البيانات" (Data، ومفردها: بيان/Datum) في بعض الأدبيات العربية "معطيات"، وهي تعتبر في صيغتها الخام قاعدة هرم المعرفة (Wisdom or DIKW pyramid/ hierarchy) الشهير منذ ثمانينيات القرن الماضي: 1- البيانات/ المعطيات، 2- المعلومات، 3- المعرفة/ العلم، 4- الحكمة. ولقد مر معنا في مطلع هذا العمل - ص. 16- القول بأن المعلومات تتولد عن البيانات والمعارف عن المعلومات والحكمة عن المعارف (الأوسع من العلم والأقل دقة منه). وقد تجد في الأدبيات البحثية الأنجلوسكسونية من يسميها: معلومات (Informations) أو أجزاء من المعلومات، قياسات (Measurements)، أدلة (Evidences)، حقائق (Facts)، مخرجات (Ouputs)... وكلها تشير إلى بعض صفاتها.

ويمكن **تعريف** البيانات -في العلوم الإنســـانية خاصـــة- بأنها عبارة عادةً عن مجموعة من *الملاحظات* (Observations) التي يتم إجراؤها على عينة مأخوذة من مجتمع ما، *ويتم تنظيمها في متغيرات* مهمة (Watt & Collins, 2023. p. 125)، أي أنها -في سياق هذا العمل- عبارة عن بيانات بحثية يتم جمعها بطريقة علمية للإجابة على تساؤلات البحث و/ أو اختبار فرضياته.

ولذلك، فالبيانات في حالتها الخام تعتبر لا قيمة نوعية لها، لأنها تكتسب هذه الأخيرة من تنظيمها وتحليلها وتدقيقها.

وأما بالنسبة **لأنواعها**، فهي إما تكون **كمية** (عادة "رقمية")، أو **كيفية** (عادة "نصّية أو سمعية أو سمعية بصرية أو سلوكية")، وفي الحالتين يكون مصدرها وحدات التحليل (دليو، 2023[أ]، ص. 83). كما يمكن أن تكون **أولية** (قام بجمعها الباحث) أو **ثانوية** (قام بجمعها غيره) تم استعمالها في تحقيق أهداف البحث، أو "تقليدية" أو رقمية "ضخمة" (Big data). وفي مجال الإعلام الآلي، يمكن تصنيفها طبعا إلى بيانات **سلبية** (بيانات خام) أو بيانات **نشطة** (برامج). وفي المجال الاقتصادي خاصة، يمكن

تصنيفها إلى بيانات "**تقليدية**" وبيانات "**بديلة**"، والتي لا يتم الحصول عليها عادة بواسطة مصادر البيانات التقليدية أو المنظمة، مثل التقارير المالية أو المؤشرات الاقتصادية، بل بواسطة وسائل التواصل الاجتماعي وصور الأقمار الصناعية وجرد الويب والتكنولوجيا المحمولة... وهي غالبا ما تكون متقلبة وسريعة التغير.

2.3.3. الوثائق

إن اســـتخدام الوثائق (Documentation) كتقنية بحثية أمر مهم جدا في جمع مختلف أنواع البيانات: النظرية، التاريخية، القانونية، المؤسستية...

- أنواع الوثائق

يمكن تصنيفها –تبعا لـ "صابينو" (Omonte Rivero, 2012, pp. 44-47)- إلى: **وثائق ببليوغرافية** (كتب، قواميس، موسوعات...)، **دورية** (صحف، مجلات)، **أكاديمية** (برامج دراسية، مطبوعات، مذكرات، رسائل)، **مؤسستية** (تقارير، مذكرات مصلحية، بيانات إحصائية، مراسلات...)، **قانونية** (عمومية وخاصة: دساتير، قوانين، مراسيم، أمريات...)، **إلكترونية** (قواعد بيانات، موسوعات إلكترونية، مواقع...)، **شخصية** (مكتبات، مفكرات، رسائل، صور...)، **مصورة وسمعية بصرية** (صور، رسوم، تسجيلات صوتية أو فيديوية، منحوتات...) **وخرائطية**.

كما يمكن تصنيفها –تبعا لـ "أندر-أغ" (Ander-Egg, 1995, 211-219) إلى وثائق **مكتوبة (**كتب، مجلات، صحف، رسائل، مفكرات...)، أو **رقمية/ إحصائية (**تتضمن بيانات رقمية يمكن جدولتها)، أو **خرائطية (**خرائط ومخططات توفر بيانات تقنية حول تقسيمات سياسية، عرقية، لغوية، ديموغرافية أو حول شبكات اتصال، مزروعات...)، أو **مصورة وصوتية (**صور، تسجيلات صوتية، أفلام...).

ومهما اختلف مكان تصنيفها، فيما سبق، فإن علاقتها بطبيعة موضوع البحث وأهدافه تحدد أهميتها أو مكانتها المصدرية بالنسبة للبحث، فتكون أولية أو ثانوية:

- المصادر الأولية والثانوية

- المصادر الأولية: هي وثائق تستخدم في البحث في شكلها الأصلي، وقد تكون موضوع البحث نفسه: أرشيف تصويري، وثائق قانونية، نسخ صحافية، رسائل



شخصية، مذكرات، سجلات مؤسستية، كشوف علامات، تماثيل... كتب ومقالات المعني بالبحث: في بحث حول فكر مالك بن نبي، مثلا. بينما يكون ما كُتب حول بن نبي وثائق ثانوية.

- المصادر الثانوية أو غير المباشرة: هي وثائق معالجة انطلاقا من مصادر أولية، ومنها: كل الإحالات الببليوغرافية، الملخصات، التقارير البحثية المنشورة، المذكرات والرسائل الجامعية...

وهناك من يضيف ما يسمى بـ "وثائق الدعم" (الثالثية) من كتب ومجلات وقواميس تساعد معرفيا في إثراء البحث. وبالطبع يمكن اعتبارها مصادر ثانوية (ضمن نوع "الإحالات الببليوغرافية").

- كيفية استغلال الوثائق وتوثيقها

يتم استعمال عادة نظام البطاقات: بطاقات المراجع (ببليوغرافية)، بطاقات القراءة، بطاقات الأفكار... أما بالنسبة لكيفية التوثيق منها أو الإحالة عليها، فهناك عدة طرق لكتابة الإحالات المرجعية بمختلف أنوعها، لا يسع المجال لذكرها هنا، وخاصة إذا علمنا أنها أصبحت كثيرة التداول في منشوراتنا الجامعية. وعلى كل، فأشهر طرق التوثيق هيالتي تبنتها جامعة "هارفارد" و"جمعية علم النفس الأمريكية" (APA)، والتي تفضل التوثيق كما يأتي: في المتن: بين قوسين (اللقب، السنة، الصفحة)، وفي نهاية العمل: المؤلف. (السنة). العنوان. المكان: دار النشر.

- نقد الوثائق: صدقها وثباتها

لقد عرضنا في نهاية مبحث المنهج التاريخي مسألة نقد المصادر، ونكتفي هنا بتكرار أهم مقتضياتها التي وردت باسم "قاراغان" (Garraghann, 1946, p. 168). إنها تتمثل في الإجابة على ستة أسئلة، أو اعتماد ست طرق رئيسة لتقييم المصادر الوثائقية والحكم عليها، أو نقدها:

1. تحديد تاريخ المصدر الوثائقي، أي متى أنتج؟
2. تحديد مكانه، أي أين تم إنتاجه؟
3. معرفة مؤلفه، أي من أنتجه؟

4. تحليل مصدره، أي من أي مصادر سابقة تم إنتاجه؟
5. تحديد أصالته، أي ما هو شكله الأصلي عند إنتاجه؟
6. تحديد مصداقيته، أي ما هي القيمة الإثباتية لمضمونه؟

وتعرف الطرق الأربع الأولى بالنقد الأعلى والخامسة بالنقد الأسفل أو الأدنى، كما يسمى كلا من النقدين الأعلى والأدنى (الأسئلة الخمسة الأولى) نقدا خارجيا والسؤال السادس (أو الموثوقية التاريخية) نقدا داخليا.

مع الإشارة إلى أن بعضهم أضاف احترازا تقييميا قوامه "المقابلة بين النصوص"، سواء كانت خاصة بمذكرات شخصية أو بوثائق قانونية أو بصحف... (لمزيد من التفصيل يراجع مبحث سابق حول المنهج التاريخي).





3.3.3. الملاحظة

تعتبر الملاحظة (Observation) من أقدم أدوات جمع البيانات، وتتمثل أساسا في استخدام حواس الباحث ومهاراته لرصد (مشاهدة/ مراقبة) الأشياء والوقائع والأشخاص. ويمكن القيام بها بشكل مفصل من خلال تفكيك سلوك "المبحوثين" إلى أفعال بسيطة وأحداث وأنشطة مترابطة (Bonilla & Rodríguez, 2005, p. 230) وأحيانا من دون الحاجة إلى وساطة لغوية. لكنها لكي تكون صالحة علميا يجب أن تكون قصدية (ليست عابرة أو ناتجة عن الصدفة) ومسجلة وموجهة معرفيا –تبعا لأهداف البحث- وقابلة للتكرار. مع الإشارة إلى أن الملاحظة البسيطة –كما سنرى لاحقا- قد لا تتوافر فيها كل هذه الخصائص، وأن مسألة التكرار مرتبطة بالطبيعة الكمية للبحث. أما ملاحظة المبحوثين عند ملء الاستبيان والتعليق على بعض ظروف ملئه، أو عند إجراء المقابلة المقننة، فقد يستفاد منها أحيانا في تحليل البيانات أو في تكرار أو توضيح بعض الأسئلة، ولكنها لا تعتبر ملاحظة كأداة لجمع البيانات بـ "دليلها" (دفترها/ شبكتها) المُعدّ مسبقا وبمراحل تطبيقها.

والملاحظة عدة أنواع ولها وسائلها ومزاياها وعيوبها. وهي تستعمل في البحوث الكيفية والكمية على حد سواء، مع تخصيص هذه الأخيرة بالنوع المقنن/ المنظم منها.

- أنواع الملاحظة

يمكن تصنيف الملاحظة وفقا لعدة مؤشرات:

* وفقا لمدى تنظيمها أو درجة ضبطها: غير منظّمة (بسيطة) ومنظمة. فالأولى لا تحظى بقبول عالٍ نظرا لغلبة اعتمادها على مشاهد حية غير متكررة، لكنها تفيد في البحوث الاستطلاعية والكيفية. أما الثانية، فانتظامها يعني القياس بصورة منتظمة تبعا لأماكن الملاحظة المختارة وللزمن الذي يقسم إلى فترات منتظمة تتم فيها الملاحظة. مع الإشارة إلى أن عملية الانتظام أو الضبط ليست بالضرورة مطلقة أو منعدمة، بل قد تكون ذات درجات متفاوتة.

* وفقا لعدد الملاحِظين: فردية (ملاحظ واحد) وجماعية (أكثر من ملاحظ).

* تبعا للمكان الذي تتم فيه الملاحظة: ميدانية (في الحياة الواقعية/ الطبيعية ومن دون تدخل الباحث في تحديد بعض متغيرات الظاهرة) ومختبرية (مصطنعة في

مختبر بنقل عينة إليه أو في الحياة الواقعية مع التحكم في متغيرات "جزء من الظاهرة" باعتباره تمثيليا).

* تبعا لمستويات الملاحظة: من الملاحظة الوصفية (الأوسع) إلى المركّزة (وسط) إلى الانتقائية (الأضيق).

* وفقا لدور الملاحِظ (الباحث): الملاحظة بالمشاركة (بمعايشة مفردات مجتمع البحث) والملاحظة من دون المشاركة (بالمراقبة) في الموضوع الملاحَظ. لكن المشاركة أو عدم المشاركة –على غرار مدى الانتظام سابق الذكر- هما نهايتان لسلسلة متصلة، ولذلك فصّل البعض دور الملاحظ إلى خمسة أنواع متدرجة: عدم المشاركة (مشاهدة تسجيلات)، مشاركة سلبية (مجرد حضور فيزيقي)، مشاركة معتدلة، مشاركة نشطة، مشاركة كاملة (Hernández, Fernández & Baptista, 2014, p. 403). كما صنف البعض الآخر دور الملاحظ (الباحث) بالمعلن وبغير المعلن، ولكل منهما إيجابياته وسلبياته البحثية والأخلاقية (Gauthier, 2009, pp. 320-321).

وبالطبع، يمكن الجمع في بحث واحد بين استخدام أكثر من نوع من أنواع الملاحظة المذكورة سابقا، وهذا يعني أنه مثلا، يمكن إجراء ملاحظة منظمة بالمشاركة أو من دونها، في الميدان أو المختبر وبشكل جماعي أو فردي وبطريقة معلنة أو سرية... وذلك تبعا لما تقتضيه أهداف البحث.

- وسائل الملاحظة ومراحل تنفيذها

تتمثل أهم وسائل الملاحظة في: اليوميات (المذكرات الشخصية)، السجلات، دليل الملاحظة، شبكة تسجيل الملاحظات، دفتر الملاحظات، الخرائط، أجهزة التسجيل والتصوير...

وبالنسبة لدليل الملاحظة فهو عادة ما يتضمن التاريخ والمكان واسم الملاحِظ والفترة الزمنية والمشهد/ الشيء الملاحَظ والوقت المستغرق... (لمزيد من التفصيل، انظر: دليو، 2023أ).

أما أهم مراحل تنفيذها فهي أربعة: المرحلة التمهيدية/ التحضيرية، مرحلة النزول إلى الميدان، ومرحلة جمع البيانات، ومرحلة تحليلها وتفسيرها، مع الإشارة إلى



إمكانية دمج مرحلتي الجمع والتحليل وخاصة في البحوث الكيفية التي قد يبدأ فيها التحليل أثناء مرحلة الجمع (دليو، 2023[أ]، ص. 89).

- مزايا الملاحظة وعيوبها

تتمثل أهم ***مزاياها*** فيما يأتي:

* يمكن الحصول على المعلومات بغض النظر عن رغبة المعنيين في توفيرها.

* دراسة الظواهر في محيطها أو وسطها الطبيعي (في حالة الملاحظة الميدانية غير المختبرية).

* دراسة الظواهر من دون وسطاء.

* قلة التكلفة المالية والمادية.

وأما أهم ***عيوبها*** فهي كما يلي:

° دراسة الظواهر الآنية فقط (دون الماضية: التي حدثت في الماضي بشكل مباشر)، وذلك بالطبع عند من لا يؤمن بوجود "الملاحظة غير المباشرة"، لاعتبارها تخص مجال تحليل الوثائق أو المحتوى أو الخطاب أو أقوال الشهود...

° عجزها -في الغالب- عن دراسة أنواع معينة من السلوك الإنساني المحرج كالخلافات الأسرية والممارسات اللاأخلاقية... (معظم الأحداث الخاصة في حياة الأفراد).

° الإسقاطات الذاتية للملاحظ على ملحوظاته.

° من الممكن الخلط بين الأحداث الملاحظة وتأويلاتها.

° قد يؤثر وجود الملاحِظ في الظاهرة قيد الملاحظة (في تغيير بعض ملامحها).

° هناك إغراء أو خطر القيام بتعميمات غير صالحة انطلاقا من ملاحظات جزئية.

° قد يتعرض الباحث لخطر مادي عند ملاحظته بعض الظواهر الطبيعية أو الممارسات الخطيرة: الكوارث الطبيعية، القبائل البدائية، الأفراد العدوانيين...

° المشكلة الأخلاقية عند العمل بالملاحظة بالمشاركة لأنها قريبة من التجسس...

- أخلاقيات الملاحظة

تتمثل أهم أخلاقيات الملاحظة فيما يأتي:

* علم الملاحَظين بكونهم موضوع الملاحظة.

* موافقتهم على ذلك.

* عدم إلحاق أي ضرر نفسي بهم.

* في حالة الملاحظة من دون علمهم، يجب الحصول على موافقة جهة مختصة تقدر تغليب الفائدة المرجوة من ذلك على الضرر المحتمل.

- صدق وثبات البيانات المجمعة بالملاحظة

يمكن أن تتم عملية "صدق وثبات" الملاحظة بطريقتين: أن تكون درجة التوافق بين ملاحظتين (مختلفتي المصدر أو الفترة الزمنية) مقبولتين بالنسبة للثبات (Reliability/ Fiabilité-fr-)، وأما الصدق (Validity) فيعني عادة مدى صدق عكسها للواقع الملاحظ ، وهو أمر تقديري أساسا، ويمكن تحسينه من خلال العمل على تجاوز أهم الانتقادات الموجهة لأداة الملاحظة والمتعلقة أساسا بتجنب الإسقاطات الذاتية للملاحظ على ملحوظاته وعدم الخلط بين الأحداث الملاحظة وتأويلاتها.

ويمكن القول في الأخير إن أداة الملاحظة على غرار باقي أدوات جمع البيانات في البحوث العلمية، لا تقدم ضمانات مطلقة لموثوقية نتائجها، حيث يمكن فقط -لكن بجدية- تقليص التحيز وإعطاء القارئ العناصر اللازمة لمراجعة ذلك.





4.3.3. المقابلة

تتمثل المقابلة (Interview & Entrevue/Entretien -fr-) في محادثة بين طرفين (شخصين أو أكثر) حول موضوع معين وفقا لأنماط ومعايير محددة. وتعرفها "قرافيتز" (Grawitz, 1996, p. 586) بأنها: طريقة بحث علمية تُستخدم فيها عملية اتصالية شفوية لجمع معلومات تخدم هدفا محددا". وهي تكون في البحوث العلمية ما بين الباحث و المبحوث" أو "المشارك في البحث".

يشيع استخدام المقابلة عموما في البحوث الكيفية بسبب فعاليتها في جمع المعلومات التفصيلية خاصة، ولأنها-حسب "أنادون" (Anadón, 1991, p. 16)-: "توفر فرصة استكشاف موضوع معين بدلا من تقييد الردود، كما هو الحال في الاستبيان المغلق". ولكن ذلك لا يحول دون *استعمالها في صيغتها المنظمة/ المقننة وذات الأسئلة المباشرة في البحوث الكمية*، وهو النوع الذي يسميه "غاسكيل" (Gaskell, 2000, p. 38) المقابلة المسحية (Survey interview).

أي أن للمقابلة عدة أنواع يتم تصميمها تبعا لنوعية أسئلتها التي قد يشجع بعضها على الردود المطولة والمفصلة في حين قد يستهدف بعضها الآخر ردودا قصيرة ومحددة. وفيما يلي عرض موجز لأهم تصنيفاتها التي عادة ما تتمحور حول درجة أو مدى تنظيمها أو تقنينها: منظمة وشبه منظمة وغير منظمة.

- أنواع المقابلة

إن مراجعة بعض الأدبيات المتخصصة، تشير إلى إمكانية تصنيفها إلى عدة أنواع:

-- تصنفها الفرنسية "قرافيتز" (Grawitz, 1996, pp. 588 -590) إلى الأنواع الآتية: المقابلة الإكلينيكية/ السريرية أو النفسية- العلاجية (Psychanalytique, De psychothérapie)، والمقابلة في العمْق/المعمّقة (Entretien en profondeur)، والمقابلة ذات الإجابات الحرة (Á réponses libres)، والمقابلة المُركزة (L'Entretien centré)، والمقابلة ذات الأسئلة المفتوحة، والمقابلة ذات الأسئلة المغلقة.

-- أما "بوتان" (Boutin, 1997, pp. 23-24)، فيصنفها تبعا للمؤشرات المعتمدة في تصميم كيفية إجرائها إلى الأنواع الآتية: 1- من حيث المعلومات المطلوبة (ذات

أسئلة مفتوحة أو مغلقة)، 2- من حيث درجة الهامش الممنوح للمخاطب (مقابلة موجهة/ منظمة أو توجيهية/ تنظيمية، شبه منظمة أو شبه موجهة، غير توجيهية وغير موجهة أو حرة)، 3- من حيث مستوى التخطيط أو النمذجة (ذات إجابات حرة أو موجهة)، 4- من حيث مستوى العمق المراد (مقابلة معمقة/حرة، مركزة، من النوع الإكلينيكي/ السريري أو الإثنوغرافي)، 5- من حيث الغرض المراد (مقابلة مباشرة عندما لا تعني الأسئلة شيئا آخر غير ما يبدو أنها تطلبه أو غير مباشرة عندما تسمح الأسئلة للباحث بجمع المعلومات دون علم المبحوث).

-- يمكن تصنيف المقابلة تبعا للهامش الممنوح للمخاطب -على غرار التصنيف الثاني لـ"بوتان" سابق الذكر- إلى ثلاثة أنواع أيضا: *منمطة* (منظمة جدا)، *منظمة* (مقننة أو مغلقة)، *وغير منظمة* (غير مقننة).

تعتبر المقابلة "المنمطة" أو "المقابلة المنظمة جدا" أو "المنظمة المبرمجة" –حسب تعبير "دنزين وغوردن" (Denzin, 1989; Gorden, 1987) (Schettini & Cortazzo, 2016, p. 20)- الحد الأقصى للنوع المنظم/المقنن في الالتزام بالرسميات بما في ذلك شكل الأسئلة وترتيبها وخاصة إذا كان جمع البيانات يتم من طرف أكثر من باحث (للحد من التباين المحتمل).

تعتبر المقابلة المنظمة أو المقننة أقل صرامة من سابقتها وهي تحتوي على نفس الأبعاد التي تم تحديدها في إشكالية البحث، مع ترك الحرية للباحث في كيفية طرح الأسئلة وفي ترتيبها، لكن عليه الالتزام بنفس المواضيع مع كل "المبحوثين" بغرض جمع نفس المعلومات وهي تتميز بكثرة الأسئلة المغلقة وقلة الأسئلة مفتوحة الآخر (أهمها: أخرى اذكرها). وكلا النوعين يستخدم في البحوث الكمية لتميزه بقلة التعمق وبالانضباط وبإمكانية التعميم العلمي بالاعتماد على تجميع بيانات "تمثيلية". مع ملاحظة أن هذا النوع من المقابلة يسمى عادة -وهو المعتمد هنا- بالمقابلة "شبه المنظمة" (شبه المقننة)، لكونها شبيهة بالمقننة (جدا) من حيث الإعداد المسبق للأسئلة لكنها تعتمد أساسا على الأسئلة مفتوحة الآخر بدلا من الأسئلة المغلقة. وتكون هذه الأسئلة (مفتوحة الآخر) أكثر تنوعا من تلك المستعملة في المقابلات المقننة، أي لا تقتصر على الأسئلة النهائية "الجامعة" من قبيل "أخرى اذكرها"، بل

تعطي فرصة أيضا لطرفي المقابلة لمناقشة بعض الموضوعات بمزيد من التفصيل. فمثلا، "إذا كان الشخص الذي تتم مقابلته يجد صعوبة في الإجابة على سؤال أو يقدم إجابة مختصرة جدا عليه، فيمكن للباحث استخدام إشارات أو كلمات لتشجيعه على النظر في السؤال بتمعن أكبر أو مطالبته بتوضيح إجابته الأولى..." (Fox, 2009, p. 6).

وأما المقابلة غير المقننة أو غير المعدة مسبقا (والتي تشمل أيضا الملاحظات الخاصة بالتمهيد للمقابلة أو باختتامها)، فمساراتها يحددها الموضوع وما قد يستنتج من أفكار خلال المقابلة، وهي تستعمل في البحوث الكيفية.

-- ويمكن تصنيف المقابلة تبعا للمؤشر الوسيلي إلى مقابلات مباشرة (وجها لوجه/ فيزيقية)، ومقابلات غير مباشرة/ افتراضية باستخدام أجهزة تقنية عبر فضاء الإنترنت (مؤتمرات الفيديو والهواتف المحمولة بنظامي 4/5G)، ومقابلات مختلطة (عبر الخط وخارجه /Online-offline).

-- كما يمكن تصنيف المقابلة تبعا للمؤشر الكمي/ العددي إلى مقابلات فردية ومقابلات جماعية (خاصة عندما تكون الفئة المستهدفة كبيرة) واللتين يعبّر عنهما "غاسكيل" (Gaskell, 2000, p. 38) بالمقابلات المعمقة (الفردية) والمقابلات البؤرية (الجماعية) ويعتبرهما من النوع الكيفي، مع تمييزهما من جهة، عن المقابلات المسحية (Survey interview) المنظمة جدا (استمارات ذات أسئلة محددة مسبقا)، ومن جهة أخرى، عن المحادثة المستمرة الأقل تنظيمًا للملاحظة بالمشاركة أو الاثنوغرافيا.

- عدد المبحوثين/ المشاركين في المقابلة

الشائع في الأدبيات المتخصصة أن لكل نوع من أنواع المقابلة طريقة مفضلة لاختيار مفرداتها وحجم تقريبي مفضل.

ففي المقابلات المقننة، غالبًا ما تكون هناك حاجة إلى معرفة حدود مجتمع البحث لاختيار عينة تمثيلية، ومن يمكن إجراء المقابلة معه. أما في المقابلات الكيفية (غير المقننة)، فلا يمكن تحديد عدد أو نوع "مفردات البحث" بالكامل مسبقًا، حيث يجب أن يكون هناك استعداد لتغيير كميتهم ونوعيتهم وما سيتم طرحه من أسئلة

أثناء جمع البيانات، تكيفا مع إمكانية ظهور -خلال البحث- تفاصيل توجيهية نحو أشخاص يجب مقابلتهم دون آخرين.

ولذلك، يمكن القول إن هناك عدة طرق للتعامل مع مسألة عدد الأشخاص الذين ستتم مقابلتهم وكيفية تنفيذ ذلك. نعم، قد توجد رغبة "كمية" لمقابلة أكبر عدد ممكن من مفردات البحث، مقابل رغبة "كيفية" لمقابلة عدد محدود من أغنى المفردات معلوماتيا، لكن يجب أن يكون ذلك محدودا بالتمثيل أو بالتشبع المعلوماتي أي بحد الحصول على الصورة الكاملة حول موضوع البحث من دون تكرار للبيانات وإضاعة للوقت.

- مهارات المقابلة ومتطلباتها

لإجراء مقابلة جيدة، يحتاج القائمون بها إلى **مهارات معينة**، ومنها: طرح الأسئلة المهمة وعدم التحيز في طرحها وحسن الاستماع والدراية الجيدة بالغرض من المقابلة وبمتطلباتها. بالإضافة إلى هذه المهارات العامة، تحتاج جميع المقابلات -حتى المقابلات غير المقننة- إلى درجة معينة من التقنين/ التنظيم (Fox, 2009, p. 15).

ويمكن تفصيل بعض متطلبات هذه المهارات العامة فيما يلي، مع الإشارة إلى أنها خاصة بالمقابلة المقننة باستثناء بعضها -المتعلق بالتحضير والتهيئة وعدم التحيز...-المشترك مع متطلبات المقابلة غير المقننة والتي تم تفصيل الحديث عنها في مؤلف آخر متوافر عبر الإنترنت (دليو، 2023[أ]، ص ص. 125-147).

-- المتطلبات

* تحضير المقابلة: التعرف مسبقا على مجال المقابلة، وتجريبها، واختيار المكان والزمان المناسبين لإجرائها، والتقديم الشخصي للقائم بالمقابلة ولأهدافها.

* تهيئة المناخ الإيجابي (النفسي والفيزيقي) للمقابلة.

* استخدام "استبيان" المقابلة بشكل غير رسمي. مع الإشارة هنا إلى أنه يفضل تسميتها "استبيان" المقابلة في حالة المقابلات المقننة وشبة المقننة و"دليل" المقابلة في حالة المقابلات غير المقننة التي تتضمن دليلا لتوجيه الأسئلة وليس عددا معتبرا من الأسئلة المعدة مسبقا. وقد يكون مثل هذا التوضيح غير ضروري بالنسبة للمتعودين على قراءة الأدبيات الأنجلوسكسونية التي يستعمل الكثير من أصحابها



عبارتي "استمارة" أو "دليل" المقابلة استعمالا تبادليا من دون أدنى حرج لأن الذي يهمهم أكثر هو مضمونها والهدف منها، ولذلك قد يقولون "الاستمارة/ الاستبيان أو المقابلة المقننة". مع الإشارة إلى أنه، بالإضافة إلى إمكانية استخدام الاستبيانات أثناء المقابلة وجهاً لوجه لتوجيه المحادثة، يمكن إطلاق تسمية "استبيان المقابلة" (Interview Questionnaire) على أوراق مقابلات تحتوي على قائمة من الأسئلة المعدة مسبقًا للمرشحين للوظائف لملئها قبل المقابلة لتقديم تفاصيل إضافية حول مؤهلاتهم واهتمامهم بالوظيفة، مما يجعل أرباب العمل يستخدمون هذه الاستبيانات أثناء فحص المرشحين لتحديد ما إذا كان ينبغي عليهم دعوتهم لإجراء المقابلة أم لا.

* طرح الأسئلة كما تم تحريرها وبالترتيب نفسه. مع احترام التعليمات التصْفوية –إن وجدت- للانتقال بين الأسئلة في حالات الإجابة بنعم ولا. ومثال ذلك: في حالة الإجابة بنعم على س.1 الانتقال إلى س.4... وذلك بخلاف المقابلة غير المقننة التي لا تستوجب الاحترام الصارم لأسئلتها –كمّا ونوعا- بقدر ما تتطلب الأخذ بعين الاعتبار ماهية التساؤل الرئيس للبحث (هدفه العام) عند طرحها.

* الامتناع عن إبداء الآراء الشخصية.

* عدم الأخذ بعين الاعتبار أجوبة أسئلة سابقة تضمنت إجابات على أسئلة لاحقة. أي عدم الاستغناء عن طرح أي سؤال وردت الإجابة عليه في استطراد جوابي على سؤال آخر، لأن مضمونهما قد يختلف باختلاف السياق.

* استخدام عبارات انتقالية والقيام بتعليقات "حيادية" للمحافظة على استمرارية الحوار وقلة التأثير في اتجاهه.

* تسجيل المعلومات بكلمات المبحوث نفسها، حفاظا على الموضوعية.

- دور الباحث في المقابلة

بالإضافة إلى المبادئ التوجيهية العامة السابقة، هناك طرق متعددة لتصور دور الباحث الذي يختلف باختلاف درجة توجيه الحوار المتوقعة في المقابلات الفردية والجماعية على حد سواء:

- تتطلب المقابلة من منشطها أن يكون محاورا جيدا، وقادرا على تهيئة مناخ من الثقة مناسب للتفاعل التلقائي. لأن المقابلة تحاول الحفاظ على التعبير عن

التناقضات، التوترات، الصراعات، المَطَبّات، القطيعة والاستدارات التي هي جزء من التجربة الإنسانية. وهذا يتطلب من الباحث تحليه بموقف استماعي أكثر من تحليه بإتقان تقني، وبإظهار استعداده للاستماع لتعزيز المشاركة والتعبير (Van der Maren, 1996, p. 312).

- **مزايا المقابلة وعيوبها**

تتمثل أهم **مزاياها** فيما يلي:

* نسبة الأسئلة المجاب عليها تكون "مرتفعة" بسبب التدخل الإيجابي للباحث (شرح، توجيه...).

* إمكانية التأكد من هوية المبحوث لضمان مقابلة مَن تَجب مقابلتهم، مقابل صعوبة الجزم بمن قام بملء الاستبيان المرسل بالبريد العادي أو الإلكتروني.

* مناسبة لمن لا يعرف القراءة والكتابة.

* تتيح فرصة أكبر للباحث لإعادة طرح الأسئلة وتوضيحها عند الضرورة، مما يسمح بالحصول على بيانات أكثر دقة.

* تسمح بجمع معلومات إضافية متعلقة بشخصية المبحوث أو ببيئته، والتي تساهم بشكل أو بآخر في تحليل النتائج وتفسيرها.

* عادة ما تكون المعلومات المجمعة قابلة للتكميم.

أما أهم **عيوب** المقابلة عموما فتتمثل فيما يلي:

° صعوبة مقابلة بعض الفئات الخاصة (شخصيات مهمة، خطيرة...).

° قد لا تصلح مع العينات الكبيرة.

° قد يؤثر الباحث في الإجابات بحضوره وبتقديم شخصه.

° تأثر ثبات القياس في حالة تعدد القائمين بجمع المعلومات.

° عادة ما يكون حجم الإجابات على أسئلتها أكبر من حجم الإجابات على أسئلة الاستبيان (تتطلب جهدا إضافيا).

° مكلفة أكثر من حيث الجهد والوقت المستغرق في حالة تكرار الزيارة وظهور بعض التمرد أو التردد في الاستجابة المواجهية، وكذا في الإعداد لها وتسجيلها.



- **صدق المقابلة وثباتها**

بعد القيام بإجراءات جمع وتحليل بيانات المقابلة (انظر حيثيات إجراءاتها الكيفية في: دليو، 2023أ)، يمكن القيام بعملية التحقق من "**صدقها**" من خلال التقدير الشخصي للباحث لمدى عكس المعلومات المجمعة للواقع، كما يمكن أن يتم ذلك من خلال إخضاعها –على غرار المقابلة الفردية- لمبدأ التقاطع الثلاثي أو المتعدد (Triangulation)، وهي استراتيجية لـ "لتحقق من صحة نتائج البحوث، وذلك بفضل تعدد طرق التحليل ومقارنة النتائج التي يتم الحصول عليها بوسائل مختلفة (Tochon, 1990, p. 86). وأما **ثباتها**، فعادة ما لا يطبق لأن ظروف إجراء المقابلات عادة ما لا تكون قابلة للتكرار، كما أن شرط الثبات غير مطلوب غالبا في البحوث الكيفية التي تعتمد عادة على المقابلة.

ونظرا لكون الصدق والثبات يتأثران **بالتحيز** في المقابلة وأن نسبة احتمالات التحيز فيها مرتفعة، بحكم طابعها الشخصي وفي جميع مراحل تنفيذها (طرح الأسئلة وتسجيلها وترميزها أو تصنيفها وتفسيرها)، فسيتم ذكر أهم مصادر التحيز لأخذها بعين الاعتبار (Fox, 2009, pp. 31-32)، مع الإشارة إلى أن معظمها ناتج عن عدم الالتزام بـ "متطلبات" القيام بالمقابلة سابقة الذكر:

* الانحراف عن التعليمات المكتوبة في المقابلة المنظمة، ومنها عدم إتباع الترتيب الصحيح للأسئلة، وعدم إتباع التعليمات التصفوية في توجيه الأسئلة، وتغيير صياغة الأسئلة.

* الخطأ في طرح الأسئلة، والذي يحدث عندما تتم صياغة الأسئلة بشكل مختلف من مبحوث إلى آخر، على سبيل المثال، قد ينتج عن طرح السؤال "ما عمرك؟" إجابة مختلفة عن السؤال "كم انقضى من عمرك؟" لأن استخدام كلمة "انقضى" قد يؤدي إلى إعطاء بعض المبحوثين سنًا أصغر.

* خطأ في التفسير، والذي يحدث عندما يتعين على القائم بإجراء المقابلة إصدار حكم ذاتي حول كيفية تصنيف إجابة معينة في الفئات التحليلية. من المرجح أن يحدث هذا عندما تكون الإجابات المحتملة مصنفة مسبقًا ويجب على القائم بإجراء المقابلة أن يحاول إدراج إجابة المبحوث في فئة موجودة.

* خطأ في التسجيل. من المسلّم به عمومًا أنه كلما كان على الباحث تدوين/ كتابة بيانات المقابلة، زاد احتمال ارتكابه خطأ في تسجيل تلك البيانات، وخاصة مع وجود ميل لاختصار الإجابات، وهو أمر قد لا يتم بشكل صحيح.

5.3.3. الاستبيان

يعتمد الباحث في العلوم الإنسانية في مرحلة جمع البيانات من المبحوثين على عدة أدوات. ويعتبر الاستبيان/ الاستبانة/ الاستمارة/ استمارة الاستبيان/ الاستبار... (Questionnaire)[15] الأداة الأكثر استخداما في البحوث الكمية لجمع البيانات بطريقة واضحة ودقيقة من المبحوثين (الأفراد). وهي عبارة عن مجموعة من الأسئلة و/أو العبارات المكتوبة والمزودة بخياراتها الجوابية المحتملة والمعدة بطريقة منهجية، يطلب فيها من المبحوثين الإشارة إلى ما يعتقدون أنه يمثل رأيهم حول السؤال المطروح أو العبارة المقترحة (في حالة مقاييس الاتجاه مثلا).

ويمكن أن يقدم الاستبيان بطرق عدة، إما عن طريق البريد أو اليد أو الهاتف أو الفاكس أو الإنترنت (Grawitz Madeleine, 1996, 611-632).

وبالإضافة إلى كثرة الترجمات العربية لكلمة (Questionnaire)، هناك من يعرض مسألة الفرق بين الاستبيان/ الاستمارة وبين سبر الآراء (Polls/ Sondages) والاستفتاء (Referendum/ Référendum)... كأدوات قياس كمية لجمع البيانات. وكلها تستعمل استمارة أسئلة، مع اختلاف الهدف من استعمالها وطبيعة أسئلتها وحجمها: من سؤال واحد مغلق – أحيانا: في سبر الآراء أو الاستفتاء- إلى عشرات الأسئلة في الاستبيان.

---

(15) يُستبدل مصطلح (Questionnaire) أحيانا، بمصطلح (Survey/ Enquête-fr) -المسح/ الاستقصاء- الذي يعتبر عادة نوعا بحثيا، وأحيانا أخرى -في الصيغ الإلكترونية مثلا- بمصطلح "Form" (نموذج/ Formulaire). مع الإشارة إلى أن هناك من يستخدم مصطلح "النموذج" في المجال الإداري مقابل مصطلح "الاستمارة" أو "الاستبيان" في مجال البحوث العلمية، بل هناك من يكتفي باستخدام "الاستمارة" في الحالتين مع التفرقة بينهما تبعا لسياق الاستخدام، وهناك -في الأدبيات المعلوماتية المعاصرة- من يجعل مصطلح التطبيق المعلوماتي "Forms" يشملهما معا؛ فهو يتيح استخدام النموذج عند الرغبة في طرح أسئلة وجمع إجابات لا نعرفها، والاستبيان عند الرغبة في طرح أسئلة نعرف إجاباتها، وهو بالطبع يختلف عن طبيعة استخدام هذه الأخيرة في البحوث العلمية.



وسيتم هنا استعمال مصطلح الاستبيان -أحيانا بمعية الاستمارة ودون البقية- بنفس المعنى الذي يُستعمل فيه مصطلح الاستمارة في أعمال أخرى، على اعتبار أن هذا الأخير ليس مجرد ورقة أسئلة تتطلب الإجابة فقط، بل هو أداة بحثية لجمع بيانات بغية تحليلها، على غرار مصطلح الاستبيان.

- **حجم الاستبيان: عدد أسئلته**

لا توجد قاعدة عامة لتحديد حجم الاستبيان، فهو يخضع لعدد متغيرات البحث ومؤشراتها المعدة للقياس ولطريقة ملئه (حضوريا أو عن بعد) ولمدى اهتمام المبحوثين بموضوعه، لكن يفضل على العموم ألا يكون حجم الاستبيان قصيرا مخلا (مُفْقدا للمعلومات) ولا طويلا مملا، فيتسبب في رفض الإجابة أو نقصانها. لذلك وجب تجنب الأسئلة غير الضرورية وغير المبررة. وفي هذا الصدد يمكن اقتراح مدة زمنية (خمس دقائق) تقريبية لملئه وحدين رقميين تقريبيين (ما بين 20 و50 سؤالا) لتوجيه وطمأنة المبتدئين، لكن الأصل يبقى أن الحجم تحدده الحيثيات السابق ذكرها في مطلع الفقرة.

وفي حالة الاضطرار إلى استعمال استبيان طويل جدا، يمكن التفكير في إرفاقه بحوافز مناسبة.

- **شروط الاستبيان**

بالإضافة إلى "**خبرة" الباحث**، عادة ما يشار في هذا المجال إلى القواعد الذهبية العامة الثلاث: "**فهم وقدرة ورغبة" المبحوث**. كما يمكن تقديم شروط الاستبيان في شكل مفصل:

* توفر الباحث على الخبرة الضرورية لكيفية بناء الاستبيان ولإمكانية تكييفه مع احتياجاته ومع خصائص المبحوثين.

* توخي فهم المبحوث الأسئلة وكيفية الإجابة عليها، وذلك بتضمين الاستبيان التوجيهات والتوضيحات الضرورية (أهداف البحث، سرية المعلومات...)، مما ييسر عليه ملأه ويرغبه في ذلك.

* تجنب الأسئلة التي قد تثير ردود فعل سلبية لدى المبحوث، من قبيل الارتباك وعدم الثقة والإحراج وخيبة الأمل... فلا يرغب في ملء الاستبيان.

* ترتيب الأسـئلة ترتيبا نفسـيا ومنطقيا مناسـبا: من العام إلى الخاص، ومن البسيط إلى المعقد، وتأخير أسئلة البيانات الشخصية إلى الأخير.

* توخي أن تكون بياناته المجمعة سـهلة الجدولة؛ فالأسـئلة المفتوحة، مثلا، صعبة الجدولة.

* أن يكون حجم الأسـئلة قصـيرا قدر الإمكان، ولكن من دون تفريط في تغطية محاورها.

* أن يتم اختباره قبل توزيعه، وذلك من خلال عرضه على الزملاء و/ أو اختباره على عينة صـغيرة من العينة المستهدفة في البحث، وهو ما سيتم التأكيد عليه لاحقا في مبحث صدق الاستبيان وثباته.

- **أنواع أسئلة الاستبيان**

تخضـع نوعية أسـئلة الاسـتبيان لاحتياجات البحث، ولكنها عموما يفضـل أن تكون من النوع المغلق إذا كنا بصدد البحوث الكمية. وفيما يلي عرض بعض أنواعها:

- يمكن تصـنيف أسئلة الاستبيان إلى:

° أسـئلة مغلقة ثنائية الخيارات الجوابية (نعم/ لا، أو صح/ خطأ، أو مناسـب/ غير مناسـب)، ومثالها: هل تعتقد أن طرق التدريس في صـفك مناسـبة؟ (ضـع علامة × في أحد المربعين):

نعم ☐ لا ☐

° أسـئلة مغلقة اسـمية متعددة الخيارات (تقدم أكثر من خيارين جوابيين)، مثل: ما اللغات التي تبحث بها عبر الإنترنت؟:

العربية ☐ الإنجليزية ☐ الإسبانية ☐ الألمانية ☐

وقد يطلب فيها تحديد خيار واحد كما قد يسمح فيها بتحديد أكثر من خيار.

° أسـئلـة مغلقـة ترتيبيـة متعـددة الخيـارات (تقـدم أكثر من خيـارين جوابيين مرتبين)، مثل: ما اللغات التي تبحث بها عبر الإنترنت؟ (رتبها حسب الأفضلية/ الأهمية من 1 إلى 4)؟:

العربية ☐ الإنجليزية ☐ الإسبانية ☐ الألمانية ☐

° أسئلة نصف مغلقة/ مفتوحة الآخر (تختم بـ "أخرى تذكر":...)، ومثالها: ما اللغات التي تبحث بها عبر الإنترنت؟:

العربية ☐ الإنجليزية ☐ الإسبانية ☐ الألمانية☐ أخرى تذكر:...

° أسئلة مفتوحة: عادة ما لا تطرح في البحوث الكمية أو تكون في نهاية كل محور من محاور الاستبيان "الكمي" أو في الأخير فقط، حيث يقوم المبحوث بتقديم جواب بعبارات شخصية حول قيمة أو صفة أو رأي...، ومثالها:

ما رأيك في برمجة تعليم عدة لغات في المرحلة الابتدائية؟: ....

كما قد تسمى أسئلة البيانات الشخصية/ العامة بالأسئلة المفتوحة، والتي تترك فراغات تملأ بمعلومات حول السن والمستوى التعليمي والخبرة المهنية...

- كما يمكن تصنيف أسئلة الاستبيان إلى تسعة أنواع: أسئلة وقائع (حول: السن، النوع، المهنة...)، وأسئلة أفعال (حول نشاط المبحوث، اتجاهاته، قراراته...: الحضور، القراءة، التصويت...)، وأسئلة نوايا (افتراضية: في حالة كذا../ أو إذا...) وتكون إجابتها تقريبية، وأسئلة رأي (طلب الرأي حول موضوع معين، وهي أصعب من أسئلة الوقائع والأفعال)، وأسئلة تقديرية غير مباشرة لتجنب الإحراج (بدلا من السؤال عن كمية الدخل الشهري يسأل عن الممتلكات الشخصية: دار، سيارة، خدم... لتفادي الإحراج)، مع الإشارة إلى أنها تتطلب الاحتراز عند تأويل الإجابات والقيمة الدلالية لمؤشراتها، وأسئلة تصفية/ غربلة (خدمةً لأسئلة أخرى أكثر أهمية)، وهي عادة ما يقدم لها بعبارة: في حالة الإجابة بنعم/لا/ يسأل كذا...، وأسئلة مراقبة (أسئلة بصيغ مختلفة لاختبار صدق الإجابة)، وأسئلة تمهيدية لكسر الجليد (وهي غير مهمة وتستعمل في مطلع الاستبيان لكسب ثقة المبحوث)، وأسئلة تخفيفية (تسبق الأسئلة الصعبة أو المحرجة).

- **كيفية صياغة أسئلة الاستبيان**

من المعلوم أن صياغة أسئلة الاستبيان تستدعي عادة الرجوع إلى أدبيات موضوع البحث والبحوث السابقة –خاصة- ومجال البحث الآني، حتى تكون –كما يقال في تراثنا- جامعة (شاملة لكل مؤشرات متغيرات البحث) ومانعة (لغيرها). كما يمكن الاستئناس بأسئلة استبيانات بعض المتخصصين أو المؤسسات المتخصصة (مثل: Survey Monkey, Google Forms, SoGoSurvey, Encuestafácil, Limesurvey...) التي تتوافر لديها بنوك من الأسئلة في مختلف المجالات، تم تحريرها مسبقا واعتمادها من طرف متخصصين في المنهجية.

وفيما يلي بعض المقترحات الخاصة بكيفية صياغة الأسئلة:

* استعمال لغة سليمة خالية من الأخطاء الإملائية والنحوية التي قد تخدش مهنية وجدية عمل الباحث.

* استعمال كلمات وجمل وأساليب مألوفة لدى المبحوثين وتتماشى مع وسطهم الثقافي ومستواهم التعليمي (إلا في حالة كون هذا الأخير موضوع بحث، طبعا).

* استعمال كلمات وجمل بسيطة وواضحة ومباشرة.

* استعمال أسئلة دقيقة ومختصرة (الاختصار مطلوب لكن دون الغموض).

* تضمين بعض الأسئلة -التي تكون الإجابة عليها ضرورية- الخيار الجوابي: "لا أعرف" أو "لا أجيب" أو "غير متأكد"... لضمان استمرارية الرد على بقية الأسئلة، أو لمّا يكون الغرض من السؤال معرفة عدد المبحوثين الذين يجهلون الإجابة (الموضوع) أو يتحرجون منها... لكن المشكلة أن إضافة "لا أعرف" أو ما يشبهها يمكن أن يؤدي إلى الإفراط في استخدام المبحوثين لها وخاصة من طرف الذين لا يريدون بذل الجهد في التفكير في السؤال والتفكير فيما إذا كان يعرف بالفعل أم لا، مما ينقص من جودة البيانات. لذلك، يفضل عدم استخدامها إلا للضرورة.



* تضمين بعض الأسئلة الخيار الجوابي: "أخرى تذكر"، تحسبا لوجود خيار جوابي نادر أو خيار مهم تم نسيانه، وتحسبا لامتعاض المبحوث من عدم وجود خيار جوابي يفضّله[16].

* الأخذ بعين الاعتبار هيكلة أسئلة الاستبيان تبعا لطبيعتها:

من المعروف أن هيكلة أسئلة الاستبيان (صياغة مكوناته وترتيبها) تؤثر على نوع الإجابات، فمثلا إن مدى صحة الإجابة على الأسئلة ذات التوجه الذاتي تختلف عن ذات التوجه الموضوعي. وهو ما أكده اختبار عالم النفس "موشيو" (Muscio) (Ander-Egg, 1995, pp. 283-284) الذي أوضح بأن نسبة صحة الإجابة على الأسئلة ذاتية التوجه تزداد ثم تنخفض تدريجيا تبعا للتدرج الموضوعي التصاعدي في الأسئلة. ومن الأمثلة المشخصة لهذا التدرج الذاتي الموضوعي: هل رأيت *دراجًا* في الفيلم؟ (صيغة النكرة)، هل رأيت *الدراج* في الفيلم؟ *ألم* ترى *دراجا* في الفيلم؟ (صيغة النفي والنكرة) *ألم* ترى *الدراج* في الفيلم؟ (كأسئلة تدرجية ذاتية التوجه) تليها صياغات أكثر موضوعية: هل كان هناك دراج في الفيلم؟ ألم يكن هناك دراج في الفيلم؟ هل كان دراجا أم دراجة؟ هل فلان كان دراجا في الفيلم؟ والأمر نفسه بالنسبة للأسئلة الموالية ذات التدرج الموضوعي التنازلي، حيث يعتبر سؤالاها الأخيران أكثر إيحاء بالإجابة: هل توافق على ضرب الأطفال في المدارس؟ هل أنت موافق على ضرب الأطفال في المدارس، أليس كذلك؟ ألا تعارض ضرب الأطفال في المدارس؟ هل أنت معارض لضرب الأطفال في المدارس، أليس كذلك؟

* تجنب ما يأتي عند صياغة الأسئلة:

- الأسئلة التي توحي بالإجابة مسبقا. مثالان: ألا تعتقد بأنه يجب تغيير طرق التدريس؟/ أغلبية الطلبة يثقون في كفاءة النظام التربوي، فهل تشاطرهم الرأي؟: يوحيان بالرد بالإيجاب. الأفضل: هل تعتقد بأنه يجب تغيير طرق التدريس؟/ هل تثق في كفاءة النظام التربوي؟

- النفي المزدوج (هل لا يجب ألا يكون كذا...؟) لتشويشه على فهم المبحوث.

---

(16) لقد حدث معي شخصيا، حيث اضطررت إلى التراجع آليا عن استكمال ملء بعض الاستمارات الإلكترونية نتيجة غياب الخيارات الثلاثة السابقة أو أحدها في الأسئلة الإجبارية. ولكن هذا لا يعني المبالغة في استعمالها، لأن هناك أسئلة لا تحتمل وجود خيارات جوابية إضافية محتملة.

- سؤالان أو أكثر في واحد (سؤال بمتغيرين أو بفكرتين أو أكثر): "هل أنت مالك أم مستأجر للمنزل؟" (نعم/لا)، "هل توافق على طرق التدريس والتصحيح والإجازة" (نعم/لا)... لغموض الإجابة، بل صعوبتها... فالإجابة بنعم مثلا على السؤال الأول قد تفيد الملكية كما قد تفيد الإيجار. كما أن الإجابة على السؤال الثاني بـــ "لا" مثلا لا تعني بالضرورة عدم الموافقة على الطرق الثلاثة، كما تستحيل الإجابة بنعم أو بلا على المبحوث الذي يوافق مثلا على طريقة التدريس ولا يوافق على طريقتي التصحيح والإجابة. والأصل وضعها في أسئلة مختلفة.

- الأسئلة المُجْهِدة لذاكرة المبحوث: تواريخ، أحداث قديمة و/أو متعددة...، والحساسة أو المحرجة له: أجرة الولي، بعض الممارسات الدينية...، إلا لضرورة بحثية.

- الأسئلة الافتراضية: في حالة كذا –توافر الوسائل-... هل يحدث كذا –النجاح-...؟ إلا للضرورة لكون إجاباتها ستكون تقريبية.

- الأسئلة المتضمنة لكلمات غامضة، مثل "كثيرا"، "قليلا"... لتضمنها دلالات وأبعاد مختلفة باختلاف تقديرات المجيبين...

- كثرة الأسئلة المفتوحة -تمت الإشارة إلى ذلك بإيجاز في شروط الاستبيان-، فالاستبيان في الأساس أداة كمية تتطلب إجابات دقيقة ولا تتطلب إجابات شخصية قد تكون طويلة وشديدة الاختلاف، ولذلك قد تكون معالجتها إحصائيا طويلة وصعبة؛ فهي تتطلب تكميما (ترميز وتفيئة) بعديا مع مخاطر التحيز المرتبطة به. ثم إن كثرة الأسئلة المفتوحة قد تجعل المبحوثين ينفرون منها أو لا يتعاملون معها بجدية، فلا يجيبون عليها أو تكون إجاباتهم قصيرة وغير دقيقة. وهذا لا ينفي إمكانية استعمال بعضها لكونها ضرورية ومفيدة بغنائها المعلوماتي، أو تخصيص استعمالها في أداة مناسبة مثل المقابلة تدعيما لأداة الاستبيان.

- قائمة طويلة جدا من الخيارات الجوابية على سؤال واحد، لأن ذلك قد يكون على حساب نوعية الإجابة بسبب الموقف السلبي المحتمل من المبحوث الذي يستصعب الاختيار بين قائمة طويلة من الخيارات قريبة المعاني فيتردد كثيرا ثم لا يجيب أو يفضل الخيار الجوابي الأول دائما. لذلك، قد يكون من الأفضل الاقتصار



على ذكر أهم الخيارات الجوابية مرفقة بخيار: أخرى تذكر. مع الإشارة إلى أن هذا الاحتياط يفيد أيضا في تجنب احتمال أن يجد المبحوث نفسه غير قادر على الإجابة بسبب عدم وجود الخيار الجوابي المناسب له ولرأيه.

- تداخل حدود أو معاني بعض الخيارات الجوابية، بحيث يجد المبحوث نفسه حائرا ما بين خيارين (فئتين) جوابيين مختلفين، بسبب إمكانية انتمائها لكليهما. وهي حالة عادة ما تحدث في أسئلة المجالات وتكون حدودها متداخلة: فئة عمرية تنتهي بحد 30 سنة مثلا وتبدأ الفئة الموالية بالحد نفسه، والمبحوث عمره 30 سنة!).

ويندرج ضمن حالة التداخل كذلك استخدام خيارات: نعم/ لا/ أحيانا؛ لإن هذا الخيار الأخير متضمن في "نعم"، ومعروف أن خياري "نعم" و"لا" يعبّران عن حدّين مطلقين شاملين لا ثالث لهما إلا في حالة عدم الإجابة بالقول: "لا أعلم"/ "لا أجيب" -كما مر معنا-، ولمن يريد التدرج في شدة الإجابة أن يقترح خيارات ثلاثية، خماسية... بديلة لـ "نعم" و"لا"، من قبيل: دائما/أحيانا/أبدا أو دائما/غالبا/أحيانا/نادرا/أبدا... وقريب من هذا الخطأ الشائع نجد وضع الخيار الجوابي: "دراسات عليا" إلى جانب خيار "جامعي"؟، الخ.

- **هيكلة الاستبيان**

من مستلزمات الهيكلة الوظيفية للاستبيان ما يلي:

* وضوح الخطة والإخراج (من حيث الشكل).

* تضمين الصفحة الأولى: رمز الاستبيان (بدلا من اسم المبحوث) وتاريخه، الهيئة المشرفة (جامعة، كلية، قسم، أستاذ...)، موضوع البحث، تعليمات حول كيفية ملئه، ذكر الطابع الطوعي للمشاركة وسرية المعلومات وعدم الكشف عن هوية المشارك واستعمال الاستبيان لأغراض البحث العلمي، وحتى إتلاف نسخه الشخصية في نهاية البحث.

* البدء في الصفحة الموالية (الخاصة بالأسئلة) بأسئلة سهلة الفهم ومثيرة للاهتمام.

* يفضل وضع الأسئلة المحرجة –في حالة وجودها- في الأخير، ومنها الأسئلة السوسيو- ديموغرافية (أسئلة البيانات الشخصية)[17] -كما قلنا من قبل-، يليها في الختام الشكر.

* كما قد يرفق الاستبيان في الأخير بكتابة تعليقات المبحوثين في حالة ملئه بحضور الباحث وبتعليقات هذا الأخير حول بعض ظروف ملئه.

أما ترتيب الأسئلة ككل فمهم، حيث يجب أن يكون ترتيبها نفسيا ومنطقيا (من العام إلى الخاص ومن البسيط إلى المعقد)، مع محاولة تجنب ما يسمى بـ "العدوى" أو "التواصل" بين الأسئلة (Ander-Egg, 1995, p. 285)، كأن يُسأل مثلا، بداية عن مدى قبول التدخل العربي في شأن إقليمي ثم عن التدخل الغربي في ذات الشأن أو العكس. فقد تختلف نسبة طبيعة الإجابة على التساؤلين تبعا لورود كل منهما أولا أو ثانيا.

- **كيفية تطبيق/ توزيع الاستبيان**

يمكن تطبيق أو توزيع الاستبيان كما يلي:

* يفضل أن يكون ملء الاستبيان مباشرا وذاتيا من طرف المبحوث (استبيان داخلي).

* يمكن أن يكون تطبيقه عن طريق مقابلة المبحوث وملؤه من طرف الباحث (استبيان داخلي)، تُوسمه بعض الأدبيات بـ "الكرونوغراما" (Cronograma/ Chronogram) (Minhaz, 2023).

* يمكن أن يكون تطبيقه عن بُعد (استبيان خارجي): عن طريق البريد العادي -عفا عليه الزمن- أو الهاتف أو الفاكس (المكْلفين) أو الإنترنت (البريد الإلكتروني أو غيره من الوسائل عبر الخط).

---

(17) هناك خلاف حول جدوى وضع أسئلة البيانات الشخصية؟: 1- الاكتفاء بالأسئلة التي تستعمل في الإجابة على التساؤلات و/أو في اختبار الفرضيات، أو 2- تبريرها بفائدة استعمالها في وصف خصائص العينة.



- مراجعة بيانات الاستبيان المجمعة

قد تؤدي عملية مراجعة بيانات الاسـتبيان المجمعة إلى اسـتبعاد جزء منها من التحليل لأســباب موضــوعية بحتة. ومن الأمور التي يتم التركيز عليها وتدقيقها عند المراجعة ما يأتي:

1. *عدم وضوح كتابة بعض الإجابات*، فيراجع المبحوث للاستيضاح وفي حالة التعذر تُلغى إجابته.

2. *مدى توخي المبحوث الدقة في إجاباته*: هناك العديد من الحالات التي يظهر للباحث عدم صـحة إجابات المبحوث على بعض الأسـئلة نظرا للتناقض في إجاباته. فمثلا قد يجيب المبحوث عن السـؤال الآتي بالنفي: "هل تسـتخدم مواقع التواصـل الاجتماعي؟"

ثم يجيب "المبحوث" نفســه -بالإيجاب- بوضــع أولويات اســتخداماته عند إجابته على السـؤال التالي: "ما هي موقع التواصل الاجتماعي المفضلة لديك؟"

من خلال مقارنة الإجابة على هذين السـؤالين يلاحظ تناقض واضح بين إجابتيْ المبحوث، ويتم معالجة مثل هذه الحالات بإحدى الطرق الآتية:

- إذا كان المبحوث معروفا لدى الباحث يتم الاتصـال به ويسـتفسـر منه عن حقيقة الوضع وعن الإجابة السليمة.

- إذا كان المبحوث غير معروف فإما أن يقدر الباحث الإجابة الصـحيحة من خلال إجابات المبحوث على بعض الأســئلة الأخرى ذات الصــلة أو أن يقوم بإلغاء إجابة المبحوث على الأسئلة محل الخلاف.

3. *عدم فهم المبحوث لبعض الأسئلة أو سرعته في الإجابة*: قد يدرك الباحث ومن خلال تحليله لإجابة المبحوث أن الإجابة على بعض الأسئلة مغايرة للمطلوب في الســؤال. مثال ذلك أن يكون الســؤال متعلقا بطرق تدريس الأســاتذة في إحدى الكليات، وتأتي الإجابة لتعالج سـياسـة تعيينهم في الجامعة. ومثل هذه الحالات تكون ناتجة في العادة إما عن عدم فهم المبحوث للمقصــود من الســؤال أو لســرعته في الإجابة أو لأسـباب مقصـودة من المبحوث، حيث يلجأ بعضـهم لهذا الأسـلوب للتهرب من الإجابة على بعض الأســئلة. وفي مثل هذه الحالة يتوجب على الباحث -في حالة

عدم قدرته على الرجوع إلى المبحوث- أن يُهمل الإجابة على ذلك السؤال وبالتالي استبعاده من التحليل.

4. *ملء الاستبيان من جهة أو شخص خلافا للمطلوب*: قد يتم في بعض الحالات إرسال الاستبيان إلى جهة أو شخص معين إلا أن الإجابة تتم من قبل شخص آخر. مثال ذلك إرسال الاستبيان للإجابة عليه من قبل رئيس تحرير المجلة، ثم يتبين عند استلامه أنه تم تعبئته من طرف كاتبة رئيس التحرير. في مثل هذه الحالة يترك للباحث حرية التقدير فيما إذا كان الشخص الذي قام بتعبئة الاستبيان قادرا ولديه المعلومات المطلوبة أم لا؟، ولكن هناك من يفضل في مثل هذه الحالة استبعاد الاستبيان من التحليل الذي سيتم لأن تأثيرها قد يكون سلبيا على النتائج النهائية للبحث.

5. *عدم جدية المبحوث في الإجابة على أسئلة الاستبيان*: يمكن ملاحظة ذلك من خلال إجابات المبحوث المختصرة جدا في حالة الأسئلة المفتوحة أو من خلال إعطاء المبحوث الخيار نفسه في الإجابة على جميع الأسئلة المغلقة. وفي مثل هذه الحالات يترك للباحث عملية تقدير استبعاد الاستبيان من البحث أم لا.

6. *ترك بعض الأسئلة من دون إجابة*، وقد يعود ذلك لأسباب عدة، منها:

- السهو من قبل المبحوث في الإجابة على بعض الأسئلة.
- عدم فهم المبحوث المقصود من بعض الأسئلة.
- ترك الإجابة على بعض الأسئلة بشكل مقصود إما لسرية المعلومات أو لكون الأسئلة شخصية ومحرجة فلا يحبّذ "المبحوث" الإجابة عليها، أو لحاجة الأسئلة إلى جهد وتفكير كبيرين للإجابة عليها أو لكون الخيارات الجوابية المقترحة غير شاملة (يفضل المبحوث خيارا إضافيا).





- **كيفية معالجة الأسئلة "الفارغة" في الاستبيانات الجوابية**

في حالة وجود أسئلة فارغة في الاستبيان الجوابي، المطلوب أولا محاولة استكمالها بمعاودة الاتصال بالمبحوث، وإن لم يتيسر ذلك اقترح بعض الخبراء (دليو، 2010، ص. 16) إتباع ما يأتي:

إذا كانت الأسئلة الفارغة تشكل ما نسبته 25 % أو أكثر من مجموع أسئلة الاستبيان يفضل استبعاده كليا من التحليل. كما يفضل أيضا استبعاد الاستبيان إذا كانت بعض الأسئلة الجوهرية والهامة جدا للبحث قد تم إغفال الإجابة عليها حتى في حالة كون نسبة الأسئلة الفارغة هي أقل من 25% من مجموع أسئلة الاستبيان. أما إذا كانت الأسئلة الفارغة تشكل نسبة تقل عن 25 % من مجموع أسئلة الاستبيان وكانت الأسئلة الفارغة ليست على درجة عالية من الأهمية فإن الاستبيان يقبل، ويتم حينها معالجة الأسئلة الفارغة بإحدى الطرق الآتية:

- إعطاء الأسئلة الفارغة القيمة الوسطية أو الخيار الوسط في المقياس الخاص بالسؤال المعني (إذا كان السؤال يتضمن خيارات تصنيفية وليس سؤالا مغلقا: نعم، لا). فمثلا إذا كانت الإجابة على سؤال خاص بمدى أهمية مادة دراسية معينة تتطلب تفضيل إحدى الخيارات الآتية: هام جدا، هام، متوسط الأهمية، غير مهم، غير مهم على الإطلاق. ولم تتم الإجابة على هذا السؤال من طرف أحد "المبحوثين" فيتم تبني الإجابة الوسط: متوسط الأهمية.
- إيجاد الوسط الحسابي لإجابات "المبحوثين" الذين أجابوا على السؤال المعني في باقي الاستبيانات ومن ثم إعطاء ذلك الوسط للذين لم يجيبوا على السؤال.
- إيجاد الوسط الحسابي للأسئلة التي تمت الإجابة عليها في الاستبيان الواحد وإعطاء ذلك الوسط للأسئلة التي لم تتم الإجابة عليها. ويجب توخي الحذر في هذه الحالة حيث يفضل إيجاد الوسط الحسابي بمعالجة كل مجموعة متجانسة من الأسئلة بشكل منفصل، حيث إنه من غير المنطقي أن يتم استخدام الوسط الحسابي لجميع الأسئلة ووضعه كإجابة لسؤال يتعلق بالجنس (النوع) مثلا: ذكر أو أنثى. ومثال الاحتمالين السابقين ما يأتي:

إذا كانت لدينا استبيان متكون من 100 سؤال وعُرض على 50 فردا، وبعد جمع الاستبيانات وجدنا عشرين سؤالا (من الأسئلة غير المهمة جدا) في كل استبيان لم تتم الإجابة عليها من طرف عشرة أفراد، تعالج الأسئلة الفارغة بطريقتين:

الأولى: يتم حساب متوسط إجابات 40 فردا (50-10) الباقين ووضعه مكان الإجابات غير المجاب عليها.

الثانية: يتم حساب متوسط إجابات عشرة أفراد على الأسئلة الأخرى المجاب عليها ووضعه مكان إجابات الأسئلة غير المجاب عليها.

- اختيار إحدى الإجابات المحتملة للسؤال وبشكل عشوائي وإعطاء تلك الإجابة للأسئلة التي لم تتم الإجابة عليها.

- إذا كانت الأسئلة غير المجاب عليها تتضمن خيارات وسطية تعتمد هذه الأخيرة كإجابات.

- عدم إعطاء أية قيمة للأسئلة التي لم تتم الإجابة عليها، والاعتماد في عملية التحليل على إجابات الأشخاص الذين أجابوا فقط. وهذا الإجراء من شأنه تخفيض عدد الأفراد المجيبين على بعض الأسئلة. ومع ذلك تعتبر هذه الطريقة من أفضل الطرق لمعالجة الأسئلة الفارغة لصدقيتها العالية.

وفي هذه الحالة الأخيرة، التي ينخفض فيها عدد المجيبين على كل الأسئلة وتتأثر فيها نسبة العينة بالنقصان، عادة ما يستبق هذا الاحتمال بإعداد قائمة إضافية من مفردات العينة لتوزع الاستبيانات عليهم عند الحاجة.

- كيفية مواجهة حالة عدم استجابة المبحوثين لملء الاستبيان

قد يواجه الباحث حالات عدم الاستجابة المبحوثين إما لعدم إمكانية الوصول إليهم، أو لفشل التدابير في التعامل معهم، أو لرفضهم التعاون، الخ. فيكون رد الفعل الطبيعي للباحث متمثلا في:

- اللجوء إلى القائمة الإضافية من المفردات التي عمل مسبقا على إعدادها تحسبا لذلك، فيقوم بتوزيع الاستبيانات عليهم، مع التغاضي ببساطة عن الحالات الناقصة. وفي حالة كون من المحتمل أو المؤكد أن هذه الحالات تُدخل التحيز في النتائج، حينها يلجأ إلى الحل الثاني:



- محاولة التعويض عن هذا التحيز في النتائج عن طريق إعطاء أوزان مختلفة -تعويضـيـة- للبيانات ذات الرد المباشـر والتي تأتي فقط بعد معاودة الاتصـال بالمبحوثين.

ويمكن تنفيذ عملية التعويض هذه بمحاولة استكمالها بمعاودة الاتصال بالمبحوثين المعنيين أو بالطريقة الموالية (Pentti Routio, 2007):

1. في البداية، يَفصل الباحث بين الإجابات التي تم الحصول عليها في المرة الأولى من دون مراجعة المبحوثين (نسميها المجموعة "أ"، ولنفترض تقدير نسبتها هنا بـ 50٪)، وتلك التي تم الحصول عليها بعد طلبها مرة أخرى (نسميها المجموعة "ب"، ولنفترض أن نسبتها 30٪). ستكون النسبة النهائية للغائبين (المجموعة ج) 20٪ في هذه الحالة.

2. بعد ذلك، يجب على الباحث معرفة ما إذا كانت المجموعة "ب" تختلف عن المجموعة "أ" فيما يتعلق بالمتغيرات المراد بحثها. وفي هذه الحالة يكون اختبار (T) الإحصائي مناسبا.

3. إذا كان هناك أي انحراف، فيمكن افتراض أن المجموعة الغائبة نهائيًا (المجموعة "ج")، ستنحرف عن "أ" في نفس اتجاه المجموعة "ب". لذلك يتم استخدام الإجابات التي قدمتها المجموعة "ب" كبديل للمبحوثين المفقودين في المجموعة "ج". رياضيًا سيزيد هذا الإجراء من وزن المجموعة (ب) بحيث يصبح مساويا لمجموع المجموعتين (ب) و(ج)، أي 50 بالمائة في مثالنا الافتراضي.

4. إذا لم تختلف المجموعتان (أ) و (ب) اختلافًا كبيرًا (دالا إحصائيا) بينهما، يمكن حينها توقع أن غياب المجموعة (ج) لن يكن له تأثير كبير على النتائج، وبالتالي لن تكن هناك حاجة إلى تصحيحات. فيتم الجمع بين المجموعتين "أ" و"ب"، ويُفترض أن تكون النتائج الإجمالية منهما ممثلة لجميع المبحوثين.

ولكن قبل الوصول إلى هذه المرحلة ينصح للتقليل من حالات عدم الاستجابة، بما يلي:

- الزيادة في عدد الاتصالات (زيارات متكررة، تحديد مواعيد...).
- اللجوء إلى محاورين/ قائمين بالمقابلات (Interviewers) ذوي خبرة.
- تقديم تعويضات مالية مناسبة.

- استخدام نموذج الأجوبة العشوائية لتعويض الفراغات أو نموذج المتوسطات سابق الذكر.

- بالإضافة طبعا إلى ما سبق ذكره، يمكن المبالغة قليلا في حجم العينة، أي تحضير قائمة احتياطية من المبحوثين لتعويض حالات عدم الاستجابة المتوقعة.

وقد يتطلب ذلك تقدير عدم الاستجابة المتوقعة، من خلال تقدير نسبة أو معدل عدم الاستجابة (Durand, 2002, pp. 14-15):

- تقدير نسبة أو معدل عدم الاستجابة المتوقعة: ويسمى أحيانا معدل القابلية للاختيار أو الأهلية ومعدل صدقية القائمة، حيث يتم تحديد حجم عينة الانطلاقة المطلوب استنادا إلى هذه المعلومات:

يتم احتساب العينة الأولية المطلوبة عن طريق أخذ العينة النظرية (أي حجم العينة التي نرغب في الحصول عليها عند الانتهاء من البحث) مضروبة في معكوس معدلات (Taux/ Rate) الصدق، القابلية للاختيار (أو الأهلية) والاستجابة المقدرة.

وذلك تبعا للمعادلة الآتية:

ن الانطلاقة = ن النظرية × 1/م س استجابة × 1/م س قابلية الاختيار × 1/م س الصدق. أو:

ndépart = nthéorique * 1/tx réponse * 1/tx éligib * 1/ tx validité

حيث:

- "ن الانطلاقة" هو عدد الوحدات الذي يفترض استخراجه من قاعدة العينة أو الإطار العيني.

- "ن النظرية" هي العينة النظرية، أو عدد الوحدات التي نريد أن يقتصر عليها التحليل،

وتكون مختلف المعدلات معبر عنها بالأعشار (أي 0.6 بدلا من 60٪).

على سبيل المثال:

إذا كان مستوى الاستجابة المتوقع هو 60٪ (0.6)،

ومعدل القابلية للاختيار (الأهلية) 95٪ (0.95)،

ومعدل الصدق 80٪ (0.8)،



وإذا كنا نريد أن تكون لدينا عينة نظرية حجمها 384 "مبحوثا" (هامش الخطأ فيها 5٪ عن نسبة - proportion - 0.5 مع مستوى ثقة 95٪)،

سوف نقوم بالحساب التالي:

ن الانطلاقة= 384 × 0.6/1 * 0.95/1 * 0.80/1 = 842 أو

*ndépart = 384 * 1/0.6 * 1/0.95 * 1/0.80 = 842*

يمكننا إذن تقدير أنه يجب سحب 842 وحدة من إطار العينة للحصول على عينة نظرية من 384 مشاركا بالشروط المذكورة أعلاه.

إن مجموع العوامل المذكورة أعلاه (الصدق -Validité-، والأهلية/ الأثر- éligibilité/ incidence- ومعدل الاستجابة) تؤدي بنا إلى الكلام عن مردودية الخطة العينتية، أي النسبة المتوقعة من الاستبيانات الكاملة بالنظر إلى عينة الانطلاقة. ويمكن الحصول على هذا العدد أو النسبة من خلال تقسيم العينة النظرية (التي نرغب في الحصول عليها) على عينة الانطلاقة (الأولية).

وسنقول بأن العائد أو المردود المتوقع في الخطة العينتية هو: 842/384، أي: 45.6٪.

وسنحصل على نفس العدد عن طريق ضرب معدل الاستجابة في معدل الصدق (الصلاحية) في معدل الأهلية (0.6 * 0.95 * 0.8 = 0.456).

تجدر الإشـــارة هنا إلى أن هذه التقديرات الإحصـــائية عادة ما يعمل بها في العينات الاحتمالية فقط والتي عادة ما يشيع استعمالها في البحوث الكمية.

- **مزايا الاستبيان وعيوبه**

تتمثل أهم **مزاياها** فيما يأتي:

* توفير المال والوقت -خاصــة في صــيغته الإلكترونية-، مقارنة مع المقابلة مثلا.

* إمكانية تطبيقها جماعيا (على مجموعة من المبحوثين)، دفعة واحدة وفي زمن قصير، فهي تسمح باستعمال عينة أكبر من المقابلة (فعالة وعملية أكثر).

* سهولة ترميزها بغية تحليلها إحصائيا (مثال الترميز: A.2.4 = الخيار الجوابي الرابع على السؤال الثاني من المحور الأول من الاستبيان).

* تتطلب مهارات تطبيقية أقل من باقي الأدوات.

* عادة ما لا تتطلب حضور الباحث أو مُطبقها، مما يقلل من الضغط على المبحوث وخاصة في حالة الاستبيانات الإلكترونية التي تتيح للمبحوث الإجابة حسب وتيرته الخاصة ووقته المناسب.

* يمكن تطبيقها دفعة واحدة في زمن قصير.

* تقلل من *التشويه* المحتمل الذي ينتج عن حضور الباحث -كما في المقابلة مثلا-، لكنها لا تلغيه.

* توحي بدرجة ثقة أكبر لدى المبحوث، بخلاف المقابلة مثلا.

أما أهم **عيوبها** فهي:

° قد لا يتم الرد على نسبة عالية من الاستبيانات أو على بعض أسئلتها– وخاصة التي لا تملأ حضوريا-، مما قد يقلل من الصفة التمثيلية للنتائج، لهذا ينصح بالاحتياط لذلك بعدد إضافي -جزافي أو مقدرٍ إحصائيا- من الاستبيانات التي توزع على مفردات عينية احتياطية، كما يمكن معالجة الأسئلة الفارغة في بعض الاستبيانات باعتماد متوسط الإجابات أو الخيار الجوابي الأوسط.

° تقصي تلقائيا من لا يحسن القراءة والكتابة، إلا إذا تدخل الباحث.

° لا تتيح إمكانية مساعدة المبحوث الذي قد لا يفهم بعض الأسئلة أو التوجيهات -التي قد يعتقد الباحث مسبقا أنها واضحة-، إلا إذا تدخل الباحث.

° في حالة عدم حضور الباحث، قد تواجهه صعوبة التأكد من أن الشخص المرغوب هو الذي ملأَ الاستبيان أو أنه استعان بغيره في ذلك.

° المحدودية المعرفية للخيارات الجوابية المقترحة في بعض أسئلة الاستبيان، إذ قد لا يصف بعضها بدقة ما يدور في خلد المبحوثين، فلا يمكن دائما التعبير كتابيا وبإيجاز عما يحدث في ذهن المبحوثين، وذلك بخلاف المقابلة مثلا.

° يكون الكشف عن جدية وصدق المبحوث أصعب منه في المقابلة مثلا.



- **صدق الاستبيان وثباته**

يجب اختبار صدق (Validity) الاستبيان للتأكد من أن أسئلته تقيس بالفعل مؤشرات متغيرات البحث وأن تطبيقها يوفر المعلومات الضرورية لذلك. ويتم اختبار الصـدق عادة من خلال عرضـها مرفقة بالتسـاؤلات و/أو الفرضـيات على محكمين (خبراء/ متخصـصـين) ليقدموا ملاحظاتهم على محاورها وأسـئلتها/عباراتها، بغية الاستفادة منها في تعديلها. وفي حالة تحليل المحتوى ترفق استمارته بدليل التعريفات الإجرائية لفئات التحليل وبنماذج محدودة من عينة البحث.

كما يتم اختبار "ثباتها" (Reliability/ Fiabilité -fr)، أي التأكد من أن إمكانية تطبيقها من طرف باحثين آخرين سـيؤدي إلى نفس النتائج أو إلى مسـتوى عال من الاتفاق معها. ويتم ذلك بعدة طرق، أهمها حسـاب معاملات الارتباط والثبات... بين نتائج تطبيق الاسـتبيان على قسـمين من العينة أو على العينة نفسـها في فترتين مختلفتين، وفي حالة تحليل المحتوى، بين مختلف المرمّزين والمحللين المسـاعدين (المسـتخرجين للفئات والوحدات يدويا أو معلوماتيا). وتسـتعمل عادة لهذا الغرض معادلة الثبات لـ "هولستي" (Holsti).

كما يشـير البعض (Ander-Egg, 1995, pp. 273-274) إلى إمكانية تحسـين مستوى صدقها وثباتها نسبيا من خلال إدخال عناصر مراقبة مثل: تأكيد البيانات من قبل مصـادر معلوماتية أخرى، مثل: اسـتخدام أسـئلة مراقبة (Cross-checkquestions)، واسـتخدام تقنية "المجموعات المعروفة" (Know groups) والتي تتمثل في تطبيق الاسـتبيان على أشـخاص نعرف مسـبقا أنهم ذوو قيم مرتفعة أو منخفضـة بالنسـبة للخصـائص المراد معرفتها، واسـتخدام تقنية مقارنة الإجابة الشـفوية بالسـلوك الواقعي، واسـتخدام تقنية ما يسـمى بـــ"الاختبار العشـوائي" (Random probe) من خلال تجريب أسئلة تصلح لتوضيح إجابات ومعرفة درجة فهم المبحوثين لها (استبيان تجريبي جزئي).

- **الاستبيان الإلكتروني**

يمكن أن يقدم الاستبيان بطرق عدة إما حضوريا، أو عن طريق البريد، أو الهاتف أو الفاكس، أو عبر الإنترنت. وهذا النوع الاستبياني الأخير هو الذي سنخصه بشيء من التفصيل. مع الإشارة إلى أن هناك من يفرق بين الاستبيان الإلكتروني بنوعيه (المعبّأ ذاتيا وعن طريق البريد الإلكتروني) والاستبيان عبر الإنترنت الذي يعتبر وريثهما المعاصر.

من المعلوم أن التطور التكنولوجي ترافقه تغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية وعلمية. وفي هذا الصدد أثّرت شبكة الإنترنت في كل هذا المجالات، ومنها مجال البحث الاجتماعي، حيث تم اللجوء تدريجا إلى استعمال الاستبيان عبر الإنترنت التي زادت من فاعلية جمع البيانات من حيث توفير الوقت والمالودَمَقرطة البحث (De Marchis, 2012, p. 263) بل ومن إمكانية إدراج عناصر سمعية بصرية في الاستبيان.

فعلى مدى عدة سنوات -منذ التسعينيات من القرن الماضي-من الخبرة في استخدام الاستبيانات في البحوث الاستقصائية عبر الإنترنت كأداة للبحوث الإنسانية وبحوث السوق، أظهر الأكاديميون والشركات أن الإنترنت يمكن أن تكون مصدرا قيّما جدا وأنها، على الرغم من محدوديتها المنهجية، تعتبر مصدرا للبيانات المستخدمة بشكل متزايد لجميع أنواع البحوث.

وسيتم فيما يلي تقديم بعض المعارف العامة المتعلقة بالاستبيانات عبر الإنترنت، من تعريف وتصنيف وتصميم وتوصيات بعض المؤلفين (Páramo Flores, 2004) ومؤسسات البحث ممثلة في "الجمعية الألمانية للأبحاث بالإنترنت" (marktforschungsanbieter) (www.bvm-net.de/user/dokumente/...2001) للباحثين الذي يرغبون في استخدامها:



- **تعريف الاستبيان عبر الإنترنت**

هناك عدة تعاريف لمصطلح "الاستبيان عبر الإنترنت"، ومنها ما أورده "بارَمو فلورس" (Páramo Flores, 2004):

"إن الاستبيان عبر الإنترنت يخص جميع أنواع الاستبيانات المعبأة ذاتيا والتي يرسل المبحوث من خلالها المعلومات عبر الإنترنت بواسطة جهاز إلكتروني يفي بهذا الغرض".

وبالطبع، لا يشمل هذا التعريف الاستبيانات التي يتلقى من خلالها المبحوث المعلومات أو الدعوة للمشاركة في الاستبيان عبر الإنترنت ويجب عليه أن يرسلها عن طريق وسيلة أخرى (الفاكس أو البريد العادي)، ولكنه يشمل تلك التي يتلقى فيها المبحوث دعوة للمشاركة عن طريق أي وسيلة أخرى (من خلال دعوة بطاقة بريدية مثلا) مع ضرورة إرساله للمعلومات عبر الإنترنت. فمن المهم إذن أن يتم إرسال المعلومات باستخدام شبكة الإنترنت كقناة نقل، وإلا لا يمكن اعتبار الاستبيان استبيانا إنترنتيا.

أما الوثيقة الألمانية "المعايير النوعية للاستبيانات عبر الإنترنت" سابقة الذكر والتي تم تحريرها في مايو 2001 واشتهرت باسم "معايير الجودة"، فتقترح تعريفا فيه إشارة إلى أنواع مختلفة من التفاعل الإنترنتي بين المبحوث والاستبيان. وهكذا، فهي تحدد أربعة أنواع من الاستبيانات عبر الإنترنت يقوم من خلالها المبحوث بـ: 1- تعبئة استبيان إلكتروني موجود في موقع صاحبه (معهد أو مخبر بحث أو باحث أو محرك بحث –غوغل فورم مثلا-...) يتم الوصول إليه من خلال ارتباط تشعبي، نافذة تصفح، سجل، الخ.، 2- تحميل ملف يحتوي على استبيان، تم استقباله بريديا من خلال ارتباط تشعبي موجود في ملقّم/ خادم (Serveur)، والقيام بتعبئته وإرساله بالبريد الإلكتروني، 3- تعبئة نموذج استبياني تم تحميله "محليا" (أي تسجيله في ذاكرة حاسوب المبحوث) من ملقّم وإعادة إرساله عن طريق البريد الإلكتروني، 4- يتلقى المبحوث بريدا إلكترونيا مع ملف الاستبيان يتم تحميله إلى الكمبيوتر الشخصي وتعبئته وإرجاعه بالطريقة نفسها (إرساله في بريد إلكتروني جديد في ملف مرفق).

وفي الحقيقة، يمكن دمجها في نوعين: الاستبيان الذي يتم تعبئته في موقع إلكتروني والاستبيان الذي يتم تحميله إلكترونيا ثم تعبئته وإعادة إرساله. وبالطبع

هناك من يفرق بين الاستبيان عبر الإنترنت والاستبيان الإلكتروني بنوعيه (كما ذكرنا سابقا).

- **بعض صعوبات وميزات استخدام الاستبيان الإلكتروني**

في البحوث الأولى عبر الإنترنت، ونظرا لاستغراقها وقتا أطول وارتفاع تكلفتها المادية (الأجهزة، الاشتراك...) وانخفاض معدل الاستجابة –مقارنة مع الاستبيانات الورقية- وقلة تجربة المبحوثين، لا تعتبر تلك الأنواع من الاستبيانات التي تحتاج إلى تحميل أي نوع من الملفات أو البرامج لإنجازها أو استقبالها وإعادة إرسالها بالبريد الإلكتروني مفيدة جدا.

ففي المقام الأول، يعتبر عدد التفاعلات بين المبحوث والحاسوب مرتفعا جدا (فتح البريد، تحميل الملف، فتح الملف بالبرنامج المناسب مثل –MS Word-، ملء الاستبيان، حفظ الملف، العودة إلى برنامج البريد الإلكتروني، إعادة إرسال الملف المرفق...)، وثانيا، ارتفاع تكلفة الترميز التي قد تقع على عاتق المسؤول عن البحث وكذلك تلك الخاصة بالموارد (عرض النطاق الترددي، ذاكرة تخزين الملفات، الخ.).

ومن أهم مساوئ هذا النوع من النماذج الاستبيانية التي تضاف إلى مشكلتي التكلفة وزيادة عدد تفاعلات المبحوث (مع شاشة الاستبيان): حاجة المبحوث المستمرة إلى استخدام شريط التحريك الجانبي لعرض جميع الأسئلة، كما يحتاج في الأخير إلى الضغط على زر لإرسال النتائج -وفي كثير من الأحيان لا يتم ضغط هذا الزر فلا يتم إرسال الاستبيان-.

لذلك، لا يمكن إجراء استبيانات معقدة (عبر شاشات ومراحل متعددة) مع مرشِّحات (فلترات)، قفزات، حصص، الخ. لأنها مُنفّرة، وقد تؤدي إلى ارتفاع نسبة عدم الاستجابة في استطلاعات الإنترنت. فالملاحظة التجريبية على الأفراد أثناء ملئهم للاستبيانات عبر الإنترنت، تشير إلى وجود ما لا يقل عن مصدرين من مصادر الإحباط بالنسبة للمبحوث، يؤديان إلى التوقف عن ملء الاستبيان مبكرا: المعرفة المحدودة حول أجهزة الكمبيوتر وسوء تصميم الاستبيان.

وفي الحالات التي يتوقف فيها المبحوث عن ملء الاستبيان دون استكماله (انقطاع الشبكة أو ضيق الوقت أو أي سبب آخر...) "قد" تفقد جميع البيانات

المتراكمة وعند معاودة الاتصال أو الوصول إلى الاستبيان نحتاج إلى تشغيله من البداية.

وتجدر الإشارة في الأخير إلى أن هذه الصعوبات تحوّلت، مع تطور المجتمعات ورقمنتها وانتشار الإنترنت وانخفاض سعرها وتبسيط استخدامها، إلى إيجابيات. حيث تذكر بعض المراجع الحديثة (Arroyo Menéndez & Finkel, 2019, pp. 42-43) أن من ميزاتها السعر المنخفض مقارنة بالاستبيانات الشخصية وحتى الهاتفية، لأنه لم يعد من الضروري إجراء مقابلات شخصية لملئها. يضاف إلى ذلك الوفورات الاقتصادية الناتجة عن الاستغناء عن مهمة تسجيل البيانات -في حالة الاستبيانات الهاتفية- وتصحيحها للكشف عن الأخطاء التي قد تنطوي عليها، وكذا إمكانية توفير الوقت، لأن الاسبيانات عبر الإنترنت عمومًا أصبحت تتطلب أوقات جمع بيانات أقصر من الاستطلاعات الشخصية (الحضورية) والهاتفية. بالإضافة إلى تميزها بسهولة الاستخدام مع البساطة اللوجستية التي توفرها الرقمنة، حيث لم يعد من الضروري الاستعانة بخبراء لتنفيذ استبيان فعال وجذاب جدا. ففي الوقت الحاضر، هناك عدد معتبر من التطبيقات البسيطة التي تسمح للطلبة والباحثين بتصميم استبيانات بحثية عبر الإنترنت وذلك من خلال برمجيات مجانية تفي بالغرض. أما في حالة الرغبة في استخدام ميزات إضافية، فيمكن شراء تراخيص سنوية بأسعار معقولة جدًا.

ومن بين التطبيقات الأكثر شهرة، تجدر الإشارة إلى صيغة "GoogleForms" – الأكثر استخداما في وسطنا الجامعي- أو "SurveyMonkey" أو "SoGoSurvey" أو "Encuestafácil"... أما برنامج "Limesurvey"، القائم على البرامج المجانية أيضا، فيوفر إمكانيات تخصيصية أكبر من التطبيقات المذكورة سابقا، لأنه بالإضافة إلى السماح للمستخدمين ببرمجة ميزات جديدة، فإنه يحتوي على مجموعة مطورين برمجيين في الخدمة في جميع أنحاء العالم.

وكلها عوامل قد تفسر، بصرف النظر عن التكلفة، النجاح المتزايد لاستعمال الاستبيانات عبر الإنترنت. مع الإشارة إلى استمرارية وجود بعض الأدبيات المتخصصة التي تسلط الضوء على العوائق والتحديات الرئيسة التي يمكن أن تظهر في البحث عبر الإنترنت، بعضها تم ذكره سابقا مثل مسألة قلة الاستجابة الناتجة عن عدة عوامل ومدى تمثيلية العينة...

كما تشير أدبيات أخرى إلى الاتجاه المتزايد نحو استخدام عدة أنواع من الاستبيانات (الاستبيانات المختلطة) لضمان معدل استجابة أعلى وخفض التكاليف...، ولكن من الملائم ضمان أن يكون هذا الجمع توافقي.

- التصميم المنهجي للاستبيانات عبر الإنترنت

بداية، لا بد من الإشارة إلى أن الاستبيانات عبر الإنترنت تخضع تقريبا للتقنيات والمبادئ نفسها التي يخضع لها أي نوع آخر من الاستبيانات (الشخصية أو الورقية أو بالهاتف).

ومع ذلك، هناك بعض المبادئ الخاصة بها، ومنها سلسلة المبادئ التي اقترحها "دلمان، تورتورا وبوكر" (Dillman, Tortora & Bowker, 1998) و"غان" (Gunn,2002) لتصميم الاستبيانات الإلكترونية مرفقة بعلاقتها بالمصادر التقليدية للخطأ (المتعلق بالمعاينة والتغطية والقياس وعدم الاستجابة)، والتي سنعرض فيما يلي ما تعلق منها خاصة بعدم استجابة المبحوث (Páramo Flores, 2004, pp. 8-10):

- استخدام شاشة استقبال محفزة وتعرض للمشاركين كيفية التقدم في الصفحة والانتقال من صفحة إلى أخرى.

- برمجة السؤال الأول بكيفية تجعله مرئيا تماما على الشاشة (من دون نقر أو تحريك الشريط الجانبي)، والتأكد من كونه سهل الفهم وقابلا للتطبيق على جميع المشاركين. مع الاجتهاد في عدم استعمال السؤال الأول للغربلة أو للوصول إلى قوائم تفصيلية، أو أسئلة لاحقة في صفحات أخرى. وكل ذلك لتحفيز المبحوثين على المشاركة والاستمرار في ملء الاستبيان.

- تقديم تعليمات موجزة حول كيفية تفاعل المبحوث إلكترونيا مع الاستبيان، على سبيل المثال: كيفية فتح نوافذ جديدة، محو إجابات، الرجوع إلى الخلف، الخ. ويجب أن توفر هذه التعليمات في كل مكان تكون فيه ضرورية وليس في بداية الاستبيان فقط.

- عدم إجبار المبحوث –تقنيا- على الرد على أي سؤال قبل المرور إلى السؤال الموالي إلا للضرورة القصوى.



- استخدام تصميم يتضمن شريط التمرير الجانبي تبعا لنوع البحث، إلا إذا كان من الضروري تغيير الشاشة لأغراض تصفوية (للغربلة) أو لاستكمال الإجابة على أسئلة مشابهة.

- التأكد من إمكانية رؤية كل الأجوبة على شاشة واحدة 800× 600 بكسال (px)، مع استخدام أعمدة مزدوجة عند الضرورة وأدوات إبحار مساعدة، لتكوين نظرة شاملة/عامة حولها.

- استخدام صور أو توجيهات تعطي للمبحوث فكرة عن مدى تقدمه في الاستبيان وكم تبقى له لاستكماله.

- تجنب الاختلافات في المظهر المرئي للأسئلة والتي تنشأ من الإعدادات المختلفة للشاشة ولأنظمة التشغيل وللمتصفحات وللشاشات الجزئية، الخ.

- تقليص استخدام الألوان من أجل الحفاظ على الاتساق بين الأسئلة وخلفية الشاشة، وعلى مقروئية النص، وعدم إعاقة التحرك عبر الشاشة والمحافظة على خصائص كل الأسئلة.

- عدم استخدام القوائم المنسدلة (التفصيلية) بكثرة، والأخذ في الاعتبار تداعيات ذلك (الانزعاج، الاجهاد...)، مع تحديد أو تشخيص كل منها بتعليمة "انقر هنا" (Click here).

- توفير المعلومات اللازمة للمبحوث حول سياسة خصوصية الاستبيان، وسرية ردوده (مع عدم استخدام الكعكات -Cookies- التجسسية[18]-إلا للضرورة وبمعرفة المبحوث- والتأكد من تخزين البيانات بشكل آمن على "الخادم" حتى لو أدى ذلك إلى استخدام برمجيات التشفير).

- تجنب إعداد الاستبيان في أي برنامج يتطلب تركيب (إضافة) أي برنامج أو عنصر معلوماتي إضافي لملء الاستبيان، مما قد يجهد المبحوث.

(18) إنها عبارة عن قطعة (برنامج) معلوماتية تخزن في القرص الصلب لحاسوب الزائر لصفحة ويب بفعل من صاحب الصفحة. ويمكن استرجاع هذه المعلومة في الزيارات الموالية معبأة بالمعلومات المجمعة، وتدعى أحيانا بملفات تعريف الارتباط.

- توفير حوافز مادية "محايدة" تشجع فقط جمهور معيّن للمشاركة في الاستبيان ولا يجب أن تكون هي السبب الرئيس للمشاركة، بل تُدفع أساسا مقابل الوقت والجهد المبذولين في الإجابات. وتكون قيمتها في حدودها الدنيا المحفزة على المشاركة وليست مغرية جدا لتجنب المشاركة المتكررة لصيادي الحوافز المشوهة للعينة (ولذلك سُميت بالمحايدة)(19).

- بخلاف الاستبيانات المكتوبة (الورقية)، يفضل وضع مربعات أو خانات الإجابة على يمين فئات الاستجابة (الأسئلة أو العبارات)، مما ييسر على المبحوث استخدام الفأرة.

- إتاحة للمبحوث إمكانية التوقف (تقنيا) عن ملء الاستبيان في أي وقت واستئنافه مرة أخرى في وقت لاحق من النقطة التي توقف عندها، أي المواصلة وليس البدء من جديد.

- تقديم معلومات للمبحوث عن متوسط الوقت الذي قد يُستغرق في ملء الاستبيان. مع محاولة تبسيط الاستبيان حتى لا يستغرق ملؤه مدة يفوق متوسطها 20 دقيقة (الأفضل ما بين 10 و20 دقيقة كما سنرى لاحقا).

- تقديم المعلومات المنبهة للأخطاء المحتملة عند الملء في شكل غير مخوف ولا منفّر، بل في شكل مؤدب، مع توخي أن يكون تصحيحها أو حلها غير معقد.

- وأخيرا، مخاطبة المبحوثين كأشخاص وليس كمستخدمين للإنترنت أو كأرقام. لأننا نتعامل مع الأشخاص الذين قد يعانون من مشاكل مع شاشة الحاسوب، ولأن بعضهم ليس لديه نفس المعارف التكنولوجية التي لدى الباحث. فإذا تاهوا أو أصابهم الإحباط أو الملل، أو لم يُعاملوا بالاحترام الذي يستحقونه، فإنهم قد لا يتوقفون

---

(19) من الاستراتيجيات التقليدية المستخدمة في البحوث الاستقصائية لزيادة التعاون استخدام الحوافز (Dillman et al., 2009)، ولكن هذه الحوافز تحقق كفاءة أقل في الاستقصاءات عبر الانترنت (Fricker et al., 2005; Lamas, 2007; Manfreda y Vehovar, 2008). وقد أبرزت العديد من الأبحاث (Göritz, 2006; Van den Brakel et al., 2006; Bonke y Fallesen, 2010; Preece et al., 2010; Rao, Kaminska & McCcutcheon, 2010) أن استخدام الحوافز المادية (الهدايا...) يزيد من معدل الاستجابة، مع ملاحظة أن معظم الأبحاث حول الموضوع تشير إلى التأثير الأكبر للمكافآت النقدية مقابل الهدايا، وكذلك الحوافز قبل الرد على الاستبيان مقابل "الوعد" بالحوافز بعد الرد عليه (Birnholtz et al., 2004; Dillman et al., 2009) (Vidal Díaz de Rada, 2012).

فقط عن ملء الاستبيان الإنترنتي ولكنهم قد لا يجيبوا مرة أخرى على أي استبيان إلكتروني في المستقبل.

ونختم هذا المبحث بذكر نتائج **بعض البحوث المفيدة في مجال تطبيق الاستبيانات** عبر الإنترنت (Arroyo Menéndez & Finkel, 2019, pp. 44-46):

أظهرت عدة بحوث أن الطريقة التي يتم بها تقديم الأسئلة تؤثر على جودة الإجابات:

- إن إتاحة مساحة أكبر في الأسئلة المفتوحة تؤدي إلى إجابات أكثر شمولاً، كما يتم الحصول على معدلات استجابة أعلى على الأسئلة التي تتطلب وضع علامة في خانة (ات) الاختيار بدلا من تحديد خيار(ات) في قائمة منسدلة.

- من الجوانب الرئيسة المؤثرة في جدوى الاستبيان عبر الإنترنت مدة الاستبيان والعوامل الأخرى التي تؤثر على وقت ملئه مثل درجة إلمام المبحوثين بالإنترنت وسرعة القراءة على الشاشات، وكذلك نوع الجهاز الذي يتم من خلاله ملء الاستبيان (على سبيل المثال، يعتقد أن ملء الاستبيان من هاتف ذكي تستغرق وقتًا أطول بنسبة تتراوح بين 20 و30 بالمائة من الوقت الذي تستغرقه من جهاز حاسوب).

مع الإشارة إلى أن أحد البحوث المثيرة للاهتمام (Revilla & Ochoa, 2017) استهدفت محترفين تعودوا على الإجابة على الاستطلاعات عبر الإنترنت، توصلت إلى أن متوسط المدة القصوى المقدرة لملء الاستبيان هو 20 دقيقة، أما المدة المثالية فينبغي أن تكون في المتوسط 10 دقائق. في كلتا الحالتين، حدد "تحليل الانحدار المتعدد" (الإحصائي) أن المتغيرات المهمة التي تؤثر على التباين في مدة الملء تتعلق بمدى الارتياح للاستبيان، والثقة في عدم الكشف عن هوية الردود، وصغر السن.

وفي حالة الاستطلاعات المنجزة عبر الهواتف المحمولة، يوصى بأن لا تستمر أكثر من15 دقيقة، وألا تحتوي على أكثر من سؤالين مفتوحين، وألا تحتوي الأسئلة على أكثر من15 سمة، ولا تتضمن مقاييس تتجاوز خمس درجات (مثالها مقياس ليكرت الخماسي)، ولا تتطلب التمرير (Scrolling) الأفقي/ الجانبي، ولا تستخدم تطبيق (Adobe Flash Player) الذي عادة ما لا تتحمله أجهزة "الأيفون" (Kantar Media, 2017).

- كما لا ينبغي أن ننسى أن الاستبيانات التي يتم إجراؤها عبر الإنترنت تسمح بالتجميع التلقائي للبيانات الوصفية أو المعلومات الجوهرية حول عملية ملء الاستبيان نفسه: التاريخ ووقت البدء والانتهاء (وبالتالي الوقت المستغرق)، عدد الشاشات التي ظهرت عند حدوث التخلي عن استكمال الملء، الخ. كما أن تقنيات "التسويق العصبي" الحديثة التي تجمع البيانات السيكومترية، مسجلةً حركات الشبكية (تتبع العين)، والإيقاعات المختلفة عند الكتابة أو الحركات التي تتم باستخدام "الماوس"، ستسمح بلا شك في المستقبل غير البعيد بتحسين التحليلات المنهجية لتحسين تطبيق الاستبيانات عبر الإنترنت. وفي هذا السياق، يوصى بشدة بإتباع توصيات دليل (ESOMAR) للبحث عبر الإنترنت، والذي يتضمن القضايا الأخلاقية –خصوصيات المبحوثين خاصة- والتنظيمية والتكنولوجية والمنهجية.

- يتأثر جدوى استخدام الاستبيانات عبر الإنترنت بنوع المعاينة المطبقة فيها. فبشكل عام، يكون التحكم في العينة في الاستطلاعات الاستبيانية عبر الإنترنت أكثر صعوبة منه في الاستطلاعات الهاتفية أو الشخصية (Sánchez-Carrión & Segovia, 2008). خلص بحث مثير للاهتمام قارنت بين نوعين من الاستطلاعات عبر الإنترنت (مع عينة حصصية وعينة كرة الثلج) ومع مقابلة شخصية وأخرى عبر الهاتف، باستخدام نفس الاستبيان في كل منها، إلى أن أعلى جودة للعينات كانت التي تمت بالمقابلة الشخصية، تلتها التي تمت عبر الهاتف، وذلك بفارق كبير، عن الطريقتين عبر الإنترنت (وكانت المتعلقة بعينة كرة الثلج هي الأقل جودة) (Szolnokin & Hoffmann, 2013).

وفي هذا السياق، قد يفضل العمل بالاستبيانات عبر الإنترنت مع العينات غير الاحتمالية أكثر من العينات الاحتمالية، لأنه يصعب التحكم في حدود مجتمع البحث ولا يمكن الاستدلال على وجود خاصية معينة للعينة. ومع ذلك، يتم تطبيق هذه الاستبيانات عادةً في أبحاث السوق عندما يتعلق الأمر ببساطة بجمع آراء أو تقييمات المستهلكين العاديين لمنتج معين، والتي تكون نقاط القوة والضعف فيها هي المرغوبة فقط، دون محاولة استنتاج مدى وجود خصائص بعينها في مجتمع البحث.



- استغلال البيانات

إن استغلال أو استخراج بيانات المبحوث دون علمه وقراءة معلوماته وإرسال "الكعكات" لا يكون مقبولا إلا إذا كان ضروريا لأهداف البحث. فلا بد أن يكون المبحوث على علم كاف بإمكانية استغلال بياناته وإرسال الكعكات وباقي البيانات (بداية تطبيق الاستبيان، مدة توافره...) قبل بداية تطبيق الاستبيان ويتوفر على إمكانية عدم القبول (الرفض).

من الضروري أيضا أن تكون المشاركة في البحوث الاستقصائية على الإنترنت طوعية تماما. ويشمل هذا حق المبحوث في إنهاء المشاركة في أي وقت أو نقطة من الاستبيان، وبالتالي توفره على إمكانية إغلاق الصفحة التي يزورها بِحُرية، أي عدم استعمال التقنيات المانعة لغلق النوافذ... ومع ذلك، قد يكون من المرغوب فيه معرفة الباحث سبب إلغاء الاستبيان بالسؤال عنه.

- طول مدة عرض الاستبيان عبر الإنترنت

يجب أن تكون مدة تواجد الاستبيان عبر الإنترنت طويلة بما فيه الكفاية حتى يتسنى لجميع مفردات الفئات المستهدفة فرصة المشاركة في الاستبيان، وبالتالي تجنب العينات المتحيزة. كما أن قصر مدة النشر تُنتج عادة عينة متحيزة (إذا كانت عشوائية أو حصصية) لأنه في هذه الحالة، يكون الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت بطريقة غير منتظمة أقل عرضة للاختيار. وبالمثل، مع الأخذ في الاعتبار الاختلافات في بنية الدخول إلى شبكة الإنترنت تبعا لأيام الأسبوع، ينبغي لنا أن نتجنب فترات غير منتظمة لا تراعي كل أيام الأسبوع حتى لا يكون هناك تحيز في العينة.

- التحكيم الميداني

إن مميزات الاستبيان عبر الإنترنت لن تكون ذات فائدة كبيرة إذا لم يتم التحقق من صدقها وثباتها.

فعلى غرار الاستبيان العادي، يجب اختبار ثباته وصدقه (عادة بعرضه على محكمين). وهناك من المتخصصين من يركز في هذا المجال على الصدق الظاهري الذي يتعلق بإمكانية تعميم النتائج وخاصة في البحوث الوصفية. وبالطبع يرتبط

التعميم بمعرفة المشـــاركين في الاســـتبيان وبمدى تمثيليتهم كعينة لمجتمع البحث. ومعروف أن الإنترنت تســـمح بالتعامل مع عينة كبيرة العدد ولكن ذلك لا يعني أنها ممثلة، فليس كل الناس تتفاعل مع الإنترنت ومن يتفاعل منهم فليس بنفس الوتيرة (من حيث الكم والكيف)، فهناك فروق كبيرة بين ســكان المدن وســكان الريف وبين المتعلمين وغير المتعلمين، وبين ميســـوري الحال وبين غيرهم... وخاصــة بين الذكور من الشباب المتعلم وميسور الحال وبين غيرهم (De Marchis, 2012, p. 265).

كما أن هناك من يقترح لضمان تمثيلية العينة ما يسمى بـ**"التحكيم الميداني"**:

في أي نوع من البحوث الاستقصائية عبر الإنترنت، نحتاج إلى التأكد - إذا كان ذلك ممكنا من الناحية التقنية- من أن المبحوث الواحد لا يمكنه الوصول عدة مرات إلى نفس الاستبيان. لكن على الباحث توثيق (الإعلان عن) الإجراءات المتخذة لتجنب ذلك. ويمكن التحكم في الردود المزدوجة التي قد تصاحبها من خلال "كعكات أو ملفات تعريف الارتباط" أو أي تقنية أخرى.

وهناك مشكلة أخرى شائعة في البحوث الاستقصائية عبر الإنترنت هي "نوعية" الاستجابة قياسا على "مدة" الاستجابة. فأحيانا يملأ المشارك الاستبيان في وقت أقل بكثير من المتوسط الملاحظ وبالتالي تعتبر "نوعية" الاستجابة منخفضة، فيستنتج من ذلك عدم أخذ الأسئلة بجدية وأن الإجابة عليها قد تمت بشكل عشوائي، وبالتالي يتم التحفظ عليها أو إلغاؤها.

- أمن البيانات وحمايتها

عندما يتم جمع بيانات شخصية عن المبحوث من خلال الاستبيان عبر الإنترنت، سيكون من الضروري -من خلال إجراءات تقنية- ضمان عدم إمكانية الاطلاع على هذه البيانات أو استخدامها من قبل طرف ثالث لا علاقة له بالبحث.

ولذلك فللمشاركين الحق في معرفة المخاطر التي تنطوي عليها إمكانية إعطاء بياناتهم الشخصية، فضلا عن التدابير التي يجب اتخاذها لتجنب هذه المخاطر.

كما ينبغي الفصل بين ملف البيانات الشخصية (الاسم، العنوان، رقم الهاتف، البريد الإلكتروني...)، وملف البيانات الأخرى التي يتم جمعها من الاستبيان، وألا يكون



تجميع وتصنيف البيانات ممكنا إلا من خلال رمز تعريفي مشترك للنوعين من البيانات وخاص بكل مشارك.

خاتمة

لقد أدت التطورات التكنولوجية إلى استعمال أدوات متجددة لجمع البيانات عن طريق الاستبيان: الاستبيان الذي يملأ حضوريا أو عن بعد (عن طريق الهاتف أو الفاكس أو الإنترنت)، بما في ذلك المسمى الاستبيان الإلكتروني "المعبأ ذاتيا" و"عن طريق البريد الإلكتروني".

إن مراجعة الأدبيات المتخصصة (Fricke, 2005; Manfreda, 2008; Dillman, 2009; Vidal, 2012) تشير عادة إلى اختلاف نتائج تطبيق الاستبيان باختلاف أنواعه (حضوريا، عن طريق الهاتف، الفاكس، الإنترنت...)، وإلى جدوى استعمال الاستبيان عبر الإنترنت كوسيلة مكملة للاستعمالات النوعية الأخرى.

وتجدر الإشارة في الأخير إلى أن الطبيعة الحديثة والمتجددة وسريعة التطور لهذا النوع من الاستبيانات الإنترنتية، تتطلب مزيدا من البحوث المتخصصة والتتابعية.



6.3.3. التتبع الرقمي للبيانات

إن الانتشار الواسع لاستخدام الانترنت عبر العالم لقراءة الأخبار أو لمشاهدة الصور والمقاطع السمعية البصرية أو للتفاعل الآني عبر شبكات التواصل الاجتماعي حول مواضيع مختلفة أو لمعاينة المنتجات المسوّقة إلكترونيا أو لعرض الحياة الخاصة والاجتماعية للأفراد عبر المنصات الإلكترونية... أدى بالراغبين في معرفة طبيعة هذه الاستخدامات الرقمية وتأثيراتها إلى زيادة الطلب على أعمال الباحثين المتخصصين في دراسة محتويات الوسط الرقمي ببياناته الضخمة (Big data)، مقابل ما يسميه البعض بالبيانات الصغيرة (Small data) أو الكثيفة (Thick data) المجمعة بأدوات علم اجتماعية تقليدية.

يستعمل هؤلاء الباحثون العديد من أدوات جمع البيانات الرقمية، لكن انخفاض معدلات الاستجابة للاستبيانات الإلكترونية وسلبيات إجراء المقابلات عبر النت للحصول على عادات وأنماط استخدام روادها وصعوبة قياس بعض تفاصيل تعرضهم للمحتوى الرقمي، جعل بعض الباحثين يلجأ إلى استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والبنوك الرقمية لبعض المنصات لتتبع الآثار الرقمية (ملفات تعريف الارتباط/ الكعكات، بيانات التسجيل عبر منصات التواصل...) التي يتركها معظم المستخدمين عبر النت وجمع بياناتهم الشخصية بغية تحليلها.

كما جعل البعض الآخر يدعو إلى اعتماد تصميمات مختلطة لدمج بيانات الآثار الرقمية مع بيانات البحوث المسحية (Linking Digital Traces and Survey Data) لتكوين صورة أشمل عن استخدامات وتأثيرات وسائل التواصل الاجتماعي، معتبرا أن تحليل المنصات الإلكترونية من خلال البحوث المسحية/ الاستقصائية (آراء وتصورات الأفراد) فقط هو أمر تبسيطي لأنه، في أحسن الأحوال، يقيس تأثيرات وسائل التواصل الاجتماعي بشكل مصطنع، بحيث أنه يقتصر على جمع البيانات المبلغ عنها ذاتيًا على المستوى الفردي (Otto, Loecherbach & Vliegenthart, 2023, p. 5).



وفيما يلي تعريف أداة جمع بيانات التتبع الرقمي المستخدمة في الاستجابة لمثل هكذا رغبات، مع الإشارة إلى أنه تم في مباحث سابقة عرض بعض أدوات جمع البيانات في البحوث المسحية (الاستبيان...).

1.6.3.3. تعريف التتبع الرقمي للبيانات

يمكن تعريف بيانات التتبع الرقمي (Digital Trace Data/ DTD) "على أنها سجلات النشاط (بيانات التتبع) التي يتم إعدادها من خلال نظام معلوماتي عبر الإنترنت" (Howison et al., 2011, p. 769). ولقد مر معنا أن البعض يذكره باسم "ربط البيانات" (Data Linkage) ضمن عملية أوسع تستهدف خاصة ربط البيانات الرقمية ببيانات المسح الاجتماعي.

مع الإشارة إلى أن البيانات الرقمية ليست مصممة خصيصًا لأغراض البحث العلمي (الأكاديمي) -قد تكون معدة لأغراض تجارية مثلا-، وأنه يتم جمعها من مستخدمي الانترنت بشكل مستتر ومستمر بواسطة المنصات الرقمية خاصة. وتشمل هذه العملية على وجه التحديد رصد أربع **أنواع من المحتويات** النصية والمسموعة والمرئية (Ohme, Araujo, Boeschoten, Freelon, Ram, Reeves & Robinson, 2023, p.2):

- محتوى ينتجه المستخدمون (مثل، المنشورات والقصص والتعليقات وردود الفعل والصور ومقاطع الفيديو والرسائل الخاصة).
- محتوى يختاره المستخدمون (مثل، عمليات البحث والتعرض الانتقائي).
- محتوى يتلقاه المستخدمون (مثل، التمرير عبر منشورات الآخرين والمقالات ومقاطع الفيديو والرسائل الخاصة).
- محتوى محدِّد/ معرّف للمستخدمين (مثل، التوصيات أو التصفية الخوارزمية).

وتستخدم أداة "التتبع الرقمي" تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة وأنظمة التوصية أو التصفية الخوارزمية بالمنصات الرقمية لتسهل على الباحثين تتبع أنماط مشاهدة الجمهور وسلوكياتهم، وذلك بغية تحليل الظواهر التكنولوجية والسياسية والاجتماعية، وخاصة الأبحاث التي تعتمد على تحليل

الحملات السياسية وتدرس اتجاهات الرأي العام على شبكات التواصل الاجتماعي وتعقب الأخبار المزيفة وتحليل البيانات الضخمة لسلوكيات متصفحي مواقع التواصل الاجتماعي. وهو ما يجعل هذه الأداة مناسبة في اختبار فروض نظريات التأثير: دوامة الصمت وإدراك العداء لوسائل الإعلام وترتيب الأولويات... (عمرو محمد محمود عبد الحميد، 2022، ص. 506).

وفيما يلي أهم الطرق التي تستعملها هذه الأداة في جمع بيانات التتبع الرقمي وتحليلها.

2.6.3.3. طرق جمع بيانات التتبع الرقمي

في البداية، تجدر الإشارة إلى أنه يمكن جمع بيانات التتبع الرقمي لأغراض البحث الأكاديمي بطريقتين: إما عبر المستخدم الفردي (غالبًا المشارك في البحث) أو واجهات المنصات العامة (General Platform Interfaces/ GPIs). ولكل منهما آثاره الخاصة على أنواع تصاميم البحث ويعمل أيضًا على الإجابة على أنواع مختلفة من أسئلة البحث. فطرق جمع البيانات من المنصات تهتم بدراسة تأثيرات وسائل التواصل الاجتماعي المجمعة، بينما تسمح طريقة جمعها من المستخدم بدراسة التأثيرات الخاصة بالشخص المعني (Ohme, Araujo, Boeschoten, Freelon, Ram, Reeves & Robinson, 2023, p. 2).

إذن، يمكن استخدام عدة طرق لجمع وتحليل بيانات التتبع الرقمية المتعلقة بمحتوى الوسائط الاجتماعية خصوصا وبالمحتوى الرقمي عموما: **من المنصات الرقمية أو من المستخدمين الخواص**، ومنها: **واجهات برمجة التطبيقات** (Application Programming Interfaces/ APIs) التي تسمح لجهات خارجية بجمع البيانات الخاصة بالتدفقات الاجتماعية من المستخدمين بموافقتهم، وحزمات **المتبرعين بالبيانات** (Data Donation Packages)، **والتتبع عبر الشاشة** (Screen Tracking/ Screenshots/ Screen recordings)، **والاستخراج/ الكشط** (Scraping) باستخراج محتوى صفحات الويب تلقائيًا -عادة بالشراكة بين الجامعات والمنصات- (Ohme, Araujo, Boeschoten, Freelon, Ram, Reeves & Robinson, 2023, p. 4; Otto, Loecherbach & Vliegenthart, 2023, p. 5; Boeschoten, Freelon, Ram, Reeves & Robinson, 2023, p. 4; Araujo et al., 2022; Breuer et al., 2022;

(Boeschoten, Ausloos, Möller, Araujo & Oberski, 2020; Freelon, 2018). مع الإشارة إلى أن هناك اختلاف في تسمية هذه الطرق الأربعة، حيث أطلق في المراجع المعتمدة سابقة الذكر اسم "**التتبع**" (Tracking) في الوقت نفسه على "واجهات برمجة التطبيقات" وعلى "التتبع عبر الشاشة" وعلى "الاستخراج أو الكشط"، وهو أمر يمكن تبريره على اعتبار أن كل الطرق تقوم بتتبع البيانات الرقمية بمحددات بحثية مختلفة وبالتركيز على وحدات رقمية مختلفة.

وفيما يلي عرض موجز لما هو في متناول الباحثين الأكاديميين من هذه الطرق، مع توضيح مزايا (نقاط قوة) وتحديات (قيود) كل طريقة:

- واجهات برمجة التطبيقات

يعيش العالم حاليا في عصر برمجيات "تتبع البيانات الرقمية" أو فيما أسماه "فريلون" (Freelon, 2018) بعصر "ما بعد واجهات برمجة التطبيقات" (Post-API Age)، نتيجة قرار أهم مواقع التواصل الاجتماعي (فايسبوك وفرعها إنستغرام، وتويتر) بتقييد خدمة الوصول الحر إلى بيانات آثار مستخدميها منذ 2015 وخاصة منذ 2018، وتفضيل التعامل الرسمي مع مؤسسات البحث الأكاديمية (Boeschoten, Freelon, Ram, Reeves & Robinson, 2023, p. 2).

وتجدر الإشارة إلى أن إنشاء معظم "واجهات برمجة التطبيقات" (Application Programming Interfaces/ APIs) تم في الأصل لتوفير بيانات مستخدميها في شكل خدمات تجارية للشركات الخاصة، ولكن عندما بدأ الباحثون في إدراك القيمة العلمية التجريبية لهذه البيانات، بدأت منصات مثل فيسبوك وتويتر في إنشاء واجهات برمجة تطبيقات خصيصًا لهم. يتم تحديد نوع وحجم ومدة البيانات التي توفرها واجهات برمجة التطبيقات بواسطة المنصة، وغالبًا ما يكون ذلك بمستويات مختلفة من الوصول (على سبيل المثال، في حالة تويتر، توفر واجهة برمجة التطبيقات "الأكاديمية" جميع التغريدات منذ إنشاء المنصة، في حين أن التطبيقات العامة تغطي فقط الأيام السبعة الأخيرة). عادةً ما يتم إثراء محتوى البيانات التي تم إنشاؤها بواسطة واجهات برمجة التطبيقات من خلال مجموعة واسعة من البيانات الوصفية أو الواصفة (Metadata): في حالة تويتر، يتضمن المحتوى الخاص بالتغريدة مثلا: وقت

إنشاء التغريدة، اسم التطبيق الذي تم استخدامه لنشرها، ما إذا كان المحتوى عبارة عن إعادة تغريد، اسم شاشة منشئ المحتوى، وما إذا تم التحقق من هذا المستخدم. يمكن الحصول على كل هذه البيانات بكفاءة بكميات كبيرة باستخدام واجهات الـ "API" مفتوحة المصدر (المجانية) والمكتوبة بلغات البرمجة المعلوماتية. تقدم واجهات برمجة التطبيقات الأكثر استخدامًا بيانات عامة متاحة للجمهور (مثلا، من خلال واجهات الويب)، ولكن بعضها يقدم بيانات خاصة إذا وافق على ذلك المستخدم النهائي (Ohme, Araujo, Boeschoten, Freelon, Ram, Reeves & Robinson, 2023, p. 4). ومن أمثلة هذه التطبيقات: "Twitter Academic API" (بالنسبة لتويتر)، و"Crowdtangle" (بالنسبة للفيسبوك وإنستغرام)...

وفيما يلي أهم مزايا هذه الواجهات وأهم التحديات التي تواجهها تبعا لبعض الأدبيات المتخصصة (Otto, Loecherbach & Vliegenthart, 2023, p. 6; Ohme, Araujo, Boeschoten, Freelon, Ram, Reeves & Robinson, 2023, p. 4; Freelon, 2018).

-- مزايا/ نقاط قوة واجهات برمجة التطبيقات

تقدم واجهات الـ "API" ثلاث **مزايا** رئيسة للباحثين:

أولاً، عادة ما تكون هذه الواجهات سهلة الاستخدام نسبيًا، حيث تقدم منصات الشبكات الاجتماعية وثائق حول هذه الواجهات وبنية البيانات، وغالبًا ما توفر برامج تعليمية للباحثين حول كيفية الحصول على البيانات. كما أن جمع البيانات يتم بواسطة المنصات وعبرها، وهو أمر عادة ما يكون مريحًا وغير مزعج للمستخدمين، حيث إنهم لا يشاركون بشكل مباشر في العملية.

ثانيًا، غالبًا ما توفر منصات الشبكات الاجتماعية درجة معينة من الوصول المجاني لواجهاتها التطبيقية.

ثالثًا، أثناء تصميم الأدوات (الملحقات والتطبيقات) التي تسمح بتتبع المحتوى الرقمي، يمكن التركيز على ما هو مطلوب بالضبط (ضروري)، مما يجعل هذا العملية مرنة ويمكن تكييفها مع أي مشروع بحثي. وهذا يمكن أن يقلل من فرص جمع البيانات



دون غرض بحثي واضح ويجعل عملية الربط بين بيانات التتبع الرقمي وبيانات المسح، مثلا، أسهل.

رابعا، إن تتبع آثار المستخدمين وتوفير نصها رقميا يسهل عملية تحليل محتواها آليا، مما يجعل من الممكن توسيع نطاق مثل هذه التحليلات ليشمل محتويات عدد أكبر من وسائل الإعلام وعدم الاقتصار على عينة منها فقط.

-- تحديات/ قيود واجهات برمجة التطبيقات

إن لهذه الواجهات التطبيقية بعض التحديات أو القيود أهمها:

أولا، إن منصات الويب عموما ووسائل التواصل الاجتماعي خصوصا تَحد من حجم البيانات التي يمكن جمعها بطريقة مجانية للراغبين في الوصول إليها، بل إنها تفرض قيودا مبهمة على من يُمنح حق الوصول، وقد تلغي هذا الوصول في أي وقت ولأي سبب.

ثانيًا، لأسباب تتعلق بالخصوصية، تسمح واجهات برمجة التطبيقات (API) للباحثين فقط بالوصول إلى المحتوى العام (على سبيل المثال، المنشورات العامة للمستخدمين الذين يكون ملمحهم/ "بروفايلهم" الشخصي "عام") وإلى مجموعة فرعية فقط من التدابير العامة التي قد يراها المستخدمون العاديون أيضًا عند استخدام الخدمة (مثل، عدد "إعادة التغريد" -Retuits-).

ثالثًا، قد يكون ربط هذه البيانات بالسلوك على المستوى الفردي أمرًا صعبًا، حيث تميل واجهات برمجة التطبيقات إلى توفير معلومات مجمعة على مستوى المحتوى، بدلاً من مستوى الأفراد.

رابعا، تمثل الموافقة المستنيرة للمشاركين في البحث تحديًا عند استخدام أداة التتبع الرقمي، حيث يتم جمع البيانات بكميات كبيرة عبر المنصة بموجب أحكام قد يتم تغطيتها بموجب شروط وأحكام المنصات عبر الويب، ولكن دون أن يكون من الممكن للباحثين الاتصال بأفراد محددين للحصول على موافقتهم المستنيرة للمشاركة في البحث، بسبب الحجم الهائل للبيانات ولأن الباحثين قد لا يتمكنون من تحديد و/أو الاتصال بهؤلاء الأفراد قبل التعامل مع المنصة.

خامسا، يمكن أن يؤدي التتبع المعلن إلى مشكلات تتعلق بالرغبة الاجتماعية والوعي بالخصوصية لدى المشاركين (المبحوثين)، مما يؤثر على سلوكهم العادي وبالتالي يشوه صحة نتائج البحث، وذلك على غرار ما يحدث مثلا في حالة البحوث التقليدية (خارج الخط) عند جمع البيانات باستخدام الملاحظة بالمشاركة والتي يؤثر فيها حضور الباحث على سلوك المبحوثين.

سادسا، قد تكون أساليب التتبع عرضة للأخطاء بسبب تغير الإعدادات الفنية في الواجهة الخلفية للمحتوى الإلكتروني (لوسائل التواصل الاجتماعي، مثلا) والتي، إذا لم يتم اكتشافها مبكرًا، يمكن أن تؤدي إلى عدم جمع كل البيانات أو أجزاء فقط من البيانات. فتحديثات المنصات وأنظمة التشغيل والتطبيقات والمتصفحات يمكن أن تؤثر على حسن تأدية وظائف أداة جمع البيانات الرقمية. وهو تحد يؤثر على جميع تصميمات البحوث التي تستخدم الآثار الرقمية، لكنها تؤثر بشكل خاص على تلك التي تتعلق باتجاهات طويلة المدى، لأنه إذا تغير توافر مصادر البيانات وشكلها بشكل متكرر مع مرور الوقت، تصبح التحليلات صعبة.

سابعا، إن التتبع المتحرك للتطبيقات عبر النت نادرًا ما يكون ممكنًا حتى الآن، ويعتمد أيضًا في الغالب على تتبع المتصفح نفسه، وبالتالي يفتقد أجزاء كبيرة من الاتصال المتحرك عبر النت. إن فرص استمرار عمل ملحق المتصفح أو تطبيق تتبع البيانات المتحركة بعد بضع سنوات ضئيلة للغاية، مما يعني أن كل مشروع يقوم بتطوير أداة تتبع رقمية يجب أن يأخذ في الاعتبار أن هناك حاجة إلى موارد إضافية للصيانة والتكيف لجعل استثمار التكلفة مستدامًا. كما أن ضخامة البيانات المتاحة للتتبع التلقائي قد لا تكون كلها مهمة، مما قد يستدعي معالجة تصفوية مسبقة للبيانات، وهذه المعالجة تتطلب توحيد وتنسيق خطواتها بشفافية وهو أمر صعب ولا يزال في بداياته.



- حزمات بيانات المتبرعين (Data Donation Packages)

منذ أن تم اعتماد النظام العام لحماية للبيانات (GDPR) في أوروبا في عام 2016 -أصبح ساري المفعول في عام 2018 بعد فترة انتقالية-، أصبح من الممكن للأفراد تحميل نسخة عن كل الآثار الرقمية التي يتركونها خلفهم، وذلك في شكل حزمات تسمى "حزمات البيانات المحملة" (Data Download Packages/ DDPs) (Breuer, Kmetty, Haim & Stier , 2022). مما يتيح لهم نظريا إمكانية تشاركها لأغراض بحثية. وهو الأمر الذي أصبح معمولا به عبر النت عموما من خلال قوانين فرعية مشابهة في الكثير من دول العالم، حيث ازدادت شعبيته منذئذ. مع الإشارة إلى أنه تم استخدام في وقت سابق بعض تصميمات البحث باستخدام هذه الطريقة، مثل "تاريخ الويب" (WebHistorian)، الذي يسمح بإلقاء نظرة عامة شاملة على تاريخ التصفح (بما في ذلك الزيارات إلى مواقع التواصل الاجتماعي) (Otto, Loecherbach & Vliegenthart, 2023, p. 7). ومن التطبيقات المعلوماتية المستخدمة حاليا في هذا المجال: OSD2F, PORT, PIEGraph .

إذن، يمكن جمع البيانات الرقمية عن طريق المستخدمين المشاركين في البحث والذين يتبرعون ببيانات آثار استخداماتهم الرقمية للباحثين. عادة ما تكون عملية جمع البيانات المتبرع بها بأثر رجعي من الناحية الزمنية -كما سبق ذكره- وتكون شاملة للبيانات الخاصة (مثل، الرسائل الخاصة أو ملفات التعريف/ "البروفايلات" الفردية). ومن الناحية العملية، يستفيد الباحثون من طريقة التبرع بالبيانات بطرق مختلفة: باستخراج الآثار الرقمية لبياناتهم (DTD) من سجل التصفح الخاص بهم باستخدام المكونات الإضافية (Plugins) أو بتسجيل تقارير محددة يدويًا تظهر على هواتفهم المحمولة. تعمل هذه الطريقة التي زادت شعبيتها في السنوات الأخيرة على تعزيز حق الأفراد في الوصول إلى نسخة من بياناتهم الشخصية وإمكانية نقلها بتنسيق يمكن قراءته آليًا، وفقًا لما تفرضه السلطات التنظيمية/ سلطات الضبط/ المتعددة عبر عدة دول في العالم. ومن الأمثلة على ذلك تنزيلات بيانات الفيسبوك أو تنزيلات "غوغل" (Google Takeout) أو تنزيلات جميع مقاطع الفيديو عبر "تيك توك" أو مجمل البيانات المتعلقة بالإعلانات عبر تويتر...

عادةً ما يلتزم مراقبو البيانات، عبر مثل هذه المنصات الإلكترونية، بهذه الخدمات من خلال تزويد مستخدميهم بملف مضغوط، يشار إليه غالبًا باسم "حزمة تنزيل البيانات" سابقة الذكر. كما تساعد بعض المؤسسات البحثية المشاركين في البحث باقتراح مرافقة ذوي المعرفة الرقمية المنخفضة منهم، وبتشغيل برنامج نصي لإلغاء هوية المشاركين حضوريا وتحت إشرافهم، وبإفهامهم بأن لهم حرية اتخاذ القرار بشأن مشاركة أو عدم مشاركة كل نقطة بيانات من بياناتهم الرقمية على انفراد، أو من خلال حصر تجميع البيانات محليًا على جهاز المشارك من خلال متصفح الويب الخاص به، ومشاركة هذه البيانات المجمعة مع الباحثين فقط، بعد موافقة المشارك في البحث.

وبالطبع، يمكن استخدام هذه الآثار الرقمية في بحوث منفردة أو دمجها في دراسات مسحية/ استقصائية عبر الإنترنت، حيث يتم تعيين المشاركين عبر الإنترنت، وملء الاستبيان، ثم يُطلب منهم التبرع بآثارهم الرقمية. كما يطلب من المشاركين في بعض التصميمات الأخرى إضافة تعليقات توضيحية على بياناتهم الرقمية الخاصة (مثل، ما إذا كانت البيانات تتطابق مع أنماط الاستخدام المعتادة لديهم).

ويتمثل الاختلاف الرئيس مقارنة بطريقة التتبع سابقة الذكر (واجهات برمجة التطبيقات) في أن البيانات المتبرع بها يتم جمعها بشكل لاحق (باستخدام البيانات التي تم تتبعها بالفعل) بينما يحدث التتبع المبرمج عادة بشكل مسبق (على سبيل المثال، عن طريق تثبيت أداة تتتبع استخدام منصة شبكات التواصل الاجتماعي) (Otto, Loecherbach & Vliegenthart, 2023, p. 7).

وفيما يلي أهم مزايا وتحديات استخدام أداة التبرع بالبيانات تبعا لبعض الأدبيات المتخصصة (Otto, Loecherbach & Vliegenthart, 2023, p. 6; Ohme, Araujo, Boeschoten, Freelon, Ram, Reeves & Robinson, 2023, p. 4; Araujo et al., 2022; Breuer et al., 2022).



-- مزايا/ نقاط قوة حزمات بيانات المتبرعين

توفر طريقة التبرع بالبيانات عدة مزايا رئيسة للباحثين والمشاركين في البحث:

أولاً، تسمح طريقة "بيانات المتبرعين" (DD) -كغيرها من الطرق التي تركز على المستخدم- للباحثين بإدراج التقارير الذاتية (مثل التصورات والمواقف) في تصميماتهم بالإضافة إلى العمل مع المشاركين لإثراء الآثار الرقمية لبياناتهم (DTD) ووضعها في سياقها، من خلال طرح أسئلة حول البيانات.

ثانيًا، يمكن للباحثين التأكد من أن المشاركين قادرون على تقديم موافقة مستنيرة والمشاركة في تحديد كيفية استخدام بياناتهم.

ثالثًا، يمكن للباحثين جمع معلومات ذات طبيعة أكثر خصوصية أو حساسية (مثل، رسائل المشارك الخاصة، أو كيفية قيام المنصة بتعريفه) مقارنة بما يمكن جمعه عادةً عبر طرق أخرى.

رابعا، من مميزات هذه الطريقة التركيز القوي على المشاركة النشطة للمشاركين في البحث، حيث يمكنهم فحص آثارهم الرقمية وتصفيتها قبل السماح للباحثين بالوصول إليها.

خامسا، يمكن أن تعود البيانات المتبرع بها أحيانًا إلى أشهر أو سنوات، مما يسمح بإلقاء نظرة عامة أطول وأقل تأثرًا بقضايا الرغبة الاجتماعية مقارنة بالطريقة السابقة (API).

سادسا، من الناحية الفنية، تعتبر عملية تثبيت أي ملحقات أو تطبيقات معلوماتية غير ضرورية، مما يقلل من مقدار الدعم الفني المطلوب ويتيح إمكانية التكيف مع مستجدات المنصات التي تتميز بمرونة مستمرة، ويعزز إمكانية استخدام عدة أجهزة (الجوال، سطح المكتب) وعدة منصات (تويتر، فيسبوك...)، مما يوفر قياسًا أكثر دقة من مجرد تتبع نظام أساسي وجهاز واحد.

-- **تحديات/ قيود حزمات بيانات المتبرعين**

على غرار الطرق الأخرى، فإن للتبرع بالبيانات تحديات عملية تواجهها:

أولاً، عادة ما تتطلب الطريقة من المشاركين تنفيذ بعض الإجراءات لجمع البيانات (مثل، تحديد موقع البيانات وطلب تحميل حزمة الـ"DDP" من المنصات)، مما قد يخلق تحديات للمشاركين ذوي الكفاءة التقنية الأقل. وهو ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات عدم الاستجابة، وبالتالي، إلى مشكلات تتعلق بالتمثيل وأحجام العينات.

ثانيا، تعتمد العملية عادة على منصات التواصل الاجتماعي التي هي ملزمة قانونًا بتقديم البيانات الشخصية لأصحابها، إلا أن العملية يمكن أن تستغرق ما يصل إلى أسابيع وتكون شاقة للمستخدم الذي يطلب بياناته. بالإضافة إلى ذلك، لا توجد متطلبات محددة بشأن البيانات التي يجب تضمينها، حيث تكون البيانات المهمة لأغراض البحث (مثل، التعرض للجدول الزمني) ليست جزءًا من البيانات المستخرجة، مما يؤثر سلبا على تصميمات البحث التي يمكن أن تستفيد من التبرعات بالبيانات المرصدة عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

ثالثًا، نادرا ما تكون البيانات الشخصية المحملة بهذه الطريقة في شكل تنسيق منظم للغاية ويمكن قراءتها آليًا (مثل ملفات: CSV أو JSON)، مما يسهل معالجتها، لأنه غالبا ما تكون بيانات المتبرعين أقل تنظيمًا أو توثيقًا -عند مقارنتها بواجهات برمجة التطبيقات- على سبيل المثال، قد تكتفي بعض ملفات المحتويات المحملة بذكر روابط بعض المحتويات (محتوى الإعجاب بالتغريدات...)، مما يتطلب خطوة إضافية لاسترداد هذا المحتويات، واستخدام مهارات محددة لاسترجاع البيانات وتخزينها وربطها. بالإضافة إلى أن أرشيفات وسائل التواصل الاجتماعي أو تاريخ التصفح مثلا، لا يتم تقديم "دليل" التعامل معها، مع الإشارة إلى أن التكوين الدقيق لمثل هذه الملفات المقدمة للتبرع يتغير بشكل متكرر، مما يتطلب من الباحثين دائمًا استغراق بعض الوقت في فهم محتوى مصدر البيانات وبنيته مع قبول أن بعض المتغيرات لن تكون قابلة للاستخدام دون مزيد من المعلومات حول كيفية إنشائها.

رابعا، بناءً على كل ما سبق، غالبًا ما تتطلب طريقة التبرع بالبيانات جهدًا كبيرًا من فريق البحث والمشاركين.



وتجدر الإشارة في الأخير إلى أنه يمكن الجمع بين واجهة برمجة التطبيقات ومنطق التبرع بالبيانات، باستخدام بعض البرامج المعلوماتية عبر بعض مواقع التواصل الاجتماعي (Ohme, Araujo, Boeschoten, Freelon, Ram, Reeves & Robinson, 2023, p. 5).

- **التتبع عبر الشاشة**

يعتبر التتبع عبر الشاشة (Screen Tracking) أو لقطات الشاشة (Screenshots) – لحظة ثابتة- أو تسجيلاتها (Screen recordings) -لقطة فيديوية- (Otto, Loecherbach & Vliegenthart, 2023, p. 8) طريقة تركز على المستخدم، حيث يتم التقاط المعلومات السلوكية تلقائيًا، في أغلب الأحيان من الأفراد وبتسلسل زمني قريب من السلوك الفعلي، وذلك بمساعدة برنامج التتبع. كما هو الحال مع التبرع بالبيانات، تسمح البيانات التي يتم جمعها عبر التتبع "الشاشوي" بجمع البيانات الخاصة، ومع ذلك فإن مدتها الزمنية استكشافية، أي تتتبع البيانات الرقمية عند إنتاجها. لكن ما دامت معظم التواصلات الرقمية عبر تطبيقات مواقع التواصل الاجتماعي يتم عبر الأجهزة المحمولة وليس عبر أجهزة الكمبيوتر المكتبية والمتصفحات، فإنه يصعب التقاط البيانات بطريقة التتبع عبر الشاشة التي تتم في الغالب على الأجهزة المحمولة، لذلك تعتبر طريقة التبرع بالبيانات أنسب لعملية التقاط الآثار الرقمية المتنقلة وخاصة في حالة التعامل مع عدد قليل من المنصات والتطبيقات والخدمات التي يقوم المستخدم بتسجيل الدخول إليها ويمكنه بدوره تنزيل بياناته منها، لأن مستخدم التبرع بالبيانات يجد صعوبة هو أيضا في حالة تعامله مع كمية كبيرة من الأنشطة على الأجهزة المحمولة.

ويمكن تتبع عدة أنواع من البيانات عبر الوسائط الرقمية: سجلات "عنوان موقع الويب" (URL) الخاصة بتصفح الويب، البيانات المجمعة من المنتجات التجارية (مثل منشورات تويتر أو فيسبوك...)، سجلات التطبيقات المستخدمة على الأجهزة... تشترك جميع مصادر البيانات هذه في الإفادة في اكتشاف كيفية التعرض لوسائل الإعلام وماهية تأثيرات هذه الأخيرة. وعلى سبيل المثال، يمكن استخدام المكونات الإضافية (Plugins) للمتصفح لتتبع المحتوى المحدد الذي يتفاعل معه

مستخدمو الوسائط وتوقيت وتسلسل تلك التفاعلات. تتمثل الميزة الرئيسة لهذه البيانات في إمكانية اكتشاف التفاصيل التي لم تكن متوافرة في المقاييس التتبعية العامة (مثل، ساعات استخدام وسائل التواصل الاجتماعي يوميًا أو أسبوعيًا).

إن تتبع محتوى الشبكات الاجتماعية يمكن أن يكون فعالاً بشكل خاص من خلال استخدام بيانات الشاشة، مما يقدم أحد أحدث التطورات في أبحاث التتبع، ومن بينها البرنامج المعلوماتي "Screenomics-App" الذي يلتقط لقطات الشاشة بالإضافة إلى البيانات الوصفية/ التوصيفية (Metadata). ويركز هذا التطبيق حاليا على شاشات التتبع، حيث يتم في كل خمس ثوانٍ تنشيط الأجهزة الرقمية، ويقوم التطبيق البرمجي الموجود على الجهاز بتسجيل وتشفير وضغط وإرسال لقطة شاشة (Screenshot) لكل ما ظهر على الشاشة في تلك اللحظة إلى خادم بيانات البحث. بعد ذلك، يميز اختبار تحليل تطبيق "Screenomics" بين المقدمة والخلفية المحيطة والقطاعات ونص الشاشة وكتل الصور، ويستخدم محركات التعرف على النص والوجه والشعار والكائن لجمع المستندات النصية ومعرفات الصور (على سبيل المثال، عدد الوجوه في لقطة الشاشة). يمكن دمج هذه الميزات مع البيانات الوصفية لتسهيل تخزين واسترجاع وتصور الشاشات الفردية. كما يمكن فهرستها والبحث فيها فيما يتعلق بميزات زمنية ونصية ورسومية وموضوعاتية محددة (Ohme, Araujo, Boeschoten, Freelon, Ram, Reeves & Robinson, 2023, p. 6).

وسيتم فيما يلي توضيح مزايا وتحديات طريقة التتبع عبر الشاشة عموما ومن خلال البرنامج المعلوماتي (Screenomics) خصوصا (Ohme, Araujo, Boeschoten, Freelon, Ram, Reeves & Robinson, 2023, pp. 6-7; Otto, Loecherbach & Vliegenthart, 2023, p. 9):





-- مزايا/ نقاط قوة التتبع عبر الشاشة

للتتبع عبر الشاشة العديد من المزايا:

أولا، يمكن اعتبار التتبع عبر الشاشة أمرًا سهلا بالنسبة للمشاركين (المبحوثين)، حيث لا يحتاج أكثر من تثبيت برنامج التسجيل على الجهاز المستخدم، فلا يحتاج المشاركون إلى القيام بأي مهام إضافية متعلقة بجمع البيانات، وذلك بخلاف الباحثين كما سنرى لاحقا.

ثانيا، يتميز عن الأدوات الرقمية الأخرى بقياس ردود الفعل الفورية على محتوى وسائل التواصل الاجتماعي، وحتى عن الدراسات المسحية/ الاستقصائية التي يمكنها فقط قياس تأثيرات الاستخدام "المتأخرة" وطويلة الأجل مثل المواقف والآراء والنوايا السلوكية.

ثالثا، يتميز بإمكانية التقاط مختلف المحتويات عبر المنصات والأجهزة المختلفة (الثابتة والمتنقلة خاصة)، حيث إن الشاشات تعرض نطاقًا واسعًا من الحياة الرقمية (على سبيل المثال، يمكن الحصول على لقطات الشاشة من الهواتف الذكية وأجهزة الكمبيوتر وأنظمة الكابلات، وربما السيارات وغيرها من الأجهزة المتصلة إنترنتيا). فكل ما يشاهده الناس ويفعلونه على الشاشة يصبح جزءًا من السجل الشخصي الفريد لكل مستخدم للتجارب التي تشكل الحياة الرقمية (الشاشة الاسمية/ Screenome).

رابعا، يمكنه التقاط التعرض الفعلي أفضل من أداتي واجهات التتبع والتبرعات، من خلال إظهار ما تم عرضه للمشارك على الشاشة، وهذا يوفر مزايا واضحة خاصة لدراسة الإعلانات.

خامسا، تعتبر تسجيلات الشاشة متعددة الوسائط، حيث تتضمن التسجيلات جميع الكلمات والصور والمقاطع التي تعرض لها المستخدمون، في الموقع الدقيق والتسلسل الذي تم عرضها فيه.

سادسا، تشكل الشاشات سجلا زمنيا مفصلا لمحتويات الوسائط، بغض النظر عن التبديل السريع الذي نعرف أنه يحدث بين التطبيقات والمنصات. وهكذا، تسمح هذه البيانات للباحثين بفحص تسلسلات وأنماط التعرض المفصلة للغاية، والتأثيرات اللاحقة.

تعد بيانات تتبع السلاسل الزمنية مفيدة بشكل خاص لأنها تسهل فحص التغييرات والتأثيرات داخل الأفراد بدلاً من الاختلافات بين الأفراد والمجموعات، مثل، التغير في الحالة المزاجية لدى شخص ما مع مرور الوقت كرد فعل لمحتوى إعلامي محدد واجهه هذا الشخص. ومن البرمجيات المستخدمة لتنفيذ ذلك تطبيق "Screenomics" الذي يقوم بتجميع بيانات الشاشات بشكل شامل وباستخدام طريقة بحثية خاصة بكل شخص، وهو ما يتطابق بشكل مباشر مع الافتراضات النظرية والفرضيات حول كيفية عمل تأثيرات وسائل التواصل الاجتماعي -على المستوى الفردي وبقدر كبير من الخصوصية-، وبالتالي فهو يسمح باستنتاج أفضل حول تلك التأثيرات، والتنبؤ بتكرار الاستخدامات وتوقيتها بين مقاطع المحتويات على مدى فترات زمنية قصيرة.

بالإضافة إلى تطبيق "Screenomics-App"، يمكن استخدام تطبيقات أخرى مثل، "ScreenLife-App"، "Netquest"، "Comscore"...

-- **تحديات/ قيود التتبع عبر الشاشة**

هناك تحديات عملية تواجه بيانات التتبع عبر الشاشة، يمكن إيجازها فيما يلي:

أولاً، يتطلب الحصول على بيانات التتبع في كثير من الأحيان خبرة كبيرة وجهدًا كبيرًا. يجب على الباحثين تطوير برنامج التتبع أو الحصول عليه، وتجنيد المشاركين والحصول على موافقتهم، وإدارة مجموعة كبيرة جدا من البيانات وغالبًا وفقًا لبروتوكولات صارمة للحفاظ على الخصوصية.

ثانيًا، نظرًا لأن بيانات التتبع عادةً ما تكون مصممة بشكل هادف لتكون شاملة، فإن استخدامها للإجابة على أسئلة بحثية محددة وخاصة -تبعا لأهداف البحث- غالبًا ما يتطلب تطوير أساليب جديدة لاستخراج متغيرات ذات معنى -مرتبطة بأهداف البحث- من تدفقات البيانات. على سبيل المثال، يجب على الباحثين الذين يستخدمون بيانات لقطة الشاشة لدراسة الميل العاطفي لمحتوى الشاشة تطوير تقنيات قابلة للتكرار لتحديد و/أو تقييم القيمة العاطفية لكل لقطة شاشة.

ثالثًا، لطرق التتبع المختلفة قيود تتعلق بخاصية شموليتها مثل، عدم وجود قياس للصوت أو تكرار المعاينة -لحد الآن-...

رابعا، بخلاف الطبيعة الواقعية لجمع البيانات في البحوث الميدانية والتي توفر الصدق البيئي/ الواقعي للبيانات وإمكانية وصف تعرض الأفراد لوسائل الإعلام ومشاركتهم في الحياة الواقعية، فإن الطبيعة الاستكشافية لالتقاط البيانات عبر الشاشة تحد من إمكانية الاستنتاجات السببية. بينما، قد تكون بيانات التتبع مفيدة بشكل خاص في التجارب شبه التجريبية والتجريبية لتحديد المشاركين المطلوبين، تحديد مدة التجارب، التحكم في كيفية المشاركة (توقيتها وحجمها)...

خامسا، يأتي المحتوى الذي يتم الحصول عليه من خلال هذه التقنية في شكل تنسيق غير منظم لكونه عبارة عن معلومات مرئية. كما أن تخزينه يتطلب سعة أكبر من المحتوى النصي، ويتطلب تحليله إعدادات تنظيمية مسبقة، أي اتخاذ بعض خطوات المعالجة المسبقة قبل أن يتمكن المرء من إجراء أي تحليل. ومع ذلك، تعتمد هذه الخطوات على التصميم الدقيق. بالنسبة لطريقة لقطات الشاشة بالمقارنة مع التحليل اليدوي للمحتوى، لا توجد تقريبًا أي معالجة مسبقة ضرورية حيث يمكن للمبرمجين استخدام لقطات الشاشة (القابلة للقراءة) مباشرة لترميز المتغيرات محل الاهتمام. أما إذا كان الهدف هو تحليل لقطات الشاشة (النص منها) تلقائيًا، فيجب معالجتها مسبقًا. عادةً ما يعمل برنامج التعرف على النص (التعرف البصري على الأحرف) بشكل جيد للغاية مع لقطات الشاشة من الأجهزة المحمولة بحيث يمكن معالجة النص وتحليله بشكل أكبر. ونظرًا لأن لقطات الشاشة وبرامج التعرف الضوئي على الحروف (OCR) لا تلتقط عادة المحتوى المرئي، ولكن فقط النص ذي الصلة، فإن العمليات المماثلة مثل تتبع البيانات ليست ضرورية في الغالب.

سادسا، لا يزال استخراج خصائص المحتوى بشكل موثوق من المادة المرئية يمثل تحديًا مهما، خاصة إذا كان الباحث يرغب في إجراء تحليل تلقائي لمحتوى المادة. كما أن عملية جمع البيانات بطريقة آلية ستشمل بيانات خاصة للغاية (مراسلة خاصة، تطبيق مصرفي...)، مما يشكل تحديا هاما للراغبين في اتخاذ تدابير الخصوصية الملائمة وتخزين بياناتها.

سابعا، يعتمد التتبع عبر الشاشة –على غرار كل التصميمات البحثية الطولية والمكثفة- على المشاركة المستمرة للمستجيب (المبحوث)، وهو يتطلب من الباحثين اتباع التعليمات عن كثب ويحتاجون إلى التأكد من أن أجهزتهم المحمولة مرتبطة وتعمل بشكل صحيح. كما يتطلب ذلك جهدا خاصا من طرف المشارك: يجب عليه أن يتذكر ويكتشف المواقف ذات الصلة لأخذ لقطة شاشة. لذلك، يعتبر الالتزام العالي والتحفيز المناسب لدى المشاركين أمرًا ضروريًا.

ثامنا، نادرًا ما يسمح في الدراسات المعتمدة على هذه التقنية في معالجة أحجام عينات كبيرة -بخلاف تلك المعتمدة على تقنيات الأخرى- نظرًا لأنها تكون مكلفة للغاية وخاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار الحوافز -المدفوعة للمشاركين- التي عادة ما تكون مرتفعة جدًا.

تاسعا، تلتقط تسجيلات الشاشة قدرًا كبيرًا من المحتوى غير المهم بالنسبة لأهداف البحث نظرًا لأن الباحثين يهتمون في الغالب بمحتوى محدد فقط، مثل، معلومات الوسائط الاجتماعية أو التفاعلات الاجتماعية. ولذلك، يجب البحث في مجموعة التسجيلات (البيانات الأولية) عن الكلمات والمحتوى المهمين. ويمكن القيام بذلك بعد إرسال التسجيلات إلى الباحث من خلال البحث في مجموعة النص عن الكلمات المفتاحية بناءً على القواميس. الطريقة الثانية لتحديد وتصفية المحتوى ذي الصلة هي ما يسمى بنهج "تسجيل المفاتيح". هنا، يتم تحديد المحتوى المهم قبل جمع البيانات، ويتم تقديم التسجيلات ذات الكلمات المعنية (المفتاحية) فقط إلى الباحث من الهاتف. وتتم معالجة التسجيلات على الجهاز المحمول نفسه.

- وفي الأخير، تجدر الإشارة إلى أنه يمكن الجمع بين تقنيتي لقطات الشاشة والتبرع بالبيانات، بأخذ عينات تجريبية من الآثار المتبعة عبر الهاتف المحمول والتبرع بها بعد إثرائها بالأحاسيس والأحكام الشخصية. وهو ما يشار إليه أحيانًا باسم تحليل الارتباط الطولي المكثف للهاتف المحمول (Mobile Intensive Longitudinal Linkage Analysis)، ويكون مناسبًا بشكل خاص لالتقاط ردود الفعل الفورية على محتوى الوسائط الاجتماعية مثل المشاعر أو أحكام المصداقية لعناصر معينة من وسائل التواصل الاجتماعي.



ولمزيد من التفصيل حول كيفية استخدام الأدوات الثلاث (APIs, DDPs, Screen Tracking) في التتبع الرقمي للبيانات (DTD) في البحوث العلمية، يمكن الرجوع إلى المثال التطبيقي الذي أورده "أوم" وآخرون (Ohme, Araujo, Boeschoten, Freelon, Ram, Reeves & Robinson, 2023, pp. 8-11) في شكل تساؤل افتراضي حول موضوع التعرض للتضليل الإعلامي عبر وسائل التواصل الاجتماعي: هل يؤثر التعرض للمعلومات المضللة/ الزائفة عبر وسائل التواصل الاجتماعي على رفاهية الإنسان، وهل هذا التأثير مشروط بتحيزات المنصات الخوارزمية؟

خاتمة

لقد تم فيما سبق تقديم نظرة عامة حول أهم الطرق المستخدمة في تتبع الآثار الرقمية لغرض الدراسات الأكاديمية، ونؤكد هنا على أهمية دراستها في عصر تتميز مجتمعاته بـ "بيْنَنَةٍ" -من البيانات- ورقمنة متزايدتين. ومع ذلك، يمكن القول إن كل طرق أداة تتبع الآثار الرقمية تستعمل بيانات -يتم تحميلها باسم القانون أو من خلال تبرعات أصحابها أو عبر مفاوضات تجارية- لا يمكن التحقق بشكل مستقل من كونها شاملة أو التحقق إحصائيا من أخطاء القياس التي قد تشُوبها.

كما يبدو أنه تم، في الآونة الأخيرة، التضييق على الباحثين الراغبين في استغلال بيانات العلوم الاجتماعية باستخدام طرق أداة التتبع الرقمي (واجهات برمجة التطبيقات، تكشيط الويب...) من قبل شركات التكنولوجيا المعنية بها، والتي أصبحت تفضل التعامل مع المؤسسات الأكاديمية، مقترحة نماذج شراكة مفيدة للطرفين.

وتجدر الإشارة في الأخير، بمناسبة الحديث عن هذه الشراكة المؤسستية، إلى فوائد الجمع العملي بين أدوات التتبع الرقمي المختلفة وبينها وبين أدوات جمع البيانات التقليدية (الاستبيان، المقابلة...)، أو بينها وبين نظريات الاتصال التقليدية (تدفق المعلومات على مرحلتين، التأطير...) وعلم النفس اللغوي، وذلك باستخدامها في زيادة صلاحية اختبار فرضياتهما (لمزيد من التفصيل، انظر: Choi, 2018).

7.3.3. بعض مقاييس جمع البيانات

قبل بدء الحديث عن المقاييس كأدوات لجمع البيانات، نذكر ملاحظة مفادها أن هناك من يرى أن الاستبيان يشملها على اعتبار أنه –بمعية باقي أدوات جمع البيانات- أداة قياس أيضا أو قد يتضمن مقاييس، ولذلك قد لا تذكر المقاييس كأدوات جمع بيانات مستقلة عن باقي الأدوات.

وعلى كل، يمكن اعتبارها –على الأقل- نوعا خاصا من الاستبيانات التي تشكل عباراتها سُلّما أو مقياسا، ولأن معرفة خصائصها أمر مفيد فسيتم عرضها فيما يلي.

تشير المقاييس إلى تلك الأدوات التي ابتكرها الباحثون لقياس بعض جوانب السلوك الإنساني بالإضافة إلى قياس خصائص الأشياء، وسيتم عرض مفهومها وخصائصها لاحقا.

تظهر **أهمية** القياس بالدرجة الأولى في مساعدة الباحث على إصدار أحكام صادقة وثابتة، حيث إن القياس الكمي يوفر درجة كبيرة من الدقة والموضوعية ويجنب عوامل التحيز. ولا تقف حدود هذه الأحكام على وصف الأشياء والأفراد والوقائع فقط، ولكنها تسهم أيضا في عقد المقارنات والخروج باستدلالات صادقة وثابتة حول العلاقات بين المتغيرات وبعضها، من خلال الاختبارات المنهجية للفروض الإحصائية التي تعتمد بالدرجة الأولى على نتائج القياس. والذي يعكس وجود قاعدة من البيانات الكمية يتعامل معها الباحث في اختبار الفروض الإحصائية التي تتفق مع أهداف البحث، وذلك من خلال الإحصاء الوصفي وطرقه التحليلية المختلفة.

وقد أوردنا المقاييس بعد عرض أدوات جمع البيانات التقليدية لأنها تعتبر هي المحتوى الرئيس لأدوات جمع البيانات شائعة الاستخدام مثل الاستبيان والمقابلة والملاحظة، التي تعتمد في بنائها على هذه المقاييس، ويرتبط بخصائص هذه المقاييس الحكم على صدق هذه الأدوات وموضوعيتها.



- **مفهوم القياس وخصائصه ومستوياته**

-- **مفهوم القياس**: القياس هو التحديد الكمي لخصائص الأشياء والوقائع/الأحداث والأفراد. وبمعنى آخر هو تحديد القدر من هذه الخصائص الذي يمكن من خلاله التمييز وإصدار الأحكام والمقارنة.

ويكتسب هذا التحديد الكمي لقدر الخصائص والسمات قيمته من خلال القواعد والإجراءات التي تتسم بالدقة والضبط. وكما يمكن وصف الخصائص من خلال القياس المادي مثل الطول والزمن والوزن...، فإنه يمكن وصفها أيضا من خلال مفاهيم مجردة مثل التغير في السلوك، والإدراك، والرضا، واكتساب المهارة... باعتبارها ناتجا يمكن قياسه من خلال عمليات أخرى لها خصائص أيضا تخضع للقياس الكمي.

ويقع القياس على الخصائص أو السمات التي يمكن أن تخضع للعد والتقدير الكمي، أما الخصائص أو السمات التي يمكن وصفها من خلال مفاهيم أخرى مثل النوع والسلالة واللون... فيتم تحديدها كيفيا حيث لا تخضع مثل هذه السمات للعد والقياس.

وهذا ما يجعلنا بداية، نفرق بين خصائص المتغيرات من خلال إمكانية قياسها وتقسيمها إلى متغيرات كمية يمكن عدّها وقياسها وأخرى كيفية أو وصفية يمكن تحديدها من خلال دلالة الخصائص التي تميزها. فالقياس لا يكتفي بالتفرقة أو الكشف عن الفروق من خلال وجود أو غياب الخاصية الكلية، ولكن من خلال تحديد درجة أو قيمة هذه الخاصية أو السمة التي يتم قياسها.

ففي بحوث التعرض (القراءة والاستماع والمشاهدة...) لوسائل الإعلام مثلا، لا يكتفي الباحث بالتفرقة بين التعرض وعدم التعرض، ولكنه يقيس كذلك كثافة التعرض للكشف عن الفروق المحتملة من خلال خصائص المشاهدة ذاتها.

وكما يقع القياس على خصائص أو سمات الأشياء والأفراد، فإنه يقع أيضا على الوقائع والأحداث. حيث يخضع تكرار الحدث وشدته للقياس أيضا، ولذلك يضاف إلى قياس قدر الخصائص والسمات قياس العمليات أو الأفعال أو أنماط السلوك. فالتعرض لوسائل الإعلام فعل أو حدث يتم وضعه من خلال تكرار حدوثه (عدد المرات) وشدة حدوثه أو كثافته (الزمن الذي يقضيه الفرد في التعرض أو زمن عملية

التعرض أو زمن حدوث التعرض). ولذلك فإنه عادة ما يشمل القياس في البحوث التطبيقية المتغيرات الآتية:

- قياس خصائص أو سمات الأفراد أو الأشياء.
- قياس الوقائع والأحداث أو العمليات.
- قياس النتائج من الوقائع والأحداث، أو تفاعل الخصائص والسمات مع بعضها، أو تفاعل الخصائص أو السمات مع الوقائع والأحداث.

-- **خصائص القياس**: من خلال التقديم السابق لمفهوم القياس يمكن أن نحدد خصائصه كمفهوم وعملية في الآتي:

1. يقع القياس في الإجراءات المنهجية على مقدار أو درجات وجود الصفة أو الخاصية أو السمة التي تصف الأشياء والأشخاص والأحداث، ولا يقع على الأشياء أو الأشخاص أو الأحداث ذاتها، ذلك أن الوصف يبدأ بوجود الموصوف أولا، ثم تبدأ بعد ذلك عملية الوصف التي من بينها قياس درجة الصفة. ولذلك فإن الفروق الناتجة هي فروق بين درجات الصفات أو الخصائص وليست بين هذه الخصائص أو الصفات. لأن الفروق بين الصفات أو الخصائص هي فروق كيفية لا تخضع للقياس، ولكن يتم تمييزها عادة بأضدادها (الطول: طويل/ قصير، الجودة: ممتاز/ ضعيف...)، أما القياس فيتم في المدى الذي يقع بين طرفي الصفة ذاتها ويقيس مداها.
2. وما دام القياس يقع على درجة وجود الصفة أو الخاصية فإنه يتم التعبير عن هذه الدرجة في شكل كمي (رقمي أو لفظي) يتم تمييزه في إطار الصفة أو الخاصية.
3. إن القياس هو عملية إجرائية يجب أن تتسم بالدقة والموضوعية -بما يوفر صدق القياس وثباته- حتى يمكن الثقة في نتائجه والاعتماد عليه في تحديد الخصائص والصفات وإصدار الأحكام الصحيحة.

-- **مستويات القياس:** رأينا فيما سبق أن القياس يعبر عن الوصف من خلال لغة الأرقام التي تعكس تكرار الحدوث أو شدته أو نسبته. وتبدأ هذه العملية بالتعريف الدقيق للخصائص والسمات التي تصف الأشياء والأفراد والوقائع بصفات عدة.

فمثلا يمكن وصف الرأي العام من خلال التأييد والمعارضة فقط، كما يمكن وصفه من خلال درجة التأييد ودرجة المعارضة، ووصفه أيضا من خلال عدد من المظاهر السلوكية مثل الإقبال على المشاركة، أو الاستجابة، أو العزوف عنها، بالإضافة إلى شدة الإقبال وشدة العزوف. ولكل من هذه الصفات طرق للقياس وأدوات خاصة بها.

كما يمكن وصف عملية التعرض إلى وسائل الإعلام ومحتواها من خلال الزمن الذي يقضيه الجمهور أمامها فقط، أو يضاف إليه وقت التعرض يوميا، أو يمتد إلى معرفة طقوس التعرض اليومي... وغيرها من خصائص عملية التعرض، حتى يمكن تحديد الدلائل التي تشير إلى الصفة موضوع القياس، وتساعد على اختيار المقياس الذي يتفق مع كل خاصية أو سمة والتي تختلف عن الأخرى في الوصف النهائي لها.

ويتدخل في تحديد الصفات المراد قياسها ومحدداتها الهدف من القياس الذي يتفق بداية مع أهداف البحث. بالإضافة إلى أن قياس صفة واحدة قد يختلف من كونها وصفا لعملية عنه في وصفها كنتيجة. مثل الفرق في وصف محتوى الإعلام في إطار عملية النشر والإذاعة، عن وصف هذا المحتوى كنتيجة كلية لعملية النشر والإذاعة وهو وصفه منشورا أو مذاعا. فالأول قد يوصف من تكرار الكلمات والعبارات فقط بينما يوصف الأخير من خلال عناصر أخرى مضافة للنشر والإذاعة مثل العناوين والمقدمات ومساحات النشر وزمن الإذاعة...

وذلك لأن التحديد الدقيق لخصائص أو سمات ما هو مطلوب وصفه كميا يؤثر في اختيار مستوى القياس من جانب واختيار المقياس بناءً على ذلك، والذي يتطلب تقنيات معينة من تقنيات تحليل البيانات التي تتفق مع الهدف من القياس الكمي، وتختلف باختلاف مستوى القياس المعمول به.

ويقسم الخبراء المقاييس إلى أربعة مستويات متدرجة من الأدنى إلى الأعلى، بحيث يشمل المقياس الأعلى ما قبله من المستويات الأخرى، وهي كالآتي:

- **القياس الاسمي (Nominal)**: ويهتم بالدرجة الأولى بتصنيف خصائص الأشياء أو الأفراد أو الوقائع إلى فئات. مع ملاحظة أن الكثير من الكتاب لا يصنفون

هذا القياس في الإطار الكمي، لأن التصنيف الاسمي حتى مع استخدام الأعداد في التمييز لا يعتبر قياسا كميا.

والقياس الاسمي في أبسط صوره عبارة عن عزل خصائص الأشياء عن بعضها بعضا ورصد تكراراتها التي تعكس الاختيار بين بديلين أو أكثر، مثل تصنيف الآراء بين موافق وغير موافق، أو المبحوثين إلى ذكور وإناث... وما يتم قياسه هنا هو الانتماء إلى هذه البدائل أو الفئات، التي قد يرمز لها بأرقام (1، 2...)، وليس الفئات أو الأرقام ذاتها. وإذا رمزت بالأرقام فهذه الأخيرة تُعامَل معاملة العناوين أو الأسماء التي تدل على الفئة. فتقسيم الأفراد إلى ذكور وإناث، هي نفسها إعطاء رقم 1 للفئة الأولى ورقم 2 للفئة الثانية. وهذا الترقيم الترميزي يختلف بالطبع عن الأعداد التي ترصد كتكرارات ضمن الفئتين بعد تفريغ البيانات.

أما العمليات الإحصائية التي يمكن تطبيقها على هذا القياس الاسمي فهي العمليات المرتبطة بوصف ناتج حساب التكرارات في قيم كمية يتم التعامل معها من خلال طرق تحليل البيانات الاسمية مثل: تقدير النسبة والمتوسط والمنوال والمدى والارتباط الثنائي والرباعي ومعامل الاقتران. ويعتبر اختبار كا^2 ومعامل ارتباط "فاي" من أنسب المعاملات الخاصة بالإحصاء الاستدلالي للمقاييس الاسمية وناتج استخدامها.

- **القياس الترتيبي (Ordinal)**: يضيف هذا القياس إلى سابقه وضع ناتج القياس في رتب، أو الرصد بداية من خلال الترتيب. وذلك بغية عكس العلاقة بين الفئات وبعضها من خلال مقارنة القيم الخاصة بها على السلم الترتيبي أو المقياس الترتيبي تنازليا أو تصاعديا. ولكنها لا تعكس بحال من الأحوال انتظام الفروق بين فئات الترتيب: فالباحث قد يرتب الوحدات على أساس السن إلى كبير جدا/ كبير/ متوسط/ صغير/ صغير جدا، أو البرامج حسب عدد المشاهدين إلى الأول والثاني والثالث... ولكنه لا يقدم لنا الفروق ومدى انتظامها، أو المسافات بين كل فئة وأخرى وكل ترتيب وآخر.

وعلى سبيل المثال، سؤال المبحوث عن تفضيله لبرنامج معين من البرامج المذاعة هو اختيار من بين البدائل الاسمية. أما ترتيب هذه البرامج بناءً على نتائج

رصد تكرار التفضيل فهو قياس ترتيبي، وهو يتفق مع مطالبة المبحوث أن يرتب بداية البرامج التي يشاهدها طبقا لدرجة تفضيله لها ليتم رصد تكرار كل رُتَبِه للبرامج. ولكن كل رتبة لا تعكس قدرا متساويا من القيمة مع الرتبة التي تسبقها أو تليها، وهو ما تختص به مقاييس المسافات المتساوية.

أما العمليات الإحصـائية التي يمكن تطبيقها على هذا القياس الترتيبي فتتمثل في العرض الإحصـائي للنتائج عن طريق التوزيع التكراري والتمثيل البياني، بالإضـافة إلى تقدير قيمة الوسـيط ومقاييس النزعة المركزية الأخرى أو التشـتت الخاصـة ببيانات الوسيط والوصـف الإحصـائي للعلاقات الارتباطية من خلال "سـبيرمان" أو "كندال"، وكذلك دلالة معامل الرتب لـ "كندال" ودلالة الفروق بين بيانات الرتبة في الإحصـاء الاسـتدلالي للكشـف عن العلاقات أو الفروق في تفسـير بيانات الرتب بين الفئات المختلفة.

- **قياس المسافات المتساوية**: يضيف هذا القياس إلى المستويين السـابقين توحيد المسـافات (Intervals) بين كل ترتيب وآخر، بحيث يصـبح الفرق بين الترتيبين الأول والثـاني مسـاوٍ للفرق بين الترتيبين الثـاني والثـالث، والفرق بن الترتيبين الأول والثـالـث ضـعف الفرق بين أيهمـا... وهو مـا يشـير إلى انتظـام الفروق الكميـة بين خصائص السمات نفسها، ويعبر عنه بتساوي المجالات أو الأبعاد أو الفترات الفاصلة بين كل سمة وأخرى.

ويصـلح هذا القياس للمقارنة بين خصـائص يعتبر حدها الأدنى هو صـفر اعتباري، لأنه لا يبدأ من الصـفر المطلق أو الطبيعي، ولكنه يحدد فقط مجالات متساوية تعبر عن تقديرات الخصائص بالنسبة لبعضها مهما كانت هذه الخصائص واتجاهاتها، حيث لا يشترط أن تكون الخصائص كلها إيجابية. ولذلك يتم تشبيه هذا القياس بمقياس درجات الحرارة حيث ترتفع أو تنخفض درجات الحرارة والبرودة في الاتجاهين (الإيجابي والسـلبي) بدرجات متسـاوية، وأن درجة الصـفر لا تعني عدم وجود حرارة، فـالصـفر الاعتباري، بخلاف الصـفر المطلق، لا يعني غياب ما يتم قياسـه. ومثال ذلك ما نجده في قياس الاتجاهات: فالاتجاه المحايد (المقابل لدرجة الصفر الاعتباري) بين الاتجاهين المؤيد والمعارض لا يعني غياب الاتجاه تماما.

أما الاستخدام الأمثل لمقياس المسافة أو المجالات الفاصلة فهو تحديد بُعد كل سمة عن نقطة متوسطة (المتوسط) لأن ذلك يمكن معه حساب انحراف كل سمة من السمات عن هذه النقطة وإجراء العمليات الإحصائية بعد ذلك، حيث تغيب عمليات القسمة في هذه الحالات لأن الفرد المؤيد جدا لا يعني أنه ضعف الفرد المحايد، ولكنه يبعد عنه أو ينتشر بعيدا عنه بمقدار مسافتين. فإذا كانت قيمة المتوسط 50 والمسافة الفاصلة تساوي 10 فالمؤيد تكون قيمته 60 ومؤيد جدا 70 والمعارض 40 والمعارض جدا 30...

وعلى هذا فإن قياس المسافات أو المجالات المتساوية يتم من خلال التصنيف النوعي في القياس الاسمي، وكذلك يقوم على الترتيب المنطقي كما في القياس الترتيبي، ويضيف إلى ذلك توحيد المسافات الفاصلة التي تشير إلى قدر الإضافة بين كل رتبة والرتب التي تليها من خلال معرفة قدر هذه المسافات، مما يتيح استخدام كافة طرق الإحصاء الوصفي والاستدلالي للوصف وتمثيل العلاقات بين المتغيرات ذات الخصائص المتعددة وبعضها. ولكنه لا يستخدم النسب بين المتغيرات كعملية حسابية.

- **القياس النسبي**: يتميز عن المستويات السابقة بأنه أقواها حيث يقيس كل عمليات سابقيه، من تصنيف وترتيب وتنظيم وتحديد أبعاد، ويضيف إلى خصائصها تساوي النسب بين الأبعاد المحددة بتحديده لنقطة الأصل المطلقة بالصفر، التي تتيح إجراء المقارنات بناءً على وحدات معيارية ثابتة توجد في الصفة محل القياس ما دامت أكثر من الصفر المطلق الذي يعبر عن غياب كامل للصفة التي يتم قياسها. ولذلك فإن نسبة 80 بالمائة تعتبر ضعف نسبة 40 بالمائة وأربعة أضعاف 20 بالمائة... لأن الكل يتم قياسه في إطار وحدة ثابتة بينها مسافات متساوية تتجاوز كلها حالة العدم أو الغياب الكامل لخصائص ما هو مطلوب قياسه. ومن أمثلة ذلك: قامة الأفراد أو أعمارهم أو أوزانهم.

وما دام هذا القياس يعتبر تجميعا لكل خصائص سابقيه مضيفا عليها أهمية وجود الصفر المطلق فإن استخدام جميع العمليات الحسابية والطرق الإحصائية الوصفة والاستدلالية تصلح معه.



وهـذا يعني أنـه يترتـب على تـدرج هـذه المســتويـات في القيـاس -والمقـاييس الخاصــة بها- أنها تراكمية، بمعنى أن الطرق الإحصـائية التي تسـتخدم مع المسـتوى الأدنى يمكن أن تستخدم مع المستوى الأعلى، وليس العكس.

خلاصـة القول إن هناك أربعة مستويات، يتمثل أبسـطها وأدناها في التصـنيف الاسـمي الذي لا يدل على كمّ ويفترض فقط التمييز بين قيم مختلفة ويصـنفها. بينما تتوافر في أعلاها (مسـتوى النسـبة) كل خصـائص الأرقام الطبيعية: التمييز والترتيب والمسـافات المتسـاوية والأصـل الصـفري الطبيعي. كما أن تصـنيفي القياس الاسـمي والترتيبي هما مســتويان كيفيان، بينما يعتبر كل من التصــنيفين الأخيرين مســتويين كميين لأنهما يكممان الفروق بين القيم. وهنـاك من يغفل الصــفر الاعتباري لندرته وتبعا له مقياس المسـافات المتسـاوية فيصـبح لدينا ثلاثة قياسـات فقط: الاسـمي (كيفيّ) والترتيبي والنسبي (كمّيان).

- أنواع المقاييس

بما أن البيانات المتعلقة بالســمات والخصـــائص تعتبر قاعدة معرفية لعقد المقارنات وإصــدار الأحكام، فإن المقاييس تعتبر أدوات مســاعدة لجمع بياناتها في إطار كمي أو لفظي يعبر عن الكم.

ويعتمد بناء المقياس بصــفة عامة على مجموعة من الأســئلة المتنوعة التي تستهدف التصنيف من خلال مجمل الإجابات المتباينة. كما قد يعتمد على مجموعة من العبارات التقريرية التي يستجيب إليها الفرد بدرجة ما تعبر عن تقديره لخصائصه وخصـــائص الآخرين أو الأشـــياء والوقائع. ويضــم المقياس وحدة أو أكثر للقياس يستدل الباحث من نتائج قياسها على الخصائص أو السمات أو الأبعاد المختلفة التي يستهدفها في بحثه.

وأما فيما يخص أنواع المقاييس فالخبراء يميلون إلى تصنيفها إلى أنواع متعددة ترتبط بالشــكل أو البناء الخاص بالمقياس ومحتواه، مثل التصــنيف إلى مقاييس لفظية (شــفوية ومكتوبة) تعتمد على الألفاظ في بناء الوحدات (اســتبيان، مقابلة، تحليل محتوى...) ومقاييس غير لفظية تعتمد على الأشــكال والرســوم في صــياغة الوحدات، مثل المصفوفات والأشكال المصورة... بالإضافة إلى المقاييس الرقمية أو

العددية التي تعتمد على الأرقام في وصـف فئات التصـنيف. وهناك مقاييس الترتيب التي تعتمـد على بناء درجات أو رتب يتم التصـنيف في إطارها. وكذلك المقاييس المباشـرة التي توجه الأسـئلة أو العبارات التقريرية مباشـرة إلى المبحوث، وغير المباشـرة التي تصـنف الخصائص والسمات والآراء من خلال الأدوات غير المباشـرة (مثل مقاييس الاتجاه) (Tecfa, 1998).

وتختلف شـكليا تصـنيفات المقاييس باختلاف رؤى الخبراء، ولكنها مهما تعددت فإنها تنقسم حسب الهدف من بنائها إلى الأنواع الآتية:

أولا) مقـاييس تصـنيف الـذات: وتعني قيام الفرد بتصـنيف ذاته من خلال خصـائصـه وسـماته وأنماطه السـلوكية في فئة من فئات التصـنيف التي تشـملها وحدات المقياس (أسـئلة أو عبارات). مثل فئات النوع والمسـتوى التعليمي والحالة الاقتصـادية أو فئات الاهتمام بوسـائل الإعلام ومحتواها... وتسـتعمل مع هذه المقايس وحدات القياس الشـائعة التي تسـتعمل الأنواع المختلفة من الأسـئلة. مثل أسـئلة التصـنيف (ذكر/ أنثى) وأسـئلة الترتيب (ترتيب شـخصـي تفضـيلي للقنوات المشاهدة مثلا).

ثانيا) مقياس الصفات أو السمات: مقياس التباين الدلالي

يُنسب هذا المقياس إلى "أسغود" (Osgood) الذي قدمه في إطار قياس دلالة المعاني في عام 1957. وهو يقوم على أساس وصف الاستجابات الفردية للمثيرات التي تكون إما إيجابية أو سلبية. ويستعمل المقياس أيضا المجالات الفاصلة بين طرفي الاستجابات الإيجابية والسلبية للمثيرات في حدود خمسة أو سبعة مجالات.

مثال ذو سبعة مجالات في موضوع تحديد الصورة الذهنية لبرنامج تلفزيوني معين:

جاد 1 ...... 2 ...... 3 ...... 4 ...... 5 ...... 6 ...... 7 هزلي

جديد 1 .... 7 .... قديم

متنوع 1 .... 7 .... ثابت

صادق 1 .... 7 .... كاذب

ويصطدم هذا المقياس بصعوبة التحديد الدقيق للمعاني، حيث قد يختلف المعنى (هزلي أم لا، مثلا) من فرد إلى آخر والصفة (الهزل: سلبي أم إيجابي) من برنامج إلى آخر. ولذلك يحتاج هذا المقياس إلى المهارة في اختيار المعاني والصفات لضمان ثبات عباراته.

أما المثال الموالي فهو في شكل تساؤل في المجال الصحي يوضح نموذجا ذا خمسة مجالات ويتضمن خيارات (X) أحد المبحوثين:

- هل تعتقد أن دواء الربْو الذي وصفه الطبيب لك:

يعمل جيدا	X					لا يعمل
آمن		X				خطير
ليس له آثار جانبية					X	له آثار جانبية قوية
من الممتع تناوله				X		غير ممتع
مناسب	X					غير مناسب

تجدر الإشارة أولا، إلى أن النسخة الأصلية للمقياس كانت سباعية المجالات (تتضمن قائمة من ست نقاط بين صفتين قطبيتين متناقضتين ونقطة صفر محايدة (عادل: +3 : +2: +1: 0: -1: -2: -3 : غير عادل)، مع افتراض مجالات قياسية متساوية المسافة. وثانيا، إلى أن مثل هذا المقياس التفاضلي/ التبايني الدلالي (Semantic differential scale) لا يعمل بشكل جيد إلا عندما تكون المفاهيم في أي من طرفي المقياس متنافية وذات معان دقيقة –كما سبق ذكره-. فإذا شعر المبحوث أنه بإمكانه اختيار طرفي المقياس معا، فمن المستحيل تطبيق المقياس. لذلك من المهم للغاية بناء السلم بعناية (Mathers, Fox & Hunn, 2007, p. 29; Ploder & Eder, 2015).

ثالثا) مقاييس الاتجاهات: تهدف هذه المقاييس إلى تقدير رأي الفرد أو استعداده النفسي (اتجاهه) نحو الأشياء أو الموضوعات أو الآخرين بما يؤدي إلى

تصنيف أو تقدير موضوع الاتجاهات من خلال نتائج استعمال هذه المقاييس. ولذلك يطلق عليها البعض مقاييس تصنيف أو تقدير الآخرين.

وتصلح مثل هذه المقاييس للاستعمال في قياس الرأي العام والاتجاهات الكامنة للأفراد نحو الموضوعات والأفكار والأشخاص في وقت إجراء القياس. وتعتبر البدائل الأكثر صدقا لتصنيف آراء الأفراد واتجاهاتهم، حيث لا يكفي في معظم الأحوال تصنيف الأفراد لآخرين أو تصنيفهم لأنفسهم بناءً على درجة الموافقة أو المعارضة فقط، ولكن يتطلب الأمر قياس درجات الشدة أو الكثافة في درجات التأييد أو المعارضة، بالإضافة إلى أن درجات الشدة أو الكثافة تتميز بمرونة تحديد الرأي أو الاتجاه حيث لا يتم التصنيف في إطار بديلين فقط (درجة الموافقة أو المعارضة)، ولكن تترك مساحة بين تحديد التأييد والمعارضة على هذه المقاييس. ويمكن بالتالي تحديد مستويات التأييد أو الاتفاق بدقة في مستويات متعددة بناء على درجات الشدة أو الكثافة، وكذا مستويات المعارضة.

كما تستعمل هذه المقاييس بشكل منفصل وبناء مستقل لقياس الاتجاه نحو موضوع أو فكرة أو شخص من خلال فئات متعددة تصفها، وقياس الاتجاهات نحوها، فإنه يمكن الاستفادة منها في بناء وحدات فرعية داخل استبيان أو مقابلة مقاييس تصنيف الذات لوضع تقديرات للخصائص أو السمات باستعمال أساليب بناء هذه المقاييس.

وهناك العديد من المقاييس الاتجاهية التي تستعمل في المجالات المختلفة للعلوم الإنسانية ومن أكثرها استخداما ما يأتي: مقاييس غوتمان وثرستون وليكرت.

- مقياس غوتمان

يتضح من مراجعة بعض الأدبيات المتخصصة (Bhat, 2023; Monje-Álvarez, 2011, pp. 147-148; Sierra Bravo, 1979, p. 324 & König,1973, p. 404) أن مقياس "غوتمان" (Guttman Scale) طوّره صاحبه (لويس غوتمان) في منتصف القرن العشرين كطريقة للتنبؤ بأسئلة الاختبار التي أجاب عليها طلبته بشكل صحيح بالاطلاع فقط على نقاطهم النهائية، مع الإشارة إلى أنه كان يضع أسئلة الاختبار مرتبة من الأقل إلى الأكثر تعقيدًا. فعلى سبيل المثال، إذا كان الاختبار متكونا من عشرة

أسئلة متدرجة الصعوبة وحصل الممتحن على علامة 5 من 10، فيمكن الاستنتاج أن إجاباته كانت صحيحة على الأسئلة الخمسة الأولى. وأما إذا حصل الممتحن على علامة 8، فهذا يعني أنه أحسن الإجابة على الأسئلة الثمانية الأولى وأخطأ في السؤالين الأخيرين، وهكذا.

ثم تم تطبيقه لمعرفة آراء المبحوثين من مسألة معينة من خلال تقديرهم لعبارات متدرجة القيمة أو الاتجاه، فمثلا، إن الذي يوافق على مصاهرة المهاجرين، يوافق بالضرورة على مجاورتهم في نفس الحي أو البلدة أو على تواجدهم في بلاده أو في بلدان أخرى.

ولذلك، يوسم هذا المقياس بـ "التراكمي" (Cumulative scaling) أو بـ "البياني" التحليلي (Scalogram analysis)، فهو يستعمل عناصر أو عبارات يمكن ترتيبها بطريقة هرمية وحسب درجة مقبوليتها لدى المبحوثين، بحيث يتضمن في إحدى نهايتيها العبارة التي يسهل على غالبية الأفراد قبولها، وفي النهاية الأخرى العبارة التي لا يقبلها إلا عدد محدود جداً من الأفراد. وعلى المبحوثين الإجابة بـ "نعم" أو "لا" على الأسئلة ثنائية التفرع التي تمثل موقفًا متطرفًا بشكل متزايد بشأن قضية ما. وكلما زادت إجابات المبحوث بـ "نعم"، زاد دعمه لرأي معين.

وقد يوسم أيضا بمقياس "أحادي البعد" (Unidimensional)، لأن المبحوث يختار في التعبير عن اتجاهه مَعْلما قياسيا واحدا فقط ما بين طرفي سلسلة العبارات (إيجابي جدا أو سلبي جدا) حول الموضوع قيد البحث. وفي حالة اختياره نهاية طرف السلسلة، يكون قد وافق على جميع الأبعاد الأخرى السابقة لها.

وهو ما يمكن التعبير عنه بالقول إن صفتي المقياس (تراكمي وأحادي البعد) تشيران إلى أنه يتميز بتقديم النتائج بترتيب هرمي، مكونًا سلسلة العناصر على مقياس أحادي البعد، بحيث يتم ترتيب مقترحات المقياس بشكل صارم بطريقة تجعل قبول خيار معين يعني في الواقع قبول الخيارات ذات المستوى الأدنى. على سبيل المثال، من يقبل أو يجيب بالإيجاب على أنه قد أكمل تعليمه الجامعي، يفترض في الواقع أنه أكمل تعليمه الابتدائي والثانوي.

مع الإشارة إلى أنه عادة ما يكون عدد العبارات/ الخيارات صغيرًا (أربعة أو خمسة). وفيما يلي ثلاثة أمثلة على مقياس "غوتمان":

° مثال1 حول تقرير مادة دراسـيـة على طلبة الجامعة: يمكن أن يكون ترتيب العبارات كما يلي:

1. من *الملائم* وجود مقرر لمادة "ملتقى التدريب على البحث" لطلبة الجامعة.
2. من *المرجح أن يستفيد* الطلبة من دورة تكوينية على البحث الميداني قبل التخرج.
3. تعتبر دورة التكوين البحثي *مناسبة جدًا* للطلبة الجامعيين.
4. يعتبر مقرر ملتقى التدريب على البحث *إلزامياً* لجميع الطلبة الجامعيين.

° مثال 2 حول القوانين المناهضة لإطلاق النار في المدارس الأمريكية: يمكن أن يكون ترتيب العبارات كما يلي:

1. أنا لا أؤيد سَن أي قوانين بشأن بيع الأسلحة للسكان المدنيين.
2. أنا أؤيد القيام بمراجعةٍ أكثر صـرامة لسـوابق الزبائن أثناء عملية بيع الأسلحة.
3. أنا أؤيد حظر بيع مخزونات من الأسلحة.
4. أنا أؤيد حظر بيع الأسلحة للمصابين بأمراض عقلية.
5. أنا أؤيد بشدة حظر بيع الأسلحة للمدنيين.

° مثال 3 معتمد على مقياس المسافة الاجتماعية لـ "بوغاردوس" (Bogardus)؛ وهو أمر منطقي لأن طريقة القياس التراكمي لـ "غوتمان" تعتمد أصلا على تقنية المسافة الاجتماعية لـ"بوغاردوس" (Bhattacherjee, 2012, p. 51):

1. هل تقبل المهاجرين كمقيمين في بلدك؟ (لا = 0 ، نعم = 1).
2. هل تقبل المهاجرين كمقيمين في مدينتك؟ (لا = 0 ، نعم = 1).
3. هل تقبل المهاجرين كمقيمين في حيك؟ (لا = 0 ، نعم = 1).
4. هل تقبل المهاجرين كجيران لك؟ (لا = 0 ، نعم = 1).
5. هل تقبل المهاجرة كزوجة لطفلك (كنسِيبة)؟ (لا = 0 ، نعم = 1).



تشير الاستجابة الإيجابية من قبل مبحوث معين على أي سؤال في هذه القائمة إلى ردود إيجابية من قبل ذلك المبحوث لجميع الأسئلة السابقة في هذه القائمة.

الجدول رقم 22: يعكس الإجابات المفترضة لمتغيرات المسافة الاجتماعية الخمسة المكونة لمقياس غوتمان التراكمي

1.قبول مهاجرين في البلد	2. قبول م. في المدينة	3. قبول م. في الحي	4. قبول م. كجيران	5. قبول م. كأنساب	نتيجة محتملة للمقياس
0	0	0	0	0	0
1	0	0	0	0	1
1	1	0	0	0	2
1	1	1	0	0	3
1	1	1	1	0	4
1	1	1	1	1	5

المرجع: إعداد شخصي مبني على معلومات نظرية

يشير كل صف من أعمدة الجدول أعلاه (من 1 إلى 5) إلى تمثيل نوعية ردود المبحوثين بالعددين (0 أو 1). يشير كل خيار في هذا الجدول إلى قبول المهاجرين من جميع النواحي المشار إليها في الخيارات السابقة، بالإضافة إلى المعنى المقبول المختار. إذا تم تسجيل الخيارات الشخصية المدرجة في الجدول تكون قيم المقياس (العمود الأخير من الجدول) تشير إلى الخصائص الآتية:

- تأكيد قوة صفة "قبول التواصل الاجتماعي مع المهاجرين".
- تأكيد إعادة إنتاج الخيارات السابقة. على سبيل المثال، تشير درجة مقياس المبحوث 2 ضمنيًا إلى أنه رد بشكل إيجابي على السؤالين 1 و2 وسلبًا على الأسئلة 3 و4 و5.

-- مراحل تطبيق مقياس غوتمان

لشرح عملية تطبيق مقياس غوتمان بالتفصيل، سيتم اعتماد مثال مناهضة إطلاق النار في المدارس الأمريكية: هل ينبغي سَن قوانين تسمح للموظفين والإداريين

بحمل الأسلحة في المدرسة؟ هناك خمس خطوات رئيسة في عملية بناء مقياس غوتمان (Bhat, 2023).

1. توضيح الهدف من استخدام مقياس غوتمان

يجب أن يكون لكل طريقة قياس هدف محدد بوضوح يستدعي محاولة تحقيقه. في المثال المذكور أعلاه حول مناهضة استعمال السلاح في المدارس الأمريكية، قد يراد معرفة ما إذا كان الطلبة يرغبون في حساب المجموع التراكمي لأولئك الذين يدعمون امتلاك كل الموظفين والإداريين أسلحة في المدرسة، أو قد يكون الهدف معرفة أن حيازة جزء منهم فقط على أسلحة سيفي بالغرض.

2. إنشاء قائمة عبارات

من أجل الحصول على الرؤى المرغوبة حول سَن القوانين، يمكن للمسؤولين إنشاء قائمة من العبارات للمقياس أو إشراك متخصصين/ خبراء في اختيار العبارات الفعالة فقط.

3. إعطاء قيم لكل العبارات تجعلها ترتب تبعا لدرجة أهميتها

يجب على الخبراء المشاركين في عملية إعداد العبارات تعيين قيمة لكل واحدة منها وفقًا لأهميتها بالنسبة لموضوع البحث. ففي مثال: القوانين المناهضة لإطلاق النار في المدارس، من المتوقع أن يجيب الخبراء بنعم، إذا كانت العبارة لصالح سن قوانين ضد إطلاق النار في المدارس، ولا، إذا لم تكن العبارة لصالح سن قوانين ضد إطلاق النار في المدارس. أيضًا، يجب معالجة جانب بالغ الأهمية في هذه الخطوة يتمثل في عدم تضمين القيم المختارة آراء شخصية للخبراء، الذين يجب عليهم أن يكونوا موضوعيين باعتماد مؤشر مدى مساهمة العبارات المختارة في سن قوانين إطلاق النار في المدارس بغض النظر عن رأيهم الشخصي في ذلك.



4. هيكلة مقياس غوتمان بغية تحليل بياناته

تعتبر عملية هيكلة مقياس غوتمان بغية تحليله هي أهم خطوة. ويمكن تمثيل الإجابات المســتلمة على العبارات المختلفة في مصــفوفة على النحو الآتي (Bhat, 2023):

المبحوث	العبارة1	العبارة 2	العبارة 3	العبارة 4	العبارة 5
5	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
10	نعم	نعم	نعم	نعم	-
15	نعم	نعم	نعم	-	-
16	نعم	-	-	نعم	-
20	نعم	نعم	-	-	-
21	-	-	-	-	-

في الصــف الأول من المصــفوفة المذكورة أعلاه، إذا وافق شــخص ما على العبارة 5، فهذا يشـير إلى أنه يجب أن يكون قد وافق على العبارات السـابقة، أي من العبارة 1 إلى العبارة 4.

ولكن، يمكن أن تكون هناك اسـتثناءات في إجابات المبحوثين (انظر الصـف 4 في المصـفوفة)، ولكن بشـكل عام، إن المبحوثين الذين يوافقون على العبار 4ة كانوا سيوافقون على العبارات من 1 إلى 3.

5. حساب نتيجة المقياس

بعد تحديد العناصــر (العبارات) المختلفة للمقياس، يتم حســاب إجابات المبحوثين (بــــ "نعم" أو "لا") عليها، ثم يتم تقدير مسـتوى دعمهم النسـبي للمسـألة المطروحة. إن المبحوثين الذين يحصــلون على درجات نهائية أعلى تكون لـديهم آراء داعمة أكثر نســبيًا من غيرهم، كما أن المجموعات التي لديها متوســط درجات أعلى تكون لـديها آراء داعمة أكثر من المجموعات الأخرى (Surveymonkey, 2023).

بالنسـبة لمثال القوانين المناهضـة لإطلاق النار في المدرسـة، يمكن أن يكون ترتيب العبارات كما يلي:

1. أنا لا أؤيد سن أي قوانين بشأن بيع الأسلحة للسكان المدنيين.
2. أنا أؤيد القيام بمراجعة أكثر صرامة لسوابق الزبائن أثناء عملية بيع الأسلحة.
3. أنا أؤيد حظر بيع مخزونات من الأسلحة.
4. أنا أؤيد حظر بيع الأسلحة للمصابين بأمراض عقلية.
5. أنا أؤيد بشدة حظر بيع الأسلحة للمدنيين.

-- مزايا مقياس غوتمان

- نظرًا للطبيعة الهرمية والمنظمة لهذا المقياس، يمكن أن يكون مفيدا للغاية في الاستطلاعات والاستبيانات القصيرة. على سبيل المثال، لتحليل المسافة الاجتماعية، والتسلسل الهرمي للموظفين، ومراحل تطور ظاهرة معينة، الخ.

- يعتبر أكثر سهولة وقبولا من طرف المبحوثين من المقاييس أحادية الأبعاد الأخرى لأن الطريقة التي يتم بها تمثيل الإجابات فيه تجعله بديهيًا للغاية للمبحوثين.

- ينتج البيانات بطريقة مرتبة: لعبارات هذا المقياس أهمية متدرجة وقيم مرتبطة بها وفقًا لذلك. وبالتالي، فإن نتائج هذا المقياس تكون في شكل رتب.

-- سلبيات مقياس غوتمان

- يمكن أن يكون إعداده صعبا، وخاصة في تحديد صحة تدرج قيم عباراته، وفي إزالة أو تضييق هامش إمكانية سوء فهم معاني عباراته القياسية من طرف بعض المبحوثين.

- قد يكون استعماله محدودا، لأنه يسمح فقط باستعمال محتويات محدودة.

- مقياس المجالات المتساوية (Equal Appearing Intervals Scale)

يعرف هذا المقياس باسم مقياس "ثرستون" الذي طبقه مع "تشايف" (Thurstone & Chave, 1929). وهو يعتمد على التدريج الفئوي أو المسافات المتساوية تقريبا للتميز بين العبارات الدالة على التأييد أو المعارضة، وتمثَل مستويات التأييد أو المعارضة بمجالات متساوية بين الأطراف المتشددة.



ويتم بناء المقياس كالآتي:

- اختيار عدد كبير من العبارات التي تصـف موضـوع الاتجاه وتختلف في درجة الشــدة، ويجتمع فيها الوصــف الإيجابي والســلبي لموضــوع ما أو لمحدداته، مثل: الاتجاهات نحو تدخين الطالبات، أو نحو المســلمين في أوروبا، أو نحو الســود في أمريكا أو نحو الحرب والســلم عموما...، لأنه كلما زاد عدد العبارات اتسـعت فرصـة الاختيار الدقيق للعبارات الدالة على الاتجاه وشــدته. وبالتالي يحتاج الأمر إلى معرفة كبيرة بموضوع الاتجاه، لتحديد أكبر عدد من العبارات التي قد تصل إلى المئات منها. في مثال تدخين الطالبات: تقليد، نزوات فردية، تعبير عن الحرية، تحد مجتمعي، ضد التقاليد، ضرره مضاعف، يجب توعيتهن، يجب معالجتهن، يجب معاقبتهن...

- توزّع هذه العبارات بعد تقسيمها إلى عشر مجموعات على عدد كبير جدا من المحكمين (غالبا من 50 إلى 150)، يطلب منهم تصنيفها في *إحدى عشرة فئة* أو مجموعة تمثل درجات التطرف في التأييد والمعارضة (مؤيد جدا... ومعارض جدا)، تمثل الفئة السادسة درجة الحياد بين شدة التأييد والمعارضة. ويتم ذلك من خلال إعطاء درجة أو وزن من 1 إلى 11 تعبر عن هذا التدرج في الفئات (من 0 إلى أقل من 1، ومن 1 إلى أقل من 2...).

- تعطى أوزان للعبارات التي اتفق المحكمون على درجات لها، أو تحسب قيمة الوسيط لكل عبارة اختلف حول تقديرها، ويتم تصنيفها في الدرجة المناسبة وتستبعد العبارات التي تتميز بالتشتت عن القيمة الوسيطية.

- يتم ترتيب العبارات وتوزيعها على المقياس بناءً على هذه الأوزان (1-11) وقد تصل هذه العبارات إلى عشرين أو ثلاثين وحدة تعبيرية.

- يعرض هذا المقياس (وعباراته غير مرتبة ولا موزونة) على المبحوثين لتحديد استجاباتهم نحو هذه العبارات بالموافقة أو عدم الموافقة (وضع إشارة على العبارة الموافق عليها).

-يتم تقدير اتجاه المبحوث الواحد بتقدير متوسط مجموع أوزان العبارات التي اختارها كالآتي:

نفترض أن أحدهم اختار العبارات: 2، 3، 4، 5، والتي كانت أوزانها التحكيمية على التوالي: 2.5، 3.4، 4.5، 5.5

إذن: $\bar{س} = \frac{2 \times 2.5 + 3 \times 3.4 + 4 \times 4.5 + 5 \times 5.5}{ن}$ ن (عدد العبارات في المقياس)

- يتم تقدير الاتجاه العام لكل عبارة بترجيح وزن العبارة بعدد المبحوثين الذين يتفقون عليها.

العبارة رقم (1) = وزنها (مثلا) 0.2 × 100 مبحوث (مثلا) = 20

العبارة رقم (2) = وزنها (مثلا) 2.5 × 150 مبحوثا (مثلا) = 375

العبارة رقم (3) = ... 7.5 × 80 = 600

...

العبارة رقم (30) = ... 3.5 × 6 = 21

وهكذا بالنسبة لغيرها من العبارات.

- ويتم تقدير الاتجاه العام نحو الموضوع بتقدير متوسط تقديرات مجموع المبحوثين، ويمكن الاستدلال على نتائج أخرى بوصف الاتجاه نحو كل سمة أو خاصية منفردة، وكذلك وصف مستويات شدة الاتجاه نحو موضوع الاتجاه في إطار تقدير الاتجاه الكلي للمبحوثين وتقديراتهم الفرعية مثل تقديرات الاتفاق حول كل وزن من الأوزان بما يعكس الدرجة أو الشدة في الاتجاه في علاقته بأوزان العبارات الأخرى، وتقديرات الارتباط بين كل عبارة والتقدير العام، وكذلك بين كل مبحوث ومجموع المبحوثين.

رغم تميز هذا المقياس بقدر كبير من الثبات إلا أنه قليل الاستعمال لحاجته إلى جهد ووقت كبيرين في إعداده (عدد كبير من العبارات والمحكمين والإجراءات الإحصائية)، ولتأثير الأوزان التي يضعها المحكمون على تقديرات المبحوثين لموضوعات الاتجاه.



وفيما يلي نموذج عملي لمقياس "ثرستون" في مرحلته النهائية يبين العبارات مرتّبة وفق أوزانها الإحدى عشر لقياس اتجاه المبحوثين نحو الحرب (ملحم، 2000، ص ص. 363-364):

الجدول رقم 23: مثال توضيحي لمقياس ثرستون

الوزن	العبارة
0.2	ليس هناك أي مبرر معقول للحرب
1.4	الحرب صراع مرير عديم النفع ينتج عنه تحطيم النفس
2.4	الحرب إفناء لا داعي له للنفوس البشرية
3.2	إن مكاسب الحرب لا تساوي بؤسها ومآسيها
4.5	نحن لا نريد حروبا أخرى إذا أمكن تفاديها دون فقدان لكرامتنا
5.5	من الصعب أن نقرر ما إذا كانت الحروب ضارة أم نافعة
6.6	هناك بعض الآراء تؤيد الحرب
7.5	في ظروف معينة تكون الحرب ضرورية لتحقيق العدل
8...	...
9.8	الحرب تثير همم وجهود الرجال
10.8	أسمى واجبات الرجل أن يحارب لتحقيق قوة ومجد وطنه

المرجع: ملحم، 2000، ص. 363

يلاحظ من الجدول (رقم 23) أن أدنى الأوزان هي المضادة للحرب وأعلاها هي المؤيدة لها (العبارة الثامنة ووزنها لم يُذكرا في المرجع) وأن أوسطها "حيادي". وبالطبع تقدم مثل هذه الجداول للمبحوثين غير مرتبة وخالية من الأوزان الواردة في العمود الأيمن، ليتم الاكتفاء بالطلب منهم وضع علامة (×) إلى جانب العبارة أو العبارات التي يؤيدونها. ويكون في هذه الحالة متوسط أداء كل مبحوث على المقياس هو متوسط أوزان العبارات التي وضع العلامات مقابلها.

- مقياس مجموع التقديرات (مقياس ليكرت/ Likert, 1932)

يتسم هذا المقياس -بخلاف المقاييس الأخرى للاتجاهات ("غوتمان" و"دود"...)- بالبساطة والوضوح في إعداده وتطبيقه، كما أن الأساس في تقدير وزن كل عبارة منه هو المبحوث ذاته وليس المُحكّمون. وفي المقابل، "يؤخذ عليه أساسا التقويم المتساوي لجميع العبارات (الاقتراحات) بالرغم من أنه قد ينِمّ بعضها عن اتجاه أكثر شدة من البعض الآخر" (اختلاف شدة دلالة مختلف العبارات) (Sierra Bravo, 1979, p. 324). وفيما يلي عرض موجز لكيفية بنائه، وذلك قبل أن نتعرض لكيفية استخراج درجاته.

- أولا، يجب اقتراح سلسلة كافية من العبارات المتعلقة بالاتجاه المراد قياسه، بالاعتماد على الأدبيات المتخصصة والبحوث السابقة عموما وعلى تساؤلات و/أو فرضيات البحث خصوصا.

- ثانيا، يجب إخضاع تلك الاقتراحات أو العبارات للتجربة بتطبيقها على عينة من المبحوثين، بغية حذف العبارات غير الملائمة والتي لا تمثل الاتجاه المراد قياسه.

- ثالثا، يتم تنقيط جميع المبحوثين (بعد تعديل/ ترجيح الإجابات بإعطائها درجات من 5 إلى 1: موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة)، ثم يتم اختيار من بين المبحوثين نسبة الـ 25 بالمائة التي تحصلت على أعلى تنقيط ونسبة الـ 25 بالمائة التي تحصلت على أدنى تنقيط، لنكوّن بذلك مجموعتين من أعلى السلم وأسفله.

- رابعا، نقوم بتحليل شكل استجابة المبحوثين لكل عبارة أو اقتراح، آخذين بعين الاعتبار مدى تمثيل العبارة للاتجاه العام وكون معدل تنقيط تلك العبارة عند الفئة العليا يفوق بوضوح (أي ذا دلالة) متوسط أو معدل تنقيط العبارة نفسها عند الفئة السفلى. ولفهم هذه الدلالة في الفرق، يستعمل عادة الاختبار الإحصائي "ت" (t).

- خامسا، نقوم بحذف العبارات التي لا تكون فيها الفروق بين المجموعتين ذات دلالة ونُبقي على العبارات الأخرى.

وبعد اختبار صدق وثبات هذا السلم المقياسي بالتكرار أو بالطرق الإحصائية الأخرى المعروفة، يمكن اعتماده كليا أو تكييفه جزئيا لقياس الاتجاه نفسه في بحوث لاحقة تجري في وسط اجتماعي وثقافي مماثل.

وهناك للأسف من يستغني عن كل هذه الخطوات، مفضلا تحكيم العبارات من طرف الأساتذة، كما هو شائع في أقسامنا الجامعية.

أما استخراج درجات الاتجاه فتستوجب عادة إتباع الخطوات الآتية:

أولا) تحديد الإجابة على كل فقرة/اقتراح/عبارة في المقياس بخمسة مستويات ودرجات تكون في غالب الأحيان: من 5 (موافق بشدة/ Strongly agree) إلى 1 (غير موافق بشدة/Strongly disagree أو معارض بشدة)، ويعكس توزيع درجات هذا السلم في حالة العبارات السلبية، التي يجب أن تدرج في المقياس زيادة في الموضوعية: من 1 (موافق بشدة) إلى 5 (غير موافق بشدة). ومثال ذلك، العبارتان الآتيتان:

- يلبي تعدد القنوات التلفزيونية الحاجات الثقافية المحلية (عبارة إيجابية):

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
5	4	3	2	1

- يعتبر تعدد القنوات التلفزيونية إهدار للإمكانيات المالية (عبارة سلبية):

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	2	3	4	5

وقد يُكتفى في المقياس بثلاثة مستويات أو درجات فقط (موافق/ Agree، محايد/ Neutral، غير موافق/ Disagree) عند تدني المستوى الثقافي للمبحوثين (صعوبة تمييز الفروق بين التقديرات الخمسة) أو لضرورة أخرى، وحينها تعدل تقديرات مقياس ليكرت لتكون درجات المستويات الثلاثة كما يلي:

في حالة العبارة الإيجابية:	موافق	محايد	غير موافق
	3	2	1

في حالة العبارة السلبية:	موافق	محايد	غير موافق
	1	2	3

وتجدر الإشارة هنا إلى أن إيجابية العبارات أو سلبيتها تعود إلى خلفية المبحوثين وطبيعة وسطهم الثقافي وعلى الباحث مراعاة ذلك. فمثلا، قد يعتبر البعض عبارة: "ينبغي على المرأة أن تعود إلى مهمتها الطبيعية للاعتناء بالزوج والأولاد في المنزل" عبارة سلبية ويعتبرها البعض الآخر إيجابية، كما قد تُعتبر عبارة: "التوحد مع قيم الغير" إيجابية أو سلبية... ولذلك عادة ما يوصَى منهجيا بـــ "توطين" أو "تأصيل" المقاييس الأجنبية.

كما أدخلت على مقياس "ليكرت" تعديلات أخرى، منها: 1. حذف مستوى "محايد" لتقدير البعض بأنه يشجع المبحوث على الهروب من رأي معين، بدلا من الاختيار بين الموافقة والمعارضة -وذلك بخلاف طبعا من يرى بأن الحياد رأي محترم-، و2- إضافة مستويي "الموافقة المتوسطة" و"المعارضة المتوسطة". وحينها تصبح لدينا ستة مستويات/ درجات: موافقة شديدة، موافقة متوسطة، موافقة ضعيفة، معارضة ضعيفة، معارضة متوسطة، معارضة شديدة.

ثانيا) حساب الاتجاه العام بإحدى الطرق الآتية:

- *طريقة البدء بحساب الاتجاه الخاص بكل عبارة*، وهي الطريقة الأكثر ذيوعا:

تستخرج العلامة الكلية الممثلة لدرجة اتجاه العينة ككل نحو كل عبارة ثم تحسب متوسطاتها (بقسمة مجموع الشدة/ مجموع التكرارات المعدلة أو المرجحة/ على مجموع التكرارات عند كل عبارة ثم يحسب متوسطها)، لنقوم بعد ذلك بمقارنة مختلف المتوسطات والدرجات بالدرجة الحيادية (03) التي تتوسط –كما هو معلوم- الدرجات أو الاتجاهات الخمسة (موافق بشدة: 5، موافق: 4، ...). فإذا فاق الناتج الدرجة الحيادية 03 كان الاتجاه إيجابيا وإلا كان سلبيا، وإذا كان مساويا لدرجة الحياد فهو اتجاه محايد.

أما الاتجاه العام لكل العبارات فيحسب بقسمة مجموع متوسطات شدة كل العبارات على عدد العبارات.

كما يمكن اقتراح تقديرات تفصيلية أكثر دقة لحساب درجات الاتجاه السلّمية في شكل فئات متتالية على النحو الآتي:

[1 - 1.5[-- اتجاه سلبي قوي جدا (أي من 1 إلى أقل من 1.5)

[1.5 - 2.5[-- اتجاه سلبي قوي

[2.5 - 3 [-- اتجاه سلبي ضعيف أو محايد يميل نحو السلبية/ سلبي يميل نحو الحياد

3 ----------- اتجاه محايد

] 3 - 3.5]-- اتجاه إيجابي ضعيف أو محايد يميل نحو الإيجاب/ إيجابي يميل نحو الحياد

] 3.5 - 4.5]-- اتجاه إيجابي قوي

] 4.5 – 5]-- اتجاه إيجابي قوي جدا

(كما يمكن اعتبار المجال [2.5 إلى 3.5] بفئاته الثلاث اتجاها "*مترددا*").

أما إذا اقتصرنا على ثلاثة مستويات، فيمكن اقتراح التقديرات التفصيلية التالية:

من 1 إلى أقل من 1.33 -- اتجاه سلبي قوي جدا

من 1.33 إلى أقل من 1.66 -- اتجاه سلبي قوي

من 1.66 إلى أقل من 2 -- اتجاه محايد يميل نحو السلبية

2 ---------------------------- اتجاه محايد

من أكثر من 2 إلى أقل من 2.33 -- اتجاه محايد يميل نحو الإيجابية

من 2.33 إلى أقل من 2.66 -- اتجاه إيجابي قوي

من 2.66 إلى 3 -- اتجاه إيجابي قوي جدا

(كما يمكن اعتبار المجال [1.66 إلى 2.33[بفئاته الثلاث اتجاها "مترددا")

- *طريقة البدء بحساب الاتجاه الخاص بكل فرد:*

يحسب المدى النظري لدرجات المقياس، وهو يتراوح بين أدنى علامة اتجاه في حالة حصول مجموع عبارات المقياس على العلامة الدنيا (1) من طرف كل فرد من الأفراد المبحوثين (مثال: 20 عبارة × درجة واحدة = 20 درجة) وأعلى علامة اتجاه في

حالة حصول مجموع عبارات المقياس على العلامة العليا: 5 (في المثال السابق: 20 × 5 = 100 درجة)، لنحدد بعد ذلك علامة الاتجاه المحايد (20 × 3 = 60).

ثم يحدد اتجاه كل فرد من الأفراد المبحوثين بالإيجاب أو السلب بمقارنة علامة كل مبحوث بعلامة الاتجاه المحايد (والتي تبلغ في المثال السابق: 60). فإذا زادت علامة المبحوث على علامة الاتجاه المحايد، كان اتجاهه مرتفعا أي إيجابيا. وأما إذا كانت تساويها أو دونها، فإن ذلك يدل على تدني اتجاهه أو سلبيته. ثم يحدد الاتجاه العام للمبحوثين بقسمة مجموع الاتجاهات على عدد المبحوثين ليقارن بعدها بعلامة الاتجاه المحايد (60 في المثال السابق).

- طريقة حساب الاتجاه بالنسب المئوية: قد نجد من يحسب درجات الاتجاه بالنسب المئوية والمتوسطات الحسابية، وذلك على النحو الآتي:

أ- حساب النسب المئوية للإجابات على كل عبارة أو اقتراح في المقياس (بثلاثة أو خمسة مستويات).

ب- حساب النسب المئوية للإجابات على كل محور أو فقرة من فقرات المقياس (يضم كل محور مجموعة من العبارات).

ج- تحديد الاتجاه بحساب مجموع إجابات "موافق بشدة" و "موافق" فقط لكل عبارة أو محور ثم لكل المحاور فإذا زاد مجموعها على 50 بالمائة كان الاتجاه إيجابيا والعكس بالعكس. مع ملاحظة أنه في حالة العبارات السلبية تحسب إجابات "معارض" و"معارض بشدة" فقط، وفي الحالتين لا يُعْتدّ بالإجابات "المحايدة".

ثالثا) تستخرج العلامة الكلية الممثلة لدرجة اتجاه العينة ككل ثم للعينة تبعا لمتغيرات البحث (السن، الجنس، مكان الإقامة، المستوى، التعليمي...) أو لمحاور أو مجالات المقياس أو الاستبيان، وذلك بحساب متوسطاتها (يقسم مجموع الشدة - التكرارات المصححة- على مجموع التكرارات)، كما تستخرج الدرجات الحيادية الكلية والجزئية ليتم في الأخير مقارنة مختلف المتوسطات والدرجات.



رابعا) حساب **معدل الارتباط المتعدد** (لقياس الارتباط بين الإجابة على فقرة محددة والإجابة الكلية على المحور أو مجال المقياس الذي تنتمي إليه هذه الفقرة)، **ومعامل "بيرســـون"** للارتباط (لقياس الارتباط بين الإجابة على كل فقرة في المحور أو المجال وإجمالي الإجابات ككل)، وذلك لمعرفة العوامل الأســاســية من العوامل الهامشــية في تحديد الاتجاه (لكل محور ثم لمجموع المحاور) (مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، 1979، ص ص. 78-83).

- وفي الأخير، تجدر الإشـارة إلى أن مقاييس الاتجاهات تعتمد على بناء المجالات الفاصلة بصفة عامة، ولذا **قد يتعامل معها بجميع طرق الإحصاء، ومنها الانحراف المعياري** إذا كان المراد معرفة درجة تشتت البيانات ومدى اختلافها عن المتوسـط. أما إذا تم عرض نتائجها في إطار ترتيبي بما يتفق وأهداف البحث، في هذه الحالة يُكتفى بالتعامل معها بالطرق الإحصــائية الخاصــة بالبيانات الرتَبية المشــار إليها سابقا.

ونظرا لسـهولة مقياس "ليكرت" كثر اسـتخدام أسـلوبه في العلوم الإنسـانية، مثل بحوث الرضـا والإشـباع وتقدير أوزان حاجات الأفراد من التعرض إلى وســائل الإعلام...

فمثلا لقياس تقدير الجمهور لدوافع اســتخدام وســائل الإعلام، قد يُقترح السلم الخماسي الآتي الموضح في الجدول (رقم 24):

الجدول رقم 24: مثال توضيحي لمقياس ليكرت بتكرارات افتراضية

الدرجات / دوافع الاستخدام	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
+ مصدر للمعلومات	4	6	-	-	-
+اكتساب النصح والإرشاد	2	4	2	2	-
+دعم القيم الشخصية	2	2	2	2	2
- التوحد مع قيم الغير	2	5	1	2	-
+ الترفيه	6	4	-	-	-
- إضاعة الوقت	4	4	2	-	-

المرجع: إعداد شخصي

مع الإشارة إلى أن العلامتين (+ -) ترمزان إلى إيجابية أو سلبية العبارات الخاصة هنا بالدوافع.

-- **مثال تطبيقي حول مقياس ليكرت**

إذا اعتمدنا بيانات الجدول السابق الخاصة باتجاه عينة عشرة أفراد نحو جدوى القنوات الفضائية الأجنبية، يمكن حساب الاتجاه العام للعينة حسب مقياس ليكرت بالطرق الآتية:

1. نحسب الاتجاه الخاص بكل عبارة من العبارات القياسية المجدولة كما يأتي:

$$\text{اتجاه كل عبارة} = \frac{\text{كل تكرار} \times \text{شدته}}{\text{مجموع التكرارات}}$$

ثم نقارن النتيجة النهائية بالدرجة المعيارية الحيادية (3) فإن فاقتها فالاتجاه إيجابي والعكس بالعكس:

$$\text{العبارة الأولى} = \frac{4 \times 6 + 5 \times 4}{10} = \frac{24 + 20}{10} = \frac{44}{10} = 4.4$$

$$\text{العبارة الثانية} = \frac{2x2 + 3x2 + 4x4 + 5x2}{10} = \frac{36}{10} = 3.6$$

$$\text{العبارة الثالثة} = \frac{1x2 + 2x2 + 3x2 + 4x2 + 5x2}{10} = \frac{30}{10} = 3.0$$

$$\text{العبارة الرابعة} = \frac{4x2 + 3x1 + 2x5 + 1x2}{10} = \frac{23}{10} = 2.3$$

$$\text{العبارة الخامسة} = \frac{4 \times 4 + 5 \times 6}{10} = \frac{46}{10} = 4.6$$

$$\text{العبارة السادسة} = \frac{3x2 + 2x4 + 1x4}{10} = \frac{18}{10} = 1.8$$

$$\text{الاتجاه العام} = \frac{\text{مجموع الاتجاهات}}{\text{عدد العبارات}}$$

$$= \frac{1.8 + 4.6 + 2.3 + 3 + 3.6 + 4.4}{6} = \frac{19.7}{6} = 3.28$$

$3 < 3.28$ ، ومنه فإن الاتجاه إيجابي.



وبيانات الجدول الموالي (رقم 25) توضح التكرارات المعدلة (ك م) الخاصة بكل عبارة:

الجدول رقم 25: يوضح التكرارات المعدلة الخاصة بدوافع استعمال وسائل الإعلام

الدرجات / دوافع الاستخدام	موافق بشدة		موافق		محايد		معارض		معارض بشدة	
	ك	ك م	ك	ك م	ك	ك م	ك	ك م	ك	ك م
+ مصدر للمعلومات	4	**20**	6	**24**	-	-	-	-	-	-
+اكتساب النصح والإرشاد	2	**10**	4	**16**	2	**6**	2	**4**	-	-
+ دعم القيم الشخصية	2	**10**	2	**8**	2	**6**	2	**4**	2	**2**
- التوحد مع قيم الغير	2	**2**	5	**10**	1	**3**	2	**8**	-	-
+ الترفيه	6	**30**	4	**16**	-	-	-	-	-	-
- إضاعة الوقت	4	**4**	4	**8**	2	**6**	-	-	-	-

المرجع: إعداد شخصي

مع الإشارة إلى أن الشدة التعديلية للعبارات السلبية عكسية (من 1 إلى 5).

2. تحديد اتجاه كل فرد من أفراد العينة بحساب مجموع شـدة كل عبارة من العبارات القياســية المجدولة ثم نقارن النتيجة العامة لكل المبحوثين بقيمة المتوسط (عدد العبارات × قيمة المستوى الحيادي: 3). فإذا كان الاتجاه العام أكبر من المتوسط فهو إيجابي والعكس بالعكس.

1.2. حساب علامة الاتجاه المحايد أو قيمة المتوسط، أي في حالة حصول كل عبارات المقياس على العلامة الوسطى (3) من طرف كل مفردات المبحوثين. وحسب بيانات الجدول أعلاه نجد أن:

القيمة الحيادية لمتوســط اتجاه مفردات المبحوثين تســاوي عدد العبارات (06) × قيمة المستوى الحيادي (3) أي 6×3 = 18.

2.2. حساب شدة (التكرارات المعدلة لـ) كل مبحوث:

(أ) المبحوث الأول = 5 + 4 + 4 + 4 + 4 + 3 = 24

(ب) المبحوث الثاني = 4 + 4 + 3 + 4 + 4 + 2 = 21

(ج) المبحوث الثالث = 5 + 3 + 1 + 3 + 5 + 1 = 18

(د) المبحوث الرابع = 5 + 5 + 2 + 2 + 4 + 3 = 21

(هـ) المبحوث الخامس= 4 + 5 + 2 + 1 + 5 + 1 = 18

(و) المبحوث السادس= 5 + 4 + 3 + 2 + 5 + 2 = 21

(ز) المبحوث السابع = 4 + 4 + 5 + 2 + 5 + 1 = 21

(ح) المبحوث الثامن = 4 + 2 + 1 + 2 + 4 + 2 = 15

(ط) المبحوث التاسع = 4 + 3 + 4 + 2 + 5 + 2 = 20

(ي) المبحوث العاشر= 4 + 2 + 5 + 1 + 5 + 1 = 18

حساب الاتجاه العام = $\frac{\text{مجموع الاتجاهات}}{\text{عدد الأفراد}}$

$$= \frac{21+20+15+21+21+18+21+18+21+24}{10} = \frac{197}{10} = \mathbf{19.7}$$

19.7> 18 ومنه فإن الاتجاه العام إيجابي

والجدول (رقم 26) الموالي يوضح تقديرات المبحوثين:





الجدول رقم 26: درجات دو افع استعمال وسائل الإعلام

الدرجات / دو افع الاستخدام	مو افق بشدة	مو افق	محايد	معارض	معارض بشدة
+ مصدر للمعلومات	أ ج د و	ب هـ زح ط ي	-	-	-
+اكتساب النصح والإرشاد	د هـ	أ ب وز	ج ط	ح ي	-
+دعم القيم الشخصية	زي	أ ط	ب و	د هـ	ج ح
- التوحد مع قيم الغير	هـ ي	د وزح ط	ج	أ ب	-
+ الترفيه	ج هـ وزط ي	أ ب ح د	-	-	-
- إضاعة الوقت	ج هـ زي	ب وح ط	أ د	-	-

المرجع: إعداد شخصي

مع الإشـــارة إلى أن الحروف (أ ب ج د هــــ و ز...) ترمز إلى المبحوثين وعددها إلى عدد المبحوثين

3. نحســـب مجموع النســـب المئوية لدرجتي: "موافق بشـــدة " و"موافق" لكل عبـارة من عبـارات المقيـاس بـالنســـبـة للعبـارات الإيجـابيـة، ولـدرجتي: "معـارض" و"معارض بشـــدة" بالنســـبة للعبارات الســـلبية. مع الأخذ بعين الاعتبار أن النســـبة تحســـب من مجموع تكرارات الدرجات الأربع (الإيجابية والسـلبية) دون المحايدة، لأنه في حالة حســاب نســب كل الدرجات فســيكون المجموع دائما 100%، كما أن نســبة درجة الحياد لا تنتمي طبعا إلى نســب العبارات الإيجابية والســلبية فلا تحتســب لأن المعني بالحساب هو كون الاتجاه إيجابيا أو سلبيا.

وتبعا لبيانات الجدول الموالي نجد:

العبارة 1 = 55.5+45.5= **100**%

(20×100÷44+24 ×100÷44= 45.5%+55.5%= 100%)

العبارة 2 = 53.3+33.3 =**87**%

(10×100÷30+16×100÷30 = 33.3% + 53.3% = 87%) [كانت القسمة هنا على 30 (موافق بشـــدة: 10، موافق:16، معارض: 4) وليس على 36 لأن تكرارات محايد (6) لا يعتد بها وكذلك الأمر بالنسبة للعبارات الموالية 3، 4، 6].

العبارة 3 = 33.3+41.7 = **75**%

(10×100÷24 + 8 ×100÷24= 41.7% +33.3%= **75**%)

العبارة 4 = 40+00 = **40**% (8×100÷20 + 0 = 40%)

العبارة 5 = 65.2+34.8 = 100%

(30×100÷46+16×100÷46= 65.2%+34.8%= **100**%)

العبارة 6 = 00 + 00 = **00**%

الاتجاه العام = $\frac{\text{مجموع النسب}}{\text{عددها}}$

$$= \frac{100+87+75+40+100+00}{6} = \frac{402}{6} = \mathbf{67.00\%}$$

67% > 50% ومنه، فإن الاتجاه إيجابي.

وبيانات الجدول الموالي (رقم 27) توضح النسب المئوية:

الجدول رقم 27: يوضح اتجاه التلاميذ نحو عبارة "تساعد الهيكلة الجديدة للتعليم على حسن اختيار التخصص

الدرجات / دوافع الاستخدام	موافق بشدة		موافق		محايد		معارض		معارض بشدة		المجموع (دون) (المحايد)		مجموع % درجتي الموافقة أو المعارضة
	كم	%	كم	%	ك	%	كم	%	كم	%	كم	%	
+مصدر للمعلومات	20	**45.5**	24	**54.5**	–		–	–	–	–	44	100	**%100**
+اكتساب النصح والإرشاد	10	**33.3**	16	**53.3**	6		4	13.3	–	–	30	100	**%87**
+دعم القيم الشخصية	10	**41.7**	8	**33.3**	6		4	16.7	2	8.3	24	100	**%75**
-التوحد مع قيم الغير	2	10	10	50	3		8	**40**	–	–	20	100	**%40**
+ الترفيه	30	**65.2**	16	**34.8**	–		–	–	–	–	46	100	**%100**
-إضاعة الوقت	4	33.3	8	66.6	6		–	–	–	–	12	100	**%00**
متوسط الاتجاه العام													%67

المرجع: إعداد شخصي



مع الإشارة إلى أن علامة (+) تسبق العبارات الإيجابية وعلامة (–) تسبق العبارات السلبية، وأن حساب النسب المائوية يأخذ بعين الاعتبار درجتي موافق وموافق بشدة فقط في حالة العبارات الإيجابية ودرجتي معارض ومعارض بشدة فقط بالنسبة للعبارات السلبية.

وفي الأخير نقدم مثالا عن جدول ثلاثي الدرجات (رقم 28) خاصة بعبارة في المجال التعليمي حول علاقة تجديد الهيكلة بحسن اختيار التخصص:

الجدول رقم 28: يوضح اتجاه التلاميذ نحو عبارة "تساعد الهيكلة الجديدة للتعليم على حسن اختيار التخصص"

التلاميذ / الاستجابة	تلاميذ 4 متوسط		تلاميذ 3 ثانوي	
	ك	ك م	ك	ك م
موافق (3)	47	141	44	132
محايد (2)	29	58	38	76
معارض (1)	23	23	25	25
المجموع	99	222	107	233
م. الاتجاه العام	**2.24**		**2.17**	
	2.20			

المرجع: إعداد شخصي



4.3. معالجة البيانات الكمية

يقصد هنا بعملية معالجة البيانات الكمية عرضها وتحليلها وتفسيرها، وفيما يأتي تفصيل ذلك:

1.4.3. طرق عرض البيانات الكمية

بعد جمع البيانات لا بد من **ترتيبها وتصنيفها** بشكل يظهر العلاقات بينها، وذلك من خلال عرضها بإحدى الطرق الآتية:

- عرض البيانات الكمية ضمن سير الكتابة للموضوع (في متن النص): تعتبر هذه الطريقة معقولة فيما لو كانت البيانات تتألف من عدد محدود من الأرقام، إلا أن الإحصاءات في أغلب الأحيان تتألف من أعداد كثيرة يصعب ذكرها كاملة في مضمون الكتابة.

- عرض البيانات الكمية بواسطة الجداول

يكون العرض الجدولي بتصنيف البيانات وترتيبها وفقا لبعض خواصها، وأهم أساليب الترتيب هي: الترتيب التاريخي، الترتيب الهجائي/ الأبجدي، الترتيب الكمي، الترتيب الجغرافي... وتمتاز طريقة العرض الجدولي بالدقة، ولذلك فهي أهم أسلوب متبع لعرض البيانات.

- عرض البيانات الكمية بواسطة التمثيل البياني

يُستعمل التمثيل البياني للدلالة على أي عملية تترجم بواسطتها البيانات في شكل تمثيل بصري: بواسطة نقاط، خطوط، مساحات، أحجام... أو أشكال هندسية أخرى وبالصيغة الأكثر مباشرة والأنسب لطبيعة البيانات وطبيعة العلاقة بين متغيراتها.

وكما هو معروف، فإن أهمية التمثيل البياني ترجع أساسا إلى خصائصه الذاتية، والتي تتمثل أساسا فيما يمتاز به من كونه مشوقا وفي متناول فهم مختلف أنواع الجمهور، ومن ثم فمن السهل أن يجذب إليه الانتباه ويعْلق بذاكرة الجمهور (دليو، 2001).



2.4.3. تحليل البيانات الكمية وتفسيرها

بعد تصنيف البيانات وعرضها بشكل مختصر وبطريقة منظمة، تكون هذه الأخيرة جاهزة للتحليل ولاستخراج النتائج منها. أما فيما يتعلق بالأساليب الإحصائية الواجب استخدامها فإن ذلك يعتمد على أهداف البحث وطبيعتها والفرضيات التي تم وضعها من قبل الباحث. ففي حالة البحوث الوصفية فإن الباحث يلجأ إلى استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية التي تصف الظاهرة أو المشكلة موضوع البحث، ولا تتطرق بتعمق إلى دراسة الظاهرة والتعرف على بعض نواحي العلاقة أو الارتباط بمتغيرات البحث. ومن أهم الأساليب الإحصائية الوصفية التكرار والوسط الحسابي والمنوال والوسيط والانحراف المعياري والتشتت...

أما في حال كون البحث ارتباطيا ويهدف إلى التعمق في بحث الظاهرة ووضع فرضيات وفحصها بشكل إحصائي، فإن الباحث يلجأ إلى استخدام مقاييس الارتباط مثل اختبار "سبيرمان وبيرسون" و"الانحدار"... وبعض مقاييس الاختلاف مثل اختبار "ت" (t. test).

وسنقوم فيما يلي بعرض كيفية تحليل البيانات وتفسيرها (بعد مقدمة مفهومية) متجاوزين العمليات الأولية لتحليل البيانات: تبويب البيانات، تكوين الجداول التكرارية والنسبية، والتي عادة ما تكون مشروحة بشكل مفصل في كتب الإحصاء المتخصصة.

- مفهوما التحليل والتفسير

إن تصنيف البيانات وتنظيمها تبعا لأهداف البحث ليس هو الهدف النهائي لعملية البحث، إذ يجب أن تليها عملية استنتاج الملاحظات والنتائج المعرفية من كتلة البيانات المصنفة والمنظمة في جداول. إن الجداول التصنيفية بحاجة إلى دراسة وتحليل مختلف عناصرها وأبعادها للوصول إلى نتائج مرتبطة أساسا بأهداف البحث وبفرضياتها الأولية ومتغيراتها وأبعادها الدلالية.

ومن ثم يمكن القول إن **التحليل** يهدف إلى **تشخيص وتوضيح مختلف الخصائص** المرتبطة بمتغيرات البحث وتحديد العلاقة بينها والتي يمكن استنتاجها من الجداول التصنيفية. كما يهدف في المقام الثاني إلى **تحديد المعاني والأبعاد**

المعرفية لهذه الخصائص وتفسير العلاقة بينها، وهي العملية التي عادة ما تسمى **بالتفسير** أو التأويل (في البحوث الكيفية).

وكما هو ملاحظ تبقى متغيرات البحث هي العناصر المركزية لهذه المرحلة الأخيرة من مراحل البحث، كما يبقى التحليل فيها يرتكز مباشرة على الجداول بأرقامها وإحصاءاتها الرقمية المطلقة والنسبية (في حالة البيانات الكمية طبعا).

إن نتائج هذا التحليل المعرفي يمكن التعبير عنها تبعا لـ"ديفيس" (J. A. Davis) بالمخرجات/ النتائج أو المكتشفات (Findings) والتي هي –في تقديره- عبارة عن تقارير حول الخصائص الإحصائية للبيانات المحصل عليها عبر مختلف عمليات البحث. ومن أمثلة ذلك: "إن الأفراد الذين يحصلون على نقاط عالية في اختبارات الذكاء غالبا ما يحصلون على نقاط عالية في مقاييس تجنب الأحكام المسبقة".

أما التفسير وخاصة التأويل، فإنه يتميز بخلاف ذلك بطابع كيفي أكثر حدة. فهو ينطلق من "المكتشفات" ليقدّم نتائج مرتبطة بمتغيرات البحث. وفي المثال السابق يمكن استنتاج ما يلي: "يؤدي ضعف الذكاء إلى معاداة الغرباء" (Sierra Bravo, 1979, p. 421).

وفي الأخير يمكن القول إن التحليل والتفسير هما مرحلتان أساسيتان في عملية التنظير التي قد تتوج عملية البحث. فـ"التحليل" يحول البيانات الرقمية للجداول إلى تقريرات ذات طابع إحصائي يعتمدها "التفسير" في عمليته التنظيرية. وتتخلل هذه المهمة ثلاث عمليات:

° تتمثل العملية الأولى في تحويل البيانات الإحصائية الخاصة بكل متغير إلى تقريرات أو *مفاهيم* نظرية.

° وتعمل العملية الثانية على تحويل البيانات الإحصائية الخاصة بالعلاقات بين المتغيرات إلى اقتراحات أو *تقريرات* نظرية متعلقة بهذه العلاقات لتقارن بالفرضيات المطروحة.

° أما العملية الثالثة فتتمثل في إدراج هذه الاقتراحات في *إطار نظرية* علمية تكون في الغالب قائمة.



- **أنواع التحليل**

إن التحليل الاجتماعي بمعناه الواسع ذو أبعاد ومستويات مختلفة، فهو يتراوح بين أبسط مستوى (قراءة الجداول التصنيفية) وأعقده كميا (تطبيق المعادلات الرياضية المعقدة).

ومن أهم أنواع التحليل ما يأتي:

1. التحليل الإحصائي.
2. التحليل الزمني (الديناميكي).
3. التحليل المركب (متعدد المتغيرات).
4. التحليل الدائري.
5. التحليل السوسيومتري.

تعتبر الأنواع الثلاثة الأولى استنتاجية أو سببية، وهي تستلزم توفر الشروط الآتية:

° أن تكون المتغيرات متلازمة في تغيرها، وهو ما يمكن معرفته بواسطة التحليل الإحصائي.

° أن يكون أحد المتغيرين أسبق من الناحية الزمنية من الآخر، ويقوم بتحديد ذلك التحليل الزمني.

° عدم وجود متغيرات مستقلة أخرى (وسيطة، دخيلة...) تتحكم في المتغير التابع، وهي من مهام التحليل المركب.

° أما النوع الرابع (التحليل الدائري)، فهو يُستعمل عندما تطبق استمارتان على المجموعة نفسها في فترتين زمنيتين مختلفتين، وذلك لمتابعة التغيرات التي قد تطرأ على المجموعة بين الفترتين ولاختبار "ثبات" البيانات.

° وأخيرا، فإن التحليل السوسيومتري مفيد جدا لبحث البنية الاجتماعية ونظام الاتصال داخل الجماعات الصغيرة.

- التفسير السببي و أنواعه

من المعروف في العلوم الإنسانية أن التحليل أكثر شيوعا من التفسير، ولكنهما عادة ما يكونان متلازمين.

إن التفسير في هذا الإطار يعني تحديد سبب أو لماذا حدث شيء ما، ولكن تحديد سبب ظاهرة ما يعني تحديد القاعدة العامة التي تتحكم في وجودها ووجود أمثالها. وبهذا المعنى، فالتفسير عملية منطقية توصلنا إلى نتائج محددة بواسطة مقدمات محددة.

والتفسير عدة أنواع، أهمها على التوالي ثلاثة: الاستنتاجي والاحتمالي والوظيفي:

- الاستنتاجي: الإنسان حر (متغيران: س-ع) / المتغير "س" إنسان ⇐ "س" حر.

- الاحتمالي: حوالي 95 % من العرب مسلمون / "س" عربي ⇐ "س" غالبا ما يكون مسلما ولكنه قد يكون غير ذلك.

- الوظيفي: يفسر حدوث الظاهرة بالأفعال أو الأنشطة المنجزة بغية تحقيق أهدافها، ويمكن تشخيصه كما يأتي: أن الوظيفة "و" في نظام أو نسق "ن" بتنظيم "ت" تُيسّر القيام بالنشاط "ش" في الظروف "ظ".

- خطوات قراءة الجداول البيانية الكمية

نظرا لكون الجدولة من أهم العمليات الخاصة بتصنيف البيانات، ولمساعدة الطلبة في عمليتي تحليل البيانات المجدولة وتفسيرها -من دون سطحية مختزلة ولا تصنّع مفرط-، نقترح عليهم الاستئناس ببعض القواعد العامة التي يمكن تلخيصها في الخطوات الآتية:

- قراءة متأنية لعنوان الجدول ومصدره ولأي ملاحظة في أعلاه أو أسفله بغية تحديد متغيراته ومجالاته الزمنية والمكانية والبشرية.

- تحديد الوحدات التحليلية (الإحصائية) المستعملة في الجدول.

- قراءة المعدلات والمتوسطات الكلية من خانة أو خانات المجاميع.

- المقارنة بين البيانات المختلفة للجدول خارج خانة المجاميع (حساب الفروق أو المدى).



- بحث العلاقة بين المعدلات أو النسب العامة وبين كل مؤشر من مؤشرات تصنيف الجدول (السن، المستوى التعليمي...).

- المقارنة بين مختلف المعدلات والنسب والعلاقة بين بعضها بعضا، داخل وخارج سياق المؤشرات التصنيفية.

- الانتباه إلى المفارقات والأمور غير العادية التي يمكن ملاحظتها على بيانات ونتائج الجداول.

وللوقوف عمليا على بعض النماذج التحليلية لجداول بحوث ميدانية يمكن الرجوع إلى (دليو، 1997، ص ص. 95-100).

وأما إذا كانت البيانات المجمعة **كيفية**، فيمكن أيضا تقليص حجمها وجدولتها وإيجاد شكل تمثيلي لها، كما يمكن تأويلها تبعا لبعض الأسس والمبادئ التوجيهية العامة. ولمزيد من التفصيل، يمكن الرجوع إلى (دليو، 2023أ).



5.3. معايير الصدق والثبات

مقدمة

يمكن تصنيف البحوث في العلوم الإنسانية تبعا لمؤشر طبيعة البيانات المستخدمة إلى بحوث كمية وبحوث كيفية. وبالطبع تَستخدِم الأولى تقنيات كمية مباشرة وتلجأ إلى العد والقياس... أما البحوث الكيفية فهي غالبا ما تخلو من التكميم والقياس، ولا تستعمل التحاليل الإحصائية، بل تعتمد على التحليل الكيفي وتركز على الفهم من خلال التفاعل مع الموضوع والظاهرة المدروسة (دليو، 1997، ص. 28).

ولذلك، يمكن القول إن معايير الصدق أو الصلاحية (Validity) والثبات (Reliability/ Fiabilité -fr-) هي في الأصل خاصة بالبحوث الكمية، لكن هذا لا يعني أن البحوث الكيفية مجردة تماما من أدنى درجات الموثوقية والقوة العلمية، بل هي أيضا تتوخاهما في حدود طبيعتها الكيفية. فافتراضاتها الفلسفية والنظرية تستلزم معايير مختلفة لتقييم نوعيتها وصدقيتها، كما أن مدى صرامتها يعتمد على الانسجام بين الأهداف البحثية ومنطلقاتها البارادیغمية (التأويلية، التفاعلية الرمزية...) وذلك بالتركيز –في آن واحد- على مكونيْ موضوع البحث (الباحث والمبحوث/ الفاعل الاجتماعي) وبالبناء التعاوني للمعرفة.

وفيما يلي عرض موجز لمعايير الصدق والثبات في البحوث الكمية، مع الإشارة إلى أن استخدام مثل هذه المعايير أو مقابلاتها في البحوث الكيفية تم عرضه بالتفصيل في مؤلف آخر (دليو، 2023[أ]).

1.5.3. معايير الصدق والثبات في البحوث الكمية

بداية، يمكن القول إن الصدق يشير إلى درجة استقلالية الإجابات عن الظروف العَرَضية للبحث، وبالتالي إلى مدى دقة وصلاحية أداة جمع البيانات لقياس ما وضعت لقياسه، لأن الصدق يرتبط أساسا بقابلية تكرار التجارب والاكتشافات العلمية، ولن يتأتى إلا بمعاينةٍ وأدواتِ جمعِ بياناتٍ ومعالجةٍ إحصائيةٍ "مناسبة". أما الثبات فيشير أساسا إلى "قابلية تكرار النتائج"، أي الاستقرار والانتظام أو إلى الحد الذي يتم فيه فهم نتائج المقياس بشكل صحيح، أي بمدى دقة النتائج وعلوّ درجة التوافق في حالة تكرارها -في وقت آخر من طرف باحث آخر- ومن ثم قابلية تعميمها.

وبالطبع ترتبط معايير الصدق والثبات ارتباطا وثيقا (نظريا وإجرائيا) بالبحوث الكمية نتيجة حاجتها الماسة لها، لذلك فهي ملازمة لها دائما وتستجيب عادة لمبادئ المدرسة الوضعية (Positivism) في العلوم الإنسانية، ومنها: القابلية للتحكم، التكرار، التنبؤ، الملاحظة، التجزئة، العزل عن السياق وعن الذات الباحثة...

ويمكن تشخيص الفكرة الأساسية لهذه المدرسة كالآتي: إذا قمنا باختبار فرضية من خلال بيانات ميدانية تمت بلورتها بفضل عمليات حسابية وتحاليل إحصائية (مثل التحليل العاملي ومعاملات الارتباط...)، وإذا كانت النتائج "الرقمية" لهذه العمليات تؤكد أو تنفي الفرضية الأصلية، حينها يحق لنا أن نقول إننا قمنا بعمل علمي (صادق وثابت). وذلك بخلاف ما يجري عادة في بحوث التخرج بجامعاتنا، حيث لا تطبق عادة لا معايير الصدق ولا معايير الثبات، سواء تعلق الأمر بصدق تمثيل العينة أو صدق وثبات أدوات جمع البيانات ونتائجها، مع الإشارة إلى أن أغلبية هذه البحوث ذات طابع كمي انطلاقا، ولا تراعي في أحسن حالاتها سوى الانسجام بين الأهداف البحثية ومنطلقاتها النظرية.

ومن أهم معايير الصدق والثبات الكمية وأكثرها استعمالا ما يلي:

- بالنسبة للصدق، تذكر الأدبيات المتخصصة العديد من أنواعه في مستوى معايرة إجابات المبحوثين: الصدق الداخلي والصدق الخارجي وصدق بنية المحتوى أو المفاهيم الأساسية (Bachelet, 2012, p. 8):

فالصدق الداخلي يشير إلى درجة صحة جمع البيانات من المبحوثين، أي أنه يقتضي ضمان استقلالية الإجابات عن الظروف الخارجية (العرضية كما سبق وصفها) بتجنب مثلا، كون فترة البحث غير مناسبة، حدوث تغير في سلوك المبحوثين في فترة البحث أو خطأ في اختيارهم، صياغة الأسئلة غير مناسبة... مع الاقتصار في إثبات ذلك على البيانات فقط وبالعد والقياس. ويمكن عكس الاحتمال الأخير الخاص بأداة جمع البيانات بالمثال الآتي: إذا أردنا قياس طول لاعبي كرة السلة باستخدام شريط ذي وحدات قياسية سنتمترية خاطئة فإن بيانات طولهم ستكون خاطئة وكذا متوسط طولهم.

وأما الصدق الخارجي فيشير أساسا إلى درجة تعميم النتائج في ظروف "زمكانية" مختلفة. ولذلك فهو يتطلب استخدام مجالات بحثية وتقنيات ومناهج ومواقف أكثر

تنوعا وانفتاحا، مقابل التركيز في الصدق الداخلي على حسن التحكم في وضعيات محددة وفي بيانات بعينها. مما قد يشير إلى أن مستلزمات الصدق الداخلي تتعارض مع مستلزمات الصدق الخارجي: فالتعدد والاختلاف يجعل التحكم في الوضعيات البحثية صعبا. ومن ثم وجب إيجاد حل وسط بينهما في حالة عدم اقتضاء أهداف البحث غير ذلك (بالتركيز على أحدهما). ويمكن تشخيص خطأ التعميم (الصدق الخارجي) بالاعتماد على المثال السابق معدلا: إذا تحصلنا على متوسط طول لاعبي كرة السلة باستخدام شريط ذي وحدات قياسية سنتمترية صحيحة فإنه لا يمكن تعميم هذا المتوسط على كل الرياضيين، لأنه غير نموذجي.

ولذلك يمكن القول إن الصدق الداخلي يخص عينة البحث فقط والصدق الخارجي يتعداها إلى مجتمع البحث أو مجتمعات أخرى.

وأما صدق المحتوى أو المفاهيم، فيقصد به أساسا "إجرائيتها" المؤدية إلى حسن قياسها أو قياس مؤشراتها الواقعية. أي أن أداة جمع البيانات تغطي كل المجالات المستهدف تغطيتها. ومن طرق تقييمها: صدق الملاحظات، التمايز -Discrimination- (تأكيد وجود اختلاف بين خاصتين أو أكثر في الظاهرة موضوع البحث باستعمال أداوت قياس مختلفة)، التلاقي -Convergence- (تأكيد وجود خاصية ما باستعمال أداتين مختلفتين)، التعسف (الهادف)... والصدق النسقي (Bachelet, 2012, p. 17).

وتجدر الإشارة في الأخير إلى أنه عادة ما كان يلجأ –ولا يزال أحيانا- إلى اختبار صدق أدوات جمع البيانات عموما بالاستعانة بداية وقبل كل شيء، وكـ "أضعف الإيمان" بـ:

° البحوث الاستطلاعية، كتحكيم ميداني لأدوات جمع البيانات.

° اعتماد تحكيم الخبراء لأداة جمع البيانات (صدق بنية الاستبيان ومحتواه)، مع حساب التناسق بين آرائهم في مكوناتها، أو على الأقل الاكتفاء بتقدير ذاتي لمدى حصافة ملاحظاتهم بالاعتماد على المنطق الشخصي للباحث والمشرف على البحث.

- بالنسبة للثبات: تذكر الأدبيات المتخصصة عدة أنواع لقياس ثبات أدوات جمع البيانات خاصة: الثبات الكلي (إعادة الاختبار)، الاتساق الداخلي (لمفردات



الأدوات)، ثبات المحكِّمين (تقاطع ملاحظاتهم)، الخطأ المعياري (كمؤشر نسبي: فكلما انخفضت درجته كان الثبات أعلى)...

وسيتم فيما يأتي عرض المعاملات والمعادلات الإحصائية للنوعين الأولين:

* الاختبار-إعادة الاختبار (Test-retest): يستعمل أساسا لقياس الثبات الكلي، ويتمثل في تكرار الاختبار (تطبيق أداة جمع البيانات) في فترتين زمنيتين مختلفتين وتحت الظروف نفسها قدر الإمكان. وتكون الفترة المقترحة بين التطبيقين من أسبوعين لأربعة أسابيع في الغالب، وبالطبع، كلما زادت الفترة الزمنية بين الاختبار وإعادة الاختبار (بفرض تساوي العوامل الأخرى) كلما انخفض معدل الثبات. ويتحقق الثبات إذا ارتفع معامل الارتباط (لـ "بيرسون" مثلا) بين قيمتي الاختبارين، والذي تعبر عنه المعادلتان الآتيتان:

- قيمة الاختبار على قيمة إعادة الاختبار تساوي واحد.
- قيمة الاختبار ناقص قيمة إعادة الاختبار تساوي صفر.

ونظرا لكون الاختلاف الزمني حساس وترتبط به عدة مشاكل، يُقترح لتجاوزها الاستخدام المتوازي لأداتي قياس متشابهتين في المحتوى، مع تغيير ترتيب الأسئلة وتغيير صياغة بعض كلماتها في الاستبيان مثلا.

وهذا الأمر قد يساعد أيضا في تجاوز المشكلة التي طرحها "جوب" (Joppe, 2000, p. 2) والمتمثلة في إمكانية أن يتحسس المبحوث من موضوع البحث المعاد طرحه، مما قد يؤثر على استجاباته. فلا يمكننا أن نكون على يقين من أنه لا يوجد أي تغيير في التأثيرات الخارجية مثل التغيير في بعض المواقف، مما قد يؤدي إلى الاختلاف في الردود المقدمة مرتين.

* قياس الثبات أو التناسق الداخلي (Internal Reliability/ Consistency)[20]: وتستخدم لقياسه عدة اختبارات، أشهرها معامل "كرونباخ" (Cronbach) الاختبار قياس التناسق بين إجابات المبحوث، و"كرونباخ ألفا" (قيمته بين صفر وواحد ومتوسطه 0.6)... ومعامل الارتباط بين نصفي المقياس (الأسئلة الفردية والزوجية

(20) إلا أن هناك من يرى أن الاتساق الداخلي لمفردات أداة جمع البيانات يعتبر معيارا من معايير الصدق، لأنه يساهم في تحقيق صدقية النتائج.

مثلا) (التجزئة النصفية/ Split-Half reliability) الذي يَستعمل عادة معامل ارتباط "سبيرمان" أو معادلتي "رولن" و "غوتمان"، أو بين إجابات عينتين جزئيتين، تحليل الارتباط (لاختبار الصلاحيات المتزامنة، التنبؤية، التمييزية...) والتحليل العاملي (متعدد المتغيرات) ومصفوفة الارتباط متعدد الخصائص ومتعدد الطرق...

أما في بحوث تحليل المحتوى، فمن معاملات الثبات المستعملة بكثرة، معادلة "هولستي" (Holsti) للاتفاق بين محلليْن (عدد الفئات التي اتفق عليها المحللان على مجموع الفئات التي توصلا إليها) ليكون الحكم على ارتفاع ثبات تحليل المحتوى إذا كان المعامل مساويا أو يفوق 0.85. وبالطبع هناك تصنيفات أخرى لثبات التحليل (بما في ذلك تطويرات حديثة لمعادلة "هولستي") لا مجال لذكرها هنا (Holsti, 1969; Krippendorff , 2004). بل هناك من يجعل المعامل يتراوح ما بين 0.75 و0.90.

ويمكن تفصيل الكلام بعض الشيء عن اختبار الثبات فيما يلي:

لقياس الثّبات طرق مختلفة من أكثرها شيوعا الطّرق الثلاث الآتية: طريقة إعادة الاختبار، طريقة الصّور المتكافئة وطريقة التّقسيم النّصفي.

أما بالنّسبة لإعادة الاختبار، وهي من أكثر الطّرق مناسبةً لتقدير الثّبات في بحوث تحليل المحتوى، فتُقدَّم على أساس إجراء التّحليل مرّتين على مادّة الاتّصال نفسها. وتحديد العلاقة بينهما في شكل درجة معيّنة تُعتبر مؤشّرا لمعامل الثّبات. إذ تكشف عن مدى الاتّفاق بين التّحليليْن وكلّما كانت هذه الدّرجة مرتفعة كان معامل الثّبات عاليا. وتأخذ إعادة التّحليل أحد شكلين (طعيمة، 1987، ص ص. 177-178):

1. أن يقوم بتحليل المادّة نفسها باحثان، وفي مثل هذه الحالة يلتقي الباحثان في بداية التّحليل للاتّفاق على أسسه وإجراءاته. ثمّ ينفرد كلّ منهما للقيام بتحليل المادة موضوع البحث، ثمّ يلتقيان في نهاية التّحليل لبيان العلاقة بين النّتائج التي توصّل كل منهما إليها.

2. أن يقوم الباحث بتحليل المادّة نفسها مرّتين، وعلى فترتين متباعدتين. وفي مثل هذه الحالة يستخدم عنصر الزّمن في قياس ثبات التحليل وذلك بأن يقوم الباحث بنفسه بتحليل عيّنة صغيرة من المادة موضوع البحث مستخدما أداة التحليل التي أعدّها، وبعد فترة من الزّمن يعيد بنفسه تحليل نفس العيّنة مستخدما نفس الأداة

دون الرّجوع بأي صورة من الصّور للتحليل السّابق الذي أجراه. وبعد الانتهاء من تحليله الثاني يجري بعض العمليات الإحصائية التي يستخرج من خلالها معامل الثّبات، حيث استعانت الباحثة بمحلِّليْن اثنين- أو ما يُطلَق عليهما بالمحكّمِين أو المرمّزين- لتحليل عيّنة من مواضيع المدوّنات التي شملها البحث، والتي قدّمَت لهما فئات التّحليل التي سيتمّ تطبيقها مرفقةً بدليل التّعريفات الإجرائية الخاصّة بها ليكون العمل أكثر وضوحا ودقّة.

وكمحلل (محكّم) ثالث يقوم الباحث أيضا بتحليل تلك المواضيع لمقارنة النّتائج لاحقا عبر تطبيق معادلة "هولستي" لحساب معامل الثّبات كما يلي:

معامل الثّبات = عدد المحكّمين x متوسط الاتّفاق بين المحكّمين
1+ (عدد المحكمين-1) x (متوسط الاتّفاق بين المحكمين)

مثاله في حالة وجود ثلاثة محكمين:

الاتفاق بين المحكمين: أ و ب:

نفترض أن لدينا 1253 وحدة تحليلية قام المحكّمان أ و ب بتحليلها، تمّ الاتّفاق على 814 وحدة، إذن نسبة الاتّفاق بين أ و ب هي:

814 من أصل 1253

م1 من 100

م1 = 814 x 100 = 64.96%
1253

الاتفاق بين أ (المحكم الأول) و ج (الباحثة):

من بين 1300 وحدة قام المحكّمان أ و ج بتحليلها، تمّ الاتّفاق على 872 وحدة، إذن نسبة الاتّفاق بين أ و ج بإتّباع الطريقة ذاتها، هي: م2 = 67.07%

<u>الاتفاق بين ب و ج:</u>

من بين 1193 وحدة قام المحكّمان ب و ج بتحليلها، تمّ الاتّفاق على 644 وحدة، إذن نسبة الاتّفاق بين ب و ج بإتباع الطريقة ذاتها، هي: م3 = 53.98%

<u>متوسّط الاتّفاق بين المحكّمين (م):</u>

$$\text{م} = \frac{\text{م}1+\text{م}2+\text{م}3}{3} = \frac{53.98+67.07+64.96}{3} = 62.00\%$$

م = 0.62

$$\text{معامل الثّبات} = \frac{0.62\,x3}{(0.62)(1\text{-}3)+1} = \frac{1.86}{(0.62 \times 2)+1} = \frac{1.86}{1.24+1}$$

$$= \frac{1.86}{2.24} = \mathbf{0.83}.$$

معامل الثّبات = **83%**

وبما أن هذه النتيجة تقع بين حدي المجال 75% و90%، الذي حدّده الباحثون كمجال لتحقيق الثّبات في البحوث الإعلامية، يمكن القول إذن أنّ مستوى الثّبات قد تحقّق في هذا البحث.

أمّا في الشّكل الثاني لإعادة التّحليل فيمكن القيام بتحليل ذات العيّنة التّجريبيّة من مواضيع المدوّنات المُختارَة سابقا، لكن على فترتين زمنيّتين مختلفتين وبتطبيق فئات التحليل نفسها، للتأكّد من ثبات الأداة. وبتطبيق معادلة "كوبر" لحساب الاتّفاق نتوصل إلى:

Cooper: P = NP / NP + NNP

P: معامل الاتّفاق

NP: عدد مرات الاتّفاق

NNP: عدد مرّات عدم الاتّفاق

<u>الاتّفاق بين التّحليلين 1 و 2:</u>

عدد مرّات الاتّفاق بين التّحليلين: 904

عدد مرّات الاختلاف بين التّحليلين: 226

معامل الاتّفاق = 904 / 904 + 226 = 904 / 1130 = **0.8**

ولأن نطاق الثّبات كما حدّده "كوبر" يتراوح ما بين (0.78 - 0.99)، فإنّ مستوى الثّبات قد تحقّق بما أنّ معامل الاتّفاق يساوي **0.8** أي ما يعادل **80%**.

ولأن "بيرلسون" وصف معامل الثّبات الذي تتراوح قيمته ما بين 0.78 و0.99 بأنه عالٍ، فإنّ معدّل الثّبات قد تحقّق على اعتبار أن معامل الاتّفاق جاء ضمن المدى المقبول (0.8).

على الرّغم من أنّ البحوث تكتفي عادةً بتطبيق طريقة واحدة في حساب معامل الثّبات عندما يتعلّق الأمر بإعادة التّحليل لقياس ثبات أداة تحليل المحتوى، إلاّ أنه يمكن تطبيق الطّريقتيْن.

وجدير بالذكر في الأخير إلى العلاقة بين الصدق والثبات في البحوث الكمية، وذلك بالإشارة إلى أن توافر الصدق قد يكون كافيا لتوافر الثبات لكنه بالطبع ليس ضروريا له، أما الثبات فهو شرط مسبق ضروري ولكنه غير كافٍ لصدق أدوات البحث (Cohen & Morrisson, 2007, p. 133). فمثلا، يعتبر ثبات استمارة تحليل المحتوى (باتفاق المحللين على فئاتها) شرطا ضروريا لصدق هذه الاستمارة لكنه يعتبر غير كاف لأنه قد لا يضمن مثلا كون الفئات المتفق عليها تغطي كل المجالات المستهدف تغطيتها في البحث... وفي هذا السياق هناك ما يسمى بـ"الصدق الذاتي" لقياس العلاقة بين الصدق والثبات من خلال حساب "الجذر التربيعي لمعامل الثبات" سواء تعلق الأمر بـ: إعادة تطبيق الاختبار (معامل ارتباط بيرسون مثلا)، التجزئة النصفية (معامل سبيرمان مثلا) أو التباين (معادلة ألفا كرونباخ مثلا)، أي أنه يساوي الجذر التربيعي لإحدى هذه المعاملات (معامل الثبات)½. وبالطبع كلما انخفضت قيمة معامل الثبات انخفضت قيمة الصدق الذاتي لكونها نتاج جذره التربيعي.

وإذا كانت هذه المعايير التحكيمية والإحصائية شائعة في البحوث الكمية ومتوافرة في معظم كتب الإحصاء الاجتماعي[21]، فإن الكلام عمّا يقابلها في البحوث الكيفية أقل شيوعا، وقد تم تفصيل الكلام عنها–كما سبق وأن ذكرنا- في مؤلف خاص متوافر عبر الإنترنت (دليو، 2023أ).



(21) من المعروف أن بعض الباحثين الجامعيين يستعينون بمتخصص في الإحصاء (أو بمركز حسابات) ليقوم بالعمليات الإحصائية المرتبطة بعمله، مع الإشارة إلى أن بعض برامج المعلوماتية (مثل SPSS) تُيسّر ذلك أيضا. وهو أمر محبذ على غرار الاستعانة مثلا بمدقق لغوي أو بمترجم، الخ...



6.3. نتائج البحث

يمكن اعتبار نتائج البحث جوهر الأعمال العلمية لأنها تبرر المنطلقات والافتراضات وجدوى الإجراءات المنهجية المعتمدة في أي عمل بحثي، سواء أكان مقالة أم رسالة جامعية. ولأن الطلبة يجدون بعض الصعوبات في كيفية تقديم النتائج النهائية لبحوثهم، وجب تقديم بعض التوجيهات العامة في هذا المجال، مذيلة ببعض الأخطاء الشائعة التي يجب تجنبها.

1.6.3. بعض التوجيهات العامة حول كيفية تحرير نتائج البحث

- من الناحية الشكلية، يجب أن تعرض النتائج ضمن مبحث أو عنصر متوج للعمل (كالخاتمة أو عنصر: نتائج البحث)، يكون حجمه محدودا ويتناسب مع حجم البحث ككل. وهو في الغالب يتضمن ثلاثة عناصر:

° سياقا تمهيديا مختصرا جدا، ويتضمن استهداف الإجابة على التساؤل الرئيس للبحث أو ما يعادله.

° عرضا مجملا لكيفية جمع البيانات.

° وصفا ممنهجا للنتائج الرئيسة والثانوية مرتبة منطقيا، مع احتمال مناقشتها في حالة عدم إفراد "المناقشة" بعنصر مستقل.

- بالنسبة لمكان عرض النتائج في خطة البحث: يمكن عرض النتائج في شكل عنصر بحثي مستقل يحمل عنوانها أو عرضها في متن عنصر الخاتمة، بعنوان مثل، "الخاتمة: نتائج البحث"، أو من دون تخصيص: "الخاتمة" فقط. وفي هذه الحالة الأخيرة، يمكن تضمين عنصر الخاتمة عناصر أخرى تضاف إلى النتائج مثل حدود البحث وآفاقه وتوصياته.

- أما بالنسبة للمحتوى فيتميز بكونه يتضمن عرضا مركزا وتقييما شاملا لنتائج البحث. فالأمر يتعلق بنتيجة طبيعية لما قيل وليس بفرصة لإدخال عناصر جديدة.

صحيح أن بعض الاستنتاجات قد تبدو كأفكار "جديدة"، ولكن حداثتها لن تكون سوى تلك التي قد تنجم عن عملية التوليف والتركيب، وليس تلك الناشئة عن النظر في الأدلة التي لم تعرض في المباحث السابقة.

لكن رغم هذا، هناك هامش معين من الحرية في الاستنتاجات يستفيد منه معظم الباحثين في نهاية أعمالهم. فقد يستخدمونه في إدراج تقييمات وتقديرات شخصية عامة، وفي التعبير عن بعض حدود عملهم مع اقتراح -كما يحدث في كثير من الأحيان- أبعاد أو مشكلات جديدة قد تنجم عمّا تم بحثه (انظر المبحث الموالي الخاص بحدود البحث وآفاقه).

- يمكن تدعيم عرض النتائج بعناصر مرئية (وسائل إيضاح)، مثل الأشكال البيانية والخرائط والصور والجداول...، التي تلخص وتوضح الاستنتاجات.

- من الناحية العملية، من المستحسن بدء عرض النتائج، بفقرة تمهيدية -كما سبق ذكره-، كآلية ميسرة للعرض، وعلى سبيل المثال يمكن أن تكون الفقرة كما يلي: "بعد جمع البيانات ومعالجتها، توصّل الطالب/ الباحث إلى مجموعة من النتائج يتم تقديمها فيما يلي: ..."، ثم يباشر عرض النتائج تبعا للأهداف أو التساؤلات/ الفرضيات. وعلى سبيل المثال، لنفترض أن واحدا من الأهداف المحددة هو: "التعرف على أسباب التغيب عن العمل في شركة ما"، وأن نتائج القياسات التي أجريت لهذا الغرض كانت:

إجازة غير مدفوعة الأجر: 10٪، مرض أو راحة: 15٪، عطل: 10٪، حوادث: 5٪، طوارئ: 3٪، من دون مبرر: 60٪.

يمكن أن تصاغ النتيجة المتعلقة بهذا الهدف على النحو التالي:

"فيما يتعلق بتحديد أسباب الغياب عن العمل الذي يحدث في الشركة "س"، موضوع هذا البحث، تمكن الطالب من تشخيص الأسباب مصنفةً تصاعدياً من أقل إلى أكبر نسبة من التأثير، وفقا للنتائج التي تم الحصول عليها: حالات الطوارئ والحوادث، والإجازات مدفوعة الأجر، والعطل، والمرض أو الراحة والأسباب غير المبررة. ولهذه الأخيرة أكبر قيمة لحصولها على نسبة 60٪، وهي أعلى أربع مرات من سبب الغياب الأقرب منها: الأمراض أو الراحة (15٪).

إن النتائج المحصل عليها لأسباب التغيب عن العمل تسمح لنا أن نستنتج بأن عملية إدارة الموارد البشرية التي تتم في الشركة، تتميز ببعض الضعف، لأن في نظرية التغيب غير المبرر -التي مرت معنا في الإطار النظري مثلا- عادة ما يرتبط التغيب

بانعدام الحوافز لدى العامل، بالمناخ التنظيمي غير المناسب وبتوافق العوامل الأخرى التي تؤثر على كل من المنظمة والموظف، مما قد يدفعه إلى الغياب عن العمل" (دليو، 2014).

الملاحظ أن هذا الاستنتاج يحدد بوضوح الهدف الذي يقترن به ويعطي النتائج العامة التي أسفرت عنها القياسات المرتبطة به، مبينا تعليق الطالب المعتمد في هذه المسألة، على نظرية إدارة الموارد البشرية التي وردت ضمن الإطار النظري لعمله.

- عادة ما يتم تجنب ذكر أي اقتباس في متن مبحث النتائج لأن موقع ذلك فيما سبق من مباحث، أي لا يمكن للباحث دعم ما يقول في مبحث النتائج العامة بأي اقتباس، إلا إذا أحال استثناءً على مؤلف لم يتم ذكره سابقا، فعليه توثيق ذلك، وفي المقابل يمكنه الإشارة إلى المقطع من المبحث السابق المعني بالفكرة أو المؤلف الذي يدعم استنتاجاته.

- يجب أن تكون أهداف البحث والنتائج التفصيلية المرفقة بتعليقات الباحث في متن المباحث السابقة في متناول يده، لأن هذا هو المكان الذي يستفاد فيه من الأهداف المحددة (التي غالبا ما تعكسها التساؤلات أو الفرضيات حرفيا)، فتعرض النتائج على أساسها (أو على أساس التساؤلات/ الفرضيات)، أي يجب أن يكون عدد النتائج مطابقا لعدد الأهداف أو التساؤلات/ الفرضيات المحددة مسبقا في مدخلات المقال أو الرسالة، كما يجب أن تكون واضحة جدا من حيث ارتباط كل واحدة منها بهدف معين أو فرضية بعينها... ثم يعقد استنتاج عام يتناسب والهدف العام للبحث.

وبالتالي، يكون لكل هدف أو تساؤل و/أو فرضية نتائج معينة (مؤكدة أو نافية أو معدلة)، تراعَى عند كتابة مبحث النتائج، بالإضافة إلى ما تقوله المباحث الأخرى المؤسسة للبحث (الخلفية النظرية والدراسات السابقة...)، وخاصة فيما يتعلق بالمتغير أو المتغيرات المعنية بتلك النتيجة. أي أن هناك علاقة مباشرة بين كل من: الأهداف المحددة (التساؤلات/ الفرضيات) والأسس النظرية والنتائج، والباحث مطالب باستخدام نتيجة هذه العلاقة لختم بحثه.

- يبقى في الأخيرة الإشارة إلى أنه يفضل الطلب من القرناء مراجعة نتائج البحث، ثم محاولة تقييم ما فهموه أو لم يفهموه. وإذا لزم الأمر، يمكن طلب مساعدة إضافية من خبير متخصص.

2.6.3. بعض الأخطاء التي يجب تجنبها عند تحرير نتائج البحث

- جعل مبحث النتائج طويلا وأشبه بإطار نظري مليء بالاقتباسات.

- تكرار كل النتائج السابقة بالتفصيل، وأحيانا مرفقة ببياناتها الأولوية، بينما المطلوب عرض النتائج العامة تبعا للتساؤلات و/أو الفرضيات. أما البيانات الأولية فيمكن إدراجها في الملاحق.

- تضمين مبحث النتائج ماذا يعني العمل بالنسبة للباحث، وهو أمر سبق تحديده في مدخلات البحث لكونه عنصرا مؤسسا.

- تجاهل ذكر النتائج السلبية أو النتائج التي لا تدعم استنتاجات البحث أو لا تثبت فرضياته. وهو أمر يثير قضية أخلاقية في مجال البحث العلمي، ويكون عرضة للانتقاد من طرف الخبراء والمراجعين للعمل. لذلك وجب ذكر جميع النتائج ذات الصلة، حتى لو كانت لا تدعم توقعات الباحث أو فرضياته. فالنتائج السلبية مفيدة وهي بمثابة دليل للدراسات المستقبلية حول الموضوع. والمطلوب في المقابل تقديم تفسير للنتائج السلبية ومناقشتها في مبحث النتائج أو في مبحث مناقشة النتائج في حالة ورودهما في مبحثين مستقلين.

- مناقشة النتائج أو تفسيرها/ تأويلها في حالة وجود عنصر مستقل مخصص لها -فيكون هو الأولى بها-، والذي قد تفرض استقلاليته بعض الأدلة الجامعية والمجلات العلمية.

- عدم تخصيص نتائج البحث بعنصر مستقل والاستغناء عنه، بحجة:

° أنه يمكن للقارئ استخراج النتائج بنفسه بعد قراءة متأنية لما كُتب. وهو يتعارض مع كون الباحث هو الأكثر اطلاعا على حيثيات بحثه.

° إمكانية تعويض ذلك بختم كل فصل بفقرة ملخصة لنتائج محتوياته. وهو يتعارض مع فائدة العرض العام التوليفي للنتائج، الذي قد يفضي إلى تقييمات شخصية إضافية.



وبهذه المناسبة نشير في الأخير إلى أن الخاتمة -المتضمنة لنتائج البحث- تختلف عن الملخص لاختلاف الهدف من كليهما؛ فالملخص يستهدف تلخيص أهم محتويات البحث (موضوع البحث وإجراءاته المنهجية وأهم نتائجه)، بينما يعتبر هدف الخاتمة استنتاجيا -من الخاص إلى العام- بالاعتماد على محتويات البحث وقد يتعداها باستنتاجاته المبررة إلى ذكر حدود البحث وآفاقه وتوصياته -موضوع المبحث الموالي-. كما أن الملخص عادة ما يوضع في مقدمة البحث فيكتب لمن قد يرغب في قراءة البحث، بينما تكون الخاتمة في نهايته فتكتب لمن قرأ البحث. مع ملاحظة أن الخاتمة والملخص يشتركان في كونهما يعتبران مستقلين نسبيا عن الجسم الرئيس للعمل.

7.3. حدود البحث وآفاقه وتوصياته: ماذا بعد؟

1.7.3. حدود البحث و آفاقه

سيتم عرض هذا المبحث في قسمين:

- بالنسبة **لحدود (Limitations) البحث** –أو نقاصه- فالحديث عنها يتم في نهاية عرض النتائج، مع الإشارة إلى أن هناك من يفضل ذكرها في مبحث الإجراءات المنهجية، مع إمكانية إعادة ذكرها بإيجاز في الأخير، ومع توضيح ما تم تجاوزه وكيف وما لم يتم تجاوزه ولماذا وربط ذلك بتوصيات مناسبة.

وبالطبع، فإن الاعتراف بحدود البحث يعتبر نقطة قوة وخُلقا بحثيا محمودا، والأصل أن يقيّم إيجابيا من طرف القرناء والخبراء، لأنه يعبّر عن نزاهة الباحث ورغبته في الشفافية والتواضع البحثي المجلب للرفعة العلمية ولو بعد حين. هذا بالإضافة إلى كونه قد يساعد صاحب الاعتراف بها وأي مطّلع عليها في توجيه البحوث المستقبلية نحو مسارات واتجاهات أنجع.

أما عن طبيعة حدود البحث، فيمكن القول إنها غالبا ما تكون غير عادية وغير متوقعة و/أو فوق طاقة الباحث؛ فبالرغم من أن استهداف الاتقان مطلوب فنادرا ما يكون العمل كاملا، بسبب ما يترتب عن الطابع النسبي للبحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية خصوصا ولأي عمل بشري عموما من نقائص -اكتشفناها لاحقا أو عجزنا عن تفاديها في المرحلة التنفيذية-. وفي هذا السياق نستذكر الرسالة الشهيرة لـ "عبد الرحيم البيساني" إلى "العماد الأصفهاني": إني رأيت أنه ما كتب إنسان كتاباً في يومه إلا قال في غده لو غيرت هذا لكان أحسن ولو زيد كذا لكان يستحسن ولو قدم هذا لكان أفضل ولو تركت هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر.

ومن جهة أخرى، فإن حدود البحث قد يستكشفها الباحث تباعا أثناء تنفيذ عمله، حيث يتعين عليه القيام بخيارات تفضيلية قابلة للانتقاد، والتي غالبًا ما تعتمد على اعتبارات عملية مثل القيود الزمنية والمالية والميدانية، والموازنة التفضيلية مثلا، بين اتساع مجال البحث وعدد مفرداته مقابل عمق المعالجة، واختيار إجراءات

منهجية دون أخرى (مثلا، إجراءات كمية دون الكيفية أو العكس)، واستخدام أداة جمع بيانات واحدة أو أكثر...

وهذا بالطبع، لا يشمل بعض الصعوبات الملازمة لتنفيذ الإجراءات المنهجية التي قد يكون عدم تجاوزها ناتجا أحيانا عن قلة معرفة أو خبرة أو عن تسرع الباحث... وفي المقابل، فهو يشمل حسب البعض السلبيات الملازمة عادة لبعض أدوات جمع البيانات (انظر السلبيات في المبحث السابق الخاص بأدوات جمع البيانات) أو للطابع الكمي أو الكيفي للبحوث العلمية عموما.

بالنسبة **لكيفية عرض حدود البحث**، فيمكن أن تكون بصفة عامة (مجملة) أو ثلاثية البنية: ذكر طبيعتها ومصدرها وتداعياتها. ومثال ذلك: الذاتية (الانحياز) ومصدرها نوع اختيار العينة، مما يستلزم عدم تعميم النتائج.

- وأما بالنسبة **لآفاق (Perspectives) البحث** فهي عادة ما تتضمن مقترحات صريحة للبحوث الأخرى (على سبيل المثال، اقتراح أسئلة وعينات ومقاربات منهجية جديدة)، مع الإشارة إلى ما يجب الاستمرار فيه وما يجب القيام به وما يفضل تجنبه: بعضه مستشف من حدود البحث المذكور سابقا ويتداخل مع بعض التوصيات التي ستذكر لاحقا. ولذلك، عادة ما يُنصح الطلبة والباحثون بالاستعانة بهذا المبحث كمصدر لاختيار مواضيع بحوثهم المستقبلية.

ويمكن صياغة بعض هذه الآفاق في شكل إجابات على سؤال ذاتي: "ماذا بعد؟" (What else/ So what?)، أو في شكل أسئلة بحثية موجهة للقارئ أو بشكل عام ناتجة عن هواجس بحثية، مما قد يساعد على اكتساب منظور جديد حول الموضوع، والذي ربما لم يكن الباحثون قد توصلوا إليه قبل ذلك. وقد تعكس هذه الأسئلة مجموع نقاط رئيسة معًا لإنشاء أو تطوير أفكار بحثية واعدة.

وبالطبع، فإن آفاق البحث هنا تختلف عن الآفاق النظرية أو المنظورات البحثية والتي تمت معالجة موضوعها سابقا في مبحث منظور البحث أو خلفيته النظرية (العنصر: 4.2.).

2.7.3. توصيات البحث

تعتبر توصيات (Recommendations) البحث ذات طبيعة مختلفة تماما عن النتائج، لأنها تفترض إمكانية رسم خطوط مسلكية عملية لمن يهمه الأمر (مؤسسات وأفراد وجماعات) على أساس العرض التحليلي الذي قام به الباحث سابقا. ومن أجل إعدادها، من الضروري أن يتم فحص المعارف المكتسبة من البحث في ضوء بعض أهداف أو قيم الباحث، والتي هي بالضرورة ذاتية. ولذلك فهي دائما مرتبطة بوجهة النظر المعتمدة والأهداف المنشودة فيما يتعلق بمشكلة البحث.

مما تقدم يبدو أن التوصيات تعتبر مهمة جدا وخاصة في حالة البحوث التطبيقية، وذلك لأن المعارف المكتسبة منها تهدف إلى حل المشكلات العملية التي يعالجها الباحث. ولذلك، فإن عدم إدراج أي نوع من التوصيات نهاية البحث يجعل من هذا الأخير عملا غير مكتمل إلى حد ما، لأنه لن يكون قادرا على تلبية الهواجس الأولية التطبيقية الباعثة له.

وعلى كل حال، يجب الأخذ بعين الاعتبار بأن التوصيات لن تكون مجردة تماما، فإذا فهمنا بأن التوصيات تنطوي على عمل أو مسار عملي فمن المنطقي أن توضع مع مراعاة من توجَه لهم، وهم الأشخاص أو الجماعات أو المؤسسات التي قد تكون مهتمة بمعرفتها وإمكانية تنفيذها؛ أي يمكن أن تتخذ التوصيات شكلين، وهما: توصيات لمزيد من البحث -تتداخل مع آفاق البحث- وتوصيات للتغيير/ الإصلاح المؤسستي أو المجتمعي. لذلك، وحتى لا تفقد جدواها، يجب أن تأخذ كتابتها ووجهتها ودرجة دقتها بعين الاعتبار كل ذلك.

ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد، أن هناك من ينتقد إدراج التوصيات في نهاية البحث بقوله، على سبيل المثال، أن على الباحث أن يكتفي بتحليل الأحداث دون استنباط الحلول الممكنة؛ وبشكل عام، ليس على الباحث تغيير العالم، أو حتى تحسينه، وبأن مهمة عرض حلول عملية للمشاكل الحقيقية تقع خارج الحدود الخاصة بالبحث العلمي، والذي يهدف -في نظر غير المعياريين من أنصار العلم من أجل العلم والفن من أجل الفن والبحث من أجل البحث...!- إلى حل المشاكل المعرفية لا العملية، على الرغم من أنه يمكن الاستخلاص منطقيا من الأولى نتائج مهمة تساعد في حل هذه الأخيرة.

4. مشروع البحث وتقريره النهائي

تمهيد

1.4. كيفية إعداد مشروع البحث

2.4. كيفية تحرير التقرير النهائي لمشروع البحث



تمهيد

يجب الإشارة بداية، إلى أن محتوى مشروع البحث (Research project) وتقريره النهائي متشابهي البنية؛ فالتقرير النهائي يتضمن معظم عناصر مشروع البحث ويثريها، ويلغي بعض تقسيماته الفرعية، وخاصة تلك التي كانت جزءًا من المرحلة الإعدادية "القبلية"، ويضيف بعض العناصر "البعدية" الخاصة مثل أسماء المشرف والخبراء، والشكر و"الإهداء"، والملخص، والفهارس الخاصة، والصعوبات و"التوصيات" والملاحق، وثانيا إلى ضرورة الالتزام بإرشادات وأدلة الجامعة أو الكلية أو القسم... الخاصة بكيفية إعداد مشروع البحث وتحرير تقريره النهائي، وفي حالة عدم توافرها يمكن الاسترشاد بما سيتم عرضه من عناصر فيما يلي:

1.4. كيفية إعداد مشروع البحث

إن مشروع البحث أو برنامجه (Research program) هو الوثيقة التي يجب دائمًا إعدادها قبل البدء في البحث، وذلك من خلال وضع خطة لتنفيذه. وهي عادة ما تتضمن مجموعة مترابطة ومفصلة من العناصر التي ستوظف لتحقيق أهداف البحث، وذلك في ظل محددات ظرفية مادية وزمنية متوقعة.

أي أنها تحتوي على خطة بحث دقيقة وواضحة وتتضمن جوانبه وخطواته الأساسية، مع سياقها الزماني والمكاني. وبهذا المعنى، يشكل مشروع البحث الوثيقة الإرشادية للباحث، والتي تتيح له مواصفاتها توجيه الباحث عند تنفيذ العمل.

° المكونات الأساسية لمشروع البحث

يمكن حصرها في الآتي:

- العنوان
- أسماء الأشخاص المشاركين في البحث
- تعريف المشكلة وترسيم حدودها
- الأهداف العامة/ التساؤل الرئيس والفرعية
- الإطار المرجعي والبحوث السابقة

- التصميم المنهجي (الإجراءات المنهجية): نوع البحث ووصف مجاله ومجتمعه وعينته والمتغيرات والمؤشرات والأدوات وخطة جدولة البيانات وتحليلها.
- الموارد المتاحة (المادية والمؤسستية والمالية)
- الجدولة الزمنية لإنجاز البحث (مجاله الزمني)
- قائمة مراجع أولية.

هذه أهم العناصر التكوينية لمشروع البحث أو برنامجه ذائعة الاستعمال حاليا، مع الإشارة إلى أنها من المحتمل أن يعدلها أو يكيفها البعض لأن "جميع برامج البحث قد تختلف تبعًا لطبيعة الأسئلة المطروحة، والميول الشخصية والمهنية للباحثين، والسياق المعرفي المعاصر" (Solomon, Greenberg & Pyszczynski, 2023, p. 629).

وبالطبع، يعتبر العنوان والتعريف بالموضوع وبتصميمه المنهجي أهم هذه العناصر، ويمكن الرجوع فيما يخص ذلك للتوجيهات التي تم ذكرها في مباحث سابقة في مطلع هذا العمل حول كيفية اختيار موضوع البحث وعنوانه وتحديد مشكلته. كما يمكن إثراء الموضوع بذكر بعض النصائح العامة المتعلقة بتصميم خطة بحث:

- يفضل اختيار وتتبع المسائل التي تهم الباحث، الذي يجب أن يكون على دراية وثيقة بالأدبيات الحالية ذات الصلة بالتوجيه النظري والإمبريقي والمنهجي للموضوع، ولكن دون أن يكون ذلك مقيدًا أو ملزما له بالممارسات السابقة أو الحالية.
- البدء ببساطة، مع عدم محاولة فعل الكثير في بحث واحد.
- على الرغم من أن الكثير من الباحثين لا يحبون النقد، وفي بعض الأحيان يخطئ النقاد، فإن التقييم النقدي من قبل الأقران ضروري للغاية للتقدم العلمي. كما أنه من المهم تلقّي التشجيع من الأشخاص الذين يحترمهم الباحث والالتقاء وتبادل الأفكار مع العلماء من جميع أنحاء العالم، والعمل مع الزملاء والطلاب الموهوبين (Solomon, Greenberg & Pyszczynski, 2023, p. 646).

2.4. كيفية تحرير التقرير النهائي لمشروع البحث

لا يكتمل مشروع البحث من دون تحرير تقريره النهائي ليستفيد منه صاحبه والمتخصصون و/ أو عامة الناس. ويمكن تقديمه شفويا مع دعامة بصرية، أو في شكل عرض بصري في صفحة كبيرة (بوستر) في الملتقيات مثلا (Conference poster presentation)، مع الإشارة إلى وجود قوالب جاهزة لتنفيذه مثل قالب جمعية الـ "apa". كما يمكن تقديم مشروع البحث مطبوعا وإلكترونيا في وثيقة منظمة وفق دليل المؤسسة الأكاديمية التي تشرف عليه لمناقشته وإجازته قبل نشره، وهو الشكل الذي سيتم تفصيل الحديث عنه هنا.

يمكن تضمين وثيقة التقرير النهائي لمشروع البحث عدة عناصر متساندة وظيفيا، والتي يجب أن يتم تحرير محتواها **بلغة واضحة ودقيقة**، مع استخدام مصطلحات متخصصة لكن دون الوقوع في إغراء "التقنوية" والتضخم الاصطلاحي. مع الإشارة إلى أن البعض يفضل تحرير محتوى التقرير باستخدام الأفعال في الزمن الماضي وفي صيغة ضمير الغائب أو المبني للمجهول (Impersonal): قام الباحث أو الطالب أو تم القيام بكذا... وليس باستعمال ضمير المتكلم: قمت أو قمنا بكذا... وذلك مقابل من يفضل الصيغة الشخصية في التعبير، بل إن هناك من يربط ذلك بطبيعة البحث الكمية أو الكيفية، مؤكدا مثلا بأن "ذاتية" البحث الكيفي تستدعي استخدام الصيغة الشخصية و"حيادية" البحث الكمي تستدعي العكس. والأمر بالنسبة لي غير ذي شأن ولا يستحق لوم أصحاب التقرير بدعوتهم لضرورة إتباع أي من الصيغتين.

وبمناسبة الحديث عن لغة التحرير، تجدر الإشارة إلى قول "بم" (Bem) الذي عمل في تسعينيات القرن الماضي كمحرر في مجلة لجمعية الـ "apa"، والذي مفاده أن الفرق بين المقالات المقبولة وأعلى 15-20٪ من المقالات المرفوضة هو في كثير من الأحيان الفرق بين الكتابة الجيدة والأقل جودة. لذلك فإن تحسين مهارات الكتابة أمر لا بد منه، وقد ثبت أنه يحسن معدلات نشر الباحثين (Liu & Albarracin, 2023, p. 655). وقياسا على ذلك، فإن للغة تحرير تقارير مشاريع البحث الجامعية (المذكرات والأطروحات) دورا معتبرا في قبولها أو رفضها أو على الأقل في نوعية تقدير تقارير الخبراء لها، وهو ما تؤكده تجربتي الشخصية.

وإلى جانب ذلك، يجب بالطبع التأكد من تجنب السرقة العلمية عبر فحص النسخة النهائية في برنامج معلوماتي كاشف لذلك-، وكذا تجنب كثرة الاقتباس الحرفي: اقترح البعض عدم تجاوزه حوالي 10 بالمائة من العمل (Lester, 1976, pp. 46-47)، لكيلا يكون ذلك على حساب إبراز شخصية الباحث أو ينقص من قيمة العمل حسب البعض. وبالطبع، فإن كثرة الاقتباس أفضل من السرقة العلمية بسبب الرغبة في تجنب هذه الكثرة، كما أن السرقة العلمية تشمل المخرجات النصية للذكاء الاصطناعي التي يجب أن توثق هي أيضا كبقية النصوص المقتبسة -عند من يجيز استخدامها- تبعا للنظام التوثيقي المعتمد في بقية العمل (Apa, MLA…).

ولمساعدة من يريد إعادة صياغة النصوص الأصلية بتحويل الاقتباس الحرفي إلى اقتباس المعنى (Paraphrase/ Reformulate) يمكن القيام بما يلي: قراءة النص -المستهدف اقتباسه- عدة مرات بغية فهمه ثم محاولة إعادة كتابة معناه عن ظهر قلب -باستخدام الذاكرة- مع تضمينه كل الأفكار (أو الفكرة) الرئيسة بكلمات مغايرة (مرادفة أو مشابهة للمعنى الأصلي). مع الأخذ بعين الاعتبار محاولة تغيير كلمات بداية النص، وتغيير ترتيب العبارات/ الجمل، وتطويلها أو تقصيرها... دون تصنع مفرط -يمكن تنفيذ ذلك باستعمال الذكاء الاصطناعي قبل مراجعة النتيجة، ثم مقارنة ما تم تحريره شخصيا مع النص الأصلي للتأكد من فعلية تجنب الاقتباس الحرفي. وبالطبع، فإن هذا الجهد الشخصي لا يعفينا من ذكر المرجع في نهاية الاقتباس غير الحرفي، والفرق بينه وبين الاقتباس الحرفي هو وضع هذا الأخير بين علامتي تنصيص (مزدوجتين: "..."). مع الإشارة أولا، إلى أن الحكم بكثرة المقتبسات الحرفية مسألة تقديرية يخضع لطبيعة الموضوع ولنوعية المقتبسات (تتعلق بتعاريف محددة، بحجج، بأفكار عامة...) ولموقعها ولطولها...، وكذا مسألة حجم التحوير الذي لا يقتضي بالضرورة أن يشمل كل العمليات المذكورة أعلاه: تغيير الكلمات الافتتاحية واستعمال المرادفات وتغيير ترتيب العبارات... وثانيا، وإلى أنه من الأفضل أن تتم عملية إعادة صياغة النص الأصلي -المراد اقتباسه- بطريقة طبيعية (من دون تصنع) وذلك بإدماجه في أسلوب التحرير الشخصي وسياق العمل قيد الإنجاز.

° **المكونات الرئيسة للتقرير**

1. **واجهة المشروع أو صفحة العنوان**، والتي يجب أن تكون مزدوجة وتتضمن البيانات الآتية:

- الهيئة العلمية المشرفة على البحث (اسم المؤسسة-الجامعة- والكلية والقسم).
- عنوان البحث في شكل مختصر، واضح ودقيق (عادة سطران على الأكثر).
- الدرجة العلمية المقدم في إطارها البحث.
- التخصص العلمي.
- اسم ولقب الباحث.
- اسم ولقب المشرف (قد تضاف أسماء لجنة القراءة لاحقا بعد تعيينها).
- التاريخ.

2. **الشكر والإهداء**: يكون الشكر للمشرف خصوصا ولكل من دعم الباحث عموما. بالنسبة للإهداء فوُجُوده اختياري، لأن هناك من يفضل عدم إضافته لأن العمل لم يُجَز بعد. وإذا كان لا بد منه فلتوضع صفحة الإهداء في النسخ غير الموجهة للجنة المناقشة، تجنبا لتحفظات من يتحسس منها من أعضاء المناقشة. وأنا لا أعترض على وجوده.

3. **الملخص والكلمات المفتاحية**: تعتبر عرضا موجزا لماهية موضوع البحث ولإجراءاته المنهجية ولأهم نتائجه، مرفقا بالكلمات المفتاحية.

4. **خطة البحث و/ أو الفهرس العام**: إن خطة البحث عبارة عن ملخص للفهرس العام (عناوين عناصره الرئيسة فقط ومن دون ذكر أرقام صفحاتها). وهي بالطبع خطوة اختيارية ولا تغني عن تكملتها بوضع الفهرس في نهاية العمل. ومن لا يدرجها يكتفي بوضع **الفهرس** بدلا منها في مطلع العمل وهو الأفضل.

5. **المقدمة**: الشائع في بعض جامعاتنا منذ السبعينيات من القرن الماضي تضمينها الأبعاد الآتية:

- عرضا موجزا للموضوع الذي تندرج ضمنه المشكلة.
- أهمية الموضوع ومدى حداثته.
- محتويات الموضوع (أقسامه أو فصوله).

مع ملاحظة أن هناك من يضمنها، بدلا من ذلك، إشكالية الموضوع أو التعريف بالموضوع وبإجراءاته المنهجية، معتبرا أن التعريف بالموضوع وبأقسامه يتضمنه الملخص و/أو خطة البحث وإشكاليته. وهو معمول به في جامعات بعض دول أوروبا منذ أزيد من خمسين سنة، وهو ما أفضل العمل به–وعملت به عند تحرير أطروحتي في ثمانينيات القرن الماضي- لكونه أكثر وظيفية. ومن يتبنى هذا الجمع ينتقل مباشرة إلى عنصر الإطار التطبيقي (العنصر 9 أدناه)، مع إمكانية أن تستثنى من محتويات المقدمة -تبعا لطبيعة البحث- أدبيات البحث وإجراءاته المنهجية التفصيلية، فيُخصص لهما عنصران مستقلان. وبالطبع، تُعامل المقدمة في الحالتين معاملة بقية الفصول أو عناصر البحث.

6. **الإشكالية**: وينصح بتضمينها العناصر الآتية:

- ماذا نبحث؟: التعريف (بذكر أبعاد الموضوع) والتحديد (بطرح السؤال/ الهدف الرئيس+ التساؤلات الفرعية إن وجدت).
- لماذا البحث؟ (الأسباب)، ماذا يضيف؟ من سيستفيد منه؟...
- حدود البحث (صعوبات إنجازه).

7. **الإطار النظري**: وينصح بتضمينه العناصر الآتية:

- البحوث السابقة.
- الأسس النظرية: موقع البحث من المداخل النظرية والأدبيات المتخصصة وعلاقته بها وموقف الباحث من ذلك.

وهناك من يضمنه بعض الفصول/ العناصر النظرية المرتبطة بمتغيرات البحث، وهو ما لا أحبذه -لاعتبارها معارف نظرية توجيهية تُقرأ ولا تدوّن-، رغم كونه معمولا به في بعض جامعاتنا. وحينها يفضل تسمية العنصر 7 "القسم النظري" وليس "الإطار النظري"!

8. **الإطار المنهجي** (كيفية إنجاز البحث): وينصح بتضمينه العناصر الآتية:

- نوع البحث أو مستواه (استكشافي، وصفي، تفسيري...).
- تصميم البحث أو استراتيجيته: بحث توثيقي، ميداني، تجريبي. وقد يدمج هذا العنصر مع سابقه، مرفقا بتخصيص ذكر المنهج، والذي يدرج عادة مع عنصر أدوات جمع البيانات –في مطلعها- كما سنذكر لاحقا. وهناك من يستغني عن ذكره أصلا مكتفيا بذكر نوع البحث واستراتيجيته وتقنيات جمع البيانات، مقدرا أنها تغني عنه.
- مجالات البحث وعينته (المجتمع والعينة).
- منهج البحث وأدوات أو تقنيات جمع البيانات (الملاحظة، المقابلة، الاستبيان، تحليل الوثائق والمحتوى...).
- تقنيات معالجة وتحليل منطقية (استنباط، استقراء)، وإحصائية (وصفية أو استقرائية).
- إجراءات الصدق والثبات.

9. **الإطار التطبيقي**: ويتضمن عرض البيانات وتحليلها.

10. **نتائج البحث**: يُلتزم فيها حرفيا بالرد على تساؤلات البحث أو معرفة مدى تحقق أهدافه أو اختبار فرضياته. وقد تعرض/ تناقش كذلك في ضوء البحوث السابقة أو تربط بالإطار النظري -يمكن فعل ذلك في الخاتمة-. ولمزيد من التفصيل، يرجع للمبحث السابق الخاص بكيفية عرض النتائج والتوصيات.

11. **الخاتمة**: هناك من يكتفي بتضمينها نتائج البحث، فتتخذها كعنوان فرعي (الخاتمة: نتائج البحث)، وهناك من يضمنها ملخص النتائج العامة مذيلة بحدود البحث وآفاقه المستقبلية. ويمكن تذييلها بالحديث عن التوصيات (اقتراحات متعلقة بالموضوع وتطبيقاتها المحتملة) في حالة عدم تخصيصها بعنصر مستقل.

12. **المراجع**: تشمل كل المراجع المستخدمة في المتن، وتصنف –تقليديا- إلى كتب ومقالات ورسائل جامعية... ومراجع إلكترونية بالعربية والأجنبية... وترتب هجائيا أو أبجديا. لكن يفضل عدم تصنيفها –لتيسير أمر رصدها معلوماتيا ولقلة جدوى

التصنيف- وتقديمها على الملاحق لأنها تعتبر جزءًا أصيلا من البحث وليست ملحقة به، مع اعتماد تطبيق معلوماتي خاص بنظام توثيقي (الـ apa مثلا) لرصدها في متن العمل وفي قائمة عامة.

13. **الملاحق**: تشمل كل المحتويات التي قد تلهي القارئ عن المحتوى الرئيس للعمل، وهي مفيدة لمن يريد الاستزادة أو التمحيص. وفي حالة وجودها -ومنها بعض أدوات جمع البيانات-، ترصد مصنفة ومرقّمة. مع ملاحظة أن هناك من يرتبها قبل المراجع (وهو أمر شاذ)، محتجا بأنها قد تُمرجَع/ تُمصدر هي الأخرى، فتأتي المراجع في الأخير لتشمل ما قد يذكر من المراجع في الملاحق.



خـــــاتمة

لقد ارتأيت على غير العادة أن أختم هذا العمل المتواضع بالتذكير ببعض البديهيات المعروفة في الأدبيات المتخصصة:

- أولا، بمكانة المنهجية من خلال عرض موجز **للأبعاد المعرفية للبحث العلمي** في العلوم الإنسانية عموما:

بدءًا **بالنظريات العلمية** التي تعمل على التحليل المنطقي لشروط المعرفة العلمية، وتقدم التوصيات لمتتبعيها.

ثم **بالمنهجية** العامة (علم المناهج/ Methodo**logy**) كطريقة عامة أو استراتيجية شاملة لحسن إنجاز البحث، اعتمادا على أفكار نظرية أو عدة نظريات علمية وبعض التجارب الميدانية، مع اقتراح استخدام مجموعة من مناهج البحث.

ثم **بالمناهج**، باعتبارها وصفات عامة لدراسة فئة معينة من الظواهر بالاعتماد على تقنيات ومناهج تفكير مناسبة. وهذه الأخيرة (مناهج التفكير) تعمل على توضيح كيفية المرور من البيانات الإمبريقية إلى النظرية أو العكس.

وأخيرا، يأتي دور **التقنيات أو الأدوات** ليقدم وصفات عملية لجمع ومعالجة البيانات، مع الإشارة هنا إلى أنه قد يعبّر عن التقنيات/ الأدوات/ الإجراءات... (Techniques/ Tools/ Procedures…) -في الأدبيات الأنجلوسكسونية- **بالمناهج** (Methods)، فتختزلان (المناهج والتقنيات) في خطوة واحدة خاصة بكيفية جمع البيانات.

هذا كله بالطبع تبعا للنهج الاستنباطي المهيمن وليس الاستقرائي الذي ينطلق من الميدان أو من الوثائق وليس من النظريات.

ومهما كان المنهج المتبع (استنباطي/كمي أو استقرائي/كيفي أو مختلط)، فهو لا ينقص من أهمية ومكانة المنهجية التي يعتبر تعلمها مفيدا في كل الأطوار الجامعية؛ بالنسبة لطلبة التدرج وما بعد التدرج وللأساتذة والباحثين، وذلك عند إعداد وتقديم عروضهم البحثية في قاعات التدريس أو في الملتقيات، وعند إعداد وتقديم مذكرات وأطروحات تخرجهم، وعند نشر أعمالهم البحثية، وعند المشاركة في تنفيذ مشاريع

بحث مؤسسات عمومية أو خاصة. مما جعل بعض المؤسسات التعليمية تخصص شهادة علمية للتكوين في مادة المنهجية، فيحصل المتخرج منها على شهادة ليسانس أو ماستر في تخصص المنهجية، كما جعل بعض الأكاديميين الأوروبيين يؤسسون "الجمعية الأوروبية للمنهجية" (EAM) عام 2004.

- ثانيا، أن المنهجية ليست عبارة عن قوالب جاهزة مقدسة، بل ميزتها الرئيسة هي المرونة –خارج بعض الموجهات العامة المشتركة-، والتي تمكّن صاحبها من التكيف مع طبيعة موضوع البحث قيد الإنجاز. وهذا الأمر يتطلب المراجعة الشاملة للأدبيات المتخصصة التي لا تحول دون الاجتهاد الموضعي المستلهم منها ومن خصوصيات الظاهرة المدروسة.

- ثالثا، ضرورة أن يأخذ الباحث بعين الاعتبار **التكامل والتساند الوظيفيين** بين مختلف المحطات المنهجية لموضوع بحثه عند تكييفه لها، وكذا **البعد الأخلاقي** المرتبط ببعض الممارسات البحثية التوثيقية أو الميدانية.

والله ولي التوفيق وهو يهدي إلى سواء السبيل



قائمة المراجع

- إبراهيم لطفي، طلعت. (1995). أساليب البحث الاجتماعي. مصر: دار غريب للطباعة والنشر.
- ابن خلدون، ع. (1979). مقدمة ابن خلدون. ط2. بيروت: دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر.
- ابن منظور، م. (1997). لسان العرب. ط.6. لبنان: دار الفكر.
- التير، مصطفى عمر. (1995). مقدمة في مبادئ وأسس البحث الاجتماعي. ط3. طرابلس: منشورات الجامعة المفتوحة.
- الخولي، ي. ط. (1996). مشكلة العلوم الإنسانية تقنينها وإمكانية حلها. ط2. القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- العلواني، ط. ج. (د. ت.). إصلاح الفكر الإسلامي. الجزائر: دار الهدى.
- أمزيان، م. م. (1991). منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية. الولايات المتحدة الأمريكية: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
- أنجرس، م. (2006). منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية: تدريبات عملية. ط.2. الجزائر: دار القصبة للنشر.
- أونجل، أ. (1983). دليل إعداد البحث التطبيقي في العلوم الاجتماعية. ترجمة محمد نجيب. معهد الإدارة العامة.
- بفردج، و.أ.ب. (1992). فن البحث العلمي. ترجمة زكريا فهمي. ط5. بيروت: دار اقرأ.
- بن مليح، عبد الإله وأستيتو، محمد. (2005). كتابة البحوث والأطاريح الجامعية – بحوث التاريخ أنموذجا-. فاس: مطبعة أنفو-برانت.
- حسين، سمير محمد. (1995). بحوث الإعلام، الأسس والمبادئ. ط.2. القاهرة: عالم الكتب.
- دليو، ف. (1997). أسس البحث وتقنياته في العلوم الاجتماعية: 130 سؤالا وجوابا. قسنطينة: ديوان المطبوعات الجامعية.

- دليو، ف. (1999). "المنهج البيوغرافي: استعمال السير الحياتية في علم الاجتماع"، مجلة العلوم الاجتماعية (جامعة الكويت)،27(2)،141-167. DOI : 10.34120/0080-027-002-008.
- دليو، ف. (2001). التمثيلات البيانية في العلوم الاجتماعية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- دليو، ف. (2014). مدخل إلى منهجية البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع.
- دليو، ف. (2018). مدخل إلى علوم الإعلام والاتصال: المفاهيم والنماذج والأنظمة. الجزائر: دار هومة.
- دليو، ف. (2020/6/01). منهج التحليل المقارن الكيفي، تصور كيفي بمنحى تكميمي. دفاتر السياسة والقانون (جامعة ورقلة). 12(2)، 266-279.
- دليو، ف. (2022). البحوث الكيفية: الأسس والمناهج. الجزائر: ألفا للتوثيق.
- دليو، ف. (2023أ). البحوث الكيفية: إجراءات تطبيقية. الجزائر: ألفا للتوثيق (نسخة إلكترونية مجانية).
- دليو، ف. (2023ب). استخدام البارادیغمات في البحوث العلمية، مخبر استخدام وتلقي المنتجات الإعلامية والثقافية في الجزائر. جامعة الجزائر 3. مجلة الزهير، 3(2): 14-33.
- دليو، ف. وغربي، ع. (تحرير). (1999). أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية. قسنطينة: مطبعة البعث.
- رجب، إبراهيم عبد الرحمن. (أغسطس 1991). المنهج العلمي للبحث من وجهة إسلامية في نطاق العلوم الاجتماعية، القاهرة: بحث مقدم إلى ندوة التأصيل الإسلامي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة.
- رقاني، أ. (2022). الأساليب الإحصائية في تقدير أحجام العينات في علوم الإعلام والاتصال، مجلة المعيار، 26(64): 1088-1101.
- زعيمي، م. (1993-1994). مقياس المنهجية. السنة الأولى. معهد علم الاجتماع جامعة قسنطينة. السنة الجامعية 1993-1994.
- طعيمة، ر. (1987). تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية، القاهرة: دار الفكر العربي.

- سفاري، م. (1999). البحث الاجتماعي ضوابط واحترازات. في: دليو وغربي (تحرير): أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية. قسنطينة: منشورات جامعة منتوري.
- سفاري، م. وسعود الطاهر. (2007). المدخل إلى المنهجية في علم الاجتماع. الجزائر: مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث الترجمة (جامعة منتوري قسنطينة).
- شتى، السيد علي. (1997). المنهج العلمي والعلوم الاجتماعية. القاهرة: مكتبة ومطبعة الاشعاع.
- صافي، م. ل. (1995). نحو منهجية أصولية للدراسات الاجتماعية. مجلة إسلامية المعرفة. العدد 1. واشنطن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
- صوان، فرج محمد. (2018/3/17). التحليل التجميعي (Meta-Analysis Design). في: http://academiworld.org/تاريخ الزيارة: 2023/4/03.
- عبد الباسط عبد المعطي. (1997). البحث الاجتماعي محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- عبد الباسط محمد حسن. (1976). أُصول البحث الاجتماعي. مصر: مكتبة وهبة.
- عشوي، م. (1997). نحو تكامل العلوم الاجتماعية والعلوم الشرعية. مجلة التجديد. العدد 2. ماليزيا: الجامعة الإسلامية العالمية.
- عمرو محمد محمود عبد الحميد. (2022/6/30). الاتجاهات الحديثة لبحوث نظريات الاتصال الجماهيري في إطار بيئة الإعلام الرقمي (2016-2021): دراسة تحليلية من المستوى الثاني. المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي، 09 (02): 490-516.
- عواطي، ب. (2009). البحث العلمي: مناهجه وتقنياته، الجزائر، قسنطينة (الجزائر): دار اقرأ.
- غربي، ع. (2009). أبجديات المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية. ط.2. الجزائر: مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث الترجمة (جامعة منتوري قسنطينة).
- غريب سيد، أحمد. (1998). تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي. مصر: دار المعرفة الجامعية.
- فؤاد باشا، أ. (ربيع 1990). نسق إسلامي لمناهج البحث العلمي. بيروت: مجلة منبر الحوار. ع. 17.

- قباري، م. أ. (1981). مقدمة في علم الاجتماع. مصر: دار الكتب الجامعية.
- كابلو، ت. (1993). البحث الاجتماعي الأسس النظرية والخبرات الميدانية. ترجمة محمد الجوهري. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- لموالدي، ع. ع. (2018). مناهج البحث السوسيولوجي وطرق استخدامها، مجلة البحوث والدراسات، 15(2)، 371-392. في: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/55570
- مجلة مؤتة للبحوث والدراسات. (1979). بحث قياس الاتجاه. الأردن: جامعة مؤتة، 7(3).
- معتوق، ف. (1985). منهجية العلوم الاجتماعية عند العرب وفي الغرب. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- ملحم، ح. (1994). التفكير العلمي والمنهجية. الجزائر: مطبعة دحلب.
- ملحم، س. م. (2000). القياس والتقويم في التربية وعلم النفس. عمان: دار المسيرة للنشر.

- Abela, J. A. (2001). Las técnicas de Análisis de Contenido: Una revisión actualizada. At: http://mastor.cl/blog/wp-content/uploads/2018/02/Andreu.-analisis-de-contenido.-34-pags-pdf.pdf.
- Adam, F. (2014). Measuring National Innovation Performance: The Innovation Union Scoreboard Revisited. In SpringerBriefs in Economics; Springer: London, UK. Volume 5, ISBN 978-3-642-39464-5.
- Adams-Goertel, R. (2023). Literature Review. In Nichols, A. & Edlun, J. (Eds.), The Cambridge Handbook of Research Methods and Statistics for the Social and Behavioral Sciences. Volume 1: Building a Program of Research (pp. 65-84).
- Aguiar, Gustavo Jorge Martins de. (Sep. 11, 2023). Method vs Methodology: Clarifying Misconceptions. At: https://www.researchgate.net/publication/373826835_Method_vs_Methodology_Clarifying_Misconceptions [accessed Jan 12 2024].
- Ahn, E. & Kang, H. (Apr 2018). Introduction to systematic review and meta-analysis. Korean J. Anesthesiol, 71(2), 103-112. doi: 10.4097/kjae.2018.71.2.103. Epub 2018 Apr 2.
- Anadón, M. (1997). Les représentations scolaires des rapports science/société. *Revue de l'Association pour la recherche qualitative*. vol. 4.p. 14-23.

- Ander-egg, E. (1995). Técnicas de investigación social. Buenos Aires: Ed. Lumen 24 ed.
- Anderson, J. (1996). Communication theory: Epistemological foundations. Nueva York: Guilford.
- Andréani, J.C., Conchon F. (2003). Les méthodes d'évaluation de la validité des enquêtes qualitatives en marketing. Actes du 3[ème] congrès International sur les tendances du Marketing en Europe. 28-29 novembre. Venise. Italie. 2003.
- Andréani, J.C., Conchon F. (2006). Méthodes d'analyse et d'interprétation des études qualitatives: Etat de l'art en marketing, Congrès des Tendances du Marketing, janvier 2005,http:// www. escp-eap. net/ conferences/ marketing.
- Araujo, T., Ausloos, J., van Atteveldt, W., Loecherbach, F., Moeller, J., Ohme, J., Trilling, D., van de Velde, B., de Vreese, C., & Welbers, K. (2022). OSD2F: An open-source data donation framework. Computational Communication Research, 4(2), 372–387. https://doi.org/10.5117/ccr2022.2.001.arau
- Archive-Host. (2001) .Chap. 2: Variables, indicateurs et indices. At: http://sd-2.archive-host.com/membres/up/97960099122343773/L3_-_S1/Questionnaire_enquete/Chap_2_-_Variables_indicateurs_et_indices.pdf. 2-5-2012.
- Arnau, J. (1980). Psicología experimental. 3ª. reimp. México: Ed. Trillas.in: http://www.mariapinto.es/e-coms/muestreo.htm
- Arroyo Menéndez, M. & Finkel, L. (2019). Encuestas por Internet y nuevos procedimientos muestrales. Panorama social, N° 30, pp. 41-53.
- Asiamah, Nestor & Oteng-Abayie, E. (2017). General, Target, and Accessible Population: Demystifying the Concepts for Effective Sampling. The Qualitative Report, 22 (6): 1607-1621.
- Azofra, M. J. (1999). Cuestionarios. Cuadernos metodológicos 26. Madrid : CIS.
-Bachelet R. (2012). Analyse et traitement de données : Validité et fiabilité. At : www. CreativeCommons.org. 07/11/2012.
-Barbara, L., Thorne, S. E., Canam, C. & Jillings, C. (2001). Meta-Study of Qualitative Health Research: A Practical Guide to Meta-Analysis and Meta-Synthesis. Sage.
- Bardin, L. (1996). L'analyse de contenu. Paris : PUF.
- Barroga, E. & Matanguihan, G.J. (2022). A Practical Guide to Writing Quantitative and Qualitative Research Questions and Hypotheses in Scholarly Articles. JKMS. Vol.37, N°16.
- Berelson, B. (1952). Content Analysis in Communication Research, The Fee Press.
- Bermen, N.G., Parker, R. A. (8/2002). Meta-analisis: Neither quick nor easy. BMC Medical Research Methodology 2002, 2:10
- Bhat, A. (2023). Guttman Scale: Definition, Characteristics and Examples. At: https://www.questionpro.com/blog/guttman-scale/. Jun 29, 2023.

- Bhattacherjee, A. (2012). Social Science Research: Principles, Methods, and Practices. Textbooks Collection. 3. http://scholarcommons.usf.edu/oa_textbooks/3.
- Bluhm, D.J., Harman, W., Lee, T.W. & Mitchell, T.R. (2011). Qualitative research in management: A decade of progress. J. Manag. Stud.48, 1866–1891.
- Boeschoten, L., Ausloos, J., Möller, J., Araujo, T., & Oberski, D. L. (2020). Digital trace data collection through data donation. ArXiv:2011.09851 [Cs, Stat]. http://arxiv.org/abs/2011.09851.
- Bohn, R.; Short, J. (2012). Measuring Consumer Information. Int. J. Commun. 6, 980–1000.
- Bolívar, A. (July 2016). La definición del corpus en los estudios del discurso. Revista Latinoamericana de Estudio del Discurso. 12(1):3. pp. 3-8. DOI/10.35956 :v.13.n1.2013. p. 3-8.
- Bonk, J. & Fallese, P. (2010). The impact of incentives and interview method on response quantity and quality in diary— and booklet —based survey. *Survey Research Methods* 4 ,91-101.
- Boote, D. N. & Beile, P. (2005). Scholars before researchers: On the centrality of the dissertation literature review in research preparation. Educational Researcher, 34(6), 3–15.
- Boutin, G. (1997). L'entretien de recherche qualitatif. Sainte-Foy: Presses de l'Université du Québec. xiii.169 p.
- Brimo, A. (1972). Les méthodes des sciences sociales. Paris: Ed. Montchrestien.
- Breuer, J., Kmetty, Z., Haim, M., & Stier, S. (2022). User-centric approaches for collecting Facebook data in the 'post-API age': Experiences from two studies and recommendations for future research. Information, Communication & Society. https://doi.org/10.1080/1369118X.2022.2097015.
- Briones, G. (2003). Métodos y técnicas de investigación para las ciencias sociales.4ª éd. México D.F: Trillas.
- Briongos, M., Hernández, F. & Mercadé, F. (1982). Sociología, hoy. Barcelona: Teide.
- Bruschi, A. (1990). Comparazione e controllo logico. Rivista Italiana di Scienza Politica. vol. 20. n. 3. dic. 1990. pp. 445-475. In: César Colino Método comparativo: Madrid. At: http://www.ucm.es/info/eurotheo/diccionario/M/metodocomparativo_a.htm
- Bunge, M. (1969). La investigación científica. España: Ariel.
- Bunge, M. (2001). La science, sa méthode et sa philosophie. Paris: éditions VIGDOR. 1960. At: www.vigdor.com.
- Busha, Ch. &Harter, Stephen P. (1980). Research Methods in Librarianship: techniques and Interpretations. New York: Academic Press. 1980.91. in: The Historical Approach to Research. At: http://www.gslis.utexas.edu/~palmquis/courses/historical.htm. 2012.

- Caregnato, R. C. A. & Mutti, R. (2006). Pesquisa qualitativa: Análise de discurso versus análise de conteúdo. Testo contexto – enferm. 15(4): 679-684.
- Casteel, A. & Bridier, N. L. (2021). Describing populations and samples in doctoral student research. International Journal of Doctoral Studies,16 : 339-362.
- Castillo Bautista, R. (2009). La hipótesis en investigación, en Contribuciones a las Ciencias Sociales. Abril 2009. In: www.eumed.net/rev/cccss/04/rcb2.htm.
- Castillo, R. M. (2021). Análisis de la Conversación y Análisis del Discurso: dos maneras distintas de estudiar la interaccion social. At : https://fr.scribd.com/document/372563315
- Cauas. (2006). Elementos para la elaboración y ejecución de un proyecto de investigación. Investigación en Ciencias Sociales. At: http://www.ninvus.cl/ 8-8-2006.
- Cervo, A. L. y Bervian, A. (1989). Metodología cientifíca. 5ªed. México: McGraw-Hill.
- Chamberlain, B. (Sep 2007). The differences between meta-analysis and meta-study: part I. Clin Nurse Spec., 21(5): 229-30. doi: 10.1097/01.NUR.0000289746.93113.8d. PMID: 17978621.
- Chinn, P. L., & Kramer, M. K. (1999). Theory and nursing: Integrated knowledge development. St. Louis: Mosby.
- Chigbu, U. E. (2019). Visually hypothesising in scientific paper writing: Confirming and refuting qualitative research hypotheses using diagrams. Publications, 7(1), 22.
- Choi, S. (2018). When Digital Trace Data Meet Traditional Communication Theory: Theoretical/Methodological Directions. Social Science Computer Review, 38(1), 91-107. https://doi.org/10.1177/0894439318788618
- Clark, T. D. & Blackhart, G. (2023). Debriefing and Post-Experimental Procedures. In Nichols, A. & Edlun, J. (Eds.), The Cambridge Handbook of Research Methods and Statistics for the Social and Behavioral Sciences. Volume 1: Building a Program of Research (pp. 244-265).
- *Cohen, L., Manion, L. & Morrisson, K.* (2007). Research method in education.UK: Routledge.
- Colino, C.(2009). Método comparativo. In : Reyes, R. (Dir) : Diccionario Crítico de Ciencias Sociales. Madrid-México. Plaza y Valdés. At: https://webs.ucm.es/info/eurotheo/diccionario/M/index.html
- Covidence. (09/4/2023). What is PRISMA guideline & what’s new in the 2020 guideline? At: https://www.covidence.org/.
- Craig, R. T. (1999). Communication theory as a field. Communication Theory, 9, pp. 119-161.
- Craig, R. T. (2007). Pragmatism in the field of communication theory. Communication Theory, 17(2), 125-145.

- Creswell, J. W. (2012). Educational research: Planning, conducting, and evaluating quantitative and qualitative research (4th ed.). UK: Pearson.
- Creswell, J. W. (2014). Research design: Qualitative, quantitative, and mixed approaches (4th ed.). California: Sage.
- Christensen, L.B., Johnson, R.B. & Turner, L.A. (2011). Research Methods, Design and Analysis, 12th ed.; Pearson: London, UK; New York, NY, USA. ISBN 9780205961252.
- Cronqvist, L. (2006). Tosmana - Tool for Small-N Analysis [Version 1.255]. Institute of Political Science, University of Marburg. Available at http://www.tosmana.org.
- Curchod, C. (2003). La méthode comparative en sciences de gestion: vers une approche quali-quantitative de la réalité managériale. Finance Contrôle Stratégie. 6(2), 155 – 177.
- Dearing, V. (2023). Manual of Textual Analysis. Berkeley: University of California Press. https://doi.org/10.1525/9780520345447.
- De Marchis, G. P. (2012). La validez externa de las encuestas en la web. Amenazas y su control. Revista Estudios sobre el mensaje periodístico. Vol. 18, núm. especial octubre, págs.: 263-272. Madrid, Servicio de Publicaciones de la Universidad Complutense.
- Denson, T. F. & Anderson, C. A. (2023). Experimental Methods. In Nichols, A. & Edlun, J. (Eds.), The Cambridge Handbook of Research Methods and Statistics for the Social and Behavioral Sciences. Volume 1: Building a Program of Research (pp. 333-356)
- Denzin, N. K. & Lincoln, Y. S. (1994, 2005). Handbook of qualitative research. Thousand Oaks, CA: Sage.
- Dillman, D. A., Smyth, J. &Christian, L.M. (2009). Internet, Mail and Mixed-Mode Surveys: The Tailored Design Method .Nueva York: John Wiley.
- Dillman, D., Tortora, R. & Bowker, D. (1998). Principles for Constructing Web Surveys. At: http://survey.sesrc.wsu.edu/dillman/papers/websurveyppr.pdf. último acceso: 29/09/2004.
- Dogan, M. & D. Pélassy. (1990). How to Compare Nations: Strategies in Comparative Politics. Chatham: Chatham House.
- Drew, K., Morris, R., Tod, D. & Eubank, M. (2019). A meta-study of qualitative research on the junior-to-senior transition in sport, Psychology of Sport and Exercise, Volume 45.
- Drucker, A. M., Fleming, P., & Chan, A. W. (2016). Research Techniques Made Simple: Assessing Risk of Bias in Systematic Reviews. Journal of Investigative Dermatology, 136(11), 109–114. At: https://doi.org/10.1016/j.jid.2016.08.021.
- Eisman, L. B., Colás, P. y Hernández, F. (1998). Métodos de Investigación en Psico-pedagogía. España: McGraw-Hill/ Intermericana de España. At: http://biblioteca.itson.mx/ oa/educacion/oa13/ hipotesis_y_objetivos_de_investigacion/h6.htm.

- Elder, J. W. (1976). Comparative Cross-National Methodology. Annual Review of Sociology, 2. pp. 209-230.
- Equipo editorial Etecé (5/8/2021) Concepto. https://concepto.de/analisis-3/#ixzz8J4mXwaV8. Consultado: 14/11/2023.
- Esquivel, A. (2014). Evaluación de las escuelas y centros de investigación del Instituto Politécnico Nacional bajo el enfoque de escuela verde. Mexico: Tesis de maestría. ESCA STO IPN.
- Flyvbjerg, B. (2006). Five misunderstandings about case-study research. Qual. Inq. 12, 219–245.
- Fox, N. (2009). Using Interviews in a Research Project. The NIHR RDS for the East Midlands/ Yorkshire & the Humber.
- Freelon, D. (2018). Computational research in the post-API age. Political Communication, 35(4), 665–668. https://doi.org/10.1080/10584609.2018.1477506.
- Fricke, S., Galesic, M., Tourangeau, R. & Yan, T. (2005). An Experimental Comparison of Web and Telephone Surveys. Public Opinion Quarterly,69, 370-392.
- Gálvez, R & Delgado, M. (1990). Estudio de casos y controles. En: Piedrola Gil G. y cols. eds. Medicina Preventiva y Salud Pública. 8 ed. Barcelona: Salvat,115-124.
- Garcia Ortiz, J. M. (2013). Una propuesta metodológica para la construcción de los marcos conceptual y teorico de una investigacion. Retrieved from: https://www.uv.mx/iiesca/files/2013/01/conceptual2006-1.pdf. Accessed Jul 17, 2023.
- Garraghann, G. J. (1946). A Guide to Historical Method. New York: Fordham University Press.
- Gauthier, B. (Dir.). (2009). Recherche sociale : De la problématique à la collecte des données. Québec: Presses de l'Université du Québec.
- George, A. L. (1979). Case Studies and Theory Development: The Method of Structured, Focused Comparison. In Lauren ed. Diplomacy: New Approaches in History, Theory and Policy. Nueva York: Free Press. pp. 43-68.
- Gheyle, N. & Jacobs, T. (2017). Content Analysis: a short overview. At: https://www.researchgate.net/publication/321977528_Content_Analysis_a_short_overview.
- Giesecke, M. (2020). Elaboración y pertinencia de la matriz de consistencia cualitativa para las investigaciones en ciencias sociales. Desde el Sur, 12(2), pp. 397-417.
- Glass, G. V. (1976). Primary, secondary, and meta-analysis of research. Educational Researcher; 5(10), 3-8.
- Gliner, J. A., Morgan, G. A., & Harmon, R. J. (2003). Meta-analysis: Formulation and interpretation. Journal of the American Academy of Child & Adolescent Psychiatry, *42*(11), 1376–1379. At: https://doi.org/10.1097/01.chi.0000085750.71002.01

- Goetz, J. y LeCompte, M. (1988). Etnografía y diseño cualitativo en investigación educativa. Madrid: Morata.
- González, L. F. (2006). Modelo y metodología Gavilán: Nueva propuesta para el desarrollo de la Competencia para Manejar Información (CMI). Julio 14 de 2006. At: http://www.eduteka.org/modulos/.
- GöritzA. S. (2006). Incentives in web studies: methodological issues and a review. International Journal of Internet Science, 1, 58-70.
- Gottschalk, Louis. (1950). Understanding History: A Primer of Historical Method. Alfred A. Knopf: New York.
- Grawitz, M. (1996). Méthode des sciences sociales. Paris: Dalloz. 1976 (Ed.10. 1996).
- Grosser, A. (1996). Politik erklären (Explicar la política). Múnich: Hanser. 1973. In: Dieter Nohlen: método comparativo. At: www.rzuser.uni-heidelberg.de/.../diccionario_met...
- Gunn, H. (2004). Web-based Surveys: Changing the survey process.2002. Publicado en www.firstmonday.dk. Último acceso: 08 / 06 / 2004.
- Gutiérrez, L. (2006). Investigando en la enseñanza: Lo que el título del trabajo significa. Extraído Febrero 20, 2006. de: http://www.geocities.com/CapeCanaveral/Hall/4609/titulo.html.
- Hayes, N. (2023). Qualitative Analysis. In Nichols, A. & Edlun, J. (Eds.), The Cambridge Handbook of Research Methods and Statistics for the Social and Behavioral Sciences. Volume 1: Building a Program of Research (pp. 606-626).
- Hernández, Fernández y Baptista. (2014). Metodología de la Investigación. Quinta Edición. México: McGraw-Hill/Intermericana Editores.
- Hernández-Sampieri, R. (1991). Metodología de la investigación. México: Mc Graw Hill.
- Hochberg, H. (1953). The Empirical Philosophy of Roger and Francis Bacon. Philosophy of Science (The University of Chicago Press), 20(4), 313-326. At: http://www.jstor.org/stable/185035.
- Holcomb, P. & Grainger, J. (2006). On the Time Course of Visual Word Recognition. J. Cognit. Neurosci. 18, 1631–1643.
- Holsti, C.R. (1969). Content analysis for social science and humanities. New York: Addison, wesley.
- Howell, M. & Prevenier, W. (2001). From Reliable Sources: An Introduction to Historical Methods. Ithaca: Cornell University Press.
- Howison, J., Wiggins, A., & Crowston, K. (2011). Validity issues in the use of social network analysis with digital trace data. Journal of the Association for Information Systems, 12(12), 767–797. https://doi.org/10.17705/1jais.00282.
- Huber, Günter L. & Leo Gürtler. (2004). AQUAD Seis - Manual del programa para analizar datos cualitativos. Ingeborg Huber Verlag. 2004. Disponible en: http://www.aquad.de/spa/manual.pdf

- Imenda, S. (01/2014). Is There a Conceptual Difference between Theoretical and Conceptual Frameworks? Journal of Social Sciences, 38(2), 185-195.
- Impellizzeri, F. M. & Bizzini, M. (2012). Systematic review and meta-analysis: a primer. International Journal of Sports Physical Therapy, 7(5), 493–503.
- Jadotte, Y, Anne Moyer, A., and Gurevitch, J. (2023). Meta-Analysis. In Nichols, A. & Edlun, J. (Eds.), The Cambridge Handbook of Research Methods and Statistics for the Social and Behavioral Sciences. Volume 1: Building a Program of Research. Cambridge University Press (pp. 583-605).
- Jiménez, M.(2006). Preocupaciones actuales sobre la confección de títulos adecuados para artículos científicos. Extraído Febrero 20, 2006. de la World Wide Web: http://www.bvs.sld.cu/revistas/san/vol8_2_04/san09204.htm.
- Kerlinger, F. N.(2002). Investigación del comportamiento.4ª ed. México: McGraw-Hill & Kerlinger y Lee. At: http://biblioteca.itson.mx/oa/educacion/oa13/hipotesis_y_objetivos_de_investigacion/h6.htm.2/4/2012.
- Khan, K. S., Kunz, R., Kleijnen, J., & Antes, G. (2003). Five Steps to Conducting a Systematic Review. Journal of the Royal Society of Medicine, 96(3), 118–121. https://doi.org/10.1177/014107680309600304.
- Kish, L. (1972). Muestreo de encuestas.México D.F.: Ed. Trillas.
- Kohn, M. L. (1989). Cross-National Research as an Analytic Strategy. In Kohn. ed. Cross-National Research in Sociology. Newbury Park: Sage. 1989.
- König, R. (1973). Tratado de sociología empírica (Tome 1) , Madrid, Tecnos.
- Kopnin. (2012). Monografias At: http://www.monografias.com/trabajos14/la-hipotesis/21/3/2012.
- Krejcie, R.V. & Morgan, D.W. (1970). Determining Sample Size for Research Activities. Educational and Psychological Measurement, 30(3): 607-610.
- Krippendorff, K. (2004). Content Analysis. 2nd Ed. Beverly Hill: CA: Sage.
- Kuckartz, U. (2019). Qualitative Text Analysis: A Systematic Approach. Chap. In: Kaiser, G. & Presmeg, N. (2019). Compendium for early Career Researchers in Mathematics Education. Springer Cham. 181-197.
- Lachal, J., Revah-Levy, A., Orri, M. & Moro, M. R. (2017 Dec 1). Meta-synthesis: An Original Method to Synthesize Qualitative Literature in Psychiatry. Front Psychiatry.8:269. doi: 10.3389/fpsyt.2017.00269. PMID: 29249996; PMCID: PMC5716974.
- Laporte, J.R. (1993). Principios básicos de investigación clínica. Madrid: Ergon.

- Laramée, A. & Vallée, B. (2005). La recherche en communication. Eléments de méthodologie. PUQ.
- Lee, H., Tamminen, K.A., Clark, A.M., Slater, L., Spence, J. C. & Holt, N. L. (2015). A meta-study of qualitative research examining determinants of children's independent active free play. International Journal of Behavioral Nutrition and Physical Activity, 12:5. DOI 10.1186/s12966-015-0165-9.
- Lelissa, T.B. (2018). Research Methodology; University of South Africa, PHD Thesis. Available from: https://www.researchgate.net/publication/329715052.
- Lester, J. D. (1976). Writing Research Papers: A Complete Guide. 2nd. ed. University of Michigan: Scott, Foresman.
- Levitt, H. M. (2018). How to conduct a qualitative meta-analysis: Tailoring methods to enhance methodological integrity. Psychotherapy Research, 28:3, 367-378, DOI: 10.1080/10503307.2018.1447708
- Liehr, P., & Smith, M. (1999). Advances in Nursing Science. Middle range theory: Spinning, 7.
- Lijphart, A. (1971). Comparative Politics and the Comparative Method. American Political Science Review 65. pp. 682-693.
- Lijphart, A. (1975). The Comparable-cases Strategy in Comparative Research. Comparative Political Studies. 8(2), 158-177.
- Lincoln, Y. S., & Guba, E. G. (1985). Naturalistic inquiry. Beverly Hills, CA: Sage.
- Liu, S. & Albarracin, D. (2023). Successfully Publishing Research in the Social and Behavioral Sciences. In Nichols, A. & Edlun, J. (Eds.), The Cambridge Handbook of Research Methods and Statistics for the Social and Behavioral Sciences. Volume 1: Building a Program of Research (pp. 651-670).
- Llanos , L., Rivas, L. A., Lambarry, F., & Trujillo, M. (2014). Certification of the state police and its relationship with the perception of security in Mexico. 9(4). International Journal of Business and Management, 9(54), 44- 56.
- Lockwood, C., Munn, Z., & Porritt, K. (2015). Qualitative research synthesis: Methodological guidance for systematic reviewers utilizing meta-aggregation. International Journal of Evidence-Based Healthcare, 13(3), 179–187.
- Lombard, M., Snyder-Duch, J., & Bracken, C.C. (2004). Practical resources for assessing and reporting intercoder reliability in content analysis research projects. Retrieved on April 18, 2023, from file:///C:/Users/pc/Downloads/Practical_Resources_for_Assessing_and_Reporting_In.pdf
- Luciani, M., Campbell, K.A., Tschirhart, H., Ausili, D., & Jack, S.M. (2019). How to Design a Qualitative Health Research Study. Part 1: Design and Purposeful Sampling Considerations. *Professioni infermieristiche, 72 2*, 152-161.

- Lumley, T. (August 2002). Network meta-analysis for indirect treatment comparisons. Stat Med. 21(16), 2313-24.
- Mabikke, S. (2014). Improving Land and Water Governance in Uganda: The Role of Institutions in Secure Land and Water Rights in Lake Victoria Basin. Ph.D. Thesis, Technical University of Munich, Munich, Germany.
- Macionis, J. J. (2000). Society, The basics. 5th. Ed. Prentice Hall.
- Maingueneau, D. (Sep. 2012). Que cherchent les analystes du discours? Argumentation et analyse du discours. [En ligne] 9 | 2012.
- Malik, C. (2017). Guide to Communication Research Methodologies: Quantitative, Qualitative and Rhetorical Research. At: https://www.mastersincommunications.com/features/guide-to-communication-research-methodologies. 09/4/2023.
- Malterud, K. (2001). Qualitative research: Standards, challenges, and guidelines. Lancet. 358, 483–488.
- Manfreda, K. L. & Vehovar ,V. (2008). Internet surveys. In DeLeeuw, E. D. Hox, J.J. & Dillman, D.A. (eds.). International Handbook of Survey Methodology.Nueva York: Lawrence Erlbaum Associates y Asociación Europea de Metodología, 264-284.
- Marchese, M. C. (May 2020). Análisis lingüístico y ACD: una propuesta metodológica. At: www.researchgate.net/publication/341134626
- Mathers, N., Fox, N. & Hunn, A. (2007). Surveys and Questionnaires. The NIHR RDS for the EastMidlands / Yorkshire & the Humber.
- Maudsley, G. (2011). Mixing it but not mixed-up: Mixed methods research in medical education (a critical narrative review). Med. Teach. 2011, 33, e92–e104.
- Maxwell, J. A. (1992). Understanding and Validity in Qualitative Research. Harvard Educational Review. 62(3). 279-299.
- McAlliste, K. (2023). Systematic reviews and meta-analyses: step by step guide. CCACE (Univ of Edinburgh). At: https://www.ccace.ed.ac.uk/research/software-resources/systematic-reviews-and-meta-analyses, 03/4/2023.
- McGregor, S. L.T. & Murname, J. A. (2010). Paradigm, methodology and method: intellectual integrity in consumer scholarship. International Journal of Consumer Studies. 34 (2010) 419-42.
- McKee, A. (2001). Textual Analysis: A Beginner's Guide to textual analysis. Metro Magazine, pp. 138-149.
- Merieb, E.N. & Hoehn, K. (2007). Human Anatomy & Physiology, 7th ed.; Pearson International: Cedar Rapids, IA, USA. ISBN 978-0132197991.
- Miles, M., & Huberman, A. M. (1994). Qualitative data analysis: An expanded sourcebook (2nd ed.). Thousand Oaks, CA: Sage.
- Mill, J. St. (1978). A System of Logic. 3 vols. Toronto: Univ. of Toronto Press.

- Minhaz, M. (2023). Cuestionario : Definición, características, contenidos, tipos. At: https://www/iedunote.com/es/cuestionario. 24/12/2023.
- Monaghan, E. J. & Hartman, D. K. (2000). Undertaking Historical Research in Literacy. In Kamil, M. L., Mosenthal, P. B., Pearson, P. D. & Barr, R. Handbook of Reading Research: Volume III (pp. 109-122). New Jersey: Lawrence Erlbaum Associates.
- Monje-Álvarez, C.A. (2011).Metodología de la investigación cuantitativa y cualitativa: Guía didáctica. Universidad Surcolombiana. Neiva (Colombia).
- Morales, F. (2010). Tipos de Investigación. At: http://manuelgross.bligoo.com/conozca-3-tipos-de-investigacion-descriptiva-exploratoria-y-explicativa16/09/2010 a las 13:30.
- Mucchielli, R. (1970). Le questionnaire dans l'enquête psycho-sociale. Paris: Ed. Sociales Françaises.
- Murray Faure, A. (1994). Some Methodological Problems in Comparative Politics. Journal of Theoretical Politics. 6, 3.p. 307-322.
- Noah, P. D. (2017). A Systematic approach to the qualitative meta-synthesis. Issues in information systems. 18(2): 196-205.
- Ohme, j., Araujo, T., Boeschoten, L., Freelon, D., Ram, N., Reeves, B. & Robinson, T. (27 Feb 2023). Digital Trace Data Collection for Social Media Effects Research: APIs, Data Donation, and (Screen) Tracking, Communication Methods and Measures, DOI: 10.1080/19312458.2023.2181319.
- Omonte Rivero, A. (2012). La investigación en ciencias sociales. In: www.ilustrados.com.
- Onwuegbuzie A. J. & Collins, K. M. T. (2007). A Typology of Mixed Methods Sampling Designs in Social Science Research. The Qualitative Report Volume 12 Number 2 June 2007.281-316. At: http://www.nova.edu/ssss/QR/QR12-2/onwuegbuzie2.pdf.
- Onwuegbuzie, A. J., & Leech, N. L. (2007). Sampling designs in qualitative research: Making the sampling process more public. The Qualitative Report. 12(2). 238-254 Retrieved August 31, 2007. from http://www.nova.edu/ssss/QR/QR12-2/onwuegbuzie1.pdf.
- Ortiz, A. F. H., Cadavid Camacho, E., Cubillos Rojas, J., Cadavid Camacho, T., Zoe Guevara, S., Tatiana Rincón Cuenca, N., Vásquez Perdomo, A., Del Castillo Herazo, V. & Giraldo Malo, R. (2022). A Practical Guide to Perform a Systematic Literature Review and Meta-analysis. Principles and Practice of Clinical Research, 7(4), 47–57. https://doi.org/10.21801/ppcrj.2021.74.6. At: file:///C:/Users/pc/Downloads/175_2021_V74.6_final_corrected.pdf.
- Otto, L.P., Loecherbach, F. & Vliegenthart, R. (14 Sep 2023): Linkage Analysis Revised – Linking Digital Traces and Survey Data, Communication Methods and Measures, DOI: 10.1080/19312458.2023.2257595

- Páramo Flores, R. (2004). Estándares de Calidad, Accesibilidad y Usabilidad para la realización y el diseño de Encuestas por Internet. At: www.netquest.com/ .../Rparamo_Estandares_enco...09/2004.
- Pardinas, F. (1979). Metodología y técnicas de investigación en ciencias sociales. México: Siglo XXI.
- Patton, M. Q. (2002). Qualitative research and evaluation methods (3rd ed.). Thousand Oaks, CA: Sage.
- Pérez-Liñán, A. (2008). El método comparativo: Fundamentos y desarrollos recientes. At : https://www.academia.edu/5943025/An%C3%ADbal_P%C3%A9rez_Li%C3%B1%C3%A1n_1_EL_M%C3%89TODO_COMPARATIVO_FUNDAMENTOS_Y_DESARROLLOS_RECIENTES.
- Pérez Serrano, G. (1988). La pedagogía social en España. A Revista de Pedagogía Social. València. Núm. 3, febrer 1988. pp. 109-121.
- Pires, A. (1997). Échantillonnage et recherche qualitative: essai théorique et méthodologique. In: Poupart, Deslauriers, Groulx, Laperrière, Mayer, Pires (Dir.): La recherche qualitative. Enjeux épistémologiques et méthodologiques. pp. 113-169. Montréal: Gaëtan Morin, Éditeur. 405 pp.
- Ploder, A. & Eder, A. (2015). Semantic differential. In International Encyclopedia of the Social & Behavioral Sciences. Second Ed. At: https://www.sciencedirect.com/topics/social-sciences/semantic-differential.
- Przeworski, A. & H. Teune. (1970). The Logic of Comparative Social Inquiry. Malabar, Fla. R.E. Krieger Pub.
- Quivy, R. & Compenhoudh, L. V. (1989). Manuel de recherche en sciences sociales. Paris: Dunod.
- Ragin, C. C. (1987). The Comparative Method: Moving beyond Qualitative and Quantitative Strategies. Berkeley: Univ. of California Press.
- Ragin, Ch. C. & Helen M. G. (2002). User's Guide: Fuzzy-Set / Qualitative Comparative Analysis. Available at: http://www.u.arizona.edu/~cragin/software.htm.
- Rao, K., Kaminska, O. &McCutcheon, A. L. (2010). Recruiting probability samples for a multi-mode research panel with internet and mail components. Public Opinion Quarterly ,74 ,68-84.
- Regoniel, P. (Feb. 15, 2015). Method and Methodology: The difference. At: https:/:simplyeducate.me/2015/02/15/method-methodology-difference/
- Reichardt, C. S. (2019). Quasi-Experimentation: A Guide to Design and Analysis. Guilford Press.
- Reichardt, C. S., Storage, D. & Abraham, D. (2023). Quasi-Experimental Research. In Nichols, A. & Edlun, J. (Eds.), The Cambridge Handbook of Research Methods and Statistics for the Social and Behavioral Sciences. Volume 1: Building a Program of Research (pp. 292-313).

- Reyes, R. (Dir). (2019). Diccionario Crítico de Ciencias Sociales. Madrid-México. Plaza y Valdés.
- Rincón del vago. (1998).Hipótesis de investigación. At: https://html.rincondelvago.com/hipotesis-de-investigacion.html?url=hipotesis-de-investigacion. 02/5/2012.
- Rivas-Tovar, L. A. (2015). ¿Cómo hacer una Tesis?. Edition: Tercera. México: Instituto Politécnico Nacional.
- Rogers, J. & Révész, A. (2019). Experimental and quasi-experimental designs. In *The Routledge Handbook of Research Methods in Applied Linguistics*.
- Rojas Soriano, R.(1991). Guía para realizar Investigaciones Sociales. Editorial. Plaza y Valdez Folios.8ª edición. México, D.F. At: http://www.monografias.com/trabajos14/la-hipotesis/la-hipotesis.shtml#ti . 02/5/2012.
- Rojas Soriano, R., Sprinthall, R. C., Schmutte, G. T.& Sirois, L. (2012). La hipótesis. At: http://www.monografias.com/trabajos14/la-hipotesis/la-hipotesis.shtml#ti . 02/5/2012.
- Rose, G. (1982). Deciphering Sociological Research. Londres: McMillan Press.
- Rousselet E. & Wechtler, H. (2012). A Meta-method analysis of time assumptions in competitive dynamics research. Post-Print hal-01284002, HAL.
- Roxana Trigueros, L. V. (Feb 7, 2018). Conceptual framework, theoretical framework, state of art and referenced framework. Available from: https://www.researchgate.net/publication/323127266. [accessed Jul 17, 2023].
- Sabatier, P.A. (1998). The advocacy coalition framework: Revisions and relevance for Europe. J. Eur. Public Policy. 5, 98–130.
- Sabino, C. A.(2000). Presentación y aparato critico. In: http://paginas.ufm.edu/sabino/CHT-Cap4.htm. Extraído Febrero 16, 2006.
- Sabino, C. A. (1995). El proceso de investigación.2ª edición. Bogotá, Colombia: Edit. Panamericana.
- Sacks, H. S., Ancona V. A., Berrier J., Nagalingam, R. & Chalmers, T.C. (1987). Meta-analyses of randomized controlled trials. New Engl J. Med; 316(8):450-455.
-Samaja. (2001). Para una primera teoría de la investigacióncientífica. 3ª Edición. Buenos Aires.Argentina: Editorial Eureba. in: Antonio Muñoz Saravia: Los Métodos cuantitativo y cualitativo en la evaluación de impactos de en proyectos de inversión social. At: http://www.eumed.net/tesis/2007/ams/24.htm. 2-5-2012.
- Sandelowski, M. (1995). Focus on qualitative methods: Sample sizes in qualitative research. *Research in Nursing & Health. 18*, p. 179-183.
- Sartori, G. (1970). Concept Misformation in Comparative Politics. A. P. S. R. No. 4. pp. 1033-1053.

- Sartori, G. (1994). Compare, Why and How. Comparing, Miscomparing and the Comparative Method. In Dogan y Kazancigil (eds.): Comparing Nations. Concepts, Strategies, Substance.Blackwell : Oxford. pp. 14-34.
- Sellritz. (1980). Tipo de estudio y tipo de investigación. At: http://www.mistareas.com.ve/Tipo-de-estudio-tipo-de-investigacion.htm. 12-12-2011.
- Semetko, H. & Scammell, M. (2012). The SAGE Handbook of Political Communication; SAGE Publications: London, UK; ISBN 9781446201015.
- Shelby, L. B. & Vaske, J. J. (2008). Understanding Meta-Analysis: A Review of the Methodological Literature, Leisure Sciences, 30:2, 96-110, DOI: 10.1080/01490400701881366.
- Solomon, S., Greenberg, J. & Pyszczynski, T. (2023). Designing a Line of Research. In Nichols, A. & Edlun, J. (Eds.), The Cambridge Handbook of Research Methods and Statistics for the Social and Behavioral Sciences. Volume 1: Building a Program of Research (pp. 629-650).
- Spilker, B.A. (1991). Guide to clinical trials. New York: Raven Press. 793-800. At: www.semanticscholar.org/paper/Guide-to-clinical-trials-Spilker/cfe48a335791c3b5190e5adaeb49c8e0c49e9ac2. 09/4/2023.
- Sierra Bravo, R. (1979). Técnicas de investigación social. Madrid: Paraninfo.
- Smelser, N. J. (1976). Comparative Methods in the Social Sciences. Englewood Cliffs, N.J. Prentice-Hall.
- Stempel, G.H. (1989). Content analysis. In G.H.Stempel and B.H.Westley (Eds) Research methods in mass communications, Englewood Cliffs NJ: Prentice-Hall.
- Sullivan, G.& Sargeant, J. (2011). Qualities of Qualitative Research: Part I Editorial). J. Grad. Med. Educ. 2011, 449–452.
- Survey monkey. (2023). How to use the Guttman scale in your survey: Use the Guttman scale to learn how strongly respondents feel about a topic or issue. At : https://www.surveymonkey.com/mp/how-to-use-the-guttman-scale-in-your-survey/#:~:text=The%20Guttman%20scale%20is%20also,fall%20below%20it%20in%20extremity.
- Tanan, R. (2021). Essential characteristics of scientific research. In: https://www.researchgate.net/publication/353737108_Essential_characteristics_of_scientific_research. DOI: 10.13140/RG.2.2.20367.05283.
- Tapia, M. A. (2012). Metodología de investigación. Santiago. At: aprendeenlinea.udea.edu.co/.../APUNTES_genera... 02/5/2012.
- Tecfa. (1998). Techniques de mesures. At : http://tecfa.unige.ch/guides/methodo/IDHEAP/slides/methodo-slides-32.html. 02/5/2012.
- Teddlie, Ch, Yu, F. (2007). Mixed Methods Sampling: A Typology with Examples. Journal of Mixed Methods Research. Vol.1. N.1. January

2007. 77-100_. Sage Publications. Downloaded from http://mmr.sagepub.com at UCLA on January 8, 2009.
- Tevni Grajales, G. (2000). El Marco Teórico. In file:///A|/invesmarcoteo.htm. [27/03/2000 04:39:13 p.m.]. pp.2-3.
- Thorpe, S., Fize, D. & Marlot, C. (1996). Speed of processing in the human visual system. Nature. 381, 520–522.
- Thurén, T. (2012). Källkritik. Stockholm: Almqvist & Wiksell.1997. At: www.en.wikipedia.org. 2012.
- Tilly, C. (1984). Big Structures, Large Processes, Huge Comparisons. Nueva York: Russell Sage Foundation.
- Timulak, L. (May 2007). Identifying core categories of client-identified impact of helpful events in psychotherapy: A qualitative meta-analysis. Psychotherapy Research 17(3): 310-320.
- Timulak, L. (Dec 2008). Meta-analysis of qualitative studies: A tool for reviewing qualitative research findings in psychotherapy. At: https://www.researchgate.net/publication/23498617_Meta-analysis_of_qualitative_studies_A_tool_for_reviewing_qualitative_research_findings_in_psychotherapy.
- Tochon, F. V. (1990). Les cartes de concepts dans la recherche cognitive sur l'apprentissage et l'enseignement. Perspectives documentaires enéducation.No 21.p. 86-105.
- Torrico, V. E. (1997). La tesis en comunicación: elementos para elaborarla. 2ª edición Editado por el autor. La Paz, Bolivia.
- Tremblay, G. (2004). L'Analyse comparée des politiques publiques. Questions méthodologiques. GPB-4 Le 4 fév. 2004. In : www.er.uqam.ca/nobel/gricis/gpb/pdf_ecrits/MŽtho.ppt.
- Truchot, V. (2006). Les règles à l'école secondaire : analyse de représentations d'élèves. Thèse de doctorat en éducation (Ph. D). Université du Québec. 05 sept. 2006.In: http://edutopia.info/these/These/3.htm. 06/11/2012.
- Tuchman, G. (2008). The Historical Approach to *Research* Historical Method . in Strategies of Qualitative Inquiry (Denzin & Lincoln ed.). Sage publications. In: rmc.ncr.vt.edu/.../q7-historicalmethodsinforesourc...
- Ulichny, P. (1991). The Role of Hypothesis Testing in Qualitative Research. A Researcher Comments. TESOL Q. 1991, 25, 200–202.
- Uribe, R. & Manzur, E. F. (Jan 2012). Research Note: Sample size in content analysis of advertising: The case of Chilean consumer magazines. International Journal of Advertising, 31(4):907-920. At: https://www.researchgate.net/publication/269553806.
- Valcárcel, C. A. J. (12/ 1995). El meta-análisis. Revista Cubana de Medicina Militar, 24(2). At: https://www.imbiomed.com.mx/articulo.php?id=23119.
- Van der Maren, J-M. (1996). Méthodes de recherche pour l'éducation. 2e éd. Montréal: Presses de l'Université de Montréal. 502 p.

- Vidal Díaz de Rada. (2012). Ventajas e inconvenientes de la encuesta por Internet . Papers, 97/1, 193-223.
- Wallace, W. L. (1969). Sociological theory. Chicago: Aldine P.C.
- Wang, X. & Riffe, D. (2010) An exploration of sample sizes for content analysis of the NewYork Times web site. Web Journal of Mass Communication Research. Available online at:www.scripps.ohiou.edu/wjmcr/vol20/ (accessed Dec 18 2023).
- Watt, R. & Collins, E. (2023). Analyzing Data. In Nichols, A. & Edlun, J. (Eds.), The Cambridge Handbook of Research Methods and Statistics for the Social and Behavioral Sciences. Volume 1: Building a Program of Research (pp. 125-155).
- Wigham, C. R. & Ledegen, G. (eds.) (2017). Corpus de communication médiée par les réseaux. Construction, structuration, analyse. Paris: L'Harmattan. 252 p.
- Willie, M.M. (June 2022). Differentiating Between Population and Target Population in Research Studies. International Journal of Medical Science and Clinical Research Studies. 02(06): 521-523. ISSN (online): 2767-8342
- Woodend, A.K. (2007). The use of meta-synthesis in cardiovascular nursing research. Can J Cardiovasc Nurs. 2007;17(3):32-6. PMID: 17941567.
- World history encyclopedia. (2014). Science. At: https://www.worldhistory.org/science
- Xiaopeng, W. & Riffe, D. (May 2010) An Exploration of Sample Sizes for Content Analysis of the New York Times Web Site. The web Journal of Mass Communication Research.
- Zacks, J., Levy, E., Tversky, B. & Schinao, D. (2002). Graphs in Print, Diagrammatic Representation and Reasoning; Springer: London, UK.
- Zamarripa. (2003). Definición del problema. At: http://www.rena.edu.ve/cuartaEtapa/metodologia/definicionProblema.html. 2012/02/03.
- Zhao, S. (1991). Metatheory, Metamethod, Meta-Data-Analysis: What, Why, and How? Sociological Perspectives, 34(3), 377–390. https://doi.org/10.2307/1389517
- Zorrilla, A. S. (1993). Introducción a la metodología de la investigación. 11ª Edición. Mèxico: Aguilar Leon y Cal, Editores.



مخبر استخدام وتلقي المنتجات الإعلامية والثقافية في الجزائر (جامعة الجزائر3)

طبعة إلكترونية "مجانية": Open Access

العنوان: 11، نهج دودو مختار ، بن عكنون – الجزائر

الجوال 002130559023870

البريد الإلكتروني:lura.alger3@gmail.com



نسخة إلكترونية مجانية Open Access



يحاول هذا الكتاب الخاص بمنهجية البحث العلمي أن يضع أرضية معرفية تشاركية بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية، في جوانب البناء الفكري للبحث، وكذلك الجوانب المتعلقة بالإجراءات المنهجية التطبيقية، من خلال طرح مجموعة من الرؤى والتصورات التوافقية التي عرضها باحثون من مدارس مختلفة، والتي بدورها تزيد البحث العلمي تنوعا وثراء، خصوصا إذا علمنا أن البحوث في مجالها الاجتماعي استفادت كثيرا من التطور الذي عرفته البحوث في مجال العلوم الطبيعية،لهذا نجد أن هذا الكتاب حمل عنوان **"مدخل إلى منهجية البحث العلمي"** باعتباره مساحة يمكن لكل باحث الولوج إليها والاستفادة من مستوياتها النظرية والتطبيقية .

وقد اشتمل الكتاب على سلسلة من الحلقات الخاصة بالبحث العلمي، انطلاقا من توطئة معرفية عامة حول منهجية البحث العلمي، فعناصر البناء التصوري بدءاً بموضوع البحث وعنوانه ومشكلته البحثية التي تستمد قوتها من الخلفيات النظرية، أو استقراء الواقع بطريقة عميقة تحتاج من الباحث الإمعان والتدبر في الميدان البحثي، وصولا إلى الحديث عن مختلف الإجراءات التي تتطلب من الباحث التسلح بها لدراسة مختلف الظواهر الاجتماعية أو الطبيعية .

المخبر


9 789969 973105

منشورات مخبر الاستخدام والتلقي في الجزائر (جامعة الجزائر3)